

# نَفْسِ الْقَاضِي الْبِضَاوِيِّ

المُسَمَّى  
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِي وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلَاتِ

طبع مضمناً على أربع نسخ خطية نفيسة ، بعضها بخط الإمامين  
الفاضلان والنجاشي ، ومنها نسخة منقولة عن نسخة صحيحة مقابلة  
مع الاصل بخط النصف ، ومنها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف رحمه الله

وَمَعَهُ

# حَاشِيَةُ الْعَلَامَةِ السُّيُوطِيِّ

المُسَمَّى  
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُكَارِيُّ وَشَوَارِحُ الْأَفْكَارِ

طبع كاملة لأول مرة محققة على ثلاث نسخ خطية  
أهمها مكتوبة في حياة المؤلف ، وعليها فقه في مواضع كثيرة

بمراجعة  
ماهر أديب جنوش

الجلد الأول

مكتبة دارالاشباح

دار اللباب

نَفْسِ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ

وَمَكَّةُ

حَاشِيَةُ الْعِلْمِ مِنَ السُّوْطِيِّ

(١)



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مكتبة إرشاد

للطباعة والنشر والتوزيع  
إسطنبول

لصاحبها محمد محفوظ أزمير

هاتف: 02126381633 \_ 08504804773

iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/istanbul



[www.irsad.com.tr](http://www.irsad.com.tr)  
[info@irsad.com.tr](mailto:info@irsad.com.tr)



[fb.com /irsadkitavebi](https://fb.com/irsadkitavebi)



[@irsadkitavebi](https://twitter.com/irsadkitavebi)



+90 (0) 5309109575



دار اللباب

للدراسات وتحقيق التراث

**DAR-ALLOBAB**

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İلمي Araştırma Yayınları



بيروت - لبنان



009615813966



0096170112990



دمشق - سوريا



00963993151546



[info@allobab.com](mailto:info@allobab.com)



[www.allobab.com](http://www.allobab.com)



اسطنبول - تركيا



00902125255551



00905454729850



İskenderpaşa mh. Kızıtaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

# نَفْسِ الْقَاضِي الْبَيْهَقِيِّ

المُسْتَعَى

## أَخْوَالِ التَّبَرُّكِ وَأَسْرَارِ التَّوْبِيلِ

نُطِيعُ مَحَقَّقًا عَلَى أَرْبَعِ نُسُخٍ فُطَيْتِهَا نَفْسِيَّةً ، بَعْضُهَا بِمُخَطِّ الْإِمَامِ نَبِيهِ  
الْقَفَّارِ فِي وَالْقِيَانِي ، وَمِنْهَا نُسُخَةٌ مَسْفُورَةٌ عَنْ نُسُخَةٍ صَمِيمَةٍ مَقَابِلَةٍ  
مَعَ الْأَصْلِ بِمُخَطِّ الْمَصْنُفِ ، وَمِنْهَا نُسُخَةٌ مَكْتُوبَةٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلَّفِ صِرَاحًا لِلَّهِ

وَمَعَهُ

## حَاشِيَةُ الْعِلْمِ مِنَ السِّيَاطِي

المُسْتَعَاةُ

## بَوَاهِدِ الْأَبْكَارِ وَشَوَارِكِ الْأَفْكَارِ

نُطِيعُ كَامِلَةً أَوَّلَ مَرَّةٍ مَحَقَّقَةً عَلَى ثَلَاثِ نُسُخٍ فُطَيْتِهَا  
إِعْدَادًا مَكْتُوبَةً فِي حَيَاةِ الْمُؤَلَّفِ ، وَعَلَيْهَا خُطُّهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ  
مَاهِرٌ أَدِيبٌ جَوْشٌ

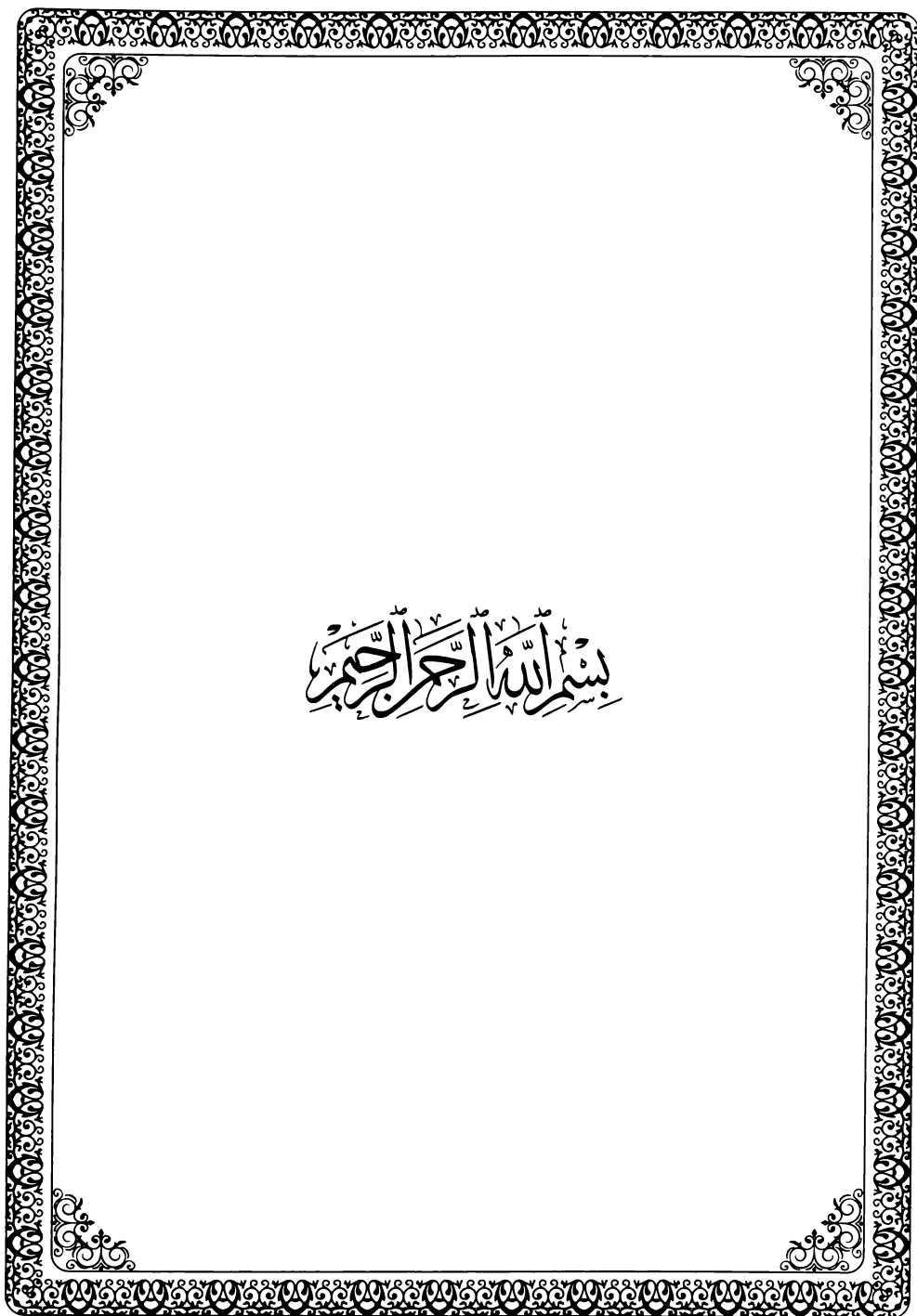
الْمَجْدُ الْأَوَّلُ

(الْقَائِلُ خَتْمًا - الْبَيْهَقِيُّ ١٠٥٠)

مَكْتَبَةُ كِتَابِ الْأَشْرَافِ

دَارُ الدُّنْيَا





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقْدَمَةُ النَّاشِرِ

بِقَلَمِ الْأَسْتَاذِ

مُحَمَّدِ خَلُوفِ الْعَبْدِ لِلَّهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ

وَالِاهِ:

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّا نَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى جَزِيلِ عَطَايَاهُ بِمَا امْتَنَّ عَلَيْنَا مِنْ إِخْرَاجِ نَفَائِسِ التَّفَاسِيرِ  
لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَجَعَلَ هَمَّنَا مَصْرُوفًا إِلَيْهِ، وَوَقَّتَنَا مَجْمُوعًا عَلَيْهِ، فَلَا شَيْءَ  
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمَرْءِ مِنَ الْعَيْشِ فِي كَنْفِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَّفِيئًا ظِلَالَهُ، مُجْتَنِبًا ثَمَارَهُ،  
مُتَلَمِّسًا خِلَالَهِ آثَارَ التَّوْفِيقِ وَالرَّعَايَةِ حَيَاتِهِ، وَيَمْنِي نَفْسَهُ بِالْقُرْبِ وَالذُّنُوبِ مِنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ  
وَرِضْوَانِهِ، وَذَلِكَ مَطْمَئِحُ الطَّامِحِينَ، وَمُنْتَهَى أَمَلِ الْمُؤْمِلِينَ، جَعَلْنَا اللَّهُ مِنْهُمْ، آمِينَ.

وَكَانَ مِنْ تَمَامِ النِّعَمِ الْإِلَهِيَّةِ أَنْ يَسَّرَ اللَّهُ لَنَا مِنْ زَمَنِ قَرِيبٍ إِخْرَاجَ كِتَابِ «الْكَشَافِ»  
لِلْعَلَّامَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ أَحَدِ مَنْ أَلْقَتْ إِلَيْهِ الْبَلَاغَةُ مَقَالِيدَهَا، وَسَلَّمَتْ إِلَيْهِ الْفَصَاحَةُ  
زَمَامَهَا، فَهَضُنَا بِتَحْقِيقِهِ عَلَى أَوْثِقِ نُسخِهِ الْخَطِيئَةِ وَأَتَقْنَهَا وَقَدْ خُطَّ أَكْثَرُهَا بِيَدِ عُلَمَاءِ  
أَجْلَاءَ كَالطَّبِيِّ وَالْأَتَقَانِيِّ وَالْفَاضِلِ الْيَمَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَعَدَّتْ هَذِهِ الطَّبَعَةُ لِمَا اشْتَمَلَتْ  
عَلَيْهِ مِنْ مَحَاسِنِ الْعَمَلِ وَإِتْقَانِهِ مَرَجِعًا فِي بَابِهَا وَنَاسِخَةً لِكُلِّ مَا تَقَدَّمَهَا مِنَ الطَّبَعَاتِ.



ولمكانة «الكشاف» عند أهل العلم وعلو منزلته فقد أنكب أهل العلم بعده على النهل منه وما من أحد ألفت في التفسير بعده إلا وعرج عليه، فكثرت التعليقات والمختصرات حوله، وبرزت الحواشي عليه، وكان أهم عمل عليه هو: «تفسير القاضي ناصر الدين البيضاوي» المسمى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» الذي وصفه الإمام السيوطي بـ(سيد المختصرات)، بل كان اختصاراً وتحريراً وفيه زيادة مهمات من المباحث والفوائد على «الكشاف»، حتى صار عمدة المتأخرين في بابيه، وكُتِبَ عليه أضعاف ما كُتِبَ على «الكشاف».

فتوجّهت الهمة إلى إخراج تفسير القاضي البيضاوي بعد اجتماع مؤوماته وأركانها الأربعة عليه وهي:

الركن الأول: وجود نصّ مُتَقِنٍ صحيح لأصل الكتاب وهو «الكشاف» يصح الاعتماد عليه والرجوع إليه في ضبط وحلّ كثير من عباراته وجملته، والذي لولاه لَمَا استطعنا إخراج هذا التفسير، بل لا يُعتدُّ بأيّ تحقيق لتفسير القاضي البيضاوي ما لم يُقَمَّ تحقيقه على نسخة سليمة صحيحة من «الكشاف»، وكيف يُشيدُ ببيان إذا كان أساسه رخواً متضعع الأركان؟!

الركن الثاني: تشييد هذا التحقيق على أصحّ النسخ الخطية التي وقفنا عليها لتفسير القاضي البيضاوي، فاعتمدنا أربع نسخ خطية اخترناها من (٣٣٥) نسخة خطية حصلناها وقمنا بفحصها واحدة تلو الأخرى، فكانت هذه النسخ نتاج ذلك السير والتفتيش الذي أخذ وقتاً غير قليل، وقد كُتِبَ هذه النسخ بخطوط أئمة أعلام كالتفتازاني والخيالي والفاروقي تلميذ المصنّف

ومُلازمه وشارحٍ جُمليّةٍ مِن كُتبه، ثمَّ على نُسخةٍ مَنقولةٍ مِن نُسخةٍ نُقلت مِن خطِّ المصنّفِ رحمهُ اللهُ تعالى.

**الرُّكنُ الثَّالثُ:** تحقيقُ حاشيةِ العَلامَةِ السُّيوطيِّ والتي تُعدُّ مِن أنفُسِ ما كُتِبَ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ: وقد أظهرَ فيها مِن البراعةِ والبلاغةِ والفصاحةِ وأتى فيها مِن المباحثِ والفوائدِ المستمدَّةِ مِن كلامِ العلماءِ الَّذين سبقوه كأبي حَيَّان والسَّمينِ الحلبيِّ والسَّفافُسيِّ والطَّيبيِّ والجارِبَرديِّ والتَّنَازانيِّ والباِبرتيِّ وغيرهم مُناقشاً ومُعقِّباً ومحرِّراً = ما لم يَظهرُ في حاشيةٍ أُخرى كُتبتَ عليه، حتَّى إنَّ شيخَ الإسلامِ زكريَّا الأنصاريِّ الشَّافعيِّ لَمَّا طالعها صارَ يَعبُجُ مِن فصاحةِ الإمامِ السُّيوطيِّ ويثني عليه ويقولُ: (الشيخُ جلالُ الدِّينِ أراحنا مِن تعبِ طويل)، وقد قُمنَّا بتحقيقها على ثلاثِ نُسخٍ خطِّيَّةٍ ثمَّ رابعةٍ انتخبناها مِن (٢٣) نُسخةٍ خطِّيَّةٍ وقُمنَّا عليها إحداها مَقروءةً على الإمامِ السُّيوطيِّ وعليها خطُّه في مَوَاضِعَ كثيرةٍ.

**الرُّكنُ الرَّابِعُ والأخيرُ** الَّذي أقمنا تحقيقنا هذا عليه: هو تلكَ المصنَّفاتُ التي كُتبتَ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ والتي كانت لنا خيرَ مُعينٍ في حلِّ ما اعتاصَ مِن غوامضِ كلامِ البيضاويِّ، وعَرَّبَ على كثيرٍ مِن الألفهامِ معرفته، وصبَّطَ ما قد يُشكُلُ على القراءِ صبَّطه = كحواشي الأئمَّةِ زكريَّا الأنصاريِّ والشَّهابِ الحفَّاجيِّ والقونويِّ وابن التَّمجيدِ وغيرهم، وقد أفدنا مِنها كثيراً كما يجدهُ المطالعُ في حواشي هذا التَّحقيقِ.

وبعدُ، فهذا تفسيرُ القاضي البيضاويِّ نُقدَّمهُ اليومَ وقد بذلنا فيه الوُسعَ والطَّاقةَ ولم نَدخِرْ وقتاً ولا مالاً في سبيلِ إصداره تحقيقاً وصبَّطاً وتوثيقاً وحُسنِ إخراجِ على أحسنِ صورةٍ علميَّةٍ صحيحةٍ، فالحمدُ اللهُ على ذلكَ حمداً كثيراً.



ولا ننسى أخيراً أن نوجه الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيّز الوجود، ونخص بالشكر منهم:

- الأستاذ المحقق ماهر أديب حبّوش حفظه الله والذي لم يضمن بوقت وجهده في سبيل إخراج هذا الكتاب على أحسن وجه وصورة مرضية، وهو الذي عاش بين كتب التفسير دهرًا يزيد عن عشرين عاماً أخرج لنا خلالها النفاثات؛ كتفسير القرطبي وأبي حيّان والألوسي وابن كمال باشا وأبي حفص النسفي والكشاف للزمخشري، فالله يثيبه ويكافيه بما هو أهله.

ثم الشكر للإخوة الذين بذلوا جهوداً كبيرة في نسخ الكتابين ومقابلتهما وضبطهما وتوثيقهما وفهرستهما، وأخص بالشكر منهم الأساتذة والإخوة الفضلاء:

أ. توفيق محمود تكلة.

أ. جمال عبد الرحيم الفارس.

أ. خالد شمسو.

أ. عدنان عادل أبو شعر.

أ. فادي السيّد.

أ. هادي الهندي.

وللاخ الأستاذ خالد محمّد ياسين علوان الذي أخرج الكتاب إخراجاً بهياً يليق به وبمكانته كلّ التقدير.

فالله يجزئهم جميعاً خير الجزاء ويثيبهم خير العطاء.

وأخيراً: فهذا جُهدنا وعمَلنا بذلنا فيه ما أسلفنا ووصفنا وقد قُمت بقراءته كاملاً زيادةً في إحكام إخراجِه وإتمام مُتطلّباتِ تحقيقِه على نحوِ مرَضِيٍّ، فما كان فيه من خيرٍ وتوفيقٍ فَمِنَ اللهُ تعالى لا غير، وما كان فيه من خللٍ أو زللٍ فَمِنَ تقصيرِنا، ولكنْ حسبنا وعذرنا أنّنا قد بذلنا فيه جُهداً غيرَ قاصدينَ مُزاحمةً أحدٍ ولا مُنافسةً، ولكنْ نرجو ادّخارَ هذا العملِ وغيرِه ممّا أخرجناه وسُخرجهُ من أمّهاتِ كتبِ التفسيرِ عندَ مَنْ لا يَضِيعُ عندهُ مثقالُ حَبَّةٍ من خردلٍ، واللهُ يتقبَّلُ مِنّا ويُحسِنُ ختامنا ويثقلُ موازيننا، ونسأله التَّوفيقَ والسَّدادَ في القولِ والعملِ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى اللهُ على نبيِّنا وقُدوتنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعينَ إلى يومِ الدِّينِ.

وكتبه

أبو عبد الله

**محمَّدُ خَلُوفِ العبدِ اللهُ**

٦ جمادى الأولى ١٤٤٣ هـ

١٠ كانون الأولى ٢٠٢١ م

\*\*\*





# مقدمة التحقيق

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي رسوله، وما عمل إنسان عملاً أشرف من خدمة هذين الأصلين اللذين هما قوام شريعة الإسلام، ومنهما تستنبط المسائل وتُستمد الأحكام.

ومن هنا؛ فقد تسابق العلماء وتبارى الفضلاء منذ فجر الدعوة في وضع الأصول الكفيلة بحفظهما من عبث العابثين وتأويل الضلال الزائغين، فكان هذا الكم الهائل من التصانيف في تفسير القرآن الكريم وخدمة الحديث الشريف، وليتحقق بذلك قول الله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

وموضوعنا هنا ما يتعلق بشق التفسير، فقد تنوعت أساليب المفسرين وتعددت مناهجهم في تفسير الآيات وبيان الأحكام، وكلُّ نحا منحى خاصاً به، أو عُني بنوع من أنواع العلوم، لكنها جميعاً حافظت على أصول وقواعد هي الأساس لهذا الفن، ومن أهمها العناية برواية أو ذكر أقوال السلف عناية خاصة، وخصوصاً أقوال الصحابة الكرام الذين هم خير من يُناط بهم تفسير الكتاب؛ لقربهم من رسول الله ونهلهم المعارف منه، ثم معايشتهم أحداث التنزيل لحظة بلحظة، ووقوفهم على

سبب تنزيل كل آية منه، يضاف لذلك عدائهم جميعاً، مع صفاء مشربهم وخلوص سليقتهم مما لحق من بعدهم عند مخالطة الأمم والأقوام.

ومن القواعد التي حافظ عليها أولئك المفسرون الاعتماد على السنة النبوية الشريفة في تفاسيرهم، وعلى أصول وقواعد هذا الدين، وأصول وقواعد اللغة التي حتى ولو لم تكن في العصر الأول مدونة في السطور لكنها كانت محفورة في الصدور، مجبولة بفكرهم، محفوظة في قلوبهم، مركوزة في عقولهم، مرتكزة عليها علومهم.

ومن أهم ما عنيت به تلك التفاسير أيضاً هو الدفاع عن مذهب أهل السنة والجماعة، والحفاظ على المشرب الصافي، وتجنب البدع الضالة والمناهج المنحلة، والأفكار الزائغة عن سنن الاستقامة، فلا نجد مثلاً تفسيراً قائماً على أفكار الجهمية أو القدرية أو ما كان على شاكلتهما، ولا نقصد بكلامنا هذا ما داخل تلك المصنفات من إسرائيليات أو موضوعات فذاك بحث آخر.

واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن ذهب أرباب السليقة، والتبس الإعراب باللحن والمجاز بالحقيقة، فوضع لكل من الإعراب والبلاغة قواعد، يُدرك بها ما أدركه الأولون بالطبع وتساعد، فكان حكم علم المعاني والبيان كحكم علم النحو والإعراب، وكانت الحاجة إليه داعية لإدراك وجه الإعجاز والإعراب، فكان كتاب «الكشاف» هو الكافل في هذا الفن بالبيان الشاف، فبعد أن كان التفسير عند المتقدمين مقتصرأ على تمهيد المعاني، وتشديد المباني، وتبيين المرام، وترتيب الأحكام، حسب ما بلغهم من سيد الأنام، جاء «الكشاف» ليضع الأساس لمدرسة جديدة في التفسير تعتمد الألفاظ والتراكيب القرآنية أساساً، وتنطلق منها لبيان مواطن الإعجاز، واستنباط المعاني، مع المحافظة على أصول السابقين والزيادة عليها بإظهار مزاياه الرائقة، وإبداء خفاياه الفاتقة؛ ليعاين الناس دلائل إعجازه،



ويشاهدوا شواهد فضله وامتيازِه، ليخطَّ بهذا منهجًا سارَ عليه من بعده من المدققين، الذين دونوا أسفاراً بارعة، جامعة لفنون المحاسن الرائعة، يتضمّن كلُّ منها فوائد شريفة وعوائد لطيفة، كان «الكشاف» لها أساساً ومنطلقاً.

لكنّ هذا العمل البارِع لم يكن خالصاً صافي المشرب والمنايع، بل داخله من عبث الأفكار ما عكّر نقاءه، حيث إنّ الزمخشريّ قد بنى تفسيره على الدّفاع عن عقيدة المعتزلة وتأويل الآيات بما يُناسب مذهبهم، بل جهد في ليّ أعناق النصوص ليجعل أهل السنّة والجماعة كأنّهم هم المنحرفون، وليؤهم أنّ مذهبهُ هو الأصل ومذهب أهل السنّة هو الزائغ عن سنن الصواب، فسخرَ لذلك كلّ ما أتاه الله من علم وفصاحة.

ومن هنا نشأت الحاجة لتفسير يلغي كلّ ما يخالف شريعة أهل الحقّ، وينفي ذلك الزبد ليذهب جفاء ويبقى من ذلك التصنيف البارِع ما ينفع الناس في الأرض. فقيّض الله لهذه المهمة رجلاً من كبار أعلام الأمّة، هو العلامة القاضي ناصر الدّين البيضاويّ رحمه الله تعالى وأعلى مقامه في عليّين، حيث عكف على ذاك التفسير بالاختصار والتحرير، والتنقيح والتيسير، فجاء بهذا التصنيف الذي تناولناه بالتحقيق، المنعوت، بـ:

### «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»

فكان هو الكافل بإعادة الأمور إلى نصابها، وردّ الحقوق لأصحابها، والذّب عن مذهب أهل السنّة والجماعة، وقمع أهل البدع والرّقاعة، هذا مع الحفاظ على ما حواه «الكشاف» من الفوائد الشريفة والعوائد اللطيفة، بل وزاد عليه الكثير من النكات الفائقة والاستنباطات الرّائقة، بعبارة رصينة محكمة، خالية من الحشو والتّطويل.

فَكَانَ مِنْ إِبْدَاعِ الْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَعْمَدَ فِي اخْتِصَارِهِ لـ «الْكَشَافِ» إِلَى الْحَذْفِ وَالْاجْتِزَاءِ مَعَ الْحِفَاطِ عَلَى مَا بَقِيَ كَمَا هُوَ كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ كَالْإِمَامِ النَّسْفِيِّ مَثَلًا، بَلْ إِنَّهُ عَمِدَ إِلَى تَفْكِيكِ الْبِنَاءِ ثُمَّ إِعَادَةِ تَرْكِيهِهِ مِنْ جَدِيدٍ مُعْتَمِدًا نَفْسَ اللَّبَنَاتِ حِينًا، وَمُسْتَعْمِلًا غَيْرَهَا فِي أَحْيَانٍ أُخْرَى مَعَ الْحِفَاطِ عَلَى مَتَانَةِ الْبِنَاءِ وَحُسْنِهِ وَرَوَائِهِ، فَصَاعَهُ صِبَاغَةً مُحْكَمَةً دَقِيقَةً، وَنَحَا فِيهِ مَنَحَى الْإِيجَازِ وَالتَّرْكِيزِ، بِحَيْثُ لَا يَضَعُ الْكَلِمَةَ إِلَّا بِمِيزَانٍ، كَمَا قَرَّرَ فِيهِ الْأَدَلَّةُ عَلَى أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَلِهَذَا كَلَّهُ فَقَدْ لَقِيَ هَذَا التَّفْسِيرُ مَا لَقِيَ مِنَ الْقَبُولِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَعَظُمَتْ مَكَانَتُهُ بَيْنَ التَّفَاسِيرِ، لَكِنَّ الْمُبْجَرَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُتَمَكِّنِينَ فِي الْعُلُومِ الْمُتَضَلِّعِينَ فِيهَا فَقَدْ يَجِدُ بَعْضَ الصُّعُوبَةِ فِي فَهْمِ عِبَارَاتِهِ الْمُتَمَيِّزَةِ الْمُحْكَمَةِ، وَفَكَ رَمُوزِهِ وَمَا عَمَّصَ مِنْ مَعَانِيهِ، وَمَعَ أَنَّ حَوَاشِيَهُ قَدْ بَلَغَتْ كَثْرَةً كَثِيرَةً لَكِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا لَا تَفِي بِالْعَرَضِ عَلَى انْفِرَادِهَا، وَالتَّرْجُوعُ إِلَى جَمْعِ مِنْهَا هُوَ مِنَ الصُّعُوبَةِ بِمَكَانٍ خُصُوصًا بِمَا حَوَتْهُ مِنْ تَطْوِيلٍ وَانطَوَاتٍ عَلَيْهِ مِنْ تَعْقِيدٍ، مَعَ تِلْكَ الْوُجُوهِ الْبَارِدَةِ، وَالبَحُوثِ الرَّائِدَةِ، وَكَثْرَةِ الْأَخْذِ وَالرَّدِّ، وَالْقِيلِ وَالْقَالَ.

وَمِنْ هُنَا؛ فَقَدْ بَرَزَتِ الْحَاجَةُ إِلَى تَحْقِيقِهِ تَحْقِيقًا عِلْمِيًّا مَبْنِيًّا عَلَى أَجْوَدِ نَسْخِهِ الْخَطِيَّةِ مَعَ ضَبْطِهِ ضَبْطًا صَحِيحًا، وَتَخْرِيجِ مَا فِيهِ مِنْ أَحَادِيثٍ وَأَثَارٍ وَقَرَأَاتٍ وَأَشْعَارٍ وَأَمْثَالٍ وَغَيْرِهَا، وَالْأَهَمُّ مِنْ كُلِّ هَذَا هُوَ شَرْحُ مَا اسْتَغْلَقَ مِنْ مَعَانِيهِ وَبَيَانُ مَا اعْتَصَصَ مِنْ لُغَتِهِ وَمَبَانِيهِ، بِالْعَوْدَةِ لِأَهَمِّ حَوَاشِيهِ، وَانْتِقَاءِ مَا فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مِنَ الْفَوَائِدِ، مَعَ طَرَحِ مَا حَوَتْهُ الرِّوَاثِدُ.

هَذَا وَمَا خَرَجَ مِنْهُ مِنْ طَبَعَاتٍ لَا شَيْءَ مِنْهَا يَفِي بِالْعَرَضِ، وَلَا حَتَّى بَشْيءٍ مِنْهُ يَسِيرٍ، فَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ إِعْطَائِهِ مَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْعِنَايَةِ، وَالْعَمَلِ عَلَى إِخْرَاجِهِ بِطَبَعَةٍ

علمية تُستفَرغُ فيها الجهودُ لتقديمه بأحسنِ حُلَّةٍ وأبدعِ طِرَازٍ.

وقد تَوَجَّنا هذا العملَ بتحقيقِ حاشيةِ العلامةِ الشُّيوطي - رحمه الله - المسماةَ بـ «نواهدِ الأَبكارِ وشواردِ الأفكارِ»، والتي حَوَّتْ من جليلِ المباحثِ ما عَزَّ نظيره في كلِّ ما كُتِبَ على «أنوار التنزيل» وأصله «الكشاف»، وهي حقيقةٌ بالرجوعِ إليها في عَوِيصاتِ المسائلِ المُستغلَّقةِ من الكتَّابين، فكان هذا العملُ حقيقةً بتنزيله منزلةَ الأسفارِ الجليلَةِ العظيمةِ التي يُفَاخِرُ بها ويُرَجِّعُ لها ويُستَنَدُ إليها.

ومن هُنَا كان الإقدامُ على مثلِ هذا العملِ الكبيرِ من المهابةِ بمكان، وقد انبَرَّتْ دارُ اللبابِ كعادَتِها في حملِ المهمَّاتِ الصَّعبةِ على عاتِقِها للقيامِ بهذا العملِ الجبارِ، وسَخَّرَتْ له كلَّ الإمكاناتِ العِلْمِيَّةِ والإخراجِيَّةِ والطَّبَاعِيَّةِ، وكانَ التَّوفِيقُ مِنَ اللَّهِ حَلِيفِهَا، ونَسَأَهُ سُبْحانَهُ بعدَ هذا الإخلاصِ والقبولِ.

وكانَ أوَّلُ التَّحَدِّيَّاتِ في هذا العملِ بعدَ توفيرِ نُسْخِهِ الخَطِيَّةِ هو انتقاءُ أجودِ النُّسخِ لبناءِ العملِ عليها، وقد كانَ ذاكَ أمرًا في غايةِ الصُّعوبةِ بالقياسِ لذاكِ الكَمِّ الهائلِ المُتوفِّرِ مِنَ النُّسخِ، وتمَّ بفضلِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ انتقاءُ أربعةٍ مِنْ أجودِها، مُغْنِيَةً عَن بَوَاقِيها، بل إنَّ إحداها قد خُطَّتْ بقلمِ أحدِ تلامذةِ البيضاويِّ نَفْسِهِ مع جودَةٍ في الصُّبْطِ ووضوحِ في الخَطِّ، كما سيأتي في وَصْفِها.

ثمَّ لا حاجةَ لذكرِ ما لحقَ ذلكَ مِنْ مَصاعِبَ تمَّ بفضلِ اللَّهِ تَذليلُها لِيُبَصَرَ هذا العملُ النُّورَ أخيراً بما أمَلنَاهُ فيه مِنْ حُسْنِ القبولِ، وَاللَّهُ فِي هذا خَيْرٌ مأمول.

وأخيراً فلا يَفوتُنَا أن نتوجَّهَ بالشُّكْرِ الجزِيلِ لكلِّ مَنْ ساهَمَ في إخراجِ هذا العملِ الجليلِ، الذي بُذِلَتْ فيه جهودٌ جبارَةٌ، من قِبَلِ مجموعةٍ من الإخوةِ مختارةٍ، قاموا بالعملِ على نُسْخِهِ ومُقابَلَتِهِ وإخراجهِ وغيرِ ذلكَ مِنَ الأمورِ التي لا يَتِمُّ العملُ

إلا بها، والتي يُعتبر ما قمنابه من التَّحْقِيقِ جزءاً منها؛ للخُروجِ به بهذه الحُلَّةِ القَشِيَّةِ،  
فجزاهم اللهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

ثم الشُّكْرُ مَوْصُولٌ لِدَارِ اللَّبَابِ التي عَوَّدْتَنَا على كُلِّ ما يَسُرُّ الأَلْبَابِ، ومديرها  
أبي عبد الله مُحَمَّدٌ خَلُوفُ العبدِ اللهُ الذي - بعدَ فَضْلِ اللهِ - لولا دأبُه ومتابعتُه للعملِ  
من قَبْلِ أنْ يَبْدَأَ بِتَوْفِيرِ النُّسْخِ ثمَّ انتقائها ثمَّ المتابعةِ لِحِظَّةٍ بِلِحِظَةٍ ما كُنَّا لنرى ثَمْرَةَ  
هذا الجُهْدِ المُبَارِكِ، والحمدُ لله أَوَّلًا وأخيراً.

وكتبه

**ماهر أديب حبوش**

دمشق

٢٠٢١/١٢/١ م

\*\*\*

## عَمَلِي فِي الْكِتَابِ

حَرَضْتُ فِي هَذَا الْعَمَلِ عَلَى إِيْلَاءِ الْكِتَابِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعِنَايَةِ، مَعَ تَلَا فِي مَا وَقَعَ فِي حَقِّهِ مِنَ الْقُصُورِ، فَكَانَ عَمَلِي فِيهِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

١ - حِرْصًا عَلَى سَلَامَةِ النَّصِّ وَتَجَنُّبًا لِلْوُقُوعِ فِي أَيِّ تَحْرِيفٍ أَوْ سَقْطٍ وَقَعَ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الطَّبَعَاتِ، فَقَدْ تَمَّ نَسْخُ نَصِّ «الْبَيْضَاوِيِّ» ابْتِدَاءً دُونَ النَّظَرِ فِي أَيِّ طَبْعَةٍ أُخْرَى، وَقَدْ كَانَ هَذَا النَّسْخُ مِنْ إِحْدَى أَهَمِّ أَصُولِهِ الْخَطِيئَةِ، وَهِيَ النَّسْخَةُ (أ)، ثُمَّ مُعَارَضْتُهُ بِبَاقِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ وَكُلِّهَا مِنْ نَفَائِسِ النَّسْخِ كَمَا سَيَأْتِي، وَقَدْ جَاهَدْتُ فِي اعْتِمَادِ الْأَصُوبِ فِي الْمَتَنِ، وَإِثْبَاتِ أَهَمِّ الْفُرُوقِ فِي الْحَوَاشِي وَطَرَحِ مَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، مَعَ الاسْتِعَانَةِ فِي ذَلِكَ بِمَا جَاءَ فِي حَوَاشِيهِ كَحَاشِيَةِ الشَّهَابِ الْخَفَاجِيِّ وَزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ وَالْقَوْنُوِيِّ، وَهِيَ مِنْ أَكْثَرِ الْحَوَاشِي ذِكْرًا لِفُرُوقِ النَّسْخِ الَّتِي تَوَافَرُوا عَلَيْهَا، وَالَّتِي سَاهَمَتْ فِي تَوْضِيحِ النَّصِّ وَإِغْنَائِهِ، كَمَا اسْتَعْنْتُ أَيْضًا بِالْأَصْلِ الَّذِي هُوَ «الْكَشَافُ» مِنْ حَيْثُ التَّشَابُهُ الْكَبِيرُ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ وَالْعِبَارَاتِ، بَلْ كَثِيرًا مَا كُنْتُ أَشْرَحُ عِبَارَةَ الْبَيْضَاوِيِّ بِعِبَارَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ، كَمَا اسْتَفَدْتُ مِنْ شُرُوحِ «الْكَشَافِ» كـ«فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ، وَحَاشِيَتِي الْعَلَامَتَيْنِ الْجَازِبَرْدِيِّ وَالتَّقْتَازَانِيِّ، مَعَ بَعْضِ الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى الَّتِي تَدَوَّرُ فِي فَلَكِهِمَا كَتَفْسِيرِ ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا وَالْأَلُوسِيِّ، هَذَا مَعَ التَّنْبِيهِ أحيانًا لِمَا وَقَعَ فِي نُسْخِ الْمَحْسِنِينَ مِنْ تَحْرِيفٍ أَوْ خَطَأٍ.

٢- العنايةُ بضبطِ النصِّ وخصوصاً المشكِّلِ والقِراءاتِ، وهذا بالاعتمادِ على كتبِ اللُّغةِ، والاستعانةِ بما ذكره الشَّارحون، وبما في «الكشَّاف» ممَّا سبقَ وحقَّقته في تحقيقي للكتابِ المذكورِ، هذا بالإضافةِ لِمَا جاءَ في بعضِ النُّسخِ الخَطِيَّةِ مِنَ الضُّبْطِ.

٣- شرحُ الألفاظِ الغريبةِ والمعاني الغامِضَةِ بالترُّجوعِ لكتبِ اللُّغةِ والغريبِ ك«الصَّحاح» و«أساسِ البلاغة» و«النهايةِ في غريبِ الحديثِ» وغيرها، وكذلك كتبُ الأدبِ والأمثالِ كشرحِ «الحماسة»، و«الأمثال» لأبي عُبَيْدٍ، و«جَمهرةِ الأمثال» للعسكريِّ، و«مَجْمَعِ الأمثال» للميدانيِّ، و«المُسْتَقْصَى في أمثالِ العَرَبِ» للزَّمَخْشَرِيِّ.

٤- شرحُ ما غَمَضَ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، وَبَسَطَ مَا كَانَ الْإِيْجَازُ مَانِعاً مِنْ فَهْمِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ، وَذَلِكَ بِالِاسْتِعَانَةِ بِأَهَمِّ الْحَوَاشِيِ وَالشُّرُوحِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، هَذَا دُونَ الْإِتْرَامِ بِحَاشِيَةٍ بِذَاتِهَا، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْتِقَاءِ لِمَا يَكُونُ مَنَاسِباً وَمُؤَافِقاً لِمُرَادِ الْمُؤَلِّفِ مَعَ مِرَاعَاةِ الْوُضُوحِ التَّامِّ وَعَدَمِ التَّعْقِيدِ، وَتَجَنُّبِ الْحَشْوِ وَالتَّطْوِيلِ، وَالخُرُوجِ عَنِ النَّصِّ، وَالِإِسْهَابِ الَّذِي لَا يُفِيدُ.

٥- تخريجُ الشُّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ مِنَ الدَّوَاوِينِ إِنْ تَوَفَّرَتْ، مُضَافاً إِلَيْهَا أَمَاتُ كِتَابِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ وَالْمَعَانِي وَالتَّفْسِيرِ؛ ك«الكتاب» لسيبويه، و«المفصَّلِيَّات» للمفصَّلِ الصَّبِيِّ، و«معاني القرآن» للفرَّاء، و«مَجَازِ الْقُرْآنِ» لأبي عُبَيْدَةَ، و«الكامل» للمبرِّدِ، و«تفسيرِ الطبريِّ»، و«معاني القرآن» للزَّجَّاجِ، وَغَيْرِهَا. هَذَا مَعَ إِتْمَامِ الشَّاهِدِ إِنْ لَمْ يُذَكَّرْ بِتَمَامِهِ، وَشَرْحِهِ شَرْحاً وَافِياً، وَبَيَانِ الْاِخْتِلَافِ فِي أَلْفَاظِهِ أَوْ قَائِلِيهِ إِنْ وُجِدَ.

٦- العنايةُ بالقِراءاتِ الْوَارِدَةِ فِيهِ - سِوَاءِ الْمَتَوَاتِرِ مِنْهَا وَالشَّادِّ - وَذَلِكَ بِضَبْطِهَا



ضبطاً سليماً، وتخريجها من أمّات المراجع المختصّة بهذا الشأن، مع نسبة كلّ قراءةٍ لمن قرأ بها إن لم يذكرها المؤلفُ، وهو في الغالب يُعنى بنسبة المتواترِ من القراءاتِ الثمانية؛ كلّ قراءةٍ لصاحبها.

كما أنّي قد التزمتُ من أجل تمييز المتواترِ من الشاذِّ بجعلِ كلّ ما نُسبَ للقراء العشرة في المشهورِ عنهم ضمنَ أقواسٍ مُزَهَّرة هكذا ﴿﴾، وجعل القراءة الشاذّة ضمنَ قوسينِ عاديينِ هكذا (.) .

كما أنني جعلتُ العزو في القراءاتِ السبعة المتواترة مُختصّاً بأهمّ المراجع فيه على الإطلاق، وهما كتابُ «السبعة» لابن مجاهدٍ، وكتابُ «التيسير»، لأبي عمرو الداني، فيكونُ العزوُ لهما مجتمعينِ، إلّا ما كان من خفاءٍ شيءٍ في أحدهما أو سقطه أو ما أشبه ذلك، فأكتفي بواحدٍ منهما عن الآخرِ، فإذا ذكر المؤلفُ كعادته يعقوبَ في النسبة أو وردت قراءةٌ عن باقي العشرة أضفتُ «النشر» إليهما.

وبالنسبة للعزو في القراءاتِ الشاذّة فقد جعلتُ الأساس في ذلك: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه، و«المحتسب» لابن جني، مجتمعينِ إن اجتمعَا في ذكرِ القراءة، وإلّا فأحدُهما إن انفردَ، فإن لم تُوجد فيهما القراءةُ فمن أهمّ المراجع المتقدّمة نحو: «معاني القرآن» للفرّاء، و«معاني القرآن» للزجاج، و«إعراب القرآن» لتلميذه أبي جعفر النحاس، و«المصاحف» لابن أبي داود، و«تفسير الثعلبي»، و«الكشاف»، و«المحرر الوجيز»، و«البحر المحيط». ولا تخرُجُ قراءةٌ عن هذه المصادرِ إلّا النادرُ القليل.

كما عُيِّت في الشاذِّ أيضاً بذكرِ من قرأ بكلِّ قراءةٍ في حالِ ورودِ ذلك في المصادرِ، فإذا كثُرُوا فقد أكتفي بالأهمّ مع الإشارة أحياناً لكونِ القراءةِ نُسبتَ لجمعٍ غيرِهم.

٧ - العناية بالأحاديث النبوية الشريفة، وذلك بتخريجها من دواوين السنة المعتمدة، ومقابلتها عليها، وذكر الفروق الوجيه بينها، وسوق شواهدا إن وجدت، مع شرح غريب وبيان علة إن كانت. وأقتصر في العزو على الصحيحين أو أحدهما إن وجد فيه الحديث، وإلا فمن باقي الكتب الستة و«مسند الإمام أحمد»، فإن لم يوجد الحديث فيها فمن باقي كتب التخريج.

٨ - تخريج ما ذكر فيه من آثار عن السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم.

٩ - عزو ما ورد فيه من أقوال للعلماء إلى كتبهم إن وجدت، أو إلى أهم المراجع، مع مقابلة ما جاء عند المؤلف على ما في المصادر للتأكد من سلامة النص وخلوه من أي سقط أو تحريف أو مخالفة وجيهة لما في المصدر.

١٠ - تعقب المؤلف في بعض مسائل النحو والقراءات وغيرها، مما تابع فيه الرّمخسري في الغالب، بذكر ما قاله الأئمة في ردّه أو تفنيده، شرط أن يكون هذا التعقب وجيهاً.

١١ - بعد كل هذا: قمنا بنسخ نص حاشية العلامة السيوطي التي كتبها على تفسير القاضي البيضاوي، وهي من أنفس الحواشي التي كتبت عليه - كما سيأتي في الفصل الرابع من هذه المقدمة - نسخنا النص بالاعتماد على نسخة خطية مكتوبة في حياة مؤلفها وعليها خطه وأنها مقروءة عليه في مواضع كثيرة، ثم قمنا بمقابلتها على نسخة ثانية وثالثة مقابلة تامة كاملة، ثم رابعة في القسم الثاني من الحاشية كما سيأتي في وصف النسخ الخطية، وقد قمنا بتحقيقها التحقيق العلمي وسرنا على المنهج نفسه الذي قمنا به في تفسير القاضي العلامة البيضاوي مع ملاحظة فرق مهم وهو كثرة مصادر الإمام السيوطي التي كانت بالمئات وبعضها مفقود أو نادر، وبعضها لا زال في عالم المخطوطات، وقد أكثر من النقل عن حاشيتي العلامتين التفتازاني وأكمل

الدّين البابرّيّ على «الكشّاف»، وقد جهدنا على توثيق نصوصهما من نسخها الخطيّة التي وقفنا عليها، كما أننا لم نترك نقلاً أو توثيقاً نقله العلامة السيوطي إلا وقد وثقناه في الغالب بفضل الله.

١٢ - جعلنا نصّ العلامة البيضاويّ ضمن مستطيلٍ لتمييزه عن حاشية العلامة السيوطيّ عليه.

١٣ - وضعُ دراسةٍ تليقُ بأهميّة الكتابين، واشتملت على أربعة فصول:

الفصلُ الأول: ترجمةُ العلامة البيضاويّ: حياته وأثاره ومَنزلته بين العلماء.

الفصلُ الثّاني: دراسةُ كتابِ العلامة البيضاويّ: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، وسيتمُّ فيها تناولُ الأمور التّالية:

أولاً: ذكرُ أقوالِ العلماء في الكتاب.

ثانياً: ذكرُ بُدّةٍ عن أهمِّ الحواشي التي كُتبت عليه.

ثالثاً: شرحُ منهجِ المؤلّف في تفسيره.

رابعاً: ذكرُ الفرق بين «الكشّاف» و«أنوار التنزيل».

خامساً: وصفُ النسخِ الخطيّة التي تمّ اعتمادها في التّحقيق.

الفصلُ الثّالث: ترجمةُ العلامة السيوطيّ.

الفصلُ الرّابع: دراسةُ حاشيةِ العلامة السيوطيّ على تفسيرِ القاضي البيضاويّ

المسمّاة: «نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار».

وستتناولُ فيه المواضيع التّالية:

أولاً: بماذا تميّزت هذه الحاشية؟

ثانياً: منهجُ المؤلّف فيها.

ثالثاً: وصفُ النُّسخِ الخَطِيَّةِ.

١٤ - عملُ فهرسٍ علميَّةٍ واسعةٍ تليقُ بمكانةِ الكتَّابين، وبما اشتمَلَ عليهما من مسائل، حيث تناولنا فيها فهرسةَ المسائلِ التالية:

١ - فهرس الآياتِ المستشهد بها.

٢ - فهرسُ الآياتِ التي ذُكرت فيها وجوه القراءات المتواترات.

٣ - فهرسُ القراءاتِ الشواذ.

٤ - فهرسُ أسبابِ النزول.

٥ - فهرس الأحاديثِ النبويَّةِ الشَّريفة.

٦ - فهرسُ آثارِ السلفِ من صحابةٍ وتابعين وتابعيهم.

٧ - فهرسُ الأشعارِ.

٨ - فهرس الأرجازِ.

٩ - فهرسُ الأعلامِ.

١٠ - فهرسُ الكتبِ المذكورةِ في الكتابِ.

١١ - فهرسُ المصادرِ والمراجع.

١٢ - الفهرسُ العام.

والحمدُ لله الذي بنعمتهِ تمَّ الصَّالحات، وصَلَّى اللهُ على نبيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ

وصحبهِ أجمعين

## الفصل الأول

### ترجمة القاضي البيضاوي<sup>(١)</sup>

- اسمه ونسبه:

هو الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق المدقق القاضي، ناصر الدين عبد الله، بن قاضي القضاة الأعظم السعيد إمام الحق والدين أبي القاسم عمر، بن المولى العلامة قاضي القضاة فخر الدين أبي عبد الله محمد، بن الإمام الماضي صدر الدين أبي الحسن علي<sup>(٢)</sup>.

يكنى بأبي الخير<sup>(٣)</sup> وأبي سعيد<sup>(٤)</sup>.

(١) تنظر ترجمته في المصادر والمراجع الآتية: «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٣٧٩)، «عيون التواريخ» (٢١ / ٣٨٩)، «مرآة الجنان» (٤ / ١٦٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٨ / ١٥٧)، «البداية والنهاية» (١٣ / ٣٢٧)، «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢ / ٤٣٦)، «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢ / ١٩٥)، «طبقات الإسنوي» (١ / ١٣٦)، «طبقات ابن قاضي شعبة» (٢ / ١٧٢)، «بغية الوعاة» (٢ / ٥٠)، «طبقات المفسرين» (١ / ٢٤٢)، «قلادة النحر» (٥ / ٤٤٢)، «شذرات الذهب» (٥ / ٣٩٢)، «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» للعبادي (٣ / ٩٤)، «الفتح المبين» (٢ / ٨٨)، «هدية العارفين» (١ / ٤٦٣)، «القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه» (ص ١٣٨ - ١٣٩)، «الغاية القصوى في دراية الفتوى - مقدمة التحقيق» (١ / ٥١)، «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام - مقدمة التحقيق» (ص: ٥٥).

(٢) هكذا ذكر البيضاوي نفسه هذا النسب في إسناده لكتاب «مصايح السنة»، انظر: «تحفة الأبرار شرح مصايح السنة» (١ / ٤ - ٦).

(٣) هذه كنيته في غالب مصادر الترجمة.

(٤) وهو ما أثبتته تلميذه الفاروقي في خاتمة نسخته من «تفسير البيضاوي»، المعتمدة في هذه الطبعة،

الشِّيرَازِيُّ: نسبةٌ لمدينةٍ شيرازَ، وهي قصبَةٌ في بلادِ فارسَ، وهي ممَّا استجدَّ عمارتُها واختطاطُها في الإسلامِ، وخرجَ منها جماعةٌ من العلماءِ، ودفنَ بها جماعةٌ من التَّابعينَ<sup>(١)</sup>، واتفقتِ المصادرُ على أنَّ الإمامَ البيضاويَّ نشأَ فيها، ووليَ القضاءَ فيها.

التَّبْرِيْزِيُّ: نسبةٌ لتبريزَ، أشهرُ مدنِ أذربيجانَ، خرجَ منها جماعةٌ وافرةٌ من أهلِ العلمِ<sup>(٢)</sup>. وينسبُ إليها الإمامُ البيضاويُّ باعتبارِ وفاته فيها.

البيضاويُّ: نسبةٌ إلى البيضاءِ قريةٍ بفارسَ، وهي أكبرُ مدينةٍ في كورةِ إصطخرَ، بينها وبين شيرازَ ثمانيةَ فراسخَ، وكانَ اسمُها في أيامِ الفرسِ (در إسفيد)، فعربتْ بالمعنى، وسميتِ البيضاءُ؛ لأنَّ لها قلعةً تبيِّنُ من بُعدٍ ويرى بياضها<sup>(٣)</sup>.

ويُنسبُ البيضاويُّ إليها لأنَّ أصولَ أسرتهِ منها، أو لأنَّ مولده كان فيها.

الشَّافِعِيُّ مذهباً، الفقيهُ، المفسِّرُ، الأصوليُّ، النَّحويُّ، المُتكلِّمُ، المؤرِّخُ.

- مولده ونشأته:

لا يُعرفُ للبيضاويِّ في التراجمِ تاريخُ مولدٍ على التَّحديدِ، ولم يذكرهُ من ترجمَ له.

وذكره الزركلي في «الأعلام» (٤/ ١١٠)، وذكر المقرئ في «السلوك لمعرفة دول الملوك»

(٢/ ١٩٥): أبو محمد.

(١) انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣/ ٣٨٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٥٢٩ - ٥٣٠).



إلا أن بروكلمان في «دائرة المعارف الإسلامية» أثبت مولده سنة (٦٢٣هـ)<sup>(١)</sup>، ولم يذكر مُستندهُ في ذلك.

والذي نميلُ إليه أن سنة مولده: (٦٤٢هـ)، استنادًا إلى ما نقله الجندي في «السلوك في طبقات العلماء والملوك» عن الزنجاني تلميذ البيضاوي: قال «كانت وفاته بمدينة تبريز، وهي مدينة من أعمال أذربيجان، وكانت لنيف وتسعين وست مئة، بعد أن بلغ عمره تسعًا وأربعين سنة»<sup>(٢)</sup>، فيكون مولده حوالي سنة (٦٤٢هـ) على تقدير أن الراجح في تاريخ وفاته سنة (٦٩١هـ)، كما سيأتي بيانه<sup>(٣)</sup>.

ولم يذكر غالب من ترجم له مكان ولادته، إلا ما كان من نص الرّكلي في «الأعلام» على أن ولادته كانت في البيضاء<sup>(٤)</sup>، ولم أجده منقولاً عند من تقدّمه.

وقد ذكر الجندي في «السلوك في طبقات العلماء والملوك» عن الزنجاني تلميذ المصنف، والطيب بامخرمة في «قلادة النحر» أن جد البيضاوي خرج من البيضاء

(١) نقلًا عن مقدمة تحقيق «طوال الأنوار»، وذكر أن هذا في الطبعة الفرنسية من «دائرة المعارف الإسلامية»، ولم أجد التاريخ في الطبعة الإنجليزية، ولا العربية.

(٢) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٣) ذكر محقق «الغاية القصوى» أن سنة ولادة البيضاوي: (٥٨٥هـ)، استنادًا إلى أن ابن حبيب ذكر في كتابه «درة الأسلاك» في حوادث سنة (٦٨٥هـ) أن البيضاوي رحمه الله توفي عن مئة، وبنى عليه أنه كان من المعمّرين، واتضح لي - بعد مراجعة نسختين مخطوطتين (آيا صوفيا ٢٣٣/ ٤٤ و (باريس ١٧٢٠/ ٨٢) من «الدرة» -، أن الصواب: وتوفي عن.... [بياض] سنة، فلعلها تحرفت في نسخة محقق «الغاية» من (سنة) إلى (مئة).

وقدّر محقق «مرصاد الأفهام» بعد أن ذكر التاريخ الذي رجحناه أن في كلام الزنجاني المذكور تصحيحًا، وبنى عليه أنه ولد حوالي سنة (٦١٢هـ)؛ لأدلة ذكرها، والله أعلم.

(٤) انظر: «الأعلام» (٤/ ١١٠).

وسكنَ شيرازاً<sup>(١)</sup>. فلعلَّ مولدهُ كان في شيرازَ، ثمَّ نسبَ إلى البيضاءِ لأنَّ أسرته منها، ويؤيِّده ما ذكره ابنُ شاكِرِ الكتبيِّ في «عيون التواريخ» حيثُ قال: «الشُّيرازيُّ ثمَّ البيضاويُّ»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وقد نشأ البيضاويُّ في شيرازَ في أسرة علمية، وكان بيته مشهوراً بالعلم والقضاء.

فوالده: الوالي قاضي القضاة الأعظمُ السَّعيدُ إمامُ الحقِّ والدينِ، أبو القاسمِ عمرَ.

وجده: المولى العلامةُ قاضي القضاة فخرُ الدينِ أبو عبدِ الله محمدُ.

وعمُّ والده: أفضى القضاة السَّعيدُ شمسُ الدينِ أبو نصرِ أحمدُ بنُ عليِّ.

وجدُّ والده: الإمامُ الماضي صدرُ الدينِ أبو الحسنِ عليُّ.

وخاله: الإمامُ السَّعيدُ الرِّبانيُّ شهابُ الدينِ أبو بكرِ.

وجده لأمِّه: الإمامُ الماضي نجمُ الدينِ عبدُ الرحمنِ البيضاويُّ.

كلُّهم من أئمة العلمِ وأصحابِ القضاء والرياسة<sup>(٣)</sup>.

وقد نهلَ البيضاويُّ في هذه الفترة من معينِ والده وشيخه شرفِ الدينِ سعيدِ، فجمعَ بينَ المعقولِ والمنقولِ، وبرعَ في العلومِ والفنونِ، فدرَسَ العربيَّةَ والفقَةَ والكلامَ والمنطقَ، وسمعَ الحديثَ، حتَّى لمعَ نجمُه وأشيرَ إليه بالبنانِ.

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢/ ٤٣٦)، و«قلادة النحر» (٥/ ٤٤٢).

(٢) انظر: «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٣) انظر إسناد البيضاوي لكتاب «مصباح السنة» عن طريقهم في «تحفة الأبرار» (١/ ٤-٦). وإسناده

في الفقه عن طريق والده عن جده في «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١/ ٢٢٠).

## - تولّيه القضاء:

انفقت المصادِرُ على أنّ الإمام البيضاويّ نشأ في شيراز، ووليّ القضاء فيها. وكانت مدة تولّيه قضاء القضاء في شيراز مدّة ستة أشهر، لما ذكر التّاج السبكيّ في ترجمة قاضي القضاء أبي إبراهيم مجدّ الدين إسماعيل بن يحيى التّيميّ الشّيرازيّ<sup>(١)</sup>: «وليّ قضاء القضاء بفارس وهو ابنُ خمس عشرة سنةً وعُزّل بعد مدة بالقاضي ناصر الدين البيضاويّ، ثمّ أعيدَ بعد ستّة أشهرٍ وعُزّل القاضي ناصر الدين، واستمرّ مجدّ الدين على القضاء خمسًا وسبعين سنةً».

ويبيّن ابنُ السّبكيّ أنّ القاضي مجدّ الدين توفّي سنة (٥٧٥٦هـ) عن أربع وتسعين سنةً بشيراز، وأنه تولّى القضاء في سنّ الخامسة عشرة سنةً (٦٧٧هـ) وبقي مدّة ثمّ عزّل، ووليّ القاضي ناصر الدين ستة أشهرٍ، ثمّ أعيدَ مجدّ الدين إلى القضاء وبقي فيه بعد ذلك خمسًا وسبعين سنةً.

فيظهر من هذا أنّ ولاية البيضاويّ للقضاء بشيراز كانت حوالي (سنة ٦٨١هـ). وكان عمره حينئذٍ تسعةً وثلاثين عامًا<sup>(٢)</sup>.

وذكر التّاج السّبكيّ في «الطبقات الكبرى»: أنه رحلَ إلى تبريز، حيثُ صادفَ دخوله إليها مجلسَ درسٍ قد عُقدَ بها لبعضِ الفضلاءِ فجلّسَ القاضي ناصر الدين أُخرياتِ القومِ بحيثُ لم يعلمَ به أحدٌ، فذكر المُدرّسُ نكتةً زعم أنّ أحدًا من الحاضرين لا يقدرُ على جوابها، وطلبَ من القومِ حلّها والجواب

(١) هو قاضي القضاء مجدّ الدين إسماعيل بن يحيى التّيميّ الشّيرازي البالي، نسبة إلى بال بليدة في شيراز، كان مشهورًا بالدين والصلاح والخير والمكارم وحفظ القرآن وكثرة التلاوة، توفّي بشيراز سنة ٧٦٥هـ، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٤٠٠).

(٢) على تقدير مولده سنة (٦٤٢هـ) ووفاته سنة (٦٩١هـ).

عنها، فإن لم يقدرُوا فالحلُّ فقط، فإن لم يقدرُوا فإعادتها.

فلما انتهى من ذكرها شرع القاضي ناصر الدين في الجواب.

فقال له: لا أسمع حتى أعلم أنك فهمتها، فخيرته بين إعادتها بلفظها أو معناها، فبهت المدرّس وقال: أعدها بلفظها، فأعادها، ثم حلّها وبين أن في تركيبتها إياها خلافاً، ثم أجاب عنها وقابلها في الحال بمثلها ودعا المدرّس إلى حلّها، فتعدّر عليه ذلك.

فأقامه الوزير من مجلسه وأدناه إلى جانبه، وسأله: من أنت؟ فأخبره أنه البيضاوي وأنه جاء في طلب القضاء بشيراز، فأكرمه وخلع عليه في يومه، وردّه وقد قضى حاجته<sup>(١)</sup>.

ولا ندرى هل كان طلبه للقضاء بشيراز في هذه الحادثة قبل عزله بالقاضي مجد الدين التميمي أم بعده.

وقد تولى البيضاوي القضاء وكان قد ملك أمور شيراز في ذلك الوقت جمال الدين إبراهيم الطيبي، المعروف بالعدل بين الناس والأخذ على أيدي الظلمة<sup>(٢)</sup>.

وروي أن القاضي ناصر الدين البيضاوي قصده يوماً لبعض أشغاله حين تقلده لأعماله، فأراد أن يلقاه بخلوة، فصلى الصبح في أول الوقت، ثم ركب إلى بابهِ واستأذن عليه، فقيل له: اجلس، فجلس وانتظر حتى طلعت الشمس فأذن له،

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٥٧-١٥٨).

(٢) هو جمال الدين إبراهيم الطيبي المعروف بابن السوملي، سافر وأبعد في الصين وفتح الله عليه، فاكسب أموالاً وبلغ الغاية، واستقبل من حاكم العراق بلاذاً كباراً، وكان يعتقد في أهل الصلاح والخير، ويمدهم بالمؤنة، ثم إن التار مالوا عليه حتى قلت أمواله، توفي بشيراز عام (٧٠٦هـ)، انظر:

«أعيان العصر» للصلاح الصفدي (١/ ١١٧-١١٩).

فلَمَّا دخلَ أكرمهَ وحيّاهُ، ثمَّ قال: يا مولانا! صلّيتَ الصُّبحَ؟ قال: نعم، وكيف لا أصليّ؟! فقال: يا مولانا إذا صلّيتَ، فأتبعها بأذكارٍ ودعواتٍ، وفرِّغْ قلبك أوّلَ النَّهارِ من أفكارِ المخلوقِ، واشتغلْ بالخالقِ، حتّى إذا قضيتَ ما وجبَ عليك من عبادةِ الخالقِ توصلَّ إلى الأسبابِ بإذنه وأمره، وإلّا فإذا شوشتَ وقتك وفوتتَ عليك بعضُ أورادك، ثمَّ أتيتَ بابَ مخلوقٍ مثلك؛ لا جرمَ لم يفتَحْ عليك، ولم يؤذَنْ لك، قال القاضي: فعلمتُ أن ذلك الكلامَ من الحقِّ<sup>(١)</sup>.

وفي هذا دلالةٌ على عِظَمِ مكانةِ القاضي البيضاويِّ عند أهلِ عصره ورؤساءِ بلده، وعلى شدّةِ تواضعه ولينِ جانبه.

وقد عرّفَ البيضاويُّ بالحزمِ في القضاء، والتّحقيقِ والتّدقيقِ في الحُكْمِ والفتيا، ووصفَ بأنّه قابلٌ الأحكامَ الشرعيّةَ بالاحترامِ والاحترازِ، حتّى بزغتْ في الآفاقِ نُجومه، واشتهرتْ في الأمصارِ فوائدهُ وعلومه<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكرَ حاجي خليفة في «كشف الظنون» أنّ البيضاويّ تركَ القضاةَ والمناصبَ الدنيويّةَ بعد أن وعظهُ شيخه الكتحتائيّ ونهاه عن طلبِ القضاء، حيثُ قال بعد أن نقلَ ما قاله ابن السبكيّ: «وقيل: إنّهُ طال مدّةً مُلازمته، فاستشفعَ من الشيخِ مُحَمَّد بن مُحَمَّد الكتحتائيّ، فلَمَّا أتى الأميرَ على عادته قال: إنّ هذا الرَّجُلَ - يعني: البيضاويّ - عالمٌ فاضلٌ، يريدُ الاشتراكَ مع الأميرِ، في السّعيرِ، يعني: أنه يطلبُ منكم مقدارَ سجادةٍ في النَّارِ، وهي مجلسُ الحكمِ، فتأثّرَ الإمامُ البيضاويّ من كلامه، وتركَ المناصبَ الدنيويّةَ، ولازمَ الشيخَ إلى أن مات»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شد الإزار» لمعين الدين الشيرازي (ص: ٣٤٢-٣٤٣).

(٢) «درة الأسلاك مخطوط آيا صوفيا رقم ٢٣٣» (٤٥/ب).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦) بتصرف يسير.

وقد وقعت هذه الكلمات في نفس البيضاويِّ موقعاً حسناً، إذ عكف بعد أن ترك القضاء على كتابة تفسيره الذي سار في الآفاق وقابله الناس بالقبول، وظهرت آثار الزهد في الدنيا والالتفات إلى الآخرة في «تفسيره»، فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾:

«من أراد أن يعرف أعدى عدوه الساعي في إماتته الموت الحقيقي فطريقه أن يذبح بقرة نفسه التي هي القوة الشهوية حين زال عنها شره الصبا ولم يلحقها ضعف الكبر، وكانت مُعْجَبَةً رائقة المنظر، غير مُدَلَّلة في طلب الدنيا، مُسَلِّمَةٌ عَنْ دَنَسِهَا، لَا شَيْءَ بِهَا مِنْ مَقَابِحِهَا، بحيث يصل أثره<sup>(١)</sup> إلى نفسه فتحيا به حياة طيبة، وتُعرَّبُ عمّا به ينكشف الحال ويرتفع ما بين الوهم والعقل من التدارء والتزاع»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) أي: أثر الذبح.

(٢) انظر: (٣/ ٢١) من طبعتنا هذه.

- مشاهير شيوخه:

١ - والدهُ إمامُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْبَيْضَاوِيِّ (٦٧٥هـ):

كان مُقتدى عصره، وأوحدَ دهره، إمامًا مُتبحِّرًا، جمعَ بينَ العلمِ والتَّقوى، وتقلَّدَ القضاءَ بشيرازَ سنينَ، ودرسَ وأسمعَ، وحَدَّثَ ورَوَى، تولى قضاءَ شيرازَ في عام (٦٧٠هـ) للأتابك أبي بكرِ بنِ سعدِ بنِ زنكي بنِ مودود، وكان من المقربينَ منه، وكان الأتابك مِمَّنْ شهَرَ بالعدلِ والحكمة.

ومن شيوخه شمسُ الدِّينِ عبدُ الرَّحيمِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ السَّرُوسْتَانِيّ، وله رواياتٌ عاليةٌ عن أبي الفتوح العجليّ، وأبي الفرج ابنِ الجوزيّ، وابنِ سكينَةَ البغداديّ، وكريمِ الدِّينِ الشاشيّ، وموفّقِ الدِّينِ الكازريانيّ، وشهابِ الدِّينِ عمرَ الشُّهْرَوَرْدِيّ، ونجمِ الدِّينِ أبي الجنابِ أحمدَ المعروفِ ببكرِ الخوارزميّ، وله كتابٌ فيه ذكرُ شيوخه ومقروءاته عليهم. توفيَ في ربيعِ الأوّلِ سنة (٦٧٥هـ)، ودُفِنَ بشيرازَ<sup>(١)</sup>.

وقد تأثرَ البيضاويُّ به كثيرًا، وهو عُمَدَتُهُ بينَ شيوخه، وعليه تفقّه وأخذَ علومه وأسانيده، قال في مقدّمه «الغاية القصوى»:

«فاعلمُ أني أخذتُ الفقهَ عنِ والدي مولى الموالى، الصّدرِ العالى، وليّ اللهِ الوالى، قدوةَ الخلفِ، وبقيةَ السّلفِ، إمامِ الملتّةِ والدِّينِ أبي القاسمِ عمرَ قدسَ اللهُ روحه» ثمّ ساقَ بقيةَ الإسنادِ بالفقهِ إلى الإمامِ الشّافعيّ، ثمّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شد الإزار في حط الأوزار عن زوار المزار» لمعين الدين أبو القاسم جنيد شيرازي (٢٩٤-٢٩٥)، و«شيراز نامه» لأبي العباس الشيرازي (ص: ٦٥، ١٣٦) وهو باللغة الفارسية، وسماه: أفضل الدين.

(٢) «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١/ ٢٢٠).

وقرأ عليه «مصايح السنّة» مرارًا وتكرارًا<sup>(١)</sup>. وقد ذكرَ البيضاويُّ بعضَ اختياراتِ والدهِ الفقهيةِ وفتاويه في ثنّيا كتبه.

٢- مولانا شرفُ الدّينِ عمرُ بنُ الزكيِّ البوشكانيُّ (ت ٦٨٠هـ):

تأدّب الإمامُ البيضاويُّ به وتخرّجَ لديه، وكانَ مِنْ رُؤوسِ مَشايخِه، دفنَ في شيرازَ، ورثاه القاضِي ناصرُ الدينَ بقصيدةٍ طويلةٍ كانت مكتوبةً على مرقدِه<sup>(٢)</sup>.

٣- شرفُ الدّينِ سَعِيدُ<sup>(٣)</sup>:

ذكرَه بهاءُ الدّينِ الجنديُّ في «السُّلوكِ في طبقاتِ العلماءِ والملوكِ» في ترجمةِ الزنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ: قال: «فسألته عمَّن تفقّه؟ يعني: البيضاوي، فقال: في المنقولاتِ بأبيه وفي المَعقولاتِ بشرفِ الدّينِ سَعِيدِ أَوْحِدِ عُلَماءِ شيرازَ»<sup>(٤)</sup>.

٤. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ الكتحتائيِّ<sup>(٥)</sup> الصُّوفيُّ:

صحبه البيضاويُّ وأخذَ عنه الطَّرِيقَ واقتدى به في الزُّهدِ والعبادةِ، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون»: «تأثّر الإمامُ البيضاويُّ مِنْ كلامِه، وتركَ المناصبَ الدُّنيويَّةَ، ولازمَ الشَّيْخَ إلى أن ماتَ، وصنَّفَ «التفسير» بإشارةِ شيخِه، ولمَّا ماتَ دُفِنَ عندَ قَبْرِه»<sup>(٦)</sup>.

٥- الصاحبُ غياثُ الدّينِ أبو مضرٍ محمدُ بنُ أسعدَ العقيليُّ اليزديُّ:

(١) انظر: «تحفة الأبرار» (١/ ٤- ٦).

(٢) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٢٩٧- ٢٩٩).

(٣) وذكر الطيب بامخرمة (٥/ ٤٤٢) أن اسمه: شعبة، ولم أقف على ترجمة لكلا الاسمين.

(٤) انظر: «السُّلوكِ في طبقاتِ العلماءِ لبهاءِ الدينِ الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٥) وفي بعض المصادر: «الكيخاني».

(٦) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦).



ذكره في إسناده لكتاب «مصابيح السنة»<sup>(١)</sup>.

٦ - خاله الإمام شهاب الدين أبو بكر محمد بن الإمام نجم الدين عبد الرحمن البيضاوي (ت: ٦٤٩هـ):

ذكره في إسناده لكتاب «مصابيح السنة»<sup>(٢)</sup>، وقد كان شيخاً رفيع الشان رفيع الحال، له إسناده في الحديث، روى عنه جمع كثير من الأئمة والأعيان<sup>(٣)</sup>.

٧ - الإمام جمال الدين أحمد الهمداني المعروف بـ (عاج):

ذكره في إسناده لكتاب «مصابيح السنة».

٨ - الإمام جمال الدين عثمان بن يوسف المكي:

ذكره في إسناده لكتاب «مصابيح السنة».

٩ - قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن علي بن الحسن بن أحمد الشيرازي:

ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»<sup>(٤)</sup>.

١٠ - الشيخ نجم الدين عبد الواحد:

(١) انظر: «تحفة الأبرار» (١ / ٤ - ٦). وقد ذكر ابن الفوطي أن كنيته: «أبو نصر»، والمثبت ما ذكره المصنف. وذكر ابن الفوطي أن صاحب شيراز أرسله إلى الخليفة المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين في بغداد بصحبة الإمام نجم الدين عبد الله البادرائي (ت: ٦٥٥)، انظر: «مجمع الآداب» لابن الفوطي (٢ / ٤٥١).

(٢) والظاهر أن البيضاوي كان صغيراً حين أجازه خاله، نظراً لما رجحناه في تاريخ مولده. إذ بينه وبين وفاة خاله سبع سنوات.

(٣) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٣٠ - ٣٣٢).

(٤) «مرصاد الأنفهام - مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧)

ذِكْرُهُ الْعَفِيفُ الْمَطْرِيُّ فِي «ذِيلِ طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ»<sup>(١)</sup>.

١١ - معينُ الدِّينِ أَبُو ذَرِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَنِيدِ الْكَشْكِيُّ الصُّوفِيُّ (ت ٦٥١هـ):

ذَكَرَ الْبَيْضَاوِيُّ فِي «مَنْتَهَى الْمَنَى» أَنَّهُ يَرُوي عَنْهُ بِسَنَدِهِ إِلَى الْإِمَامِ الْبَغَوِيِّ<sup>(٢)</sup>.  
وَهُوَ إِمَامٌ زَمَانِهِ وَمُفْتِي أَوَانِهِ، لَهُ مَشِيخَةٌ عَالِيَةٌ وَأَسَانِيدٌ مُعْتَبَرَةٌ، صَحَبَ ابْنَ الْجَوْزِيِّ  
وَابْنَ سَكِينَةَ، وَقَرَأَ «الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ» لِلْحَمِيدِيِّ عَلَيْهِ، قِيلَ: إِنَّهُ مَا تَكَلَّمَ قَطُّ  
بِهَجْرٍ، وَمَا عَامَلَ أَحَدًا بِزَجْرٍ<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) المصدر السابق.

(٢) «مرصاد الأفهام - مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن مخطوط «منتهى المنى».

(٣) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٥٧ - ٥٩)، وفيه: «الكنكي».

- مشاهيرُ تلامذته:

١ - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الزنجاني الشيرازي:

تولّى قضاءَ شيرازَ، وهو من أكابر أصحاب الإمام البيضاوي، وقيل ما رُئي مثله في الفقهاء، كان شريف النفس عالي الهمة، وله مصنّفاتٌ عديدةٌ وشروحٌ لبعضِ مصنّفاتِ البيضاوي في أصول الدين، وله كتابٌ في التفسير. أخذ عن البيضاوي الأحاديثَ التساعيةَ، وجملتها أربعة عشرَ حديثًا، والرّسالة الجديدة للإمام الشافعي<sup>(١)</sup>.

٢ - الشيخُ كمالُ الدين عمَرُ بنُ إلياس المِراغي (ت ٧٣٣هـ):

كان عالمًا عابدًا، سمع «منهاج» البيضاوي من مُصنّفه، ومات بدمشق<sup>(٢)</sup>، وعن طريقه يتصلُ إسنادُ علي بن خليفة المساكني والإمام الشوكاني بكتاب «أنوار التنزيل»<sup>(٣)</sup>.

٣ - الشيخُ الإمامُ فخرُ الدين أحمدُ بنُ الحسنِ الجاربردي (ت ٧٤٦هـ):

كان فاضلاً دينًا مُتفنًا مواظبًا على الشُّغلِ بالعلم وإفادة الطلبة، شرح «منهاج» البيضاوي في أصول الفقه، وله على «الكشاف» حواشٍ مشهورةٌ وقد أقرأه مرّاتٍ عديدةً، قال السبكي: بلغنا أنه اجتمع بالقاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٥ - ٣٣٦).

(٢) انظر: «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٢٩١).

(٣) انظر: «فهرسة علي بن خليفة المساكني» (ص: ٣٦ - ٣٧)، و«الفتح الرباني في فتاوى الشوكاني»

(٣/ ١٣٨٥، ١٥٦١).

(٤) انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٩)، و«بغية الوعاة» (١/ ٣٠٣).

٤- عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْفَارَابِيِّ الْفَارُوقِيُّ، ظَهِيرُ الدِّينِ  
(ت بعد ٧٠٧هـ):

فقيهٌ أصوليٌّ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: «شَرْحُ طَوَالِعِ الْأَنْظَارِ» و«شَرْحُ مِنْهَاجِ الْوَصُولِ»  
كِلَاهِمَا لِشَيْخِهِ الْبَيْضَاوِيِّ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ نَاسِخُ النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ لِتَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ الْمَرْمُوزِ لَهَا  
بـ(ض) الَّتِي اعْتَمَدْنَاهَا - مَعَ جَمَلَةٍ أُخْرَى مِنَ النُّسخِ النَّفِيسَةِ - فِي إِخْرَاجِ هَذِهِ الطَّبَعَةِ.

٥- زَيْنُ الدِّينِ الْهَنْكِيُّ:

لَا زَمَهُ الْإِمَامُ عَضُدُ الدِّينِ الْإِيْجِي، وَأَخَذَ عَنْهُ، وَصَرَّحَ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ تَلْمِذٌ  
لِلْبَيْضَاوِيِّ<sup>(٢)</sup>.

٦. زَيْنُ الدِّينِ التَّبْرِيْزِيُّ:

ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّمُ بَرَهَانُ الدِّينِ الْكُورَانِي (ت ١١٠١)، فِي رِسَالَتِهِ: «الْأَمَمُ لِإِيْقَاطِ  
الْهَمَمِ»، وَأُورِدَ فِيهَا إِسْنَادُهُ بِكُتُبِ الْبَيْضَاوِيِّ «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» و«الطَّوَالِعِ» و«الْمِنْهَاجِ»  
و«الْغَايَةُ الْقَصْوَى» و«شَرْحُ الْمَصَابِيحِ» إِلَى مُصَنِّفِهَا، عَنِ طَرِيقِ زَيْنِ الدِّينِ التَّبْرِيْزِيِّ  
عَنِ الْبَيْضَاوِيِّ<sup>(٣)</sup>. وَلَعَلَّهُ الَّذِي قَبْلَهُ.

٧. عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَيْلُونِيُّ (ت ٧٢٣هـ):  
نَسَبَةٌ إِلَى كُورَةِ جَيْلُونٍ، وَهُوَ جَبَلٌ بِبِلَادِ فَارَسَ، قَرَأَ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ وَأَخَذَ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١ / ٥٧٤).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠ / ٤٦).

(٣) انظر «مجموع رسائل الملا الكوراني» (١ / ٣٨٨ - ٣٨٩)، وقد يَسَّرَ اللهُ لِدَارِ اللَّبَابِ طِبَاعَةَ هَذَا  
الْمَجْمُوعِ الَّذِي يَضُمُّ عَشْرِينَ رِسَالَةً مِنْ أَنْفُسِ رِسَائِلِهِ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَرْجُمَةِ لَزِينِ الدِّينِ التَّبْرِيْزِيِّ.

(٤) انظر ترجمته في «السلوك في طبقات الملوك» (٢ / ١٤٦)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهْبَةَ  
(٢ / ٢٦٤)، وَذَكَرَ تَلْمِذَتَهُ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ فِي «السلوك في طبقات الملوك» (٢ / ٤٣٦).

### ٨. الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني<sup>(١)</sup>:

ذكره العلامة أحمد بن عبد الرحمن الموصلي في إجازته للشيخ عماد الدين الأمهري حيث قال: «والطريق الثاني أني قرأت قراءة بحث على الشيخ الإمام العالم الكامل المحقق المدقق شمس الدين محمود الأصفهاني، وهو بحثه عن والده القيم ابن أحمد، ووالده على مُصنّفه القاضي ناصر الدين<sup>(٢)</sup>».

### ٩. بدر الدين محمد بن أسعد التستري:

ذكره الوادي آشي في «تَبَّتِهِ» حيث قال: «ومن شيوخي في الأصلين والمعاني والبيان العلامة ضياء الدين العفيفي الغرمي، وقد قرأت عليه «منهاج» البيضاوي بحثاً، وأخبرني أنه يرويه عن الإمام بدر الدين التستري، عن مؤلفه، فأجزت لهم ذلك إجازة معينة<sup>(٣)</sup>».

### ١٠. جمال الدين الفاتني:

ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»<sup>(٤)</sup>.

### ١١. قوام الدين مسعود بن محمد الخبيص الكرمانلي (ت: ٧٤٨هـ):

ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»<sup>(٥)</sup>. وهو أبو محمد

(١) وهو والد الفقيه الشافعي أبي الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، الأصولي، النحوي، الأديب، المنطقي، الكاتب البارع، صاحب «تشديد القواعد في شرح تجريد العقائد»، و«شرح كافية ابن الحاجب»، و«شرح منهاج البيضاوي في الأصول»، انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠ / ٣٨٣).

(٢) ذكره محقق «الغاية القصوى»، وعزاه إلى مخطوط في الخزانة التيمورية.

(٣) انظر: «ثبت الوادي آشي» (ص: ١٠٨).

(٤) «مرصاد الأفهام - مقدمة التحقيق» (ص: ٩٠)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧).

(٥) المصدر السابق.

مَسْعُودُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ الْكِرْمَانِيِّ الْمَلَقَّبُ بِقَوَامِ الدِّينِ، أَدِيبٌ مِنْ فَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، لَهُ «شرح الكنز» في الفقه، وحاشيةٌ على «المغني» للخبازي في الأصول<sup>(١)</sup>.

١٢. جمال الدين حسين بن المنجا.

ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»، وهو أحدُ شيوخ شمس الدين أبي الثناء محمود الأصفهاني<sup>(٢)</sup>.

١٣. شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدماطي الشافعي (ت: ٧٠٥هـ):

ذكر ابن صارم الصيداوي أنه ممن يروي «المنهاج» عن مؤلفه البيضاوي<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٦/ ١٠٨)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٦).

(٢) «مرصاد الأفهام - مقدمة التحقيق» (ص: ٩١)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧، ١٦٥).

(٣) «مرصاد الأفهام - مقدمة التحقيق» (ص: ٩٢)؛ نقلاً عن «مشيخة الصيداوي» (ص: ٤٤٩).

- مصنفاته:

في التفسير:

١ - «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» المعروف بـ: «تفسير البيضاوي»، وهو موضوعٌ بحثنا، وهو آخرُ تصانيفِ الإمامِ ناصرِ الدينِ البيضاويِّ رحمه الله تعالى، خصَّه أهل العلم بالذِّكر في سيرهم، ونوّهوا عليهم في تراجمهم، واعتنوا فيه كثيراً بين شرحٍ واختصارٍ وتخريجٍ أحاديثٍ وتحشيةٍ وتعليقٍ وترجمةٍ، حتى بلغتِ التّصانيفُ عليه العشرات.

٢ - «كتاب العين» في التفسير. انفرد ابنُ شاكِرِ الكتبيُّ بذكره، ولم يذكر تفسيره «أنوار التنزيل»، فلعلّه هو، أو أنه وقفَ على تفسير له آخر لم يصلنا<sup>(١)</sup>.

في الحديث:

٣ - «تحفة الأبرار» شرح فيه كتاب «مصابيح السنة» للإمام البغويِّ، وقد حلَّ الإمامُ البيضاويُّ في شرحه هذا المُعضلات، ودلّل المُشكلات، ولخصَّ المُعوصات، وأبرز الفوائد والنكات، بلغةٍ رفيعةٍ عالية، وقد نقلَ كلامه في هذا الشرح الأئمة الكبار، واعتمده الشُّراخُ والمحققون<sup>(٢)</sup>، وهو مطبوع.

في الفقه وأصوله:

٤ - «شرح مُتخَبِ المَحْصولِ في الأُصولِ» لفخرِ الدينِ الرَّازي، في أصولِ الفقه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «عيون التواريخ» لابن شاكِرِ الكتبي (٢١ / ٣٨٨).

(٢) عن مقدمة تحقيق «تحفة الأبرار» بتصرف.

(٣) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧ / ٦٠٦)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٢٠٦).

- ٥ - «شرح مختصر ابن الحاجب» في الأصول<sup>(١)</sup>.
- ٦ - «منهاج الوصول إلى علم الأصول»: وهو كتابٌ صغيرٌ الحجم، جمُّ الفوائد، كثيرُ المنافع، جمعُ خلاصةِ الكتبِ التي تقدَّمته بعبارةٍ مختصرةٍ دقيقةٍ، حتى صار من أهمِّ المتونِ في أصولِ الفقه، وله شروحٌ كثيرةٌ، وهو مطبوعٌ.
- ٧ - و«شرحه»<sup>(٢)</sup>.
- ٨ - «المنهاج» في الفقه<sup>(٣)</sup>. وذكر ابنُ تغري بردي أنَّ للإمامَ البيضاويَّ منهاجين، الأوَّلَ المشهورَ وآخرَ غيره<sup>(٤)</sup>، فلعله المذكور.
- ٩ - و«شرحه»<sup>(٥)</sup>.
- ١٠ - «شرح المحصول» لفخرِ الدينِ الرَّازي<sup>(٦)</sup>.
- ١١ - «شرح التنبية» لأبي إسحاقِ الشيرازيِّ، في أربعِ مجلداتٍ<sup>(٧)</sup>.
- ١٢ - «الغايةُ القصوى في درايةِ الفتوى»، وهو في فروعِ المذهبِ الشافعيِّ، واختصره من كتابِ «الوسيط» للإمامِ الغزاليِّ<sup>(٨)</sup>. وهو مطبوعٌ.

(١) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٢٠٦).

(٢) ذكره السيوطي في «بغية الوعاة» (٢ / ٥٠).

(٣) ذكره ابن شاکر الکتبي في «عيون التواريخ» (٢١ / ٣٨٨).

(٤) انظر: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٧ / ١١١).

(٥) ذكره ابن شاکر الکتبي في «عيون التواريخ» (٢١ / ٣٨٨).

(٦) ذكره ابن كثير في «البدایة والنہایة» (١٧ / ٦٠٦).

(٧) المصدر السابق.

(٨) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٩١).



١٣ - «منظومة في الفقه»<sup>(١)</sup>.

١٣ - «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام»، وهو مطبوع.

في الكلام وأصول الدين:

١٥ - «طوالع الأنوار من مطالع الأنظار»، في أصول الدين، قال السُّبكي: وهو أجلُّ مختصر ألف في علم الكلام<sup>(٢)</sup>، وهو مطبوع.

١٦ - «الإيضاح في أصول الدين»<sup>(٣)</sup>.

١٧ - «مصباح الأرواح في علم الكلام»، رتبه على مقدمة وثلاثة كتب، وهو مختصرٌ لطيفٌ مع زياداتٍ وتوجيهاتٍ لكتابه «الطوالع»، وممّن شرحه تلميذه: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل الزنجاني<sup>(٤)</sup>، وهو مطبوع.

١٨ - «منتهى المنى» في شرح أسماء الله الحسنى، ذكره في «تفسيره» في نهاية سورة الحشر. وهو مطبوع.

في المنطق:

١٩ - «الكافية» في المنطق<sup>(٥)</sup>.

٢٠ - «شرح المطالع» في المنطق<sup>(٦)</sup>. وهو شرحٌ متنٍ «المطالع» لسراج الدين الأرموي، وهو من أحسنِ متون المنطق، وأكثرها شروحًا.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١٧٣ / ٢).

(٣) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢٠٦ / ١٧).

(٤) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٤٣٦ / ٢).

(٥) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧ / ٦٠٦).

(٦) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٢٠٦)، والسيوطي في «بغية الوعاة» (٢ / ٥٠)، والداودي

في «طبقات المفسرين» (١ / ٢٤٨).

## ٢١- «المطالع»<sup>(١)</sup>.

في العربية:

٢٢- «لُبُّ الألباب في علم الإعراب»، وهو مختصر كافية ابن الحاجب، قال عنه حاجي خليفة: وهو منظوم على فوائد جلييلة، ومتكفل لغرائب النحو بوجازة ألفاظ عبقرية، وقد ذكر فيه ما هو الواجب مما تركه ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، وهو مطبوع.

## ٢٣- «شرح كافية ابن الحاجب»<sup>(٣)</sup>.

في التاريخ:

## ٢٤- «نظامُ التواريخ»:

من الكتب التاريخية التي تتناول التاريخ العام من عهد آدم إلى سنة ٦٧٤ هـ، أو ٦٨٥ هـ، ذكر فيه: الأنبياء، والخلفاء، والدولة الأموية، والعباسية، ثم الصفارية، والسامانية، والغزنوية، والديالمة، والسلجوقية، والسلغرية، والخوارزمية، والمغولية، وهو كتاب بالغة الفارسية<sup>(٤)</sup>.

في الهيئة والفلك:

## ٢٥- «متن في علم الهيئة»<sup>(٥)</sup>.

(١) ذكره الإسني في «طبقات الشافعية» (١/ ١٥٤) في ترجمة التستري، ولعله الذي قبله.

(٢) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٤٦).

(٣) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦)،

(٤) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٩٥)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (ص: ٢٠٤٩، ٢٠٥١).

(٥) ذكره القنوي في مقدمة «حاشيته» على «أنوار التنزيل».

٢٦- «شرح الفصول لنصير الدين الطوسي»<sup>(١)</sup>.

وله كذلك:

٢٧- «رسالة في تعريفات العلوم»، وتُسمَّى أيضًا: «تعريفٌ مُنِيفٌ بِالْعِلْمِ الشَّرِيفِ»، وهي رسالةٌ مُختَصَرَةٌ ذَكَرَ فِيهَا تَعْرِيفَاتِ جَامِعَةٍ لَعَدِيدٍ مِنَ الْعِلْمِ، وَتَظْهَرُ فِيهَا تَقَاْفَةُ الْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ الْوَاسِعَةُ، وَاطْلَاعُهُ عَلَى مُخْتَلَفِ الْعِلْمِ وَالْفُنُونِ، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ.

٢٨- و«كتابٌ تَهْذِيبِ الْأَخْلَاقِ فِي التَّصَوُّفِ»<sup>(٢)</sup>.

وَمِمَّا نُسِبَ لِلْبَيْضَاوِيِّ وَلَيْسَ لَهُ:

١- «الإرشاد» في الفقه: نسبُهُ إِلَيْهِ ابْنُ شَاكِرِ الْكُتَيْبِيُّ فِي «عِيُونِ التَّوَارِيخِ»<sup>(٣)</sup>. وَالرَّاجِحُ أَنَّ الْكِتَابَ لَيْسَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الْبَيْضَاوِيِّ<sup>(٤)</sup>، حَيْثُ ذَكَرَ السُّبْكِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ: «وَلَهُ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ كِتَابُ «الْإِرْشَادِ» فِي شَرْحِ «كِفَايَةِ الصَّيْمَرِيِّ»<sup>(٥)</sup>.

٢- «تذكرة» في الفروع. ذَكَرَهَا حَاجِي خَلِيفَةَ حَيْثُ ذَكَرَ كِتَابَ «التَّذَكْرَةَ فِي

(١) ذكره البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٤٦٢).

(٢) ذكره ابن شاکر الکتبى في «عیون التوارخ» (٢١/ ٣٨٩).

(٣) انظر: «عیون التوارخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٤) محمد بن أحمد بن العباس الفارسي القاضي أبو بكر البيضاوي، كان إمامًا جليلاً ذا رتبة رفيعة في فقهاء الشافعية، توفي سنة سنة (٤٦٨هـ)، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لابن الصلاح

(١/ ٩١)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ٩٦).

(٥) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ٩٧).

الفروع على مذهب الشافعي» للسراج ابن الملقن، ثم قال: «ويقال: إن للإمام البيضاوي المفسر «تذكرة» فيه أيضًا»<sup>(١)</sup>.

والراجح أن الكتاب لأبي بكر البيضاوي أيضًا، حيث ذكر السبكي في ترجمته أن له شرحين على كتابه «التبصرة»: أحدهما: الأدلة في تعليل مسائل التبصرة، ذكر ابن الصلاح أنه وقف عليه، والثاني: التذكرة في شرح التبصرة، وقف عليه السبكي وهو في مجلدين<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٩٢).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٩٧).

- ما قيل في الإمام البيضاوي:

انْفَقَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَلَالَةِ قَدْرِ وَعُلُوِّ شَأْنِ الْقَاضِي نَاصِرِ الدِّينِ الْبِيضَاوِيِّ  
وَمَنْزِلَتِهِ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ مِنَ الْأَعْلَامِ.

- فقال الصّلاح الصّفديُّ (ت ٧٦٤هـ): «العلامة المحقق المدقق، صاحبُ  
التّصانيفِ البديعة المشهورة»<sup>(١)</sup>.

- وقال الياضيُّ (ت ٧٦٨هـ): «أعمُّ العلماءِ الأعلامِ ذو التّصانيفِ المُفيدةِ  
المحقّقة، والمباحثِ الحميدةِ المدقّقة، قاضي القضاة، ناصرُ الدّينِ عبدُ الله بنُ  
الشيخِ الإمامِ قاضي القضاةِ إمامِ الدّينِ عمر بنِ العلامةِ قاضي القضاةِ فخرِ الدّينِ  
محمد بنِ الإمامِ صدرِ الدّينِ عليّ، القدوةُ الشّافعيُّ البيضاويُّ، وللقاضي  
ناصرِ الدّينِ مصنّفاتٌ عديدة، ومؤلفاتٌ مفيدة، ممّا شاعَ في البلدان، وسارتُ  
به الرّكبان، وتخرّجَ به أئمةٌ كبارٌ»<sup>(٢)</sup>.

- وقال تاجُ الدينِ السّبكيُّ (ت ٧٧١هـ): «كان إمامًا مبرّرًا نظرًا صالحًا متعبداً  
زاهداً»<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابنُ حبيبٍ (ت ٧٧٩هـ): «عالمٌ نَمَى زرعُ فضله ونبجَم، وحاكمٌ عظمتُ  
بوجوده بلادُ العجم، برعَ في الفقه والأصول، وجمعَ بين المعقولِ والمنقولِ،  
وأجابَ سُؤالَ الطّالِبين، ونشرَ إردبّةَ الإفادَةِ على الرّاغِبين، تكلمَ كلُّ من الأئمةِ  
بالثناءِ على مُصنّفاته وفاه، ولو لم يكن له غيرُ «المنهاج» الوجيزِ لفظه المحرّرِ لكفاه،

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» (١٧ / ٢٠٦).

(٢) انظر: «مرآة الجنان» لليافعي (٤ / ١٦٥).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨ / ١٥٧ - ١٥٨).

وَلِيَّ أَمْرِ الْقَضَاءِ بِشِيرَازَ، وَقَابَلَ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ بِالاحْتِرَامِ وَالاحْتِرَازِ، وَبَزَعَتْ فِي  
الْآفَاقِ نَجْوَاهُ، وَاشْتَهَرَتْ فِي الْأَمْصَارِ فَوَائِدُهُ وَعُلُومُهُ»<sup>(١)</sup>.

- وَقَالَ أَكْمَلُ الدِّينِ الْبَابَرْتِيُّ (ت ٧٨٦هـ): «الْفَاضِلُ الْأَمْعِيُّ نَاصِرُ الدِّينِ  
الْبَيْضَاوِيُّ، صَنَّفَ «الْمَنْهَاجَ» وَجَعَلَهُ كِسْرَاجٍ وَهَاجٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ قَاضِي شُهَبَةَ (ت ٨٥١هـ): «صَاحِبُ الْمُصَنَّفَاتِ، وَعَالِمٌ أُذْرُبِيجَانِ،  
وَشَيْخٌ تِلْكَ النَّاحِيَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ): «كَانَ إِمَامًا عَلَّامَةً، عَارِفًا بِالْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ  
وَالْأَصْلِيَّاتِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْمَنْطِقِ، نَظَّارًا صَالِحًا مَتَعَبَّدًا شَافِعِيًّا»<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١) انظر: «درة الأسلاك مخطوط آيا صوفيا ٢٣٣» (٤٥ / ب).

(٢) انظر: «الردود والنقود» للبابرتي (٨٧ / ١).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١٧٢ / ٢).

(٤) انظر: «بغية الوعاة» (٥٠ / ٢).

## - وفاته:

اختلف المؤرخون في تحديد تاريخ وفاة الإمام البيضاوي رحمه الله على أقوال كثيرة، منها:

- ما ذكره الصّلاح الصّفديّ في «الوافي بالوفيات»، وابن كثير في «البداية والنهاية» والمقريزي في «السلوك» أنّ وفاته كانت سنة «٦٨٥هـ»<sup>(١)</sup>.

- وذكر الإسنويّ في «الطبقات» وابن الملقّن في «العقد المذهب» أنّ وفاته كانت سنة «٦٩١هـ»<sup>(٢)</sup>.

- وذكر الياضيّ في «مرآة الجنان» أنّ وفاته كانت سنة «٦٩٢هـ»<sup>(٣)</sup>.

- وتقدم أنّ بهاء الدّين الجنديّ نقل عن الزّنجانيّ تلميذ البيضاويّ أنّ الإمام مات لثنيّف وتسعين وستّ مئة عن تسع وأربعين.

- وذكر الشّهاب الخفاجيّ في مقدّمه «حاشيته» على تفسير البيضاويّ أنّه توفي سنة (٧١٩هـ)، حيث قال: «والذي اعتمده وصحّحه المؤرّخون في التّواريخ الفارسيّة أنّه توفي في شهر جمادى الأوّل سنة تسع عشرة وسبع مئة تقريباً، ويشهد له ما في آخر تاريخه «نظام التواريخ»»<sup>(٤)</sup>.

والذي نرجّحه أنّ سنة وفاته هي «٦٩١هـ»، لما يأتي:

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» للصّلاح الصّفدي (١٧ / ٢٠٦)، و«البداية والنهاية» (١٧ / ٦٠٦)، و«السلوك في دول الملوك» (٢ / ١٩٥).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» للإسنوي (١ / ١٣٦)، و«العقد المذهب» (ص: ١٧٢).

(٣) انظر: «مرآة الجنان» (٤ / ١٦٥).

(٤) انظر: «حاشية الشهاب» (١ / ٣).

- تصريح الفاروقي تلميذ البيضاوي، حيث ذكر في خاتمة النسخة الخطية من «تفسير البيضاوي» المعتمدة في هذه الطبعة المرموز لها ب (ض) تاريخ وفاة البيضاوي، حيث قال: «وقد انخرط المصنّف سقى الله ثراه ورَضِيَ عنه وأرضاه، في سلكِ الجواهرِ القُدسيّة بتبريزَ متعريّاً عن جلابِ الجِسميّة، في سَوّالِ لسنةٍ إحدى وتسعينَ وستّ مئة، أسألُ الله تعالى له الرّضوانَ ولنفسِ الرّحمة والغفرانَ، والحمدُ لله حمداً يُكافئُ نعمه ويوافي مزيدَهُ وصلواته على محمّدٍ وآله».

- أن البيضاوي فرغ من تأليف «تفسيره» في هذه السنّة، وقد جاء هذا التاريخ في خاتمة إحدى النسخ الخطية<sup>(١)</sup>، حيث كتب فيها: «تمّ في آخر شهر التّوبة جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وستّ مئة».



ويعضده أيضاً ما ذكره الفاروقي في خاتمة نسخته المذكورة من أن «التفسير» آخر مصنّفات البيضاوي، حيث قال: «تمّ المجلد الثاني من كتاب «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، آخر مصنّفات الإمام الأعظم...»<sup>(٢)</sup>.

(١) وهي نسخة مكتبة السلطان أحمد المحفوظة برقم (٣٦).

(٢) ويظهر استناداً إلى هذا النص أن الإمام البيضاوي توفي بعد فراغه من كتابة «تفسيره» بنحو أربعة



وقد أوصى الإمام البيضاويُّ إلى القطبِ الشِّيرازيِّ أن يُدفنَ بجانبه بتبريز<sup>(١)</sup>. ولم تذكر المصادرُ سنَّ البيضاويِّ عند وفاته، عدا ما ذكره الجنديُّ عن الزَّنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ، حيث قال: «كانت وفاته بمدينة تبريز، وهي مدينةٌ من أعمالِ أذربيجان، وكانت لنيِّفٍ وتسعينَ وستَ مئة، بعد أن بلغَ عمره تسعاً وأربعينَ سنةً»، اه<sup>(٢)</sup>.

رحمه الله وجزاهُ عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجزاء، بما قدَّم لهذه الأمةِ وبذلِّ، وبما صنَّفَ من التصانيفِ المفيدةِ والتأليفِ المحرِّرةِ فانتفعَ بها العبادُ، وجعلَ ذلك ذخراً له يومَ المعاد.

\*\*\*

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١٧ / ٦٠٦).

(٢) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندي (٢ / ٤٣٦).

## الفصل الثاني

### دراسة كتاب

### تفسير القاضي البيضاوي

أولاً: أقوال العلماء في «أنوار التنزيل»

لقي هذا التفسير لما ذكرناه رواجاً عظيماً عند العلماء، ومدحه الكثيرون منهم، فمن ذلك قول الشيوطي في «حاشيته» على هذا الكتاب:

وسيدُّ المختصرات منه [أي: من «الكشاف»] كتاب «أنوار التأويل وأسرار التنزيل» للقاضي ناصر الدين البيضاوي، لخصه فأجاد، وأتى بكلُّ مستجد، وماز منه أماكن الاعتزال، وطرح مواضع الدسائس وأزال، وحرر مهمّات، واستدرك تيمّات، فبرز كأنه سبيكة نضار، واشتهر اشتهاز الشمس في وسط النهار، وعكف عليه العاكفون، ولهج بذكر محاسنه الواصفون، وذاق طعم دقائقه العارفون، فأكب عليه العلماء والفضلاء تدريساً ومطالعة، وبادروا إلى تلقّيه بالقبول رغبة فيه ومسارعة، ومرّوا على ذلك طبقة بعد طبقة، ودرجوا عليه من زمن مصنّفه إلى زمن شيوخنا متسّقه.

وقال القونوي في خطبة «حاشيته»:

كتاب احتوى على معانٍ كثيرة الشعوب، مُتدانية الجنوب، مسومة المبادئ والمطالع، مقومة الأعالي والقواطع، واحتوى أيضاً من قواعد البلاغة وأصول

الفصاحة أهمها، ومن شَعَبِ البلاغةِ والبراعةِ وفنونِ البدائعِ أدقها وأسناها،  
ومن قوانينِ العلومِ الأدبيةِ أقواها وأعلاها، فكان من بين التفسيرِ كالغرةِ الغراءِ،  
والفريدةِ البيضاءِ، ومرآةٍ لانفهامِ وجوهِ البلاغةِ والإعجازِ، وصحائفه المزايا الحسانُ  
والإيجازِ، مع عبارةٍ لطيفةٍ أنيقةٍ، وإشاراتٍ دقيقةٍ رشيقةٍ، كأنها سحرٌ عَجَابِ، يتحيرُ  
منه أولو الألبابِ، فصارت في الاشتهارِ كالشمسِ في الهاجرةِ ونصفِ النهارِ، واعتمدَ  
عليه أولو الأبصارِ من الفحولِ العُظماءِ في جميعِ الأقطارِ والأُمصارِ<sup>(١)</sup>.

وقال حاجي خليفة ما نصه:

وتفسيره هذا كتابٌ عظيمُ الشأنِ، غنيٌّ عن البيانِ، لخصَّ فيه من «الكشافِ» ما  
يتعلَّقُ بالإعرابِ والمعاني والبيانِ، ومن «التفسيرِ الكبيرِ» ما يتعلَّقُ بالحكمةِ والكلامِ،  
ومن «تفسيرِ الراغبِ» ما يتعلَّقُ بالاشتقاقِ، وغوامضِ الحقائقِ، ولطائفِ الإشاراتِ،  
وضمَّ إليه ما ورى زنادُ فكره من الوجوهِ المعقولةِ، والتصرُّفاتِ المقبولةِ، فجلا زينَ  
الشكِّ عن السريرةِ، وزاد في العلمِ بسطةً وبصيرةً، كما قال مولانا المُنشي:

أولو الألبابِ لم يأتوا      بكشفِ قناعِ ما يُتلى  
ولكن كان للقاضي      يدُ بيضاء لا تبلى

ولكونه متبحراً في ميدانِ فُرسانِ الكلامِ، فأظهرَ مهارته في العلومِ حسَباً يليقُ  
بالمقامِ، كشفَ القناعَ تارةً عن وجوهِ محاسنِ الإشارةِ ومُلحِ الاستعارةِ، وهتك  
الأستارَ أُخرى عن أسرارِ المعقولاتِ بيدِ الحكمةِ ولسانها، وترجمانِ الناطقةِ  
وبنائها، فحلَّ ما أشكلَ على الأنامِ، ودلَّلَ لهم صعبَ المرامِ.

(١) انظر: «حاشية القونوي» (١/ ٢٣).

وأورد في المباحث الدقيقة ما يؤمن به عن الشبه المضلّة، وأوضح له مناهج الأدلة.

والذي ذكره من وجوه التفسير ثانياً، أو ثالثاً، أو رابعاً «قيل» فهو ضعيفُ ضعف المرجوح، أو ضعف المردود.

فكان تفسيره يحتوي فنوناً من العلم وعرة المسالك، وأنواعاً من القواعد مختلفة الطرائق.

وقل من برز في فن إلا وصدّه عن سواه وشغله، والمرء عدو ما جهله، فلا يصل إلى مرامه إلا من نظر إليه بعين فكره وأعمى عين هواه، واستعبد نفسه في طاعة مولاه، حتى يسلم من الغلط والزلل، ويقتدر على ردّ السفسطة والجدل.

ثم إن هذا الكتاب رزق من عند الله سبحانه وتعالى بحسن القبول عند جمهور الأفاضل والفحول، فعكفوا عليه بالدرس والتحشية، فمنهم من علّق تعليقه على سورة منه، ومنهم من حشّى تحشية تامّة، ومنهم من كتب على بعض مواضع منه<sup>(١)</sup>، انتهى.

ثم عدّ من هذه الحواشي ما يزيد عدده على الأربعين، وقد أحصينا بفضل الله أكثر من مئة وخمسين، والعدد أكثر من هذا في الغالب.

\*\*\*

(١) انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١ / ١٨٧ - ١٨٨).

ثانياً: أهمُّ الحواشي التي كُتبت على كتاب «أنوار التنزيل»

كان ولا زال كتابُ القاضي البيضاويّ «أنوار التنزيل» ذرّةً فريدةً ما لها من مثيلٍ، حتّى أصبحَ عندَ النَّاسِ هو الكافي الشَّاف، واستحسنُوهُ أكثرَ من الأصلِ الذي هو «الكشَّاف»، وتصدَّرَ مجالسَ التَّدريسِ والإقراء، وصارَ مشغلةً الدَّارسينَ أحقاباً من الزَّمانِ ولا يزالُ، ورُزِقَ من عندِ الله - سبحانه وتعالى - حُسنَ القَبولِ، فعكفَ عليه بالدَّرْسِ والتَّحْشِيَةِ الأفاضلُ والفحولُ، فَمِنْهُمْ من علَّقَ تَعْلِيْقَةً على سُورَةٍ مِنْهُ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ حَشَى تحشِيَةً تامَّةً؛ وَمِنْهُمْ مَنْ كَتَبَ على بعضِ مواضعِ مِنْهُ، وكَثُرَتِ تلكَ الحواشي والتَّعليقاتُ، حتَّى غَدَتْ تُعَدُّ بالمئاتِ، فكانَ مِنَ الصُّعُوبَةِ بِمَكَانِ إحصاءِ كُلِّ ما كُتِبَ عليه في هذه العُجالةِ من مُصنِّفاتٍ، فإنَّ ذلكَ لكثرتِهِ يَسْتَدْعِي مُؤلِّفاً خاصّاً بِهِ، ولكن سَقَتَصِرُّ على أهمِّ تلكَ الحواشي، والتي كانتَ مع ذلكَ مَرَجِعاً لنا في تحقيقِ هذا السِّفرِ الجليلِ وشرحِ غوامضِ معانيه، وسنَجعلُ التَّرتيبَ حسبَ وفياتِ مُؤلِّفيها، وكلُّها تامَّةٌ:

١ - حاشية العالمِ مُصلِحِ الدِّينِ مُصطفى بن إبراهيم المشهورِ بابنِ التَّمجيدِ (ت نحو ٨٨٠هـ) معلِّمِ السُّلطانِ مُحَمَّدِ خانِ الفاتِحِ، وهي مفيدةٌ جامعَةٌ لخصِّها من حواشي «الكشَّاف» وتناولَ فيها مباحثَ جليَّةً، وأحسنَ في شرحِ معاني البيضاويِّ، وقد استفدنا منها كثيراً التَّميِّزَها بالوضوحِ وحُسنِ الانتقاءِ للمَشروحِ.

٢ - حاشيةُ العلامَةِ جلالِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي بكرِ الشُّيوطيِّ، المسمَّاةِ «نواهد الأبتكارِ وسُوراد الأفكارِ»، وهي موضوعٌ عَمَلنا بالإضافةِ لـ «أنوار التنزيل».

٣ - حاشيةُ العلامَةِ القاضي زكريَّا الأنصاريِّ المِصْرِيِّ (ت ٩٢٦هـ)، سمَّاها: «فتح الجليلِ ببيانِ خفيِّ أنوارِ التنزيل»، وهي حاشيةٌ جليَّةٌ استفادَ مُؤلِّفُها من «نواهدِ

الأبكار» استفادة عظيمة، ونهل منها الكثير من المسائل، ومنها التنبية على الأحاديث الموضوعية التي في أواخر السور. لكنه زاد الكثير أيضاً، وقد تميزت عن غيرها من الحواشي بالعناية بنص البيضاوي، وعدم التشتت إلى مواضيع أخرى كما هو دأب أصحاب الحواشي، ومن ذلك بيان تعلق كل كلمة من كلام المتن بما قبلها وما بعدها، وبالتالي ما يجب أن تكون عليه حركتها، وإن كان قد مأل في أواخرها للاختصار والاقتراب والمبالغة في الانتقاء، ولعل هذا تبع لِمَا وقع عند الشيوطي أيضاً من كثرة الاختصار في أواخر حاشيته.

٤ - حاشية العالم الفاضل محيي الدين محمد بن الشيخ مُصلح الدين مُصطفى القوجوي، المعروف بشيخ زاده (ت ٩٥١هـ).

قال حاجي خليفة: وهي أعظم الحواشي فائدة، وأكثرها نفعاً، وأسهلها عبارة.

٥ - حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، المُسمّاة: «عناية القاضي وكفاية الرّاضي» لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، (ت ١٠٦٩هـ)، وهي من أجل حواشيه وأطولها، ضمّنها الكثير من المباحث، وتناول مسائل، وحرر مهمّات، ونه على فروق النسخ، وناقش ما قاله من قبله من المحشّين والشراح، فقبل بعضها ورد الآخر، حتى غدت حاشيته ديوان علم وأدب، وفيها غاية التحقيقات والتدقيقات.

٦ - حاشية إسماعيل بن محمد بن مصطفى، أبي المُفدّي عصام الدين القونوي (ت ١١٩٥هـ)، وقد لاحظت فيها تشابهاً كبيراً بين عبارته وعبارة الخفاجي، مما يدل على أنه نهل منها الكثير من المعلومات، لكنّها كانت أسهل مأخذاً، وعبارته أقل تعقيداً وأحسن ترتيباً، وهي من أحسن ما كتبت على البيضاوي وأشمله وأوضحه.

وهذه الحواشي كلها مطبوعة، وعليها اعتمدنا في شرح كلام القاضي البيضاوي في تفسيره هذا مما لم يتناولهُ الإمام السيوطي في «حاشيته»، وهو كثيرٌ. ويضاف إلى هذه الحواشي ما كُتِبَ في تخريج أحاديث البيضاوي، ونذكرُ منها:

١ - «الفتح السّماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي»:

للشيخ زين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ).

- والكتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات.

٢ - «تحفة الراوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي»: لابن همام الدمشقي

(ت ١١٧٥هـ)، وهو أوسع كتاب في تخريج أحاديث البيضاوي وآثاره.

\*\*\*

### ثالثاً: منهج البيضاوي في تفسيره

تفسير العلامة البيضاوي تفسيرٌ متوسطُ الحجم، ألفه صاحبه على مقتضى الأصول الشرعية وقواعد اللغة العربية، وقرّر فيه الأدلة على أصول أهل السنة.

وقد اعتمد أساساً على «الكشاف» للزمخشري، فهو في غالبه تلخيصٌ له كما تقدّم، لكنّه استمدّ أيضاً من «التفسير الكبير» المسمّى بـ«مفاتيح الغيب» للفخر الرازي، ومن «تفسير» الراغب الأصفهاني، وضمّ لذلك بعض الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، كما أنّه أعمل فيه عقله، فضمّنه نكتاً بارعة، ولطائف رائعة، واستنباطات دقيقة، كلُّ هذا في أسلوبٍ رائعٍ موجزٍ، وعبارةٍ تدقُّ أحياناً وتخفى إلا على ذي بصيرةٍ ثابتةٍ وفطنةٍ نيرةٍ.

وقد عبّر عنه المؤلف نفسه بقوله في خاتمته: «وقد اتفق إتمام تعليق سواد هذا الكتاب المنطوي على فرائد فوائد ذوي الألباب، المشتمل على خلاصة أقوال أكابر الأئمة، وصفوة آراء أعلام الأمة، في تفسير القرآن وتحقيق معانيه، والكشف عن عوصات ألفاظه ومعجزات مبانيه، مع الإيجاز الخالي عن الإخلال، والتلخيص العاري عن الإضلال».

وسوف نتناول في هذه الدراسة إلماحاتٍ عن منهج القاضى البيضاوي في تفسيره هذا من ناحية الحديث والفقه والنحو والقراءات والإسرائيليات، مع طريقتيه في الرد على الاعتزال، وأسلوبه في الإفادة من «الكشاف» مع المحافظة على استقلالية تفسيره وكونه قائماً بذاته ليس تبعاً لغيره:

أولاً: منهج القاضى البيضاوي في الأحاديث النبوية الشريفة:

إنّ من يطالع هذا التفسير، وينظر فيما أورده مؤلفه من أحاديث وأخبار لا شكّ



سَيَبِينُ أَنَّ الْبِيضَاوِيَّ رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمِنْ مَظَاهِرِ هَذَا الْأَمْرِ أَنَّهُ كَانَ مُتَابِعًا لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يوردُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَمُتَأَثِّرًا بِهِ فِي عَدَمِ النَّظَرِ فِي حَالِهَا مِنْ نَاحِيَةِ الصَّحَّةِ وَالضَّعْفِ وَكَلَامِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ فِيهَا، وَخَيْرُ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ فِي فِصَالِ السُّورِ سُورَةُ سُورَةَ، فَقَدْ وَقَعَ فِيهَا وَقَعَ فِيهِ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» مِنْ ذِكْرِهِ فِي نَهَايَةِ كُلِّ سُورَةٍ قِطْعَةً مِنْهَا فِي فَضْلِهَا، وَمَا لِقَارِئِهَا مِنَ الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ عِنْدَ اللهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَخَيْرٌ مِنْ بَيْنِ حَالِهِ الْإِمَامُ الشُّيُوطِيُّ كَمَا سَيَأْتِي.

قال الذَّهَبِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ وَالْمَفْسُورِ»: وَلَسْتُ أَعْرِفُ كَيْفَ اغْتَرَبَ بِهَا الْبِيضَاوِيُّ فَرَوَاهَا وَتَابَعَ الزَّمْخَشَرِيَّ فِي ذِكْرِهَا عِنْدَ آخِرِ تَفْسِيرِهِ لِكُلِّ سُورَةٍ، مَعَ مَا لَهْ مِنْ مَكَانَةٍ عِلْمِيَّةٍ، وَسَيَأْتِي اعْتِدَارُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ اعْتِدَارًا ضَعِيفًا لَا يَكْفِي لِتَبْرِيرِ هَذَا الْعَمَلِ الَّذِي لَا يَلِيْقُ بِعَالِمِ الْبِيضَاوِيَّ لَهُ قِيَمَتُهُ وَمَكَانَتُهُ<sup>(١)</sup>.

قلت: لَعَلَّهُ أَرَادَ قَوْلَ حَاجِي خَلِيفَةَ: وَأَمَّا أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أوردَهَا فِي أَوَاخِرِ السُّورِ؛ فَإِنَّهُ لِكُونِهِ مَمَّنْ صَفَّتْ مَرَأَةٌ قَلْبَهُ، وَتَعَرَّضَ لِنَفْحَاتِ رَبِّهِ، تَسَامَحَ فِيهِ، وَأَعْرَضَ عَنْ أَسْبَابِ التَّجْرِيحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَنَحَا نَحْوَ التَّرْغِيبِ وَالتَّأْوِيلِ، عَالِمًا بِأَنَّهَا مِمَّا فَاهَ صَاحِبُهُ بَزُورٍ، وَدَلَّى بِغُرُورٍ.

قلت: وَهَذَا الْاعْتِدَارُ عَنِ الْبِيضَاوِيَّ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الذَّهَبِيُّ، وَلَعَلَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُسْتَبَدِّعِ الْقَوْلِ: إِنَّهُ عَالِمٌ لَهُ مَكَانَتُهُ، لَكِنْ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ، أَمَّا النَّقْلِيَّةُ فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مُتَابِعَتُهُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي التَّشْكِيكِ بِأَخْبَارٍ قَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى صِحَّتِهَا، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ بِحُسْنِ نِيَّةٍ، إِلَّا أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الصَّلَاحَةِ فِي الْحَدِيثِ:

(١) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٢١١).

- فمن ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: وما روي أنها نزلت ولم ينزل ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فعمد رجال إلى خيطين أسود وأبيض ولا يزالون يأكلون ويشربون حتى يتبيننا لهم فنزلت = إن صح فلعله كان قبل دخول رمضان، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز.

فانظر لهذا التشكيك في حديث قد اتفق الشَّيخان عليه<sup>(١)</sup>، وهذا لا يحتمل إلا أحد أمرين:

فإما أن يكون البضاوي عالماً بروايته في الصحيحين ثم شكك فيه، وهذا مستبعد جداً لكونه على منهج أهل السنة متمسكاً بمذهبهم وبما يتفقون عليه. والاحتمال الآخر: أنه لا يعرف بوجوده في الصحيحين، وهذا يعد مأخذاً على عالم في مثل منزلته.

وإنما تبع في إيراد الزمخشري الذي سأل عن هذا الحديث وكيف جاز فيه تأخير البيان، ثم أجاب بقوله: أما من لم يجوز تأخير البيان - وهم أكثر الفقهاء والمتكلمين، وهو مذهب أبي علي وأبي هاشم - فلم يصح عندهم هذا الحديث... إلى آخر كلامه<sup>(٢)</sup>.

- ومن أمثلة ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَنتَ لَهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِّنْ قَبْلِكَ﴾ [القصص: ٩] قال: لوقوعهم في فترة بينك وبين عيسى، وهي خمس مئة وخمسون سنة. وهذا تابع فيه الزمخشري أيضاً مع أنه مخالف لما رواه البخاري (٣٩٤٨) عن سلمان الفارسي رضي الله عنه من قوله: «فترة بين عيسى ومحمد صلوات الله عليهما

(١) رواه البخاري (١٩١٧)، ومسلم (١٠٩١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٣٨).

سِتُّ مِثَّةِ سَنَةٍ». وَكَانَ الْأَوْلَى بِهِ عَلَى الْأَقْلُ أَنْ يَشِيرَ إِلَيْهِ وَلَوْ إِيَّاهُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا لَكُنَّهٗ لِأَحَدِ احْتِمَالَيْنِ: فِيمَا أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ أَنَّهُ مِنْ عِلْمِهِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَلَا قَوْلَ مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا شَكَّ أَنَّ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْلَمَ مِنَ الزَّمْخَشَرِيِّ، هَذَا أَنْ لَوْ كَانَ الْمَصْنُفُ عَلَى عِلْمِ بِالْخَيْرِ.

\*\*\*

### ثانياً: منهجه في القراءات:

يُلَاحِظُ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ عُنَايَةَ الْقَاضِي الْبِيضَاوِيِّ بِالْقَرَاءَاتِ وَخُصُوصًا الْمَتَوَاتِرُ مِنْهَا، وَقَدْ خَالَفَ فِي تَفْسِيرِهِ هَذَا مَنَهْجَ الزَّمْخَشَرِيِّ مُخَالَفَةً ظَاهِرَةً، فَالزَّمْخَشَرِيُّ كَانَ نَادِرًا مَا يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَتَوَاتِرِ وَالشَّاذِّ، أَوْ يُعَيِّنُ فِي كُلِّ قِرَاءَةٍ قَارِئَهَا، بَيْنَمَا نَجَدُ الْبِيضَاوِيَّ يُعْنَى بِالْمَتَوَاتِرِ جَدًّا، وَلَا يَخْلِطُهُ مَعَ الشَّاذِّ، مَعَ نَسْبَةِ كُلِّ قِرَاءَةٍ لِقَارِئِهَا، وَاسْتِدْرَاكِ الْكَثِيرِ مِمَّا تَرَكَهُ «الْكَشَافُ»، وَقَدْ اعْتَمَدَ فِي مَنَهْجِهِ ذَكَرَ قِرَاءَةِ الْقُرَّاءِ الثَّمَانِيَةِ وَهُمْ السَّبْعَةُ الْمَعْرُوفُونَ بِالْإِضَافَةِ لِيَعْقُوبَ مِنَ الْعَشْرَةِ، وَلَا يَحْتَاجُ هَذَا لِسُوقِ الْأَمْثَلَةِ، فَالْكِتَابُ قَائِمٌ كُلُّهُ تَقْرِيْبًا عَلَى هَذَا الْمَنَهْجِ.

كَمَا أَنَّهُ لَا يُهْمِلُ الْقَرَاءَاتِ الشَّاذَّةَ وَقَدْ أوردَ مِنْهَا الْكَثِيرَ مَعْتَمِدًا عَلَى «الْكَشَافِ» فِيهَا غَالِبًا، وَمُتَفَرِّدًا بَعْضُهَا مِمَّا لَمْ نَجِدْهُ عِنْدَ غَيْرِهِ، فَمِنْهَا قِرَاءَةُ: (خَطِيئَاتُهُ) عَلَى الْقَلْبِ وَالْإِدْغَامِ، وَقِرَاءَةُ: (تُقَطَّعَتْ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَقِرَاءَةُ: (كَتَبَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَ(الْقَصَاصَ) بِالنَّصْبِ.

\*\*\*

### ثالثاً: منهجه في النحو:

وَيَعْرِضُ الْقَاضِي الْبِيضَاوِيُّ لِلصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَيَقْلِبُ فِي الْعِبَارَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْوُجُوهَ الْإِعْرَابِيَّةَ، وَلَهُ أَسْلُوبٌ فِي الْإِجْزَاءِ قَدْ يَصِلُ لِحَدِّ الْإِلْغَازِ:

- كقوله في مطلع سورة السجدة: ﴿آلَمْ﴾ «إِنْ جُعِلَ اسْمًا لِلسُّورَةِ أَوْ الْقُرْآنِ فَمُبْتَدَأٌ خَيْرُهُ: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ عَلَى أَنَّ التَّنْزِيلَ بِمَعْنَى الْمَنْزَلِ، وَإِنْ جُعِلَ تَعْدِيدًا لِلحُرُوفِ كَانَ ﴿تَنْزِيلٌ﴾ خَبَرَ مَحذُوفٍ، أَوْ مَبْتَدَأٌ خَيْرُهُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فَيَكُونُ ﴿مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿فِيهِ﴾ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَ الْخَبَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ثَانِيًا، وَ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حَالٌ مِنَ ﴿الْكِتَابِ﴾ أَوْ اعْتِرَاضٌ، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿فِيهِ﴾ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَنُفِثَ بِهِ﴾ فَإِنَّهُ إِنكَارٌ لِكُونِهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ فَإِنَّهُ تَقْرِيرٌ لَهُ.

ومثل هذا الإيجاز لا بدُّ له من بسطٍ وتوضيح حتى يفهم مراده، ويرتبط كل لفظ بمُتعلِّقه.

وله بعضُ المصطلحاتِ الغريبةِ نوعاً في استعمالِ النحويين، فمن ذلك: قوله في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]: «و﴿مَا﴾ يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرَ وَالْخَبَرَ؛ أَي: الَّذِي هَدَاكُمْ إِلَيْهِ». فقوله: «والخبر» يعني به: الموصول، والمعنى عليه: ولتكبروا الله على أتباع الذي هداكم إليه.

قال السيوطي: التَّعْبِيرُ بِالْخَبَرِ عَنِ الْمَوْصُولِ عِبَارَةٌ غَرِيبَةٌ لَا تُعْهَدُ فِي كَلَامِ الْمُعْرَبِينَ.

- ومنه قوله: «﴿لِنُفِثُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] تَعْلِيلٌ لَا يَتَضَمَّنُ الْغَرَضَ». فقوله: «تعليل لا يتضمن الغرض» يعني: أنها لا تُصَيِّرُ الْعَاقِبَةَ الْمُسْتَعَارَةَ مِنَ التَّعْلِيلِيَّةِ؛ إِذَا مَا صَدَرَ مِنْهُمْ لَيْسَ لِأَجْلِ هَذَا بَلْ لِأَغْرَاضٍ أُخَرَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مَا ذَكَرَ.

- ومنه: قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾ قال: ونصبها - أي: (حسرة) - لطولها بالجار المتعلق بها.

فقوله: «ونصبها لطولها بالجار المتعلق بها» جواب ما يقال: ﴿يَحْسِرَةَ﴾ مفرد، فكيف نصب؟ فأجاب بأنه مطول؛ أي: شبيه بالمضاف.

فالتعبير بالمطول عن الشبيه بالمضاف ليس شائعاً عند النحويين.

- ومن أسلوبيه عدم التصريح بالوجه الإعرابي، بل يرمي إليها من خلال الأمثلة: فمن ذلك قوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ [النساء: ٨١]؛ أي: أمرنا طاعة، أو: منّا طاعة. ومراده أنه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره مقدم محذوف.

\*\*\*

رابعاً: منهجه في الفقه:

ويتعرّض القاضي البيضاوي عند آيات الأحكام لبعض المسائل الفقهية لكن دون توسع منه في ذلك أو ترجيح في الغالب، وإن كان يميل لتأييد مذهبه الشافعي أحياناً، ومن الأمثلة عليه:

- قوله: «﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]: مُبْعَثُمْ؛ والمراد: حَصْرُ الْعَدُوِّ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ؛ لقوله: ﴿فَإِذَا آتَيْنَاكُمْ﴾، ولنزوله في الحديبية، ولقول ابن عباس رضي الله عنهما: لا حصر إلا حصر العدو، وكل من منع من عدو أو مرض أو غيرهما عند أبي حنيفة؛ لِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ فَعَلِيهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ»<sup>(١)</sup>، وهو

(١) رواه أبو داود (١٨٦٢)، والترمذي (٩٤٠) وصححه، وابن ماجه (٣٠٧٧)، والنسائي (٢٨٦١)، من حديث الحجاج بن عمرو رضي الله عنه.

ضعيفٌ مؤوَّلٌ بما إذا شَرَطَ الإِحْلَالَ به؛ لقوله عليه السلام لُصْبَاعَةُ بِنْتِ الزُّبَيْرِ:  
«حُجِّي وَأَشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

#### خامساً: الإسرائيليات:

قال الذَّهَبِيُّ في «التفسير والمفسرون»: والبيضاوي رحمه الله مُقِلٌّ من ذكرِ  
الرِّوَايَاتِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ، وهو يُصَدِّرُ الرِّوَايَةَ بِقَوْلِهِ: رُوي، أو قيل... إشعاراً منه  
بضعفها، وقد يجوزُها أحياناً:

- فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ نَحْطُ  
بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] يقولُ بعد فراغه من تفسيرها: رُوي أَنَّهُ  
عليه السَّلَامُ لَمَّا أتمَّ بِنَاءَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ تَجَهَّزَ لِلْحَجِّ.. إلى آخِرِ الْقِصَّةِ الَّتِي يَقِفُ بَعْدَ  
رِوَايَتِهَا مَوْقِفَ الْمُجَوِّزِ لَهَا غَيْرَ الْقَاطِعِ بِصِحَّتِهَا، حَيْثُ يَقُولُ مَا نَصَّهُ: «ولعلَّه في  
عجائبِ قُدْرَةِ اللَّهِ وما خَصَّ به خَاصَّةَ عِبَادِهِ أَشْيَاءَ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ، يَسْتَكْبِرُهَا مَنْ  
يَعْرِفُهَا، وَيَسْتَنْكِرُهَا مَنْ يُنْكِرُهَا»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) رواه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٨).

(٢) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٢١٣).

رابعاً: الفرق بين «الكشاف» و«أنوار التنزيل»

لرُبَّ قائلٍ يقول: ما الفائدةُ من هذا التفسيرِ ما دام الأصلُ موجوداً والمنعُ متوفراً وهو «الكشاف»؟

فالجواب: أن هذا قد يخطرُ للوهلةِ الأولى، لكن من يمعنُ النظرَ في هذا التفسيرِ سيكتشفُ الكثيرَ من الأسبابِ التي حملتَ البيضاويَّ عليه، ودفعتهُ إلى تصنيفه، فمن ذلك وأهمه:

١ - تخليصُ «الكشاف» من شوائبِ الاعتزالِ لتخلصَ فائدته، وستأتي الأمثلةُ عليه.

٢ - أن «الكشاف» مع ما فيه من الفوائد، فلعلَّ البيضاويَّ رأى فيه ما يحتاجُ للتفتيحِ والتحريرِ، وارتأى الحاجةَ إلى تهذيبه من خلالِ ترتيبِ الأقوالِ حسبَ ما يراه من قوتها وضعفها، وقد فعلَ هذا رحمه الله بأسلوبٍ راقٍ حسنٍ، وهو أنه يُقدِّمُ القولَ المرزبيَّ عنده فيجعله أولاً، ويؤخِّرُ المرجوحَ أو الضعيفَ فيجعله ثانياً، أو ثالثاً، أو رابعاً، مقدِّماً له بكلمة: قيل، وللخيرِ الضعيفِ ب: روي. هذا بالإضافةِ للكثيرِ من التعقباتِ والرُّدودِ على كثيرٍ ممَّا يذهبُ إليه الزمخشريُّ.

٣ - أنه انتهجَ التفسيرَ الشاملَ؛ أي: بسبِّ جميعِ آياتِ القرآنِ دونَ انتقاءِ لآيةٍ أو جملةٍ أو لفظةٍ دونَ غيرها، فهو تفسيرٌ مزجيٌّ خالفَ فيه منهجَ الزمخشريِّ حيثُ كان ينتقي اللفظةَ أو الجملةَ دونَ الالتزامِ بالمرورِ عليها آيةً وآيةً وجملةً جملةً.

٤ - وكذلك لعلَّ من الدوافعِ له: توجيهُ العنايةِ بالقراءاتِ، فمن منهجه في المتواترِ خصوصاً نسبةُ كلِّ قراءةٍ لقارئها، مع تمييزِ المتواترِ من الشاذِّ عموماً، مخالفاً أيضاً منهجَ الزمخشريِّ في الخلطِ وعدمِ العزو، هذا مع استدراكِ الكثيرِ ممَّا

تركه «الكشاف» فقد زاد عليه الكثير من قراءات الثمانية حتى كاد أن يستوعبها، فمما زاده ولم يذكره الزمخشري:

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢] ذكر قراءة ابن عامر: ﴿تعلمون﴾ بالتاء على تغليب الخطاب.

- وفي قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَنقَبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] ذكر قراءة حمزة والكسائي: ﴿يكون﴾ بالياء؛ قال: لأن تأنيث العاقبة غير حقيقي. ومثل هذا كثير جداً.

وقد: أجمل العلامة السيوطي ما فعله القاضي البصير في «الكشاف» بعبارة موجزة فصيحة مليحة حيث قال: لخصه فأجاد، وأتى بكل مستجاد، وماز منه أماكن الاعتزال، وطرح مواضع الدسائس وأزال، وحرر مهمات، واستدرك تيمات. ونلخص نحن كلام العلامة السيوطي بأربع كلمات: أنه لخص وحذف وزاد وحرر:

أولاً: التلخيص: وهو أنه اختصر عبارات الزمخشري وترك منها الفضول وما لا حاجة إليه في بيان المعنى، ومثال ذلك:

- قال الزمخشري في تفسير قصة قارون من سورة القصص: كان قارون يؤذي نبي الله موسى عليه السلام كل وقت، وهو يداربه للقرابة التي بينهما، حتى نزلت الزكاة فصالحه عن كل ألف دينار على دينار، وعن كل ألف درهم على درهم.

اختصر البصير في عبارة «فصالحه...» بقوله: «فصالحه عن كل ألف على



قلت: لكن هذا ليس هو الغالب في الكتاب، فكثيراً ما تكون عبارة البيضاوي أطول من عبارة الزمخشري، وإنّما الغالب هو الثاني:

ثانياً: الحذف: فهو كثير، وأهمه حذف الاعتزاليات التي حُفِلَ بها «الكشاف» والتي تغلّغت في كثير من نصوصه، وكان بعضها من الخفاء بحيث يخفى على بعض العلماء، ما دفعهم للإحجام عن دراسته وتدرسه رغم ما حواه من عظيم الفوائد وجليل المعاني، وفصاحة العبارات، ومحاسن الإشارات، حتّى جاء البيضاوي فقام بهذه المهمة التي استعصت على من سبقه من العلماء خير قيام، وإن فاته من ذلك بعض المسائل ممّا سنذكره فهو نزر قليل لا يعكّر على الجمّ الكثير، فأصبح مأموناً تُجتنى فوائده ولا يخشى على مطالعه وقوعه في مواطن الخطأ والزلل، وكان هذا العمل من أهم الأسباب التي أدت لانتشار «تفسير القاضي البيضاوي»، والاستغناء به عند البعض عن «الكشاف».

وسنضرب على ذلك مثلاً جميلاً يبيّن كيف تجنّب البيضاوي وحذف إحدى دسائس الزمخشري الاعتزالية الخفية:

- فعند قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا اللَّهَ شُرَكَاءَ قُلُوبِهِمْ أَمْ تَنْتَهُونَهُ، بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يظنُّهَرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣] قال الزمخشري: «وهذا الاحتجاج وأساليبه العجيبة التي ورد عليها منادٍ على نفسه بلسانٍ طلقٍ ذليقٍ: ليس من كلام البشر لمن عرف وأنصف من نفسه ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]».

وهذه الخاتمة كما قال ابن المنير: كلمة حق أراد بها باطلاً، لأنّه يُعرّض فيها بخلق القرآن فتنبه لها، وما أسرع المطالع لهذا الفصل أن يمرّ على لسانه وقلبه ويستحسنه وهو غافل عما تحته، لولا هذا التنبية والإيقاظ، والله أعلم.

وقال ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية بعد أن ذكر قول الزمخشري:

«وهذا الاحتجاجُ وأساليبه العجيبة...»: وَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا قَوْلَهُ: ﴿مَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ فَقَدْ أَتَى بِكَلِمَةٍ حَقٌّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، يَدْنِدُنُ بِهَا مَنْ هُوَ عَنِ حَلِيَةِ الْإِنصَافِ عَاطِلٌ».

أَمَّا الْبَيْضَاوِيُّ فَهُوَ كَعَادَتِهِ فِي تَفْسِيرِهِ لَا يَشْغُلُ نَفْسَهُ بِالرَّدِّ وَالصَّدِّ، بَلْ يَأْخُذُ الْفَائِدَةَ وَيُنْفِي الدَّسِيسَةَ، حَيْثُ اكْتَفَى بِالْقَوْلِ: «وَهَذَا احْتِجَاجٌ بَلِيغٌ عَلَى اسْلُوبٍ عَجِيبٍ يُنَادِي عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِعْجَازِ».

- وَمِنْ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا كُنْ لِلَّهِ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: «يَلْطَفُ بِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّطْفَ يَنْفَعُ فِيهِ، فَيَنْتَهِي عَمَّا نُهِيَ عَنْهُ».

فَقَوْلُهُ: «يَلْطَفُ بِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّطْفَ يَنْفَعُ فِيهِ» هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْاِعْتِرَاطِيِّ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي «الْاِنْتِصَافِ»: عَلَى رَعْمِهِمْ أَنَّ الْهُدَى لَيْسَ خَلْقَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا الْعَبْدُ يَخْلُقُهُ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ اللَّهُ تَعَالَى إِضَافَةَ الْهُدَى إِلَيْهِ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَهُوَ مُؤَوَّلٌ - عَلَى زَعْمِ الزَّمْخَشَرِيِّ - بِلَطْفِ اللَّهِ الْحَامِلِ لِلْعَبْدِ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ هُدَاهُ، وَهَذِهِ التَّرْغَةُ مِنْ تَوَابِعِ مَعْتَقِدِهِمُ السَّيِّئِ فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ.

وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السَّنَةِ: ﴿وَلَا كُنْ لِلَّهِ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ صَرِيحٌ بِأَنَّ الْهُدَايَةَ مِنَ اللَّهِ وَبِمَشِيئَتِهِ، وَإِنَّمَا تُخَصُّ بِقَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ.

ثَالِثًا: الزِّيَادَةُ: قَدْ أَشْرْنَا لِمَا أَضَافَهُ الْبَيْضَاوِيُّ عَلَى «الْكَشَافِ» مِنْ بَعْضِ الْمَصَادِرِ كِ «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ» وَ«تَفْسِيرِ الرَّاعِبِ»، مَعَ زِيَادَاتٍ أُخْرَى، وَلَعَلَّ أَحْسَنَ مَا يُعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ هُوَ مَا قَالَهُ الْبَيْضَاوِيُّ نَفْسُهُ فِي مَقْدَمَةِ تَفْسِيرِهِ هَذَا بَعْدَ الدِّيْبَاجَةِ مَا نَصَّهُ: «يَحْتَوِي عَلَى صَفْوَةٍ مَا بَلَّغْنِي مِنْ عَظْمَاءِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَاءِ التَّابِعِينَ، وَمَنْ دُونِهِمْ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ، وَيَنْطَوِي عَلَى نُكَيْتٍ بَارِعَةٍ وَلَطَائِفَ رَائِعَةٍ، اسْتَنْبَطْتُهَا أَنَا وَمَنْ قَبْلِي مِنَ

أفاضل المتأخّرين، وأمائل المحقّقين، ويُعربُ عن وجوه القراءات المشهورة المعروضة إلى الأئمة الثمانية المشهورين، والشواذ المروية عن القراء المعتمدين.

رابعاً: التّحرير: وهو ما سنّناوله بشيءٍ من التّفصيل، وسنذكرُ من مظاهره:

- تعديل العبارات بناءً أو زيادةً أو نقصاً.

- تغيير ترتيب الأقوال تبعاً لترجيحها.

- تعقبات البيضاويّ الحفيّة على الزّمخشريّ.

- الأوّل: تعديل العبارات: وهو من أبرز مظاهر التّغيير التي أحدثها القاضي

البيضاويّ:

- فهو إمّا يزيد على العبارة ما يراه مناسباً، مثال ذلك: عند قوله تعالى: ﴿وَيَذْهَبَا

بَطْرِيقَتِكُمُ الْمَثَلِيّ﴾ [الأعراف: ١٨٦] قال الزّمخشريّ: «وقيل: أرادوا: أهل طريقتهم

المثلى وهم بنو إسرائيل؛ لقول موسى: ﴿أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٧].»

وقال البيضاويّ: «وقيل: أرادوا: أهل طريقتكم، وهم بنو إسرائيل فإنّهم

كانوا أرباب علم فيما بينهم؛ لقول موسى عليه السّلام: ﴿أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾

[الشعراء: ١٧].»

فزاد عبارة: «فإنّهم كانوا أرباب علم فيما بينهم» ولعله رآها ضرورية

لتمام المعنى.

- وإمّا يحذف من العبارة ما يرى الحاجةً لحذفه لسببٍ من الأسباب، ومن ذلك:

عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]

ذكر الزّمخشريّ حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبيّ ﷺ مرّ على باب أبي بن

كعب، فناده وهو في الصلاة فعجل في صلاته ثم جاء، فقال: «ما منعك عن إجابتي؟» قال: كنت أصلي، قال: «ألم تُخبر فيما أوحى إليّ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾» قال: لا جرم لا تدعوني إلا أجبتك<sup>(١)</sup>.

وذكره البيضاوي مثله، لكنه أسقط قوله في آخره: «لا جرم لا تدعوني إلا أجبتك» ولعل ذلك لأنها ليست في الروايات المشهورة، فقد رواه الترمذي وصححه والنسائي دون العبارة المذكورة، لكنها وردت في رواية ابن مردويه كما قال الحافظ في «الكافي الشاف»: وأخرجه ابن مردويه من الوجه الذي أخرجه منه الترمذي، وفي آخره قال: «إنني لا جرم يا رسول الله لا تدعوني إلا أجبتك وإن كنت أصلي». ولعل البيضاوي لم يطلع على هذه الرواية، أو اكتفى برواية الأمهات، أعني: الترمذي والنسائي.

- وإما يكون التعديل بتغيير كلمة واحدة من نصّ الزمخشري، وهو مسلك دقيق يدل على دقة البيضاوي وحسن تحريره، ولا يظهر إلا بالتبحر في الكتابين، وقد وقفنا بفضل الله على بعض الأمثلة الرائعة في ذلك:

- فمن الأمثلة عليه: ما جاء في سورة الأنفال في قصة غزوة بدر: ذكر الزمخشري قول المقداد: «يا رسول الله! امض لِمَا أَمَرَكَ اللهُ...» وعقبه بقوله: فضحك رسول الله ﷺ، الحديث.

لكن البيضاوي بما أوتي من دقة النظر غير كلمة «فضحك رسول الله ﷺ» فجعلها: «فتبسّم رسول الله ﷺ».

(١) رواه الترمذي (٢٨٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٤١). وليس فيهما قوله: «لا جرم...» إلى آخره.

فانظر لهذا الرجلِ وحُسنِ نظره وتحريره، لم يرتضِ كلمة «فضحك» لعدم مناسبتها للمقام الذي لا مقام أشد منه في تلك الحرب المصيرية للإسلام والمسلمين، ولا شك أن القارئَ للوهلة الأولى سينتابه الاستغراب عند قراءته لذلك اللفظ - أعني: فضحك - في ذلك المقام، خصوصاً وأن ما قيل لا يستدعي الضحك بل الرضا والقبول، وهو الذي يُناسبه التَّبَسُّم، أضف إلى ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه كان ضحكته تبسماً، ولهذا كلُّه غير البيضاوي الكلمة، فرحمه الله من عالم جليل.

ولا بد من ملاحظة أن رواية البخاري: «فكانه سُري عن رسول الله ﷺ».

ومن أمثلة ذلك أيضاً: عند قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]: أورد الزمخشري عن عمر رضي الله عنه: أنه قال على المنبر: ما تقولون فيها؟ فسكتوا، فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا: التَخَوُّفُ: التَّنْقِصُ، قال: فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ قال: نعم، قال شاعرنا...، ثم أنشد بيتاً من الشعر عزاه الزمخشري لزهير، وهو وهم ظاهرٌ تُعقَّب فيه بأن الرجل من هذيل وقد قال: قال شاعرنا، وهو صريح بأن الشاعر من هذيل، فكيف ينسب البيت لزهير؟!

أما البيضاوي رحمه الله فقد صحح العبارة دون تعقيب ولا تصحيح، ولا تصريح بتصحيح، وإنما جاء بالخبر كما هو مع تصحيح اسم الشاعر، وفيه: «... قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبير يصف ناقته...».

- ومن أمثلة ذلك أيضاً: قوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَىٰ بِهِ﴾ [القصص]:

[١٠] فسرها الزمخشري بقوله: لتُصجر به، والتصمير لموسى، والمراد: بأمره وقصته وأنه ولدّها.

وَفَسَّرَهَا الْبِيضَاوِيُّ بِقَوْلِهِ: إِنَّهَا كَادَتْ لَتُظْهِرُ بِمُوسَى - أَي: بِأَمْرِهِ وَقِصَّتِهِ - مِنْ فَرَطِ الضَّجْرِ أَوْ الْفَرْحِ بَتَبْنِيهِ.

فغَيَّرَ كَلِمَةَ «لَتُضَجِّرُ بِهِ» بِ«لَتُظْهِرُ بِهِ»، وَكِلَاهُمَا مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظِ الْقُرْآنِ غَيْرِ خَارِجٍ عَنِ لُغَةِ الضَّادِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ: ﴿لَتُبْدِي بِهِ﴾ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ فِي اللُّغَةِ: أَنْ تَكُونَ مِنَ الْبَدْوِ وَهُوَ الْبَرِّيَّةُ وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَأَنْ تَكُونَ مِنَ الْبُدُوِّ بِمَعْنَى الظُّهُورِ وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْبِيضَاوِيُّ. أَشَارَ لِهَذَا الطَّبِيِّ، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ قَوْلَهُ فِي «الْأَسَاسِ»: وَمِنَ الْمَجَازِ: أَضْحَرَ بِالْأَمْرِ وَأَضْحَرَهُ: أَظْهَرَهُ عَلَيْهِ.

قلت: فالمعنى واحد سواء كان من البدو أو من البدو، والله أعلم، ولا أدري لم عدل البيضاوي عن لفظ الزمخشري.

وفي هذا الموضوع مثال أيضا على الزيادة على الزمخشري حيث زاد البيضاوي عبارة: «من فرط الضجر أو الفرح بتبنيه».

وأخيراً فإنَّ المصنَّفَ كثيراً ما كان يغيِّر تركيب العبارة كلها أو أكثرها، وهو كثيرٌ شائعٌ في هذا التفسير:

- فَمِنْ ذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْفَاتِحَةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قَالَ الْمَصْنُفُ: وَلَمَّا كَانَ الْحَمْدُ مِنْ شُعْبِ الشُّكْرِ أَشْبَعَ لِلنَّعْمَةِ وَأَدَلَّ عَلَى مَكَانِهَا لِحْفَاءِ الْإِعْتِقَادِ وَمَا فِي إِذَابِ الْجَوَارِحِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ، جُعِلَ رَأْسُ الشُّكْرِ وَالْعُمْدَةُ فِيهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، وَمَا شَكَرَ اللَّهُ مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ».

وعبارة الزمخشري: وَإِنَّمَا جَعَلَهُ رَأْسَ الشُّكْرِ لِأَنَّ ذِكْرَ النِّعْمَةِ بِاللِّسَانِ وَالشَّنَاءَ عَلَى مُوَلِّيِّهَا أَشْبَعُ لَهَا وَأَدَلُّ عَلَى مَكَانِهَا مِنَ الْإِعْتِقَادِ وَإِذَابِ الْجَوَارِحِ؛ لِحْفَاءِ عَمَلِ

القلب وما في عمل الجوارح من الاحتمال، بخلاف عمل اللسان وهو النطق الذي يُفصح عن كل خفيّ ويُجلي كل مُشْتَبِه.

- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُضُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] قال البيضاوي: أي: القضاء الحقّ، أو يصنع الحقّ ويدبره، من قولهم: قضى الدرّغ: إذا صنعها، فيما يقضي من تعجيل وتأخير.

وعبارة الرّمخسريّ: ﴿يَقُضُ الْحَقُّ﴾؛ أي: القضاء الحقّ في كل ما يقضي من التّأخير والتّعجيل في أقسامه.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] قال البيضاوي: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ﴾: الوصف العجيب الشّان كالقدرة العامّة والحكمة التّامة، ومن فسّره بقول: «لا إله إلا الله» أراد به الوصف بالوحدانيّة. ﴿الْأَعْلَىٰ﴾ الذي ليس لغيره ما يساويه أو يدانيه ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يصف به ما فيهما دلالة ونطقاً.

وعبارة الرّمخسريّ في «الكشاف»: «﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾؛ أي: الوصف الأعلى الذي ليس لغيره مثله، قد عرّف به، ووُصف في السّموات والأرض على اللّسنة الخلاقية واللّسنة الدلائل، وهو أنّه القادر الذي لا يعجز عن شيء من إنشاء وإعادة وغيرهما من المقدورات».

- ومن ذلك: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥] قال البيضاوي: عللّ لفعل محذوف دلّ عليه ما سبق؛ أي: وسرّع جملة ما ذكّر - من أمر الشّاهد بصوم الشّهر، والمرخص بالقضاء ومرعاة عدّة ما أطرّ فيه، والترخيص - لتكمّلوا العدّة.. إلى آخره.

وقال الرّمخسريّ: الفعل المعلّل محذوف مدلول عليه بما سبق، تقديره:

﴿وَلْتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ لَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ﴿ شَرَعَ ذلك، يعني: جملة ما ذُكر من أمر الشاهد بصوم الشهر وأمر المرخص له بمراعاة عِدَّة ما أفطر فيه ومن الترخيص في إباحة الفطر.

ويلاحظ كيف قدّم البيضاوي الفعل المُقدَّر في حين أخره الزمخشريُّ.

٢ - تغيير ترتيب الأقوال تبعاً لترجيحها: فمن أمثلتها:

- عند قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأُمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُرْسِلُ فِيهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥] بدأ الزمخشريُّ تفسيرها بقوله: «(الأمر): المأمورُ به من الطاعات والأعمال الصالحة، يُنزلهُ مُدَبَّرًا ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ ثُمَّ لَا يُعْمَلُ بِهِ وَلَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْمَأْمُورُ بِهِ خَالِصًا كَمَا يُرِيدُهُ وَيَرْضِيهِ إِلَّا فِي مُدَّةٍ مَطْوَالَةٍ؛ لِقَلَّةِ عَمَالِ اللَّهِ وَالْخُلُصِ...».

وهذا القول ذكره المصنّف لكنّ مؤخراً مقدّماً له بـ(قيل)، ولذلك قال الشهاب الخفاجي: وهذا الوجه قدّمه الزمخشريُّ وأخره المصنّف رحمه الله إشارة إلى ضعفه عنده.

٣ - تعقبات البيضاوي الخفيفة على الزمخشري:

لا شك أنّ المطالع لـ«أنوار التنزيل» سيلاحظ الأسلوب الرّاقِي الذي كُتِبَ فيه، فهو لا يُجرّح ولا يتعقّب، ويتجنّب الإيرادات والأسئلة والأجوبة، وغير ذلك ممّا وقع فيه غيره من المفسّرين، ولكنّه مع ذلك لا يُورّث وجهاً أو قولاً لا يرتضيه إلا ويتعرّض له بتعقّب أو تضعيف، وذلك بإشارات خفيفة لطيفة موجزة لكنّها كافية في بيان مراده، فيقول مثلاً: «وأما ما قيل...، فهو ضعيف» ونحو هذا، وأكثر تعقباته



كانت على الزمخشريِّ لكنَّه لم يذكره قطُّ في كتابه، ونذكرُ من هذا على سبيلِ المثالِ  
لا الحصر:

- عندَ قوله تعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] قال الزمخشريُّ:  
والوصيةُ للوارثِ كانت في بدءِ الإسلامِ فُنسخَتْ بأيةِ الموارثِ، وبقوله عليه الصلَاةُ  
والسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ أَلَا لَا وَصِيَّةَ لِمَوَارِيثٍ»، وَتَلَقَّى الْأُمَّةَ إِيَّاهُ  
بِالْقَبُولِ حَتَّى لَحِقَ بِالمَوَاتِرِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَحَادِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَلَقَّوْنَ بِالْقَبُولِ إِلَّا الثَّبَتَ  
الَّذِي صَحَّتْ رَوَايَتُهُ.

وقال البيضاويُّ بعدَ نقله دونَ تعيينِ قائله كعادته: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ آيةَ الموارثِ  
لا تُعارضُهُ بل تُؤكِّدُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِ الوَصِيَّةِ مُطْلَقًا، والحديثُ مِنْ  
الْأَحَادِ، وَتَلَقَّى الْأُمَّةَ لَهُ بِالْقَبُولِ لَا يُلْحَقُهُ بِالمُتَوَاتِرِ.

- وفي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ... أَيَّامًا﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤] قال  
الزمخشريُّ: وانتصابُ ﴿أَيَّامًا﴾ بـ ﴿الصِّيَامِ﴾؛ كقولك: نوبتُ الخروجِ يومَ  
الجمعةِ.

وقال البيضاويُّ: وَنَصَبُهَا لَيْسَ بِ(صِيَامٍ) لَوْ قَوَّعَ الفِضْلُ بَيْنَهُمَا، بل بإضمارِ:  
صُومُوا؛ لدلالةِ الصِّيَامِ عَلَيْهِ.

وقال البيضاويُّ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كَثُومًا﴾  
[يونس: ٩٩] بحيثُ لا يَشُدُّ مِنْهُمْ أَحَدٌ ﴿حَمِيًّا﴾: مُجْتَمِعِينَ عَلَى الْإِيمَانِ لَا يَخْتَلِفُونَ  
فِيهِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَشَأْ إِيْمَانَهُمْ أَجْمَعِينَ، فَإِنَّ مَنْ شَاءَ إِيْمَانَهُ  
يُؤْمِنُ لَا مَحَالَةَ، وَالتَّقْيِيدُ بِمَشِيئَةِ الْإِلْجَاءِ خِلَافُ الظَّاهِرِ.

وفي «الكشاف»: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ﴾ مشيئة القسرِ والإلْجاءِ.

- ومنه: ولا يمنع إبدال قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ منه أن يعطف على موضع ﴿في مواطن﴾؛ فإنه لا يقتضي تشاركهما فيما أضيف إليه المعطوف حتى يقتضي كثرتهم وإعجابها إياهم في جميع المواطن.

وهذا الكلام كما قال السيوطي في «حاشيته على البيضاوي»: رد لقول الزمخشري: ويجوز أن يراد بالموطن الوقت كـ «مقتل الحسين» على أن الواجب أن يكون ﴿يوم حنين﴾ منصوباً بفعلٍ مضمّرٍ لا بهذا الظاهر، وموجب ذلك أن قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدلٌ من ﴿يوم حنين﴾، فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح؛ لأن كثرتهم لم تُعجبهم في جميع تلك المواطن ولم يكونوا كثيراً في جميعها، فبقي أن يكون ناصبه فعلاً خاصاً به إلا إذا نصبت ﴿إِذْ﴾ بإضمارٍ «أذكر».

- ومنه: عند قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ﴾ [هود: ٨١] قال البيضاوي: ﴿إِلَّا أَمْرَانِكَ﴾ استثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ ويدل عليه أنه قرئ: (فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك)، وهذا إنما يصح على تأويل الالتفات بالتخلف، فإنه إن فسّر بالنظر إلى الوراثة في الذهاب ناقص ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو بالرفع على البدل من ﴿أحد﴾، ولا يجوز حمل القراءتين على الروايتين - في أنه خلفها مع قومها، أو أخرجها فلما سمعت صوت العذاب التفتت وقالت: يا قوما! فأدركها حجرٌ فقتلها - لأن القواطع لا يصح حملها على المعاني المتناقضة<sup>(١)</sup>.

بينما قال الزمخشري: واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] قال البيضاوي: وقيل: إن التاء

(١) يعني: القراءتان الثابتان قطعاً لا يجوز حملهما على ما يوجب بطلان إحداهما.

مزيدة على ﴿حِينَ﴾ لاتصالها به في الإمام<sup>(١)</sup>، ولا يردُّ عليه أنَّ خطَّ المصحفِ خارجٌ عن القياسِ، إذ مثله لم يُعهد فيه، والأصلُ اعتباره إلا فيما خصَّه الدليلُ.. إلخ.

بينما قال الزمخشريُّ: وأما قولُ أبي عُبَيْدٍ: «إِنَّ التَّاءَ دَاخِلَةٌ عَلَى ﴿حِينَ﴾» فلا وَجْهَ له، واستشهادهُ بأنَّ التَّاءَ مُلْتَزِقَةٌ بـ ﴿حِينَ﴾ في الإمامِ لا مُتَشَبِّهَةٌ به، فكم وقعت في المصحفِ أشياءٌ خَارِجَةٌ عَنِ قِيَاسِ الْخَطِّ.

ومنه: ﴿جُنْدٌ مَا هَذَاكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ [ص: ١١] قال البيضاويُّ: أي: هُمْ جُنْدٌ مَا مِنْ الْكُفَّارِ الْمُتَحَزِّبِينَ عَلَى الرَّسُولِ مَهْزُومٌ مَكْسُورٌ عَمَّا قَرِيبٍ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُمُ التَّدَايِيرُ الْإِلَهِيَّةُ وَالتَّصَرُّفُ فِي الْأُمُورِ الرَّبَّانِيَّةِ؟ فلا تكثرُ بما يقولون، و﴿مَا﴾ مَزِيدَةٌ لِلتَّقْلِيلِ، كقولك: أكلتُ شيئاً ما، وقيل: للتَّعْظِيمِ عَلَى الْهَزْءِ، وَهُوَ لَا يَلَائِمُ مَا بَعْدَهُ.

وهذا القيل للزمخشريِّ حيثُ قال: و﴿مَا﴾ مَزِيدَةٌ، وفيها معنى الاستِعْظَامِ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْهُزْءِ.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْنَا فِي يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] قال البيضاويُّ: و﴿مَا﴾ مَزِيدَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً فِي مَوْقِعِ النَّصْبِ بِالْعَطْفِ عَلَى مَفْعُولٍ ﴿تَعَلَّمُوا﴾، وَلَا بَأْسَ بِالْفَصْلِ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ بِالظَّرْفِ...، أَوْ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ (قَبْلَ) إِذَا كَانَ خَبَرًا أَوْ صِلَةً لَا يُقَطَّعُ عَنِ الْإِضَافَةِ حَتَّى لَا يَنْقُصَ.

فهذا النَّظَرُ رَدَّ بِهِ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ فِي «الْكَشَافِ» حَيْثُ أَجَارَ أَنْ تَكُونَ ﴿مَا﴾ مَصْدَرِيَّةً عَلَى أَنَّ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَخَبَرُهُ الظَّرْفُ وَهُوَ:

(١) أي: (ولا تحين)، والإمام: مصحف عثمان.

﴿من قبل﴾، ومعناه: ووقع من قبل تفريطكم في يوسف عليه السلام.

- وفي قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَسَلُّكَ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢] قال البيضاوي: والضمير للاستهزاء، وفيه دليل على أنه تعالى يوجد الباطل في قلوبهم.

وقيل: للذكر، فإن الضمير الآخر في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ له، وهو حال من هذا الضمير<sup>(١)</sup>، والمعنى: مثل ذلك السلك نسلك الذكر في قلوب المجرمين مكذباً غير مؤمن به.

وهذا الاحتجاج ضعيف؛ إذ لا يلزم من تعاقب الضمائر توافقها في المرجوع إليه، ولا يتعين أن تكون الجملة حالاً من الضمير؛ لجواز أن تكون حالاً من ﴿المُجْرِمِينَ﴾، ولا ينافي كونها مفسرة للمعنى الأول، بل تقويه.

وقال الزمخشري: والضمير للذكر؛ أي: مثل ذلك السلك ونحوه نسلك الذكر في ﴿قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ على معنى: أنه يلقيه في قلوبهم مكذباً مستهزأً به غير مقبول؛ كما لو أنزلت بلثيم حاجة فلم يجبك إليها، فقلت: «كذلك أنزلها باللثام» تعني: مثل هذا الإنزال أنزلها بهم مردودة غير مقضية.

\*\*\*

(١) قوله: «وهو»؛ أي: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ «حال من هذا الضمير»؛ أي: ضمير ﴿نَسَلُّكَ﴾ على القول بأنه للذكر.

## خامساً: البيضاويُّ والمعتزلةُ

استطاع الإمام البيضاويُّ بما آتاهُ اللهُ مِنَ العِلْمِ وَسَعَةِ الاطِّلَاعِ وَقُوَّةِ الحِجَّةِ ودَقَّةِ النَّظْرِ أن يقلبَ عَمَلَ الزَّمخشريِّ عليه، فبدَّلَ «الكشَّاف» الذي صُنِّفَ أصلاً ليكشف للمعتزلة حججهم، جاء «الأنوار» لينير الحقَّ ويردِّ عليهم أصولهم الفاسدة وبالأسلوب نفسه، حيثُ أعاد الآيات التي صرَّفوها عن وجهها لتسويق مذهبهم حجةً عليهم:

- فعند تفسيره لقوله تعالى في أوَّلِ سورة البقرة أيضاً: ﴿وَمَارَتْهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [البقرة: ٣٣] نراه يتعرَّض للخلاف بين أهلِ السُّنَّةِ والمعتزلة فيما يطلِّق عليه اسمُ الرِّزْقِ، ويذكرُ وجهةَ نظرٍ كلِّ فريقٍ، مع ترجيحِهِ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنْقُضُوا يَوْمَئِذٍ أَنْفُسَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٤٨] قال: وقد تمسَّكت المعتزلة بهذه الآية على نفي الشِّفَاعَةِ لِأَهْلِ الكِبَايِرِ.

وأجيب: بأنَّها مخصوصة بالكفَّار؛ للآيات والأحاديث الواردة في الشِّفَاعَةِ، ويؤيِّده: أنَّ الخطابَ معهم، والآيةُ نزلت ردًّا لِمَا كَانَتِ اليَهُودُ ترعُمُ أنَّ آبَاءَهُمْ تشفَعُ لهم.

- وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٨] قال: وهو حجةٌ على مَنْ مَنَعَ إيتاءَ اللهُ المَلِكِ الكافرِ مِنَ المَعْتزِلَةِ.

- وفي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] قال: أي: ما دونَ الشُّرْكِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ تفضُّلاً عليه وإحساناً، والمعتزلة علَّقه بالفِعْلَيْنِ على معنى: إنَّ اللهُ لا يَغْفِرُ الشُّرْكَ لِمَنْ يَشَاءُ وهو مَنْ لم يَتَّبِعْ، ويغْفِرُ ما دونه لِمَنْ يَشَاءُ وهو مَنْ تاب.

وفيه تقييدٌ بلا دليل؛ إذ ليس عمومُ آياتِ الوعيدِ بالمحافظةِ أولى منه، ونقصٌ لمذهبيهم فإنَّ تعليقَ الأمرِ بالمشيئةِ يناهِي وجوبَ التعذيبِ قبلَ التَّوْبَةِ والصَّفْحِ بعدها، والآيةُ كما هي حُجَّةٌ عليهم فهي حُجَّةٌ على الخوارجِ الذين زَعَمُوا أَنَّ كُلَّ ذَنْبٍ شِرْكٌ، وَأَنَّ صَاحِبَهُ خَالِدٌ فِي النَّارِ.

- وفي تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ، فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: ٤١] قال: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ، ضَلَّالَتَهُ أَوْ فَضِيحَتَهُ﴾ ﴿فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾: فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا فِي دَفْعِهَا ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ مِنَ الْكُفْرِ. وهو كما ترى نَصٌّ عَلَى فسادِ قولِ الْمُعْتَزِلَةِ.

- وفي تفسيرِ قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] قال: مَنْ يَشَأِ اللَّهُ إِضْلَالَهُ يُضِلُّهُ، وهو دَلِيلٌ وَاضِحٌ لَنَا عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ.

- وفي قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] قال: واستدلَّ به الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى امتناعِ الرُّؤْيَةِ، وهو ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْإِدْرَاكُ مُطْلَقَ الرُّؤْيَةِ، وَلَا النَّفْيُ فِي الْآيَةِ عَامًّا فِي الْأَوْقَاتِ فَلَعَلَّهُ مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ الْحَالَاتِ، وَلَا فِي الْأَشْخَاصِ فَإِنَّهُ فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: «لَا كُلُّ بَصَرٍ يُدْرِكُهُ» مع أَنَّ النَّفْيَ لَا يُوَجِّبُ الْاِمْتِنَاعَ.

بل ويقلبُ كلامَ الزَّمخَشَرِيِّ ليجريَ الكلامُ عَلَى مذهبِ أَهْلِ السُّنَّةِ:

- ففي قوله تعالى: ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢١٢] قال الزَّمخَشَرِيُّ هَرُوبًا مِمَّا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ نَقْضِ مَذْهَبِهِ: الْمَزِينُ هُوَ الشَّيْطَانُ؛ زَيْنَ لَهُمُ الدُّنْيَا وَحَسَنَهَا فِي أَعْيُنِهِمْ بوساوسِهِ، وَحَبَّبَهَا إِلَيْهِمْ فَلَا يَرِيدُونَ غَيْرَهَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ زَيْنَهَا لَهُمْ بِأَنْ خَدَّلَهُمْ حَتَّى اسْتَحْسَنُوا وَأَحْبَبُوهَا، أَوْ جُعِلَ إِمَهَالُ الْمَزِينِ تَزِينًا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: (زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ.

قال ابن المنير في «الانتصاف»: الإضافة إلى قدرة الله تعالى حقيقة، والإضافة إلى غيره مجازٌ على قواعد السنّة، والزّمخشريّ يعمل على عكس هذا، فإن أضاف الله فعلاً من أفعاله إلى قدرته جعله مجازاً، وإن أضافه إلى بعض مخلوقاته جعله حقيقةً.

ومن هنا قال البيضاوي: والمزَيْنُ في الحقيقة هو الله تعالى؛ إذ ما من شيء إلا وهو فاعله، ويدلُّ عليه قراءة (زَيْن) على البناء للفاعل، وكلُّ من الشيطان والقوة الحيوانية وما خلق الله فيها من الأمور البهيمية والأشياء الشهية مزَيْنٌ بالعرض.

\*\*\*

سادساً: متابعات البيضاوي للزمخشري في الاعترافات وأشباهها من الزلات وهذا الأمر تكلم فيه العلماء، ويُنَوِّنا بعض الأمور التي تسللت للبيضاوي من «الكشاف»، وقد صنّف فيه بعض الأجلّة - هو شهاب الدين أحمد بن عليّ النوبّي - رسالة لطيفة سمّاها: «كشف الأقوال المُبتدلة في سبق قلم البيضاوي لمذهب المُعتزلة» التقط فيها وجمع ما كان من بيان العلامة السيوطي في «حاشيته على البيضاوي» وتبنيهاه وعلى متابعات البيضاوي للزمخشريّ وزاد عليها بعض الأشياء، وقد بلغت أربعاً وعشرين متابعه لم نجد بأساً في إيرادها لتمام الفائدة<sup>(١)</sup>، حيث قال:

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان وجعل الغفلة والذهول والسّهو من أوصافه، ورفع عن هذه الأمة خطأ الخطأ والنسيان فضلاً منه ومنة من فائض بحر جوده وألطافه، وصلى الله وسلّم على سيّد العالم عدد خلقه وأضعاف أضعافه.  
وبعد:

فيقول العبد الدليل المُفتقر إلى عفو مولاه الجليل أحمد النوبّي غفر الله زلته وستر خلله: إن التفسير المُسمّى بـ«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» المنسوب لمولانا علامة الدهور والأعوام، أستاذ علماء الأنام، سيّد أهل السنّة والجماعة الأعلام، المولى الأعظم الإمام، القاضي البيضاويّ متّعه الله بالنظر إلى وجهه الكريم يوم

(١) أحمد بن عليّ النوبّي، شهاب الدين، كان حيّاً سنة ١٠٣٦هـ، له: «ضوء اللآلي شرح بدء الأمالي»، وهذه الرسالة ورسائل أخرى، انظر: «معجم المؤلفين» (٢/ ٢٤). ونشر هذه الرسالة عن أصل يخط يده محفوظة في مكتبة جوتا بألمانيا تحت رقم: Ms. orient. A 532. ونذكر في هوامشها موضعها بالجزء والصفحة من طبعتنا هذه في كلا الكتابين البيضاوي والسيوطي رحمهما الله تعالى.



القيامة من التفسير التي تُشدُّ إلى فهم معانيها الرِّحال، وتقف عن حذوها ورفعها شأوها فحول الرجال.

ومع كثرة علم مؤلِّفه ودقَّة فهمه فقد سبق قلمه وعزَّ رُفمه، وذهب به إلى موافقة الزَّمخشري في الاعتزال، وذلك معدود في مواضع من تفسيره ومواطن من تحبيره، وحاشاه من خطور شيء بفكره يوافق المعتزلة فضلاً عن وضعه في تأليفه وتحبيره، غير أن الإنسان محلُّ النسيان، وخيرُ النَّاسِ مَنْ تُعَدُّ غَلَطَاتُهُ وتُضَبِّطُ فَرَطَاتُهُ، وقد اعتدَرَ عنه الجلالُ الشُّيوطيُّ بأنَّ ما ذكره مشيئة قلم، وإلا ففضله على أهلِ السُّنَّةِ والجماعة أشهرُ من نارٍ على علم.

وقد أردتُ أن أجمع في هذه الرسالة ما تبع فيه الزَّمخشري وجرى به القلم، وسمَّيتها: «كشف الأقوال المُبتدلة في سبق قلم البيضاوي لمذهب المعتزلة»، وعلى الله الكريم اعتماداي وإليه موثلي واستنادي.

## سورة البقرة

تبع الزَّمخشري في هذه السُّورة في ستَّة مواضع:

١ - الأوَّل: في تفسير قوله تعالى: ﴿حَدَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] حيث قال: «والموت: زوال الحياة».

قال الطَّيِّبِيُّ: وهو على هذا الوجه ليس بعرض، بل هو أمرٌ عَدَمِيٌّ.

قوله: «وقيل: عرضٌ يُضادُّها» إلى آخره، قال الشَّرِيفُ: فيكونُ أمراً وجودياً، وذهبت طائفةٌ من أهل الحديث إلى أنَّ الموتَ جِسْمٌ؛ لأنَّ الأحاديث والآثار مُصَرِّحَةٌ بأنَّه يوتى بالموتِ على صورة كَبَشٍ فيذبح بين الجنَّة والنَّار، وممَّا يدلُّ على أنَّ الموتَ جِسْمٌ تفسيرُ ابنِ عَبَّاسٍ رضي اللهُ عنه في قوله تعالى: ﴿أَوْ خَلَقْنَا مَآءً

يَكْتَبُ فِي صُدُورِكُمْ ﴿[الإسراء: ٥١] بالموت، وقد أُوِّلَ القولُ الأوَّلُ بأنهم لم يقصدوا حقيقة الموت في الواقع، بل أثره القائم ببدن الحيوان عند مفارقة الروح له، وحينئذٍ اختلف محلُّ النزاع، والتَّحْقِيقُ ما ذهبَتْ إليه طائفةُ أهلِ الحديثِ.

وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فإنما هو أثره، فإنَّما أن يكونَ تسميته بالموت من بابِ المجازِ لا الحقيقة، أو من بابِ الاشتراكِ وحينئذٍ فالأمرُ في النزاعِ قريبٌ. تنبيه:

تَبَعَ الْبَيْضَاوِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ «الْكَشَافَ» حَيْثُ صَدَّرَ بِقَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَوْتَ عَدَمٌ مُحَضُّ، وَتَنَى بِالْقَوْلِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بَصِيغَةِ التَّمْرِيضِ، وَمَا كَفَاهُ ذَلِكَ حَتَّى ذَكَرَ حُجَّتَهُ وَرَدَّهَا.

وقد قال المازريُّ في «شرح مسلم»: الموت عند أهل السنة عَرَضٌ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ عَدَمٌ مُحَضُّ<sup>(١)</sup>.

٢ - الثاني: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] حيث قال: وقيل: حجارة الكبريت، وهو تخصيصٌ بغير دليل وإبطالٌ للمقصود، إذ الغرض من ذلك تهويلُ شأنها.

وقد تبَّعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ «الْكَشَافَ» وَحَكَاهَا بِصِيغَةِ التَّمْرِيضِ، مَعَ أَنَّ تَفْسِيرَ الْحِجَارَةِ هُنَا بِحِجَارَةِ الْكَبْرِيتِ هُوَ الثَّابِتُ الْمَنْقُولُ، وَلَا يُعْرَفُ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالتَّفَاسِيرِ الْمَرْفُوعَةِ الثَّابِتَةِ غَيْرُهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هِيَ حِجَارَةٌ فِي النَّارِ مِنْ كَبْرِيتٍ أَسْوَدَ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ١٨٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ١٨٨).

(٢) انظر: «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٢٧٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٢٧٣).

٣ - الثالث: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ ابْنِ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث قال: ولعلَّ ضرباً من الملائكة لا تخالفُ الشَّيَاطِينَ بِالذَّاتِ، وإنما تُخَالِفُهُم بِالْعَوَارِضِ وَالصِّفَاتِ كَالْفَسَقَةِ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ.

وكان الأوَّلَى بِالْقَاضِي الْبِيضَاوِيِّ الْإِعْرَاضُ بِالْكُلِّيَّةِ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ صَفْحاً، وَلَكِنْ هَذَا إِنَّمَا هُوَ ثَمَرَةُ التَّوَعُّلِ فِي عُلُومِ الْفَلَسَفَةِ وَعَدَمِ التَّضَلُّعِ بَعْلَمِ الْحَدِيثِ وَالْآثَارِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآثَارُ أَنَّ إِبْلِيسَ هُوَ أَبُو الْجِنِّ كَمَا أَنَّ آدَمَ أَبُو الْإِنْسِ وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَمَا فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ يُوهِمُ أَنَّهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ حَيْثُ اسْتُنِّيَ مِنْهُمْ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ وَمُنْقَطِعٌ مَعَهُمْ<sup>(١)</sup>.

٤ - الرَّابِعُ: قَوْلُهُ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ قَالَ: «خَلَقْتُ الْمَلَائِكَةَ...»: حَيْثُ قَالَ: لِأَنَّهُ كَالْتَّمِيلِ لِمَا ذَكَرْتُ.

قَالَ السُّيُوطِيُّ: لَوْ أَمَكْنَ الْبِيضَاوِيُّ وَأَشْبَاهُهُ أَنْ يَحْمِلُوا كُلَّ حَدِيثٍ عَلَى التَّمْتِيلِ لَفَعَلُوا، وَهَذَا غَيْرُ لَاقٍ بِالْمَقَامِ، وَلَيْتَ شِعْرِي إِذَا حَمَلْتُ مَا ذَكَرْتُ فِي خَلْقِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ عَلَى التَّمْتِيلِ، فَمَاذَا يَصْنَعُ الْقَائِلُ بِذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ؟ أَيَحْمَلُ مَا ذَكَرْتُ فِي خَلْقِ آدَمَ عَلَى التَّمْتِيلِ وَأَنَّهُ لَيْسَ مَخْلُوقاً مِنْ تُرَابٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ، وَهَذِهِ إِحَالَةٌ لِلنُّصُوصِ عَنْ ظَوَاهِرِهَا، فَلْتَحَذَرْ هَذِهِ التَّرَعَةَ الْإِعْتَرَايَّةَ؛ فَإِنَّ مَدَارَ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَوَّلُ مَنْ أَكْثَرَ مِنْهَا حَتَّى إِنَّهُمْ أَنْكَرُوا سُؤَالَ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ وَعَذَابَ الْقَبْرِ وَالْمِيزَانَ وَالصِّرَاطَ وَالْحَوْضَ وَالشَّفَاعَةَ وَدَابَّةَ الْأَرْضِ، وَحَمَلُوا جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّمْتِيلِ<sup>(٢)</sup>.

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٠٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٧).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٠٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٨).

٥ - الخامس: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] حيث قال: وهو ما أتى به الرُّسُلُ واقتضاهُ العقل.

فقوله: «واقتضاهُ العقل» ونحوه في الكتابِ مشيةٌ قلمٍ ممَّا في «الكشاف»؛ فإنَّ ذلك ليسَ مذهباً لأحدٍ من أهلِ السنَّةِ<sup>(١)</sup>.

٦ - السَّادِسُ: في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] حيث قال: وإيرادهُ مُنْكَرًا مع تنكيرِ النَّفْسِ للتعميمِ والإقناطِ الكُلِّيِّ.

تبع في هذا «الكشاف» وهو مذهبُ المعتزلة؛ فإنَّهم ينكرونَ الشَّفاعةَ للعصاةِ ويحتجُّونَ بهذه الآية، وأهلُ السنَّةِ يقولونَ إنَّها مخصوصةٌ بالكفَّارِ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعةِ، ويؤيِّدهُ أنَّ الخطابَ مع الكفَّارِ، والآيةُ وَرَدَتْ للردِّ على اليهودِ؛ لأنَّهم يزعمونَ أنَّ آبَاءَهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

### سورة آل عمران

تبع البيضاوي «الكشاف» في هذه السُّورةِ في ثلاثةِ مواضع:

٧ - الأوَّلُ: في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلِكِّ وَدُرَيْتِهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] حيث قال: ومعناه أنَّ الشَّيْطَانَ يطمعُ... إلخ.

تبع الزَّمخشرِيُّ في تأويلِ الحديثِ وإخراجه عن ظاهره كما هو شأنُ المُعتزلةِ فقد أنكروا الحديثَ وقدحوا في صحَّته.

قال صاحبُ «الانتصافِ»: الحديثُ مُدَوَّنٌ في الصَّحاحِ لا يبطلُهُ الميلُ إلى تَرهاتِ الفلاسفةِ.

(١) «تفسير القاضى البيضاوي» (٢/ ٤٢٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٣١).

(٢) «تفسير القاضى البيضاوي» (٢/ ٤٦٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٦٣).

قال السعد التفتازاني: طعن الزمخشري في صحّة الحديث بمجرّد أنّه لم يوافق هواه.

قال السيوطي: والعجب من البيضاويّ أشدّ عجباً فإنّه تبع الزمخشريّ في تأويله، وقال: معناه: أنّ الشيطان يطمع في إغواء كلّ مولودٍ بحيث يتأثر منه إلاّ مريم وابنها، فإن الله عصمهما، ووجه الأشديّة أنّ الزمخشريّ ألحق بمريم وابنها سائر المعصومين، وهو باطل قطعاً، والصواب أن الحديث على ظاهره<sup>(١)</sup>.

٨ - الثاني: في تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] حيث قال: كقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

تبع فيه الزمخشريّ، قال الطيبيّ: قال ذلك بناءً على مذهبه أنّه لا يجوز التكليف بما لا يطاق ابتداءً، والذي ذكره الزجاج وغيره أنّ قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ منسوخٌ بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، قال: ولهاتين الآيتين أسوةٌ بقوله: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ فإنّها منسوخةٌ بقوله: ﴿وَلِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فيكون تسمية حرمان بعض المستحقين غلواً تغليظاً ومبالغةً ثانيةً.

قال ابن المنير: هذا مخالفٌ لعادة لطف الله تعالى برسوله ﷺ في التأديب، ومزجه باللطف حيث قال: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] بدأه بالعفو فما كان له أن يعبر بهذه العبارة.

قال الطيبيّ بعد حكايته: جاء أغلظٌ من ذلك بناءً على التهيج والإلهاب، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وعلى التعريض نحو قوله تعالى:

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤ / ٩٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤ / ٩٩).

﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ﴾ [السجدة: ٢٣]، ومن هذا الأسلوب قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: كنى عن مباشرة النساء بالرفث استهجاناً لما وجد منهم قبل الإباحة كما سماه اختيانياً.

قال السيوطي: ما قاله الطيبي لا يلاقي ما قاله ابن المنير؛ فإن ابن المنير لم ينكر الخطاب الوارد من الله تعالى في هذا المعنى، وإنما أنكر قوله الزمخشري تغليظاً؛ فإن هذه اللفظة لا تليق، ولهذا عبر الطيبي في الآية التي أوردها بالتّهيج والإلهاب، ولم يحسن هو ولا غيره أن يُعبر بالتغليظ، ولهذا قال السعد التفتازاني هنا: قد استُفِحت من المصنّف هذه العبارة؛ فإن العادة قد جرت باللفظ مع النبي ﷺ، فالأولى أنه تعظيم لجنابه ﷺ حيث عدّ أدنى زلةً عُلوّاً، وهذا القول مع جلالة قائله لا يُناسب؛ فإنه ﷺ مُنزهٌ عن الزلة<sup>(١)</sup>.

٩ - الثالث: في تفسير قوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] قال: وفي ذكر الإرادة إشعاراً بأن كفرهم بلغ الغاية، حتى أراد أرحم الراحمين أن لا يكون لهم حِطٌّ من رحمته.

تبع فيه «الكشاف» حيث قال: فإن قلت: هلا قيل: لا يجعل لهم حِطًّا في الآخرة، أي: نصيباً من الثواب، ولهم بدل الثواب عذاب عظيم، وأي فائدة في ذكر الإرادة؟ قلت: فائدته الإشعار بأن الداعي إلى حرمانه وتعذيبهم قد خلص خلوفاً لم يبق معه صارفٌ قط حين سارعوا إلى الكفر تنبيهاً على تماديهم في الطغيان وبلوغهم الغاية حتى إن أرحم الراحمين يريد أن لا يرحمهم.

(١) «تفسير القاضى البيضاوى» (٤ / ٢١٧)، و«حاشية العلامة السيوطى» (٤ / ٢١٨).

قال الطيبي: السؤال والجواب مبني على مذهبه، والسؤال من أصله غير مُتَّجِهٍ لأنه عدولٌ عن الظاهر، فإن قوله: ﴿رِيدُ اللَّهِ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا﴾ استئنافٌ لبيانِ الموجبِ كأنه قيل له: لم يُسَارِعُونَ في الكفرِ مع أن المضرَّةَ عائدةٌ إليهم؟ فأجيبَ أنه تعالى يريدُ ذلك منهم فكيف لا يُسَارِعُونَ<sup>(١)</sup>.

## سورة النساء

١٠ - تبع الزمخشري في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] حيث قال: مفعولٌ له، والمعنى: أحلَّ لكم ما وراء ذلك إرادةً أن تبتغوا... إلى آخره.

قال السيوطي: تبع فيه الزمخشري، فقال أبو حيان: إن فيه تحمیلَ لفظِ القرآنِ ما لا يدلُّ عليه، وتفسيرِ الواضحِ الجليِّ بالمعقَّدِ، ودسِّ مذهبِ الاعتزالِ في غضونِ ذلك دسًّا خفيًّا، إذ جعلَ قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ على حذفِ مُضَافَيْنِ، أي: إرادةً كونِ ابتغائِكُمْ بأَمْوَالِكُمْ، وفَسَّرَ الأموالَ بعدُ بالمهورِ وما يخرجُ في النِّكاحِ، فَتَضَمَّنَ اختصاصَ إرادتهِ بالحلالِ الذي هو النِّكاحُ دونَ السِّفاحِ، وظاهرُ الآيةِ غيرُ هذا الذي فَهَمَهُ الزَّمخَشَرِيُّ، إذ الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعَالَى أَحَلَّ لَنَا ابْتِغَاءَ مَا سِوَى الْمُحْرَمَاتِ السَّابِقِ ذَكَرُهَا بِأَمْوَالِنَا حَالَةَ الْإِحْصَانِ لَا حَالَةَ السِّفَاحِ، وَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ مَفْعُولًا لَهُ كَمَا قَالَهُ الزَّمخَشَرِيُّ؛ لِأَنَّهُ فَاتَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْمَفْعُولِ لَهُ، وَهُوَ اتِّحَادُ الْعَامِلِ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَحَلَّ﴾ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْفَاعِلُ فِي ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ، فَقَدْ اخْتَلَفَا، وَكَمَا أَحْسَسَ الزَّمخَشَرِيُّ بِهَذَا جَعَلَ ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ عَلَى حَذْفِ (إِرَادَةِ) حَتَّى يَتَّحَدَّ فِي قَوْلِهِ:

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤/ ٣٧٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٣٧٤).

﴿وَأَحَلَّ﴾ وفي المفعول له، ولم يجعل ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامته مقامه، وهذا كله خروج عن الظاهر بغير داع إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

### سورة الأعراف

١١ - تبع الزمخشري في موضع واحد، وهو في تفسير قوله تعالى: ﴿لَبُدَيْ لَمَّا﴾ [الأعراف: ٢٠] حيث قال: وفيه دليل على أن كشف العورة في الخلوة - وعند الزمخشري: من غير حاجة - قبيحٌ مستهجنٌ في الطباع، وهذا مما تبع فيه «الكشاف».

قال ابن المنير: إن فيه ميلاً إلى الاعتزال، وأن العقل يُقبح ويُحسن. قال: وهذا اللفظ لو صدر من السني لكان تأويله أن العقل أدرك المعنى الذي لأجله حسن الشرع ستره وقبح الكشف<sup>(٢)</sup>.

### سورة التوبة

١٢ - تبع الزمخشري في هذه السورة في موضع واحد، وهو في تفسير قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ حيث قال: كناية عن خطئه في الإذن لهم؛ فإن العفو من روادفه.

قال السيوطي: تبع في هذه العبارة السيئة الزمخشري؛ مع أنه العلم في استخراج المعاني.

وقال صاحب «الانتصاف»: وقد أخطأ الزمخشري فيها خطأ فاحشاً، وهو بين

(١) «تفسير القاضى البيضاوى» (٤/ ٥١٣)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٥١٧)

(٢) «تفسير القاضى البيضاوى» (٦/ ٢٩٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٦/ ٢٩٠).



أمرين: أن لا يكون هذا المعنى مُراداً فقد أخطأ، أو يكون مُراداً ولكن كنى الله عنه إجلالاً ورفعاً لقدره، أفلا يتأدّب بأدابِ الله تعالى لا سيمًا في حقِّ المُصطفى ﷺ، وفي تقديم العفو إشعاراً بتعظيم المُخاطبِ وتوقيره وتوقير حُرْمَتِهِ.

وقال السَّجاونديُّ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ تعليمٌ بعظْمَتِهِ صلواتُ الله وسلامه عليهم، ولولا تصدِّي العفو في المقالِ ما قامَ بصوْلَةِ الخطابِ، وقد يُستعملُ فيما لم يسبقَ فيه ذنبٌ، كما تقولُ لِمَنْ تُعظِّمُه: عفا الله عنك ما صنعتَ في أمري؟ ورضي اللهُ عنك ما جَوَّابُك عن كلامي؟ ومنه قوله ﷺ: «لقد عجبتُ من يُوسُفَ وكرمه وصبره، والله يَغْفِرُ له».

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: ما كان يَنْبَغِي أن يُعَبِّرَ بهذه العبارة الشَّيعة بعدما راعى اللهُ رسوله ﷺ بتقديم العفو وذكر الإذنِ المَبْنِي عن علوِّ الرتبةِ وقوَّةِ التَّصَرُّفِ، وإيرادُ الكلامِ في صورة الاستفهام وإن كان القصدُ على الإنكارِ، على أن قولهم: عفا اللهُ عنك، قد يقالُ عندَ تركِ الأوْلَى والأفْضَلِ، بل في مقامِ التَّعْظِيمِ والتَّجْجِيلِ مثل: عفا اللهُ عنك ما صنعتَ في أمري<sup>(١)</sup>.

## سورة يونس

١٣ - تبع الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿أَن آوَجَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] حيث قال: في أفناءِ رجالهم دونَ عظيمٍ منَ عظمائهم، وفي «الصَّحاح»: يقالُ: في أفناءِ النَّاسِ إذا لم يُعْلَمَ مَمَّنْ هو.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: أي: مَمَّنْ لا شهرةَ له بجاهٍ ومالٍ ورياسةٍ ونحو ذلك مما يعدُّونه من أسبابِ العزِّ والإجلالِ، ولأَ فهو عندهم بحسبِ شرفِ النَّسَبِ أظهرُ من الشَّمْسِ.

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٧ / ٨١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧ / ٨٣)

وقال السيوطي: وهذه العبارة التي ذكرها البيضاوي تبع فيها الزمخشري، ولو تحامى عنها لكان أولى، والذي في تفسير قوله: ﴿إِنَّ رَجُلًا مِّنْهُمْ﴾ أي: مشهور بينهم يعرفون نسبه وجلالته وأمانته وعفته وصدقته كما قال في آخر السورة التي قبلها: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] فإن هذا هو محل إنكار العجب، فيكون هذا وجه مناسبة وضع هذه السورة بعد تلك، واعتلاق أول هذه بأخر تلك، ونظيره: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ [النحل: ١١٣]، ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] وما كان للزمخشري أن يحتمل لفظ القرآن معنى لا دلالة له عليه بالوضع، وفيه حكاية غص من هذا المقام الرفيع، زعمًا أنه يأخذ ذلك من أساليب البيان بطريق الالتزام، لا سيما وغيره من وجوه البيان أظهر وأنسب وأوفق لما حتمت به السورة المتقدمة، والله ولي التوفيق<sup>(١)</sup>.

١٤ - قوله تعالى: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنِي وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] تبع الزمخشري في تفسير هذه الآية حيث قال: وقيل: الحسنى الجنة، والزيادة اللقاء.

قال السيوطي: ما أنصف البيضاوي حيث جعل هذا القول آخر الأقوال وأضعفها، ورجح أن الحسنى: المثوبة والزيادة هو ما يزيد على المثوبة تفضلاً، ولم يحكه بقليل، مع أن الثابت عن رسول الله ﷺ في تفسير هذه الآية كما في الأحاديث، والآثار كثيرة بهذا التفسير، ولعل البيضاوي سها عن كتابة هذا الموضع ومشى عليه، وقول الزمخشري: ورعمت المشبهة والمجبرة أن الزيادة هي النظر إلى وجه الله تعالى، وجاؤوا بحديث مرقوع.

قال الطيبي: هو عنده بالقاف، أي: مفترى، وأما عند أهل السنة فهو مرفوع بالفاء.

(١) «تفسير القاضى البيضاوى» (٧ / ١٩٦)، و«حاشية العلامة السيوطى» (٧ / ١٩٩).

وقال في «الانتصاف» مُنكراً عليه: بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه، والحديثُ مُدوّنٌ في الصّحاح، وقد جعل أنّ أهل السنّة جاؤوا به من عند أنفسهم فحسبه الله<sup>(١)</sup>.

### سورة مريم

١٥ - تبع الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] حيث قال: فيناهي في مُغتسلها أتاها جبريل مُتمثلاً بصورة شابّ أمرّد سويّ الخلق تستأنس بكلامه، ولعلّه لتهييج شهوتها فتتحدّر نُطفتها إلى رَحِيها. قال السيوطي: كان البيضاويّ في غُنية عن هذا الكلام، ولكن هذه ثمرة التّوغلّ في الفلسفة<sup>(٢)</sup>.

### سورة المؤمنون

١٦ - تبع الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] حيث قال: نداءٌ وخطابٌ لجميع الأنبياء لا على أنّهم خوطبوا بذلك دفعةً لأنّهم أرسلوا في أزمنةٍ مُختلفةٍ، بل على معنى أنّ كلّاً منهم خوطبَ في زمانه. قال السيوطي: تبع في ذلك صاحب «الكشاف». وقال صاحب «الانتصاف» - وتبعه الطّبيّ - : هذه نفحةٌ اعتزاليّة، فمذهبنا أنّ الله تعالى في الأزل مُتكلمٌ أمرّناه، ولا يشترطُ في الأمر وجودُ المأمورين، بل الخطابُ أولاً على تقدير وجودِ المُخاطبين، والمعتزلةُ أنكروا قِدَمَ الكلامِ فحملوا الآيةَ على خلافِ ظاهرها، وما ذكروه جارٍ في جميع الأوامر العامّةِ للأمةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٧/ ٢٢٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ٢٢٧).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٨/ ٥٣٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٨/ ٥٣٠).

(٣) «تفسير القاضي البيضاوي» (٩/ ٢٨٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٩/ ٢٨٨).

## سورة الحديد

١٧ - تبع الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾ [الحديد: ٨] حيث قال: أي: وقد أخذ الله ميثاقكم بالإيمان قبل، وذلك بنصب الأدلة والتمكّن من النظر.

قال السيوطي: تبع «الكشاف».

وقد قال ابن المنير: وماذا عليه أن يحمل الأخذ على حقيقته، وهو المأخوذ يوم الدرّ، فكل ما أجازة العقل وورد به السمع وجب الإيمان به<sup>(١)</sup>.

## سورة التحريم

١٨ - تبع الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ﴾ [التحريم: ١]، حيث قال: والله عفور لك هذه الزلة؛ فإنه لا يجوز تحريم ما أحل الله.

قال السيوطي: الله أكبر! أستغفر الله من هذه الكلمة الشنعاء، وما حكيتها هنا إلا لأردّها وأحذر الناس منها، والبيضاوي تبع الزمخشري، وقد أطبق الأئمة على التشنيع عليه فيها.

وقال صاحب «الانتصاف»: افترى الزمخشري على رسول الله ﷺ بتحريم ما أحل الله تعالى؛ فإنه ليس لأحد أن يعتقد جلاً ما حرّم الله، وذلك لا يصدر من مؤمن، وأما مجرد الامتناع من الحلال فقد يكون مؤكداً باليمين، وليس هذا من ذلك، وغاية الأمر أنه حلف لا يقرب ماريّة، فنزلت كفارة اليمين، ومعاذ الله وحاشا الله مما نسبته الزمخشري إلى رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) «تفسير القاضى البيضاوى» (١١/٤٦٢)، و«حاشية العلامة السيوطى» (١١/٤٦٢).

(٢) «تفسير القاضى البيضاوى» (١١/٥٦٨)، و«حاشية العلامة السيوطى» (١١/٥٦٩).

## سورة المَزْمَلِ

١٩ - تَبَعَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الْمَزْمَلُ﴾ [المزمل: ١] حَيْثُ قَالَ: سُمِّيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ تَهْجِينًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ.  
قال السيوطي: تَبَعَ فِيهِ الزَّمْخَشَرِيُّ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: هذا القولُ سوءُ أدبٍ، والعلماءُ من أهلِ السنَّةِ جعلوا نداءً بِالْمَزْمَلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ تَشْرِيفًا لَهُ إِذْ لَمْ يَنَادِهِ بِاسْمِهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

## سورة المَدَّثَرِ

٢٠ - تَبَعَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عَدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المدثر: ٣١] حَيْثُ قَالَ: وَمَا جَعَلْنَا عَدَّتَهُمْ إِلَّا الْعَدَدَ الَّذِي اقْتَضَى فِتْنَتَهُمْ، وَهُوَ التَّسْعَةُ عَشَرَ.  
قال السيوطي: تَبَعَ الزَّمْخَشَرِيُّ.

وقد قال أبو حيانَ إِنَّهُ تَحْرِيفٌ لِكِتَابِ اللَّهِ إِذْ زَعَمَ أَنَّ مَعْنَى: ﴿إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾: إِلَّا تِسْعَةَ عَشَرَ، وَهَذَا لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ عَاقِلٌ، وَلَا مَنْ لَهُ أَدْنَى ذِكَاةٍ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: مَا أَلْجَأَ الزَّمْخَشَرِيَّ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا الْاِعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا فَتَنَهُمْ، وَبُسَّتْ هَذِهِ الْعَقِيدَةُ<sup>(٢)</sup>.

## سورة عَبَسَ

٢١ - تَبَعَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴿١﴾ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ١-٢] حَيْثُ قَالَ: وَذَكَرَ الْأَعْمَى لَزِيَادَةِ الْإِنْكَارِ كَأَنَّهُ قَالَ: لِكُونِهِ أَعْمَى.  
قال السيوطي: تَبَعَ فِي ذَلِكَ الزَّمْخَشَرِيُّ.

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/٨٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/٨٦).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/١٠٩)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/١١١).

وقد قال ابن المنير: غلظ في كلامه، وما كان ينبغي له ذلك.

وقد تبع الزمخشري أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦] حيث قال: وأسند الشَّقُّ إلى نفسه إسناد الفعل إلى السَّبَبِ.  
قال السيوطي: تبع في ذلك الزمخشري.

وقال ابن المنير: ما رأيت كالיום عبداً يناعُ ربّه عزَّ وجلَّ في قوله: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ فيجعل هذه الإضافة إلى الله عزَّ وجلَّ مجازاً، ويجعل إضافة شقِّ الأرض إلى الحارث حقيقة<sup>(١)</sup>.

## سورة التكوير

٢٢- تبع الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] حيث قال: واستدل بذلك على فضل جبريل على مُحَمَّدٍ عليهما الصلاة والسلام، حيث عدَّ فضائل جبريل واقتصر على نفي الجنون عن النبي ﷺ.  
قال صاحب «الانتصاف»: ما يرضى له جبريل هذا التفسير المقتضي لتنقيص البشير النذير وتفضيله عليه<sup>(٢)</sup>.

## سورة ألم نشرح

٢٣- تبع الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الذرى: ٢] الذى أنقض ظهرك<sup>(٣)</sup> [الشرح: ٢-٣] حيث قال: وهو ما ثقل عليه من فرطاته قبل البعثة.  
وهذه مقالة اعترائية؛ لأنه ﷺ معصومٌ قبل البعثة كما بعدها<sup>(٣)</sup>.

(١) «تفسير القاضى البيضاوى» (١٨٦/١٢)، و«حاشية العلامة السيوطى» (١٨٦/١٢).

(٢) «تفسير القاضى البيضاوى» (١٩٤/١٢)، و«حاشية العلامة السيوطى» (١٩٤/١٢).

(٣) «تفسير القاضى البيضاوى» (٢٧٥/١٢).

## سورة الكافرون

٢٤- تَبَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] حَيْثُ قَالَ: وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: مَا عَبَدْتُ؛ لِيُطَابِقَ ﴿مَا عَبَدْتُمْ﴾؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُوسِمِينَ قَبْلَ الْمَبْعُوثِ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، وَهُوَ لَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ مُوسُوماً بِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ صَاحِبُ «الانْتِصَافِ» إِنَّهُ خَطَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِهِ الْفَاسِدِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ مُتَعَبِّدًا قَبْلَ الْوَحْيِ؛ لِمَا وَرَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَحَنَّنُ فِي غَارِ حِرَاءِ.

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا سُوءٌ أَدْبٍ عَلَى مَنْصِبِ النَّبِوَةِ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُوحِّدُ اللَّهَ تَعَالَى مُجْتَنِبًا لِأَصْنَامِهِمْ يَحُجُّ بَيْتَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَقِفُ بِالْمَشَاعِرِ وَيُؤَدِّي النُّسُكَ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ مَذْهَبُ مَرْجُوحٍ سَاقِطُ الْإِعْتِبَارِ؛ لِمَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالْآثَارِ الصَّرِيحَةِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَحَنَّنُ وَكَانَ يَتَعَبَّدُ؛ كَانَ يَصُومُ، كَانَ يَطُوفُ، كَانَ يَقِفُ بِعَرَفَةَ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَقُلْ بِخِلَافٍ إِلَّا مَنْ شَدَّ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمْ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى كَلَامِهِمْ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا آخَرُ مَا جَرَى بِهِ الْقَلَمُ، وَانْتَهَى بِهِ الرَّقْمُ، مِمَّا سَهَا بِهِ الْبِيضَاوِيُّ وَارْتَكَبَهُ تَبَعًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ، وَهُوَ مَشِيئَةٌ قَلَمٍ؛ لِأَنَّ الْبِيضَاوِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا وَالْمَرْتَبَةِ الْكُبْرَى فِي الْإِعْتِقَادِ الْمَوَافِقِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بَلْ هُوَ الْقَائِمُ عَلَى قَدَمِ صِحَّةِ الْإِعْتِقَادِ، وَالْمَتَبَاعِدُ عَنْ قَوَاعِدِ أُصُولِ الْفَسَادِ.

وَكَانَ الْفِرَاغُ عَلَى يَدِ مُلَخِّصِهِ أَحْمَدَ النَّوْبِيَّ بِالطَّائِفِ فِي سَادَسَ عَشَرَ شَوَالِ (١٠٢٧) نَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْمُسْلِمِينَ، آمِينَ.

\*\*\*

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٣٤٠/١٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٣٤١/١٢).

سابعاً: وصف النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق «تفسير القاضى البيضاوى»  
 وُقِّفنا بحمدِ الله تعالى لعشراتِ النسخِ الخطيةِ موزعةٍ بينَ مكتباتِ العالمِ، وقمنا  
 بفحصها والنظرِ فيها وتقويمِ كلِّ واحدةٍ منها من حيثِ جودِها وضبطها ومقابلاتها  
 على أصولٍ سابقةٍ لها ومعرفةِ ناسخِها وغير ذلك، ثمَّ انتخبنا أربعةَ أصولٍ نفيسةٍ،  
 وهذا وصفٌ لكلِّ واحدةٍ منها مُرتبةً حسبَ تواريخِ نسخها.

١ - النسخة الأولى (ض): النسخة المكتوبة بخط الفقيه الأصوليِّ عبد الصمدي  
 ابن محمود الفاروقيّ الفارابيِّ تلميذِ المصنّف القاضى البيضاوى:

وهي من محفوظاتِ مكتبةِ جامعةِ أزمروم، تحتَ رقمِ (١٩).

وناسخها: تلميذُ الإمامِ ناصرِ الدينِ البيضاويِّ غياثُ الدينِ عبد الصمديِّ بنِ  
 محمود بنِ عبد الصمديِّ الفاروقيّ الفارابيِّ، (ت بعد ٧٠٧هـ): فقيهٌ أصوليٌّ، من تصانيفه:  
 «شرح طالع الأنظار» و«شرح منهاج الوصول» كلاهما لشيخه البيضاويِّ<sup>(١)</sup>.

وقد فرغَ من نسخها في أواسطِ جمادى الأولى لسنة (٦٩٢هـ) بعد وفاة  
 المصنّف بعامٍ واحدٍ كما نصَّ عليه في خاتمتها.

وهي نسخةٌ تقعُ في مجلدينِ وقفنا على المجلدِ الثاني منهما، وهو يبدأ من  
 سورة الكهفِ إلى آخرِ القرآن، ويقع في (٣٤٨) ورقة، وفي الصفحة الواحدة نحو  
 (٢٣) سطرًا، وفي كلِّ سطرٍ نحو (١٥) كلمةً.

والنسخة ملونةٌ خطها جيّدٌ مضبوطةٌ بالشكلِ، حُطَّت بمدادِ أسودٍ، وحُطَّت  
 آياتها بمدادِ أحمرٍ إلى نهايةِ سورةِ النورِ، وحُطَّت الآياتُ بمدادِ أسودٍ وميّزت بخطُّ  
 أحمرٍ فوقها من أوّلِ سورةِ الفرقانِ إلى آخرِ القرآن، ولا تكادُ تخلو ورقةٌ من هذا

(١) انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٥٧٤).



المجلد من حواشٍ وتعليقاتٍ تكثُرُ فيها الأحاديثُ والآثارُ.  
وجاءَ على غلافِ النسخةِ أنّ هذه النسخةَ وقفَ لجامعِ لالا باشا، وعليها  
تملكاتٌ لمحمود الأرمويّ، وابنه مصطفى.

وجاءَ في الورقة الأخيرة بخطّ الناسخ: «انتقلَ هذا المجلدُ مع شقيقه الأوّلِ إلى  
مولانا قطبِ دائرة أبي محمّد... يديمُ اللهُ أفضاله... الشرعيّة، كتبهُ عبد الصمدي بن  
محمود»، وكتبَ بعده بخطّ مغاير: «ثمّ انتقلَ منه إلى أفقرِ عبادِ الله تعالى حسين بن  
إبراهيم الشرواني...».

وجاءَ في خاتمةِ النسخةِ الخطيّة: «تمّ المجلدُ الثاني من كتابِ أنوارِ التّزليلِ وأسرارِ  
التّأويلِ آخرِ مصنّفاتِ الإمامِ الأعظمِ المرحومِ السّعيدِ الشّهيدِ قاضي قضاةِ المسلمين  
وارثِ علومِ الأنبياءِ والمرسلينِ خاتمِ المجتهدينِ ناصرِ الملةِ والحقِّ والدّينِ أبي سعيد  
عبدالله بن الإمامِ المعظمِ المغفورِ إمامِ الحقِّ والدّينِ عمرِ البيضاويّ قدسَ اللهُ أرواحَهُما  
المطهّرةَ وجزاهما عن الإسلامِ والمسلمينِ خيرًا مع المجلدِ الأوّلِ على يدي العبدِ  
المدنّبِ الفقيرِ إلى رحمةِ اللهِ تعالى عبد الصمدي محمود بن عبد الصمدي الفاروقيّ في  
أواسطِ جمادى الأولى لسنةِ اثنتينِ وتسعينِ وستمئة، وقد انخرطَ المصنّفُ سقى اللهُ  
نراهُ ورَضِيَّ عنه وأرضاهُ في سلكِ الجواهرِ القدسيّةِ بتبريزَ متعرِّيًا عن جلبابِ الجسميّةِ  
في شوالِ لسنةِ إحدى وتسعينِ وستمئة أسألُ اللهُ تعالى له الرضوانَ ولنفسِي الرّحمةَ  
والغفرانَ والحمدُ لله حمدًا يكافئُ نعمه ويوافي مزيدَهُ وصلواتُهُ على محمّدٍ وآله».

ولهذه النصّ في خاتمةِ النسخةِ أهميّةٌ بالغةٌ في تحديدِ تاريخِ وفاةِ الإمامِ  
البيضاويّ، بعد اختلافِ المترجمينَ له في ذلك، وقد مضى الحديثُ عن ذلك  
في ترجمته.

## ٢ - النُّسخةُ الثَّانيةُ (أ): نسخة مكتبة عمّجه زاده.

وهي من محفوظات مكتبة عمّجه زاده الموجودة في المكتبة السليمانية في إسطنبول، تحت رقم: (٢٠)، وهي نسخة منقولة من نسخة منقولة من نسخة مقابلة مع الأصل بخط المصنّف.

ناسخها عبد الله بن عبيد الله بن عبد الكافي العبيدي، وقد نصّ أنّها النسخة الثانية عام (٧٦٤هـ)، كُتبت من نسخة صحيحة بخط المولى السيّد الحسن السُمّانيّ الحسيني، وهو نقلها من نسخة مقابلة مع الأصل بخط المصنّف، إلا من سورة الفرقان إلى سورة الحجرات.

وتقع النسخة في مجلد واحد عددُ أوراقه (٣١٢) ورقة، في الصّفحة الواحدة نحو (٣٩) سطرًا، ويتكوّن كلُّ سطرٍ من (١٧) كلمة تقريبًا، وهي نسخة تامّة ملونة مضبوطة بالشكل، حُطّت بمدادٍ أسود، وخطّت الآيات بمدادٍ أحمر.

وفي الصّفحة الأولى ختم الوزير عمّجه زاده حسين باشا، كتب فيه: «هذا مما وقفه الوزير حسين باشا بن حسن آغا أخ الوزير محمّد باشا المعروف بكوبريلي عفا الله عنهم».

وجاء في آخر النسخة الخطيّة: «والحمد لله ربّ العالمين أوّلاً وآخراً، والصلاة على نبيّه محمّد وآله وأصحابه باطنًا وظاهرًا، وقع الفراغ من كُتبه في ضحوة يوم السبت غرة ذي القعدة سنة أربع وستين وسبعمئة الهجرية، وهذه هي النسخة الثانية التي تمّت على يدي عبد الله الفقير إليه عبد الله بن عبد الله بن عبد الكافي العبيدي، أصلح الله تعالى شأنه وصانته عما شأنه، من نسخة صحيحة بخط المولى الأعظم المرتضى الأفضل الأعلّم السيّد الحسن السُمّانيّ الحسيني، وقد نقلها من نسخة

مقابلة مع الأصل بخط المصنّف إلا من سورة الفرقان إلى سورة الحجرات، وفتح الله تعالى لتحقيق ما أدرج في فحوايه وتصحيح ألفاظه ومعانيه، في مقام ربوة ذات قرار مكين، تذكرة لصاحبها وتميماً لالتماس مالكها نفعنا الله تعالى بها وإيانا بأنفاسه».

وعلى هامشها كتّيب: «أنها قراءة ومطالعة من سورة الصافات كاتبه الفقير إلى رحمة ربّه مصطفى بن صالح من شهور سنة تسع وخمسين...»

### ٣- النسخة الثالثة (ت): نسخة العلامة التفتازاني التي كتبها بخطه.

وهي من محفوظات مكتبة خالد أفندي الموجودة في المكتبة السليمانية في إسطنبول، تحت رقم: (١).

وناسخها هو العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني السمرقندي (ت ٧٩٣هـ)<sup>(١)</sup>، له حاشية مشهورة على «الكشاف» وافاه الأجل قبل إتمامها، ونقل عنها السيوطي في «حاشيته على تفسير البيضاوي» وأصحاب الحواشي مواضع كثيرة تشهد ببراعته في الفنون، وتظهر تديقه وتحقيقه في المسائل المشكّلة وقدرته على تحريرها وكشف معضلاتها.

ولم يكتب في قيد الفراغ أو في هوامش النسخة اسم السعد التفتازاني أو ما يدل عليه، وإنما كتب في رأس الورقات الأول من النسخة أنها بخطه.

وتأكد لنا ذلك بالمقارنة مع نمط خطه المعروف وطريقته في الخط في بعض نسخ كتبه وإجازاته وأسلوبه فيه.

(١) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أئمة النحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق والكلام وكثير من العلوم، طار صيته واشتهر ذكره، وله تصانيف كثيرة انتفع بها الناس، توفي سنة (٧٩٢هـ)، انظر ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٦/ ١١٢)، «بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٢٨٥).

وتقعُ النُّسخةُ في مجلِّدٍ واحدٍ، في (٣٨٦) ورقة، في كلِّ صَفْحَةٍ (٢٩) سطرًا، وفي السَّطْرِ (٢٣) كلمةً تقريبًا.

وهي نسخةٌ تامَّةٌ ضبطها متفاوتٌ كثرةً وقلةً، فبعضُ الورقاتِ غيرُ مضبوطةٍ وبعضُها مضبوطةٌ ضبطًا تامًّا وبعضُها ضبطٌ ضبطًا متوسطًا، خطُّها نسخيٌّ دقيقٌ، كُتِبَتْ بمدادٍ أسودَ، ونُحِطَّتْ الآياتُ بخطِّ ثلثٍ كبيرٍ.

وعلى النسخة حواشٍ بخطِّ دقيقٍ جدًّا في الهوامشِ وبين الأُسُطُرِ، مختلفةٌ كثرةً وقلةً وطولًا وقصرًا.

ولم يُقَيَّدْ تاريخُ كتابةِ النُّسخةِ، وعلى النُّسخةِ آثارٌ ترميمٍ في ثلثيها الأوَّلِ، والأوراقُ ما بين (٢٧) و(٣٤) كتبت بخطِّ مغايرٍ على نفسِ الأسلوبِ المتبعِ في النُّسخةِ.

وجاءَ في رأسِ الورقةِ الأولى من النُّسخةِ: تفسيرُ بيضاوي بخطِّ سعدِ الدِّينِ التفتازاني، وتحتَه تملُّكٌ: استصحبهُ الفقيرُ الحاجُّ عثمانُ المطلبي.

وفي رأسِ الورقةِ الثالثةِ: هذه نسخةُ التفتازاني بخطِّ فاعرفه، وتحتَه تملُّكٌ: ممَّا أنعمَ اللهُ تعالى على عبدهِ الفقيرِ سيِّدِ محمدِ حاكمِ الحسيني عُفِرَ له. وختمٌ مطموسٌ لم يُعرَفَ ما كتبَ فيه.

وكتبَ في الورقةِ الثانيةِ بخطِّ التعلیقِ: «هذا أنوارُ التنزيلِ وأسرارُ التَّأويلِ للعلامةِ الفاضلِ حجَّةِ الحقِّ على الخلقِ الشيخِ الإمامِ الهمامِ أفضلِ المتقدمينِ وأستاذِ المتأخرينِ مولانا وأولانا ناصرِ الملةِ والدنيا والدينِ القاضي البيضاوي رضي اللهُ تعالى عنه وأسكنه في فراديس جنانه».

وكتب عنوان الكتاب بخط الثلث في الورقة الرابعة:

«كتاب تفسير المولى..... المعظم سلطان القضاة العظام مفتي الفريقين وإمام المذهبين شافعي الزمان قطب المحققين القاضي ناصر المسلمين والدين البيضاوي رحمه الله عليه رحمة واسعة».

وكتب تحته تملك لم يعرف صاحبه، لكن سبق بأوصاف الثناء والتبجيل، حيث كتب: «صاحبه ومالكه المولى الأعظم... والحكام، منبر الشرائع والأحكام الحسيب النسبي... الحاج... الحرمين، قُدوة... والزاهدين... الأعدل الأحكم ملك قضاة... عمدة... أدام الله...»، وكتب في جوانب الورقة أدعيةً وأثاراً وأشعاراً وتملكاتٍ أخرى.

وجاء في ختام النسخة: «وقد اتفق إتمام تعليقي على هذا الكتاب المنطوي على فوائد فرائد ذوي... المشتمل على خلاصة أقوال أكابر الأئمة وصفوة... أعلام الأئمة في تفسير القرآن وتحقيق معانيه والكشف عن ألفاظه ومُعجزات بيانه مع الإيجاز الخالي عن الإخلال والتخليص المعادي عن الإهلال، الموسوم بأنوار التنزيل...»، والورقة الأخيرة التي فيها تتمم الكلام مفقودة.

٤ - النسخة الرابعة (خ): نسخة العلامة الخيالي المكتوبة بخطه.

وهي من محفوظات مكتبة أسعد أفندي الموجودة في المكتبة السليمانية في إسطنبول، تحت رقم: (٤٠).

ناسخها: العلامة شمس الدين أحمد بن موسى الشهير بالخيالي (ت ٨٨٦هـ أو ٨٧٠هـ).

قال طاشكبري زاده بعد أن ساق ترجمته في «الشقائق النعمانية»: «ورأيتُ

أيضاً بخطه تفسير القاضى البيضاوى وكتب على حواشيه كثيراً من أفكاره اللطيفة<sup>(١)</sup>.

وهي نسخة تامة، مكتوبة بخط التعليق الدقيق، غير منقوطة في غالبها، خطت بمداد أسود، وميّزت الآيات بخط أحمر فوقها، وخطت أسماء السور وعدد آياتها بمداد أحمر، وفيها حواشٍ على الهوامش.

وتقع في مجلد واحد، من جزأين، عدد أوراقها (٣٢١) ورقة، في كل صفحة (٣١) سطراً، وفي السطر (٢٣) كلمة تقريباً.

وكتب على الورقة الأولى والثانية بالعثمانية عبارات تدل على أن النسخة بخط العلامة الخيالي، وعليها تملكات أيضاً.

جاء في خاتمة المجلد الأول: «الحمد لله ولي الإنعام على ما... الختم والإتمام واتفق ذلك صبيحة يوم السبت من شهر ذي القعدة سنة ثلاث وستين<sup>(٢)</sup> وثمان مئة هجرية»، ثم كتب بعد ذلك بمداد أحمر: «يتلوه المجلد الأخير من سورة كهيعص إلى الآخر».

وجاء في خاتمة المجلد الثاني: «تم النصف الآخر من التفسير بعون الملك القدير في أواخر ذي القعدة من سنة ست وخمسين وثمان مئة».

\*\*\*

(١) العلامة المتكلم الأصولي شمس الدين أحمد بن موسى الشهير بالخيالي، كان مدرساً بالمدرسة السلطانية في بروسة ثم في أزيق، وله حواشٍ على «منتهى السؤل» و«التجريد» و«شرح العقائد» وغيرها، وسُمي بالخيالي لشدة نحوله، توفي سنة ٨٦٨ أو ٨٧٠ هـ عن ثلاث وثلاثين سنة، انظر: «الشقائق النعمانية» (ص: ٧٨).

(٢) لعله وهم صوابه: وخمسين، لأن نهاية المجلد الثاني كانت في ست وخمسين وثمان مئة.

## الفصل الثالث

### ترجمة العلامة السيوطي<sup>(١)</sup>

قال رحمه الله: عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضير الأسيوطي. وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداءً بالمحدثين قبلي، فقل أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا وذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك:

الإمام عبد الغافر الفارسي في «تاريخ نيسابور»، وياقوت الحموي في «معجم الأدباء»، ولسان الدين بن الخطيب في «تاريخ غرناطة»، والحافظ تقي الدين الفاسي في «تاريخ مكة»، والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر»، وأبو شامة في «الروضتين»، وهو أورعهم وأزهدهم.

(١) كنا قد أخرجنا الترجمة الحافلة التي كتبها الإمام السيوطي عن نفسه في كتابه: «التحدث بنعمة الله»، وكذا ما أفرده تلميذه: العلامة الداودي في «ترجمة العلامة السيوطي»، وعبد القادر الشاذلي في «بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين» وأصدرنا هذه التراجم في ثلاثة مجلدات في طليعة المجموع الكبير الذي يضم قرابة (٤٠٠) رسالة من تراث الإمام السيوطي في ثلاثين مجلداً، وفيها غنية وإحاطة تامة بشخصية الإمام السيوطي رحمه الله، واقتصرنا هنا على نقل ترجمته من كتابه «حسن المحاضرة» (١/٢٨٩-٢٩٧) - مع إصلاح ما وقع في مطبوعته من أخطاء دون التنبيه عليها؛ وذلك لوجازتها واشتمالها على أهم ما أورده السيوطي عن حياته ومؤلفاته التي ارتضاها إلى مماته رحمه الله تعالى ورضي عنه.

فَأَقُولُ: أَمَا جَدِّي الْأَعْلَى هُمَامُ الدِّينِ، فَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِيقَةِ، وَمِنْ مَشَايِخِ الطَّرِيقِ، وَسَيَاتِي ذَكَرُهُ فِي قِسْمِ الصُّوفِيَّةِ.

وَمَنْ دُونَهُ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْوَجَاهَةِ وَالرِّئَاسَةِ:

مِنْهُمْ مَنْ وَلِيَ الْحُكْمَ بِلَدِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ وَلِيَ الْحِسْبَةَ بِهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ تَاجِرًا فِي صُخْبَةِ الْأَمِيرِ شَيْخُونِ، وَبَنَى مَدْرَسَةً بِأَسْوَطَ، وَوَقَفَ عَلَيْهَا أَوْقَافًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ مُتَمَوِّلًا.

وَلَا أَعْرِفُ مِنْهُمْ مَنْ خَدَمَ الْعِلْمَ حَقَّ الْخِدْمَةِ إِلَّا وَالِدِي، وَسَيَاتِي ذَكَرُهُ فِي قِسْمِ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ.

وَأَمَّا نَسَبُنَا بِالْحُضَيْرِيِّ: فَلَا أَعْلَمُ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ هَذِهِ النَّسْبَةُ إِلَّا بِالْحُضَيْرِيَّةِ، مَحَلَّةٍ بَعْدَادَ، وَقَدْ حَدَّثَنِي مَنْ أَتَى بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَذْكُرُ أَنَّ جَدَّهُ الْأَعْلَى كَانَ أَعْجَمِيًّا أَوْ مِنَ الشَّرْقِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّسْبَةَ إِلَى الْمَحَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَكَانَ مَوْلِدِي بَعْدَ الْمَغْرِبِ لَيْلَةَ الْأَحَدِ مُسْتَهْلَ رَجَبِ سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَمَانِي مِئَةٍ.

وَحُمِلْتُ فِي حَيَاةِ أَبِي إِلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْمَجْدُوبِ، رَجُلٍ كَانَ مِنْ كِبَارِ الْأَوْلِيَاءِ بِجِوَارِ الْمَشْهَدِ النَّفِيسِيِّ، فَبَرَكَ عَلَيَّ.

وَنَشَأْتُ يَتِيمًا، فَحَفِظْتُ الْقُرْآنَ وَلِي دُونَ ثَمَانِي سِنِينَ، ثُمَّ حَفِظْتُ «الْعُمْدَةَ»، وَ«مِنَهَاجَ» الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ، وَ«الْفَيْةَ ابْنِ مَالِكٍ».

وَشَرَعْتُ فِي الْإِسْتِغَالِ بِالْعِلْمِ مِنْ مُسْتَهْلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ، فَأَخَذْتُ الْفِقْهَ وَالنَّحْوَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّبُوحِ.



وأخذتُ الفرائضَ عن العلامةِ فرَضِيَّ زَمَانِهِ الشَّيْخِ شِهَابِ الدِّينِ الشَّارِمَسَاجِيَّ الذي كان يُقالُ: إِنَّهُ بَلَغَ السَّنَّ العَالِيَةَ وجَاوَزَ المِئَةَ بِكثِيرٍ، واللهُ أَعْلَمُ بِذلك، قرأتُ عليه في «شرحِهِ على المَجْمُوعِ».

وأَجِزْتُ بتدريسِ العَرَبِيَّةِ في مُسْتَهَلِّ سَنَةِ سِتِّ وِسْتِينَ.

وقد أَلَفْتُ في هذه السَّنَةِ، فكانَ أوَّلُ شيءٍ أَلَفْتُهُ «الاستعاذَةُ والبَسْمَلَةُ»، وأوقفتُ عليه شَيْخَنَا شيخَ الإسلامِ عَلمَ الدِّينِ البُلُقِينِيَّ، فكتبَ عليه تَقْرِيطًا، ولازَمْتُهُ في الفِقْهِ إلى أن مات، فلازَمْتُ وِلَدَهُ، فقرأتُ عليه من أوَّلِ «التَّدرِيبِ» لوالدهِ إلى الوَكَالَةِ، وَسَمِعْتُ عليه من أوَّلِ «الحاوي الصَّغِيرِ» إلى العُدَدِ، ومن أوَّلِ «المِنهاجِ» إلى الزَّكَاةِ، ومن أوَّلِ «التَّنْبِيهِ» إلى قَرِيبٍ من بابِ الزَّكَاةِ، وقِطْعَةً من «الرَّوَضَةِ» من بابِ القَضَاءِ، وقِطْعَةً من «تَكْمِلَةِ شَرْحِ المِنهاجِ» للزُّرْكَشِيِّ، ومن إحياءِ المَوَاتِ إلى الوَصَايا أو نَحْوِها، وأجازني بالتدريسِ والإفتاءِ من سَنَةِ سِتِّ وِسْتِينَ، وحَضَرَ تَصْدِيرِي.

فلَمَّا تُوْفِيَ سَنَةَ ثَمَانِ وِسْتِينَ لَزِمْتُ شَيْخَ الإسلامِ شَرَفَ الدِّينِ المُنَاوِيَّ، فقرأتُ عليه قِطْعَةً من «المِنهاجِ»، وَسَمِعْتُهُ عليه في التَّقْسِيمِ إِلَّا مَجَالِسَ فاتتني، وَسَمِعْتُ دُرُوسًا من «شَرْحِ البَهْجَةِ»، ومن «حاشِيَتِهِ» عليها، ومن «تَفْسِيرِ البَيْضَاوِيِّ».

ولَزِمْتُ في الحَدِيثِ والعَرَبِيَّةِ شَيْخَنَا الإمامَ العَلَامَةَ تَقِيَّ الدِّينِ الشُّمْنِيَّ الحَنَفِيَّ، فواظَبْتُهُ أربعَ سِنِينَ، وكتبَ لي تَقْرِيطًا على «شَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابنِ مالِكٍ»، وعلى «جَمْعِ الجوامِعِ» في العَرَبِيَّةِ تَأْلِيفِي، وشَهِدَ لي غيرَ مَرَّةٍ بالتَّقَدُّمِ في العُلُومِ بِلِسَانِهِ وبَنَانِهِ، ورجَعَ إلى قولي مُجَرِّدًا في حَدِيثٍ، فَإِنَّهُ أوردَ في «حاشِيَتِهِ على الشُّفا» حَدِيثَ أَبِي الحَمْرَاءِ في الإسراءِ، وعَزَّاهُ إلى تَخْرِيجِ ابنِ ماجَه، فاحتجَّتْ إلى إيرادِهِ بِسَنَدِهِ، فَكشَفْتُ ابنَ ماجَه في مَظَنَّتِهِ، فلم أَجِدْهُ، فَمَرَرْتُ على الكِتَابِ كُلِّهِ، فلم أَجِدْهُ، فَاتَّهَمْتُ نَظْرِي، فَمَرَرْتُ مَرَّةً ثَانِيَةً فلم أَجِدْهُ، فَعُدْتُ ثَالِثَةً فلم أَجِدْهُ، وَرَأَيْتُهُ في

«مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» لابنِ قَانِعٍ، فَجِئْتُ إِلَى الشَّيْخِ وَأَخْبَرْتُهُ، فِيمُجَرِّدَ مَا سَمِعَ مِنِّي ذَلِكَ أَخَذَ نُسخَتَهُ، وَأَخَذَ الْقَلَمَ فَضَرَبَ عَلَى لَفْظِ ابْنِ مَاجَهَ، وَالْحَقَّ ابْنُ قَانِعٍ فِي الْحَاشِيَةِ، فَأَعْظَمْتُ ذَلِكَ وَهَيْبَتَهُ؛ لِعِظَمِ مَنْزِلَةِ الشَّيْخِ فِي قَلْبِي، وَاحْتِقَارِي فِي نَفْسِي، فَقُلْتُ: أَلَا تَصْبِرُونَ لِعَلَّكُمْ تُرَاجِعُونَ! فَقَالَ: لَا، إِنَّمَا قَلَدْتُ فِي قَوْلِي (ابْنَ مَاجَهَ) الْبُرْهَانَ الْحَلْبِيَّ. وَلَمْ أَنْفَكْ عَنِ الشَّيْخِ إِلَى أَنْ مَاتَ.

وَلَزِمْتُ شَيْخَنَا الْعَلَّامَةَ أَسْتَاذَ الْوُجُودِ مُحْيِيَ الدِّينِ الْكَافِيَجِيَّ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَخَذْتُ عَنْهُ الْفُنُونَ مِنَ التَّفْسِيرِ، وَالْأَصُولِ، وَالْعَرَبِيَّةِ، وَالْمَعَانِي، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَكَتَبَ لِي إِجَازَةً عَظِيمَةً.

وَحَضَرْتُ عِنْدَ الشَّيْخِ سَيْفِ الدِّينِ الْحَنْفِيَّ دُرُوسًا عَدِيدَةً فِي «الْكَشَافِ»، وَ«التَّوْضِيحِ»، وَ«حَاشِيَتِهِ» عَلَيْهِ، وَ«تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ»، وَ«الْعَصْدِ».

وَشَرَعْتُ فِي التَّصْنِيفِ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَسِتِّينَ، وَبَلَغْتُ مَوْلَفَاتِي إِلَى الْآنَ ثَلَاثَ مِئَةِ كِتَابٍ، سِوَى مَا عَسَلْتُهُ وَرَجَعْتُ عَنْهُ، وَسَافَرْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى بِلَادِ الشَّامِ وَالْحِجَازِ وَالْيَمَنِ وَالْهِنْدِ وَالْمَغْرِبِ وَالتَّكْرُورِ.

وَلَمَّا حَجَجْتُ شَرِبْتُ مِنْ مَاءِ زَمَزَمَ لِأُمُورٍ: مِنْهَا أَنْ أَصِلَ فِي الْفِقْهِ إِلَى رُتْبَةِ الشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ الْبُلْقِينِيِّ، وَفِي الْحَدِيثِ إِلَى رُتْبَةِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ. وَأَفْتَيْتُ مِنْ مُسْتَهَلِّ سَنَةِ إِحْدَى وَسَبْعِينَ، وَعَقَدْتُ إِمْلَاءَ الْحَدِيثِ مِنْ مُسْتَهَلِّ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ.

وَرُزِقْتُ التَّبَحُّرَ فِي سَبْعَةِ عُلُومٍ: التَّفْسِيرِ، وَالْحَدِيثِ، وَالْفِقْهِ، وَالنَّحْوِ، وَالْمَعَانِي، وَالْبَيَانَ، وَالْبَدِيعِ؛ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَرَبِ وَالبُلْغَاءِ، لَا عَلَى طَرِيقَةِ الْعَجَمِ وَأَهْلِ الْفَلَسَفَةِ.

والذي أعتقده أنّ الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة - سوى الفقه -  
والنقول التي اطلعت عليها فيها لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أسيّخي، فضلاً  
عمّن هو ذوّنهم.

وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل سيّخي فيه أوسع نظراً وأطولّ باعاً.

ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه، والجدل، والتصريف.

ودونها: الإنشاء، والترسل، والفرائض.

ودونها: القراءات، ولم أخذها عن سيّخ.

ودونها: الطّب.

وأما علم الحساب: فهو أعسر شيء عليّ وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت في  
مسألة تتعلّق به فكأنّما أحاول جبالاً أحمله.

وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدّثاً  
بِنعمة الله تعالى لا فخراً، وأي شيء في الدنيا حتى يُطلب تحصيلها بالفخر وقد أرف  
الرحيل وبدا الشيب، وذهب أطيب العمر؟!!

ولو شئت أن أكتب في كلّ مسألة مُصنفاً بأقوالها وأدلتها النقليّة والقياسيّة،  
ومدارِكها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها؛ لقدّرت على  
ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله، لا  
قوة إلا بالله.

وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئاً في علم المنطق، ثمّ ألقى الله كراهته في

قَلْبِي<sup>(١)</sup>، وَسَمِعْتُ أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ أَفْتَى بِتَحْرِيْمِهِ فَتَرَكْتُهُ لِذَلِكَ، فَعَوَّضَنِي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ عِلْمَ الْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ الْعُلُومِ.

وَأَمَّا مَشَايِخِي فِي الرَّوَايَةِ سَمَاعًا وَإِجَازَةً فَكَثِيرٌ، أَوْرَدْتُهُمْ فِي «الْمُعْجَم» الَّذِي جَمَعْتُهُمْ فِيهِ، وَعِدَّتُهُمْ نَحْوَ مِئَةٍ وَخَمْسِينَ؛ وَلَمْ أَكْثِرْ مِنْ سَمَاعِ الرَّوَايَةِ لِاسْتِغَالِي بِمَا هُوَ أَهْمٌ، وَهُوَ قِرَاءَةُ الدَّرَايَةِ.

وهذه أسماءُ مُصَنَّفَاتِي لِتُسْتَفَادَ:

أولاً - فَنُ التَّفْسِيرِ وَتَعَلُّقَاتُهُ وَالْقِرَاءَاتُ:

١ - الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ.

٢ - الدُّرُّ المَنْثُورُ فِي التَّفْسِيرِ المَأْثُورِ.

٣ - تُرْجُمَانُ الْقُرْآنِ فِي التَّفْسِيرِ المُسْنَدِ.

٤ - أَسْرَارُ التَّنْزِيلِ، يُسَمَّى: «قَطْفَ الأَزْهَارِ فِي كَشْفِ الأَسْرَارِ».

٥ - لِبَابُ النُّقُولِ فِي أسبابِ التَّنْزُولِ.

٦ - مُفْحِمَاتُ الأَقْرَانِ فِي مُبْهَمَاتِ الْقُرْآنِ.

٧ - المُهَذَّبُ فِيمَا وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ المَعْرَبِ.

٨ - الإِكْلِيلُ فِي اسْتِنْبَاطِ التَّنْزِيلِ.

٩ - تَكْمِلَةُ تَفْسِيرِ الشَّيْخِ جَلَالِ الدِّينِ المَحَلِّيِّ.

(١) وقد أُلِّفَ فِي ذِمَّةِ عِدَّةِ مُصَنَّفَاتِ ك: «صَوْتِ المَنْطِقِ» وَ«جَهْدِ القَرِيحَةِ» وَ«القَوْلِ المَشْرُوقِ فِي تَحْرِيمِ

الاسْتِغَالِ بِالمَنْطِقِ».

- ١٠ - التَّحْيِيرُ فِي عُلُومِ التَّفْسِيرِ.
- ١١ - حَاشِيَةٌ عَلَى تَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ.
- ١٢ - تَنَاسُقُ الدَّرَرِ فِي تَنَاسُبِ السُّورِ.
- ١٣ - مَرَايِدُ الْمَطَالِعِ فِي تَنَاسُبِ الْمَقَاطِعِ وَالْمَطَالِعِ.
- ١٤ - مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ وَمَطْلَعُ الْبَدْرَيْنِ فِي التَّفْسِيرِ.
- ١٥ - مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ فِي التَّفْسِيرِ.
- ١٦ - الْأَرْهَازُ الْفَائِحَةُ عَلَى الْفَائِحَةِ.
- ١٧ - شَرْحُ الْاسْتِعَاذَةِ وَالْبَسْمَلَةِ.
- ١٨ - الْكَلَامُ عَلَى أَوَّلِ الْفَتْحِ. وَهُوَ تَصْدِيرُ الْقَيْئِ لَمَّا بَاشَرْتُ التَّدْرِيسَ بِجَامِعِ شَيْخُونٍ بِحَضْرَةِ شَيْخِنَا الْبُلْقِينِيِّ.
- ١٩ - شَرْحُ الشَّاطِئَةِ.
- ٢٠ - الْأَلْفِيَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ.
- ٢١ - خَمَائِلُ الزَّهْرِ فِي فَضَائِلِ السُّورِ.
- ٢٢ - فَتْحُ الْجَلِيلِ لِلْعَبْدِ الدَّلِيلِ فِي الْأَنْوَاعِ الْبَدِيعِيَّةِ الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وَعِدَّتْهَا مِئَةٌ وَعِشْرُونَ نَوْعًا.
- ٢٣ - الْقَوْلُ الْفَصِيحُ فِي تَعْيِينِ الذَّبِيحِ.
- ٢٤ - الْيَدُ الْبُسْطَى فِي الصَّلَاةِ الْوَسْطَى.
- ٢٥ - مُعْتَرِكُ الْأَقْرَانِ فِي مُشْتَرِكِ الْقُرْآنِ.

ثَانِيًا - فَنُ الْحَدِيثِ وَتَعْلُقَاتُهُ:

- ٢٦ - كَشْفُ الْمُعْطَى فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ.
- ٢٧ - إِسْعَافُ الْمُبْطَأِ بِرِجَالِ الْمَوْطَأِ.
- ٢٨ - التَّوْشِيحُ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ.
- ٢٩ - الدِّيْبَاجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ.
- ٣٠ - مِرْقَاةُ الصُّعُودِ إِلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.
- ٣١ - شَرْحُ ابْنِ مَاجَهَ.
- ٣٢ - تَدْرِيْبُ الرَّاوِي فِي شَرْحِ تَقْرِيْبِ النَّوَاوِي.
- ٣٣ - شَرْحُ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ.
- ٣٤ - الْأَلْفِيَّةُ، وَتُسَمَّى: «نَظْمُ الدَّرَرِ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ».
- ٣٤ - وَشَرْحُهَا، يُسَمَّى: «قَطْرُ الدَّرَرِ».
- ٣٥ - التَّهْذِيْبُ فِي الزَّوَائِدِ عَلَى التَّقْرِيْبِ.
- ٣٦ - عَيْنُ الْإِصَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ.
- ٣٧ - كَشْفُ التَّلْيِيسِ عَنِ قَلْبِ أَهْلِ التَّدْلِيْسِ.
- ٣٨ - تَوْضِيْحُ الْمَذْرُكِ فِي تَصْحِيْحِ الْمُسْتَدْرَكِ.
- ٣٩ - اللَّالِيُّ الْمَصْنُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ.
- ٤٠ - النَّكْتُ الْبَدِيْعَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ.
- ٤١ - الدَّيْلُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُسَدَّدِ.
- ٤٢ - الْقَوْلُ الْحَسَنُ فِي الدَّبِّ عَنِ السُّنَنِ.

- ٤٣ - لبُّ اللُّبَابِ فِي تَحْرِيرِ الْأَنْسَابِ.
- ٤٤ - تَقْرِيْبُ الْغَرِيْبِ.
- ٤٥ - الْمُدْرَجُ إِلَى الْمُدْرَجِ.
- ٤٦ - تَذِكْرَةُ الْمُؤْتَسِّي بِمَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ.
- ٤٧ - تُحْفَةُ النَّابِهِ بِتَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ.
- ٤٨ - الرَّوْضُ الْمَكْمَلُ وَالْوِزْدُ الْمُعَلَّلُ فِي الْمُصْطَلَحِ.
- ٤٩ - مُنْتَهَى الْأَمَالِ فِي شَرْحِ حَدِيثِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ».
- ٥٠ - الْمُعْجَزَاتُ وَالْخِصَائِصُ النَّبَوِيَّةُ.
- ٥١ - شَرْحُ الصُّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ.
- ٥٢ - الْبُدُورُ السَّافِرَةُ عَنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ.
- ٥٣ - مَا رَوَاهُ الْوَاعُونَ فِي أَخْبَارِ الطَّاعُونَ.
- ٥٤ - فَضْلُ مَوْتِ الْأَوْلَادِ.
- ٥٥ - خِصَائِصُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.
- ٥٦ - مِنْهَاجُ السُّنَّةِ وَمِفْتَاحُ الْجَنَّةِ.
- ٥٧ - تَمْهِيدُ الْفَرْشِ فِي الْخِصَالِ الْمُوجِبَةِ لِظِلِّ الْعَرْشِ.
- ٥٨ - بُزُوعُ الْهِلَالِ فِي الْخِصَالِ الْمُوجِبَةِ لِلظَّلَالِ.
- ٥٩ - مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ فِي الْإِعْتِصَامِ بِالسُّنَّةِ.
- ٦٠ - مَطْلَعُ الْبَدْرَيْنِ فِي مَنْ يُؤْتَى أَجْرَيْنِ.
- ٦١ - سِهَامُ الْإِصَابَةِ فِي الدَّعَوَاتِ الْمُجَابَةِ.

- ٦٢ - الكَلِمُ الطَّيِّبُ والقَوْلُ الْمُخْتَارُ فِي المَأْثُورِ مِنَ الدَّعَوَاتِ وَالْأذْكَارِ.
- ٦٣ - أَذْكَارُ الْأَذْكَارِ.
- ٦٤ - الطَّبُّ النَّبَوِيُّ.
- ٦٥ - كَشْفُ الصَّالِصَةِ عَنِ وَصْفِ الزَّلْزَلَةِ.
- ٦٦ - الفَوَائِدُ الكَامِنَةُ فِي إِيمَانِ السَّيِّدَةِ آمِنَةَ، وَيُسَمَّى أَيْضًا: التَّعْظِيمُ وَالْمِنَّةُ فِي أَنَّ أَبُو النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَنَّةِ.
- ٦٧ - المُسَلِّسَاتُ الكُبْرَى.
- ٦٨ - جِيَادُ المُسَلِّسَاتِ.
- ٦٩ - أَبْوَابُ السَّعَادَةِ فِي أَسْبَابِ الشَّهَادَةِ.
- ٧٠ - أَخْبَارُ المَلَائِكَةِ.
- ٧١ - الثُّغُورُ البَاسِمَةُ فِي مَنَاقِبِ السَّيِّدَةِ فَاطِمَةَ.
- ٧٢ - مَنَاهِلُ الصَّفَا فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الشُّفَا.
- ٧٣ - الْأَسَاسُ فِي مَنَاقِبِ بَنِي العَبَّاسِ.
- ٧٤ - دُرُّ السَّحَابَةِ فِي مَنْ دَخَلَ مِصْرَ مِنَ الصَّحَابَةِ.
- ٧٥ - رَوَائِدُ شُعَبِ الإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ.
- ٧٦ - لَمُّ الْأَطْرَافِ وَصَمُّ الْأَطْرَافِ.
- ٧٨ - إِطْرَافُ الْأَشْرَافِ بِالْإِشْرَافِ عَلَى الْأَطْرَافِ.
- ٧٩ - جَامِعُ المَسَانِيدِ.



- ٨٠- الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة.
- ٨١- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة.
- ٨٢- تخريج أحاديث الدرّة الفاخرة.
- ٨٣- تخريج أحاديث «الكفاية»، يُسمّى: تجريد العناية.
- ٨٤- الحصر والإشاعة لأشراط الساعة.
- ٨٥- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة.
- ٨٦- زوائد الرجال على تهذيب الكمال.
- ٨٧- الدر المنظم في الاسم المعظم.
- ٨٨- جزء في الصلاة على النبي ﷺ.
- ٨٩- من عاش من الصحابة مئة وعشرين.
- ٩٠- جزء في أسماء المدلسين.
- ٩١- اللّمع في أسماء من وضع.
- ٩٢- الأربعون المتباينة.
- ٩٣- دُرر البحار في الأحاديث القصار.
- ٩٤- الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة.
- ٩٥- المرفأة العلية في شرح الأسماء النبوية.
- ٩٦- الآية الكبرى في شرح قصة الإسرا.
- ٩٧- أربعون حديثاً من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر.

- ٩٨ - فِهْرِسْتُ الْمَرْوِيَّاتِ.
- ٩٩ - بُغْيَةُ الرَّائِدِ فِي الذَّلِيلِ عَلَى مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ.
- ١٠٠ - أَزْهَارُ الْأَكَامِ فِي أَخْبَارِ الْأَحْكَامِ.
- ١٠١ - الْهَبَّةُ السَّنِّيَّةُ فِي الْهَيْئَةِ السَّنِّيَّةِ.
- ١٠٢ - تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ شَرْحِ الْعَقَائِدِ.
- ١٠٣ - فَضْلُ الْجَلْدِ عِنْدَ فَقْدِ الْوَلَدِ.
- ١٠٤ - الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَحْفَظُ اللَّهَ يَحْفَظُكَ». هُوَ تَصْدِيرُ الْقَيْتِهِ لَمَّا وُلِّيتُ دَرَسَ الْحَدِيثِ بِالشَّيْخُونِيَّةِ.
- ١٠٥ - أَرْبَعُونَ حَدِيثًا فِي فَضْلِ الْجِهَادِ.
- ١٠٦ - أَرْبَعُونَ حَدِيثًا فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ.
- ١٠٧ - التَّعْرِيفُ بِآدَابِ التَّأْلِيفِ.
- ١٠٨ - الْعُشَارِيَّاتِ.
- ١٠٩ - الْقَوْلُ الْأَشْبَهُ فِي حَدِيثٍ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ».
- ١١٠ - كَشْفُ النُّقَابِ عَنِ الْأَلْقَابِ.
- ١١١ - نَشْرُ الْعَبِيرِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ.
- ١١٢ - مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ.
- ١١٣ - دَمُّ زِيَارَةِ الْأَمْرَاءِ.
- ١١٤ - زَوَائِدُ نَوَادِرِ الْأُصُولِ لِلْحَكِيمِ التَّرْمِذِيِّ.

١١٥ - تخريج أحاديث الصَّحاح، يُسَمَّى: فَلَقَّ الصَّبَّاح.

١١٦ - ذَمُّ المَكْسِ.

١١٧ - آدابُ المُلُوكِ.

٣ - فَنُ الفِقه وَتَعَلُّقَاتُهُ:

١١٨ - الأَزْهَارُ الغَضَّةُ فِي حَوَاشِي الرِّوَضَةِ.

١١٩ - الحَوَاشِي الصُّغْرَى.

١٢٠ - مُخْتَصَرُ الرِّوَضَةِ، يُسَمَّى: الغُنِيَّة.

١٢١ - مُخْتَصَرُ «التَّنْبِيهِ»، يُسَمَّى: الوَافِي.

١٢٢ - شَرْحُ «التَّنْبِيهِ».

١٢٣ - الأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ.

١٢٤ - اللُّوَامِعُ وَالبَوَارِقُ فِي الجَوَامِعِ وَالفَوَارِقِ.

١٢٥ - نَظْمُ «الرِّوَضَةِ»، يُسَمَّى: الخُلَاصَةُ.

١٢٦ - شَرْحُهُ، يُسَمَّى: رَفَعُ الخِصَاصَةِ.

١٢٧ - الوَرَقَاتُ.

١٢٨ - المُقَدِّمَةُ.

١٢٩ - شَرْحُ الرِّوَضِ.

١٣٠ - حَاشِيَةٌ عَلَى «القِطْعَةِ» لِلإِسْنَوِيِّ.

١٣١ - العَدْبُ السَّلْسَلُ فِي تَصْحِيحِ الخِلَافِ المُرْسَلِ.

- ١٣٢ - جَمْعُ الْجَوَامِعِ .
- ١٣٣ - الْيُنْبُوعُ فِيمَا زَادَ عَلَى الرَّوْضَةِ مِنَ الْفُرُوعِ .
- ١٣٤ - مَخْتَصَرُ «الْخَادِمِ»، يُسَمَّى: تَحْصِينِ الْخَادِمِ .
- ١٣٥ - تَشْنِيفُ الْأَسْمَاعِ بِمَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ .
- ١٣٦ - شَرْحُ التَّدْرِيبِ .
- ١٣٧ - الْكَافِي فِي زَوَائِدِ الْمُهَذَّبِ عَلَى الْوَافِي .
- ١٣٨ - الْجَامِعُ فِي الْفَرَائِضِ .
- ١٣٩ - شَرْحُ الرَّحِيْبَةِ فِي الْفَرَائِضِ .
- ١٤٠ - مُخْتَصَرُ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ لِلْمَاوَرِدِيِّ .
- ٤ - الْأَجْزَاءُ الْمَفْرَدَةُ فِي مَسَائِلِ مَخْصُوصَةٍ عَلَى تَرْتِيبِ الْأَبْوَابِ :
- ١٤١ - الظَّفَرُ بِقَلَمِ الظُّفْرِ .
- ١٤٢ - الْاِقْتِنَاصُ فِي مَسْأَلَةِ النَّمَاصِ .
- ١٤٣ - الْمُسْتَظْرَفَةُ فِي أَحْكَامِ دُخُولِ الْحَشْفَةِ .
- ١٤٤ - السُّلَالَةُ فِي تَحْقِيقِ الْمَقَرِّ وَالِاسْتِحَالَةِ .
- ١٤٥ - الرَّوْضُ الْأَرِيضُ فِي طَهْرِ الْمَحِيضِ .
- ١٤٦ - بَدَلُ الْعَسْجَدِ لِسُؤَالِ الْمَسْجِدِ .
- ١٤٧ - الْجَوَابُ الْحَزْمُ عَنْ حَدِيثِ: «التَّكْبِيرُ جَزْمٌ» .
- ١٤٨ - الْقُدَاذَةُ فِي تَحْقِيقِ مَحَلِّ الْاِسْتِعَاذَةِ .
- ١٤٩ - مِيزَانُ الْمَعْدَلَةِ فِي شَأْنِ الْبَسْمَلَةِ .

- ١٥٠ - جزء في صلاة الضحى.
- ١٥١ - المصايح في صلاة التراويح.
- ١٥٢ - بسط الكف في إتمام الصف.
- ١٥٣ - اللئمة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة.
- ١٥٤ - وُصول الأمانى بأصول التهاني.
- ١٥٥ - بلغة المحتاج في مناسك الحاج.
- ١٥٦ - السلاف في التفضيل بين الصلاة والطواف.
- ١٥٧ - شد الأتواب في سد الأبواب في المسجد النبوي.
- ١٥٨ - قطع المجادلة عند تغيير المعاملة.
- ١٥٩ - إزالة الوهن عن مسألة الرهن.
- ١٦٠ - بذل الهمة في طلب براءة الذمة.
- ١٦١ - الإنصاف في تمييز الأوقاف.
- ١٦٢ - أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب.
- ١٦٣ - الزهر الباسم فيما يزوج فيه الحاكم.
- ١٦٤ - القول المضي في الحنث في المضي.
- ١٦٥ - القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق.
- ١٦٦ - فصل الكلام في ذم الكلام.
- ١٦٧ - جزيل المواب في اختلاف المذاهب.
- ١٦٨ - تقرير الإسناد في تيسير الاجتهاد.

- ١٦٩ - رَفَعُ مَنْارِ الدِّينِ وَهَدْمُ بِنَاءِ الْمُفْسِدِينَ.
- ١٧٠ - تَنْزِيهُهُ الْأَنْبِيَاءِ عَنِ تَسْفِيهِ الْأَغْيَاءِ.
- ١٧١ - ذَمُّ الْقَضَاءِ.
- ١٧٢ - فَضْلُ الْكَلَامِ فِي حُكْمِ السَّلَامِ.
- ١٧٣ - نَتِيجَةُ الْفِكْرِ فِي الْجَهْرِ بِالذِّكْرِ.
- ١٧٤ - طَيُّ اللِّسَانِ عَنِ ذَمِّ الطَّيْلَسَانِ.
- ١٧٥ - تَنْوِيرُ الْحَلَكِ فِي إِمكَانِ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ وَالْمَلَكِ.
- ١٧٦ - أَدَبُ الْفُتْيَا.
- ١٧٧ - إِلْقَامُ الْحَجَرِ لِمَنْ زَكَّى سَابَّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.
- ١٧٨ - الْجَوَابُ الْحَاتِمُ عَنِ السُّؤَالِ الْحَاتِمِ.
- ١٧٩ - الْحُجُجُ الْمُبِينَةُ فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.
- ١٨٠ - فَتْحُ الْمَغَالِقِ مِنْ: أَنْتِ تَالِقِ.
- ١٨١ - فَصْلُ الْخِطَابِ فِي قَتْلِ الْكِلَابِ.
- ١٨٢ - سَيْفُ النَّظَارِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الثُّبُوتِ وَالتَّكْرَارِ.
- ٥ - فَنُّ الْعَرَبِيَّةِ وَتَعَلُّقَاتُهُ:
- ١٨٣ - شَرْحُ الْفَيْةِ ابْنِ مَالِكٍ، يُسَمَّى: الْبَهْجَةُ الْمُضِيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ.
- ١٨٤ - الْفَرِيدَةُ فِي النُّحُوِّ وَالتَّصْرِيْفِ وَالْخَطِّ.
- ١٨٥ - النُّكْتُ عَلَى «الْأَلْفِيَّةِ» وَ«الْكَافِيَّةِ» وَ«الشَّافِيَّةِ» وَ«الشُّدُورِ» وَ«التَّرْهَةِ».

- ١٨٦ - الفَتْحُ القَرِيبُ على مُغْنِي اللِّيبِ.
- ١٨٧ - شَرْحُ شَوَاهِدِ المُغْنِي.
- ١٨٨ - جَمْعُ الجَوَامِعِ.
- ١٨٩ - شَرْحُهُ، يُسَمَّى: هَمْعَ الهَوَامِعِ.
- ١٩٠ - شَرْحُ المُلْحَةِ.
- ١٩١ - مُخْتَصَرُ المُلْحَةِ.
- ١٩٢ - مُخْتَصَرُ الأَلْفِيَّةِ.
- ١٩٣ - وَدَقَائِقُهَا.
- ١٩٤ - الأَخْبَارُ المَرْوِيَّةُ فِي سَبَبِ وَضْعِ العَرَبِيَّةِ.
- ١٩٥ - المَصَاعِدُ العَلِيَّةُ فِي القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ.
- ١٩٦ - الاقْتِرَاحُ فِي أَصُولِ النَّحْوِ وَجَدَلُهُ.
- ١٩٧ - رَفْعُ السَّنَةِ فِي نَصْبِ الزَّنَةِ.
- ١٩٨ - الشَّمْعَةُ المُضِيَّةُ.
- ١٩٩ - شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ مَالِكِ.
- ٢٠٠ - دُرُّ التَّاجِ فِي إِعْرَابِ مُشْكِلِ المِنْهَاجِ.
- ٢٠١ - مَسْأَلَةُ صَرِيحِي زَيْدًا قَائِمًا.
- ٢٠٢ - السَّلْسِلَةُ.
- ٢٠٣ - المَوْشَحَةُ.

- ٢٠٤ - الشَّهْدُ.
- ٢٠٥ - شَذَا الْعَرْفِ فِي إِثْبَاتِ الْمَعْنَى لِلْحَرْفِ.
- ٢٠٦ - التَّوْشِيْحُ عَلَى التَّوْضِيْحِ.
- ٢٠٧ - السَّيْفُ الصَّقِيْلُ فِي حَوَاشِيِ ابْنِ عَقِيْلٍ.
- ٢٠٨ - حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الشُّدُوْرِ.
- ٢٠٩ - شَرْحُ الْقَصِيْدَةِ الْكَافِيَةِ فِي التَّصْرِيْفِ.
- ٢١٠ - قَطْرُ النَّدَى فِي وُرُوْدِ الْهَمْزَةِ لِلنَّدَا.
- ٢١١ - شَرْحُ تَصْرِيْفِ الْعِزِّيِّ.
- ٢١٢ - شَرْحُ «ضَرْوْرِيِّ التَّصْرِيْفِ» لِابْنِ مَالِكٍ.
- ٢١٣ - تَعْرِيْفُ الْأَعْجَمِ بِحُرُوْفِ الْمُعْجَمِ.
- ٢١٤ - نُكْتُ عَلَى «شَرْحِ الشُّوَاهِدِ» لِلْعَيْنِيِّ.
- ٢١٥ - فَجْرُ الثَّمْدِ فِي إِعْرَابِ أَكْمَلِ الْحَمْدِ.
- ٢١٦ - الزَّنْدُ الْوَرِي فِي الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ السَّكَنْدَرِيِّ.
- ٦ - فَنُّ الْأُصُوْلِ، وَالْبَيَانِ، وَالتَّصَوُّفِ:
- ٢١٧ - شَرْحُ لُْمْعَةِ الْإِشْرَاقِ فِي الْاِشْتِقَاقِ.
- ٢١٨ - الْكَوْكَبُ السَّاطِعُ فِي نَظْمِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ.
- ٢١٩ - شَرْحُهُ.
- ٢٢٠ - شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْوَقَّادِ فِي الْاِعْتِقَادِ.



- ٢٢١- نُكَّتْ عَلَى التَّلْخِصِ، يُسَمَّى: الإِفْصَاحِ.
- ٢٢٢- عُقُودُ الْجُمَانِ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ.
- ٢٢٣- شَرْحُهُ.
- ٢٢٤- شَرْحُ آيَاتِ تَلْخِصِ الْمِفْتَاحِ.
- ٢٢٥- مُخْتَصَرُهُ.
- ٢٢٦- نُكَّتْ عَلَى «حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ» لِابْنِ الْفَنَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.
- ٢٢٧- حَاشِيَةٌ عَلَى الْمُخْتَصَرِ.
- ٢٢٨- الْبَدِيعِيَّةُ.
- ٢٢٩- شَرْحُهَا.
- ٢٣٠- تَأْيِيدُ الْحَقِيقَةِ الْعَلِيَّةِ وَتَشْيِيدُ الطَّرِيقَةِ الشَّاذِلِيَّةِ.
- ٢٣١- تَشْيِيدُ الْأَرْكَانِ فِي لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبَدُغٌ مِمَّا كَانَ.
- ٢٣٢- دَرْجُ الْمَعَالِي فِي نُصْرَةِ الْغَزَالِيِّ عَلَى الْمُنْكَرِ الْمُتَعَالِيِّ.
- ٢٣٣- الْخَبْرُ الدَّالُّ عَلَى وُجُودِ الْقُطْبِ وَالْأَوْتَادِ وَالتُّجْبَاءِ وَالْأَبْدَالِ.
- ٢٣٤- مُخْتَصَرُ الْإِحْيَاءِ.
- ٢٣٥- الْمَعَانِي الدَّقِيقَةُ فِي إِدْرَاكِ الْحَقِيقَةِ.
- ٢٣٦- النُّقَايَةُ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ عِلْمًا.
- ٢٣٧- شَرْحُهَا.
- ٢٣٨- سُورِدُ الْفَرَايِدِ.
- ٢٣٩- قَلَانْدُ الْفَوَائِدِ. نَظْمٌ.

- ٢٤٠- التَّذِكْرَةُ، وَيُسَمَّى: الْفُلُكُ الْمَشْحُونُ.
- ٢٤١- الْجَمْعُ وَالتَّفْرِيقُ فِي الْأَنْوَاعِ الْبَدِيعِيَّةِ.
- ٧- فُنُّ التَّارِيخِ وَالْأَدَبِ:
- ٢٤٢- تَارِيخُ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ.
- ٢٤٣- طَبَقَاتُ الْحُفَاطِ.
- ٢٤٤- طَبَقَاتُ النُّحَاةِ الْكُبْرَى.
- ٢٤٥- وَالْوَسْطَى.
- ٢٤٦- وَالصُّغْرَى.
- ٢٤٧- طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ.
- ٢٤٨- طَبَقَاتُ الْأُصُولِيِّينَ.
- ٢٤٩- طَبَقَاتُ الْكُتَّابِ.
- ٢٥٠- حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ.
- ٢٥١- طَبَقَاتُ شُعْرَاءِ الْعَرَبِ.
- ٢٥٢- تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ.
- ٢٥٣- تَارِيخُ مِصْرَ: هَذَا.
- ٢٥٤- تَارِيخُ سُيُوطِ.
- ٢٥٥- مُعْجَمُ شَيْوَحِي الْكَبِيرِ، يُسَمَّى: حَاطِبُ لَيْلِ وَجَارِفُ سَيْلِ.
- ٢٥٦- الْمُعْجَمُ الصَّغِيرِ، يُسَمَّى: الْمُتَنَقَّى.
- ٢٥٧- تَرْجَمَةُ النَّوَوِيِّ.

- ٢٥٨ - ترجمة البُلُقِينِيّ.
- ٢٥٩ - المُلْتَقَطُ مِنَ الدَّرَرِ الكَامِنَةُ.
- ٢٦٠ - تاريخُ العُمَرِ، وهو ذَيْلُ علي «إنباء العُمَر».
- ٢٦١ - رَفْعُ البَّاسِ عن بَنِي العَبَّاسِ.
- ٢٦٢ - النَّفْحَةُ المَسْكِيَّةُ وَالتُّحْفَةُ المَكِّيَّةُ. على نَمَطِ «عنوانِ الشَّرَف».
- ٢٦٣ - دُرُّرُ الكَلِمِ وَغُرُّرُ الحِكَمِ.
- ٢٦٤ - دِيوانُ خُطَبٍ.
- ٢٦٥ - دِيوانُ شِعْرِ.
- ٢٦٦ - المَقَاماتُ.
- ٢٦٧ - الرِّحْلَةُ الفَيَّوميَّةُ.
- ٢٦٨ - الرِّحْلَةُ المَكِّيَّةُ.
- ٢٦٩ - الرِّحْلَةُ الدِّمِاطِيَّةُ.
- ٢٧٠ - الوَسائِلُ إلى مَعْرِفَةِ الأَوَائِلِ.
- ٢٧١ - مَخْتَصَرُ مُعْجَمِ البُلدانِ لياقوت.
- ٢٧٢ - الشُّمارِيخُ في عِلْمِ التَّاريخِ.
- ٢٧٣ - الجُمَانَةُ.
- ٢٧٤ - رِسالَةٌ في تَفْسِيرِ أَلْفاظِ مُتَدَاوِلَةٍ.
- ٢٧٥ - مَقاطِعُ الحِجَازِ.
- ٢٧٦ - نَوْرُ الحَدِيقَةِ، مِن نَظْمِي.

- ٢٧٧- القَوْلُ الْمُجْمَلُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُهْمَلِ.
- ٢٧٨- الْمُنَى فِي الْكُنَى.
- ٢٧٩- فَضْلُ الشَّتَاءِ.
- ٢٨٠- مُخْتَصَرُ تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ لِلنَّوَوِيِّ.
- ٢٨١- الْأَجْوِبَةُ الرَّكِيَّةُ عَنِ الْأَلْغَازِ السُّبْكِيَّةِ.
- ٢٨٢- رَفَعُ شَأْنِ الْحُبْشَانِ.
- ٢٨٣- أَحَاسِنُ الْأَقْتِيَاسِ فِي مَحَاسِنِ الْأَقْتِيَاسِ.
- ٢٨٤- تُحْفَةُ الْمَذَاكِرِ فِي الْمُسْتَقَى مِنْ تَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرِ.
- ٢٨٥- شَرْحُ بَآئِثِ سُعَادِ.
- ٢٨٦- تُحْفَةُ الظُّرْفَاءِ بِأَسْمَاءِ الْخُلَفَاءِ. قَصِيدَةٌ رَائِيَّةٌ.
- ٢٨٧- مُخْتَصَرُ شِفَاءِ الْغَلِيلِ فِي ذَمِّ الصَّاحِبِ وَالْخَلِيلِ.

\*\*\*

## الفصل الرابع

### دراسة حاشية العلامة السيوطي

#### المسماة

#### «نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار»

ظاهرة التَّحْشِيَةِ هي ظاهرة نشأت في العصور المتأخرة عندما توقَّف الإبداع أو كاد، وأصبح التصنيفُ عالَةً على ما تقدَّم من كتبِ المُتقدِّمين في مُختلفِ الفنون، وانحصَرَ التَّأليفُ في الشَّرْحِ والتَّعليقِ، وأصبح كلُّه معتمداً على النَّقلِ والتَّوثيقِ.

وهذه الظَّاهِرَةُ إنْ ظهَرَتْ في شيءٍ من الكتبِ ففي هذين الكتابين: «الكشاف» و«أنوار التنزيل»، فإنَّ ما كُتِبَ عليهما يَفُوقُ ما كُتِبَ على عشراتِ الكتبِ مُجمَعَةً، وقد تناوَلَ السُّيوطيُّ رحمه الله في مقدِّمة حاشيته هذا الإقبالَ الكبيرَ على الكتابين، وانشغالَ العُلَماءِ بهما أيَّما انشغالٍ، وأنَّ سببَهُ تلكَ المكانَةُ التي احتلَّها الكتابانِ في صَدارةِ كتبِ التَّفْسيرِ، الأوَّلُ لكونه الأساسَ، والثَّاني بسببِ ما عملَهُ من تنقيحٍ وتحريرٍ.

وقد كان من أفضلِ ما أُلِّفَ على «أنوار التنزيل» حاشيةُ العلامَةِ السُّيوطيِّ المسماةُ:

#### «نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار»

وذلك لِما حَوَّته هذه الحاشيةُ من مزايا تفوقَتْ بها على جميعِ الحواشي.

## أولاً: بماذا تميّزت هذه الحاشية؟

١ - مقدّمته الرائعة الماتعة الشاملة: التي تعرّص فيها لمجموعة من المواضيع

الفريدة:

- منها: تعرّضه لتاريخ علم التفسير ونشأته وتطوّره حتّى القرن الرابع بأوجز عبارة وأجملها، والتي تدلّ على علمه الموسوعيّ وأسلوبه الأدبيّ، حيث حوت الكثير من المعلومات القيمة التي قد لا توجد في غيره بهذا الإيجاز، والتي لو بسّطت لكانت رسالة أو كتاباً برأسه، مع بُعد الإشارة وجمال العبارة.

- ثم تناوله بطريقة فريدة لظاهرة «الكشاف» و«أنوار التنزيل»، بحيث استوفى الكلام فيهما ولم يترك لمن بعده شيئاً يزيد، فذكر في «الكشاف» الظروف التي أدت إليه وترافقت مع ظهوره، واعتماده منهج علم البلاغة في التفسير، والذي به يدرك وجه الإعجاز في القرآن الكريم، مع وصفه وصفاً دقيقاً محكماً، ونقل قطعة طويلة من خطبة الزمخشري التي قدّم بها لـ«الكشاف»، الناطقة بفصاحة الرجل وسعة علمه وقوة منطقه وتصلّعه في علوم اللغة والبلاغة، والتي تعدّ من روائع ما كتب في فن التفسير وشروط النظر في الكتاب الكريم، وأيّده فيما ذهب إليه، وأقرّ بأنّه المؤهل لتفسير القرآن بذلك الأسلوب الجديد على الناس في ذلك الزمان.

- ثم ذكر بعض من منع إدخال علم البلاغة في التفسير وتعبّ الزمخشريّ فيه، وهو الإمام البلقينيّ، فنقل كلامه ثم ردّ عليه ردّاً علمياً عقلياً مبيناً الحاجة التي أدت لظهور هذا النمط من التفسير، وأنه ليس بديلاً عمّا خطّه العلماء الأولون، بل هو مكمل له اقتضته ظروف التاريخ وبعد الناس عن تذوق جمال النصّ القرآنيّ الذي كان عند أهل العصر الأوّل بالسليقة فكانوا يعرفون بالطبع وجوه بلاغته كما كانوا يعرفون وجوه إعرابه، ولم يحتاجوا إلى بيان النوعين في ذلك العصر لأنّه

لم يكن يجهلُهما أحدٌ من أصحابه، فلما ذهب أربابُ السليقة، والتبس الإعرابُ باللحنِ والمجازُ بالحقيقة، وُضِعَ لكلٍّ من الإعرابِ والبلاغةِ قواعِد، يُدرَكُ بها ما أدركهُ الأولونَ بالطبعِ وتُساعد، فكانَ حُكْمُ عِلْمِ المعاني والبيانِ كحُكْمِ عِلْمِ النحوِ والإعرابِ، وكانت الحاجةُ إليه داعيةً لإدراكِ وجهِ الإعجازِ والإعرابِ.

- ثمَّ تعرَّضَ لاشتهارِ «الكشاف» في الآفاقِ لكونه كانَ الكافِلَ في هذا الفنِّ بالبيانِ الشَّافِ، وتلك النقلةُ العلميةُ التي أحدثتها بما أعقبهُ من حركةٍ هائلةٍ في التَّحْشِيَةِ والتعليقِ، والمنعِ والتأييدِ، والشَّرْحِ والتَّخْرِيجِ والتدقيقِ، كان هو - أي: «الكشاف» - مُوري زنديها وقطبَ رحاها، وتعرَّضَ لبعضٍ من حشَى عليه أو ناقشه وباحثه فيما يذهبُ إليه، وهم كثرٌ؛ ذكرَ منهم:

الإمامَ ناصِرَ الدِّينِ ابنَ المنيرِ صاحبَ «الانتِصافِ» بينَ فيه ما تضمَّنَتْهُ من الاعتِزَالِ، وناقشَهُ في أعاريبِ، وتلاهَ الإمامَ عَلمَ الدِّينِ العِراقِيَّ في كتابهِ «الإنصاف» جعلهُ حَكَمًا بينَ الكَشَافِ والانتِصافِ، ولخَّصَهُما الإمامُ جمالُ الدِّينِ بنُ هشامٍ في مختَصِرٍ لطيفٍ.

ومنهم الإمامُ أبو حيانَ في «بحرِه» الذي أكثرَ من مُناقشَتِهِ في الإعرابِ وغيره، وتلاهَ تلميذاهُ الشَّهابُ الحَلَبِيُّ المشهورُ بالسَّوينِ، والبُرْهانُ السَّفَاقِسيُّ في إعرابيهما، ثمَّ قد يوافِقانه، وقد يُفَرِّرانِ أنَ الذي قالَهُ الزَّمخَشَرِيُّ هو الصَّوابُ.

وذكرَ ممَّن كتبَ عليه حاشيةٌ: العَلامَةُ قطبُ الدِّينِ الشُّيرازِيَّ، والعَلامَةُ فخرُ الدِّينِ الجارِزِيَّ، والعَلامَةُ شَرَفُ الدِّينِ الطَّيْبِيَّ، والعَلامَةُ أكملُ الدِّينِ البَابَرْتِيَّ، والعَلامَةُ سَعَدُ الدِّينِ مَسعودُ بنَ عُمَرَ التَّفْتازانِيَّ، والعَلامَةُ السَّيِّدُ الجُرْجانيَّ، وشيخَ الإسلامِ سراجِ الدِّينِ البُلُقينيَّ، والشيخَ وليَّ الدِّينِ أبا

زُرْعَةَ الَّذِي لَخَّصَ كَلَامَ ابْنِ الْمُنِيرِ وَالْعَلَمِ الْعِرَاقِيِّ وَأَبِي حَيَّانَ وَأَجُوبَةَ الْحَلَبِيِّ وَالسَّفَافُيَّيِّ مَعَ زِيَادَةِ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ.

وَمَمَّنْ خَرَجَ أَحَادِيثُهُ الْإِمَامَ الْمُحَدَّثَ فَخَرَّ الدِّينَ الزَّيْلَعِيُّ، وَابْنَ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيَّ.

- وَأَخِيرًا لِيُخَلِّصَ إِلَى مَقْصُودِهِ وَهُوَ «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» وَيَعْرِفُ بِهِ بِعِبَارَةٍ مُوجِزَةً جَامِعَةً مَانِعَةً، وَيَبَيِّنُ عِلَاقَتَهُ بِ«الْكَشَافِ» حَيْثُ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ «سَيِّدُ الْمُخْتَصِرَاتِ» مِنْهُ، ثُمَّ يَسْتَدْرِكُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الْإِخْتِصَارِ بَلْ أَتَى بِكُلِّ مُسْتَجَادٍ، وَحَرَّرَ مُهِمَّاتٍ، وَاسْتَدْرَكَ تَتِمَّاتٍ، وَمَا زَمَّ مِنْهُ أَمَاكِنَ الْإِعْتِزَالِ، وَطَرَحَ مَوَاضِعَ الدَّسَائِسِ وَأَزَالَ، ثُمَّ بَيَّنَّ اشْتِهَارَهُ فِي الْآفَاقِ وَقَبُولَ الْعُلَمَاءِ لَهُ بِالِاتِّفَاقِ.

- ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَوَاضِعَ أُخْرَى تَتَعَلَّقُ بِتَدْرِيسِهِ لِلْكِتَابِ وَظُرُوفِ تَأْلِيْفِهِ لِلْحَاشِيَةِ وَكُلِّ مَا ذَكَرَهُ كَانَ بِأَسْلُوبٍ بَدِيعٍ وَعِبَارَاتٍ حَسَنَةٍ وَأَلْفَافٍ مُتَّقَاةٍ تُكْسِبُ قَارِئَهَا مَعَ مَا فِيهَا مِنْ عِلْمٍ مَتَعَّةَ الدَّرْسِ وَالتَّلْقِي، وَلَيْسَ هَذَا بَدِيعٍ عَلَى ذَاكَ الْإِمَامِ، فَقَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مُقَدِّمَتِهِ بِقَوْلِهِ: وَرُزِقْتُ التَّبَحُّرَ فِي سَبْعَةِ عُلُومٍ، فَذَكَرَ مِنْهَا: عِلْمَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانَ وَالبَدِيعِ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَرَبِ وَالبُلْغَاءِ، لَا عَلَى طَرِيقَةِ الْعَجَمِ وَأَهْلِ الْفَلَسَفَةِ. وَهَكَذَا كَانَتْ لُغَةُ تِلْكَ الْمُقَدِّمَةِ فِي الْفَصَاحَةِ وَحُسْنِ السَّبْكِ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَرَبِ الْأَقْحَاحِ، وَاضْحَةِ الْبَيَانِ سَاطِعَةِ الْمَعَانِي بَدِيعَةِ الْفَوَاصِلِ.

٢ - وَالْأَمْرُ الثَّانِي الَّذِي تَمَيَّزَتْ بِهِ هَذِهِ الْحَاشِيَةُ: تَعَقُّبُهُ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ وَالبَيْضَاوِيِّ فِي مَسَائِلِ ذَاتِ أَهْمِيَّةٍ عَظِيمَةٍ، وَيَجِبُ عَلَى الدَّارِسِ لَهُذَيْنِ السَّفَرَيْنِ أَنْ يَكُونَ مُطَّلَعًا عَلَيْهَا، وَإِلَّا انْجَرَفَ مَعَهُمَا فِي أُمُورٍ تُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ، وَمِنْ أَهَمِّ هَذِهِ الْمَسَائِلِ:



أولاً: مسألة الاعتزال: وقد تقدّم في تقديم «أنوار التنزيل» أنّ البيضاوي رحمه الله قد دخلت عليه بعض دسائس الزمخشري من اعتزال أو غيره ممّا يخالف اتفاق الأئمة، فكان الشيوطي رحمه الله ينبّه على كلّ ذلك، وقد أوردنا هناك في ذلك رسالة ألفها بعض العلماء جمع فيها تعقبات الشيوطي على البيضاوي فيما تابع فيه الزمخشري.

ثانياً: والمسألة الثانية هي مسألة التأويل: المبالغة في التأويل وصرف النص من الحقيقة إلى المجاز دون حاجة داعية لذلك، إلى درجة يظنُّ المطالع لهما أنّ كلّ شيء في القرآن قابل للتأويل، وإذا كان الزمخشري قد أكثر من ذلك لكونه طريقاً للذبّ عن مذهبه بليّ أعناق النصوص وصرفها عن ظواهرها، فلا شيء يُررّ للبيضاوي متابعتها والإكثار منه، ولقد كان منهج الشيوطي رحمه الله واضحاً في مسائل التأويل، وما فتى يكرّره في كلّ موضع يتطلّب، وهو منع التأويل إلّا في الضرورة التي لا يستقيم معها الحمل على الحقيقة، وسنذكر أمثلة وافية من تعقباته على الزمخشري والبيضاوي بسبب المغالاة في الحمل على المجاز غير الضرورة، فمن هذه الأمثلة:

- عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] قال البيضاوي: ولعلّ ضرباً من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات، وإنّما يخالفهم بالعوارض والصفات كالبرّة والفسقة من الإنس، والجنّ يشملهما، وكان إبليس من هذا الصنف، فلذلك صحّ عليه التغيّر عن حاله والهبوط عن محله، كما أشار إليه بقوله عزّ وعلا: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]، لا يقال: كيف يصحّ ذلك والملائكة خلقت من نور والجنّ من نار؛ لِمَا رَوَتْ عائشة رضي الله عنها أنّه عليه السلام قال: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ

النورِ وخلق الجنُّ من مارجٍ من نارٍ»؛ لأنه كالتمثيلِ لِمَا ذكرنا، فإنَّ المرادَ بالنورِ: الجوهرُ المضيءُ، والنارُ كذلك، غيرَ أنَّ ضوءَها مكدرٌ مغمورٌ بالدخانِ... الخ.

فتعقَّبَ الشُّيُوطِيُّ رحمه الله بكلامٍ من أروعِ ما يقالُ في هذا المجالِ، حيثُ ردَّ وتَعَقَّبَ وأصَّلَ، فقال: قوله: «ولعلَّ ضَرْبًا من الملائكةِ لا يخالفُ الشَّيَاطِينَ بالذَّاتِ..» إلى آخره: كانَ الأوَّلَى بالمصنَّفِ الإعراضُ عن هذا الكلامِ والإضرابُ عنه صفحًا، ولكن هذه ثمرةُ التوغُّلِ في علومِ الفلاسفةِ وعدمِ التَّصَلُّعِ بالأحاديثِ والآثارِ... وقوله: «لأنَّه كالتَّمثِيلِ لِمَا ذُكِرْتُ»: أقول: لو أمكَنَ المصنَّفُ وأشباهُه أن يحمِلُوا كُلَّ حَدِيثٍ على التَّمثِيلِ لَفَعَلُوا، وهذا غيرُ لائقٍ، وليتَ شعري إذا حُمِلَ ما ذُكِرَ في خلقِ الملائكةِ والجنِّ على التَّمثِيلِ ماذا يُصنَعُ في بَقِيَّةِ الحديثِ؟ أيحمَلُ ما ذُكِرَ في خلقِ آدمَ على التَّمثِيلِ وأنه ليسَ مخلوقًا من ترابٍ كما هو ظاهرُ الآيةِ، هذه إحالةٌ للنصوصِ عن ظواهرِها.

فلتحدَّرِ هذه الطَّريقةُ فإنَّ مدارَ المُعتزلةِ عليها، وهم أوَّلُ مَنْ أَكثَرَ منها حتى إنَّهم أنكروا سؤالَ مُنكِرٍ ونكيرٍ، وعذابَ القَبْرِ، والميزانِ، والصِّراطِ، والحوصِّ، والشِّفاعةِ، ودابةِ الأرضِ، وحَمَلُوا جميعَ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك على التَّمثِيلِ، ثم عَدَّوْا ذلك إلى أحاديثٍ لا يَقْدَحُ تأويلُها في العقيدةِ كحديثِ شكوى النَّارِ وتَنفُّسِها في كُلِّ عامٍ مرَّتينِ، وشكوى الرَّجَمِ وغير ذلك، فتبعَهم في ذلك مَنْ تَصَلَّعَ من علومِ الفلسفةِ والعقولِ ولم يتبحَّرْ في الحديثِ فمَشَى في كُلِّ آيةٍ وحديثٍ على هذا التَّأويلِ وألغى اعتبارَ ظاهرِهِ.

- وفي قوله تعالى: ﴿تَسْخِطُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسْخِطُ بِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤] قال البيضاويُّ: «يُنزَّهُهُ مِمَّا هُوَ مِنْ كَوَازِمِ الإِمْكَانِ وَتَوَابِعِ الحُدُوثِ بِلِسَانِ الحَالِ».

فتعقَّبهُ السُّيُوطِيُّ بِقَوْلِهِ: قَلْتُ: كَلًّا، بَلْ هُوَ بِلْسَانِ الْقَالِ كَمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ، وَكَفَّاكَ بظهورِ ذلك صريحًا في أحاديثِ تَسْبِيحِ الْحَصَى فِي كَفِّهِ ﷺ.

وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تَتَضَلَّعَ مِنْ ذَلِكَ فَانظُرْ إِلَى مَا أوردناه في كتابنا «التفسير المأثور» في هذه الآية، وفي كتابِ «المعجزات النبوية من الأحاديث والآثار»، غاية الأمر أننا حُجِبْنَا عَنْ سَمَاعِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾.

ولكن هؤلاء الجماعة ذابُّهم تأويل أمثال ذلك وصرفها عن الحقيقة إلى المجاز والاستعارة، وليس ذلك بمرضي في كلِّ الأمكنة.

وقد أنصفَ هنا أبو القاسمِ الرَّاعِبُ رَحِمَهُ اللهُ وَهُوَ مِنْ أُمَّةِ السَّنَةِ؛ قَالَ: وَهَذِهِ الْآيَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ تَسْبِيحًا عَلَى الْحَقِيقَةِ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ وَدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ بَعْدَ ذِكْرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.

- وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قَالَ الْبَيْضاوِيُّ: «تَصْوِيرٌ لِعَظَمَتِهِ وَتَمَثِيلٌ مُجَرَّدٌ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] وَلَا كُرْسِيٌّ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا قَاعِدٌ».

وَكَلَامُهُ هَذَا تَابِعٌ فِيهِ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَرَغِمَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَقْوَالَ غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ صَنِيعِهِ اخْتِيَارُهُ، حَيْثُ قَدَّمَهُ، وَسَاقَ مَا بَعْدَهُ بِصِغَةِ: (قِيلَ) - عَلَى عَادَتِهِ فِي تَضْعِيفِ الْأَقْوَالِ حَيْثُ يُؤَخَّرُهَا وَيَقْدِّمُ لَهَا بـ(قِيلَ) - وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ بِشَيْءٍ.

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ مُتَعَقِّبًا: الصَّوَابُ حَمْلُ الْكُرْسِيِّ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ.

- وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٥٢] قال البيضاوي: أي: يوم نبعثكم فتبعثون، استعار لهما الدعاء والاستجابة للتنبية على سرعتهما وتيسر أمرهما، وأن المقصود منهما الإحضار للمحاسبة والجزاء.  
فقوله: «يوم يبعثكم فتبعثون» إشارة إلى أن قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ﴾ تمثيل على منوال قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ في أن لا دعاء ثم.

قال السيوطي: «قلت: لو أمكن صاحب «الكشاف» ومن تبعه أن يجعلوا القرآن والحديث كله على التمثيلات ويُنكروا الحقائق ففعلوا، وما الداعي إلى هذا التأويل والحديث ورد أن إسرأفيل لما ينفخ في الصور يقول: يا أيُّها العظام النَّاخِرَةُ والجُلُودُ المتمرِّقة والأشعارُ المتقطَّعة، إنَّ الله يأمرُك أن تجتمعي لفصل الحساب. فهذا هو الدعاء، والمراد: يوم يدعوكم على لسان إسرأفيل، وهو معنى قوله: ﴿وَأَسْمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمَنَادُ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٤١﴾ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ [ق: ٤١-٤٢].»

قلت: ثم من عجيب صنيعهما مع هذا الإكثار من التأويل والحمل على المجاز أنَّهما في موضع لا يتبادر فيهِ إلا المجاز عقلاً مدعوماً بالنقل قد أجازا الحمل على الحقيقة، لكن السيوطي رحمه الله كان بالمرصاد، فذكر قول البيضاوي في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾: «المرض حقيقة فيما يعرض للبدن فيخرجه عن الاعتدال الخاص به ويوجب الخلل في أفعاله، ومجاز في الأعراض النفسانية التي تُخلُّ بكمالها كالجهل وسوء العقيدة والحسد والصَّغِينَةِ وَحُبِّ المعاصي؛ لأنها مانعة عن نيل الفضائل أو مؤدية إلى زوال الحياة الحقيقية الأبدية»، قال: «والآية تحتملها».

فقال السيوطي: أقول: الذي عليه أهل التفسير حمل الآية على الثاني وهو المجاز، فقد أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن مسعود وابن عباس وأبي

العالية ومجاهد وعكرمة والحسن والربيع وقتادة، ولم يحكيًا خلافه عن أحد، والتفسير مرجعه النقل.

ثم قال: العجب من المصنّف وصاحب «الكشاف» أنّهما في أكثر المواضع القرآنيّة والحديثيّة يحيلان ما ظاهره الحقيقة على المجاز والاستعارة مع عدم الداعيّة إليه، ومع تصرّيح أئمة الحديث والأجلاء بأنّ المراد الحقيقة على ظاهره، ويساعدُهما الشّريفُ ومن جرى مجراه على ذلك، ويتركون أئمة الحديث بقولهم: زعم أهل الظاهر، ولا مُستند لهم في ذلك إلّا قولهم: إنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، وهاهنا وردّ التفسير عن الصحابة والتابعين بالمجاز ليس إلّا فلم يقتصروا عليه وزادوا الحقيقة.

- ومما يُذكرُ هنا أيضاً حديث: «ما من مولود يُولد إلّا والشيطان يمسه حين يولد فيستهلّ صارخاً من مسّ الشيطان إياه إلّا مريم وابنها»<sup>(١)</sup>.

فهذا الحديث شكك الزمخشريّ أوّلاً بصحّته رغم أنّه ممّا اتّفق عليه الشّيخان، ثمّ تأوّل على تقدير الصحّة بأنّ معناه: أنّ كلّ مولود يطعم الشيطان في إغوائه إلّا مريم وابنها فإنّهما كانا معصومين، وكذلك كلّ من كان في صفتهم.

وتبعه البيضاويّ فقال: معناه: أنّ الشيطان يطعم في إغوائه كلّ مولود بحيث يتأثر منه إلّا مريم وابنها فإنّ الله تعالى عصمهما ببركة هذه الاستعاذة.

قال السيوطيّ: والعجب من البيضاويّ أشدّ...، ووجه الأشدّة أنّ الزمخشريّ ألحق بمریم وابنها سائر المعصومين؛ لأنّ الصّورة داعية على هذا التّأويل إلى ذلك، والبيضاويّ اقتصر على استثنائهما فأدى كلامه إلى أنّ كلّ من

(١) رواه البخاري (٤٥٤٨)، ومسلم (٢٣٦٦)، بالفاظ متقاربة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

سواهما يتأثر في إغوائه، ومنهم بقية المعصومين، وهو باطل قطعاً. والصواب أن الحديث على ظاهره.

٣ - ومما تميّزت به هذه الحاشية أيضاً: كثرة المراجع التي استمدّ منها الشُّوطي، وهو أضعاف ما يوجد في كتاب بمثل حجمه، ويلاحظ ضمن هذا الأمر أيضاً أن أغلب مراجعه ليست مستورّة، بمعنى أنه في كلّ موضوع يتناولُه تجده يعتمد على مجموعة من المصادر ينقل منها، ثمّ ينتقل لموضوع آخر فتتعدّم الحاجة لتلك المصادر وتطرأ مصادر أخرى، وهكذا كلّما انتقل لموضوع في فنّ من الفنون من لغة وعقيدة وفقه وتفسير وغيرها، يطوي مصادره الأولى ويفتح مصادر أخرى، حتى أضحّت حاشيته هذه مصدرًا لكثير ممّن جاء بعده، لغناها بالتقول والمعلومات، وليس هذا بمستغرب من هذا الإمام العَلم الذي وصف نفسه كما تقدّم في ترجمته بقوله: والذي اعتقده أنّ الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة - سوى الفقه - والتقول التي اطلعت عليها فيها لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشيخاي، فضلاً عمّن هو دُونهم.

هذا بالإضافة إلى كونه قد أكثر من النقل من أهمّ الحواشي على «الكشاف» كحاشية الطيّبي «فتوح الغيب»، وحاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية أكمل الدين البَابَرْتِي، وغيرها، فكانت حاشيته خلاصة ما أبدعته أيدي أولئك الأجلّاء.

٤ - تخريج أغلب ما ورد من أحاديث وآثار، حتّى غدت هذه الحاشية مرجعاً للدارسين والباحثين عن تخريج ما أورده البيضاوي من أحاديث، فكانت إلى جانب التحشية تخريجاً فكأنّها كتابين في كتاب.

## ثانياً: منهجُ السُّبُوطِيّ في الحاشية:

أوضح رحمه الله في مقدّمته خلاصةً منهجه في هذه الحاشية فقال: وسرعتُ مع ذلك في تعليق حاشيةٍ عليه تجلّلُ خفاياه وتُدلّلُ مطاياها... لخصتُ فيه مهمّاتٍ ما في حواشي «الكشاف» السابق ذكرها ممّا له تعلقٌ بعبارة الكتاب، وضمّمتُ إلى ذلك نفايسٌ تُستجَادُ وتُستطابُ ممّا لخصّته من كتب الأئمّة الحافلة كـ «تذكرة أبي عليّ الفارسيّ» و«الخصائص» و«المحتسب» و«ذا القدر» لابن جني و«أمالي ابن الشجري» و«أمالي ابن الحاجب»، و«تذكرة» الشيخ جمال الدين بن هشام و«مغنيه» و«حاشيته» للإمام بدر الدين بن الدمامينيّ و«شيخنا الإمام تقيّ الدين الشُّمْنِيّ، غير ناقلٍ حرفاً من كلامٍ أحدٍ إلا معزّواً إليه؛ لأنّ بركة العلم عزّوه إلى قائله، وحيث كان المحلُّ من المشكلات التي كثر كلامُ النَّاسِ عليها أشبعتُ القول فيه بذكر كلامٍ كلّ من تكلم عليه تكثرًا للفائدة، ومن المواضيع ما وقع فيه تنازعٌ وتباحثٌ بين الأئمّة قديماً أو حديثاً بحيثُ أفردوه بالتأليف، فأسوقُ خلاصة ذلك المؤلّف».

وستتناولُ منهجُ السُّبُوطِيّ في هذه الحاشية خلال البحث في موقفه من مختلف المواضيع الواردة عند البيضاويّ:

١ - منهجه في الحاشية بشكلٍ عامّ: ممّا سبق من كلام السُّبُوطِيّ رحمه الله يظهر أنّه مع عنايته في حاشيته هذه بشرح ما ورد في «تفسير البيضاويّ» من عباراتٍ غامضةٍ أو ألفاظٍ غريبةٍ، فقد كان اهتمامه منصبّاً أيضاً على انتقاء المسائل التي وقع فيها التناقش والتباحث بين العلماء سواء كانت المسألة نحويّةً أو فقهيةً أو عقديّةً أو غير ذلك، ثمّ الوقوف عندها والبحث فيها بحثاً مُتعمّقا جدّاً، مع حشد كلّ ما وصل إليه من أقوالٍ تتعلّقُ بها، ومناقشة تلك الأقوال، وهكذا حتى تغدو كلّ مسألة يتناولها وكأنّها بحثٌ

مُستقلُّ يمكنُ أن يفرَدَ برسالةٍ صغيرةٍ تتضمَّنُ موضوعاً مُستكملاً ومستوفى إلى درجةٍ لا يمكنُ معها وجدائه بهذا الشَّكلِ في أيِّ مصدرٍ آخر:

- فمثلاً: في مطلعِ التفسيرِ ذكرَ بحثاً مُطوَّلاً في البسملةِ وهل هي مِنَ الفاتحةِ أم لا، بدءاً بالقول: هي من مُهمَّاتِ المسائلِ، وحقَّ لها أن تكونَ كذلك لأنَّه كلامٌ يتعلَّقُ بإثباتِ آيةٍ من كتابِ الله أو نفيها عنه، وقد أفردها بالتصنيفِ خَلقٌ مِنَ الأئمَّةِ...، فعَدَّ جَمعاً منهم ثمَّ تناولَ الموضوعَ بالبحثِ ناقلاً ومناقشاً ومُحرِّراً بما يقاربُ خمسَ عشرةَ صفحةً.

- وأيضاً في معنى الباءِ في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ وتقديرِ عاملِها وموقعه مقدماً أو مؤخراً ذكرَ بحثاً أطولَ مِنَ الأولِ مُستقصياً ما يتعلَّقُ بالمسألةِ، ناقلاً أقوالَ أهلِ اللغَةِ والتفسيرِ فيها، ومناقشاً لها.

- وعندَ تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾ [البقرة: 8] تناولَ قولَ البيضاويِّ: «والنَّاسُ أصلُه: أناسٌ» ثمَّ أفادَ بحثاً طويلاً في المسألةِ يُطلَبُ في مكانه.

٢ - منهجه في الشواهد الشعرية: للشُّيوطيِّ رحمه اللهُ في هذا منهجٌ مُتفرِّدٌ عن باقي الحواشي، فهو لا يكتفي بشرحٍ ولا تخريجٍ، بل يتعداه إلى ذكرِ كثيرٍ ممَّا له علاقةٌ بالشَّاهدِ كإيرادِ الذي قبله والذي بعده، أو حتَّى مطلعِ القصيدةِ، وقد يوردُ مِنَ القصيدةِ أبياتاً عدَّةً، كما يذكرُ أحياناً ترجمةَ الشَّاعرِ وبعضَ الأحوالِ المتعلِّقةِ بتلكِ القصيدةِ والظُّروفِ التي قيلت فيها. وينظرُ كمثالٍ على هذا كلامه عند تفسيرِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مِنَ الفاتحةِ على قولِ الشَّاعرِ:

أفادتُكم النِّعماءُ مِنِّي ثلاثةٌ  
يدي ولساني والصَّميرَ المُحجَّبا



٣ - منهجه في القراءات: ويلاحظُ أنَّ الإمامَ السُّيوطيَّ رحمه الله لم يكن يعيرُ البحثَ في القراءاتِ كثيرَ اهتمامٍ، ولَمَّا يقفُ عند قراءةٍ، ولعلَّ ذلك بسببِ عنايةِ الإمامِ البيضاويِّ بالقراءاتِ وتفصيلِها ونسبِ كُلِّ منها لِمَن قرأَ بها، مع ما تقدّمَ في ترجمتهِ وألمَحَ إليه أنَّ علمَ القراءاتِ لم يأخُذه عن شيخ.

٤ - منهجهُ في التنبهِّ على المواضعِ التي تابعَ فيها البيضاويُّ الرَّمخشريَّ:

وقد تقدّمَ في الفصلِ الثاني ما أوردناه من تنبيهاتٍ على الأمورِ الاعتزاليَّةِ التي نبّهَ عليها السُّيوطيُّ في حاشيتهِ وجمَعناها هناك منقولةً عن الشيخِ الفقيهِ أحمدِ النوبيِ التي أخذها وجمعها من «حاشية» السُّيوطيِّ هذه، فلتنظرِ ثمة.

بقيت ثمة ملاحظات:

الأولى: أنَّ الحاشيةَ كانت في بدايتها غزيرةَ المعلوماتِ كثيرةَ التعليلاتِ والتعقُّباتِ حتَّى إنَّ شرحَ سورةِ البقرةِ قد استوعبَ نصفَ الحاشيةِ تقريباً، وباقي القرآنِ بكامله النِّصفَ الآخرَ.

الثانية: أنَّ المصنِّفَ مالَ في النِّصفِ الثاني من الحاشيةِ إلى الإكثارِ من النَّقلِ عن مصدرينِ أساسيينِ هما: «فتوح الغيب» للطَّيبيِّ، و«البحر المحيط» لأبي حيانَ، وكان غالباً ما يسوقُ كلامَ أبي حيانَ لتعقُّبِ الرَّمخشريِّ، ومن ثمَّ البيضاويِّ، ثمَّ يتبعُه بكلامِ السَّمينِ أو السِّفأسيِّ أو كليهما في الردِّ على أبي حيانَ والدِّفاعِ عن الرَّمخشريِّ.

الثالثة: أنَّ المصنِّفَ كان يتعاملُ مع حواشي «الكشاف» وغيرها ممَّن تناوَلوا كلامَ الرَّمخشريِّ بالبحثِ والنِّقاشِ كـ«البحر المحيط» و«الانتصاف» و«الدر المصون»

وكانَّها كُتِبَتْ على البيضاويِّ، فلا يُفَرِّقُ بين عبارة الزَّمخشريِّ وعبارة البيضاويِّ مع وجود بعض الاختلافِ أحياناً:

- ففي تفسيرِ قوله تعالى: ﴿نَبِّ الْفَلَسِيَّتِ﴾ في سورة الفاتحة قال البيضاويُّ في تعليلِ قوله: ﴿الْفَلَسِيَّتِ﴾ بالجمع: وإنما جَمَعَهُ ليشمَل ما تحته من الأجناسِ المختلفةِ، وغَلَبَ العقلاءَ منهم فَجَمَعَهُ بالياء والنون كسائر أوصافهم.

فنقل الشُّيْطِيُّ في شرحه قولَ البَابَرْتِيِّ: ليس المرادُ بالجنسِ في قوله: «ليشمَل» كلَّ جنسٍ» ما هو المصطلحُ...

فقوله: «في قوله» الضَّميرُ يعودُ على الزَّمخشريِّ، وقوله: «ليشمَل كلَّ جنسٍ» هي عبارةُ «الكشاف»<sup>(١)</sup>، والبَابَرْتِيُّ حاشيتهُ في شرح «الكشاف» لا «البيضاويِّ».

وقد يُبدَلُ عبارةُ الزَّمخشريِّ الواردةً في المصدرِ بعبارةِ البيضاويِّ:

- ففي قوله تعالى: ﴿وَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] قال البيضاويُّ: «والهُما: أبناؤهُما، أو أنفُسُهُما والآلُ مَقْحَمٌ لتفخيمِ شأنِهِما».

وعبارةُ الزَّمخشريِّ: «ويجوزُ أن يُرادَ: ممَّا تركَهُ موسى وهارونُ، والآلُ مَقْحَمٌ لتفخيمِ شأنِهِما».

فنقل الشُّيْطِيُّ عن أبي حيانِ قوله: إن عني بالإقحامِ الزيادةَ على ما يدلُّ عليه قوله: «أو أنفُسُهُما»، فلا أدري كيف تُفيدُ زيادتهُ تفخيماً، وإن عني بالآلِ الشَّخصَ فإنه يُطلقُ على شخصِ الرَّجلِ: آله، فليس من الزيادةِ.

(١) عبارة البيضاوي: «ليشمَل ما تحته من الأجناسِ المختلفةِ».

فكلمة: «أو أنفسهما» هي في عبارة البيضاوي، وليست في عبارة «الكشاف»، ولا ذكرها أبو حيان، وإنما لفظه: إن عنى بالإحجام ما يدل عليه أول كلامه في قوله: «ويجوز أن يراد: مما تركه موسى وهارون»، فلا أدري كيف يفيد زيادة ﴿ءَالُ﴾ تفخيم شأن موسى وهارون؟

- وفي قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رَزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠] قال البيضاوي: ثم إنها مع ضعفها وتوكلها وإياكم مع قوتكم واجتهادكم سواء في أنه لا يرزقها وإياكم إلا الله.

فنقل السيوطي تعقيباً على قوله: «في أنه لا يرزقها وإياكم إلا الله» عن الطيبي قوله: هذا الحصر مستفاد من بناء ﴿رَزُقُهَا﴾ على الاسم الجامع، ومثل هذا التركيب يفيد التخصيص عنده.

ومراد الطيبي: عند الزمخشري، لا عند البيضاوي، وإن كان البيضاوي فيه متابعا للزمخشري.

\*\*\*

ثالثاً: وصف النسخ الخطي لـ «حاشية العلامة الشيوطي»:

١ - النسخة الأولى (ف): النسخة المقروءة على الإمام الشيوطي، وعليها خطه

في مواضع كثيرة.

وهي من محفوظات مكتبة الفاتح الموجودة في المكتبة السليمانية في إسطنبول، برقم: (٥١٨)، وهي نسخة عليها بلاغات قراءة على الإمام الشيوطي بخطه.

وهي تحتوي على المجلد الأول فقط، وهو من أول الكتاب إلى أواخر سورة آل عمران.

ويقع هذا المجلد في (٢٣٧) ورقة، وكل صفحة من (٢٥) سطراً تقريباً، وكل سطر من (١٨) كلمة تقريباً، حُطت بمداد أسود، وحُطت الكلمات الرئيسية كقولها، وقال، وقلت) وأسماء الكتب وغيرها بمداد أحمر.

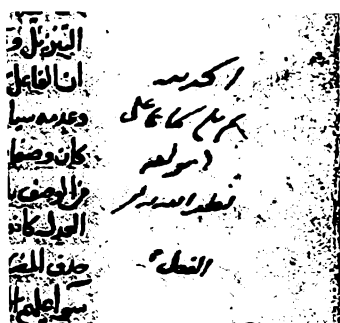
وعلى هوامش النسخة بلاغات قراءة كثيرة كتبها الإمام الشيوطي بخطه، ونصّ أحياناً أن القارئ هو الشيخ زكريا المحلي، وفيها تصحيحات وتنبهات مهمة على ضبط بعض الأسماء وملاحظات لغوية وغير ذلك.

وجاء في غلاف النسخة الخطية في الورقة الأولى: فائدة في آية الكرسي، وتحريات للشيخ محمد المرحوم المعروف بقاضي زاده، وفي الورقة الثانية فوائد وبلاغات، وعليه تملكات وأختام.

وجاء في مقدمة النسخة الخطية: «الأول من نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار على تفسير القاضي ناصر الدين البيضاوي لشيخ الإسلام علامة العالم حافظ

العصر ومجتهد الوقت جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن السيوطي الشافعي فسح الله في مدته وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته في الدنيا والآخرة بمحمد وآله وصحبه وسلّم، والحمد لله رب العالمين».

نموذج من بلاغات السماع بخط السيوطي: «الحمد لله، تم، بلغ سماعاً على مؤلفه لطف الله به»:



## ٢ - النسخة الثانية (ز): نسخة المكتبة الأزهرية:

وهي النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية، تحت رقم (١٠٧١)، والموقوفة على رواق العجم بالجامع الأزهر، وهي نسخة تامة، في مجلدين، ينتهي الجزء الأول آخر سورة النساء، والجزء الثاني من سورة المائدة إلى آخر القرآن.

والنسخة غير مضبوطة بالشكل، خُطت بمداد أسود، وخطت كلمة (قوله) التي تدل على كلام الإمام البيضاوي بمداد أحمر. وفيها حواشٍ قليلة، منها ما هو بخط العلامة مرعي الكرسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ).

يقع المجلد الأول في (٢٥٩) ورقة، وكل ورقة تتكون من (٣٣) سطراً تقريباً، وكل سطر يتكون من (١٤) كلمة تقريباً.

جاء في أولِ المجلدِ الأولِ: «الجزءُ الأوَّلُ حاشيةٌ على تفسيرِ البيضاويِّ للإمامِ العالمِ العلامةِ شيخِ المحدثينِ مولانا الشيخِ عبدِ الرحمنِ جلالِ الدينِ السيوطيِّ قدَّسَ اللهُ سرَّه». وكتب بعد ذلك: وقف الشيخُ أبي الوفا على رواقِ العجم.

وفي آخرِ المجلدِ الأولِ: «والحمدُ لله وحده، يتلوهُ إن شاء اللهُ في الجزءِ الثانيِ سورةِ المائدةِ من حاشيةِ شيخِ الإسلامِ وعمدةِ الأنامِ الحافظِ جلالِ الدينِ السيوطيِّ رضي اللهُ عنه».

ويقع المجلدُ الثاني في (١٨٦) ورقة، وفي كلِّ ورقةٍ (٣٣) سطرًا تقريبًا، وفي السطرِ نحوً من (١٢) كلمةً.

جاء في أولِ المُجلدِ الثاني: «الجزءُ الثاني من الحاشية على تفسيرِ البيضاويِّ للإمامِ العالمِ العلامةِ شيخِ المُحدثينِ مولانا الشيخِ عبدِ الرحمنِ جلالِ الدينِ السيوطيِّ قدَّسَ اللهُ سرَّه أمين». وكتب على الهامش: من فضلِ اللهِ تعالى على عبده أبي..... ابنِ أبي الغيثِ الهيتيِّ الشافعيِّ عفيَ عنه.

وجاء في آخرِ المجلدِ الثاني: «وفي آخرِ النسخةِ التي كُتبتَ منها هذه النسخةُ: بخطِّ المؤلفِ ما نصُّه: آخرُ الحاشيةِ التي علَّقْتُها على تفسيرِ القاضيِ ناصرِ الدينِ البيضاويِّ، فرغْتُ منها يومَ الجمعةِ الحادي والعشرينَ من جمادى الأولى سنةِ أربعٍ وتسعٍ مئةٍ وكان الشُّروعُ فيها سنةَ ثمانينَ وثمانِ مئةٍ واللهُ تعالى أعلمُ. وصلى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّم».

تَمَّتْ بِحَمْدِ اللهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

يا قارئَ الخطِّ فاستغفرِ لمن كتبَا      لقد كَفَّتْكَ يَدَاهُ النَّسْخَ والتَّعْبَا  
وقُلْ إذا نظرتَ عيناكَ أحرفهُ      يا ربِّ فاغفرْ له وارزقه ما طلبَا

وهذا النصُّ في قيد الفراغِ من الأهميةِ بمكانٍ في تحديدِ زمنِ كتابةِ الإمامِ السيوطيِّ لحاشيتهِ.

### ٣. النُّسخةُ الثالثةُ (ن): نسخةُ مكتبةِ نورِ عُثمانيةِ.

وهي من مَحفوظاتِ مكتبةِ نورِ عُثمانيةِ الموجودةِ في المكتبةِ السُّليمانيةِ في إسطنبول، تحتَ رقمِ: (٤٥٨).

وتقعُ هذه النُّسخةُ في (٣٥٦) ورقةً، في كلِّ ورقةٍ نحوُ من (٣٣) سطرًا، وفي السُّطرِ (١٥) كلمةً تقريبًا.

وهي نسخةٌ تامةٌ، في مجلديٍّ واحدٍ، على جُزأينِ بحسبِ تقسيمِ المصنّفِ، ينتهي الأوّلُ عندِ آخرِ سورةِ آلِ عمرانَ، ويبدأ الثاني من أوّلِ سورةِ المائدةِ إلى آخرِ القرآنِ.

خُطَّتْ هذه النُّسخةُ بمدادِ أسود، وخُطَّتْ كلمةٌ (قوله)، التي تدلُّ على كلامِ الإمامِ البيضاويِّ و(تنبه) و(قلت) وأسماءِ السُّورِ، وغيرُها بمدادِ أحمر. والضبطُ في النُّسخةِ مُتوسِّطٌ، والحواشي فيها قليلةٌ، وبعضُها منقولٌ عن حاشيةِ الشَّيخِ زكريّا الأنصاريِّ. وتتميّزُ هذه النُّسخةُ بموافقةِ المصادرِ المنقولِ عنها في كثيرٍ من المواضعِ.

وفي الورقةِ الأولى فهرسٌ بأسماءِ السُّورِ وأرقامِ صَفحاتها في النُّسخةِ، ونصُّ وقفِ السُّلطانِ عثمانِ خانِ بنِ السُّلطانِ مصطفى خانِ على المكتبةِ، وختمه المكوّنُ من الطغراءِ وعبارة: الحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتديَ لولا أن هدانا اللهُ.

جاء في خاتمةِ الجزءِ الأوّلِ: «نجزَ الجزءُ الأوّلُ من حاشيةِ سيّدنا ومولانا

شيخ الإسلام مُحيي سنّة سيّد الأنام، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي فسّح الله تعالى في مُدّته، وأعاد علينا والمسلمين من بركاته في الدنيا والآخرة، آمينَ يارب العالمين. وكان الفراغُ من تعليقه على يد كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمّد بن العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الباقي البرلسي الشافعي غفر الله له ذنوبه وستر عيوبه ولمن قرأ فيه والمسلمين، بتاريخ ثالث عشرين شهر شعبان المعظم قدره وحرّمته سنة (٩٦٠)، يتلوه في الجزء الثاني سورة النساء، وصلى الله على سيدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم».

وجاء في خاتمة النسخة: «تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وكان الفراغ من نسجه يوم الأربعاء المبارك ثالث عشر شهر صفر سنة ٩٦١هـ، على يد كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمّد بن عبد الباقي البرلسي غفر الله له ولوالديه آمين».

وقد تمت المقابلة على هذه النسخة من بداية سورة الأنعام إلى آخر الكتاب.

٤ - النسخة الرابعة (س): نسخة مكتبة السلিমانيّة.

وهي محفوظة فيها تحت رقم (١٦٦)، وتقع هذه النسخة في (٣٥٦) ورقة، في كل ورقة (٣١) سطرًا، وفي السطر (١٦) كلمة تقريبًا.

وهي نسخة تامة تقع في مجلد واحد، خطها جيّد، وهي غير مضبوطة، والحواشي في الهامش قليلة جدًا. وفيها تصحيف وتحريف وسقط.

وخطت هذه النسخة بمداد أسود، وخطت كلمة (قوله) التي تدل على كلام

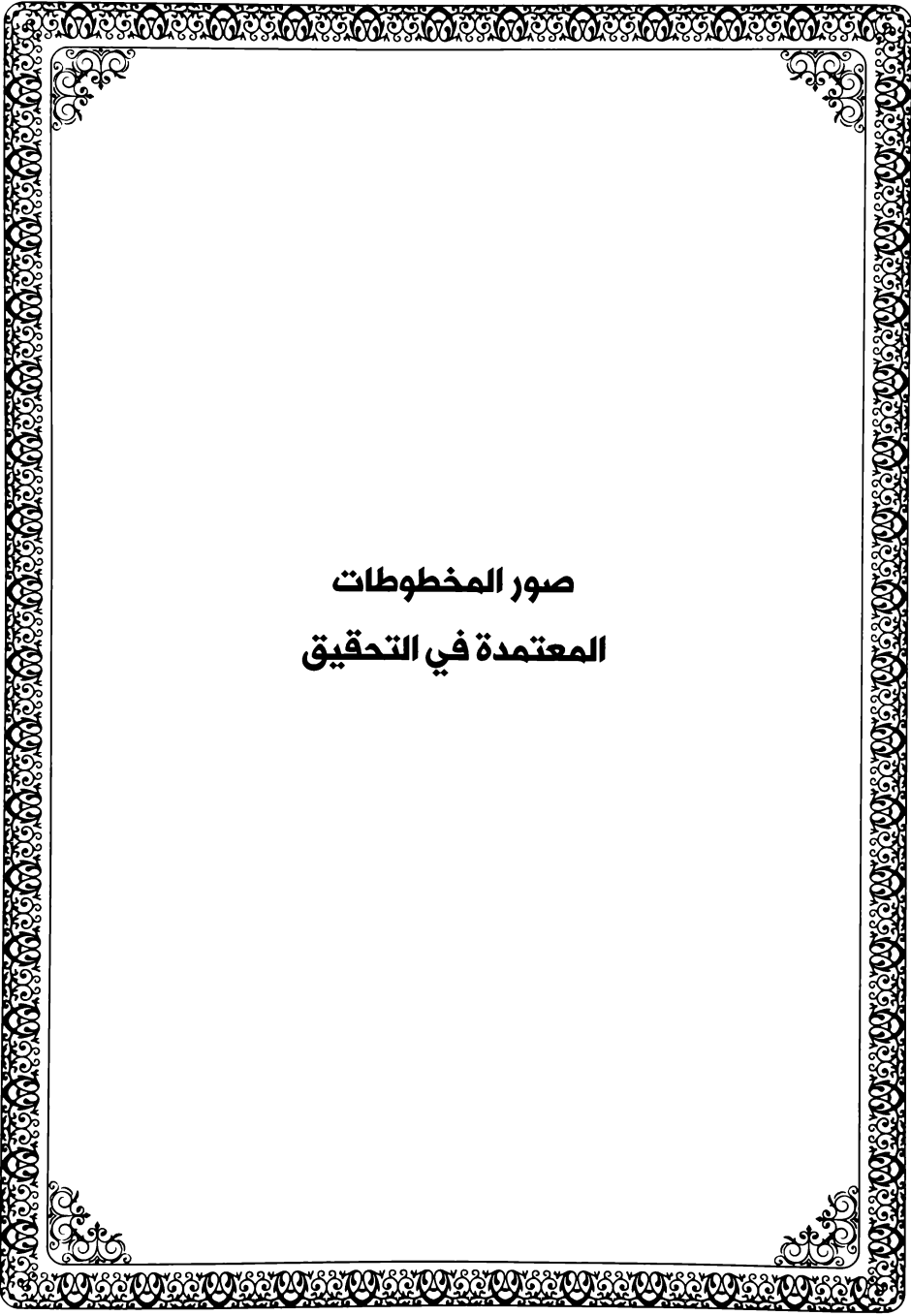


الإمام البيضاويّ و(تنبيه) و(قلت) وأسماء السور، وغيرها بمدادٍ أحمر. وجاء في خاتمة النسخة: «تمّ الكتاب بحمدِ الله وعونه وحُسن توفيقه، وكان الفراغ من نسّخه يوم الجمعة المباركِ ثالثَ عشرينَ شوالَ سنة ٩٩٨ على يد أفقر العبادِ وأحوجهم إلى رحمة ربّه الكريمِ الجوادِ عليّ بنِ محمّد بنِ عيسى بنِ طه البحريريّ غفرَ اللهُ له ولوالديه ولمن دعا لهم بالمغفرة ولكلّ المسلمين أجمعينَ وصلى اللهُ على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعينَ وسلّم تسليمًا كثيرًا أبدًا دائمًا إلى يوم الدين آمين».

والحمدُ لله الذي تمّ بنعمته الصّالحات، وصلى اللهُ على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

\*\*\*





**صور المخطوطات  
المعتمدة في التحقيق**



١ - تفسير قوله تعالى في سورة

تفسير قوله تعالى في سورة... تفسير قوله تعالى في سورة... تفسير قوله تعالى في سورة...

تفسير قوله تعالى في سورة... تفسير قوله تعالى في سورة... تفسير قوله تعالى في سورة...

٢ - تفسير قوله تعالى في سورة

تفسير قوله تعالى في سورة... تفسير قوله تعالى في سورة... تفسير قوله تعالى في سورة...

تفسير قوله تعالى في سورة... تفسير قوله تعالى في سورة... تفسير قوله تعالى في سورة...

صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة عمجه زاده والرموز لها بدأ

المسوق **سورة التوبة** ومن شر النفوس أو النساء أو الشياطين أو يعقود عقدا في  
 زينة تجلبها أو تعقد الخمر من وخصيصه بما روي أن يكونان يحل عليهما على الله عليه وسلم والعقد  
 عقده في ورد منه في بربر من علم التوراة وكتبه المعوذتان وأخرجه جبريل في موضع آخر فأرسل عليهما  
 عنه لم يبق نقرا ما علمه فكان خلقا قلة أنه اجلعت عقده وغيره بعض الحقة ولا يجب ذلك صديق  
 الكفرة وأنه شعور لا يتم إلا لو به أنه محنون بواسطة البحر وقيل المراد بالثقتان في العقد اطلاق علم الرجال  
 بالجل يستنار من قبل العقد بنفسه الذي تسهل له وأفسد ما بها بالعرف لأن كل فائدة بشر بخلاف  
 كل سابق وحاسد إذا ظهر حسده وعما يقتضا فانا لا نعوضه من قبل  
 ذلك إلى محمود بل يحسنه لاغتنامه بسوره وخصصه لأنه العدة وأضرب الأمان بالكموان جزم وعوض  
 ان يراد بالغا سبق ما خلوص النور وما يضا هيته كالغنى والذخائر الثمانيات فان قواها الثمانية  
 من حيث انما في طولها وعرضها وعمقها كأنها صنعت في العقد المنة وبالחסب الكون فانه انما قصد  
 غيره فالماطها فاعده ولعل انما هما من عالم الخلق لا يباها الاستباب القرينة للمعنى عن السجود لله  
 لغاير ذلك على شوران ما ارسل من قبلها فانه من سورتين لبت ولا الرضى عند الله منها معنى الحديث

سورة الناس مختلف فيها وايها نزلت

وترى في السورين تحذف المعزة وتفجر بها الإلزام  
 لما كانت الاستهانة في السورة المنعقدة من لصار المدنية في يوم الإنسان وغيرها  
 والاستهانة في هذه السورة من الإلزام التي يعقل النفوس الباطنية وخصها عن الأضائة ثم وخصها  
 بالناس مهننا وكان قبل الإعوذ من شر المومنين على الناس بزم الذي ملها المومنين وسجوا عبادتهم  
 عطفها بان له فان أوجب ذلك المومنين ملكا في الملأ قبل المومنين لها في هذا النظر والألة  
 على انه حقيق بالاعادة فالور عليها فهم مومنين عنها وأشار على مراتب الباطنية الحارث فاتباعها ولا  
 يبارى علم من السبع الطائفة والمطلبة ان كم زمانم يتخللها النظر حتى تحقق انه في عن الكرويات كل شيء  
 له ومعارف امره منه نزل الملك الخويج تستعمل به على المستحق للعبادة لا غير وبلدج في وجوه الاستفادة  
 المتأداة من الأختلاف الصفات من الأختلاف الصفات استعار العظم الأفة المشتمل عليها وكلم الناس  
 ما في الظاهر من مزيد البيان والإشعار بغيره الإنسان أو المؤسسة كما في الأنازل  
 معنى الزلزلة وأما المصنف في الكرايز الألة والمزيد المومنين في فعله متألعة التي جهادته  
 عن كمنس أي يتأخر إذا ذكر الإنسان زعم إذا غفلوا عن ذكره في ذلك  
 كالتقوى الوحيية فانه يشاهد العقلية المحضات فإما أن الأمر إلى السجدة خستت وأخذت بتوسيله  
 وتشجكة وعلى الذي يشغل العبيدة أو المصنعة أو رفع على الله  
 أول الذي أو شغل بتوسيله أو توسيله صلواتهم من جهة اجتهته والناس وقيل بان الناس  
 على ان المراد به ما يعم القائلين وفيه نصيب لأن يراد به الناس كقوليه قوم يبيع الدماء قال نسان  
 حتى تدفع الثقلين عن النبي صلى الله عليه وسلم من قراء العوذتين فكانت آفة الكتب التي أتمها الله تعالى  
 وألجوا لله وتعالى عن العالمين أولا واحسبا فالصلاة  
 على منته محمدا وآله وصحبه باطن وطاهر وتم الفراغ  
 من ليلته في حجة يوم السبت حرة ذي القعدة سنة  
 أربع مئتين وسبع مائة وهذه هي السنة الفاتمة التي نزلت على نبي عبادة العبير الله  
 عبادة من عبادة الله والعبادة في أصل الله تعالى شأنه وصاهاه شانه من نحو حجة عطف  
 الذي لا يعقل المرعي لإصلاح الأهل المستحسنين والسياسيين وقد نزلها من تحته مقابلة مع الأصل  
 عطف المصنف الأسم سورة الفرقان إلى سورة الحجرات وتقدم الله تعالى بمقتضى ما ادعى في وجوبه وجميع الظلم  
 ومناينة في مقام دعوة ذات قاربتون بذكر الصلوات  
 وتعمها لإقناس الكما منها الله تعالى بها وأبا تاناس



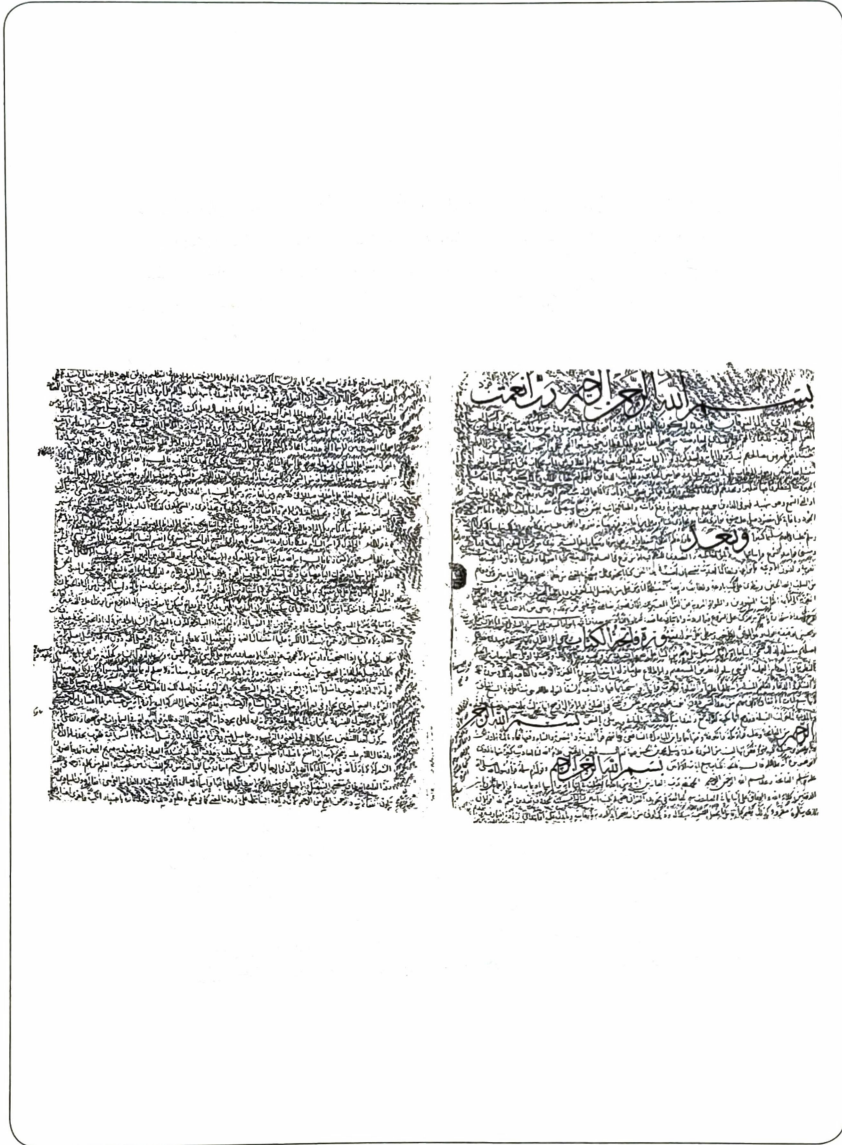
أبوه داه وخطاه من قوله العباد كما قاله  
 الذي روي من مصنفه وهو قوله الذي روي  
 من غيره وهو قوله الذي روي من غيره

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة عمجه زاده والمرموز لها ب(أ)









صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة خالد أفندي آك بخط العلامة الفتازاني، والمرموز لها ب(ت)

العبد إذا مات من غير أن يخرج من القبر فليس عليه ظمأ قطرة من ماء ولا ينزل عليه قطرة من ماء  
 اللؤلؤ في آفة سحر لأنهم نادوا به أنه محبب واسعة السحرة وقيل المراد الميت في القبر وطايعهم أيضا...  
 تنته الذين فيها لها وأفرادها المتعريفه أن يكون أناه من غير خلاف كقاسن وما سد وفرخ حاسد الحسد  
 أظهر حسن وعمل ايضا فانه لا يورد من منه قبل ذلك إلى المخرج بل يحبس به ساعة ما لم يورس خصمه إلى القبر فيموت...  
 غيره ويجوز ان يراد أيضا من يأكلوا من أوردنا من صاحبه كالنوى والبنا ان المات فانها تأتيه حيا كأنه لم يمت...  
 كانها ميتة القدر للموت والجانس الحيوان فانها انما يتصفقوه غالبا طعنا بما صدره ودلوا أفرادها تمام الخبز بها الأسباب التي تلبه  
 النبوة للموت لهذا زلت على سوان ما انزل عليها فانه لن يتم به من اصبوا لا يرضى عن الله منها ليعطى العبد يتسوى...

# مختلف فيها وايمت آية الله الرحمن الرحيم قوله

**لو عجز عن حمله الصبر ومعناه بالآية** **لو كان الناس** لما كان الناس إذا ذكروا سورة...  
 المدينة ويجوز ان يراد من ذلك عجز العبد إذا ذكروا سورة من القرآن...

وكان يراد... من الذي ليس له الناس...  
 في فان الرب فلا يكون ملة...  
 رب فاذا صعدوا ولا يارون عليه من العمل الشايع والباطل ان به في هم يسفلون في الظلمة...

عجزوا له وعصارف امر منه فهو الملك حتى يبرهن بعد على المستحق للعباد ما غير يتضاعف به وجه الاستفاد...

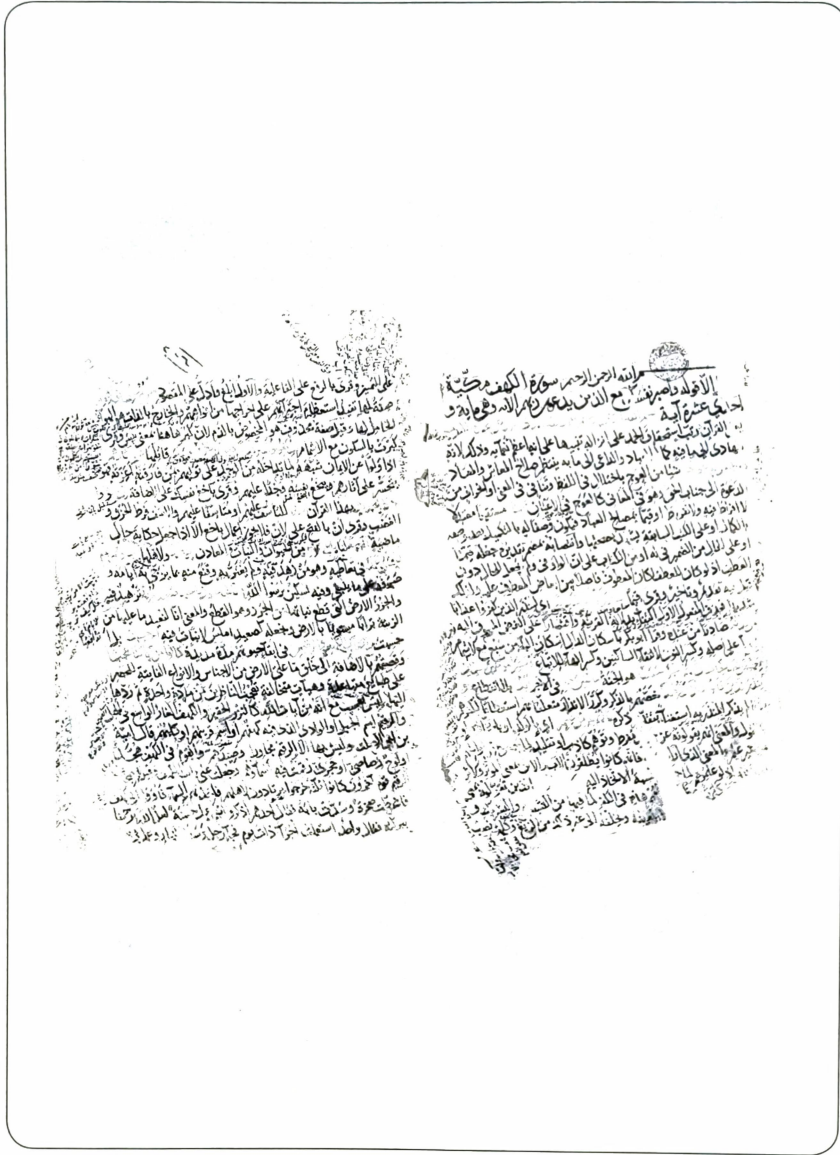
استخلافه ذات من لمة العيال الذي في أسعار بنظره في الاستفاد فيها وكثيرا الناس لما في سخطها من فردا...

**من الوسواس**...  
 الذي يوسوس في صدور الناس...

**من الجحش والناس**...  
 الجحش...  
 بنان للوسواس والذى...

نعتوا الواسوس في صدور الناس...  
 من الذي يوسوس في صدور الناس...

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة خالد أفندي أك، بخط العلامة التفتازاني، والمرموز لها بدت



صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة جامعة أرضروم، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي، والمرموز لها بـ(ض)

سألنا العقل في المقدمات فإذ أن العلم اليقيني خست وأخذت تؤسبه  
ونشكك ويحك في الجزئية الجرحية أو الضمنية فأرفع على الذم من  
أحد الناس أو الثمان للوسواس والذين أو متناقضين بوسوس أي بوسوس  
في صدرهم من جهة بحته والناس وقيل بيان بلاتين حتى أن المراد به ما يتم  
الغيبين وفيه عسف إلا أن المراد به الناس كقولهم يوم يقع العلم فإن  
تبيان حتى الله غير العقلين عن الله صلى الله عليه وسلم من قرأ المعوذتين فكانا  
فرا الملبس لئلا ينزلها الله تعالى والذم اعلم بالعباد والمهجوع والمأج  
عمر المجلد الثاني من كتاب أوار الترتيل  
واسرار المناويل الجزئية مصنفاً للأمام الأعظم  
المعروف بالسيد الشهاب قاضي قضاة المسلمين  
دار علوم الأنبياء والمرسلين الإمام الجليلي صاحب  
والمعنى والدين أي من ربه على الله الإمام الأعظم  
المعترف امام الحق والمرجع البيضاء في فلس  
العلماء ولها المطهر وحدها عن أسلافها في  
مع المجلد الأول على يد العلامة المنان الفقيه  
المرحوم الذي توفي في أواسط أي الأولى سنة  
وتمت في سنة ١٠١٢ وقدمنا في خط المصنف في اليد  
شاه ورضي عن وارضاه في ملكه في بلاد الهند  
بشير من معتقنا عن جملنا من الجسمية في سؤال  
لند الحكي وتبعين سنة أية أسأل الله تعالى  
له الرضوان ولنفسه الإحسان والعزير والحكمة  
حمدنا كما في غيره وهو في يد من يملكه على غيره

استأهلنا المجمع شمس...  
البحر والدرية...  
سنة ١٠١٢

مخطوطات تاريخية  
مكتبة جامعة أرضروم

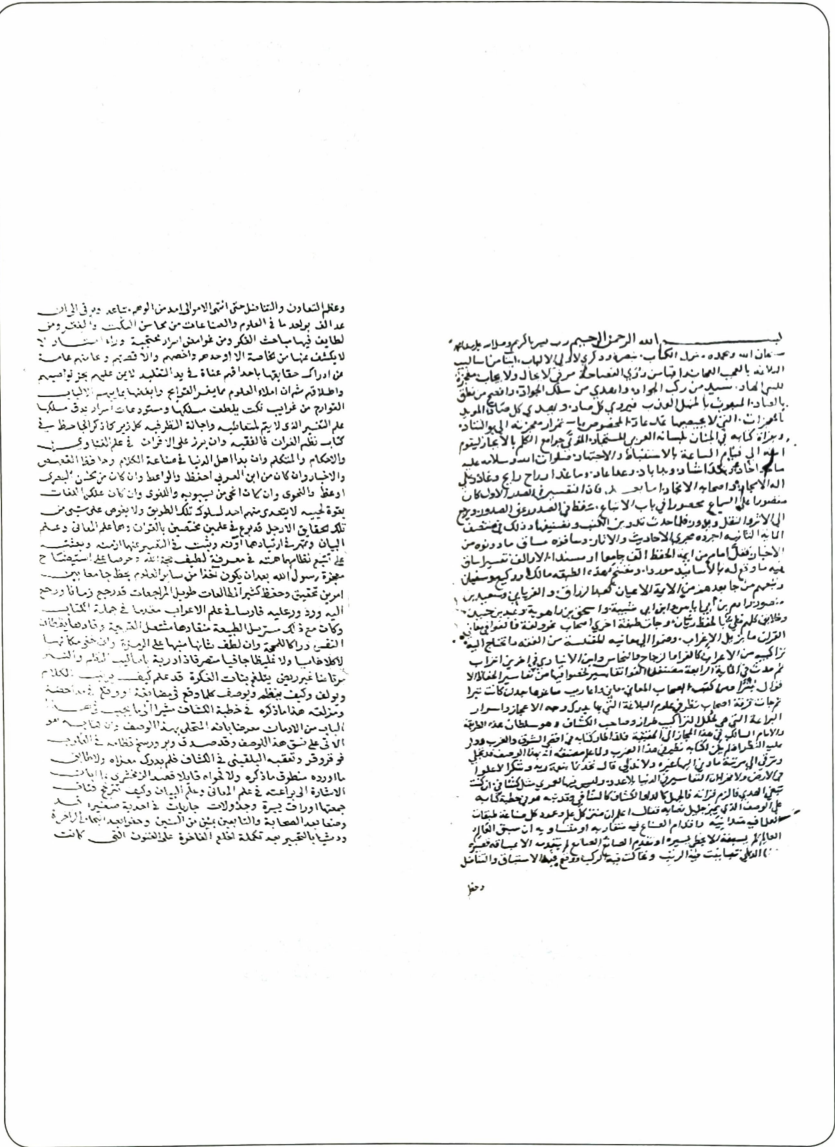
صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة جامعة أرضروم، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي، والمرموز لها بـ(ض)





في وجه سنة فتح قولك وتخصيصه به المراد بالعباد والعبادة الطبيعية لان المصارع نوع خاص من العباد فهو من باب قوله وملائكته وخبريل قولك من ارباب انظار الصلاة بعد الصلاة اخرج حديث مسلم والترمذي والنسائي من حديث ابي هريرة عن قولك من ارباب انظار الصلاة بعد الصلاة في سبيل الله كان له كبد صيام شهر رمضان وقيامه للرب اخرج حديث احمد وان اوشية في المصنف من حديث سلمان بهذا اللفظ واحمد عند مسلم بحقه قال الشيخ سفيان قوله كبد هو النسخ المثل من عبد الجنى وبالكسر المثل من الجنى قوله من قرأ سورة الكهف يذكره في العيران يوم الجمعة حين تحب الشمس على الله عليه وملائكته اخرج حديث الطبراني في حديث ابن عباس قوله من قرأ سورة العيران اعطى بكل اتمتها امانا على جسده **هـ** امر الحديث الموضوع الذي روي عن ابن كعب في فضائل القرآن سورة سورة وقد سادها الحديث وحفاظه وقفاه وقلدها قديما حديثا على انه موضوع تخلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعابوا على من اورد من المنسوخين في نفاسيهم وهما انا سوقت نك من كلامهم في ذلك قال ابن الصلاح روي عن ابي عجمه وهو نوح بن ابي هريرة انه قيل لمن اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة فقال اني رأيت الناس قد ارضوا عن القرآن واشتغلوا بفضله ابي حنيفة ومخازي محمد بن يحيى فوضعت هذه الاحاديث حسدا حاله الحديث الطويل الذي يروي عن ابن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل القرآن سورة سورة عن ما حدث عن محمد بن يحيى انه لم يأتني الا في اعراف بانواعها ووضعت وان اتراف ليتبين عليه ولقد اخطا الواحدي المنسوخ ومثله من الحديث في ابداء نفاسيهم وقال الحافظ ابن الدين العراقي في شرح الفقيه ومثاله من كان يضع الحديث حسدا ما روي عن ابي عجمه نوح بن ابي هريرة في قوله قال في قوله في كتابه الحاكم بسنده الي ابي عمار المرزبي انه قيل لابي عجمه من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند اصحاب عكرمة هذا فقال اني رأيت الناس قد ارضوا عن القرآن واشتغلوا بفضله ابي حنيفة ومخازي محمد بن يحيى فوضعت هذا الحديث حسدا وكان يقال لابي عجمه هذا انا في جامع فقال ابو حاتم ابن حبان جمع كل شيء الصديق وقال ابو عبد الله الحاكم وضع حديث فضائل القرآن وروي ابن حبان في مقدمته تاريخ الضعفاء عن ابي هريرة قال قلت لابي عجمه بن عبد ربه من اين جئت بهذا الحديث من قرأ كذا فانه كذا قال ووضعت ارضب الناس في كذا وهكذا

٥٢  
هذه الاحاديث



صورة الورقة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية المنقولة من خط العلامة السيوطي، والمرموز لها بـ(ز)

في ربه وبالوحي وقوله والله معكم ما كنت تكفرون وغوه قوله  
 وان يمشوا بيوتكم الى قوله وهو لم يكن مستورا موسوما بعبادة الله  
 شيئا في ذلك الكتاب وقد قال صاحب الاستبصار انه خطأ من  
 عفا عنه الناس لان قوله صلى الله عليه وسلم كان متعبدا بحبل  
 الوحي فيثبت في قاصدا وقال ابو حنيفة هو اذ بعثت على  
 منب النبي وهو في حرمه لانه عليه الصلاة لم يزل يوحده تعالى  
 جنت الامانة مع النبي وبعثت بمشاهيرهم وقال علي بن ابي طالب  
 ارضي من الله به من جاهد الله في دينه وقال علي بن ابي طالب  
 الصيغة وهي ما كان يفتي كان يتبعه كان يصوم كان يطوف ما منه  
 يفتي وابتدأ جلالة الشهد و من الناس قال ابو حنيفة والذ  
 اخاره في هذه الآية انه لا يفتي به في الاستقبال لان الغالب في  
 تنفي المشتغل في حلفه عليه ولا يفتي عابدين مما عده نفي المشتغل  
 على غير المأثورة في قال ولا انا عابدين نفي الغالب لان اسم  
 الفاعل العارل كقوله في ذلك على حاله في حلفه عليه واليات  
 عابدين ما عده نفي الفاعل ليس المأثورة فان قلت ليس فيه تعليم  
 الصلاة والسلام لا يند ما يندوه في حال الاستقبال ولا يزل  
 حتى انه وما قامت على قوله من قرا سورة الكافين الكافين  
 ومع القرآن وثابت منه من قرا في الفاتحة الحمد والحمد لله  
 مجلة الاول سورة الزمعة من حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
 قوله روي انه لما دخل مكة بدأ بالسبح فقرأ الحمد وعلى ثابته  
 وكفاه رواد الشيطان من حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
 قوله اني لا استقر الله في اليوم واليلة مائة مرة وراي من حديث  
 الاخر ان قوله قالها على النبي صلى الله عليه وسلم ما يملك فقال  
 فيت اكد فذكر قال انها كانت رواد الشيطان من حافل قوله  
 من قرا سورة الاحقاف الاخره موضوعه سورة التيسير  
 من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في قوله من قرا جزء الكلاب  
 الصاديات وقد فعل قوله من قرا سورة التيسير موضوعه  
 سورة التيسير  
 روي ان قريبا قالوا يا محمد سمعت لاناك الذي تدعوننا اليه  
 انزلت اخيرا ان جبرئيل عرفة قوله وكان الصمد ابو حنيفة  
 في قوله قال ابراهيم عرفة قوله من هذا الباب وقد كان  
 ان يلق بواضعت فاقبل فاصح ان يكون خيرا فكان في حرمه في كنفه

وقدم على كنفه للاهتمام به اذ فيه ضمير الجاري تعالى وتوسطه بانه كان  
 الاصل في التبريد ان الاسم عننا فاصله في ذلك قال وعرفه الذي  
 قرأه يعطوا ابراهيم ويقره ان له تبريدك اهل من له لانه لا يفسد  
 فاقبل لا يفسد ان يكون خيرا ويعلم ان يكون خيرا قال ولا يفسد من له  
 من صميم انه لا يفسد كلام من قوله ولو لم يكن خيرا لكان خيرا  
 وارتفع على الصحة وجعله خيرا لم يفتي كلامه وان قلت ان السلف  
 يشبهوا اهل البيت في قوله اول من خلقه في الدنيا والحق ان الله  
 بكافيه وقال علي قوله هذا الطريق ناطق بجميع لان الطريق الناطق  
 بعبارة عابدين في الاشارة فيه فابعد عما يفتي من الاعانة غير ما  
 روي وقد سئل سيدي بقره ما كان فيها خبرا منك وما الفرق بين  
 هذا وبين الآية الكريمة وكين يقرؤنا وقد قال سيدي في قوله  
 والتميم والتميم والاداء والاداء في حديث علي وقال السلف في  
 قوله ان له قرآنهم جميعا في اليوم في صلاة التمام من قبله لم يكن له  
 ابراهيما ومثاله في حديثه انها قد نزلت الميزان ارجح  
 الطاري من حديث ابي سعيد في قوله ومن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان نعم بقره يعزوها قال وجبه قبل ما يورثه وما وجبه  
 قال وجبه كقوله الزمعة في قوله الذي بالما من حديث ابي سعيد  
 في سورة الفاتحة قوله وفي الايام التي يرضى ابراهيم في قوله  
 والشاهي والما من حديث عائشة في قوله في كتابه ما يورثه  
 الله عليه وسلم في حديثه في قوله في كتابه ما يورثه  
 منها رواد مسلم من حديث علي بن ابي طالب في قوله في كتابه ما يورثه  
 ولا ارضي عن الله من رواد ابي طالب في قوله في كتابه ما يورثه  
 بلعقل في قرا سورة الاحقاف والاداء من كتابه ما يورثه وحل  
 اعدو يرب الناس فان استطعت ان لا تدع صلاة فاقبل  
 سورة الاحقاف  
 قوله من الناس الاله الناس عطفها به قال ابو حنيفة  
 الميات ان يكون بالقرآن قال علي بن ابي طالب في كتابه ما يورثه  
 بحري ليراد في قوله ابو حنيفة ويظهر قوله انها عطفها  
 بالقرآن ولا يقتل من العطف في قوله عطفها بالقرآن  
 في قوله في علم وادعاه في قوله من قرا القرآن في كتابه ما يورثه  
 الكتب التي اقرها الله عليها موضوع والله ما علم بالصواب قاله المصنف  
 والمصنف ان السلف التي كتبت منها في السنة فخطها في كتابه

ما يرضه امرها بنية التي علمتها على تفسير القاسي ناصر الدين البينصاوي  
 فرغت منها يوم الجمعة كعادى والعشرين من جمادى الاولى سنة اربع  
 وسبعماية وكان الشروع فيها سنة ثمانين وثمانماية والله تعالى اعلم

وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم  
 تمت بحمد الله وعونه  
 وحسن توقيعه  
 محمد لله رب  
 العالمين

يا قارى المخطوط فاستغلن كتابنا لتد كمنك ربه الهج والقصا  
 وقلة انظرت عيناك ارحه ه بارب فاعترت وارزقه ما طلبا





بإسط و زائفة و قد أفسد الله نوحاً ما كنت تعلمون فذوقوا مثله ما عرفتم ما عرفتم الميرة  
 وهو لم يكن يعلم موسي ما عاده المسيح في ثلاث لكتان و قد عاقب ليمان الأسف فأنه طاف في  
 على أصله فأفسد و الخبيث أنه تولى الله و خلقه و صنعوا سيداً قبل الربيع و في عاصم و قال  
 ابن كثير في هذا سواد به علي حسب التوبة و غير صحيح كما عليه الصلاة و السلام في قوله تعالى  
 جئناك لا مستعجلين بيت الله و قد فعلنا ما أمرنا به و قال الله جل في علاه لا تنصرونه لأن  
 برحمتك جوداً ساعداً لا خير فيه إلا الامادي المحيية و لا ما ينصفه لأن ينصفه لا أن ينصفه لأن  
 يطهرن لأن ينصفه لا أن يطهرن لخالقه الاستر و من قالين برحمتك الاستر و الله في اختراقه في هذه  
 الجلالة كما نصيبه لا أن الغالب لأن النبي الاستر برحمتك عليه و لا استر  
 غابون ما غابوا لفتيا للمستقبل في جيل القامة فتركنا إلا أن نغادرنا بعد نرتفنا لما لا  
 استر القامة العاطل المحيية فيه لا أنه في الخاف و حقه عليه و لا استرنا بعد و ما عهدنا العمل  
 غير سبل المقام فاستعمله النبي عليه الصلاة و السلام لا ينفذنا من لا لا ولا استعمل  
 و عهدت لكان استر الله فوفقنا فوفق على الكوفة من فراسة السكاك في حماه و أربع  
 و تفرقت من سورة الشايعين الميرة من سعة و روي في الحلة الأولى في حقة الترمذي و غير صحاح

**سورة النجم**  
 قوله و روي الله من غير كرمه في بيان السجدة فخلق الكعبة و خلقنا ان دعوات رزاة الشيطان  
 من حديث الزماني و روي في خلق الكعبة حوله ان لا تتحرك في البر و البركة و في رزاة  
 من حديث الامام الحسن في قوله لما قرأها على العباد فيها صلوة و السلام كما يجعل  
 حقا لله الليل كقوله قالوا لها لعل رزاة العطين من غير صلوة من رزاة لعل  
 الجزء موضوع ه سورة الريح قوله لما نزل عليه السلام و الوضوء بك  
 الاقرب الى الجزء و رزاة الشيطان من حديث ابن عباس ه قوله  
 ه جواز تجزاة الله من غير جواز الصلاة العاديات و دفعه  
 قوله من فراسة البيت الجزء موضوع ه

**سورة الاحقاف**  
 قوله و كان ذوقاً لولا ان ايمانهم فانا لو ان الله لو نزلنا اليه فنزلت احسنها  
 ابن جرير عن كثر قوله و كان الله ان هو انظر الى الامم قال الله فانها بعد الحجة  
 بعنت من هذا الباب و لان الله ان ما يعترفون بقدر لا يتبعه ان يكون خيرا لما دفعه  
 كقوله تقدم على كل الاعراب و انه من اباي و عني و قوله ان لا لا لا استرنا  
 لان الله ما فاضله لملك قاتل و من غير الله و زبانه ما يستلنا عن اباي و عني ان الله  
 و كما ان من احد لا تعرفن ان الله ان يكون خيرا لعل الله ان يكون خيرا لعل الله ان  
 و غير الله من غير الله ان يكون خيرا لعل الله ان يكون خيرا لعل الله ان لا استرنا  
 فانه لو وضع الله لا ينصفه لمن من الله و لو كان له عند بلوغا حركتها و انتم على العفة

**سورة الحز**

و تخلصها المرئوفة ملا على اشتري ان التي لم يكن الا على الميراني كقولها ه ه ه  
 و لا تتعلق به و المصون لم يكن له عيادة و قد استله الميراني في الا القرن فتم من نوح لا في القرن  
 النا و من جانا و عتار و عمار و الكفي الاخيار و فابو ما لغيره من الاصابة و من في دار اول و قد  
 شرا سيونيه بغيرها لا ان ثبنا بعد حديقنا و ما القرن من هذا الا ان اكرهه و كان يتفرقا و قد  
 قاتلته سيونيه و من غيرها و الاقدم و انما سيرنا لا الا و الاسترنا عن و كذا غيره و قاتلته  
 الضنا في قوله ان له من غيرها و ما لا يكون من سلفها المقارن قوله لم يكن الا على سلف  
 و عفا و سما له قوله جاء في الحديث انها تعد لثمة الغزاة ان حرة الغزاة من حيث الله سلف  
 الهدري قوله ه و من النبي ما عليه و سلفه اسمح و رزاة بها قال و جرت  
 قبلنا و رسول الله و ما جرت قال و جرت له الجزء الحرة الترمذ و في الشايعين في كبره و  
 اوهل ربه سورة العن قوله في قوله لزيد العلقه فاما و رزاة  
 الجزء الترمذي في الشايعين في قوله من حديث عائشة رزاة و ان تهوديا حرة النبي الله  
 عليه و سلفه في احدي عشرة و ان الجزء الحرة ان تمرد و رزاة البيهقي و الديلين حديث  
 فاشته قوله لعله انزلت في قولنا ما انزلنا للجهاد و اياه مشغولين حديث عمار بن  
 قوله لعوقق اسوة بين حبي و ما ارضع من الله سبنا و اياه ابن حبان في صحيح حديث  
 عتية ابن خرازمي ان تفرس سورة امت الامام عبد الله بن علي الموحدي في قوله و رزاة  
 فان استطعت ان لا تعولما و خلافة فاعلموا سورة الحساس في مصنفه عن ان سبنا الله  
 عتية بن كة قال ابن حبان فخلق النبي ان يكون نبي الله تعال الميراني عن ان هذا  
 غا و خي الجرمه مدحقا لابن حبان و ما قوله اننا خلقنا بيان لو احد لا خلقنا الشاة  
 شيا في خلقنا انسان خلقنا ما يكون را خلقنا و خلقنا واحد اما قوله ان رزاة الذين  
 فكانا في انما الكلداني انزلنا الله ما توضع ه عفا الطيب عبدالله خزيه و حسن توفيق  
 و كان الفراع من حين يوم الجملة المبال و ثالث من سورة  
 علي بن عبد الله و اصحطه الائمة ربه الكرماء و ان علم على  
 ابن عبد الجوزي عن الله في قوله و من دعا فلعله امة و من  
 المستقيم و خلق الله على شيا حيا و رزاة  
 و صعبه و صلي و رزاة  
 ابراهيم ابا يوم الدين

SÖLEYMANIYE E. KATÖPHANESI	
Kısmi	Sölâymânîye
Yeni Kaynak	
Eski Kaynak	166
Tanıf No.	2971 (263) = 922

صورة الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة السليمانية، والمرموز لها (ب-س)





نَفْسِ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ الْعَلَمِ السُّوَيْطِيِّ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلِّم وباركْ على سيِّدنا محمَّد وآله وسلِّم تسليمًا كثيرًا<sup>(١)</sup>

سبحانَ الله وبحمده مُنزلِ الكتاب، تبصرةً وذكرى لأولي الألباب، آتياً من أساليبِ البلاغةِ بالعجبِ العُجاب، راقياً في<sup>(٢)</sup> ذُرَى الفصاحةِ مرقي لا يحال<sup>(٣)</sup> ولا يُجاب، مُعجزةً للنبيِّ الهاد، سيِّدٍ من ركبِ الجِواد، وأهدى من سلكِ الجِوادِ، وأفصحٍ من نطقِ البُصَّاد، المبعوثِ بالمنهلِ العذبِ ليروي<sup>(٤)</sup> كلَّ صاد، ويهدي كلَّ صادٍ، المؤيِّدِ بالمعجزاتِ التي لا يُحصيها عدُّ عادٍ، المخصوصِ باستمرارِ مُعجزتهِ إلى يومِ التَّنَاد، وبقراءةِ كتابه في الجنانِ بِلِسَانِهِ العربيِّ المُستجاد، المؤتَى جوامعَ الكَلِمِ بالإيجازِ لِتقومَ أمتهُ إلى قيامِ السَّاعةِ بالاستنباطِ والاجتهادِ، صلواتُ الله وسلامُه عليه ما حدَى حاد، وشدا شادٍ وبدا باد وعدا عاد، وما غدا وراح رائجٌ وغاد، وعلى آله الأُمجادِ وأصحابه الأَنجاد.

أما بعد:

فإنَّ التَّفْسِيرَ في الصِّدْرِ الأوَّلِ كان مقصُوراً على السَّماعِ، محصُوراً في بابِ

(١) في (س): «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهُوَ حَسْبِي وَبِهِ ثِقَتِي وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وفي (ز): «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ يَا كَرِيمٍ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ».

(٢) في (س) و(ز): «من».

(٣) في (ف): «يجال».

(٤) في (ز): «فيروي».

الاتباع، يُحْفَظُ فِي الصُّدُورِ عَنِ الصُّدُورِ، وَيَرْجَعُ إِلَى الْأَثَرِ وَالنَّقْلِ وَيَدُورُ. فَلَمَّا حَدَثَ تَدْوِينُ الْكُتُبِ وَتَصْنِيفُهَا، وَذَلِكَ فِي مُتَنَصِّفِ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ، أَجْرَوهُ مُجْرَى الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ، وَسَاقُوهُ مَسَاقَ مَا دَوَّنُوهُ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَقَلَّ إِمَامٌ مِنْ أُمَّةِ الْحِفْظِ أَلْفَ جَامِعًا أَوْ مُسْتَدًّا، إِلَّا وَأَلْفَ تَفْسِيرًا سَاقَ فِيهِ مَا وَقَعَ لَهُ بِالْأَسَانِيدِ مُوَرَدًا، وَمَفْتَحُ هَذِهِ الطَّبَقَةِ مَالِكٌ<sup>(١)</sup> وَوَكَيْعٌ وَسَفِيَانٌ، وَتَبِعَهُمْ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ الْأَعْيَانِ، كَعَبْدِ الرَّزَاقِ، وَالْفَرِيَابِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَآدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ، وَابْنَ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهُوِيَةَ، وَعَبْدَ بْنَ حَمِيدٍ<sup>(٢)</sup>، وَخَلَّاتُ كُلِّهِمْ مَلِيٌّ بِالْحِفْظِ رِيَّانٌ.

(١) لم يعرف للإمام مالك تفسير مستقل، بل مسائل منثورة نقلها عنه من بعده كما ذكر ابن العربي في «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (١٠٤٧/٣) حيث قال: هذا كتاب التفسير، أرسل مالك رضي الله عنه كلامه فيه إرسالاً، فلقطه أصحابه عنه ونقلوه كما سمعوه منه، ما خلا المخزومي فإنه جمع له فيه أوراقاً ألفها في دمشق في الرحلة الثانية فكتبناها عن شيخنا أبي عبد الله المصيصي الأجل الأمين المعدل، وكان كلامه رحمه الله في التفسير على جملة علوم القرآن فنظمتنا كل علم في سلكه ونظمناه في نظيره.

قلت: والمخزومي هو: أبو محمَّد عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم المعروف بالصائغ أحد أئمة الفتوى بالمدينة كان أمياً لا يكتب، تفقه بمالك ونظرائه وصحبه أربعين سنة، وله تفسير في الموطأ، توفي بالمدينة سنة (١٨٦ هـ). انظر: «ترتيب المدارك» (١٢٨/٣)، و«شجرة النور الزكية» (٨٤/١). وانظر التعليق الآتي.

(٢) انظر: «المعجم المفهرس» (ص: ١٠٧) وما بعدها، وقد ذكر فيه الحافظ ابن حجر سنده إلى «جزء» فيه التفسير المروى عن مالك جمع أبي بكر محمد بن عمر بن سالم الجعابي، وإلى «كتاب التفسير» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، و«كتاب التفسير» لوكيح هو ابن الجراح بن مليح الرؤاسي، و«كتاب التفسير» لمحمد بن يوسف الفريابي، و«كتاب التفسير» لعبد بن حميد، و«كتاب التفسير» عن سفيان الثوري، و«كتاب التفسير» عن سفيان بن عيينة رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه، و«كتاب التفسير» لإسحاق بن راهوية، و«تفسير أبي بكر بن أبي شيبة»، وغيرهم.



وجاءت طبقةٌ أخرى أصحابُ نحوٍ ولغةٍ فألّفوا في معاني القرآنِ ما يُزيلُ الإغرابَ، وضمّوا إلى معانيه المقتبسة من اللغة ما تحتاجُ إليه تراكيبه من الإعراب، كالقرءاء والزجاج والنحاس وابن الأنباري في آخرين أتراب.

ثم حَدَّثَ في المئة الرابعة مصنفون ألفوا تفسيرا لخصوا فيها من تفسيري الحفاظ الأقال بترأ<sup>(١)</sup>، ومن كتب أصحاب المعاني معاني وأعاريب صاغوها بعد أن كانت تبرا.

ثم جاءت فرقة أصحاب نظير في علوم البلاغة التي بها يدرك وجه الإعجاز، وأسرار البلاغة التي هي لحلل التراكيب طراز، وصاحب «الكشاف» هو سلطان هذه الطريقة، والإمام السالك في هذا المجاز إلى الحقيقة، فلذا طار كتابه في أقصى الشرق والغرب، ودار عليه النظر إذ لم يكن لكتابه نظير في هذا الضرب، ولما علم مُصنّفه أنه بهذا الوصف قد تحلّى، وترقى إلى مرتبة ما دنا إليها غيره ولا تدلّى، قال تحدثنا بنعمة ربّه وشكرا، لا علّوا في الأرض ولا فخرًا:

إنّ التّفسير في الدّنيا بلا عددٍ وليس فيها لعمري مثل كشافِي  
إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء والكشاف كالشافي<sup>(٢)</sup>

وقد نبّه هو في خطبة كتابه على الوصف الذي به تميّز<sup>(٣)</sup> جليل نصابه، فقال: اعلم أن متن كل علم وعمود كل صناعة طبقات العلماء فيه مُتدانية، وأقدام الصناع فيه مُتقاربة أو مُتساوية، إن سبق العالم العالم لم يسبقه إلا بخطى يسيرة، أو تقدّم الصانع

(١) في (ف): «بُترأ»، والمثبت من (ز) و(س)، وضبطت في (ز): «بُترأ».

(٢) انظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٥/٤٩١). وقد وردا في بعض نسخ «الكشاف»، وأثبتناهما

في حواشيه أثناء خطبة الزمخشري (١/٥).

(٣) في (ز): «الذي يميز».

الصانع لم يتقدمه إلا بمسافة قصيرة، وإنما الذي تباينت فيه الرُّب، وتحاكت فيه الرُّب، ووقع فيه الاستباق والتناضل، وعظم التفاوت والتفاضل، حتى انتهى الأمر إلى أمد من الوهم مُتباعِد، وترقى إلى أن عدَّ ألفٌ بواحد، ما في العلوم والصناعات من محاسن النُكْتِ والفقر، ومن لطائف معانٍ فيها مباحثٌ للفكر، ومن غوامض أسرارٍ مُحْتَجِبَةٍ وراءَ أستار<sup>(١)</sup>، لا يكشفُ عنها من الخاصَّةِ إلا أوحديهم<sup>(٢)</sup> وأخصُّهم، وإلا واسطتهم وفصُّهم<sup>(٣)</sup>، وعامتُّهم<sup>(٤)</sup> عِماةٌ عن إدراكِ حقائقها بأحدِ قِهم، عِناةٌ في يدِ التَّقْلِيدِ لا يُمَنُّ عليهم بجزِّ نواصيهم وإطلاقِهم<sup>(٥)</sup>.

ثمَّ إنَّ أَملاً العلوم بما يَغمرُ القرائح، وأنهضها بما يَبهرُ الألبابِ القوارح، من

(١) في (س): «ستار».

(٢) في (ز): «أوحدهم». والياء في «أوحدهم» للمبالغة كأحمري، منسوب إلى اللفظ تنبيهاً إلى أنه عريق في معنى الواحدة، يستحق أن يعبر عنه بالأوحد وينسب إليه، وهو واحد أمه؛ أي: لم تلد مثله. انظر: «فتوح الغيب» (١/٦٤٨)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٤).

(٣) «واسطتهم»؛ أي: خيرهم وأفضلهم، وواسطة الشيء: أجودُه، ومنه واسطة القلادة، وقوم وسط وأوساط: خيار.

وقوله: «وفصهم»؛ أي: صفوتهم ومختارهم، من فص الخاتم. انظر: «فتوح الغيب» (١/٦٤٨)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٤).

(٤) قوله: «وعامتُّهم»، قيل: الضمير راجع إلى «العلماء»، ويجوز أن يعود إلى (الخاصة) على تأويل الجمع، أي: أكثر الخواص غافلون. انظر: «فتوح الغيب» (١/٦٤٨)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٤).

(٥) قوله: «عِناة»: جمع عان وهو الأسير؛ أي: هم أسرى في يد التقليد لا خلاص لهم أصلاً، وكانت عادة العرب في إطلاق الأسرى جزَّ نواصيهم إهانة لهم وإذلالاً. وقوله: «لا يمن»، يروى مجهولاً؛ أي: لا يُنعم عليهم، ومعروفاً: وفاعله «التقليد» إذا روي بالياء، و(اليد) إذا روي بالتاء. انظر: «فتوح الغيب» (١/٦٤٩)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٥).

غرائبٍ نُكِّتِ يَلْطَفُ مَسْلُكُهَا، ومُستودعاتٍ أَسْرارٍ يَدِقُّ سِلْكَهَا<sup>(١)</sup>، عِلْمُ التَّفْسِيرِ الَّذِي لَا يَتِمُّ<sup>(٢)</sup> لِنِعَاطِيهِ وَإِجَالَةِ النَّظَرِ فِيهِ كُلِّ ذِي عِلْمٍ كَمَا ذَكَرَ الْجَا حِظُّ فِي كِتَابِ «نَظْمِ الْقُرْآنِ»، فَالْفَقِيهَةُ وَإِنْ بَرَزَ عَلَى الْأَقْرَانِ فِي عِلْمِ الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ، وَالْمَتَكَلِّمُ وَإِنْ بَدَّ<sup>(٣)</sup> أَهْلَ الدُّنْيَا فِي صِنَاعَةِ الْكَلَامِ، وَحَافِظُ الْقِصَصِ وَالْأَخْبَارِ وَإِنْ كَانَ مِنْ ابْنِ الْقِرِّيَّةِ<sup>(٤)</sup> أَحْفَظُ، وَالْوَاعِظُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَوْعَظُ، وَالتَّحْوِيُّ وَإِنْ كَانَ أَنْحَى مِنْ سَبِيوِيهِ، وَاللُّغَوِيُّ وَإِنْ عَلَكَ اللُّغَاتِ بِقُوَّةٍ لَحْيِيهِ، لَا يَتَصَدَّى مِنْهُمْ أَحَدٌ لِسُلُوكِ تِلْكَ الطَّرَاقِ، وَلَا يَغْوُصُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْحَقَائِقِ، إِلَّا رَجُلٌ قَدْ بَرَعَ فِي عِلْمَيْنِ مَخْتَصِّصِينَ بِالْقُرْآنِ، وَهُمَا: عِلْمُ الْمَعَانِي وَعِلْمُ الْبَيَانِ، وَتَمَهَّلَ فِي ارْتِيَادِهِمَا أَوْتَهُ، وَتَعَبَ فِي التَّنْقِيرِ عَنْهُمَا أَرْمَنَهُ، وَبَعَثْتَهُ عَلَى تَتَبُعِ مَظَانَّهُمَا هِمَّةً فِي مَعْرِفَةِ لَطَائِفِ حُجَّةِ اللَّهِ، وَحَرَّصَ عَلَى اسْتِيضَاحِ مُعْجَزَةِ رَسُولِ اللَّهِ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ آخِذًا مِنْ سَائِرِ الْعُلُومِ بِحِظِّ، جَامِعًا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: تَحْقِيقِ وَحِفْظِ، كَثِيرِ الْمَطَالَعَاتِ، طَوِيلِ الْمَرَا جِعَاتِ، قَدْ رَجَعَ زَمَانًا وَرُجِعَ إِلَيْهِ، وَرَدَّ وَرُدَّ عَلَيْهِ، فَارْسًا فِي عِلْمِ الْإِعْرَابِ، مُقَدِّمًا فِي حِمْلَةِ «الْكِتَابِ»<sup>(٥)</sup>،

(١) في (ز): «مسلكتها».

(٢) قوله: «لا يتم»؛ أي: لا يكمل ولا يصلح، كما قال الجرجاني. وقال الطيبي: لا يستبدُّ ولا يستقلُّ.

انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٥٥)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٥).

(٣) «بد»؛ أي: سبق وغلب وفاق.

(٤) هو أيوب بن يزيد النمري الهلالي، أعرابي أمي فصيح، يضرب ببلاغته المثل، نقل الكتب القديمة

إلى العربية، والقرية اسم أمه، وهي في اللغة: حوصلة الطائر، قتله الحجاج سنة (٨٤هـ)، وتكلم

عند القتل: لكل جواد كبوة، ولكل شجاع نبوة، ولكل حكيم هفوة؛ فصار مثلاً. انظر: «فتوح الغيب»

(١/ ٦٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٤٦).

(٥) أي: كتاب سيبويه. انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

وكان مع ذلك مسترسل الطَّبِيعَةِ مُنْقَادَهَا، مُشْتَعِلَ الْقَرِيحَةِ وَقَادَهَا، يَقْطَانُ النَّفْسِ دَرَاكًا لِلْمُحَةِ<sup>(١)</sup> وإن لَطْفَ شَائِنَهَا، مُتَّبِعَهَا عَلَى الرَّمَزَةِ وَإِنْ خَفِيَ مَكَانَهَا، لَا كَزَا جَاسِيَا<sup>(٢)</sup>، وَلَا غَلِيظًا جَافِيَا، مُتَصَرِّفًا ذَا دُرْبِيَّةٍ<sup>(٣)</sup> بِأَسَالِيْبِ النَّظْمِ وَالشَّرِّ، مُرْتَاضًا غَيْرَ رِيْضٍ<sup>(٤)</sup> بِتَلْقِيْحِ بِنَاتِ الْفِكْرِ، قَدْ عَلِمَ كَيْفَ يُرْتَبُّ الْكَلَامُ وَيُوَلَّفُ، وَكَيْفَ يُنْظَمُ وَيُرْصَفُ، طَالَمَا دُفِعَ إِلَى مَضَائِقِهِ، وَوَقَعَ فِي مَدَاحِضِهِ وَمَزَالِقِهِ<sup>(٥)</sup>.

هذا ما ذكره في حُطْبَةِ «الْكَشَافِ» مُشِيرًا إِلَى مَا يَجِبُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَوْصَافِ، مُعْرَضًا بِأَنَّهُ الْمَتَحَلِّي بِهَذَا الْوَصْفِ، وَأَنَّ كِتَابَهُ هُوَ الْآتِي عَلَى سَنَنِ<sup>(٦)</sup> هَذَا الرَّصْفِ، وَلَقَدْ صَدَّقَ وَبَّرَ، وَرَسَخَ نِظَامُهُ فِي الْقُلُوبِ فَوْقَ وَقَرٍّ.

وَتَعَقَّبَهُ الْبُلْقِينِيُّ فِي «الْكَشَافِ»<sup>(٧)</sup> فَلَمْ يُدْرِكْ مَغْزَاهُ، وَلَا طَابِقَ مَا أوردَهُ مَنْطُوقَ مَا ذَكَرَهُ وَلَا فَحْوَاهُ، قَائِلًا: قَصَدَ الرَّمَخَشِرِيُّ بِمَا أَبَانَ الْإِشَارَةَ إِلَى بَرَاعَتِهِ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي وَعِلْمِ الْبَيَانِ، وَكَيْفَ يَتَرَجَّحُ فَنَانَ جَمَعَتْهُمَا أَوْراقُ يَسِيرَةٍ، وَجَدُولَانِ جَارِيَانِ

(١) اللمحة: الإشارة الخفية. انظر: «حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

(٢) الجاسي: الصلب، والكراسة: الانقباض والبيس، يقال: رجل كز، وقوم: كز. وفرس كزة: إذا كان في عودها بيس عن الانعطاف. انظر: «حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

(٣) في (ف) و(س): «دربة». والدربة: العادة والتجربة. انظر: «فتوح الغيب» (١/٦٦٦)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

(٤) المرتاض: الذي تمت رياضته، والريّض: ما كان أهلاً لها ولم يرّض بعد. انظر: «فتوح الغيب» (١/٦٦٦)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٨-١٠).

(٦) في (ز): «على نسق».

(٧) هو «الكشاف على الكشاف» لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥هـ). انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/١٤٧٥).

في أخايد صغيرة، قد وُضِعَا بعدَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ بمُتَيْنِ مِنَ السَّنِينَ، وَحُفِرَا بعدَ البحارِ الرَّاحِرَةِ، وَوُشِيََا بالتَّحْيِيرِ بعدَ تَكْمِلَةِ الخَلْعِ الفَاخِرَةِ، على الفُنُونِ التي طَافَتِ المشارِقَ والمغَارِبَ كالتُّوفَانِ؟ أَيْنَ ذَكَرَهُمَا في الصَّحَابَةِ الَّذِينَ هم أَسَدُ الغَابَةِ، أَيْنَ ذَكَرَهُمَا في التَّابِعِينَ الَّذِينَ كانوا لِلصَّحَابَةِ شَاهِدِينَ سَامِعِينَ، أَيْنَ ذَكَرَهُمَا في عَصْرِ الفُقَهَاءِ، مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِمَا في الأَقْدَمِينَ مِنَ النُّبُهَاءِ؟ وما على النَّاسِ مِنْ اصطلاحٍ أَتَى بِهِ عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِي، واقْتفاهِ السَّكَّاكِيِّ فيما ذَكَرَ<sup>(١)</sup> مِنَ المعاني، ولا يَقومُ لهما في كثيرٍ مِنَ المقاماتِ دليل، وليسَ لهما إلى ذلكِ سَبِيل، وَعِلْمُ التَّفْسِيرِ إِنَّمَا يُتَلَقَّى مِنَ الأَخْبَارِ، وَيُسَلَّكُ فِيهِ مَسَالِكُ الأَثَارِ.

وأقول: لم يتوارد البلقينيُّ والزَمخشرِيُّ على محلِّ واحدٍ، وليسَ الزَمخشرِيُّ لانهصارِ تَلَقَّى التَّفْسِيرِ مِنَ الأحاديثِ والأَثَارِ بجاحِد، كيفَ وانحصارُ التَّفْسِيرِ في السَّماعِ كَلِمَةً إِجماعاً، والنَّهْيُ عَنِ القَوْلِ في القرآنِ بالرَّأْيِ مَلَأَ الأَسْماعَ، ولهذا لم يَذْكُرْ أَهْلُ الحديثِ معَ مَنْ عَدَّدَ<sup>(٢)</sup> مِنَ أربابِ الفُنُونِ، ولا أَدْرَجَهُمْ في زُمْرَةِ مَنْ ذَكَرَ وَإِنْ جالَتْ مِنَ المُعْتَرِضِ الظُّنونُ، وَإِنَّمَا مَقْصودُهُ ما أشارَ إليه أوْلاً: أَنَّ القَدْرَ الزَّائِدَ على التَّفْسِيرِ مِنْ استخراجِ محاسنِ النُّكْتِ والفِقْرِ، ولطائفِ المعاني التي تُستعملُ فيها الفِكرَ، وكشفِ الأَسْتارِ عَن غوامضِ الأَسرارِ، وبيانِ ما في القرآنِ مِنَ الأساليبِ، وما تضمَّنَهُ مِنْ وجوهِ البِلاغَةِ في التَّراكيبِ، لا يَتَهَيَّأُ لَهُ إِلا مَنْ بَرَعَ في هذينِ العِلْمَيْنِ، وَتَبَحَّرَ في هذينِ الفَنَيْنِ، وصارَ مُجتهداً في علومِ البِلاغَةِ، ذا تصرُّفٍ في أفانينِ البراعةِ، خبيراً بأساليبِ الكلامِ، بصيراً بمسالكِ النُّظامِ، لأنَّ لكلِّ نوعٍ<sup>(٣)</sup> أصولاً وقواعدَ، هي للوصولِ

(١) في (ز): «بما ذكر».

(٢) في (س): «عد».

(٣) في (ز): «لكل فن».

إلى حَقِيقَتِهِ<sup>(١)</sup> مَصَاعِد، ولا يُدْرِكُ فَنُ بَقَوَاعِدِ فَنِّ آخِر، وإن شُرْفَ ذَلِكَ الفَنِّ وَفَضْلَ على الأوَّلِ لَمَّا فَآخِر.

وَالْفَقِيْهُ وَالْمَتَكَلِّمُ بِمَعَزَلٍ عَن أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ، وَاللُّغَوِيُّ وَالنَّحْوِيُّ إِنَّمَا يُدْرِكَانِ مِنْ مَدْلُولِ اللَّفْظِ وَإِعْرَابِهِ بِلَاغِهِ، وَالْقَاصُّ وَالْأَخْبَارِيُّ أَقْلٌ مِنْ أَنْ يُتَوَهَّمَ فِيهِمَا الصَّلَاحِيَّةُ لِلتَّكَلُّمِ فِي الْقُرْآنِ، وَأَذَلُّ مِنْ أَنْ يَجُوزَ لِهَمَا الْحَوْضُ فِي أَسْرَارِ الْفُرْقَانِ.

وَمُرَادُهُ بِحَافِظِ الْأَخْبَارِ: الْحَافِظُ لِأَيَّامِ النَّاسِ، وَالْمَوْرُخُ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ فِي بُيَانِ الْعِلْمِ أَسَاسٌ، وَلِهَذَا ضَرَبَ لَهُ الْمَثَلَ بِابْنِ الْقَرِيْبَةِ لِأَنَّهُ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بِالْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ<sup>(٢)</sup> حِفْظٌ وَلَا مَعْرِفَةٌ، وَلَوْ أَرَادَ بِهِ حَافِظَ الْأَحَادِيثِ لَضَرَبَ الْمَثَلَ بِمَالِكٍ وَسُفْيَانَ، أَوْ بِأَحْمَدَ وَالْبُخَارِيَّ وَنَحْوِهِمَا<sup>(٣)</sup> مِنَ الْأَعْيَانِ.

فَعُرِفَ أَنَّ اللَّزْمَ مَخْشِرِيَّ مَقْصِدًا غَيْرَ مَا فَهَمَهُ الْمُعْتَرِضُ، وَمَنْحَى لَا يَنْخَدِشُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُتَعَقِّبُ وَلَا يَنْتَقِضُ.

وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَعْرِفُونَ<sup>(٤)</sup> هَذَا الْمَغْزَى بِالسَّلِيْقَةِ، وَبِهِ قَامَتْ عِنْدَهُمُ الْمَعْجِزَةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَاهْتَدَوْا بِسَبِيهِ إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقَةٍ، أَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي فِدَاءِ أُسْرَى بَدْرٍ فَوَجَدْتُهُ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِ(الطُّورِ)، فَلَمَّا بَلَغَ ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] كَادَ قَلْبِي يَطِيرُ<sup>(٥)</sup>، وَأَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ.

(١) في (ز): «حقائقه».

(٢) في (ز) و(ف): «بأخبار النبوة».

(٣) في (ز): «ونحوهم».

(٤) في (ز): «الصحابة فوق».

(٥) رواه البخاري (٤٨٥٤)، ومسلم (٤٦٣).

ومرَّ أعرابيُّ على قارئٍ يَقْرَأُ: ﴿فَأَصْلَعَ يَمَاتُومُرُ﴾ [الحجر: ٩٤] فَسَجَدَ وقال: سَجَدْتُ لفصاحةِ هذا الكلام<sup>(١)</sup>.

فكانوا يَعْرِفُونَ بالطَّبْعِ وُجُوهَ بِلَاغَتِهِ كما كانوا يَعْرِفُونَ وُجُوهَ إِعْرَابِهِ، ولم يَحْتَاجُوا إِلَى بَيَانِ النُّوعَيْنِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَجْهَلُهُمَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ. فلَمَّا ذَهَبَ أَرَبَابُ<sup>(٢)</sup> السَّلِيْقَةِ، وَالتَّبَسَّ الإِعْرَابُ بِاللَّحْنِ وَالمَجَازُ بِالحَقِيْقَةِ، وَوَضِعَ لِكُلِّ مِنَ الإِعْرَابِ وَالبَلَاغَةِ قَوَاعِدٌ، يُدْرِكُ بِهَا مَا أَدْرَكُهُ الأَوَّلُونَ بِالطَّبْعِ وَتُسَاعِدُ، فَكَانَ حُكْمُ عِلْمِ المَعَانِي وَالبَيَانِ كحُكْمِ عِلْمِ النُّحُوِّ وَالإِعْرَابِ، وَكَانَتْ الحَاجَةُ إِلَيْهِ دَاعِيَةً لِإِدْرَاكِ وَجْهِ الإِعْجَازِ وَالإِعْرَابِ.

وَلَمَّا كَانَ كِتَابُ «الكَشَافِ» هُوَ الكَافِلُ فِي هَذَا الفَنِّ بِالبَيَانِ الشَّافِ، اشْتَهَرَ فِي الأَفَاقِ اشْتِهَارُ الشَّمْسِ، وَجُهِرَ بِهِ فِي مَحَافِلِ المَجَالِسِ بَيْنَ الفُضَلَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْسٍ، وَاعْتَنَى الأَئِمَّةُ المَحَقُّونَ<sup>(٣)</sup> بِالكِتَابَةِ عَلَيْهِ، وَتَسَارَعَ العُلَمَاءُ وَالفُضَلَاءُ فِي المُنَاقَشَةِ وَالمُنَافَسَةِ إِلَيْهِ، فَمِنْ مُمَيِّزٍ لاعتزالِ حَادٍ فِيهِ عَن صَوْبِ الصَّوَابِ، وَمِنْ مُنَاقِشٍ لَهُ فِيمَا أَتَى بِهِ مِنْ وُجُوهِ الإِعْرَابِ، وَمِنْ مُحَشِّ وَضَحَّ وَنَقَّحَ، وَتَمَمَّ وَيَمَّمَّ، وَفَسَّرَ وَقَرَّرَ، وَخَبَّرَ وَحَرَّرَ، وَجَالَ وَجَابَ، وَاسْتَشَكَلَ وَأَجَابَ، وَمِنْ مُخَرَّجٍ لِأَحَادِيثِهِ عَزَى وَأَسَدَ، وَصَحَّحَ وَانْتَقَدَ، وَمِنْ مُخْتَصِرٍ لَخَصَّ وَأَوْجَزَ، وَكَمَّلَ مَا أَعْوَزَ.

فَمِمَّنْ كَتَبَ عَلَيْهِ الإِمَامُ نَاصِرُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ المَنِيرِ السَّكَنْدَرِيُّ المَالِكِيُّ كِتَابَهُ «الانْتِصَافُ» بَيْنَ فِيهِ مَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الاعتِزَالِ، وَناقَشَهُ فِي أَعَارِبِ أَحْسَنَ فِيهَا الجِدَالِ، وَتَلَاهُ الإِمَامُ عَلَّمُ الدِّينِ عَبْدِ الكَرِيمِ بْنِ عَلِيِّ العِرَاقِيِّ فِي كِتَابِهِ

(١) أوردته الماوردي في «أعلام النبوة» (ص: ١٠٢)، وعزاه لأبي عبيدة.

(٢) في (ز): «أصحاب».

(٣) في (س): «والمحققون».

«الإِنصاف» جعله حَكَمًا بَيْنَ الكَشَافِ والانتِصَافِ، ولخَصَّهُمَا الإمامُ جمالُ الدِّينِ بنُ هشامٍ في مختَصَرٍ لطيفٍ، مع يَسِيرِ زيَادَةِ خَفِيفٍ.

وأكثرُ الإمامِ أبو حَيَّانَ في «بَحْرِهِ» مِن مُناقِشَتِهِ في الإِعْرَابِ ومُجادَلَتِهِ بالإِضْرَابِ، وتَلاهُ تَلْمِيذَاهُ الشَّهَابُ أَحْمَدُ بنُ يُوْسُفَ الحَلَبِيِّ المُشْهُورُ بالسَّمِينِ، والبُرْهَانُ إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ السَّفَاقِسِيِّ في إِعْرَابِيهِمَا، ثُمَّ قَدَّ يُوْافِقَانِهِ، وَقَدَّ يَتَّبَعَانِهِ بِالْجَوَابِ، وَيُقَرَّرَانِ<sup>(١)</sup> أَنَّ الَّذِي قَالَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ هُوَ الصَّوَابُ.

وَلَخَّصَ الشَّيْخُ تاجُ الدِّينِ بنُ مَكْتومٍ مُناقِشَاتِ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانَ فِي تَأْلِيفِ مُفْرَدِ سَمَاءُ «الدَّرُّ اللَّقِيطُ مِنَ البَحْرِ المُحِيطِ».

وَمَنْ كَتَبَ عَلَيْهِ حَاشِيَةٌ:

العَلَمَةُ قَطْبُ الدِّينِ الشَّرِيفِ<sup>(٢)</sup> فِي مُجَلَّدَيْنِ لَطِيفَيْنِ.

وَالْعَلَمَةُ فخرُ الدِّينِ أَحْمَدُ بنُ الحَسَنِ الجَارِزِيِّ.

وَالْعَلَمَةُ شَرَفُ الدِّينِ الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّيْبِيِّ، وَهِيَ أَجَلُ حَوَاشِيِهِ، فِي سِتِّ مُجَلَّدَاتٍ صَخْمَاتٍ.

وَالْعَلَمَةُ أَكْمَلُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ البَابَرْتِيِّ، رَأَيْتُ مِنْهَا مُجَلَّدًا عَلَيِ الفَاتِحَةِ، وَقِطْعَةً مِنَ البَقَرَةِ، وَلَا أَدْرِي أَكْمَلَهَا أَمْ لَا؟<sup>(٣)</sup>

(١) في (ف): «ويقران».

(٢) في (ز): «الرازي». والصواب المثبت، وهو مَحْمُودُ بنُ مَسْعُودِ قَطْبِ الدِّينِ الشَّرِيفِ، صَنَفَ الحَاشِيَةَ عَلَيِ «الكشاف» وَهِيَ حَاشِيَةٌ مُعْتَبَرَةٌ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٥٨١هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للأذنه وي (ص: ١٩٩).

(٣) وقفنا على أكثر من نسخة خطية لحاشية العلامة أكمل الدين البابرتي على الكشاف، ومنها نسخة منقولة من خطه رحمه الله، وقد وصل في حاشيته هذه إلى خاتمة سورة آل عمران.



والعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، وهي ملخصة من حاشية الطيبي مع زيادة تعقيد في العبارة ولم يُتمها.

والعلامة السيّد الجرجاني رأيت منها كرايس ولا أدري إلى أين وصل؟  
وشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وهي أسلوب آخر غير أساليب  
المذكورين، وإنما كتب<sup>(١)</sup> منها اليسير.

والشيخ ولي الدين أبو زُرعة أحمد بن الحافظ الكبير زين الدين عبد الرحيم  
العراقي، في مجلدين لخص فيها كلام ابن المنير والعلم العراقي وأبي حيان وأجوبة  
الحلبي والسفاسي مع زيادة تخريج أحاديثه.

وممن خرّج أحاديثه الإمام المحدث فخر الدين الزيلعي، ولخص كتابه حافظ  
العصر الشهاب أبو الفضل بن حجر في مختصر لطيف.

وسيد المختصرات منه كتاب «أنوار التأويل وأسرار التنزيل» للقاضي ناصر  
الدين البيضاوي، لخصه فأجاد، وأتى بكلّ مستجد، وماز منه أماكن الاعتزال،  
وطرح مواضع الدسائس وأزال، وحرّر مهمات، واستدرك تتمات، فبرز كأنه سبيكة  
نضار، واشتهر اشتهاز الشمس في وسط النهار، وعكف عليه العاكفون، ولهج بذكر  
محاسن الواصفون، وذاق طعم دقائق العارفون، فأكب عليه العلماء والفضلاء  
تدرّسا ومطالعة، وبادروا إلى تلقّيه بالقبول رغبة فيه ومُسارعة، ومروا على ذلك  
طبقة بعد طبقة، ودرّجوا عليه من زمن مصنّفه إلى زمن شيوخنا متّسقة.

ولقد كان شيخناي الإمامان الأجلان<sup>(٢)</sup>، والأستاذان الأفضلان، بقيّة النحارير

(١) في (ف): «وإنما ذكر».

(٢) في (س): «الأكلان».

المُدَقِّقِينَ، وَعُمَدَةُ الْمَشَايخِ الْمُحَقِّقِينَ، تَقِيُّ الدِّينِ الشُّمْنِيِّ وَمُحْيِي الدِّينِ الكَافِيحِيِّ سَقَى اللهُ ثَرَاهِمَا شَايِبَ الْغُفْرَانِ، وَأَمْطَرَ عَلَى مَضْجَعَيْهِمَا سَحَابَ الرِّضْوَانِ، يُقْرَانِ هَذَا الْكِتَابَ، فَيَأْتِيَانِ فِي تَقْرِيرِهِ بِالْعَجَبِ الْعُجَابِ، وَيُرْشِدَانِ مِنْ كُنُوزِهِ وَرُؤُوسِهِ إِلَى صَوْبِ الصَّوَابِ.

فَلَمَّا تَوَفَّاهُمَا الْحَقُّ إِلَى رَحْمَتِهِ، وَنَقَلَهُمَا مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا الدِّينِيَّةِ إِلَى فَسِيحِ جَنَّتِهِ، شَغَرَتِ الدِّيَارُ الْمِصْرِيَّةُ مِنْ مُحَقِّقٍ، وَخَلَّتْ مِنْ مُدْرَسٍ يُبْدِي ضَمَائِرَهُ مُدَقِّقٍ، فَصَارَ الْكِتَابُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْكُنُوزِ كَصُنْدُوقٍ مُثْقَلٍ، وَأَصْبَحَ لِقَفْدٍ مَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةٌ لِتَدْرِيسِهِ كَأَنَّهُ مُعْغَلٌ.

فَأَلْهَمَنِي اللهُ سُبْحَانَهُ أَنْ جَرَدْتُ الْهَمَّةَ لِتَدْرِيسِهِ، وَشَدَدْتُ الْإِمْتَرَزَ لِتَقْرِيرِ مَا فِيهِ وَتَأْيِسِيهِ، فَشَرَعْتُ فِي إِقْرَائِهِ مُفْتَتِحَ سَنَةِ ثَمَانِينَ وَثَمَانِ مِئَةٍ، فَأَقْرَأْتُ مِنْهُ فِي مُدَّةِ عَشْرِ سِنِينَ مُتَوَالِيَةً مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ سُورَةَ هُودٍ، وَبَذَلْتُ الْمَجْهُودَ فِي اسْتِقْرَاءِ مَوَادِّهِ<sup>(١)</sup> وَالتَّنْقِيرِ عَنْ مَعَادِنِهِ، وَلَزِمْتُ النَّظَرَ وَالشُّهُودَ، وَالْكَوَاكِبُ شُهُودَ.

وَشَرَعْتُ مَعَ ذَلِكَ فِي تَعْلِيْقِ حَاشِيَةٍ عَلَيْهِ تَجَلُّلُ خَفَايَاهُ وَتُدْلُّلُ مَطَايَاهُ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ السَّامِعُونَ، وَطَمِعَ فِي الْوُصُولِ إِلَيْهَا الطَّامِعُونَ، وَجَسَرَ عَلَى إِقْرَائِهِ حَيْثُ كُلُّ جَسُورٍ وَهَجَمٍ، مِنْ مُتَعَرِّبَةٍ وَمِنْ عَجَمٍ، مَمَّنْ لَا يَفْرُقُ فِي مُقَدِّمَةِ التَّصْرِيفِ بَيْنَ بَابِ ضَرْبٍ يَضْرِبُ وَبَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ، فَضَلًّا عَنِ أَنْ يَحْوِيَ عِنْدَهُ سِتَاتَ تِلْكَ الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ أَصُولٌ لَهُ وَيَحْضُرُ، وَمَمَّنْ إِذَا قَرَأَ الْكُرَّاسَ نَظَرًا يُصَحِّفُ التَّقْفِيَةَ بِالتَّقْفِيَةِ، وَيَحْرَفُ التَّرْقِيَةَ بِالتَّرْفِيهِ، وَإِذَا سَمِعَ بِاسْتِعَارَةِ أَوْ مَجَازٍ، كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِدْرَاكِ ذَلِكَ حِجَازًا، بِحَيْثُ سَمِعَ قَوْلِي فِي مَقَامَةٍ: «وَأَنَا الْحَامِلُ لِلشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ عَلَى كَاهِلِي،

(١) فِي (ز): «مَوَادِّهِ».

وَالرَّاقِمُ لَهَا فِي تَصَانِيفِي بِأَنَايِلِي»<sup>(١)</sup>، فَاسْتَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ: «الشَّرِيعَةُ لَا تُحْمَلُ عَلَى الْكَوَاهِلِ، وَلَا تُرْقَمُ إِلَّا مَا تُرْقَمُ الْخُطُوطُ الدَّالَّةُ عَلَيْهَا بِالْأَنَايِلِ»، فَانظَرُوا مَنْ بَلَغَ بِهِ الْجَهْلُ الْمُفْرِطُ إِلَى<sup>(٢)</sup> هَذَا الْحَدِّ، وَمَنْ أَدَّاهُ السُّقُوطُ وَالْعَامِيَّةُ إِلَى أَنْ يَعِيبَ هَذَا الْكَلَامَ الْبَلِیْغَ وَيُوجِّهَ نَحْوَهُ الرَّذِّ.

وَبِحَيْثُ سَمِعَ قَوْلِي: «أَعْلَمُ خَلَقَ اللهُ الْآنَ قَلَمًا وَمَا»، فَاسْتَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ وَعَدَّهُ وَهْمًا، وَقَالَ: «إِنَّ نَصَبَ الْأَسْمِينَ عَلَى التَّمْيِيزِ فَرَعٌ أَنْ يَقَالَ: قَلَمٌ عَالِمٌ وَفَمٌ عَالِمٌ، وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ التَّجْوِيزِ»<sup>(٣)</sup>.

فَانظَرُوا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ قَطُّ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي بِالْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ، وَلَا مَرَّ عَلَى أُذُنِهِ تَمَثِيلُهُمْ بِشِعْرِ شَاعِرٍ وَقَصِيدَةِ شَاعِرَةٍ وَنَهَارٍ<sup>(٤)</sup> صَائِمٍ وَمَا لَهُ يُوَازِي، وَلَا قَرَأَ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَمْتَلِيٌّ بِهِ عَلَى لُغَةٍ كُلِّ عَرَبِيٍّ حِجَازِيٍّ وَغَيْرِ حِجَازِيٍّ.

ثُمَّ ارْتَقَى مِنَ الْجَهْلِ مَصْعَدًا يَرْتَقِي عَنْهُ<sup>(٥)</sup> أَسْفَلَ سَافِلِينَ، وَيَرْتَفِعُ عَنْدَهُ أَجْهَلُ الْجَاهِلِينَ الْعَافِلِينَ، وَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مُنْكَرَةٌ شَرْعًا، مَمْنُوعَةٌ مِنْ قِبَلِ الْحُكْمِ الدِّينِيِّ مَنَعًا؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ الْمَلَائِكَةَ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ»، فَمَلَأَ بِذَلِكَ وَعَاءَهُ جَهْلًا لَا وَزْنَ وَلَا كَالَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ قَطُّ عَلَى قَوْلِ الْعُلَمَاءِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ: أَنَّهُ مُوَكَّوْلٌ إِلَى تَخْصِیصِ الْعَقْلِ بِعَالَمِ الْقَائِلِ السَّالِكِ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى لِنَبِيِّ

(١) لم أجده في المطبوع من «مقامات السيوطي».

(٢) «إلى»: ليس في (س) و(ز).

(٣) في (ز): «عن التحرير».

(٤) في (ز): «ونهاره».

(٥) في (ز): «منه».

إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧، ١٢٢] قالوا: لا يدخل فيه - لِمَا ذَكَرَ - الأنبياءُ ولا الملائكُ، وكولا اعتبارُ هذه القاعدةِ التي ليسَ عنها بَراح، لكانَ التَّلْقِيبُ بقاضي القضاةِ وأفضى القضاةِ محرِّمًا غيرَ مباح؛ لأنَّه شاملٌ لكلِّ نبيٍّ أجلِّ، بل ولربِّ العالمينَ سبحانه عزَّ وجلَّ<sup>(١)</sup>.

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي<sup>(٢)</sup>  
وممَّنْ إذا سَمِعَ بِذِكْرِ الاجْتِهَادِ الذي هو مِن آكِدِ فُرُوضِ الشَّرِيعَةِ، تَعَجَّبَ مِنْهَا وَعَدَّهُ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الْفَظِيحَةِ، اللهُ أَكْبَرُ! نَزَرَ الْعِلْمُ وَعَزَّرَ الْجَهْلُ، وَتَكَلَّمَ مَنْ لَيْسَ لِلْخِطَابِ بِأَهْلٍ، وَمَنْ إِذَا رُويَ لَهُ حَدِيثٌ<sup>(٣)</sup> لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْمَوْقُوفِ وَالْمَرْفُوعِ، وَلَا بَيْنَ الْمَوْصُولِ وَالْمَقْطُوعِ، وَلَا بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْمَوْضُوعِ، وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَعْتَمِدُ الْأَخْبَارَ الْمُخْتَلِفَةَ الْمَوْضُوعَةَ، وَيُرَدُّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الْمَسْمُوعَةَ، سُنَّةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَتَحْرِيفَ ابْنِ صُورِيَا عَلَى جِبْرَائِيلَ.

أَفْتَارِكُ أَنَا هَذَا الْكِتَابَ الْبَدِيعَ الْمِثَالَ، الْمَنِيعَ الْمَنَالَ، عَرْضَةً لَهُوْلَاءِ كَأَنَّهُ خُبْرُ شَعِيرٍ وَفِيهِ مِنْ فَرَائِدِ الْفَوَائِدِ مَا يَجِلُّ عَن مَّقَابِلَتِهِ مِنَ الذَّهَبِ النَّاصِ بِحَمَلِ<sup>(٤)</sup> بَعِيرٍ؟ فِيفِرْقَةٌ تَأْكُلُهُ وَتُدْمُهُ، وَتَتَوَهَّمُ فِيهِ بِحَسَبِ فَهْمِهَا السَّقِيمِ أَدْنَى خَلِيلٍ فَلَا تَرْمُهُ،

(١) صَنَّفَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رِسَالَةً بَسَطَ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى مَنْ اسْتَنَكَرَ عَلَيْهِ عِبَارَاتُهُ الْمُتَقَدِّمَةَ فِي رِسَالَةِ

سَمَّاهَا: «الصَّوَاعِقُ عَلَى النَّوَاعِقِ»، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ ضَمِنَ مَجْمُوعَةَ الْفِقْهِ وَأَصُولَهُ فِي «مَجْمُوعِ رِسَائِلِ

الْعِلْمِ السُّيُوطِيِّ» الَّذِي تَصَدَّرَهُ دَارُ اللَّبَابِ.

(٢) الْبَيْتُ لِكَثِيرِ عَزَّةٍ. انظُرْ «دِيَوَانَهُ» (ص: ٢٢٢).

(٣) فِي (ز): «رُويَ الْحَدِيثُ».

(٤) فِي هَامِشِ (ف): «فِي نَسْخَةِ: وَقُرْ».

وَمِنْهُمْ مَنْ «يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمَهُ»<sup>(١)</sup>، و«يُصْبِحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ»<sup>(٢)</sup>.  
فَحَبَسْتُ مَا كَتَبْتُ مِنْهُ عَشْرِينَ سَنَةً، وَلَمْ أَسْمَحْ بِهِ لِأَحَدٍ فِي يَقْظَةٍ وَلَا فِي سِنَةٍ،  
وَلَقَدْ جَاءَنِي رَائِدٌ مِنْهُمْ نَاصِبًا لِلْحِبَالَةِ، مُرِيدًا لِيُوصِلَهُ إِلَى مَنْ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى إِقْرَائِهِ  
لَا أَبَا لَهُ، فَأَلْقَمْتُ الْحَجَرَ فَاهَ، وَتَلَوْتُ عَلَى قَفَاهُ:

أَتَتْ بِجِرَابِهَا تَكْتَالُ فِيهِ فُرُذْتُ وَهِيَ فَارِغَةٌ الْجِرَابِ<sup>(٣)</sup>

أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي تَوَسَّلَ إِلَيْنَا بِأَبْنَاءِ الْحُنْفَاءِ، وَتَوَصَّلَ إِلَيْنَا بِأَوْلَادِ<sup>(٤)</sup> الْخُلَفَاءِ،  
وَتَطَفَّلَ عَلَيْنَا فِي الْمَوَائِدِ، فَأَذِنَّا لِتَلَامِذَتِنَا أَنْ يَسْمَحُوا لَهُ بِبَعْضِ مَا لَنَا مِنَ الْفَوَائِدِ،  
فَكَانَ أَوَّلُ أَمْرِهِ نَصَبَ، وَآخِرُهُ غَضَبَ، وَأَغَارَ عَلَى كِتَابِنَا «الْمُعْجَزَاتِ وَالْخِصَائِصِ»  
وغيره وَخَانَ، وَجَنَى ثِمَارَ غُرُوسِنَا وَهُوَ فِيمَا جَنَاهُ جَانٌ، فَسَوَّدَ بِذَلِكَ وَجْهَهُ، وَتَوَجَّهَ  
مِنْ تَرْكِ أَدَاءِ الْأَمَانَةِ إِلَى سَرِّ وَجْهَةٍ، وَسَرَقَ مِنْ عِدَّةِ كِتَابِنَا جَوَاهِرَ لَا مَلِكَ لَهُ فِيهَا  
وَلَا شُبُهَةَ، فَنَبَّهْنَا<sup>(٥)</sup> عَلَى خِيَانَتِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ، وَبَعَثْنَا فِي نَادِيهِ مُؤَدَّنًا يُؤَدِّنُ: ﴿أَيَّتْهَا  
أَلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسُرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، وَعَلِمْنَا بِذَلِكَ بِخَسِّ مِيزَانِهِ فِي الْوَازِنِينَ، وَتَلَوْنَا  
عَلَى قَفَاهُ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِبِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْعَامُ الَّذِي هُوَ خِتَامُ الْقَرْنِ رَأَيْتُ أَنْ أَنْظُرَ فِي تَبْيِضِ هَذَا الْكِتَابِ

(١) يُنسب لرؤية بن العجاج كما في الأبيات المنسوبة إليه في «الديوان» (ص: ١٨٦)، وقبله:

وَالشُّعْرُ لَا يَسْتَطِيعُهُ مَنْ يَظْلِمُهُ

(٢) قاله رؤية بن العجاج كما في «ديوانه» (ص: ١٥٩)، وقبله:

كَالْحَوْتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ

(٣) قاله أبو حكيمة راشد بن إسحاق. انظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٢/ ٢٨٧) وفيه:

(فقامت) بدل (فعدت)، و«تاج العروس» للزبيدي (مادة: زيد).

(٤) في (ف): «بأبناء»، والمثبت من (س) و(ز) ونسخة في هامش (ف).

(٥) في (أ): «ففرسنا».

وتحريره، وتكميل ما بقي منه إلى آخره، فجمعت المواد وسلكت الجواد، وحبرته تحبيراً، وبالغت في تهذيبه تقريراً وتحبيراً، وسميته:

### «نواهد الأ Bakar وشوارد الأفكار»

واعلم أنني لخصت فيه مهمات ما في حواشي «الكشاف» السابق ذكرها مما له تعلق بعبارة الكتاب، وضمنت إلى ذلك نفايس تستجاد وتستطاب مما لخصته من كتب الأئمة الحافلة كـ «تذكرة أبي علي الفارسي» و«الخصائص» و«المحتسب» و«ذا القد» لابن جني و«أمالي ابن الشجري» و«أمالي ابن الحاجب»، و«تذكرة» الشيخ جمال الدين بن هشام و«مغنيه» و«حاشيته» للإمام بدر الدين بن الدماميني وشيخنا الإمام تقي الدين الشُّمْنِي، غير ناقلٍ حرفاً من كلام أحدٍ إلا معزواً إليه؛ لأن بركة العلم عزوه إلى قائله، وحيث كان المحل من المشكلات التي كثر كلام الناس عليها أشبع القول فيه بذكر كلام كل من تكلم عليه كثيراً للفائدة، ومن المواضع ما وقع فيه تنازع وتباحث<sup>(١)</sup> بين الأئمة قديماً أو حديثاً<sup>(٢)</sup> بحيث أفردوه بالتأليف، فأسوق خلاصة ذلك المؤلف.

فدونك كتاباً تُشدد إليه الرِّحال، وتخضع له أعناقُ فحولِ الرِّجال، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، ونوراً يهديني به على الصراطِ إلى جنانِ النعيم، بمنه وكرمه.

### الكلام على الخطبة:

(١) في (س): «ومباحث».

(٢) في (س): «وحديثاً».

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(١)</sup>

الحمدُ لله الذي نَزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ<sup>(٢)</sup> لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا، فَتَحَدَّى بِأَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْ سُورِهِ مَصَاقِعَ الْخُطْبَاءِ مِنَ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ فَلَمْ يَجِدْ بِهِ قَدِيرًا، وَأَفْحَمَ مَنْ تَصَدَّى لِمَعَارِضِهِ مِنْ فُصْحَاءِ عَدْنَانَ وَبُلْغَاءِ قَحْطَانَ حَتَّى حَسِبُوا أَنَّهُمْ سُحَّرُوا وَتَسْحِيرًا، ثُمَّ بَيَّنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ حَسْبَمَا عَنْ لَهْمٍ مِنْ مَصَالِحِهِمْ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ تَذَكِيرًا، فَكَشَفَ قِنَاعَ الْإِنْعِلَاقِ عَنْ آيَاتِ مُحْكَمَاتِ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأُخَرَ مُتَشَابِهَاتِ هُنَّ رُمُوزُ الْخُطَابِ تَأْوِيلًا وَتَفْسِيرًا، وَأَبْرَزَ غَوَامِضَ الْحَقَائِقِ وَلَطَائِفَ الدَّقَائِقِ لِيَتَجَلَّى لَهُمْ خَفَايَا الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ، وَخَبَايَا قُدْسِ الْجَبْرُوتِ لِيَتَفَكَّرُوا فِيهَا تَفَكِيرًا، وَمَهَّدَ لَهُمْ قَوَاعِدَ الْأَحْكَامِ وَأَوْضَاعَهَا مِنْ نصوصِ الْآيَاتِ وَالْمَاعِهَا لِيُذْهَبَ عَنْهُمْ الرَّجَسُ وَيَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيرًا، فَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ، فَهُوَ فِي الدَّارَيْنِ حَمِيدٌ وَسَعِيدٌ، وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ إِلَيْهِ رَأْسَهُ وَأَطْفَأَ نِيرَانَهُ يَعِشْ ذَمِيمًا وَسَيَصِلِي<sup>(٣)</sup> سَعِيرًا.

قوله: «الحمدُ لله الذي نَزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا»:

هو مِنَ الْاِقْتِبَاسِ، وَقَدْ أُجْمِعَ عَلَى جَوَازِهِ فِي النَّثْرِ، وَاسْتَعْمَلَهُ الْعُلَمَاءُ قَاطِبَةً فِي خُطْبِهِمْ وَإِنْشَاءِ اتِّهَمِ، وَلِلْمُصَنِّفِ فِي ذَلِكَ خُصُوصِيَّةٌ، وَهُوَ أَنَّ تَفْسِيرَهُ هَذَا مَبْنِيٌّ كِـ«الْكَشَافِ» عَلَى أُسَالِيْبِ عِلْمِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ، وَالْاِقْتِبَاسُ مِنْ تِلْكَ الْأُسَالِيْبِ، فَكَانَ فِي افْتِتَاحِهِ بَرَاْعَةٌ اسْتِهْلَالِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) في (ت) زيادة: «رب أنعمت».

(٢) في (خ): «نزل على عبده الكتاب».

(٣) في (خ): «ويصلي».

أحدهما: الإشارةُ إلى أن هذا المصنّف الذي شرّع في افتتاحه تفسيراً للقرآن.  
والثاني: الإشارةُ إلى أن هذا التفسير على قوانين البلاغة وأساليب البراعة،  
وبمثل ذلك افتتح الطيبي والتفتازاني معاً حاشيتي الكشاف بقوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا» [الكهف: ١] (١).

فإن قلت: نرى في هذا الزمان قوماً يستنكرون ذلك، ويقولون: ألفاظ القرآن لا  
تُستعمل في غيره؟

قلت: إنما استنكره هؤلاء جهلاً منهم بالنصوص والنقول، فقد استعمله النبي  
ﷺ في غير ما حديث، والصحابة والتابعون والعلماء قديماً وحديثاً، ونصوا في  
كتب الفقه على جوازه.

فإن قلت: لعل المالكية يشددون في ذلك ما لا يُشددُه أهل مذهبكم؟

قلت: قد استعمله إمامهم الإمام مالك بن أنس، ونص على جوازه غير واحد منهم  
ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، والقاضي عياض واستعمله في خطبة «الشفاء»<sup>(٣)</sup>، وابن المنير، واستعمله  
في «الانتصاف»<sup>(٤)</sup>.....

(١) انظر: «فتح الغيب» للطيبي (١/٦٠٩)، و«حاشية التفتازاني على الكشاف» (١/٢٠).

(٢) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢/٢٢٣).

(٣) انظر: «الشفاء» للقاضي عياض (١/٢).

(٤) وهو قوله في «الانتصاف» (١/٣٤٥): ولو نظرت أيها الزمخشري بعين الإنصاف إلى جهالة  
القدرية وضلالها، لانبعثت إلى حدائق السنة وظلالها، ولخرجت عن مزالق البدع ومزالها، ولكن  
كره الله اتباعهم، ولعلمت أي الفريقين أحق بالأمن وأولى بالدخول في أولي العلم.

وقد نص على كلام ابن المنير هذا السيوطي رحمه الله في رسالة له ناقش فيها هذه المسألة التي  
يبحث فيها هنا سماها: «رفع الباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقباس» أتى =



وفي خُطْبِهِ المنبرية، ونصَّ الشَّيْخُ داوُدُ الباخلِيُّ في تأليفِ له<sup>(١)</sup> على أَنَّ المالكيَّةَ والشَّافعيَّةَ اتَّفَقوا على جَوَازِهِ.

فإن قلت: سَمِعْنَا الإنكارَ مَمَّنْ يزعمُ أَنَّهُ مُتَمَذِّهٌ بمذهبِ أَبِي حنيفة؟

قلتُ: هو غيرُ عالمٍ بمَذْهَبِهِ، فلو رَأَى «شرحَ مَجْمَعِ البَحْرينِ» لابنِ السَّاعَاتِيِّ خصوصًا في بابِ الاستسقاءِ لظَلَّتْ عُنُقُهُ لجَوَازِهِ خَاضِعَةً<sup>(٢)</sup>، ولا عترفَ بِجَهْلِهِ حيثُ أَنْكَرَ ما قامَتْ عليه الأَدَلَّةُ السَّاطِعَةُ، ولأجلِ ذلكِ أَلْفَتُ في المَسْأَلَةِ كِتَابًا حَافِلًا فيه جُمْلٌ مِنَ النُّصُوصِ والنُّقُولِ<sup>(٣)</sup>، فليَطْلُبْهُ مَنْ أَرَادَ تَحْقِيقَ ذلكِ.

واعلمَ أَنَّ الاقتباسَ أنواعٌ؛ لَأَنَّهُ تارة يُورَدُ فيه نَظْمُ القرآنِ بِنصِّهِ كما في هذا المَطْلَعِ، وتارة يُزادُ فيه الكَلِمَةُ ونحوها، أو يُنْقَضُ منه، أو يُغَيَّرُ بعضُ عبارته وإعرابه، وقد استعملَ

= فيها بالعجب العجاب، ونقل عن خلق لا يحصون اقتباسهم في نثرهم من آيات القرآن، ابتداء بما ورد من ذلك في السنة ثم الأثر ثم كلام الأئمة والعلماء، ومنهم من ذكرها هنا. وهي مطبوعة ضمن «الحاوي للفتاوى» (٣٠٥/١٧) ط دار اللباب.

(١) ذكرها المصنف في رسالته التي ذكرناها فقال: ثم رأيت الشيخ داود الباخلِي الشاذلي تَعَرَّضَ للمسألة في كتابه المسمَّى بِ«اللَّطِيفَةِ الْمُرْصِيَّةِ فِي شَرْحِ دُعَاءِ الشَّاذِلِيَّةِ». وذكر نص كلامه في ذلك، والرسالة المذكورة مطبوعة، وهي لداود بن عمر بن ابراهيم الباخلِي الإسكندري أبو سليمان، صوفي فقيه نحوي بياني، وله أيضاً: «عيون الحقائق»، و«شرح التلقين» للقاضي عبد الوهاب في فروع الفقه المالكي، و«مختصر الجمل» للزجاجي، وكتاب في المعاني والبيان، توفي (٧٣٣). انظر: «معجم المؤلفين» (٤/١٤٠).

(٢) يريد قول ابن الساعاتي في «شرح مجمع البحرين»: فكانت حالة عَجَزَتِ البلغاء عن نَعْتِها، ونطقت بها ألسنٌ طالت مُدَّةً صَمْتِها، وما يُنْعَمُ اللهُ بنعمته إلا وهي أكبرُ من أختها. نص المؤلف على هذا في رسالته السابقة.

(٣) وهو رسالة: «رفع الباس» التي تقدم الكلام عليها.

المصنّف جميع هذه الأنواع في الخطبة تنبيهاً منه على جوازها شرعاً وبلاغة:  
 فَمِنَ الزِّيَادَةِ قَوْلُهُ: «ثُمَّ بَيَّنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ حَسْبَمَا عَنْ لَهْمٍ مِنْ مَصَالِحِهِمْ  
 لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ تَذَكُّيراً»، فزاد لفظة تذكيراً.  
 وَمِنَ التَّغْيِيرِ قَوْلُهُ: «فَكَشَفَ قِنَاعَ الْإِنْغِلَاقِ عَنِ آيَاتِ مُحْكَمَاتِ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ  
 وَأُخْرَى مُتَشَابِهَاتٍ هُنَّ رُمُوزُ الْخِطَابِ تَأْوِيلًا وَتَفْسِيرًا».  
 وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ فَهُوَ فِي الدَّرَجَاتِ حَمِيدٌ وَسَعِيدٌ».  
 وَمِنَ النَّقْصِ وَالتَّغْيِيرِ وَالتَّنْقِيلِ عَنِ الْمَنْزَلِ فِيهِ قَوْلُهُ: «وَمَهَّدَ لَهُمْ قَوَاعِدَ الْأَحْكَامِ  
 وَأَوْضَاعَهَا، مِنْ نُصُوصِ الْآيَاتِ وَالْمَاعِيَا؛ لِيُذْهِبَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَيُطَهِّرَهُمْ تَطْهِيراً».  
 وَكُلُّ ذَلِكَ سَائِعٌ شَائِعٌ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ الْأَثَمَةُ وَالْعُلَمَاءُ وَالبُلْغَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَلَا  
 يُنْكِرُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ فِي عِدَادِ الْبَهَائِمِ.  
 قَوْلُهُ: «فَتَحَدَّى»:

الضَّمِيرُ فِيهِ وَفِي الْأَفْعَالِ بَعْدَهُ رَاجِعٌ إِلَى «عَبْدِهِ».  
 وَالتَّحَدَّى: طَلَبُ الْمَعَارَضَةِ وَالْمُقَابَلَةِ، قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: تَحَدَيْتُ فَلَانًا: إِذَا  
 بَارَيْتَهُ فِي فِعْلٍ وَنَازَعْتَهُ الْغَلْبَةَ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ فِي «الْأَسَاسِ»: حَدَا حَدَوًا، وَهُوَ حَدَايِ الْإِبِلِ، وَاحْتَدَى بِهَا حَدَاءً: إِذَا غَنَى  
 لَهَا، وَمِنَ الْمَجَازِ: تَحَدَّى أَقْرَانَهُ: إِذَا بَارَاهُمْ، وَأَصْلُهُ فِي الْحُدَاءِ يَتَبَارَى فِيهِ الْحَادِيَانِ  
 وَيَتَعَارَضَانِ فَيَتَحَدَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، أَي: يَطْلُبُ حُدَاءَهُ، كَمَا يُقَالُ: تَوَفَّاهُ،  
 بِمَعْنَى: اسْتَوْفَاهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: حدا).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: حدو).

وقال غيره: كانوا عندَ الحدوِ يقومُ حادٍ عنَ يمينِ القطارِ وحادٍ عنَ يساره يتحدَّى كلُّ واحدٍ منهما صاحبه، بمعنى: يستحديه؛ أي: يطلبُ حُداءه، ثم اتَّسع فيه حتى استعملَ في كلِّ مُباراةٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: «مصاقع»: جمع مصقع، وهو الفصيحُ.

قال الجوهريُّ: حَطِيبٌ مصقعٌ؛ أي: بليغٌ<sup>(٢)</sup>.

زادَ غيره: يجهرُ بخطبته، من: صَقَعَ الدُّبُكُ: إذا صاح، وقيل: لأنَّه يأخذُ في كلِّ صُقْعٍ<sup>(٣)</sup> إلى جانبٍ من الكلامِ.

قوله: «العربُ» هم ولدُ إسماعيلَ عليه السلام، والعاربةُ والعرباءُ: الخُلصُ منهم، أُخِذَ مِنْ لَفْظِهِ وَأُكِّدَ بِهِ ك: لَيْلٍ أَلَيْلٍ، وَ: ظِلٌّ ظَلِيلٍ.

قوله: «وأفحمٌ»؛ أي: أسكت، في «الصحاح»: كَلِمَتُهُ حَتَّى أَفْحَمْتُهُ: إِذَا أَسَكَّتَهُ فِي خُصُومَةٍ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «تصدى»؛ أي: تعرَّض، والمُصاداةُ: المُعارَضةُ.

و«عدنان»: الجدُّ الأعلى للنبيِّ ﷺ وسائرِ العربِ، وهوَ عدنانُ بنُ أددِ بنِ أددِ بنِ اليسعِ بنِ الهميسعِ بنِ سَلامانَ بنِ نَبْتِ<sup>(٥)</sup> بنِ حَمَلِ بنِ قَيْدَارِ بنِ إِسْمَاعِيلِ بنِ إِبْرَاهِيمَ الخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١/ ٦٣٥) نقلًا عن بعض الحواشي الموثوق بها كما قال.

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: صقع).

(٣) الصُّقْعُ بالضم: الناحية. انظر: «القاموس» (مادة: صقع).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فحم).

(٥) في (ف): «بن يعرب».

و«قَحْطَانُ» أَبُو الْيَمَنِ، كذا في «الصحاح»<sup>(١)</sup>.

وقال الكلبيُّ: هو الهميسعُ بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم، كذا نقله المبردُ في كتاب «نسبِ عدنان وقحطان»<sup>(٢)</sup>، ويُنَوَّنُ فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ رَجُوعَ جَمِيعِ الْعَرَبِ إِلَيْهِمَا.

قوله: «حَسَبٌ»؛ أي: قَدَرٌ، وهو بفتحِ السِّينِ، قال في «الصحاح»: وبابها<sup>(٣)</sup> سُكَّنَ لِلضَّرُورَةِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «عَنَّ» بالتشديد؛ أي: عَرَضَ.

قوله: «قِنَاعُ الْإِنْعِلَاقِ» القِنَاعُ بكسرِ القافِ: ما تَعَطَّى بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا، وفي «الصحاح»: كَلَامٌ غَلِقٌ؛ أي: مُشْكِلٌ<sup>(٥)</sup>.

ففيه استعارةٌ بالكناية؛ شَبَّهَ الْكَلَامَ الْغَلِقَ بِالْمَرْأَةِ الْمُخَدَّرَةِ؛ أي: الْمُحْتَجِبَةِ، فَأَضْمَرَ التَّشْبِيهَ فِي النَّفْسِ وَحَدَفَ الْمَشَبَّهَ بِهِ وَدَلَّ عَلَيْهِ بِبَلَاغِهِ وَهُوَ الْقِنَاعُ.

قوله: «وأبرز»؛ أي: أظهرَ.

قوله: «عَوَامِضُ»: جمعُ غامضٍ، وهو خِلافُ الواضحِ.

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: قحط).

(٢) انظر: «نسبِ عدنان وقحطان» للمبرد (ص: ١٨)، وفيه: ونسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام، فقال: قحطان بن الهميسع بن نبت بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه.

(٣) في (س) و(ز): «وإنما».

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: حسب)، وفيه: وربما سُكِّنَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ.

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: غلق).

قوله: «ولطائف»: جمع لطيفة، وهي الكلام الدقيق المؤثر في النفس.

قوله: «ليستجلى»<sup>(١)</sup> لهم خفايا الملك والملكوت وخبايا قُدس الجبروت:

قال الغزالي في «إملائه»: حدُّ عالمِ الملوك: ما ظهر للحواسِّ وتكوَّن<sup>(٢)</sup> بقُدرةِ الله بعضه من بعضٍ ويصحبُه التغيير، وحدُّ عالمِ الملكوت: ما أوجدهُ سبحانه بالأمر الأزلِّي بلا تدرِجٍ، وبقي على حالةٍ واحدةٍ من غيرِ زيادةٍ فيه ولا نُقصانٍ منه، وحدُّ عالمِ الجبروت: هو ما بين العالمين ممَّا يُشبهُه أن يكونَ في الظاهرِ من عالمِ الملك، فُجِبَ بالقُدرةِ الأزلِّيَّةِ بما هو من عالمِ الملكوت<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وفي «الحقائق» و«الدقائق» جناسٌ لاحقٌ، وفي «خبايا» و«خفايا» جناسٌ مُضارعٌ؛ لأنَّ الاختلافَ بحرفٍ مُقارِبٍ في المخرج<sup>(٤)</sup>.

قوله: «ومهدَّ»؛ أي: وطأً وسوى وأصلح.

قوله: «والماعها» كنى به عن الآياتِ المُشيرَةِ إلى الأحكامِ إشارةً خفيَّةً؛ لذكره في مُقابَلَةِ النُصوصِ، وهو لغةٌ: الاختلاسُ<sup>(٥)</sup>.

(١) في (س) و(ز): «ليستجلى».

(٢) في (ف): «وتكرَّر»، وفي «الإملاء في إشكالات الإحياء»: «ويكون».

(٣) انظر: «الإملاء في إشكالات الإحياء» للغزالي (١٦/٣٠٧٩ - طبعة الشعب).

(٤) الجناس المضارع واللاحق: هو أن يقع الاختلاف في أنواع الحروف شرط ألا يكون بأكثر من حرف، ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سمي الجناس مضارعاً، وإن كانا غير متقاربين سمي لاحقاً، وكل منهما يكون في الأول وفي الوسط وفي الآخر. انظر: «بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح» لعبد المتعال الصعيدي (٤/٦٤٥).

(٥) كذا شرح المصنف هذه الكلمة، وظاهر من كلامه أنه جعلها مصدر (ألمع) بمعنى: اختلس، بينما =

قوله: «نبراسه» هو المصباح، وفيه مع «رأسه» جناسٌ مُدَّيِّلٌ، وفي «الوجود» و«الجود» جناسٌ ناقِصٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «ذميماً»؛ أي: مذموماً.

فيا وَاجِبَ الْوُجُودِ، ويا فَائِضَ الْجُودِ، ويا غَايَةَ كُلِّ مَقْصُودِ، صَلَّى عَلَيْهِ صَلَاةٌ تُؤَازِي عَنَاءَهُ وَتَجَازِي عَنَاءَهُ، وَعَلَى مَنْ أَعَانَهُ وَقَرَّرَ تَبَيَّانَهُ تَقْرِيراً، وَأَفِضَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِمْ، وَاسْلُكْ بِنَا مَسَالِكَ كَرَامَاتِهِمْ، وَسَلِّمْ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمْ تَسْلِيماً كَثِيراً.

قوله: «توازي»؛ أي: تُحَاذِي.

قوله: «عَنَاءَهُ» بفتح المُعْجَمَةِ والمدِّ.

قوله: «وتُجَازِي عَنَاءَهُ» بفتح المُهْمَلَةِ والمدِّ: هو التَّعَبُ.

وفي «توازي» و«تُجَازِي» جناسٌ لِاحِقٌ، وفي «عَنَاءَهُ» و«عَنَاءَهُ» جناسٌ مُصَحَّفٌ<sup>(٢)</sup>.

= جاء في «حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (١٦/١): «والماعها»: جمع لَمَعٍ، كضوءٍ وأضواءٍ وزناً ومعنى، والمراد بالماعها: إشاراتها ودلالاتها واقتضاءاتها.

قلت: ولعل هذا المعنى الذي ذكره شيخ زاده من أنها جمع (لمع) أولى مما ذهب إليه المؤلف؛ لمقابلته للنصوص وهي جمع، كما أن «لمع» أقرب إلى المعنى المراد من «المع».

(١) الجناس الناقص: هو أن تكون إحدى الكلمتين مشتمة على لفظ الأخرى مع زيادة، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيْهَ الْهَاقِ وَالْهَاقِ﴾ (٩) ﴿إِنَّ رَبَّكَ بِيَوْمَيْهِ الْمَسَاقِ﴾ [القيامة: ٢٩ - ٣٠] فزيادة الميم في ﴿أَلْسَاقِ﴾ هو الذي أوجب كونه جناساً ناقصاً، فإن كانت الزيادة بأكثر من حرف سمي مذبيلاً. انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» للطالبي (١٩٦/٣)، و«علوم البلاغة» للمراغي (ص: ٣٥٦).

(٢) الجناس المصحف: هو أن تتفق الكلمتان خطأ لا لفظاً، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُخْتَصِنُونَ﴾ [الكهف: ١٠٤]. انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» للطالبي (١٩٦/٣).

قوله: «ومنازاً» هو علمُ الطريقِ يُوضَعُ لِيَهْتَدِيَ بِهِ المَارُّ، وبيانُ كونِ التَّفْسِيرِ أعظمَ<sup>(١)</sup> العُلُومِ مَقْرَّرٌ فِي «الإِتْقَانِ» بما لا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وكذا حَدُّهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّأْوِيلِ<sup>(٢)</sup>.

وبعد:

فإنَّ أعظمَ العُلُومِ مِقْدَاراً، وَأَرْفَعَهَا شَرَفاً وَمَنَاراً، علمُ التَّفْسِيرِ الَّذِي هُوَ رِئِيسُ العُلُومِ الدِّينِيَّةِ ورَأْسُهَا، وَمَبْنَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَأَسَاسُهَا، لَا يَلِيقُ لِعَاطِيهِ وَالتَّصَدِّيِّ لِلتَّكَلُّمِ فِيهِ إِلَّا مَنْ بَرَعَ فِي العُلُومِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا، وَفَاقَ فِي الصَّنَاعَاتِ العَرَبِيَّةِ وَالفُنُونِ الأَدْبِيَّةِ بِأَنْوَاعِهَا.

قوله: «برع»، فِي «الصَّحاحِ»: بَرَعَ الرَّجُلُ - بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ - بَرَاعَةً؛ أَي: فَاقَ أَصْحَابَهُ فِي العِلْمِ وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فِي العُلُومِ الدِّينِيَّةِ» هِيَ التَّفْسِيرُ وَالحَدِيثُ وَالفِقْهُ وَأُصُولُ الدِّينِ وَأُصُولُ الفِقْهِ، أَمَّا العُلُومُ الشَّرْعِيَّةُ فَذَكَرَ الفُقُهَاءُ فِي الوَصِيَّةِ اخْتِصَاصَهَا بِالثَّلَاثَةِ الأَوَّلِ، وَحَكَوْا فِي الرَّابِعِ خِلَافاً، وَالأَكْثَرُونَ عَلَى عَدَمِ دُخُولِهِ فِيهَا، وَاخْتَارَ المُتَوَلِّي دُخُولَهُ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: إِنَّهُ قَرِيبٌ<sup>(٤)</sup>.

وقال السُّبْكِيُّ: العِلْمُ بِاللهِ وَصِفَاتِهِ وَمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ؛ لِيَرَدَّ

(١) فِي (س): «أَفْضَلُ».

(٢) انظر: «الإِتْقَانِ فِي عُلُومِ القُرْآنِ» لِلسُّيُوطِيِّ (٤/ ٤٦٠)، النُّوعُ السَّابِعُ وَالسَّبْعُونَ: فِي مَعْرِفَةِ تَفْسِيرِهِ وَتَأْوِيلِهِ وَبَيَانِ شَرْفِهِ وَالحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(٣) انظر: «الصَّحاحُ» لِلجوهرِيِّ (مَادَّة: بَرَعَ).

(٤) انظر: «العَزِيزُ شَرْحُ الوَجِيزِ» لِلرافِعِيِّ (٧/ ٩٠).

على المبتدعة، ويُميز بين الاعتقادِ الفاسدِ والصَّحيحِ، وتقريرِ الحقِّ ونصره، من العلوم الشرعية، والعالمُ به من أفضلهم، ومن دأبه الجدالُ والشُّبهه وخَبْطُ عَشَوَاءٍ وتَضْيِيعُ الزَّمَانِ فيه، والزَّيَادَةُ عليه إلى أن يكون مُبتدِعًا أو داعيًا إلى ضلاله، فذاك باسمِ الجهلِ أحقُّ<sup>(١)</sup>.

ولم يعدَّ أحدٌ من الفقهاءِ أصولَ الفقه في العلومِ الشرعيَّةِ.

قوله: «وفاق» في «الصحاح»: فاق أصحابه يفوقهم؛ أي: علاهم بالشرف<sup>(٢)</sup>.

قوله: «في الصناعات العربية والفنون الأدبية»: أحسن المصنّف جدًّا في تفرّقه بين العلومِ الدينيَّةِ والآلاتِ؛ حيثُ أطلقَ على الأولى اسمَ العلومِ، وعلى الأخرى اسمَ الصناعاتِ والفنونِ؛ لشرفِ تلكَ وشرفِ لفظِ العِلْمِ، بخلافِ لفظِ الصناعاتِ<sup>(٣)</sup> والفنِّ.

قال في «الصحاح»: الصناعاتُ: حِرْفَةُ الصَّانِعِ، وَعَمَلُهُ: الصَّنَعَةُ<sup>(٤)</sup>.

والفنُّ: النَّوْعُ.

وقال الشيخُ سعدُ الدينِ في «حاشية الكشاف»: معلوماتُ العلمِ إن حَصَلَتْ بالتمرُّنِ على العَمَلِ فربَّما حُصَّتْ باسمِ الصَّنَاعَةِ، أو بمجردِ النَّظَرِ والاستدلالِ فبالعلمِ، وقد يقالُ: الصَّنَاعَةُ لِمَا تَدَرَّبَ فِيهِ صَاحِبُهُ وَتَمَكَّنَ، أو لِمَا يَكُونُ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيَّ مِنْهُ هُوَ الْعَمَلُ.

وبالجملة: للصَّنَاعَةِ تَعَلُّقٌ مَا بِالْعَمَلِ، ولذا قالوا: هي مَلَكَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا

(١) انظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري (٦/ ٢٨٥).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فوق).

(٣) في (س): «الصناعات».

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: صنع).



الإنسان على استعمالِ موضوعاتٍ ما نحوَ غرضٍ من الأغراضِ صادرًا عن البصيرةِ بحسبِ ما يمكنُ فيها<sup>(١)</sup>.

وقال الطيبيُّ بعد أن حكى القولَ الأوَّلَ ممثلًا للتمرُّنِ بحُصولِ معلوماتِ النَّحوِ بمطارحاتِ الإعرابِ، ومعلوماتِ صناعتِي البلاغةِ والفصاحةِ بتتبعِ خواصِّ تراكيبِ البلغاءِ إفادةً ودلالةً وترتيبًا: الحقُّ أن كلَّ عِلْمٍ مارَسَهُ الرَّجُلُ سواءَ كانَ استدلالِيًّا أو غيرَهُ حتَّى صارَ كالجرِّفَةِ له سُمِّيَ صِناعَةً<sup>(٢)</sup>.

قال صاحبُ «الكشاف» في قوله: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]: كلُّ عَمَلٍ لا يُسَمَّى صانِعًا، ولا كلُّ عَمَلٍ يُسَمَّى صِناعَةً، حتَّى يتمكَّنَ فيه ويتدرَّبَ ويُنسَبَ إليه.

قوله: «بأنواعها» قال الكمالُ ابنُ الأنباريِّ: أنواعُ علومِ الأدبِ ثمانيةٌ: اللغَةُ، والنَّحوُ، والتَّصريفُ، والعروضُ، والقوافي، وصنعةُ الشُّعْرِ، وأنسابُ العَرَبِ، وأخبارُهُم، قال: وألحَقنا بها عِلْمَيْنِ وَضَعناهُما: عِلْمَ جَدَلِ النَّحوِ، وعِلْمَ أَصُولِ النَّحوِ<sup>(٣)</sup>.

ومعلومٌ أنَّ الخَمسةَ الأخيرةَ مِنَ الثمانيةِ غيرُ مُحتاجِ إليها في التَّفْسيرِ إلا صِنعَةَ الشُّعْرِ فإنَّهُ إشارةٌ إلى عِلْمِ البلاغةِ وتوابعِها، فإنَّ ذلكَ كانَ يُسَمَّى قديمًا: صِنعَةَ الشُّعْرِ، ونَقَدَ الشُّعْرِ، ونَقَدَ الكلامِ، وفيه أَلْفُ العَسْكَرِيِّ كِتابًا سَمَّاهُ «الصَّناعتَيْنِ» يعني: صِناعَةَ النَّثْرِ والنَّظْمِ، وأَلْفُ قُدَّامَةَ كِتابًا سَمَّاهُ «نَقَدَ الشُّعْرِ» وإنَّما التَّسْمِيَةُ بالمعاني والبيانِ والبديعِ حادِثَةٌ مِنَ المتأخِّرينِ.

(١) انظر: «حاشية التفازاني على الكشاف» (٥٥).

(٢) انظر: «فتح الغيب» للطيبي (١/٦٤٦).

(٣) انظر: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ص: ٧٦).

ولطالما أُحْدِثَ نَفْسِي بِأَن أَصَنَّفَ فِي هَذَا الْفَنِّ كِتَابًا يَحْتَوِي عَلَى صَفْوَةِ مَا بَلَغَنِي مِنْ عُظَمَاءِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَاءِ التَّابِعِينَ، وَمَنْ دُونَهُمْ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ، وَيَنْطَوِي عَلَى نُكْتٍ بَارِعَةٍ وَلَطَائِفَ رَائِعَةٍ، اسْتَنْبَطْتُهَا أَنَا وَمَنْ قَبْلِي مِنْ أَفْضَلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَمَائِلِ الْمُحَقِّقِينَ، وَيُعْرَبُ عَنْ وَجْهِ الْقَرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْرُوزَةِ<sup>(١)</sup> إِلَى الْأَثَمَةِ الثَّمَانِيَةِ الْمَشْهُورِينَ<sup>(٢)</sup>، وَالشَّوَادِ الْمَرْوِيَّةِ عَنِ الْقُرَّاءِ الْمُعْتَبَرِينَ.

قوله: «وَلَطَالَمَا» قال الشيخ سعد الدين: (ما) فيه وفي (قلما) قيل: مَصْدَرِيَّةٌ وَالْمَصْدَرُ فاعِلٌ، وقيل: كَافَّةٌ لِلْفِعْلِ عَنِ طَلَبِ الْفَاعِلِ، وَلِهَذَا تُكْتَبُ مُتَّصِلَةً وَيَجُوزُ الْفَصْلُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «يَحْتَوِي» في «الصَّحاح»: حَوَاهُ يَحْوِيهِ: جَمَعَهُ، وَاحْتَوَى مِثْلُهُ، وَاحْتَوَى عَلَى الشَّيْءِ: أَلَمَّ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. يعني: اشْتَمَلَ عَلَيْهِ.

قوله: «صَفْوَةٌ» في «الصَّحاح»: صَفْوَةُ الشَّيْءِ: خَالِصُهُ، مُثَلَّثُ الصَّادِ، فَإِذَا سَقَطَتِ التَّاءُ قِيلَ: صَفْوٌ، بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَيَنْطَوِي» هو بِمَعْنَى: يَحْتَوِي.

قوله: «نُكْتٌ»: جَمْعُ نُكْتَةٍ. الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: النُّكْتَةُ: كُلُّ نُقْطَةٍ بَيْنَ بِيَاضٍ

(١) في (ت) و(خ): «المعزية»، وهي لغة، في «الصَّحاح» (مادة: عزا): عَزَوْتُهُ إِلَى أَبِيهِ - وَعَزَيْتُهُ لُغَةً -: إِذَا نَسَبْتُهُ إِلَيْهِ.

(٢) هم السبعة المشهورون، ويعقوب الحضرمي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١ / ٣٠).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (٦ب).

(٤) انظر: «الصَّحاح» للجوهري (مادة: حوا).

(٥) انظر: «الصَّحاح» للجوهري (مادة: صفا).

في سوادٍ أو عكسه، ونُكِّتُ الكلامَ: لَطَائِفُهُ ودَقَائِقُهُ التي تَقْتَفِرُ إلى تَفَكُّرٍ وَنَكْتٍ في الأَرْضِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «رَائِعَةٌ» بمهملية، من راعني الشيء؛ أي: أعجبني.

إلا أنَّ قِصُورَ بِضَاعَتِي يُبْطِئُنِي عن الإقدام، ويمنعني عن الانتصابِ في هذا المَقَامِ، حتى سَنَحَ لي بعدَ الاستخارةِ ما صَمَّمَ به عَزَمِي على الشُّرُوعِ فيما أَرَدْتُهُ، والإتيانِ بما قَصَدْتُهُ، ناوياً أن أُوَسِّمَهُ بعد أن أتمَّه به:

«أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارِ التَّأْوِيلِ»

فها أنا الآنَ أَشْرَعُ وَبِحُسْنِ تَوْفِيقِهِ أَقُولُ، وهو الموفقُ لكلِّ خَيْرٍ وَمُعْطِي<sup>(٢)</sup> كُلِّ سُؤْلِ:

قوله: «وَأَمَائِلٍ» في «الصَّحاحِ»: أَمَائِلُ القَوْمِ: خِيَارُهُمْ، وقد مُثِّلَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ مَثَالَةً؛ أي: صارَ فَاضِلاً، وَالوَاحِدُ: أَمْتَلُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «يُبْطِئُنِي» يقال: ثَبَّطَهُ عَنِ الأَمْرِ تَثْبِيطًا: شَغَلَهُ عَنْهُ.

قوله: «سَنَحَ» بِمُهْمَلَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نُونٌ، في «الصَّحاحِ»: سَنَحَ لِي رَأْيٌ فِي كَذَا؛ أي: عَرَضَ<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١) انظر: «حاشية التفਤازاني على الكشاف» (٥٥ب).

(٢) في (خ): «والمعطي».

(٣) انظر: «الصَّحاح» للجوهري (مادة: مثل).

(٤) انظر: «الصَّحاح» للجوهري (مادة: سنح).



## ترجمة المؤلف

هو الإمام القاضي ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد بن عليّ الشيرازي البيضاوي، من قرية يقال لها: البيضاء، من عمل شيراز.

قال الأسنوي في «طبقات الشافعية»: كان عالماً بعلوم كثيرة صالحاً خيراً، صنّف التصانيف المشهورة في أنواع العلوم، منها: «مختصر الكشاف»، و«مختصر الوسيط في الفقه» المسمّى بـ«الغاية» و«المنهاج في أصول الفقه»، وتولّى قضاء القضاة بإقليمه، وتوفي سنة إحدى وتسعين وست مئة<sup>(١)</sup>.

وقال القاضي تاج الدين السبكي في «الطبقات الكبرى»: كان إماماً مبرّراً نظاراً صالحاً متعبداً زاهداً، صنّف «الطوابع»، و«المصباح في أصول الدين»، و«شرح المصباح في الحديث»، وولي قضاء القضاة بشيراز، ودخل تبريز وناظر بها وصادف دخوله إليها مجلس درسٍ قد عقد بها لبعض الفضلاء، فجلس في أخريات القوم بحيث لم يعلم به أحدٌ، فذكر المدرّس نكتةً وزعم أن أحداً من الحاضرين لا يقدر على جوابها، وطلب من القوم حلّها والجواب عنها، فإن لم يقدرُوا فالحلُّ فقط، فإن لم يقدرُوا فإعادتها، فلمّا انتهى من ذكرها شرع البيضاوي في الجواب فقال له: لا أسمع حتى أعلم أنك فهمتها، فخيرّه بين إعادتها بلفظها أو معناها فبهت المدرّس،

(١) انظر: «طبقات الشافعية» للأسنوي (١/١٣٦).

وقال: أَعِدْهَا بَلْفِظِهَا! فَأَعَادَهَا ثُمَّ حَلَّهَا وَبَيَّنَّ أَنَّ فِي تَرْكِيبِهِ إِيَّاهَا خِلَافًا، ثُمَّ أَجَابَ عَنْهَا وَقَابَلَهَا فِي الْحَالِ بِمَثَلِهَا وَدَعَا الْمَدْرَسَ إِلَى حَلِّهَا، فَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَأَقَامَهُ الْوَزِيرُ مِنْ مَجْلِسِهِ وَأَدْنَاهُ إِلَى جَانِبِهِ وَسَأَلَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ الْبَيْضَاوِيُّ وَأَنَّهُ جَاءَ فِي طَلَبِ الْقَضَاءِ بِشِيرَازَ، فَأَكْرَمَهُ وَخَلَعَ عَلَيْهِ فِي يَوْمِهِ وَرَدَّهُ وَقَدْ قَضَى حَاجَتَهُ<sup>(١)</sup>.

وقال الصَّالِحُ الصَّفَدِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»: قَالَ لِي الْحَافِظُ نَجْمُ الدِّينِ سَعِيدُ الذَّهَلِيُّ: تُوْفِّي الْقَاضِي نَاصِرُ الدِّينِ الْبَيْضَاوِيُّ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ بِتَبْرِيزَ وَدُفِنَ بِهَا.

وهو صاحبُ التَّصَانِيفِ الْمَشْهُورَةِ الْبَدِيعَةِ مِنْهَا: «الْمَنْهَاجُ فِي الْأُصُولِ» و«شَرْحُهُ» أَيْضًا، و«شَرْحُ مَخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْأُصُولِ»، و«شَرْحُ الْكَافِيَةِ فِي النُّحُو» لابنِ الْحَاجِبِ، و«شَرْحُ الْمُتَتَخِبِ فِي الْأُصُولِ لِلْإِمَامِ فِخْرِ الدِّينِ»، و«شَرْحُ الْمُطَالَعِ فِي الْمَنْطِقِ»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (١٥٧/٨ - ١٥٨).

(٢) انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (٢٠٦/١٧).

سُورَةُ الْفَاتِحَةِ





# سُورَةُ الْفَاتِحَةِ

سورة فاتحة الكتاب

سبع آيات<sup>(١)</sup>

قوله: «سورة فاتحة الكتاب»:

قال الشيخُ أكملُ الدِّينِ: الفاتِحَةُ في الأصلِ: إمَّا مَصْدَرٌ كالعاقِبَةِ سُمِّيَ بها أوَّلُ ما يُفْتَحُ به الشَّيْءُ مِنْ بابِ إِطْلَاقِ<sup>(٢)</sup> المَصْدَرِ على المَفْعُولِ، والتَّاءُ لِلنَّقْلِ إلى الاسمِيَّةِ كما في «النَّطِيحَةِ»، وإما صِفَةً والتَّاءُ للمُبَالَغَةِ كما في «رَاوِيَةٌ» نُقِلَتْ إلى أوَّلِ ما يُفْتَحُ به على مَعْنَى البَاعِثِ لِلفَتْحِ، قيل: وهذا أَشْبَهُهُ؛ لأنَّ «فاعلة» في المَصَادِرِ قَلِيلٌ، وإضافَتُها إلى الكِتَابِ بِمعْنَى: مِنْ؛ لأنَّ أوَّلَ الشَّيْءِ بَعْضُهُ، ثم جُعِلَتْ عَلَمًا للسُّورَةِ المَعْنِيَّةِ لآئِهَا أوَّلُ الكِتَابِ المُعْجِزِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ غيرَ مُضَافٍ إمَّا اختِصارًا لِعَدَمِ اللَّبْسِ، وإمَّا أن يَكُونَ عَلَمًا كالمُضَافِ على سَبِيلِ العَلَبَةِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: فاتِحَةُ الشَّيْءِ أوَّلُهُ، وخاتِمَتُهُ آخِرُهُ، إذ بهما الفَتْحُ والدُّخُولُ في الأمرِ والخَتْمُ والخُرُوجُ منه، ولِعَدَمِ اختِصاصِهما بالسُّورَةِ ونحوها كانت التَّاءُ لِلنَّقْلِ مِنَ الوَصْفِيَّةِ إلى الاسمِيَّةِ دونَ تَأْنِيثِ الموصوفِ في الأصلِ.

(١) «سبع آيات»: ليس في (ت) و(خ).

(٢) بعدها في (ف): «اسم».

(٣) «حاشية البابرّي على الكشاف» (و١٨).

وَلَكُونِ أَوَّلِ الشَّيْءِ بَعْضُهُ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ كَلَّهُ لَا سِيَّمَا الْكِتَابُ الْمُفْتَتَحُ بِالتَّحْمِيدِ الْمُخْتَتَمُ بِالِاسْتِعَاذَةِ، فَإِنَّهُ هُوَ الْمَجْمُوعُ الشَّخْصِيُّ لَا الْمَفْهُومُ الْكُلِّيُّ الصَّادِقُ عَلَى الْآيَةِ وَالسُّورَةِ = كَانَتْ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللَّامِ كَمَا فِي جُزْءِ الشَّيْءِ، دُونَ (مِنْ) كَمَا فِي خَاتَمِ حَدِيدٍ، وَقَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ جُزْءٌ مِنَ الشَّيْءِ فَإِضَافَتُهُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى (مِنْ) كَأَنْهَارٍ دِجَلَةَ، وَفَسَادُهُ بَيْنَ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ: قَالَ صَاحِبُ «الْكَشْفِ»: الْإِضَافَةُ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ بِمَعْنَى (مِنْ)؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الشَّيْءِ بَعْضُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَرُدَّ عَلَيْهِ: بِأَنَّ الْبَعْضَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا هُوَ فَرْدٌ مِنَ الشَّيْءِ؛ كَمَا يَقَالُ: زَيْدٌ بَعْضُ الْإِنْسَانِ، وَعَلَى مَا هُوَ جُزْءٌ لَهُ كَمَا يَقَالُ: الْيَدُ بَعْضُ زَيْدٍ، وَإِضَافَةُ الْأَوَّلِ إِلَى الشَّيْءِ بِمَعْنَى (مِنْ) دُونَ الثَّانِي، وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ فِي الْإِضَافَةِ بِمَعْنَى (مِنْ) كَوْنُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ جِنْسًا لِلْمُضَافِ صَادِقًا عَلَيْهِ، وَجَعَلَ (مِنْ) بَيَانِيَّةً كَخَاتَمِ فِضَّةٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَعَلَّهُ يُجْعَلُ الْكِتَابَ بِمَعْنَى الْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ الصَّادِقِ عَلَى سُورَةِ الْحَمْدِ وَغَيْرِهَا؛ أَي: فَاتِحَةُ مِنَ الْكِتَابِ.

قُلْتُ: يَا بَاهُ أَنْ كَوْنَهَا فَاتِحَةٌ وَأَوَّلًا إِنَّمَا هُوَ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَجْمُوعِ الْمَنْزِلِ لَا الْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ.

فَإِنْ قُلْتَ: جَوَزَ صَاحِبُ «الْكَشْفِ» فِي سُورَةِ لِقْمَانَ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَى (مِنْ)

(١) حاشية التفتازاني على الكشاف (٧٧ب).

(٢) الكشاف عن مشكلات الكشاف لسراج الدين عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني (٧٣ب)،

مخطوط محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي برقم (١٧٩).

التَّبْعِيضِيَّةُ، وَجَعَلَهَا قَسِيمَةً لِلْإِضَافَةِ بِمَعْنَى (مِنْ) الْبَيَانِيَّةِ، حَيْثُ قَالَ: مَعْنَى إِضَافَةِ  
اللَّهُوِ إِلَى الْحَدِيثِ: التَّبْيِينُ، وَهِيَ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى (مِنْ) كَقَوْلِكَ: بَابُ سَاجٍ،  
وَالْمَعْنَى: مَنْ يَشْتَرِي اللَّهُوَ مِنَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ اللَّهُوَ يَكُونُ مِنَ الْحَدِيثِ وَمِنْ غَيْرِهِ  
فَيُبَيِّنُ بِالْحَدِيثِ، وَالْمَرَادُ بِالْحَدِيثِ الْمُنْكَرُ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «الْحَدِيثُ فِي  
الْمَسْجِدِ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ»<sup>(١)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّةِ؛ كَأَنَّهُ  
قِيلَ: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي بَعْضَ الْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ اللَّهُوُ مِنْهُ.

فَنَقُولُ: عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي: إِنْ أُريدَ بِالْحَدِيثِ مُطْلَقُهُ كَانَ جِنْسًا لِلَّهُوِ مِنْهُ صَادِقًا  
عَلَيْهِ، وَإِنْ أُريدَ بِالْحَدِيثِ الْعُمُومُ وَالِاسْتِغْرَاقُ كَانَ لَهُوُ الْحَدِيثِ جُزْءًا مِنْهُ، فَقَدْ ثَبَتَ  
إِضَافَةُ الْجُزْءِ إِلَى كُلِّهِ بِمَعْنَى (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَشْهُورَةٍ.

قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ مُطْلَقَ الْحَدِيثِ، لَكِنَّهُ عَلَى وَفْقِ<sup>(٢)</sup> إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى  
مَا هُوَ صَادِقٌ عَلَيْهِ، فَمَا كَانَ فِيهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ يَحْسُنُ جَعْلُهُ بَيَانًا وَتَمْيِيزًا لِلْمُضَافِ  
كَالسَّاجِ لِلْبَابِ وَالْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ لِلَّهُوِ جَعْلَهَا بَيَانِيَّةً، وَمَا لَمْ يَحْسُنْ ذَلِكَ فِيهِ كَالْحَدِيثِ  
الْمُطْلَقِ لِلَّهُوِ جَعْلَهَا تَبْعِيضِيَّةً مِيلًا إِلَى جَانِبِ الْمَعْنَى.

ثُمَّ قَالَ: وَلَمَّا كَانَتْ تَسْمِيَةُ هَذِهِ السُّورَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ظَاهِرَةً لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهَا،  
بِخِلَافِ تَسْمِيَتِهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ فَتَعَرَّضَ لِبَيَانِهَا. انْتَهَى<sup>(٣)</sup>.

(١) ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ» (١/١٥٢)، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» (١/١٠٧): لَمْ  
أَقِفْ لَهُ عَلَى أَوَّلٍ.

(٢) قَوْلُهُ: «لَكِنَّهُ عَلَى وَفْقِ» هَكَذَا الْعِبَارَةُ فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَفِي «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ»: «لَكِنَّهُ دَقِقَ  
النَّظَرَ».

(٣) انظُرْ: «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ» (١/٢٢-٢٣).

وتسمّى: أمّ القرآن؛ لأنها مُفْتَتِحُهُ وَمَبْدُوهُ، فكأنها أصله ومنشؤه، ولذلك تسمّى: أساساً، أو لأنها تشتمل على ما فيه من الثناء على الله سبحانه وتعالى والتعبّد بأمره ونهيه وبيان وعده ووعيده، أو على جملة معانيه من الحِجْمِ النَّظْرِيَّةِ والأحكامِ العمليَّةِ التي هي سلوكُ الطريقِ المستقيمِ، والاطِّلاعُ على مراتبِ السُّعْداءِ ومنازلِ الأشقياءِ، وسورةِ الكَنْزِ والوافيةِ والكافيةِ لذلك.

قوله: «وتسمّى: أمّ القرآن؛ لأنها مُفْتَتِحُهُ وَمَبْدُوهُ فكأنها أصله ومنشؤه»:

توجيهُ تسميتها بذلك ذكره أبو عبيدة في «مجازِه»<sup>(١)</sup>، وجزم به البخاري في «صحيحه» وعبارته: لأنه يُبدأ بكتابتها في المصاحفِ وبقراءتها في الصَّلَاةِ قبلِ السُّورَةِ<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظُ ابن حجرٍ في «شرح البخاريّ»: وقد استشكل بأن ذلك يناسبُ تسميتها فاتحة الكتابِ لا أمّ القرآنِ.

وأجيب: بأن ذلك بالنظرِ إلى أن الأمَّ مبدأ الولدِ<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهو معنى قولِ المصنّفِ: «فكأنها أصله ومنشؤه».

قال الماورديّ: سُميت بذلك لتقدّمها وتأخر ما سواها تبعاً لها؛ لأنها أمّته؛ أي:

(١) انظر: «مجاز القرآن» (ص: ٢٠)، وفيه: وهي «أم الكتاب» لأنه يُبدأ بكتابتها في المصاحف قبل سائر القرآن، ويُبدأ بقراءتها قبل كلّ سورة في الصلاة.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» قبل الحديث (٤٤٧٤). وتسميتها بأم القرآن رواه البخاري (٤٧٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٥٦/٨).

تقدّمته، ولهذا يقال لراية الحرب: أم؛ لتقدّمها وأتباع الجيش لها<sup>(١)</sup>.  
 وقد سألني بعض الأفاضل عن قوله: «لأنّها مُفْتَتِحُهُ ومَبْدُوهُ»، هل المراد من  
 اللَّفْظَيْنِ واحدٌ، وكذا من قوله: «فكأنّها أصلُهُ ومنشؤه»، أم مُتغايِرٌ؟  
 فقلتُ: يَحْتَمِلُ الاتِّحَادَ فِي المَوْضِعَيْنِ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ البَلْغَاءِ فِي  
 الخَطَابَاتِ، وَيَحْتَمِلُ التَّغَايِرَ وَإِلَيْهِ تَشِيرُ عِبَارَةُ أَبِي عُبَيْدَةَ السَّابِقَةُ؛ فَكَأَنَّ المَرَادَ  
 بِـ«مُفْتَتِحُهُ»: أَنَّهَا يُفْتَتِحُ بِهَا المِصْحَافُ كِتَابَةً، وَبـ«مَبْدُوهُ»: أَنَّهَا يَبْدَأُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ  
 قِرَاءَةً، أَوْ يَرَادُ بِالمُفْتَتِحِ مَا ذَكَرَ وَبِالمَبْدِئِ أَنَّهَا بَدِئَتْ بِهَا فِي التَّرْوِيلِ، وَعَلَى هَذَيْنِ يَحْتَمِلُ  
 الاتِّحَادَ فِي قَوْلِهِ: «فكأنّها أصلُهُ ومنشؤه» لِصِلَاحِيَةِ ذَلِكَ لِلأَمْرَيْنِ مَعَ تَقَارُبِ مَا بَيْنَ  
 الأَصْلِ وَالمَنْشَأِ، وَيَحْتَمِلُ التَّغَايِرَ وَيَكُونُ مِنْ بَابِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ المَرْتَّبِ، فليُتَأَمَّلْ.  
 قوله: «أَوْ لِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّعْبُدِ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ،  
 وَبَيَانِ وَعِيدِهِ وَوَعِيدِهِ».

قال القاضي بهاء الدين ابن عقيل<sup>(٢)</sup> في «تفسيره»: بسطُ هذا: أن آيات القرآن  
 العظيم لا تخلو عن أحد أمور ثلاثة: الثناء على الله، والتكليف، والحث على الطاعة،  
 وكلٌّ من هذه الثلاثة على قسمين، فالثناء يكون بالرأفة والرحمة والجبروت والعظمة،  
 والتكليف يكون بالأمر والنهي، والحث بالوعيد والوعيد، وأهمُّ المقصود من إنزال  
 الكتب وإرسال الرسل التكليف بالإيمان وفروعه؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَصَالِحِ العِبَادِ وَانْتِظَامِ

(١) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (٤٦/١).

(٢) هو بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمود بن عقيل القرشي العقيلي، له: «الإملاء  
 الوجيز على الكتاب العزيز»، و«الذخيرة في تفسير القرآن» إلى آخر سورة آل عمران، وغيرهما،  
 توفي سنة (٧٦٩هـ). انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (٤٦٧/١).

العالم، فهو كالمقصود لذاته وكل من القسمين الآخرين إنما جيء به لأجله، فالثناء بالرحمة والرفقة والحث بالوعد مرغبان في الأمر به، والثناء بالجبروت والعظمة والحث بالوعد مُحذران عن المنهي عنه، ولذلك وَسَطَ المصنّف كالزمخشريّ التّعبد بالأمر والنهي<sup>(١)</sup>، فأوقع ما هو كالمقصود لذاته مُكتنفًا بالأمرين المسوقين لتقريره، وهكذا وقع الترتيب في الفاتحة: قُدِّمَ فيها الثناء وهو من أولها إلى قوله: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾، ووسَّطَ الدَّالُّ على التَّكْلِيفِ وهو من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إلى قوله: ﴿أَنْتَ سَمِيعٌ﴾، وأتى بعد ذلك بالدَّالِّ على الحثِّ وهو من قوله: ﴿صِرْطَ الدِّينِ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إلى آخرها.

قال: وفي الفاتحة لطيفة أخرى، وهي تقديم الدال على الرحمة، وهو: ﴿ارْتَمَنَ الرَّجِيمِ﴾ على الدال على الجبروت وهو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وتقديم الدال على الوعد وهو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ على الدال على الوعد وهو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾؛ لأنَّ التَّغْيِبَ أبعثُ للنفوس، ولأنَّ رحمته تعالى سبقَتْ غضبه. انتهى.

الشيخ أكمل الدين: أمَّا الثناء فمِن قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وأمَّا الأمر فمِن قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فإنَّ العبادة ما يكونُ مأمورًا به.

ورُدَّ: بأنها إذا كانت أول منزل لم يسبق أمرٌ.

وأجيب - على تقدير تسليم أوليتها -: أنَّ رأسَ العبادة التَّوْحِيدُ، وفي إجراء الصِّفَاتِ الكَمَالِيَّةِ على الله في صدرِ السُّورَةِ ما يُرْشِدُ إلى ذلك، لا سيَّما وقد سبقها تكليفُ النبي ﷺ بالتَّوْحِيدِ وتبليغِ السُّورَةِ، ويكفي ذلك في السِّبْقِ.

(١) انظر: «الكشاف» (١٧/١)، وفيه: «وتُسَمَّى: أمَّ القرآن؛ لاشتمالها على المعاني التي في القرآن؛ من الثناء على الله تعالى بما هو أهله، ومن التَّعْبُدِ بالأمر والنَّهْيِ، ومن الوَعْدِ والوَعْدِ».

ومن الناسِ مَنْ قال: الأمرُ مُستفادٌ مِنْ قولِهِ تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فَإِنَّ مَعْنَاهُ: إحمادُ الغيرِ؛ أي: جَعَلُهُ حامِداً، وأما النَّهْيُ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مُستفادٌ مِنْ قولِهِ: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِيرُ﴾ لَأَنَّ مَعْنَاهُ: نَسْتَعِينُكَ فِي الاجْتِنَابِ عَمَّا نَهَيْتَ عَنْهُ.

وَرُودًا: بَأَنَّهُ يَقْتَضِي نَهْيًا سَابِقًا وَلَمْ يَكُنْ، وَيَزِيدُ<sup>(١)</sup> جَوَابُ الأَمْرِ المَتَقَدِّمِ عَلَى النَّهْيِ بِتَكْلِيفٍ.

وقيل: إِنَّهُ مُستفادٌ مِنْ قولِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ: اِحْمَدُوا؛ لِأَنَّ الأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ وَإِنْ وَقَعَ الاختلافُ فِي كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الوَعْدُ وَالوَعِيدُ، فَقولُهُ: ﴿أَنَّمَتَ عَلَيْنَهُمْ﴾ يَتَضَمَّنُ الوَعْدَ، وَقولُهُ: ﴿عَتِرَ أَلْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ يَتَضَمَّنُ الوَعِيدَ.

قال: وَيَجوزُ أَنْ يَقَالَ: وَجْهٌ اشْتِمَالُهَا عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ مَا فِي القُرْآنِ كُلِّهِ إِذَا كَانَ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِالْأَلوهِيَّةِ خَاصَّةً، أَوِ العُبُودِيَّةِ كَذَلِكَ، أَوِ جَامِعًا بَيْنَهُمَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ﷺ بقولِهِ: «إِذَا قَالَ العَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الزَّمَنُ الرَّجِيحُ﴾ قَالَ اللهُ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قَالَ اللهُ: مَجَّدَنِي عَبْدِي»، وَهَذَا كُلُّهُ ثَنَاءٌ يَتَعَلَّقُ بِالْأَلوهِيَّةِ، ثُمَّ قَالَ: «وَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيرُ﴾ قَالَ اللهُ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي»، وَهَذَا كَمَا تَرَى دَخَلَ فِيهِ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ؛ لِأَنَّ فِيهَا امْتِثَالَ الأوامِرِ وَاجْتِنَابَ المَناهِي، فَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ مِنْ جَانِبِ اللهِ، وَالامْتِثَالُ وَالاجْتِنَابُ مِنْ جَانِبِ العَبْدِ، ثُمَّ قَالَ: وَإِذَا قَالَ: «﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ - إِلَى آخِرِهِ -

(١) فِي «حاشية البَابِرتي عَلَى الكِشَافِ»: «وَتَنْزِيلٌ».

قال الله: هذا لِعَبْدِي، ولِعَبْدِي ما سأل<sup>(١)</sup>، يعني: ما يشيرُ إلى الوعدِ والوَعِيدِ<sup>(٢)</sup>، انتهى.

الشَّرِيفُ: أَمَّا الثَّنَاءُ - أَعْنِي إِجْرَاءَ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى - فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا التَّعْبُدُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فَإِنَّ الْعِبَادَةَ قِيَامُ الْعَبْدِ بِحَقِّ الْعُبُودِيَّةِ وَمَا تُعْبَدُ بِهِ مِنْ امْتِثَالِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، أَوْ فِي قَوْلِهِ: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ إِذَا أُرِيدَ بِهِ مِلَّةُ الْإِسْلَامِ الْمُشْتَمَلَةُ عَلَى الْأَحْكَامِ، أَوْ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لِأَنَّ مَالَ مَعْنَاهَا: قَوْلُوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ إِيجَابٌ<sup>(٣)</sup> يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنْ ضِدِّهِ، وَأَمَّا الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ فَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، أَوْ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾؛ أَي: الْجِزَاءِ؛ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ.

وَالْوَجْهُ فِي انْحِصَارِ مَقَاصِدِ الْكِتَابِ الْمَجِيدِ فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ: أَنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ إِرْشَادًا لِلْعِبَادِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ؛ لِيَعْرِفُوا حَقَّ الْمَبْدَأِ بِامْتِثَالِ مَا أَمَرَ وَنَهَى، وَيَدَّخِرُوا<sup>(٥)</sup> بِذَلِكَ لِلْمَعَادِ مَثُوبَةً كُبْرَى.

وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: أَنْزَلَ الْقُرْآنُ كَافِلًا لِسَعَادَةِ الْإِنْسَانِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ يَعْرِفَ مَوْلَاهُ وَيَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِمَا يُقَرِّبُ مِنْهُ، وَيَنْفَصِلَ<sup>(٦)</sup> عَمَّا عَدَاهُ بَعْدَهُ عَنْهُ، وَلَا يَدَّ فِي

(١) رواه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) حاشية البابر تي على الكشاف (و٨ب).

(٣) قوله: «إيجاب» كذا في (ز)، وسقطت العبارة من باقي النسخ، وفي «حاشية الجرجاني»: «إيجاباً».

(٤) قوله: «أو في قوله ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لِأَنَّ مَالَ مَعْنَاهَا: قَوْلُوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ إِيجَابٌ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنْ ضِدِّهِ، وَأَمَّا الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ فَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ليس في (س) و(ف).

(٥) في النسخ: «ويدخر»، والمثبت من «حاشية الجرجاني».

(٦) في «حاشية الجرجاني»: «ويتنصل».



التَّوَصَّلِ مِنْ بَاعِثٍ هُوَ الْوَعْدُ، وَفِي التَّنْصُلِ مِنْ زَاجِرٍ هُوَ الْوَعِيدُ، وَلَوْلَا هُنَا لِاسْتَقْرَرِ الْكَسْلُ الطَّبِيعِيُّ عَلَى الثَّفُوسِ، وَتَسَلَّطَ عَلَيْهَا دَوَاعِي الْهَوَى، وَحُجِبَتْ عَنْ حَضْرَةِ النُّورِ بظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ.

وقد يُظَنُّ أَنَّ هَاهُنَا مَقْصِدًا رَابِعًا هُوَ <sup>(١)</sup> الدُّعَاءُ وَالسُّؤَالُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعِدْنَا﴾. وَيَجَابُ: بِأَنَّهُ مُتَفَرِّعٌ عَلَى مَا ذُكِرَ، فَإِنَّ الْمُعْتَدَّ <sup>(٢)</sup> بِهِ مِنَ الدُّعَاءِ مَا كَانَ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ، أَوْ أَدَاءِ الطَّاعَةِ وَتَرْكِ الْمَعْصِيَةِ، لَا يُقَالُ: كَثِيرٌ مِنَ السُّورِ تَشْتَمِلُ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي وَلَمْ تُسَمَّ أُمَّ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ السُّورَةُ مُتَقَدِّمَةً عَلَى سَائِرِ السُّورِ وَضَعًا - بِلِ نَزْوَلٍ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِ - وَكَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي مَجْمَلَةً عَلَى أَحْسَنِ تَرْتِيبٍ، ثُمَّ صَارَتْ مُفْصَلَةً فِي السُّورِ ثَانِيَةً <sup>(٣)</sup>، نُزِّلَتْ مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ مَكَّةَ مِنْ سَائِرِ الْقُرَى حَيْثُ مُهَدَّتْ أَرْضُهَا أَوْلَا ثُمَّ دُحِيتِ الْأَرْضُ مِنْ تَحْتِهَا، فَكَمَا أَنَّ مَكَّةَ أُمَّ الْقُرَى كَذَلِكَ الْفَاتِحَةُ أُمَّ الْقُرْآنِ، عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ وَلَا يَجِبُ اطِّرَادُهُ، انْتَهَى <sup>(٤)</sup>.

الطَّبِيعِيُّ: «الْأَسَاسُ»: تَعَبَّدَنِي فَلَانٌ: صَيَّرَنِي كَالْعَبِيدِ لَهُ، وَتَعَبَّدَ فَلَانٌ: تَنَسَّكَ <sup>(٥)</sup>. وَوَعْدِي بِالْبَاءِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى التَّكْلِيفِ، أَي: كَلَّفَهُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَعَبُّدًا؛ أَي: بِالْمَأْمُورِ وَالْمَنْهِيِّ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ كَمَا فِي: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ عَلَى حَقِيقَتَيْهِمَا <sup>(٦)</sup>.

(١) فِي (ف): «وَهُوَ».

(٢) فِي (س): «الْمُتَعَبَّدُ».

(٣) فِي «حَاشِيَةِ الْجِرْجَانِيِّ»: «الْبَاقِيَةُ».

(٤) انظُر: «حَاشِيَةُ الْجِرْجَانِيِّ عَلَى الْكِشَافِ» (١/٢٣ - ٢٤).

(٥) انظُر: «أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ» لِلزَّمخَشَرِيِّ (مَادَّة: عِبْد).

(٦) انظُر: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيعِيِّ (١/٦٧٩).

قوله: «أو على جُمْلَةٍ مَعَانِيهِ مِنَ الْحِكْمِ النَّظَرِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ، الَّتِي هِيَ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ وَالْإِطْلَاقُ عَلَى مَرَاتِبِ السُّعْدَاءِ وَمَنَازِلِ الْأَشْقِيَاءِ»:

هذا تعليلٌ ثالثٌ لَتَسْمِيَّتِهَا أَمَّ الْقُرْآنِ مَزِيدٌ عَلَى «الكشاف»، وَبَسْطُهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الطَّبْيِيُّ: أَنَّهَا مُشْتَمَلَةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْعُلُومِ هِيَ مَنَاطُ الدِّينِ:

أَحَدُهَا: عِلْمُ الْأُصُولِ، وَمَعَاقِدُهُ: مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، وَإِلَيْهَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وَمَعْرِفَةُ النَّبَوَاتِ، وَهِيَ الْمُرَادَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وَمَعْرِفَةُ الْمَعَادِ، وَهُوَ <sup>(١)</sup> الْمَوْمَى إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

ثَانِيهَا: عِلْمُ الْفُرُوعِ، وَأَسْئُهُ: الْعِبَادَاتُ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

ثَالِثُهَا: عِلْمُ التَّصَوُّفِ، وَأَجْلُهُ: الْوُصُولُ إِلَى الْحَضْرَةِ، وَالسُّلُوكُ لِطَرِيقِ الْإِسْتِقَامَةِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

رَابِعُهَا: عِلْمُ الْقَصَصِ وَالْأَخْبَارِ عَنِ الْأُمَّمِ السَّالِفَةِ وَالْقُرُونِ الْخَالِيَةِ السُّعْدَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَشْقِيَاءِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ وَعْدِ مُحْسِنِهِمْ وَوَعِيدِ مُسِيئِهِمْ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ <sup>(٢)</sup>.

وَلِلْإِمَامَيْنِ الْغَزَالِيِّ وَالرَّازِيِّ فِي تَقْرِيرِ اشْتِمَالِهَا عَلَى عُلُومِ الْقُرْآنِ كَلَامَانِ أَخْرَانِ ذَكَرْتُهُمَا فِي «الْإِتْقَانِ»، وَفِي «أَسْرَارِ التَّنْزِيلِ»، وَبَيَّنْتُ فِيهِ وَجْهَ الْجَمْعِ

(١) فِي (س): «وَهِيَ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١/٦٧٨).

بين ذلك وبين حديث أنها تُلثا القرآن<sup>(١)</sup>، فليُطَلَبَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «سورة الكنزِ والوَافِيَةِ وَالكَافِيَةِ لِدَلِكِ»؛ أي: لاشتمالها على معاني القرآن.

وقيل: إنما سُمِّيَتِ الْوَافِيَةُ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ التَّنْصِيفَ فِي الصَّلَاةِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا، قاله الثعلبي<sup>(٣)</sup>.

وقيل لِأَنَّهَا جَمَعَتْ بَيْنَ مَا لِلَّهِ وَمَا لِلْعَبِيدِ، قاله المرسيُّ.

وقيل: إنما سُمِّيَتِ كَافِيَةً لِأَنَّهَا تَكْفِي فِي الصَّلَاةِ عَن غَيْرِهَا وَلَا يَكْفِي غَيْرُهَا عِنهَا.

وقال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: سُمِّيَتِ سُورَةُ الْكَنْزِ لِمَا رَوَيْنَا عَن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>.

قلتُ: يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» عَن عَلِيٍّ: أَنَّهُ سُئِلَ عَن فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا أَنْزَلَتْ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه عبد بن حميد في «مسنده» (٦٧٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بسند ضعيف كما ذكر المصنف في «الدر المثور» (١٥/١).

(٢) انظر: «الإتقان» (٤/٤٢٤)، و«قطف الأزهار في كشف الأسرار» (١/١٠٤ - ١٠٥)، وكلاهما للسيوطي.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/٤٩٣).

(٤) «حاشية البابر تي على الكشاف» (٨ب).

(٥) رواه ابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٥١٥)، ورواه أيضاً ابن الأعرابي في «معجمه» (١٨١٠)، وكلاهما من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً. ورواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/٢٥٦ - ٢٥٧)، والواحد في «أسباب النزول» (ص: ١٩)، عن علي رضي الله عنه موقوفاً. والموقوف والمرفوع كلاهما =

وسورة الحمد والشكر والدعاء وتعليم المسألة لاشتمالها عليها، والصلاة  
لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها.

قوله: «وسورة الحمد والشكر والدعاء وتعليم المسألة لاشتمالها عليها»؛ أي:  
على الأمور المذكورة الحمد وما بعده.

قوله: «والصلاة»؛ أي: من أسمائها سورة الصلاة، فيكون مجرورًا معطوفًا على  
«الحمد» وما بعده، ويجوز أن يكون مراده أن من أسمائها الصلاة من غير تقدير  
سورة، وهو قول ذكره بعضهم لحديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي»<sup>(١)</sup>، قال  
المرسي: لأنها من لوازمها، فهو من باب تسمية الشيء باسم لازمه، فيكون منصوبًا  
معطوفًا على «سورة»، والأول هو الذي في «الكشاف»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها» «أو» لتنوع الخلاف بين الأئمة  
في ذلك؛ فإن الوجوب مذهب الشافعي، والاستحباب مذهب أبي حنيفة.

والشافعية والشفاء؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «هي شفاء لكل<sup>(٣)</sup> داء».

قوله: «والشفاء والشافعية لقوله عليه السلام: هي شفاء لكل داء»:

= من طريق الفضيل بن عمرو عن علي رضي الله عنه، ولم يسمع منه فهو منقطع.  
وورد أيضاً ضمن حديث رواه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العلية» (٣٤٧٧)، والطبراني  
«المعجم الكبير» (٢٠ / ٢٢٥)، من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه، وفي إسناده عبيد الله بن أبي  
حميد الهذلي، وهو متروك كما في «التقريب».

(١) رواه مسلم (٣٩٥).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/١٧).

(٣) في (أ) و(ت): «كل».

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مُرْسَلٍ عَنْ<sup>(١)</sup> عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَخْبَرِ سُورَةٍ نَزَلَتْ فِي الْقُرْآنِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ»، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: «فِيهَا شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»<sup>(٣)</sup>.

وَأَخْرَجَ الثَّعْلَبِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: مَرَّ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِمْ عَلَى رَجُلٍ قَدْ صُرِعَ، فَقَرَأَ بَعْضُهُمْ فِي أُذُنِهِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَبَرَأَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ أُمُّ الْقُرْآنِ وَهِيَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»<sup>(٤)</sup>.

وَفِي «سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ» وَ«شُعْبِ الْإِيمَانِ» لِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعًا: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ»<sup>(٥)</sup>، وَأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ فِي «الثَّوَابِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ مَعًا<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي (ز): «صَحِيحٌ مِنْ مَرْسَلٍ».

(٢) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِ» (٣٣٧٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (٢١٥٤)، وَقَالَ: هَذَا مُنْقَطِعٌ.

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٥٩٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (٢١٥٢). وَوَقَعَ فِي

«الشُّعْبِ»: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. وَوَلَيْسَ فِي «الْمُسْنَدِ»: «وَأَحْسَبُهُ قَالَ...». وَفِي كِلَيْهِمَا: «بِخَيْرِ سُورَةٍ».

وَالْحَدِيثُ جُودُ إِسْنَادِهِ الْمَوْلَفُ فِي «الدَّرِّ الْمَنْثُورِ» (١٤/١).

(٤) رَوَاهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٠٢/٢) بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ. وَتَسْمِيَتُهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٠٤)

مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِ» (١٧٨ - تَفْسِيرٍ)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ» (٢١٥٣). وَإِسْنَادُهُ

ضَعِيفٌ جَدًّا. وَانظُرْ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٠٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٠١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) انظُرْ: «الدَّرِّ الْمَنْثُورِ» (١٥/١).

والسبع المثاني؛ لأنها سبعُ آياتٍ بالاتِّفاق - إلا أن منهم من عدَّ التسمية دون ﴿أَنمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ ومنهم من عكَّس -، وتثنى في الصَّلَاة<sup>(١)</sup>، أو الإنزال<sup>(٢)</sup> إن صحَّ أنها نزلت بمكة حين فُرِضت الصلاةُ وبالمدينة لما حوِّلت القبلةُ، وقد صحَّ أنها مكِّيَّة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] وهو مكِّي بالنص.

قوله: «والسبع المثاني لأنها سبعُ آياتٍ بالاتِّفاق» هو تعليلُ السبع<sup>(٣)</sup> فقط، ويأتي تعليلُ المثاني، وما ذكره من الاتِّفاق قد يُعترضُ بما رُوِيَ عن حُسين الجعفي: أنها ستُّ آياتٍ بإسقاطِ البسملةِ، وعن الحسنِ البصريِّ وعمرو بنِ عبِيد: أنها ثمانٍ بعدَّ ﴿يَاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٤)</sup>، وعن بعضهم أنها تسعٌ بعدها وعدَّ ﴿أَنمَتَ عَلَيْهِمْ﴾. إلا أنها أقوالٌ شاذَّةٌ لا يُعتدُّ بها.

الشَّريفُ: المثاني جَمْعُ مثنى على صيغةِ المفعولِ مِنَ التَّثْنِيَةِ بمعنى: مُردِّدٌ ومُكرَّرٌ، ويجوزُ أن يكونَ جمعُ مثنى (مَفْعَلٌ) مِنَ التَّثْنِيَةِ، أو مَثْنَاءَ (مَفْعَلَةٌ) مِنَ التَّثْنِيَةِ<sup>(٥)</sup>. فائدة: ليسَ في القرآنِ سُورَةٌ هي سبعُ آياتٍ سوى الفاتحةِ و﴿أَرَأَيْتَ﴾ لا ثالثَ لهُما.

(١) قوله: «وتثنى في الصلاة» تعليلٌ لكونِ الفاتحةِ مثاني؛ أي: تُكرَّرُ فيها بأن تقرأ في كلِّ ركعةٍ أو في كلِّ صلاةٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٣٣).

(٢) قوله: «أو الإنزال»؛ تعليلٌ ثانٍ لكونها مثاني، وهو معطوف على «في الصلاة» على طريقة: علفتها تبتاً وماء بارداً، أي: وسقيتها ماء بارداً، والمعنى: وثبتت في الإنزال. انظر: «حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (١/٢٧).

(٣) في (ز): «للسبع».

(٤) ذكر قول الجعفي وقول عمرو بن عبِيد: ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/٦٠).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٢٤).

قال جعفر بن أحمد بن الحسين السَّراج البغدادي<sup>(١)</sup> في «أرجوزته» التي نَظَمَ فيها النُّظائر:

فُورَةُ الْحَمْدِ لَهَا نَظِيرَةٌ      أَرَأَيْتَ إِنْ أَنْتَ قَرَأْتَ السُّورَةَ  
كِلَاهُمَا إِذَا عَدَدْتَ سَبْعُ      وَلَيْسَ لِلْحَقِّ الْيَقِينِ دَفْعُ

قوله: «إِلَّا أَنْ مِنْهُمْ مَنْ عَدَّ التَّسْمِيَةَ دُونَ ﴿أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ»؛ أي: عَدَّ ﴿أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ كما عَبَّرَ بِهِ فِي «الْكَشَافِ»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: وَظَاهِرُهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ؛ لِأَنَّ ﴿أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ لَيْسَ بِأَيَّةٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ ﴿أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿صِرَطَ الَّذِينَ﴾ لِأَنَّهُ صِلَةٌ ﴿الَّذِينَ﴾ وَقَدْ أُضِيفَ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup> ﴿صِرَطَ﴾ فَاسْتُغْنِيَ بِهِ عَنِ ذِكْرِهِمَا<sup>(٤)</sup>.

وَكَذَا قَالَ الشَّرِيفُ: أَرَادَ ﴿صِرَطَ الَّذِينَ أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَصَرَ لظُهُورِ<sup>(٥)</sup> أَنْ الصِّلَةَ دُونَ الْمَوْصُولِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بَدُونَ الْمُضَافِ لَا يُعَدُّ آيَةً؛ لِأَنَّ الْكَلَّ فِي حُكْمِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(٦)</sup>.

الطَّبِيبِيُّ: قَالَ فِي «الْمُرْشِدِ»<sup>(٧)</sup>: إِنْ وَقَفْتَ عَلَى ﴿أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾ كَانَ آخِرَ آيَةٍ عَلَى

(١) هو جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد البغدادي السَّراج القارئ، أبو محمد، نظم أشعاراً كثيرة في الزهد والفقه وغير ذلك، توفي سنة (٥٠٠هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (١١/٧٢).

(٢) انظر: «الكَشَافِ» (١/١٧).

(٣) فِي (ز): «أُضِيفَ إِلَى».

(٤) حَاشِيَةُ الْبَابِرْتِي عَلَى الْكَشَافِ (٨ب).

(٥) فِي (ف): «فَظْهَر».

(٦) انظر: «حَاشِيَةُ الْجُرْجَانِيِّ عَلَى الْكَشَافِ» (١/٢٤).

(٧) «الْمُرْشِدُ فِي الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ» لِلْحَافِظِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْعَمَانِيِّ، الْمَتَوَفَى فِي حُدُودِ سَنَةِ (٤٠٠هـ). =

مذهب أهل المدينة والبصرة، وهو جائز وليس بحسن؛ لأن ﴿عَبَسَ﴾ مجرورًا متعلقٌ به على الوصفية أو البدلية، ومنصوبًا على الحالية أو الاستثنائية، وجوازه إنما يكون بالخبر المرويُّ أنه ﷺ كان يقفُ عند أو آخر الآيات، وهذا آخر آية عند من ذكرت، فهذا وجه جوازه<sup>(١)</sup>.

قال الطيبي: وعدُّ التسمية أولى لأن ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لا يناسب وزانه ووزانَ فواصلِ السورة، ولما روى البغويُّ في «شرح السنة» عن ابن عباسٍ أنه قال: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ الآية السابعة<sup>(٢)</sup>.

قلت: ورواه الدارقطني والبيهقيُّ عن عليٍّ وأبي هريرة أيضًا<sup>(٣)</sup>، ورواه الطبرانيُّ والبيهقيُّ من حديث أبي هريرة مرفوعًا<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو عبد الله نصر بن عليِّ السِّيرازيُّ<sup>(٥)</sup> في كتابه «الموضح»: ليس قول من

= انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١٦٥٤/٢)، و«معجم تاريخ التراث الإسلامي» (١١٥٧/٢).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/٦٨٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/٦٨٠)، والأثر المذكور رواه البغوي في «شرح السنة» (٥٨٠).

ووقع في النسخ: «السابقة» والمثبت من المصدرين المذكورين.

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» (١١٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٥/٢)، عن علي رضي الله

عنه. ورواه الدارقطني في «سننه» (١١٩٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٥/٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٥/٢)، وقال

الهميمي في «مجمع الزوائد» (١٠٩/٢): رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات.

(٥) الفسويُّ الفارسيُّ، المفسر المقرئ النحوي، المعروف بابن أبي مريم، المتوفى في حدود سنة

(٥٦٥هـ)، له: «الموضح في وجوب القراءة وعللها» أو «الموضح في القراءات الثمان». انظر:

«هدية العارفين» (٢/٤٩١)، و«معجم تاريخ التراث الإسلامي» (٥/٣٨٢٦).



قال: ﴿أَنمَّتَ عَلَيْهِمْ﴾ رأس آية بصحيح؛ لأنه ليس بمشاكل لآيات السورة ولا مقارب لها، ومقاطع القرآن إما متشكلة أو متقاربة، ثم إنَّ الابتداء بـ ﴿غَيْرِ﴾ في أوَّل الآية ليس بمُستقيم.

وقال سليم الرازي: ليس في القرآن آية آخرها ﴿عَلَيْهِمْ﴾ خصوصاً وما بعد ﴿أَنمَّتَ عَلَيْهِمْ﴾ غير مُستقلِّ بنفسه.

قوله: «وثنتى في الصلاة»:

هذا تعليل المثنائي<sup>(١)</sup>؛ أي: تكرر فيها بأن تُقرأ في كل ركعة، وهو مراد «الكشاف» بقوله: لأنها ثنتى في كل ركعة<sup>(٢)</sup>؛ أي: صلاة كما فسره الطيبي وأكمل الدين، وقالوا: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكِيَيْنِ﴾ [البقرة: ٤٣]؛ أي: صلوا مع المصلين<sup>(٣)</sup>.

قال الشريف: تسمية للكل باسم الجزء.

قال: وهذه العبارة - أعني: لأنها ثنتى في كل ركعة - وردت في «صحاح» الجوهرى<sup>(٤)</sup>، ولعل فائدة المجاز: المبالغة في أن كل صلاة فعلت واحدة كركعة واحدة، وقد تعددت الفاتحة فيها فيتضح تكريرها زيادة إيضاح.

وقيل: إنها تكرر في كل ركعة بالقياس إلى أخرى، ففي الثانية لوقوعها مرة في الأولى، وفي الأولى عند انضمام الثانية إليها.

(١) في (ز): «للمثنائي».

(٢) انظر: «الكشاف» (١٧/١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١/٦٧٩)، و«حاشية الباري على الكشاف» (٨ب).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: ثني).

قال: والأشبهُ أن يُرادَ بيانُ محلِّ التَّكْرِيرِ على أنَّ الفاتحةَ ممَّا يتكرَّرُ<sup>(١)</sup> بحسبِ الرَّكْعَةِ لا بحسبِ أركانها كالطَّمَأْنِينَةِ، ولا بحسبِ كُلِّ صلاةٍ كالتَّسْلِيمِ، فإنَّ تعدَّدتِ الرَّكْعَةُ تَكَرَّرَتِ الفاتحةُ وإلا فلا، كأنَّه قيلَ: لأنَّها تُثنَى باعتبارِ تعدُّدِ الرَّكْعَةِ.

قال: وهذا المعنى وإن كان واضحًا في نفسه إلا أنَّ دلالةَ هذه العبارة عليه في غاية الخفاء<sup>(٢)</sup>.

قلتُ: وبسببِ ذلك عدَّلَ المصنِّفُ إلى عبارةٍ أوضح، لكن صاحبَ «الكشاف» آثر العبارةَ الأولى لأنها وردت في «صحاح» الجوهريِّ كما أشار إليه الشَّريفُ، بل هي مأثورةٌ عن عمر بن الخطاب كما أخرجه ابن جرير في «تفسيره» بسندٍ حسنٍ عنه قال: السَّبْعُ المِثْنَانِي فاتحةُ الكتابِ تُثنَى في كلِّ رَكْعَةٍ<sup>(٣)</sup>.

وعادةُ أئمَّةِ المُصنِّفِينَ اتِّباعُ اللَّفْظِ الواردِ في الحديثِ والأثرِ تبرُّكًا به، وليَحْتَمِلَ<sup>(٤)</sup> من التَّأويلِ ما احتَمَلَه.

قوله: «أو الإنزال»:

(١) في (ف): «يكرر».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٢٤).

(٣) لم أجدُه هكذا عن عمر، والذي رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤/١١٣) عنه هو قوله: ما لهم رغبة عن فاتحة الكتاب، وما يُتَغنى بعد المِثْنَانِي.

أما اللفظ المذكور فقد رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٤٥٦)، والطبري في «تفسيره» (١٤/١١٨)، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] قال: فاتحة الكتاب، تُثنَى في كل ركعة مكتوبة وتطوع.

(٤) في (ز): «وليحمل».

تعليل ثانٍ لتسميتها بالمثاني على تقدير: أو ثبت في الإنزال، إذ لا يصح العطف على تقدير الفعل الأول كما لا يخفى، وإنما دَعَاهُ إلى ذلك إرادة الإيجاز، وسهله ووضوح المراد. قوله: «إن صحَّ أنها نزلت بمكة حين فرضت الصلاة، وبالمدينة حين حوّلت القبلة»: أشار بهذا التشكيك إلى أنه لم يثبت في ذلك حديث ولا أثر، وإنما هو شيء قاله بعض العلماء اجتهاداً، والوارد: أنها نزلت بمكة أول بدء الوحي، كذا أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» وأبو نعيم والبيهقي كلاهما في «دلائل النبوة» من مرسل أبي ميسرة<sup>(١)</sup>.

وقد علل كونها مثنائي أيضاً بأنها مُشتملة على الشاء على الله تعالى، وبأن الله استثناه لهذه الأمة فلم يُنزلها على غيرها، فالأولان من التثنية، والثالث من الشاء، والرابع من الاستثناء، وأقوى الأربعة الأول، لِمَا تَقَدَّمَ عن عمر<sup>(٢)</sup>. قال البلقيني في «كشافه»: وبعضهم يعبر بقوله: «السبع من المثاني» ويفسّر المثاني بالقرآن، ولأن القصص تُثنى فيه وتكرّر للإفهام.

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١٥٨/٣)، وقال: هذا منقطع، فإن كان محفوظاً فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعدما نزلت عليه: «أقرأ ياسيريك» و«يأتيا المديرة».

قلت: قد روي أن أول ما نزل (سورة المدثر)، وفيه حديث مرفوع عن جابر رواه البخاري (٤٦٣٨)، وفي حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي ما يدل أن أول ما نزل هو «أقرأ ياسيريك»، وهو الذي عليه أكثر العلماء كما قال الثعلبي في «تفسيره» (٣٣٠/٣٠)، وقال النووي في «شرح مسلم» (٢/٢٠٨): فالصواب أن أول ما نزل «أقرأ»، وأن أول ما نزل بعد فترة الوحي «يأتيا المديرة»، وأما قول من قال من المفسرين: أول ما نزل (الفاتحة)؛ فبطلانه أظهر من أن يدكر، والله أعلم.

(٢) وقد ذكرنا أنه قول قتادة، ولم نجده عن عمر.

قوله: «وقد صحَّ أنها مكيَّة»:

قلت: أخرجهُ الواحدِيُّ والثعلبيُّ عن عليِّ بن أبي طالب<sup>(١)</sup>، وأخرجهُ أبو بكر ابنُ الأنباريِّ في «كتاب المصاحف» عن قتادة<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ وهو مكيٌّ بالنص»:

قلت: إن أراد نصَّ المفسِّرينَ فقريبٌ إلا أنَّه غيرُ المصطلح<sup>(٣)</sup> عليه في إطلاقِ النصِّ، إذ لا يُفهمُ منه عند الإطلاقِ إلا الكتابُ والسُّنَّةُ، وليسَ فيهما ما يدلُّ على مكيَّته، وقد يجابُ بأنَّ ذلك ثبتَ عن ابنِ عباسٍ<sup>(٤)</sup>، وكلام<sup>(٥)</sup> الصحابيِّ في القرآنِ - خصوصًا في النزولِ - له حكمُ المرفوعِ، فجازَ إطلاقُ النصِّ عليه بهذا الاعتبارِ.

ثمَّ استدلَّه على أنَّ الفاتحةَ مكيَّةٌ بآيةِ الحجرِ لهجَ به الناسُ كثيرًا، ولكن غيره أقوى منه؛ لأنَّه موقوفٌ أولاً على تفسيرِ السَّبْعِ المثانيِ بالفاتحةِ، وهو وإن كان صحيحًا ثابتًا في الأحاديثِ<sup>(٦)</sup>، فقد صحَّ أيضًا عن ابنِ عباسٍ وغيره تفسيرُها بالسَّبْعِ

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/٢٥٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٩)، من طريق

الفضيل بن عمرو عن علي رضي الله عنه، ولم يسمع منه فهو منقطع، وقد تقدم.

(٢) انظر: «الدر المثور» للسيوطي (١/١١١).

(٣) في (س): «غير مصطلح».

(٤) رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٧).

(٥) في (س): «فكلام».

(٦) رواه البخاري (٤٤٧٤) من حديث أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه، و(٤٧٠٤) من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه.

الطَّوَالِ<sup>(١)</sup>، وثانيًا بعد ثبوت الأوَّلِ على أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الامْتِنَانُ بِالشَّيْءِ قَبْلَ إِيتَائِهِ<sup>(٢)</sup>، وهذا وإن ذكره كثيرون ففيه نظرٌ واضحٌ، وأيُّ مانعٍ من تقدُّمِ الامْتِنَانِ على الإيتاءِ؛ تعظيمًا للمؤتى، وتفخيماً لشأنه؛ لتشوّفِ النَّفْسِ إلى حُصُولِهِ، وليتلقَى عند حُصُولِهِ بغايةِ الإقبالِ والقبولِ؟ كما امتنَّ عليه بأمرٍ قبلَ إيتائه إياها كقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١] وذلك قبلَ حُصُولِ الفَتْحِ بَسْتَيْنِ، والتَّعْبِيرُ بالماضي في المقيسِ والمقيسِ عليه تحقيقًا للوقوعِ، فالأوَّلَى الاستدلالُ بالنقلِ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ شَاهَدُوا الوَحْيَ وَالتَّنزِيلَ.

#### \* تنبيهان:

الأوَّل: حاصلُ ما ذكره المصنّفُ لها أربعة عشرَ اسمًا، وبقي من أسمائها عشرةٌ أخرى: فاتحةُ القرآنِ، وأمُّ الكتابِ، والقرآنُ العَظِيمُ، والنُّورُ، وسُورَةُ الحَمْدِ الأوَّلَى، وسُورَةُ الحَمْدِ القُصْرَى، والرُّفِيَّةُ، وسُورَةُ السُّوَالِ، وسُورَةُ المُنَاجَاةِ، وسُورَةُ التَّفْوِيضِ، وقد ذكَّرتُها بتوجيهها في «الإِتقان»<sup>(٣)</sup>.

الثاني: اسمُ السُّورَةِ الذي تَشْتَهَرُ به تَوْقِيفٌ، وأمَّا الأسماءُ المتعدِّدةُ فَهَلْ هِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ أَيضًا؟ فيه بحثٌ ذكرتهُ في «الإِتقان» أيضًا<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/٥٢).

(٢) في (س): «إيتائه». وقوله: «على أنه يمتنع...» الجار متعلق بمحذوف تقديره: «وموقوف ثانيًا بعد ثبوت الأوَّلِ على أنه...»

(٣) انظر: «الإِتقان» للسيوطي (١/١٤٨).

(٤) المصدر السابق (١/١٤٧-١٤٨).

## (١) - ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ هي آيةٌ من الفاتحة، وعليه قرأه مكة والكوفة وفتحها وهما، وابنُ المباركِ والشافعي رحمهم الله تعالى، وخالفهم قرأه المدينة والبصرة والشام وفتحها وهما ومالكٌ والأوزاعيُّ، ولم يُنصَّ أبو حنيفةَ رحمه الله تعالى فيه بشيءٍ فظُنَّ أنها ليست من السُّورةِ عنده.

قوله: «﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مِنَ الْفَاتِحَةِ»:

هي من مُهمَّاتِ المسائلِ، وحقَّ لها أن تكونَ كذلك لأنَّه كلامٌ يتعلَّقُ بإثباتِ آيةٍ من كتابِ الله أو نفيها عنه، وقد أفردها بالتَّصنيفِ خَلقٌ من الأئمَّةِ منهم: الإمامُ أبو بكر بن خزيمةٌ صاحبُ «الصحیح»، والحافظُ أبو بكر الخَطِيبُ، والحافظُ أبو عُمَرَ بنُ عبد البرِّ، ومالٌ إلى مذهبِ الشَّافعيِّ وهو من أئمَّةِ المالكيَّةِ ومُجتهدِيهم، وحجَّةُ الإسلامِ أبو حامدِ الغزاليِّ، والفقيهُ سُلطانُ بن إبراهيم المقدسيِّ، وأبو الفتح سُلَيْمِ (١) بنُ أيوبَ الرَّايزيِّ، وأبو المعالي مجلِّي صاحبُ «الذخائر» (٢)، والحافظُ أبو شامة.

قوله: «وعليه قرأه مكة» كابن كثيرٍ و«الكوفة» كعاصمٍ وحمزةٍ والكِسائيِّ.

قوله: «وخالفهم قرأه المدينة» كنافعٍ و«البصرة» كأبي عمرو و«الشام» كابن عامرٍ.

(١) في (س) و(ز): «وأبو الفتح وسليم»، وفي (ف): «وأبو الشيخ سليم». والصواب المثبت، وهو أبو الفتح سليم بن أيوب بن سُلَيْمِ الرازيِّ، ثقةٌ فقيهٌ مقرئٌ محدِّثٌ، من كتبه: «غريب الحديث»، و«البسملة»، وله تفسيرٌ كبيرٌ شهيرٌ، وغير ذلك، توفي سنة (٤٤٧هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/٦٤٥)، و«الأعلام» (٣/١١٦).

(٢) «الذخائر في فروع الشافعية» للفاضل أبي المعالي مُجلِّي بن جميع المخزومي الشافعي، المتوفى سنة (٥٥٥هـ). انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/٨٢٢).

قوله: «وفقهاؤهما» كذا في النسخة التي وقفت عليها بضمير التثنية، ونعمًا هي رُجوعًا إلى البصرة والشام فقط، وفي «الكشاف»: «وفقهاؤها» بضمير جمع المؤنث رُجوعًا إلى المدينة أيضًا<sup>(١)</sup>، وقد تعقبه البلقيني في «كشافه» بأنه يقتضي إجماع أهل المدينة عليه، وليس كذلك فإن جماعة من فقهاء المدينة من الصحابة والتابعين منهم ابن عمر والزهري وغيرهما يرون أنها آية من الفاتحة ومن غيرها، فكأن المصنف أصلح العبارة إشارة إلى ذلك.

ثم قوله: «من الفاتحة» يصدق بقول من جعلها آية منها ومن غيرها، ومن جعلها آية منها وبعض آية من غيرها، ومن جعلها آية منها وأنها<sup>(٢)</sup> بين السور قرآن مستقل كسورة قصيرة لا آية من السور ولا بعض آية، وهي أقوال معروفة، ومقابلها النفي، فهي أربعة، وفيها قول خامس: أنها آية من الفاتحة وليست في سائر السور قرآنًا أصلاً.

قال الحافظ أبو شامة: سبب الاختلاف في البسملة: أنه قد وقع الإجماع على استحباب ذكر الله عند ابتداء كل أمر له بال حين الشروع فيه، وقد ورد فيه خبر عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، وقد كانت العرب في الجاهلية تفعل ذلك فيقولون: «باسمك اللهم»، ويدل عليه ما في قصة هدنة الحديبية<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١٧).

(٢) بعدها في (س): «آية».

(٣) سيرد الحديث في المتن قريباً.

(٤) رواه البخاري (٢٧٣١)، ومسلم (١٧٨٤)، من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه ومروان، وفيه

قول سهل بن عمرو: أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو، ولكن اكتب: باسمك اللهم، كما كنت تكتب.

ثم إنه شرع للنبي ﷺ في ذلك لفظ البسملة، وذكر الله تعالى في كتابه حكاية عن كتاب سليمان عليه السلام أنها كانت في أوله، ثم أثبتتها الصحابة في المصحف خطأ في أول كل سورة سوى براءة، فاختلف العلماء: هل كان ذلك لأنها أنزلت حيث كتبت، أو فعل ذلك للتبرك كما في غيره، ولم يكتف بها في أول الفاتحة بل أعطيت كل سورة حكم الاستقلال إرشاداً لمن أراد افتتاح أي سورة منها إلى البسملة في أولها.

ولمّا فقد هذا المعنى حين التلاوة بوصل السورة اختلف القراء فيه: فمنهم من اتبع المصحف فبَسَمَل مُسْتَمِرّاً على ذلك؛ إذ للقراء في اتباع الرّسم شأنٌ يخالف لأجله قياس اللغة على ما قد عرّف في علم القراءة، فما الظنُّ بهذا وقد كان تقرّر عندهم أنّ المصحف لم تكتبه الصحابة إلا ليرجع إليه فيما كانوا اختلفوا فيه؟

ومنهم من فهم المعنى فلم يُبسمل إلا في أول سورة يتدثها، وقد صحّ أنّ النبي ﷺ لمّا أنزلت الكوثر وتلاها على الناس بسمل في أولها<sup>(١)</sup>، وكذا لمّا قرأ سورة ﴿حَم﴾ السجدة على عتبة بن ربيعة<sup>(٢)</sup>، ولمّا تلا سورة المجادلة على امرأة أوس بن الصّامت<sup>(٣)</sup>، ولمّا قرأ سورة الروم على المشركين و﴿إِلَيْهِ قَرْنَيْن﴾؛ أخرج

(١) رواه مسلم (٤٠٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٦٠) - وعنه عبد بن حميد في «مسنده» (١١٢٣) - المنتخب، وأبو يعلى في «مسنده» (١٨١٨) - والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٠٢-٢٠٣)، من طريق الأجلح، عن الزيال بن حرمة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقال ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٣٣٠) عن الأجلح: وهو ابن عبد الله الكندي الكوفي، وقد ضعّف. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٠): فيه الأجلح الكندي وثقه ابن معين وغيره وضعفه النسائي وغيره، وبقيه رجاله ثقات.

(٣) رواه عمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٧٥٨) عن أبي العالية مرسلًا، وأصله عند أبي داود (٢٢١٤) دون ذكر البسملة من حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة رضي الله عنها.



البيهقيُّ حديثُهُما في «الخلافيات»<sup>(١)</sup>، وَلَمَّا قرأ سورةَ الحِجْرِ أخرجَهُ ابنُ أبي هاشمٍ بسنَدِهِ<sup>(٢)</sup>.

وصَحَّ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا تلا الآياتِ التي نزلتْ في شأنِ براءةِ عائشةَ لم يُسَمِّلِ<sup>(٣)</sup>،

(١) الأول رواه ابن خزيمة في «التوحيد» (٤٠٤/١)، والبيهقي كما في «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فَرَح الإشبيلي (٤٢/٢)، من حديث نيار بن مكرم الأسلمي في قصة نزول سورة الروم. ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/١٣٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/١٧٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧/٤٤٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنن» (١٢١٠)، وليس عندهم ذكر البسملة.

والثاني رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٩٧٥) وصححه، والبيهقي كما في «مختصر خلافيات البيهقي» (٤٣/٢)، من طريق يعقوب بن محمد الزهري، عن إبراهيم بن محمد، عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق، عن سعيد بن عمرو بن جعدة، عن أبيه، عن جدته أم هانئ رضي الله عنها في قصة نزول سورة قريش. قال الذهبي: يعقوب ضعيف، وإبراهيم صاحب مناكير، هذا أنكرها.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السنن» (٨٤٣)، والطبري في «تفسيره» (٨/١٤)، والحاكم في «المستدرک» (٢٩٥٤)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٨٠/١)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وليس فيه البسملة، وكذا أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٤٥)، دون ذكر البسملة، وقال: رواه الطبراني، وفيه خالد بن نافع الأشعري، قال أبو داود: متروك، قال الذهبي: هذا تجاوز في الحدِّ، فلا يستحق الترك، فقد حدث عنه أحمد بن حنبل وغيره، وبقية رجاله ثقات.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٦٢/٥ - ٦٣) لابن أبي عاصم في «السنن» وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وابن مردويه والبيهقي في «البعث والنشور»، فذكر فيه البسملة، ولفظه: ثم قرأ رسول الله ﷺ: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿الرَّئِثُكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنِ مُبِينٍ﴾ ① رَبِّمَا يُوذُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿».

وقد بين ابن كثير في «تفسيره» في أول الحجر أن زيادة البسملة وردت في رواية ابن أبي حاتم فقال: ورواه ابن أبي حاتم من حديث خالد بن نافع به، وزاد فيه: بسم الله الرحمن الرحيم.

(٣) حديث الإفك رواه البخاري (٦٦٧٩)، ومسلم (٢٧٧٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

فُهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَا مَضَى، وَهُوَ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ مِنْ خَوَاصِّ أَوَائِلِ السُّورِ، وَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ ذِكْرِهَا لِلتَّبَرُّكِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، وَإِلَّا فَكَانَتْ قَضِيَّةً عَاشِيَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ أَبْلَغِ مَقْتَضِيٍّ لَذَلِكَ، ثُمَّ الظَّنُّ بِالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَثْبَتُوهَا فِي الْمُصْحَفِ حَيْثُ أَثْبَتُوهَا لِتَلْقِيهِمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ النُّصُوصِيَّةَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، أَوْ لَظَنَّهُمْ ذَلِكَ.

وَكَانَ هَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْأُمُورِ الْوَاضِحَةِ الْجَلِيَّةِ، وَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمْ فِيهَا نِزَاعٌ حِينَ كُتِبَتْ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ بَابِ التَّبَرُّكِ لَمْ تُكْتَبْ كَمَا لَمْ يَكْتُبُوا التَّعَوُّذَ الْمَأْمُورَ بِهِ قَبْلَ الْبَسْمَلَةِ، وَلَا «أَمِينَ» الْمَأْمُورَ بِهَا بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَلَا وَقَعَ بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ فِي ذَلِكَ، فَحَصَلَ ظَنٌّ غَالِبٌ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ، انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ حَكَى النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَهْدَبِ» فِي الْمَسْأَلَةِ<sup>(٢)</sup> وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا - وَصَحَّحَهُ -: أَنَّ إِثْبَاتَهَا قُرْآنًا عَلَى وَجْهِ الظَّنِّ

وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْقَطْعِ.

وَقَدْ شَنَعَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ بِالظَّنِّ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ بِالتَّوَاتُرِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَجَابَ عَنْهُ الْقَاضِي تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ فِي «رَفْعِ الْحَاجِبِ»: بِأَنَّا لَا نَدَّعِي تَوَاتُرَ الْبَسْمَلَةِ الْآنَ فَإِنَّا نَحْنُ لَمْ نُثْبِتْهَا، إِنَّمَا الْمُثْبِتُ لَهَا إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ، فَلَعَلَّهَا تَوَاتَرَتْ عِنْدَهُ، وَرُبَّ مُتَوَاتِرٍ عِنْدَ قَوْمٍ دُونَ آخَرِينَ، وَفِي وَقْتٍ دُونَ آخَرَ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ١٣١ - ١٣٥).

(٢) في (ز): «البسملة».

(٣) انظر: «المجموع» للنووي (٣/٢٧٩، ٢٨٤). وانظر: «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/٢٥١ - ٢٥٢).

(٤) انظر: «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» لتاج الدين السبكي (٢/٨٦).

واستشكل قومُ النَّفِيِّ على وَجِهِ الْقَطْعِ، فَإِنَّ الْمَقْطُوعَ بِكَوْنِهِ قَرَأْنَا يَكْفُرُ نَافِيَهُ.  
وأجاب جماعةٌ: بأنَّ قُوَّةَ الشُّبْهَةِ مَنَعَتْ التَّكْفِيرَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، قال ابن الصَّبَاحِ  
في «السَّامِلِ»: من أصحابنا من أثبتها قطعاً لكونها في المصحف ولم يكفر جاحداً  
كما لم يكفر مثبتها، وإنما كان كذلك لحصول ضربٍ من الشُّبْهَةِ؛ كما قامت لابن  
مسعودٍ في المعوذتين<sup>(١)</sup>.

واستشكل آخرون الأمرين معاً: الإثبات والنفي؛ فإنَّ القرآنَ لا يثبت بالظنِّ ولا  
يُنْفَى بالظنِّ، ولا شكَّ أنَّه إشكالٌ قويٌّ كالجبلِ، وقد أخبرني بعضُ الفضلاءِ أنَّه سمعَ  
الحافظَ ابنَ حجرٍ يقرُّرُ في درسه في الجوابِ عنه: أنَّ حُكْمَ البَسْمَلَةِ في ذلك حُكْمُ  
الحُرُوفِ الْمُخْتَلَفِ فيها بينَ القراءِ السَّبْعَةِ، فتكونُ قَطْعِيَّةَ الإثباتِ والنفيِّ معاً، ولهذا  
قرأ بعضُ السَّبْعَةِ بإثباتها وبعضُهم بإسقاطها، فاستحسنْتُ ذلكَ جِدًّا.

ثم رأيتُ تلميذه الشيخَ بُرهانَ الدِّينِ البُقَاعِيَّ حَكَى ذلكَ عنه في ترجمته من  
«معجمه»<sup>(٢)</sup>، ثم رأيتُ خاتمةَ القُرَاءِ الشيخِ شمسِ الدِّينِ ابنَ الجزريِّ سبقه إلى  
ذلك، فقال في كتابه «النشر» بعد أن حَكَى الأقوالَ الخمسةَ السَّابِقَةَ في البَسْمَلَةِ:  
وهذه الأقوالُ ترجعُ إلى النَّفْيِ والإثباتِ، والذي نَعْتَقُهُ أنَّ كليهما صحيحٌ، وأنَّ كلَّ  
ذلك حقٌّ، فيكونُ الاختلافُ فيها كاختلافِ القراءاتِ<sup>(٣)</sup>، هذا لفظه.

(١) رواه البخاري (٤٩٧٧) من حديث زرين حبيش: سألت أبي بن كعب: قلت: يا أبا المنذر! إن أحاك  
ابن مسعود يقول: كذا وكذا، فقال أبي: سألت رسول الله ﷺ فقال لي: «قيل لي فقلت»، قال: فنحن  
نقول كما قال رسول الله ﷺ. وقوله: (يقول: كذا وكذا)؛ يعني: أن المعوذتين ليستا من القرآن. انظر:  
«إرشاد الساري» للقسطلاني (٤٤٢/٧).

(٢) انظر: «عنوان الزمان» للبقاعي (١/١٧٣).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (١/٢٧١).

ثم رأيتُ أبا شامةَ حَكَى ذلكَ في كتابِ «البَسْمَلَةِ» فقال: وَنُقِلَ عن بعضِ المتأخِّرينَ<sup>(١)</sup> أَنَّهَا آيَةٌ حَيْثُ كُتِبَتْ<sup>(٢)</sup> في بعضِ الأحرفِ السَّبْعَةِ دونَ بعضِ.

قال: وهذا قولٌ غريبٌ، ولا بأسَ به إن شاء اللهُ تعالى، وكأنَّه نَزَلَ اختلافَ القُرَّاءِ في قراءَتِها بينَ السُّورِ مَنزِلَةً اختلافِهم في غيرها، فكما اختلفوا في حركاتِ وحُرُوفِ اختلفوا أيضًا في إثباتِ كلماتٍ وحذفِها؛ كقوله تعالى في سُورَةِ الحديدِ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، اختلفَ القُرَّاءُ في إثباتِ ﴿هُوَ﴾ وحذفِها<sup>(٣)</sup>، وكذلك ﴿مَنْ﴾ في آخرِ سورةِ التَّوْبَةِ: ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]<sup>(٤)</sup> فلا بُدَّ أن يكونَ الاختلافُ في البَسْمَلَةِ من ذلك، وإن كانت المصاحفُ أجمعتُ عليها فإنَّ من القراءاتِ ما جاءَ على خلافِ خطِّ المصحفِ كـ ﴿الْفَصْرَطُ﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿يَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] و﴿مُضْطِرِ﴾ [الغاشية: ٢٢]، اتفقت المصاحفُ على كتابَتِها بالصَّادِ وفيها قراءةٌ أخرى ثابتةٌ بالسَّينِ<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِصِنِينٍ﴾

(١) في «البسمة»: عن بعض متأخري الظاهرية.

(٢) في (ز): «ثبتت».

(٣) قرأ نافع وابن عامر بحذفها وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام، والباقيون بإثباتها، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والعراق. انظر: «السبعة» (ص: ٦٢٧).

(٤) كلهم قرأ عند رأس المثة: ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ غيرَ ابنِ كثيرٍ وأهل مكة فإنهم قرؤوا: ﴿تَجْرِي من تحتها﴾ بزيادة ﴿من﴾، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة خاصَّة. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧).

ووقع في جميع النسخ: ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾، والمثبت من «البسمة».

(٥) انظر اختلاف القراء السبعة في هذه الألفاظ في «السبعة» (ص: ١٠٥ و ١٨٥).

[التكوير: ٢٤] يقرأ بالضاد وبالظاء<sup>(١)</sup> ولم تُكْتَبْ في المصاحف الأئمة إلا بالضاد، وقراءة القرآن تكون في بعض الأحرف السبعة أتم حروفاً وكلما من بعض، ولا مانع من ذلك يُخشى فالبسملُ في قراءة صحيحة آية من أم القرآن، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن، والقرآن أنزل على سبعة أحرف كلها حق، وهذا كله من تلك الأحرف لصحته، فقد وجب - إذ كلها حق - أن يفعل الإنسان في قراءته أي ذلك شاء<sup>(٢)</sup>.

قال: وقد تكلم القاضي أبو بكر على صحة مجيء بعض الأحرف أتم من غيرها وبينه في كتاب «الانتصار»<sup>(٣)</sup>.

ثم قال أبو شامة: فإن قلت: يتفرغ على القول بهذا بعد تقريره أن المكلف بالصلاة مخير في قراءة البسملية فيها؛ إن شاء قرأها وإن شاء تركها، كغير هذا الحرف مما اختلف فيه القراء، كلا الأمرين له واسع، وفي مذهبك تتحتم قراءتها.

قلت: إنما تتحتم قراءتها في مذهب الشافعي في الفاتحة وحدها، ولا يُنافي هذا القول ذلك، فإن القراء جميعون على قراءتها أول الفاتحة إلا ما شد روايته عن بعضهم، فليس فيها في الفاتحة تخيير بخلاف غيرها من السور، وإنما وجبت في الفاتحة احتياطاً لما أمر به، وخروجاً عن عهد الصلاة الواجبة بيقين، المتوقع صحتها على ما سماه الشرع فاتحة الكتاب<sup>(٤)</sup>، هذا كله كلام أبي شامة.

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء والباقون بالضاد. انظر: «السبعة» (ص: ٦٧٣).

(٢) انظر: «البسملية» لأبي شامة (ص: ١٢٢ - ١٢٣).

(٣) انظر: «البسملية» لأبي شامة (ص: ١٢٣). وانظر: «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/٣٨٦).

(٤) انظر: «البسملية» لأبي شامة (ص: ١٢٥).

وسُئِلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ عَنْهَا فَقَالَ: مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup>.

لَنَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ سَبْعُ آيَاتٍ أَوْلَاهُنَّ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

قَوْلُهُ: «مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ كَلَامُ اللَّهِ» فِي «الصَّحَاحِ»: الدَّفْتُ: الجَنْبُ <sup>(٢)</sup>، وَكَذَا فِي

«الغَرِيبِينَ»، قَالَ: وَمِنْهُ: «دَفْنَا الْمُصْحَفَ» لِمُشَابَهَتِهِمَا لِجَنْبَيْنِ <sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «لَنَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

وَالسَّلَامُ قَالَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ سَبْعُ آيَاتٍ أَوْلَاهُنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾».

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَابْنُ مَرْدُودِيهِ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ»

بِلَفْظٍ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ سَبْعُ آيَاتٍ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إِحْدَاهُنَّ، وَهِيَ

السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ، وَهِيَ أُمُّ الْقُرْآنِ، وَهِيَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ <sup>(٤)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ وَابْيَهَقِيُّ بِلَفْظٍ: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدَ فَاقْرَؤُوا ﴿بِسْمِ

اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إِنَّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ وَأُمُّ الْكِتَابِ وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي، وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ إِحْدَى آيَاتِهَا» <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «المبسوط» للسرخسي (١/ ١٦).

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: دفت).

(٣) في (ز): «بجنبيين». ولم أجد الكلام في «الغريبيين» للهروي، وهو بنحوه في «المجموع المغني في

غريبي القرآن والحديث» لأبي موسى المدني (١/ ٦٦٥).

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥)، وقال

الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٠٩): رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات. وانظر: «الدر

المتثور» للسيوطي (١/ ١٢).

(٥) رواه الدارقطني في «سننه» (١١٩٠) موقوفاً ومرفوعاً، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥) =

وقول أم سلمة رضي الله عنها: قرأ رسول الله ﷺ الفاتحة وعدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ آية.

قوله: «وقول أم سلمة رضي الله عنها: قرأ رسول الله ﷺ الفاتحة وعدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ آية».

قلت: الحديث ليس بهذا اللفظ، وإنما الوارد في كل طريقه أنه عدّ البسملة آية، فأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» وأحمد وأبو داود بلفظ: كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته آية آية ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ (١).

وأخرجه ابن الأنباري في كتاب «الوقف والابتداء» والبيهقي في «الخلافيات» وصححه بلفظ: كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف ثم يقول: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف ثم يقول: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (٢).

وأخرجه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي في «سننه» بلفظ: أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فعدّها آية ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٣﴾ اثنين (٣)،

= مرفوعاً. والموقوف أشبه بالصواب كما في «العلل» للدارقطني (١٤٨/٨)، ولم أقف على تصحيح الدارقطني له.

(١) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٥٦)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٦٥٨٣)، وأبو داود (٤٠٠١)، والدارقطني في «سننه» (١١٩١)، وقال: إسناده صحيح.

(٢) رواه ابن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (٢٥٨/١)، وانظر: «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فرح (٤٣/٢)، وقال البيهقي: إسناده صحيح ورواته ثقات.

(٣) في (ز): «آيتين».

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثلاث آيات ﴿تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ أربع آيات، وقال: هكذا ﴿وَيَاكَ نَعْبُدُ وَيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وجمع خمس أصابعه<sup>(١)</sup>.

وأخرجه الدارقطني بلفظ: كَانَ يَقْرَأُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخرها قطعها آية آية، وعدّها عدد الأعراب وعدّها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية ولم يعدّها ﴿عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو شامة: وممّا يجب أن يُنبّه عليه: أن إمامَ الحرّمين قال في «النهاية»: إن هذا الحديث رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، وتبعه في ذلك صاحبه أبو حامد الغزالي في «البيسط» و«الوسيط»<sup>(٤)</sup>، وليس ذلك في «صحيح البخاري»، ولا في «تاريخه»، ولا في كتاب «القراءة خلف الإمام» له، وقد اغترّب بذلك جماعة من المتفقهة الذين لا عناية لهم بعلم الحديث.

قال: وأظن الإمام بلغه أن ذلك في كتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة الصحيح، فلمّا صنّف «النهاية» سبق لفظه إلى تسمية البخاري من جهة اتفاق اسمي الإمامين بمحمد، واسمي الكتّابين بالصحيح، وذلك وهم، انتهى<sup>(٥)</sup>.

وقد نبّه على ذلك أيضًا النووي وطائفة آخرهم الحافظ أبو الفضل ابن حجر في

(١) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤٩٣)، والحاكم في «المستدرک» (٨٤٨)، والبيهقي في «السنن» (٦٦/٢).

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» (١١٧٥)، وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٥٥٤/٣): سائر رواته ثقات.

(٣) انظر: «نهاية المطلب في دراية المذهب» للجويني (١٣٧/٢).

(٤) انظر: «الوسيط في المذهب» للغزالي (١١٠/٢ - ١١١).

(٥) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ٢٠٣ - ٢٠٤).



«تخريج أحاديث الشرح الكبير»<sup>(١)</sup>.

قال ابن خزيمة في تقرير الاستدلال بهذا الحديث: لَمَّا قرأها ﷺ في الصَّلَاةِ عَدَّهَا آيَةً، وَلَا قَوْلَ لِأَحَدٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَ قَوْلِهِ، إِذِ اللَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لِنَبِيِّهِ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ قَوْلًا يَخَالِفُ قَوْلَهُ، وَجَعَلَهُ مَتَّبِعًا لَا تَابِعًا، فَفَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ طَاعَتَهُ وَأَمْرَهُمْ بِاتِّبَاعِهِ. فَيُقَالُ لِمُخَالَفِينَا: قَدْ عَدَّهَا النَّبِيُّ ﷺ آيَةً عَلَى مَا رَوَيْنَا عَنْ زَوْجَتِهِ أُمِّ سَلَمَةَ، هَلُمُّوا دَلِيلًا: إِمَّا بِنَقْلِ خَبْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَخَالِفُ خَبْرَنَا، أَوْ غَيْرِ خَبْرٍ يُؤَيِّدُ مَذْهَبَكُمْ فِي إِنكَارِكُمْ أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَعَدْمِ وُجُودِ حُجَّةٍ تُؤَيِّدُ مَقَالَتَكُمْ بِطُلَانِ دَعْوَاكُمْ، وَفِي بَطْلَانِ دَعْوَاكُمْ صِحَّةَ مَذْهَبِنَا.

وقال أبو شامة: قد<sup>(٢)</sup> قدح بعض المخالفين فقال: هذا من قول أم سلمة ورأيها، ولا يُنكَرُ الاختلاف في ذلك.

والجواب: أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهَا قَطْعًا، وَلَكِنَّهَا مُخْبِرَةٌ عَمَّا رَأَتْ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ لَمَّا عَدَّهَا بِأَصَابِعِهِ عَلَى نَحْوِ مَا عَدَّ مِنْ بَاقِي آيَاتِ الْفَاتِحَةِ جَزَمَتْ بِمَا قَالَتْ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ كَمَا قَالَتْ<sup>(٤)</sup>.

وقال الطحاوي: إِنَّمَا نَعَتَتْ أُمَّ سَلَمَةَ بِذَلِكَ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِسَائِرِ الْقُرْآنِ كَيْفَ كَانَتْ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فَاذْنَى أَنْ يَكُونَ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ حُجَّةٌ لِأَحَدٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «التتبع في شرح الوسيط» للنووي (٢/١١١)، و«التلخيص الحبير» لابن حجر (١/٢٣٣).

(٢) في (ز): «فقد».

(٣) في (س): «قال».

(٤) انظر: «البسمة» لأبي شامة (ص: ١٩٦).

(٥) انظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١/٢٠١).

قال أبو شامة: الظاهر أنها حكّت تلاوته للبسملة، وإلا لمثّلت بغير ذلك؛ لأنّ الفاتحة هي التي كان يُكرّر قراءته لها، فعلقت هيئتها وكيفيتها عندها، فكانت لها أشدّ حفظاً من كيفية قراءته لغيرها<sup>(١)</sup>.

وقال الغزالي: حديث أم سلمة حُجَّةٌ ظاهرة على أنّ البسملة آية من الحمدي، فإن قيل: روايتها ليست رواية لفظ عن رسول الله ﷺ بل هي ظنٌّ منها؛ إذ قالت: «عدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية منها<sup>(٢)</sup>» فلعلها غلّطت في ظنها؟

فالجواب: أنّ جزم الراوي الثقة العاقل في أمر محسوس لا يجوز حملهُ على الغلّط، وإلا لجاز في أصل الرواية، وهو محال<sup>(٣)</sup>.

ومن أجلهما اختلف في أنّها آية برأسها أو بما بعدها.

قوله: «ومن أجلهما اختلف في أنّها آية برأسها أو بما بعدها»؛ أي: ومن أجل الحديثين، فإنّ الأوّل يقتضي عدّها آيةً مُستقلةً، والثاني يقتضي أنّها مع ما بعدها آيةٌ، وهذا منه بناءً على اللفظ الذي أورده، وقد عرفت أنّ الأمر بخلافه.

والإجماع على أنّ ما بين الدفتين كلامُ الله سبحانه وتعالى، والوفاق على إثباتها في المصاحف مع المبالغة في تجريد القرآن حتى لم تُكتب آمين.

قوله: «والإجماع على أنّ ما بين الدفتين كلامُ الله، والوفاق على إثباتها في المصاحف مع المبالغة في تجريد القرآن حتى لم تُكتب آمين»:

(١) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ٣٣٠).

(٢) في (ز) و(ف): «فيها».

(٣) نقله أبو شامة في «البسملة» (ص: ١٦٣).

ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ وَالغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ هَذَا أَقْوَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ<sup>(١)</sup>.

قال البيهقي في «الخلافيات»: الأصل عندنا إجماع الصحابة؛ فإنهم أجمعوا على أن مصحف عثمان وسائر المصاحف كتاب الله ووحيه وتنزيله من غير تقييد فيه ولا استثناء، وكذلك الناقلون عنهم بعدهم لم يختلفوا فيما اتفقوا عليه، وجدناه مكتوباً في تلك المصاحف كسائر القرآن<sup>(٢)</sup>.

وقال في «المعرفة»: أحسن ما يُحتج به في أن البسمة من القرآن، وأنها في فواتح السور منها سوى براءة: ما روينا من جمع<sup>(٣)</sup> الصحابة كتاب الله في مصاحف، وأنهم كتبوا فيها: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ على رأس كل سورة سوى سورة براءة من غير استثناء ولا تقييد ولا إدخال شيء آخر فيها، وهم يقصدون بذلك نفي الخلاف عن القراءة، فكيف يتوهم عليهم أنهم كتبوا فيها مئة وثلاث عشرة آية ليست من القرآن<sup>(٤)</sup>.

وقال الغزالي: أظهر الأدلة كونه مكتوباً بخط القرآن مع أوائل<sup>(٥)</sup> السور سوى سورة براءة، ووجه الدلالة أنه لا يخلو: إما أن يكون ذلك بأمر رسول الله ﷺ، أو بدعة من عثمان رضي الله عنه أو غيره لغرض التبرك في البداءة كذكر اسم السورة وعدد الآيات، ولما ابتدعت كتبها في زمن التابعين اشتد الإنكار من جميعهم عليها، حتى

(١) في (س): «في البسمة».

(٢) انظر: «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فرح (٢/٤١).

(٣) في (ز): «عن جميع».

(٤) انظر: «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١/٥١٢).

(٥) في (ز): «مع سائر».

أَنْكَرُوا النَّقْطَ وَالْأَعْشَارَ وَقَالُوا: هَذِهِ بَدْعَةٌ وَزِيَادَةٌ، وَإِنَّمَا تَرَكَهَا مَنْ تَرَكَهَا اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّهَا تُكْتَبُ بِالْحُمْرَةِ لَا بِخَطِّ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهَا لَا تَلْتَبِسُ بِالْقُرْآنِ وَلَا ضَرَرَ فِيهَا، بَلْ فِيهَا مَنَفَعَةٌ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَعْوَنَ عَلَى الْحِفْظِ، وَإِنَّمَا اعْتَدَرُوا بِذَلِكَ وَلَمْ يَعْتَدِرْ أَحَدٌ بِنَا أَبَدْنَا ذَلِكَ بِالْاجْتِهَادِ كَمَا أَبَدَعَ عَثْمَانُ كِتَابَهُ<sup>(١)</sup> الْبَسْمَلَةَ مَعَ أَنَّهُ لَا بَيَانَ فِيهَا وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا.

ثم إن كان تجاسر مبدع على إبداعها فكيف سكت كافة المسلمين عنه من غير إنكارٍ وتبديعٍ؟! وذلك مما يعلم استحالته قطعاً، إذ النفوس لا تسمح بالسكوت في مثله، ولو كتب الآن كاتب في القرآن أو في أول السور: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» احتجاجاً بقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] فهل يتصور أن يسكت الناس عنه أو يوافقوه عليه؟ هذا والزمان زمان إهمالٍ وتساهلٍ في مهمات الدين، والوقت وقت فتورٍ وضعفٍ، فكيف يُظنُّ ذلك بالصحابة مع تصلبهم في الدين وشدتهم؟ وكيف سكتوا عن إبداع زيادة بخط القرآن شديدة الضرر؛ لكونها موهمة أنها من القرآن، خالية عن المنفعة وإفادة نوع من البيان، وأما في أسامي السور فلا ضرر في إثباتها إذ لا توهم كونها من القرآن، وفيها فائدة التمييز<sup>(٢)</sup> والتعريف، فينكر التابعون ذلك مع كونهم دون الصحابة في الصلابة في الدين، ثم تسكت الصحابة على إنكار ما فيه ضرر الاشتباه وليس فيه فائدة البيان؟!

هذا من المحال الذي لا ينشرح الوهم لقبوله أصلاً.

(١) في (ز): «كتابة».

(٢) في (ف): «التميز».

ثُمَّ كَيْفَ يُظَنُّ بِمُسْلِمٍ أَنْ يَسْتَجِيزَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ وَسَبَبٍ بَاعِثٍ؟!  
فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّ الْبَاعِثَ قَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ  
أَبْتَرٌ»<sup>(١)</sup>، وَإِرَادَةُ الْفَصْلِ بَيْنَ السُّورِ.

قُلْنَا: فَهَلَّا كَتَبَ «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» فِي أَوَّلِ الْقُرْآنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] وَهَذَا لِلْقُرْآنِ خَاصَّةً،  
وَذَلِكَ أَمْرٌ عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِالْقُرْآنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا أَمْرٌ بِالْإِسْتِعَاذَةِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ لَا عِنْدَ الْكِتَابَةِ<sup>(٢)</sup>؟

فَنَقُولُ: وَإِنَّمَا أَمْرٌ فِي بُدْءِ الْأُمُورِ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ لَا بِكُتْبِهِ، ثُمَّ مِنْ أَيْنَ تَقَاوُمُ هَذِهِ  
الْفَائِدَةُ ضَرَرَ الْإِسْتِبَاهِ، وَجِرَاءَةُ الزِّيَادَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِثْبَاتِ مَا لَيْسَ مِنْهُ فِيهِ.

وَأَمَّا غَرَضُ الْفَصْلِ فَظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ إِذْ كَانَ يُمَكِّنُ بِإِهْمَالِ خَطِّ كَمَا فِي سُورَةِ  
بِرَاءةٍ، أَوْ بِأَنْ يُكْتَبَ بِالْحُمْرَةِ سُورَةٌ أُخْرَى وَعَدَدُ آيَاتِهَا كَذَلِكَ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ، وَكَيْفَ  
يَعْدُلُ عَنْهُ إِلَى مَا يَلْتَبِسُ<sup>(٣)</sup> بِالْقُرْآنِ<sup>(٤)</sup>؟ فَهَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ كُلُّهَا فَاسِدَةٌ، ثُمَّ هُوَ بَاطِلٌ  
بِسُورَةِ بِرَاءةٍ، وَإِثْبَاتُهَا فِي جَمِيعِ السُّورِ دُونَ بِرَاءةٍ عَلَى الْخُصُوصِ كَالْقَاطِعِ بِأَنَّ  
مَأْخِذَهُ التَّوْقِيفُ فَقَطْ.

وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَنَعْلَمُ أَنَّ كِتَابَةَ<sup>(٥)</sup> مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ وَيَشْتَبَهُ بِالْقُرْآنِ وَيَخْطئه مِنَ الْكِبَائِرِ،

(١) سَيَأْتِي ذِكْرُهُ عِنْدَ الْبِيضَاوِيِّ قَرِيبًا.

(٢) فِي (ز): «الْكِتَابَةُ».

(٣) فِي (س) وَ(ز): «مَا لَيْسَ».

(٤) فِي (ز) زِيَادَةٌ: «وَيَشْتَبَهُ بِالْقُرْآنِ».

(٥) فِي (س) وَ(ف): «كِتَابَةُ».

فلا يُتصوَّرُ أن يتجاسَرَ عليه مُسلمٌ، وإن تجاسَرَ فلا يُتصوَّرُ أن يسكُتَ عنه المسلمونَ فضلاً عن أن يُوافِقوهُ بأجمعِهِم حتى لا يخالفَ مُخالفٌ.

فإن قيل: سلَّمنا أنَّه ليس مُبدعاً بل هو مكتوبٌ بالتوقيفِ، ولذلك لم يُكتبَ في سورةِ براءةٍ لآتهٍ لم يردْ به التوقيفُ، ولكنَّ هذا يدلُّ على جوازِ كِتابتهِ<sup>(١)</sup> لا على كونه قرآناً، وليس يستحيلُ<sup>(٢)</sup> أن يأمرَ الرسولُ ﷺ بكتبةِ<sup>(٣)</sup> ما ليسَ بقرآنٍ، وهذا السؤالُ ذكره القاضي<sup>(٤)</sup>.

فالجوابُ: أن هذا إبعادٌ في التأويلِ تستبعدهُ النفوسُ وتسمِّزُ عن قبوله الطَّبَّاعُ. وعلى الجملةِ فلا نقولُ: الإذنُ في كتبةِ ما ليسَ بقرآنٍ مع القرآنِ مُحالٌ في نفسه، ولكنَّا نقولُ: هو مُحالٌ إلا أن يكونَ مقروئاً بذكرٍ أنه ليسَ بقرآنٍ ذكراً صحيحاً متواتراً حتى يتنفى به الوهمُ السابقُ إلى الأذهانِ، سلَّمنا أنَّه ليسَ بمُحالٍ، ولكن لا يخفى أنَّه بعيدٌ، وأنَّ الأغلبَ على الظنِّ أنَّه لا يُكتبُ مع القرآنِ ما ليسَ بقرآنٍ.

فإذن حصلَ من هذا: أن الكتبةَ ليستُ إلا بأمرِ رسولِ الله ﷺ، وأمره بها من غيرِ نصٍّ متواترٍ ينفى كونها قرآناً = قاطعٌ أو كالقاطعِ بأنَّها من القرآنِ. انتهى كلامُ الغزالي<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ز): «كتابته».

(٢) في (س): «بمستحيل».

(٣) في (ز): «بكتب».

(٤) انظر: «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/٢٥٦-٢٥٧).

(٥) نقله أبو شامة في «البسمة» (ص: ١٥٧-١٥٩).

وقال سُلَيْمُ الرَّازِي: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَتَبَتُوا ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فِي الْمَصْحَفِ بِخَطِّ سَائِرِ الْقُرْآنِ، مَعَ قَصْدِهِمْ صِيَانَةَ الْقُرْآنِ عَنِ الْاِخْتِلَاطِ بِغَيْرِهِ، وَتَوَقُّيَهُمْ أَنْ يُثَبَّتُوا فِي الْمَصْحَفِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَلَوْلَا أَنَّهُ قُرْآنٌ مَنْزَّلٌ مَا فَعَلُوا ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ سَأَقُ الْأَحَادِيثَ فِي جَمْعِ الصَّحَابَةِ الْقُرْآنَ فِي الْمَصْحَفِ، وَالْأَحَادِيثَ فِي قِرَاءَةِ السُّورِ وَالْآيَاتِ كَحَدِيثِ: «تَعَلَّمُوا الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ»<sup>(٢)</sup>، وَ: «اقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةَ النَّسَاءِ»<sup>(٣)</sup>، وَ: «مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ الْبَقْرَةِ»<sup>(٤)</sup>، وَ: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ»<sup>(٥)</sup>، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

- (١) نقله أبو شامة في «البسملة» (ص: ١٦٧)، وقال أبو شامة: صَنَّفَ الشَّيْخُ الفقيه سليم بن أيوب بن سليم الرازي رسالة في وجوب قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، سَمَّاهَا: «الْمُقْتَبَعَةَ».
- (٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٩٥٠) من حديث بريدة رضي الله عنه، وقال ابن كثير في «تفسيره» (٣٤/١): هذا إسناد حسن على شرط مسلم. وروى مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقْرؤوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران».
- (٣) رواه البخاري (٥٠٥٠)، ومسلم (٨٠٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْرَأْ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَقَرَأْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى أَتَيْتُ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ»، فَالْتَفَتُّ إِلَيْهِ، فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرَفَانِ.
- (٤) رواه البخاري (٥٠٥٩)، ومسلم (٨٠٨)، من حديث أبي مسعود رضي الله عنه، وتتمته: «فِي لَيْلَةٍ كَفْتَاهُ».

- (٥) تتمته: «عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ». رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٥٤٢) باللفظ المذكور من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. ورواه مسلم (٨٠٩)، وفيه: «مَنْ أَوَّلَ سُورَةَ الْكَهْفِ» بدل «مَنْ سُورَةَ الْكَهْفِ».

وقال: هذه الأخبار كلها دالة على أن النبي ﷺ خرج من الدنيا وسور القرآن معلومة، وآيات كل سورة مفهومة.

وثبت بما ذكر أن جميع ما في المصحف قرآن منزل، ويؤكد ذلك قول ابن عباسٍ لَمَّا سُئِلَ: هل ترك رسول الله ﷺ شيئاً؟ قال: لا، إلا ما في هذا المصحف.

وقول محمد بن عليّ ابن الحنفية لَمَّا سُئِلَ عن ذلك أيضاً: لا، إلا ما في هذين اللوحين<sup>(١)</sup>.

فهذا نفياً وإثباتاً، فيقتضي أن جميع ما في المصحف يجري مجرى واحداً، وأن جميعه قرآن منزل، وأن ما ليس في المصحف مخالف له.

وقد روى أبو طاهر ابن أبي هاشم في كتاب «الفصل»<sup>(٢)</sup> بإسناده عن القاسم عن عائشة أنها قالت: اقرؤوا ما في المصحف.

وظاهر ذلك تسويتها بين جميع ما في المصحف، والحكم بأنه كله قرآن منزل، هذا مع أن الرجوع إلى المصحف والالتزام به إجماع، فإن المسلمين من لدن الصحابة إلى زماننا هذا يرجعون فيما ينوبهم بما يتعلق بالقرآن إليه ويستدلون به، فيقول الذي يخالف في إثبات الكلمة: هي مكتوبة في المصحف.

ويؤكد ذلك أيضاً أنهم لَمَّا اختلفوا في كتابة (التأبوت) فقالت الأنصار: بالهاء،

(١) هذان الأثران رواهما البخاري (٥٠١٩)، كلاهما بلفظ: ما ترك إلا ما بين الدفتين.

(٢) «الفصل بين أبي عمرو والكسائي» لعبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البزار، أبي طاهر

البغدادي، المتوفى سنة (٥٣٤٩هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/٦٣٣).



وقال سعيد بن العاصي: بالتاء، لم يكتبوه حتى قيل لهم: إِنَّهُ أَنْزَلَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وهو في لُغَتِهِم بِالتَّاءِ فَكَتَبُوهُ بِهَا<sup>(١)</sup>.

فكَيْفَ يُظَنُّ بِهِمْ مَعَ هَذَا التَّثْبِتِ أَنْ يَكْتُبُوا فِيهِ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ!؟

وَمِمَّا يَبِينُ أَنَّ كِتَابَتَهُمْ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فِي الْمَصْحَفِ إِنَّمَا هُوَ بِالتَّوْقِيفِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ: أَنَّهُمْ كَتَبُوهَا فِي أَوَائِلِ سُورٍ وَتَرَكُوهَا فِي أَوَّلِ بَرَاءَةٍ، فَلَوْ كَانُوا إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِأَجْلِ التَّبَرُّكِ وَالِافْتِتَاحِ بِهَا لَوَجَبَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ افْتِتَاحُ بَرَاءَةِ بِهَا.

وَيَبِينُ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْمًا كَرِهُوا نَقْطَ الْمَصْحَفِ وَالتَّعْشِيرَ فِيهَا، وَكِتَابَةَ عَدَدِ آيَاتِ السُّورِ، رَوَى ذَلِكَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمَكْحُولٍ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ<sup>(٢)</sup>، هَذَا مَعَ ظُهُورِ الْحَالِ فِي ذِكْرِ أَسْمَاءِ السُّورِ وَعَدَدِ أَعْشَارِهَا، وَأَنَّهُ لَا شُبُهَةَ عَلَى أَحَدٍ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِقُرْآنٍ، فَلَوْ كَانَتْ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ لَكَانَ إِثْبَاتُهَا بِالِانْتِكَارِ أَوْ لِإِشْكَالِ الْأَمْرِ فِيهَا، وَلِظَهْرِ اخْتِلَافِهِمْ فِي ذَلِكَ وَإِنْكَارُهُ وَالْخَوْضُ فِيهِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ صَحَّ وَثَبَتَ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْمَصْحَفِ الَّذِي كَتَبَهُ الصَّحَابَةُ قُرْآنٌ مَنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَيُوضِّحُ ذَلِكَ أَيْضًا وَيَكْشِفُهُ: أَنَّ الَّذِينَ اسْتَجَازُوا مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ يَكْتُبُوا فِي الْمَصْحَفِ أَسْمَاءَ السُّورِ وَعَدَدَ آيِ كُلِّ سُورَةٍ وَالتَّعْشِيرَ وَالتَّقْطُ خَالَفُوا فِي الْخَطِّ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَبَيْنَ مَا وَجَدُوهُ فِي الْمَصْحَفِ، فَكَتَبُوا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ بِالْحَمْرَةِ أَوْ الصُّفْرَةِ وَنَحْوِهِمَا وَخَطَّ الْمَصْحَفِ بِالسَّوَادِ، وَاعْتَذَرُوا عَنِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْأَمْرَ لَا

(١) الخبير رواه الترمذي (٣١٠٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال: حديث حسن صحيح.

وأصله عند البخاري (٣٥٠٦).

(٢) انظر أقوالهم في «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/٢١١ - ٢١٢)، و«البسمة» (ص: ١٧١ - ١٧٢).

يُشْكَلُ<sup>(١)</sup> فِيهِ، وَلَمْ يَحْتَجُّوا بِكُتُبِ السَّلَفِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ وَإِشْكَالِ الْأَمْرِ فِيهَا، فَثَبَّتَ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّهَا قِرَاءَةٌ مُنْزَلَةٌ؛ لِأَنََّّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ خِلَافَ ذَلِكَ لَسَارَعُوا إِلَى الْاِحْتِجَاجِ بِمَا قُلْنَا، وَلَمْ يَجْزُ عَلَيَّ جَمِيعِهِمْ إِغْفَالُ هَذَا الْأَمْرِ الظَّاهِرِ النَّاقِضِ لِقَوْلِ مَنْ خَالَفَهُمْ وَبَدَّعَهُمْ.

وَمِمَّا يَوْضَعُ مَا قُلْنَا أَيْضًا: أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ فِي يَوْمِنَا هَذَا إِلَى أَنَّ الْمُعَوِّذَتَيْنِ لَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ وَاحْتَجَّ بِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٢)</sup>، أَوْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ سُورَتِي الْقُنُوتِ مِنَ الْقُرْآنِ وَاحْتَجَّ بِمَا رُوِيَ عَنِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ<sup>(٣)</sup>، لَمْ يُحْتَجَّ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ قِرَاءَتًا وَإِسْقَاطِ سُورَتِي الْقُنُوتِ مِنَ الْقُرْآنِ بِأَبْلَغَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْمُصْحَفِ، فَكَذَلِكَ فِي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وَمِمَّا يُبَيِّنُهُ<sup>(٤)</sup> أَيْضًا: أَنَّ مُخَالَفَتَنَا فِي كَوْنِ الْبِسْمَلَةِ آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ قَدْ أَجْمَعُوا مَعَنَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إِلَى

(١) فِي «الْبِسْمَلَةِ»: يُشْكَكُ.

(٢) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ قَرِيبًا.

(٣) حَكَى عَنِ أَبِي رَضِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ زَادَ فِي مِصْحَفِهِ سُورَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا تَسْمَى: سُورَةُ الْخَلْعِ، وَهِيَ: (اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنُخَلَعُ وَنُتْرَكُ مِنْ يَهْجُرُكَ)، وَتَسْمَى الثَّانِيَةَ: سُورَةُ الْحَفْدِ، وَهِيَ: (اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ، وَلَكَ نَعْلِي وَنَسْجِدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنُحْفَدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ) وَهَذَا مِمَّا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى خِلَافِهِ. انظُرْ: «جَمَالَ الْقِرَاءَةِ» لِعَلْمِ الدِّينِ السَّخَاوِيِّ (١/٢٠٣).

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمِصْنَفِ» (٧٠٣٠) عَنِ مَيْمُونِ بْنِ مَهْرَانَ: فِي قِرَاءَةِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: (اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ...).

(٤) فِي (س) وَ(ز): «بَيْنَهُ»، وَفِي (ف): «بَيْنَهُ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ «الْبِسْمَلَةِ».

آخر السورة، وقوله: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] من القرآن؛ لاتفاق المصاحف على ذلك، مع ما روي عن زيد بن ثابت أنه قال: وجدت من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع غيره<sup>(١)</sup>، وفي رواية أخرى: فقدت آية من الأحزاب قد كنت سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بها فوجدتها مع خزيمة بن ثابت: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ فألحقتها في سورتها في المصحف<sup>(٢)</sup>، فكذاك يلزمهم أن يحكموا بأن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من الفاتحة لاتفاق المصاحف على كتابتها فيه مع ما يذكرونه من أنه لم يرذ فيها ما ورد في سائر آيات الفاتحة.

فإن قال قائل: إنا لا نعلم من دين الأمة المتفقة على كتب المصحف أنها وقفت على أن جميع ما فيه من فواتح السور قرآنٌ منزلٌ من عند الله، وإن علمنا أنهم قد أثبتوا ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فاتحة للسور.

فالجواب أن يقال: بالذي علمت أنت من دينهم أنهم وقفوا على أن المعوذتين والآيتين من آخر سورة التوبة والآية من الأحزاب قرآنٌ منزلٌ من عند الله علم خصمك من دينهم أنهم وقفوا على أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من أول الفاتحة.

ثم يقال: كل ما كتب في المصحف في<sup>(٣)</sup> أيام أبي بكرٍ وأقره هو وسائر الصحابة عليه سنة بعد سنة إلى انقراضهم محكومٌ بأنه قرآنٌ منزلٌ، وجارٍ مجرى ما ورد به الخبر المتواتر عن الرسول ﷺ؛ للعلم بأنهم لم يدونوا فيه إلا ما وضح عندهم أنه قرآنٌ منزلٌ.

(١) رواه البخاري (٤٦٧٩).

(٢) رواه البخاري (٤٠٤٩).

(٣) في (ز): «من».

فإن قال: ففي المصحف أسماء السور وعدد الآي والأعشار والأخماس، وليس شيء من ذلك بقرآن، فكذلك ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

فالجواب: أن هذه الأشياء أُحْدِثَتْ فِي الْمُصْحَفِ بَعْدَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَحِينَ أَحْدَثُوهَا كَتَبُوهَا بِغَيْرِ الْقَلَمِ وَاللَّوْنِ اللَّذِينَ كُتِبَ بِهِمَا سَائِرُ الْمُصْحَفِ، وَ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَجَمِيعُ مَا فِي الْإِمَامِ كُتِبَهُ كُتِبَ الْمُصْحَفِ فِي أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ بِقَلَمٍ وَاحِدٍ وَلَوْنٍ وَاحِدٍ، وَأَقْرَهُمْ سَائِرُ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ قَاصِدِينَ بِهِ إِلَى حِفْظِ التَّنْزِيلِ عَنِّ أَنْ يَضِيعَ شَيْءٌ مِنْهُ أَوْ يَخْتَلِطَ غَيْرُهُ بِهِ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْكَمَ بِأَنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لَيْسَ مِنْ جَمَلَةِ التَّنْزِيلِ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَعْوِذَتَيْنِ وَالْآيَاتِينَ فِي<sup>(١)</sup> آخِرِ التَّوْبَةِ وَالْآيَةِ مِنَ الْأَحْزَابِ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ سَطْرًا مِمَّا تَضَمَّنَهُ الْإِمَامُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ كَانَ كَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فِي الْمَعْوِذَتَيْنِ وَالْآيَاتِ الثَّلَاثِ.

فإن قال<sup>(٢)</sup>: أنا لا أصحح خلاف ابن مسعود في المعوذتين.

قيل: الأمر في ذلك أشهر من أن يتهماً لك جحدته، ولو جاز لك ذلك مع شهرة الأمر فيه لجاز لي خصمك أن يقول: وأنا لا أصحح اختلاف السلف في كون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قرآناً منزلاً.

فإن قال: إنما أثبتت المعوذتان قرآناً مع الاختلاف الذي وجد للإعجاز

(١) في (ز): «من».

(٢) بعدها في (ز): «قائل»، والمثبت من باقي النسخ و«البسمة».

القائم فيهما و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ليس فيه إعجاز ولا هو مُتَّفَقٌ<sup>(١)</sup> عليه. قيل له: فأثبت سُورتي القنوتِ قرآناً لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما قَدْرٌ يكونُ فيه الإعجازُ كما أنَّ كلَّ واحدةٍ مِنَ المعوَّذتينِ كذلك، وأنتَ لا يُمكنُكَ أن تُثبتَ بدعواكَ هذه أكثرَ من ذلك.

ثم يقال له: فاحكمُ بأنَّ قولَه ﴿هُوَ﴾ في سورة الحديدِ في قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] ليس من جملة التَّنزيلِ؛ لُحصولِ الاختلافِ وعدمِ الإعجازِ فيه، بل هذا أولى من وجهين:

أحدهما: أنَّ كلمةَ ﴿هُوَ﴾ غيرُ مكتوبةٍ في مصاحفِ أهلِ المدينةِ والشَّامِ، و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مكتوبةٌ في جميعِ المصاحفِ.

والآخرُ: أنَّ كلمةَ ﴿هُوَ﴾ أبعدُ من أن يكونَ فيها إعجازٌ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

فإن قال: المعوَّذتانِ لَمَّا لم يَجُزَّ إخراجهُما مِنَ القرآنِ باختلافٍ؛ كذلك لم يَجُزَّ إثباتُ غيرهما في القرآنِ باختلافٍ.

فالجوابُ: أنَّ هذا يلزمُ من يرومُ إثباتَ شيءٍ في المصحفِ بعدَ الصحابةِ على أنَّه قرآنٌ، و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قد أثبتَها الصحابةُ كما أثبتت سائرُ القرآنِ.

ثمَّ يقالُ: أليسَ قد اتَّفَقنا أنَّه لا يجوزُ إخراجُ المعوَّذتينِ عن أن يكونا قرآناً مع كونهما مكتوبتينِ في المصحفِ بخلافِ من خالفَ فيهما، فكذلك لا يجوزُ إخراجُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في أوَّلِ الفاتحةِ عن أن تكونَ قرآناً مع كونها

(١) في (ز): «ليس فيها إعجاز ولا هم متفقون».

مكتوبةً في المصحف بخلاف من خالف فيها، انتهى كلام سليم الرازي<sup>(١)</sup>.  
وقال الإمام أبو بكر ابن خزيمة صاحب «الصحیح»<sup>(٢)</sup>، وهو أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث، لقي أصحاب الإمام الشافعي وأخذ عنهم: الرجوع فيما يختلف فيه من القرآن إلى ما هو مثبت بين الدفتين كما أنه قد اختلف في المعوذتين، ولا حجة أثبت عند العلماء أنهما من القرآن من إثبات هاتين السورتين وكتبيهما بين الدفتين باتفاق من جميع من جمع القرآن على عهد الصديق من المهاجرين والأنصار وأمهات المؤمنين، وهم أهل القدوة الذين شاهدوا التنزيل وصحبوا النبي ﷺ، وحفظوا عنه<sup>(٣)</sup> القرآن يقرأ به في الصلاة ويعلمهم إياه، وهم الذين حفظوا سنن النبي ﷺ وبلغوا عنه جميع ما بالمسلمين إليه الحاجة من دينهم، فكتبوا المعوذتين بين الدفتين باتفاق من جميعهم لم ينازعهم في ذلك منازع، ولا خالفهم في ذلك بشر، ولا ترك أحد من المسلمين في شيء من الأقطار إلى يومنا هذا نعلمه كتبه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في شيء من أوائل سور القرآن.

قال: فهذه الحجة العظمى عند علمائنا على من خالفنا ونازعنا وأدعى أنهما ليستا من القرآن، ومخالفونا من العراقيين مقرؤن أنهما من القرآن، وابن مسعود مع جلالته وعلية وفقهه ومكانته من الإسلام كان ينكر أن المعوذتين من القرآن وهم معتزون أنه لم يكتبهما في مصحفه ولا كان يرى قراءتهما في الصلاة، فحججتنا

(١) نقله أبو شامة في «البسمة» (ص: ١٧٠-١٧٨).

(٢) قال ذلك في مصنف مستقل كما أشار لذلك أبو شامة في «البسمة» (ص: ١٨٩) حيث قال: وقد صنّف إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله.... جزءين في تقرير ما ذهب إليه الشافعي وغيره من الأئمة في أمر البسمة. ثم نقل كلامه.

(٣) في (ز): «منه».

العُظْمَى على مُخَالِفِينَا مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ أَنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مِنَ الْقُرْآنِ حَذْوِ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، وَلَمْ نَرِ فِي بِلَدَةٍ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ الَّتِي وَطِئْتَاهَا مِنَ الْحَرَمَيْنِ وَالْحِجَازِ وَتِهَامَةَ وَمُدُنِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصَرَ وَخُرَاسَانَ، وَلَا خَبَرْنَا أَحَدًا عَيْنًا، وَلَا خَبَرَ عَن غَيْرِهِ أَنَّهُ رَأَى مُصْحَفًا وَلَا جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ الْقُرْآنِ كُتِبَ فِيهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا مِنْ لَدُنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ فِي عَهْدِ الصُّدَيْقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى زَمَانِنَا أَسْقَطَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَوَائِلِ السُّورِ كِتَابَةَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فَكَيْفَ يَجُوزُ لِعَالَمٍ أَنْ يَتَوَهَّمَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ كَتَبُوا بَيْنَ أَضْعَافِ الْقُرْآنِ فِي مِثَّةٍ وَبِضْعَةِ عَشْرٍ مَوْضِعًا مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِمِثْلِ الْقَلَمِ الَّذِي كَتَبُوا بِهِ الْقُرْآنَ وَبِمِثْلِ ذَلِكَ السَّوَادِ وَالخَطِّ.

فَمَنْ تَدَبَّرَ مَا وَصَفْنَا، وَعَلِمَ مَوْضِعَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ دِينِ اللَّهِ وَالْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَشِدَّةِ خَوْفِهِمْ مِنْ خَالِقِهِمْ وَوَرَعِهِمْ، عَلِمَ وَاسْتَيْقَنَ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَسْتَحِلُّونَ وَلَا يَسْتَجِيزُونَ لِأَنْفُسِهِمْ كِتَابَةَ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بَيْنَ أَضْعَافِ الْقُرْآنِ بِمِثْلِ خَطِّ الْقُرْآنِ بِمِثْلِ ذَلِكَ السَّوَادِ وَبِمِثْلِ ذَلِكَ الْقَلَمِ، وَلَمْ يُمَيِّزُوا بَيْنَ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ وَكِتَابَةِ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ.

ثم قال: قال لي بعض من يحتج للعراقيين: أثبت قرآن<sup>(١)</sup> باختلاف؟

فقلتُ مجيبًا له: نَعَمْ، قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَعْوِذَتَيْنِ أَتَاهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ أَمْ لَا، وَأَنْتَ مُقَرِّبُ أَتَاهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ مَعَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ، فَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ قُرْآنٌ بِاخْتِلَافٍ بَأَنَّ كَانَ مَسْطُورًا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ؛ لَوَجِبَ أَنْ تَنْفِي الْمَعْوِذَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ، فَبُهِتَ وَلَمْ يُجِرْ<sup>(٢)</sup> جَوَابًا.

(١) في النسخ: «قرآنا» والمثبت من «البسمة» وهو الصواب.

(٢) في (ز): «يجد».

قال: فهذه إحدى الحجج - وهي أعلاها وأقواها وأثبتها -: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ من كتاب الله في افتتاح كل سورة من القرآن.

ويقال لمخالفينا: خبرونا: ما الحججة على بعض جهال المعتزلة إن ادعى مدع منهم أن ما في القرآن مما هو خلاف مذهبهم ليس بقرآن، أو قال جاهل منهم مثل مقالته صاحبهم عمرو بن عبيد: إن ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ لم تكن في اللوح المحفوظ<sup>(١)</sup>؟ فهل يمكن إقامة الحججة أنها قرآن بخبر عن النبي ﷺ؟ وهل الحججة أنه قرآن إلا أنه مكتوب بين الدفتين؟

أرأيت لو قالت الغالية من الرافضة: ما الدليل على أن ما تقرأون في صلاتكم قرآن؟ فإن عندنا قرآنا مسنوناً نظيره إذا خرج المهدي ظهر العدل والحق والإنصاف، فهل يمكن إقامة دليل فيما يُنكر هؤلاء أنه قرآن إلا أن يقال: اتفق الجميع من العلماء أن ما كتبت في المصاحف والأجزاء والأسباع بالسواد قرآن، فهذه إحدى الحجج.

الحجة الثانية: أن أهل الصلاة جميعاً لم يختلفوا من الأسلاف والأخلاف أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قرآن ووحى أنزله الله على النبي ﷺ في قوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] وإذا اتفق الجميع أن ذلك في موضع واحد قرآن ووحى كان ما هو مثل حروفه ونظمه ولفظه مما هو مكتوب في أوائل السور كلها بمثل كتابته قرآناً ووحياً مثله، لا فرق إذا كان قرآن في موضع فهو قرآن في كل موضع كتب بين الدفتين.

ثم قال: وابن مسعود مع إنكاره أن تكون المعوذتان من القرآن لم يُنكر أن

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/١٧٠).



﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ من القرآن؛ لأن في كراهته التعشير في المصحف<sup>(١)</sup>، وفي قوله: «جَرِّدُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَلْبِسُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>، دلالة واضحة على أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لو لم تكن عنده في أوائل كل سورة من القرآن لما كُتبت في أوائل السور، ولم نسمع أحداً من العلماء ولا من الجهال ذكر أن ابن مسعود لم يكتب ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في أوائل السور، وقد نظرت في المصحف الذي يُذكر أنه مصحف ابن مسعود - وهو خلاف تأليف مصاحف الآفاق - فرأيت في أوائل كل سورة من ذلك المصحف مكتوباً ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ كما قد كُتِبَ في مصاحفنا.

فالعلم مُحِيطٌ عِنْدَ مَنْ سَمِعَ قَوْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ: «جَرِّدُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَلْبِسُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ» أَنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فِي أَوَائِلِ كُلِّ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْقُرْآنِ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْقُرْآنِ لَمَا لَبَسَ الْقُرْآنَ بغيره، ولجَرَّدَ الْقُرْآنَ وَجَرَّدَ أَصْحَابُهُ الَّذِينَ كَانُوا يَرَوْنَهُ قَدْوَةً لَا يَرَوْنَ مُخَالَفَتَهُ وَاتِّبَاعَ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَحَالٌ أَنْ يَكْرَهُ عَالِمُ التَّعْشِيرِ فِي الْمَصْحَفِ كَرَاهِيَةً أَنْ يَكُونَ قَدْ أَحَقَّ بِالْقُرْآنِ مَا لَيْسَ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ يَكْتَبُ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ فِي مِئَةِ مَوْضِعٍ وَأَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ مَوَاضِعٍ حُرُوفًا مَنْظُومَةً، هَذَا مَا لَا أَظُنُّهُ يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧٩٤٢).

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧٩٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٧٥٣)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥٨/٧): رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير أبي الزعراء، وقد وثقه ابن حبان، وقال البخاري وغيره: لا يتابع في حديثه.

(٣) في (ز): «فيه».

(٤) انظر: «البسمة» (ص: ١٩٠ - ١٩٤).

والباء متعلّقةٌ بمحذوفٍ تقديره: «بسم الله أقرأ»؛ لأنّ الذي يتلوهُ مقروءٌ، وكذلك يُضْمَرُ كُلُّ فاعِلٍ ما يجعلُ التسميةَ مبدأً له. وذلك أولى من أن يُضْمَرَ «أبدأ» لعدم ما يطابقُه ويبدلُ<sup>(١)</sup> عليه، أو: «ابتدائي» لزيادة إضمارٍ فيه.

قوله: «والباء متعلّقةٌ»:

الشريف: الأدوات التي تُفْضِي<sup>(٢)</sup> بمعاني الأفعالِ إلى ما بعدها فروعٌ لها ومتعلّقةٌ بها، وكذلك المعمولُ من حيث هو معمولٌ فرعٌ على عاملِهِ ومتعلّقٌ به، فلذلك قال: «متعلّقةٌ»<sup>(٣)</sup>، وتراهم يقولون: «أحوال متعلّقاتِ الفعلِ» بكسر اللّام، وإذا نُظِرَ<sup>(٤)</sup> إلى جانبِ المعنى قيل<sup>(٥)</sup>: تَعَلَّقَ الفعلُ بكذا، إمّا بنفسه أو بواسطةِ حرفٍ<sup>(٦)</sup>.

قال: ثمّ إنه<sup>(٧)</sup> تارةً يذكُرُ تَعَلَّقَ الجارِّ وحده، وتارةً تَعَلَّقَ المجرورِ وحده، وتارةً مجموعَ الجارِّ والمجرورِ، وذلك لأنّ الجارَّ أداةٌ لإفشاءِ معنى الفعلِ، والمجرورَ معمولٌ بواسطةِ الجارِّ، وكلُّ واحدٍ منهما متعلّقٌ<sup>(٨)</sup> به فكذا المجموعُ<sup>(٩)</sup>.

وقال شيخنا العلامةُ محيي الدين الكافيّجِيّ في «شرح القواعدِ»:

(١) في (ت) و(خ): «وما يدل».

(٢) في (س) و(ز): «تقتضي»، والمثبت من (ف)، وهو الموافق لما في «حاشية الجرجاني».

(٣) في (ز): «بتعلّقه»، وفي «حاشية الجرجاني»: «بم تعلقت الباء» وهي عبارة الزمخشري.

(٤) في (ز): «نظرت».

(٥) في (ز) و(س): «قبل»، والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «حاشية الجرجاني».

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (٢٦/١).

(٧) قوله: «قال» يعني: الجرجاني، وقوله: «إنه» الضمير عائد على الزمخشري.

(٨) في (س) و(ز): «يتعلّق».

(٩) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (٣١/١).

فإن قلت: الجارُّ له تعلقٌ بمعنى الفعلِ، والمجرورُ له تعلقٌ به، فما الفرقُ بينهما؟ قلتُ: تعلقُ الجارِّ من جهةِ الإفضاءِ وتعلقُ المجرورِ من جهةِ المعموليَّةِ، فمعلومٌ أنَّ محلَّ الإعرابِ إنما يُتصوَّرُ في الجهةِ الثَّانيةِ فقط<sup>(١)</sup>.

قوله: «بمحدوفٍ» قال شيخنا العلامةُ الكافيُّ: هذا المحذوفُ ثابتٌ لغَةً، ساقطٌ لفظاً وذكراً، وإلا فلا يكونُ الحذفُ من الأبحاثِ المتعلقةِ باللُّغةِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «تقديره بسم الله اقرأ»، تابع فيه «الكشاف»<sup>(٣)</sup>، وقد ظنَّ قومٌ أنَّ الزمخشريَّ تفرَّدَ به، وأنَّه خالفَ فيه طائفتي البصريينَ والكوفيينَ معاً، وليس كما ظنَّوه، فقد سبقه<sup>(٤)</sup> إلى ذلك إمامُ المفسِّرينَ ابنُ جريرٍ<sup>(٥)</sup>.

قال الإمامُ ناصرُ الدِّينِ ابنُ المنيرِ في «الانتصافِ»: الذي يقدرُه النُّحاةُ - وهو: أبتدئُ - هو المختارُ لوجوه:

منها: أنَّ فعلَ الابتداءِ يصحُّ تقديرُه في كلِّ تسميةٍ ابتدئَ بها فعلٌ من الأفعالِ بخلافِ فعلِ القراءةِ، والعامُّ صحَّةُ تقديره أولى، ألا تراهم يقدرُون متعلِّقَ الجارِّ الواقعِ خبراً أو صِفَةً أو صلةً أو حالاً بالكونِ والاستقرارِ حيثُما وقعَ، ويؤثرونه لعمومِ صحَّةِ تقديره.

ومنها: أنَّ تقديرَ فعلِ الابتداءِ مستقلٌّ بالغرضِ المقصودِ من التسميةِ، فإنَّ

(١) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافي (ص: ٣٣).

(٢) المصدر السابق (ص: ٣٤).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١٨).

(٤) في (ز): «سبق».

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (١/١١٤).

الغرض منها أن تقع مبتدأ، فتقدير فعل الابتداء أوقع بالمحل، وأنت إذا قدرت: «أقرأ»، قدرت<sup>(١)</sup>: أبدأ بالقراءة؛ لأنَّ الواقع في أثناء القراءة قراءة أيضاً، والبسمة غير مشروعة فيه<sup>(٢)</sup>.

ومنها: ظهور فعل الابتداء في قوله ﷺ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأ فيه باسم الله فهو أقطع»<sup>(٣)</sup>، وأما ظهور فعل القراءة في قوله تعالى: «أقرأ يا سِرِّبَكَ» [العلق: ١] فإنَّما ظهر ثمَّ لأنَّ الأهمَّ هو القراءة غير منظورٍ فيه إلى ابتدائها، ولهذا قدَّم الفعل فيها على مُتعلِّقِه لِأَنَّهُ الأهمُّ، ولا كذلك في التسمية، فإنَّ الفعلَ المقدَّرَ كائناً ما كان يقع بعدها؛ إذ لو قدَّرَ قبلَ الاسمِ لفات الغرض من قصدِ الابتداء، فدَلَّ على أَنَّهُ الأهمُّ فوجبَ تقديرُه<sup>(٤)</sup>.

وأجاب الإمام علمُ الدين العراقيُّ في «الإنصاف»<sup>(٥)</sup> بأنَّ قال: ما ذكره الزمخشريُّ أصحُّ؛ لأنه أمسُّ<sup>(٦)</sup> وأخصُّ بالمقصود وأتمُّ شمولاً، فإنه يقتضي أنَّ القراءة واقعةٌ بكما لها مقرونة<sup>(٧)</sup> بالتسمية مُصاحبةٌ لها، أو أنَّ القراءة كلَّها بالله تعالى، على اختلاف المذهبيين الآتي ذكرهما، بخلاف تقدير: أبدأ؛ فإنه يقتضي مُصاحبتَها

(١) في «الانتصاف»: وإنما تعني، بدل: «قدرت».

(٢) أي: غير مشروعة في غير الابتداء، كما هي عبارة «الانتصاف».

(٣) سيأتي عند البيضاوي في المتن قريباً.

(٤) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/١).

(٥) «الإنصاف» لعلم الدين عبد الكريم بن علي العراقي، المتوفى سنة (٧٠٤هـ)، جعله حكماً بين

«الكشاف» و«الانتصاف». انظر: «كشف الظنون» (٢/١٤٧٥).

(٦) في (ز): «لأنه أنص».

(٧) في (ز): «معروفة».

بِأَوَّلِ الْقِرَاءَةِ دُونَ بَاقِيهَا، أَوْ أَنَّ ابْتِدَاءَ قِرَاءَتِهِ بِاللَّهِ غَيْرُ مُتَعَرِّضٍ إِلَى تَمَامِهَا.  
 وَأَمَّا اسْتِشْهَادُهُ بِتَقْدِيرِ النُّحَاةِ الْكُونَ وَالِاسْتِقْرَارَ فَلَيسَ بِجَيِّدٍ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا فَعَلُوهُ  
 تَقْرِيْبًا وَتَمَثِيْلًا، وَلَوْ قُلْتِ: «زَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ» أَوْ «زَيْدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ» أَوْ «زَيْدٌ فِي  
 حَاجَتِكَ» أَوْ «زَيْدٌ فِي الْبَصْرَةِ» لَقَدَّرْتَ: رَاكِبٌ وَمَعْدُوْدٌ وَمَهْتَمٌّ وَمَقِيْمٌ، وَكَانَ أَمْسٌ  
 مِنَ الْاسْتِقْرَارِ، فَقَدْ اسْتَبَانَ لَكَ أَنَّ تَمَثِيْلَ النُّحَاةِ بِالْكُونَ وَالِاسْتِقْرَارِ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ لَا  
 يَقْصِدُونَ عَامِلًا بَعِيْنِهِ، بَلْ يَرِيدُونَ الْكَلَامَ عَلَى الْعَامِلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَامِلٌ؛ كَتَمَثِيْلِهِمْ  
 بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو لَا لِخُصُوصِيَّتَيْهِمَا بَلْ لِيَقَعَ الْكَلَامُ عَلَى مِثَالٍ فَيَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الْفَهْمِ، ثُمَّ  
 لَا يَقَالُ: الْفَاعِلُ إِذَا أَبْهَمَ يُقَدَّرُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ ثَانِيًا مِنْ أَنَّ فِعْلَ الْبَدَايَةِ مُسْتَقِيْلٌ بِالْغُرُضِ لَا نَسْلَمُهُ، فَالْقِرَاءَةُ أَمْسٌ  
 وَأَشْمَلُ كَمَا سَبَقَ.

وَقَوْلُهُ: «الْغُرُضُ أَنْ تَقَعَ التَّسْمِيَةُ مَبْتَدَأً» فَنَقُولُ بِمَوْجِبِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ بِالْبَدَايَةِ  
 بِهَا فِعْلًا لَا بِإِضْمَارِ الْإِبْتِدَاءِ وَلَا بِنَيْتِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِالْبَدَايَةِ بِالتَّسْمِيَةِ غَيْرِ  
 مَفْتَقِرٍ إِلَى شَيْءٍ، فَإِنَّ مَنْ صَلَّى فَبَدَأَ بِتَكْبِيْرَةِ الْإِحْرَامِ أَوْ تَوَضَّأَ فَبَدَأَ بِغَسْلِ وَجْهِهِ  
 لَا يَحْتَاجُ فِي كَوْنِهِ بَادئًا بِذَلِكَ إِلَى إِضْمَارِ بَدَأْتُ، لَكِنَّهُ مَفْتَقِرٌ إِلَى بَرَكَةِ التَّسْمِيَةِ  
 وَشَمُولِهَا لِجَمِيْعِ فِعْلِهِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ ثَالِثًا مِنْ ظَهْوَرِ فِعْلِ الْبَدَايَةِ فِي الْحَدِيثِ؛ فَجَوَابُهُ: أَنَّ كَوْنَ التَّسْمِيَةِ  
 مَبْتَدَأً بِهَا حَاصِلٌ بِالْفِعْلِ لَا بِإِضْمَارِ فِعْلِهَا، وَلَمْ يُقَلَّ فِي الْحَدِيثِ: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ  
 يُقَلَّ أَبْدَأُ وَلَمْ يُضَمَّرْ فِيهِ، بَلْ طَلَبَ وَقَوَّعَهَا فِعْلًا.

فِي أَنْ قُلْتِ: الْبَاءُ فِي «بِسْمِ اللَّهِ» فِي الْحَدِيثِ تَعَلَّقُ بِ«يُبْدَأُ» بِلَا خِلَافٍ،  
 وَهَذَا وَجْهُ الدَّلِيلِ.

قلتُ: لا تَغْفُلْ عَمَّا فَرَزْتُهُ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ حُتُّ عَلَى الْبَدَايَةِ، وَأَمَّا امْتِثَالُ ذَلِكَ فَهُوَ نَفْسُ الْبَدَايَةِ لَا بَلْفِظِهَا، وَأَمَّا شَمُولُ بَرَكَةِ التَّسْمِيَةِ فَذَلِكَ بِاللَّهِ لَا بِفِعْلِنَا. انتهى.

وقد أوردَ ذلكَ الطَّيْبِيُّ ولم يَزِدْ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، والشَّرِيفُ وَزَادَ: قَالَ الْفَاضِلُ الْيَمْنِيُّ تَقْوِيَةً لِلْمَجِيبِ: النَّحْوِيُّونَ يَقْدُرُونَ فِي الظَّرْفِ الْمُسْتَقَرِّ فِعْلًا عَامًّا إِذَا لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَهُ الْخُصُوصِ، وَأَمَّا إِذَا وُجِدَتْ فَلَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فَائِدَةً<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الشَّرِيفُ: وَأَقُولُ: تَحْقِيقُهُ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ مِنَ الظَّرْفِ إِنَّمَا سُمِّيَ مُسْتَقَرًّا لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ فِيهِ عَامِلُهُ وَفُهِمَ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ سِوَى الْأَفْعَالِ الْعَامَّةِ كَانَ الْمَقْدَّرُ مِنْهَا، وَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ خُصُوصِ الْأَفْعَالِ كَانَ الْمَقْدَّرُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى فِعْلًا خَاصًّا كَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ، وَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا ظَرْفًا مُسْتَقَرًّا؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ الْفِعْلِ الْخَاصِّ اسْتَقَرَّ فِيهَا أَيْضًا، وَجَازَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ الْعَامِّ لِتَوْجِيهِ الْإِعْرَابِ فَقَطْ، وَلَمَّا كَانَ تَقْدِيرُ الْأَفْعَالِ الْعَامَّةِ ضَابِطًا مَطْرَدًا اعْتَبَرَهُ النَّحَّاءُ، وَفَسَّرُوا الْمُسْتَقَرَّ بِمَا عَامِلُهُ مَحذُوفٌ وَعَامٌّ.

هَذَا وَقَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ قَوْلِ «الْكَشَافِ»: «فِيمَا بَعْدُ: «فَوْجِبَ أَنْ يَقْصِدَ الْمَوْحَدُ مَعْنَى اخْتِصَاصِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِبْتِدَاءِ»<sup>(٣)</sup> أَنَّ الْمَقْدَّرَ هُوَ: أِبْتَدَى، فَكَأَنَّهُ جَوَّزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ التَّقْدِيرِينَ<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وهذا الكلامُ الأخيرُ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فَإِنَّهُ قَالَ:

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (١/٦٨٤).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٢٨).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/١٩).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٢٨).

فإن قيل: ينبغي أن يُقدَّرَ: باسمِ اللهِ أبتدئُ؛ لأنَّ المفهومَ من الحديثِ وجوبُ  
الابتداءِ بها، ولأنَّ الابتداءَ لعمومهِ أولى بالتقديرِ؛ كما يقدَّرُ في الظَّرْفِ المستقرِّ  
الحصولُ والكُونُ.

قلنا: أثر ذلك لِمَا فيه مِنَ الدَّلَالَةِ على تلبُّسِ الفعلِ كُلِّهِ باسمِ اللهِ، بخلافِ تقديرِ:  
أبتدئُ، ولأنَّ المذكورَ عندَ عَدَمِ الحذفِ هو القراءةُ دونَ الابتداءِ بها؛ كما في قوله  
تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ بِرَبِّكُم﴾ [العلق: ١]، والنَّحْوِيُّونَ إِنَّمَا يُقدَّرُونَ متعلِّقَ الظَّرْفِ المستقرِّ  
عامًّا إذا لم توجدْ قَرِينَةُ الحُصُوصِ، هذا ولكنْ قوله بعد ذلك: «فوجبَ أن يقصدَ  
الموحَّدَ معنَى اختصاصِ اسمِ اللهِ بالابتداءِ» يشعرُ بأنَّ المقدَّرَ: أبتدئُ، فكأنَّهُ أشارَ  
في الموضِعَيْنِ إلى استواءِ الأمرينِ<sup>(١)</sup>.

وقال الشَّرِيفُ بعدَ ذلك:

فإن قلتَ: قوله «اختصاصِ اسمِ اللهِ بالابتداءِ» يدلُّ على أنَّ المقدَّرَ: أبتدئُ.

قلت: أرادَ بالابتداءِ: الفِعْلَ الذي يبتدئُ به وَيُشْرَعُ فِيهِ كالقراءةِ ونحوها، لا  
مَفْهُومَهُ الحَقِيقِيَّ، ولذلك قال عَقِبَهُ: «وتأخِيرُ الفِعْلِ» ولم يقل: وتأخِيرُ الابتداءِ<sup>(٢)</sup>.

وقال شَيْخُنَا العَلَّامَةُ الكَافِيحِيُّ: ما ذهبَ إليه صاحِبُ «الكشافِ» هاهنا هو  
المُخْتَارُ، فإنَّ فِيهِ قَلَّةُ الحذفِ ورِعايَةُ حَقِّ حُصُوصِيَّةِ المَقَامِ، ودَلَالَةُ على اختصاصِ  
القراءةِ باسمِ اللهِ، وتَعْلِيمًا للمُؤْمِنِينَ بأنَّ طَرِيقَهُمْ هو الحَقُّ والصَّوابُ، وتَعْرِيفًا  
للكفَّارِ بأنَّ سَبِيلَهُمْ هو الخَطَأُ والطُّغْيَانُ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الاعتباراتِ تُنَاسِبُ نَظْمَ  
القرآنِ وتَشْهَدُ بِفِصَاحَتِهِ وِغَايَةِ إعْجَازِهِ، وأما ما ذهبَ إليه البَصْرِيُّونَ والكُوفِيُّونَ فَهُوَ

(١) «حاشية التفنازاني على الكشاف» (و٨ب).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (٢٩/١).

خَالٍ عَمَّا ذُكِرَ، بَلْ غَايَةُ جَلِّ أَمْرِهِ بَيَانُ الْمَتَعَلِّقِ مِنْ غَيْرِ رِعَايَةِ الْمَقَامِ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ التَّقْدِيرَ مَهْمَا كَانَ أَوْ جَزَّ كَانَ أَوْلَى، لَا سِيَّمَا مَعَ تِلْكَ الدَّقَائِقِ اللَّطِيفَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: تَقْدِيرُ «أَبْتَدِئُ» يُلَائِمُ مُفْتَتِحَ الْكِتَابِ وَيُنَاسِبُ مَنْطُوقَ الْحَدِيثِ.  
قُلْتَ: نَعَمْ، لَكِنْ رِعَايَةُ مُقْتَضَى الْمَقَامِ أَمْرٌ رَاجِحٌ وَشَاهِدٌ يَكْشِفُ أَسْرَارَ بِلَاغَةِ نَظْمِ الْقُرْآنِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ سِرَاجُ الدِّينِ الْبُلْقِينِيُّ فِي «الْكَشَافِ»: وَأَمَّا كَوْنُ الْفِعْلِ مُضَارِعًا فَقَدَّرَهُ الطَّبْرِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَيُعْزَى إِلَى الرَّجَاجِ<sup>(٣)</sup>، وَخَالَفَ فِيهِ قَوْمٌ مِنْهُمْ الْقَرَاءُ وَقَالُوا: الْمَقْدَّرُ فِعْلٌ أَمْرٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّمَ التَّسْمِيَةَ حَتَّى لِلْعِبَادِ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ فِي الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: ابْدُؤُوا، أَوْ: اقْرُؤُوا.

وَاحْتِجَّ الطَّبْرِيُّ لِلأَوَّلِ بِأَثَرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَفْهُومٌ أَنَّهُ أُرِيدَ بِذَلِكَ: اقْرَأُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «بِسْمِ اللَّهِ» عِنْدَ نَهْوِضِهِ لِلْقِيَامِ أَوْ عِنْدَ فَعْوَدِهِ وَسَائِرِ أَعْمَالِهِ تُنْبِئُ عَنِ مَعْنَى مُرَادِهِ بِقَوْلِهِ: «بِسْمِ اللَّهِ»، وَأَنَّهُ أَرَادَ: اقْرُؤْ بِسْمِ اللَّهِ، وَأَقْعُدْ بِسْمِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَفْعَالِ، وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ هُوَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو كَرِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا نَزَلَ بِهِ

(١) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص: ٣٤ - ٣٥).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/١١٤).

(٣) والذي في «معاني القرآن» للزجاج (٣٩/١) تقديره ماضياً حيث قال: الجالب للباء معنى

الابتداء، كأنك قلت: بدأتُ باسمِ الله الرحمن الرحيم، إلا أنه لم يُخْتَجْ لذكر «بدأت» لأن الحال

تنبيء أنك مبتدئ.



جبريلُ على محمدٍ ﷺ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يقول: اقرأْ بِذِكْرِ اللَّهِ وَاقْعُدْ بِذِكْرِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

وما ذكره الطبريُّ والفراءُ أرجحُ، وقد استأنسَ بعضهم لتقديره فعلاً خاصاً ماضياً مؤخراً بقوله ﷺ: «باسمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنبِي»<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قلتُ: يشيرُ بذلك إلى الشَّيخِ جمالِ الدينِ بنِ هشامٍ فَإِنَّهُ قَالَ فِي «المغني»: تنبيهٌ: عبارةُ «الكشاف» تقديرُه: باسمِ اللَّهِ أقرأُ أو أتلوُ<sup>(٣)</sup>. قال الشَّريفُ: وهو تنبيهٌ على أنَّ المُعْتَبَرَ خصوصُ المعنى لا اللَّفْظُ<sup>(٤)</sup>، انتهى. وقد أسقطَ المصنَّفُ قوله: «أو أتلوُ» ففاتتُه هذه الفاتدةُ. قوله: «لأنَّ الذي يتلوهُ مقروءٌ».

قال الطيبيُّ: هذا تعليلٌ لتعيينِ المقدَّرِ؛ لأنَّ حُرُوفَ الجِزْرِ وإن لَمْ تنفَكْ عَن مُتَعَلِّقٍ لَأَنَّ وَضَعَهَا لِإِفْضَاءِ مَعَانِي الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، غَيْرَ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْفِعْلِ وَلَا بُدَّ فِي تَخْصِيصِهِ مِنْ قَرِينَةٍ، وَفِيمَا نَحْنُ فِيهِ الْقَرِينَةُ مَا يَتَّبِعُ التَّسْمِيَةَ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿الْحَسْبُ دَيْتِيُّ﴾ وَهُوَ مَقْرُوءٌ وَمَتَلَوُّ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَضْمَرَ: أقرأُ أو أتلوُ.

قال: وكان الأَنسَبُ أَنْ يُقَالَ: الذي يَتَلُو التَّسْمِيَةَ القِراءَةُ؛ لأنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالتَّسْمِيَةِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ الذي يَرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهُ المَسْمِيُّ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>: «كُلُّ فاعِلٍ

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/١١٤ - ١١٥).

(٢) رواه البخاري (٦٣٢٠)، ومسلم (٢٧١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٩٥ - ٤٩٦).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٢٦).

(٥) أي: قول الزمخشري في «الكشاف» (١/١٨). ونحوها عبارة البيضاوي.

يبدأ في فعله بـ«بسم الله» كان مضمرًا ما جعل التسمية مبدأ له»، والمضمرُ الفعل لا المفعول؛ كما أن تسمية الذابح إنما يتلوها الذابح لا المذبوح<sup>(١)</sup>.

قال الشيخُ أكملُ الدين: والجواب: أن القراءةَ علةُ المقروء ولا تحصل إلا بها، وهما في الوجودِ الخارجيّ معًا، فيجوزُ أن يُقال: إنَّ كلَّ واحدٍ منهما يتلو التسمية؛ إذ المقصودُ - وهو بيان القرينة الخاصة - حاصلٌ بذلك<sup>(٢)</sup>.

وبسَطَه الشريفُ فقال: أُجيب: بأنَّ المقصودَ من تلوِّ المقروء تلوُّ القراءة، لاستلزامه إيَّاه، وإنما ترك ذكره ودلَّ عليه رعايةً للمجانسة بين التَّالي والمتلوِّ إذا أمكنت، وبيانه: أنَّ المراد بالتسمية هي هذه العبارةُ المخصوصةُ التي عدت آية لا المعنى المصدريُّ، ويتلوها هاهنا شيئان:

أحدهما: من جنسها ويتلو ذكره ذكرها وهو المقروء، أعني: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مثلًا.  
والثاني: من غير جنسها ويتلو وجوده ذكرها وهو القراءة.

وتلوُّ كلِّ واحدٍ منهما يستلزمُ تلوُّ الآخر، فصرَّح بتلوُّ الأوَّل لِئُفْهَمَ الثاني مع المحافظة على التجانس، وإنما قلنا هاهنا: [«إذا أمكنت الرعاية»] لأنَّ تسمية الذابح مثلًا لا يتلوها إلا الذابح، فإنه يتبع وجوده ذكرها، وأما المذبوح فلا يتبع ذكرها لا في الوجود ولا في الذكر، فلا يستقيم أن يُقال: الذي يتلو التسمية مذبوح<sup>(٣)</sup>.

ولخصَّ الشيخُ سعدُ الدين العبارة فقال: يعني أن حرف الجرِّ يدلُّ على أن له مُتعلِّقًا وليس بمذكور فيكون مَحذوفًا، وقرينة تعيين المَحذوف في «بسم الله» هو

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١/٦٨٣).

(٢) «حاشية البابر تي على الكشاف» (٩٠ب).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٢٧)، وما بين معكوفتين منه.

ما يتلوه ويتحقق بعده وهو هاهنا القرآن<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الذي يتلوه في الذِّكْرِ مَقْرُوءٌ مثل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مثلاً، فيكونُ الفِعْلُ هو القراءة، فلَمَّا كَانَ لِلْمَتَلُوِّ هَاهُنَا تَالٍ مِنْ جِنْسِهِ حَسُنَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قِيلَ فِي تَسْمِيَةِ الذَّابِحِ: إِنَّ الَّذِي يَتْلُو التَّسْمِيَةَ مَذْبُوحٌ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ لَا تَالِيَّ لَهَا هَاهُنَا إِلَّا فِي الْوُجُودِ وَهُوَ الذَّبْحُ لَا غَيْرَ، وَفِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَهَا تَالٍ فِي الذِّكْرِ وَهُوَ الْمَقْرُوءُ، وَفِي الْوُجُودِ وَهُوَ الْقِرَاءَةُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وكذلك يُضْمَرُ كُلُّ فَاعِلٍ مَا يَجْعَلُ التَّسْمِيَةَ مَبْدَأً لَهُ»:

قال: الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: قِيلَ: فِي هَذَا الْكَلَامِ تَسَامُحٌ؛ لِأَنَّ مَا جَعَلَ التَّسْمِيَةَ مُبْتَدَأً لَهُ هُوَ فِعْلُهُ، وَلَا يُضْمَرُهُ بَلْ يُضْمَرُ مَا اشْتَقَّ<sup>(٣)</sup> مِنْهُ.

قال: ويمكنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِذَلِكَ الْجَوَابِ بَعِينَهُ<sup>(٤)</sup>.

يعني: الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الطَّيْبِيِّ: إِنَّ الَّذِي يَتْلُو التَّسْمِيَةَ الْقِرَاءَةُ لَا الْمَقْرُوءُ. وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَا خَفَاءَ فِي أَنَّ الْمَضْمَرَ هُوَ الْفِعْلُ النَّحْوِيُّ، وَالتَّسْمِيَةُ إِنَّمَا جُعِلَتْ مَبْدَأً لِلْفِعْلِ الْحِسِّيِّ، فِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ؛ أَي: لَفْظُ مَا جَعَلَ<sup>(٥)</sup>. وَتَابَعَهُ الشَّرِيفُ<sup>(٦)</sup>.

قوله: «أو: ابتدائي؛ لزيادة إضمار فيه»:

أَي: لِأَنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى تَقْدِيرِ: كَائِنٌ، أَوْ: ثَابِتٌ، أَوْ نَحْوِهِ، وَالْبَصْرِيُّونَ قَالُوا: إِنَّ

(١) فِي «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ»: «الْقِرَاءَةُ».

(٢) «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ عَلَى الْكُشَافِ» (و٨ب).

(٣) فِي (س) وَ(ز): «مَا شَقَّ».

(٤) «حَاشِيَةِ الْبَابِرْتِيِّ عَلَى الْكُشَافِ» (و٩ب).

(٥) «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ عَلَى الْكُشَافِ» (و٨ب).

(٦) انظُر: «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ عَلَى الْكُشَافِ» (٢٧/١).

إِضْمَارَ «ابتدائي» أولى على أَنَّهُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ وَالْمَتَعَلِّقِ بِهِ الْجَارُّ وَهُوَ: كائِنْ أَوْ نَحْوَهُ، وَرَجَّحُوهُ<sup>(١)</sup> بِأَنَّ فِيهِ بَقَاءَ أَحَدِ رَكْنِي الْإِسْنَادِ، وَبِأَنَّ الْأَسْمَاءَ أَصْلٌ وَغَيْرُهَا فَرْعٌ وَالْأَصْلُ أَحَقُّ بِالتَّقْدِيرِ، وَبِأَنَّ الْمَحذُوفَ يَكُونُ مَفْرَدًا بِخِلَافِ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَكُونُ الْمَحذُوفُ جُمْلَةً، وَقَلَّةُ الْحَذْفِ أَوْلَى، وَبِأَنَّ الْاسْمَ الْمَقْدَّرَ إِمَّا مِضَافٌ وَإِمَّا مَعْرَفٌ بِلَا مِ التَّعْرِيفِ فَيَفِيدُ الْعُمُومَ، بِخِلَافِ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ.

وَمَا يَقَعُ فِي عِبَارَاتِ الْمُعَرِّبِينَ مِنْ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَقُولُونَ: التَّقْدِيرُ: «ابتدائي بِسْمِ اللَّهِ» تُعَقَّبَ ظَاهِرُهُ فَإِنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ «ابتدائي» مُتَعَلِّقٌ الْجَارُّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَزِمَ أَنْ يُحْتَاجَ بَعْدَهُ إِلَى خَبَرٍ وَهُوَ: ثَابِتٌ، أَوْ مَوْجُودٌ، وَإِنَّمَا الْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْجَارَّ فِي مِثْلِ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِ: كائِنْ، أَوْ مُسْتَقَرٌّ، وَالْمَبْتَدَأُ مَحذُوفٌ وَهُوَ: ابْتِدَائِي، عَلَى مَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ هَاهُنَا أَوْقَعٌ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ تَجْرِبْنَهَا﴾ [هود: ٤١] وَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ وَأَدْلُّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَأَدْخُلُ فِي التَّعْظِيمِ، وَأَوْفُقُ لِلْوُجُودِ، فَإِنَّ اسْمَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَقْدَمٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ، كَيْفَ وَقَدْ جُعِلَ آلَةٌ لَهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفِعْلَ لَا يَتِمُّ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ شَرْعًا مَا لَمْ يُصَدَّرْ بِاسْمِهِ تَعَالَى؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ».

قَوْلِهِ: «وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ هَاهُنَا أَوْقَعٌ»:

قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَأَمَّا كَوْنُ الْفِعْلِ مُتَأَخَّرًا فَهُوَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ مِنْ تَقْدِيرِهِ مُتَقَدِّمًا، وَقَدْ اسْتَأْنَسَ بَعْضُهُمْ لِتَقْدِيرِهِ فِعْلًا مَاضِيًا مَوْخَرًا بِقَوْلِهِ ﷺ: «بِاسْمِكَ رَبِّي وَصَعْتُ جَنَبِي»<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي (ز): «وَوَجَّهَهُ».

(٢) تَقْدِمَ تَخْرِيجَهُ قَرِيبًا.

وأما كون المتعلق به مقدماً على ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ففضيئة البداية بالاسم وإفادة الاختصاص التي ادعاهما أن يكون المقدّر مؤخراً عن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بكما لها؛ لثلاً يقع الفعل بين الموصوف والصفة بما لم يتعين تقديره في هذا الموضع.

قال: ولم أر من تعرّض لها.

وقال ابن المنير: لو قدرنا العامل مُتقدِّماً<sup>(١)</sup> لفات الغرض من كون التسمية مبدأ<sup>(٢)</sup>.

وقال الشريف: هذا لا يختص بتسمية القارئ بل يتناول تسمية المسافرين والذابح، وكل فاعل جعل التسمية مبدأً لفعله فإنه يجعل فيه المقدّر متأخراً<sup>(٣)</sup>.

قوله: «كما في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرِبُهَا وَمُرْسِنَهَا﴾ [هود: ٤١]:

قال الشيخ أكمل الدين: هذا على تقدير أن تكون ﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرِبُهَا وَمُرْسِنَهَا﴾؛ أي: إجراؤها وإرساؤها جملة مقتضبة من مُبتدأ وخبر، وأما إذا كان معمول ﴿أَرْكَبُوا﴾ فليس ممّا نحن فيه، وتابعه الشيخ سعد الدين والشريف<sup>(٤)</sup>.

قوله: «لأنه أهم»:

قال الشيخ سعد الدين: يشير إلى ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أننا لم نجد لهم

(١) في (س): «مقدماً».

(٢) انظر: «الاتصاف» لابن المنير (١ / ٢).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ٢٩).

(٤) «حاشية البابر تي على الكشاف» (٩ب)، و«حاشية النفتازاني» (١٩أ)، و«حاشية الجرجاني» (١ / ٣٠).

اعْتَمَدُوا<sup>(١)</sup> فِي التَّقْدِيمِ شَيْئًا يَجْرِي مَجْرَى الْأَصْلِ غَيْرَ الْعِنَايَةِ وَالْإِهْتِمَامِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَنْ يُقَالَ: قُدِّمَ لِلْإِهْتِمَامِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تُبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَعْنَى؟ وَبِمَ كَانَ أَهَمُّ؟ ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ وُجُوهِ الْإِهْتِمَامِ الْإِخْتِصَاصُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وأدلُّ على الاختصاص»:

الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِهْتِمَامِ وَالْإِخْتِصَاصِ: أَنَّ الثَّانِيَّ يَسْتَدْعِي الرَّدَّ عَلَى مُدَّعِي الشَّرْكَةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ لِلتَّبَرُّكِ لَا لِلرَّدِّ.

قال الشيخ سعد الدين: معنى اختصاص اسم الله بالابتداء: جعله من بين الأسماء منفردًا<sup>(٣)</sup> بذلك.

قال: والظاهر أنه قَصُرُ إفرادٍ لأنَّ ابتداءَ المشركينَ باسمِ اللاتِ والعزى كانَ لمُجرِّدِ الإهتمامِ دونَ الاختصاصِ، فعلى الموحِّدِ قَطْعُ شَرِكَةِ الْأَصْنَامِ<sup>(٤)</sup>.

وقال البلقيني: أَمَا كَوْنُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْمُتَعَلِّقِ أَهَمُّ فَالْمُتَعَلِّقُ إِنَّمَا هُوَ الْجَارُ وَالْإِسْمُ إِنَّمَا هُوَ ذَكَرُ الْمَجْرُورِ، وَأَمَا إِفَادَةُ الْإِخْتِصَاصِ فِي ذَلِكَ فَمَمْنُوعٌ، وَلَا يَقُومُ عَلَى إِفَادَةِ الْإِخْتِصَاصِ دَلِيلٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَلَكِنْ حَالُ الْمَوْحِّدِ يَقْتَضِي ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ مُقَدِّمًا.

وقال الشريف: دلالة التقديم على الاختصاص بالفحوى وحكم الذوق<sup>(٥)</sup>.

وقال الشيخ أكمل الدين: اعلم أن صاحب «الكشاف» أشار إلى أن تقديم اسم الله

(١) في (س): «اعتبروا».

(٢) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٨ب).

(٣) في «حاشية التفتازاني على الكشاف»: «متفردًا».

(٤) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٨ب).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/٣٠).

للاهتمام ثم أعقبه بذكر الاختصاص<sup>(١)</sup>، والشارحون بنوا كلامهم على أن المراد بالاختصاص هو التخصيص، فتكلموا في كونه قصر أفراد أو قصر قلب، ولا شك أن كلاً من الاهتمام والاختصاص ينفك عن معنى التخصيص، فإن علماء المعاني يقولون: الحالة التي تقتضي تأخير المسند ما إذا كان ذكر المسند إليه أهم؛ كقولك: «زيد في الدار»، وليس فيه فائدة التخصيص، وأففقوا على أن قولهم: «الجل للفرس» يفيد الاختصاص ولا تخصيص فيه؛ لأنه ليس على الطرق المذكورة للقصر، ولا انتفاء شرطه وهو رد الخطأ إلى الصواب، فإما أن يكون قد اصطحح على أن الاختصاص بمعنى الاهتمام ولا نزاع في جوازه، فيكون كلام الشارحين في القصر في غير محله وفيما ليس مراداً، وإما أن يكون قد اصطحح على أن الاختصاص بمعنى التخصيص والاهتمام مراداً فيهما، وهو ملبس وقصور في حفظ الأوضاع لا لئكتة<sup>(٢)</sup>.

قوله: «كيف وقد جعل آله لها»:

إشارة إلى أن الباء للاستعانة.

قال في «الكشاف»: لما اعتقد المؤمن أن فعله لا يجيء معتداً به في الشرع

(١) انظر: «الكشاف» (١/١٩)، وفيه: فإن قلت: لم قدزت المحذوف متأخراً؟ قلت: لأن الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به؛ لأنهم كانوا يندون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات وباسم العزى، فوجب أن يقصد الموحّد معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: ﴿يَاكَ نَعُدُّ﴾ حيث صرح بتقديم الاسم لإرادة الاختصاص، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرِبْنَهَا مُمْرِسْنَهَا﴾ [هود: ٤١].

قوله: «لأن الأهم من الفعل» وهو أتلو وأقرأ، و«المتعلق به» - بكسر اللام في الموضعين - هو «بسم الله»؛ أي: الأهم من بين هذين - وهما «أقرأ» و«بسم الله» - هو «بسم الله». انظر: «فتوح الغيب» (١/٦٨٦).

(٢) حاشية البابرني على الكشاف (٩٠ب).

واقعا على السُّنَّةِ حتى يُصدَّرَ بذكرِ الله وإلا كان فعلا كَلا فِعْلًا، جُعِلَ فعْلُهُ مَفْعُولًا باسمِ الله كما يفْعَلُ الكاتِبُ بالقَلَمِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «لقوله ﷺ: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ»:

أخرجه الحافظُ عبدُ القادرِ بنُ عبدِ الله الرهاويُّ في كتابِ «الأربعين» له قال: أخبرنا محمدُ بنُ حمزةَ بنِ محمدِ القرشيِّ، قال: أخبرنا هبةُ الله بنُ أحمدَ بنِ محمدِ الأكنانيِّ، أخبرنا أحمدُ بنُ عليِّ الحافظُ، أخبرنا محمدُ بنُ عليِّ بنِ مخلدِ الوراقِ ومحمدُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ جعفرِ البردعيِّ قالوا: حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عمرانَ، حدَّثنا محمدُ بنُ صالحِ البصريِّ، حدَّثنا عبيدُ الله بنُ عبدِ الواحدِ بنِ شريكِ، أخبرنا يعقوبُ بنُ كعبِ الأنطاكيِّ، حدَّثنا مُبَشَّرُ بنُ إسماعيلَ، عن الأوزاعيِّ، عن الزُّهريِّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ﴿سَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أَقْطَعُ» إسنادهُ حسنٌ<sup>(٢)</sup>.

وقد أخرجه أبو داودَ والنسائيُّ وابنُ ماجهَ وأبو القاسمِ البغويُّ وأبو سعيدِ ابنِ الأعرابيِّ من طُرُقٍ عن الأوزاعيِّ، عن قُرَّةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ حيَويلَ، عن الزُّهريِّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ.

ولفظُ ابنِ ماجهَ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ».

ولفظُ ابنِ الأعرابيِّ: «بالحمدِ لله أَقْطَعُ».

ولفظُ البغويِّ: «بحمدِ الله».

(١) انظر: «الكشاف» (٢٠ / ١)، وفيه: «الكتب بالقلم» بدل «الكاتب بالقلم».

(٢) ساق النووي في «الأذكار» (ص: ١١٢) اللفظ الذي ساقه المؤلف مع ألفاظ أخرى لمتن الحديث، ثم قال: روينا هذه الألفاظ كلها في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرهاوي، وهو حديث حسن.



ولفظ أبي داود والنسائي: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْدَمٌ»<sup>(١)</sup>.  
 والبال: الحال والشأن، وأمر ذو بال؛ أي: شريفٌ يُحتفلُ به ويُهتَمُّ، والبال في  
 غير هذا: القلب.

وقيل: إنما قال: «ذو بال»؛ لأنه من حيث إنه يشغل القلب كأنه ملكه وكان  
 صاحبَ بال.

قال الشَّريفُ: وقيل: شُبِّهَ بِذِي قَلْبٍ عَلَى الاستِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ.  
 قال: وفي هذا الوصفِ فائدتان:

إحدهما: رِعايَةُ تَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ بِأَنْ يُبْتَدَأَ بِهِ فِي الْأُمُورِ الْمُعْتَدَّةِ بِهَا.  
 والأخرى: التَّيسِيرُ عَلَى النَّاسِ فِي مُحَقَّرَاتِ الْأُمُورِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: وَلَيْسَ مَعْنَى «يُبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ» أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ  
 ابْتِدَاءُ الْأَمْرِ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، بَلْ أَنَّ يَذْكَرُ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ: وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا  
 خَطَرَ بَعْضِ الْأَذْهَانِ أَنَّ الْابْتِدَاءَ بِالتَّسْمِيَةِ لَيْسَ ابْتِدَاءً بِاسْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اسْمَهُ هُوَ لَفْظُ اللَّهِ  
 لَا لَفْظُ اسْمٍ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّريفُ: تَصْدِيرُ الْفِعْلِ بِاسْمِ اللَّهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِذِكْرِ اسْمِهِ وَيَقَعُ عَلَى  
 وَجْهَيْنِ:

(١) رواه أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٣٦٢)، وذكره البغوي

في «شرح السنة» (٥١ / ٩).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (٣٢ / ١).

(٣) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٩).

أحدهما: أن يُذكر اسمٌ خاصٌّ من أسمائه كلفظِ الله مثلاً.

والثاني: أن يُذكر لفظٌ دالٌّ على اسمه كما في التسمية فإن لفظ اسمٍ مضافاً إلى الله يراد به اسمه فقد ذكّر هاهنا أيضاً اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظٍ دالٍّ عليه مُطلقاً، فيستفاد أن التبرك أو الاستعانة بجميع أسمائه، وأنّ الباء والاسم وسيلةٌ إلى ذكره على وجهٍ يؤذِنُ بجعله مبدءاً للفعل، فهي من تنمّة ذكره على الوجه المطلوب، فاندفع ما يئوهم من أن الابتداء بالتسمية ليس ابتداءً باسمِ الله لأنّ الباء ولفظ اسمٍ ليس شيءٍ منهما اسمًا لله<sup>(١)</sup>.

وقال شيخنا العلامةُ محيي الدين الكافيجي:

فإن قلت: إن حديثَ الابتداءِ بالتسميةِ يعارضُ حديثَ الابتداءِ بالحمدِ، فإنّ الابتداءَ بأحدهما يفوّتُ الابتداءَ بالآخرِ.

قلت: يُحمَلُ حديثُ التسميةِ على ابتداءِ الكلامِ بحيث لا يسبقُه أمرٌ من الأمورِ، ويُحمَلُ حديثُ الحمدِ على ابتداءِ ما عدا التسميةَ.

فإن قلت: أرى كثيراً من الأمورِ يُبتدأُ فيها باسمِ الله مع أنّهُ لا يتمُّ، وأرى كثيراً بالعكس؟

قلت: المرادُ من الحديثِ أن لا يكونَ مُعتبراً في الشرعِ، ألا ترى أن الأمرَ الذي ابتدئَ فيه بغيرِ اسمِ الله غيرُ مُعتبرٍ شرعاً وإن كان عامّاً حسناً<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١ / ٣١).

(٢) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص: ٣٦)، وآخره: وإن كان تامّاً حسناً.

وقيل: الباء للمصاحبة، والمعنى: «متبركاً باسم الله أقرأ»:

قوله: «وقيل: الباء للمصاحبة، والمعنى: «متبركاً باسم الله أقرأ»:

قال الطيبي: في هذا التعلُّقِ بحثٌ؛ لأنَّ «أقرأ» حينئذٍ ليسَ بعاملٍ في الجارِّ والمَجْرورِ، فهو إمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى اللُّغويِّ فَإِنَّ لِلْحَالِ تَعَلُّقًا بِعَامِلِهَا فَسُئِلَ بِهِ طَرِيقُ الْمُشَاكَلَةِ، أَوْ عَلَى الْإِفْضَاءِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّمَا أَغْشَيْتَ وَجُوهَهُمْ قِطْعًا مِنْ أَلْتِ لَمُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧] (١).

ونحوه قولُ ابنِ عقيلٍ: لَمَّا كَانَ الْمَذْكُورُ مَعْمُولًا لِلفِعْلِ الْقِرَاءَةِ صَحَّ أَنْ يُجْعَلَ مُتَعَلِّقًا بِهِ مَجَازًا.

وقال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: قَوْلُهُ: «عَلَى مَعْنَى: مُتَبَرِّكًا بِاسْمِ اللَّهِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وَهُوَ «مُتَبَرِّكًا»، فَإِنَّ «مُتَبَرِّكًا» لَيْسَ مَعْنَى بَاءِ الْمَصَاحِبَةِ فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ (٢).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي أَنَّ التَّقْدِيرَ: مُتَبَرِّكًا بِاسْمِ اللَّهِ؛ لِيَكُونَ الْمَقْدَرُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْعَامَّةِ لَكِنِ الْمَعْنَى بِحَسَبِ الْقَرِينَةِ عَلَى هَذَا، فَلِهَذَا يُجْعَلُ الظَّرْفُ مُسْتَقَرًّا لِأَلْفَاظِ (٣).

وقال البُلْقِينِيُّ: قَوْلُهُ: «عَلَى مَعْنَى: مُتَبَرِّكًا بِاسْمِ اللَّهِ» شَاحِحٌ فِيهِ صَاحِبُ الْحَاشِيَةِ مِنْ جِهَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ تَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ وَهُوَ مُتَبَرِّكًا، فَإِنَّ التَّبَرُّكَ لَيْسَ مَعْنَى الْبَاءِ، وَحِينَئِذٍ لَا تَكُونُ الْبَاءُ لِلْمُلَابَسَةِ، وَالْأَوْلَى أَنْ تَقُولَ: مُتَبَرِّكًا بِاسْمِ اللَّهِ؛ أَي مَعَ اسْمِ اللَّهِ.

قال البُلْقِينِيُّ: وَيُقَالُ عَلَى مَا فِي الْحَاشِيَةِ: قَدْ جَمَعْتَ بَيْنَ الْحَرْفِ وَالْحَرْفِ وَلَيْسَ هَذَا بِالْأَوْلَى، بَلِ الْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: عَلَى مَعْنَى: مَعَ اسْمِ اللَّهِ أقرأ.

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٦٨٩).

(٢) «حاشية البابر تي على الكشاف» (١٠٠).

(٣) «حاشية الفتازاني على الكشاف» (١٩).

تنبيه: ظاهرُ صنْعِ المُصنِّفِ اختيارُ الوجهِ الأوَّلِ، حيثُ جزمَ به وحكى الثاني بـ«قيل»، والذي في «الكشاف» ترجيحُ الوجهِ الثاني فإنَّه قال بعد ذكره: وهذا أعربُ وأحسنُ<sup>(١)</sup>.

قال الطَّيْبِيُّ: قوله: «أعربُ»؛ أي: أفصحُ، من قولهم: كلامٌ عربيٌّ؛ أي: فصيحٌ، وقيل: أبينُ.

قيل: إنَّما كان أعربَ وأحسنَ لأنَّ بَاءَ المُصاحِبَةِ تَقْتَضِي الاستِدَامَةَ في قَصْدِ المتكلمِ، فمعناه: كلُّ حرفٍ ممَّا أتكلَّمُ به بعدَ التسميةِ أَقْدَرُ فيه «بسمِ الله»، ففيه تَعْمِيمُ الفِعْلِ مَعَ التَّسْمِيَةِ كما في قوله: ﴿تَبَّتْ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]؛ أي: تَنَبَّتْ ثَمَارُهَا وفيها الدُّهْنُ، ويناسبُه ما رُوِيَ في الحديثِ: «تَسْمِيَةُ اللهِ تَعَالَى فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ سَمَى أَوْ لَمْ يُسَمَّ»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنَّما كان أحسنَ لأنَّ التَّبَرُّكَ مُؤَدِّنٌ بِرعايةِ حُسْنِ الأَدَبِ، واسمُ الآلةِ بخلافه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ القارِيَّ في قوله: ﴿إِيَّاكَ تَبَّتْ وَإِيَّاكَ تَسَعَيْتُ﴾ [الفاتحة: ٥] إنَّما يَطْلُبُ مِنَ اللهِ المَعُونَةَ وَالتَّوْفِيقَ على عبادتِهِ في جميعِ أحوالِهِ<sup>(٣)</sup>، ولا يلزِمُ من كونِ اللهِ مُعِينًا ما تصوَّرَ في القلمِ؛ كأنه يقول: أقرأُ باستظهارِهِ ومكانتِهِ عند مُسَمَّاه، وفي الحقيقة: اللهُ المُعِينُ في كلِّ حَرْفٍ.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠).

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٨٥٤٨)، وسعيد بن منصور في «سننه-التفسير» (٨١/ ٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٨٩١) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه، بلفظ: «إن في المسلم اسم الله، فإن ذبح ونسي اسم الله فلتأكل».

وروى نحوه أبو داود في «المراسيل» (٣٧٨) عن الصلت مرسلًا بلفظ: «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله أو لم يذكر، إنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله»

(٣) في (س) و(ز): «أفعاله».

وقال صاحبُ «التَّقْرِيبِ»: إنما كانَ أَحْسَنَ لَتَقْدِيرِ الْمَوْجُودِ حَسًّا فِي الْأَوَّلِ كَالْمَعْدُومِ، وَلَعَلَّ مَرَادَهُ مِنْهُ قَوْلُهُ: «كَانَ فِعْلًا كَلًّا فِعْلِيًّا»<sup>(١)</sup>، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ جَعْلَ الْمَوْجُودِ كَالْمَعْدُومِ بِسَبَبِ الْجَرِيِّ لَا عَلَى الْمُقْتَضَى مِنْ مُحَسِّنَاتِ الْكَلَامِ وَلَطِيفِ إِشَارَاتِهِ.

وَمِمَّا يَخْتَصُّ هَذَا الْمَوْضِعُ مِنَ النَّكْتَةِ هِيَ أَنَّ شَبَهَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِنَاءٍ عَلَى يَقِينِ الْمُؤْمِنِ بِمَا وَرَدَ مِنَ الشُّنَّةِ، وَالْقَطْعُ بِمَقْتَضَاهَا بِالْأَمْرِ الْمَحْسُوسِ، وَهُوَ حُصُولُ الْكُتْبِ بِالْقَلَمِ وَعَدَمُ حُصُولِهِ بَعْدَمِهِ، ثُمَّ أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْاسْتِعَارَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ لَوْقُوعِهَا فِي الْحَرْفِ.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ مَوْجُودٌ فِي الْقِرَاءَةِ، فَإِذَا جَعَلْتَ الْبَاءَ لِلْاسْتِعَانَةِ كَانَ سَبِيلَهُ سَبِيلَ الْقَلَمِ فَلَا يَكُونُ مَقْرُوءًا، وَالْحَالُ أَنَّهُ مَقْرُوءٌ، فَيَقَالُ: إِنَّا بَيْنَا ضَعْفَ التَّشْبِيهِ بِالْقَلَمِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ أَعْرَبَ لِأَنَّ فِيهِ الْإِيْجَازَ وَالتَّوَصُّلَ بِتَقْلِيلِ اللَّفْظِ إِلَى تَكْثِيرِ الْمَعْنَى، وَهَذَا أَقْرَبُ، وَبَيَانُهُ: أَنَّ الْحَالَ لِيَبَانَ هَيْئَةُ الْفَاعِلِ هُنَا، وَقَدْ ثَبِتَ بِالذَّلِيلِ أَنَّ لَا بَدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مُتَقَرَّبٍ<sup>(٢)</sup> بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ إِعَانَةِ اللَّهِ وَتَسْدِيدِهِ، فَدَلَّ تَقْدِيرُ الْحَالِ عَلَى أَمْرِ زَائِدٍ فَيَكُونُ أَبْيَنَ، وَيُنْكَشِفُ هَذَا الْمَعْنَى كَشْفًا تَامًّا فِي قَوْلِكَ: «تَنْبُتُ هَذِهِ الشَّجَرَةُ بِالْمَاءِ»، إِذَا أُرِدَتْ بِالْبَاءِ الصَّلَةَ كَانَ الْمَعْنَى: تَنْبُتُ بِوِاسِطَةِ الْمَاءِ، وَإِذَا أُرِدَتْ الْحَالَ رَجَعَ إِلَى أَنَّهَا تَنْبُتُ وَهِيَ مُلْتَبَسَةٌ بِالْمَاءِ، فَأَفَادَ أَنَّهَا طَرِيَّةٌ رِيًّا.

وَالْتَّحْقِيقُ أَنَّ يَقَالَ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ: أَقْرَأُ وَأَنَا مُتَبَرِّكٌ بِاسْمِ اللَّهِ وَمُتَوَسِّلٌ بِمَكَانَتِهِ

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠).

(٢) في (س) و(ز): «يتقرب».

عند الله؛ لاستزادة التوفيق على إتمام ما شرعت فيه وقبول ما تقررت به إليه، هذا كله يعطيه معنى التبرُّك المقدر لإرادة الحال، وقال<sup>(١)</sup>: «البركة كثرة الخير وزيادته»، ولما كان مأل ذلك الوجه في الحقيقة إلى هذا وكان<sup>(٢)</sup> أبين منه قال: «أعرب وأحسن» انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ أكمل الدين: قوله: «أعرب» قيل: أفصح، وقيل: أبين، وقيل: أدخل في لغة العرب، وذَكَرَ لذلك أوجه:

قيل: لأن باء المصاحبة أكثر استعمالاً من باء الاستعانة، وهذا يقتضي الاستقراء لأكثر كلامهم.

وقيل: لأن الاستعانة تستدعي جعل اسم الله المقصود بالتقديم آلة غير المقصود<sup>(٤)</sup>.

وقيل: لأن المصاحبة معية، وفيها مصاحبة اسم الله من أول الفعل إلى آخره بخلاف الاستعانة.

وقيل: لأن الاستعانة تقتضي جعل الموجود حساً كالمعدوم، وفيه تعسف. قال الطيبي: وعلى هذا الوجه يكون مجازاً وهو أبلغ.

وقوله: «أحسن» قيل: لأن فيه [تقديرًا]: مُتَبَرِّكًا، وفيه رعاية الأدب. وفيه نظر، لأن تقديره ضعيف.

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» مطلع تفسير سورة الفرقان.

(٢) في (ف) و(س): «وكان هذا»، والمثبت من (ز)، وهو الموافق لما في «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٨٩ - ٦٩١).

(٤) في «حاشية البابرني»: «غير مقصودة».

ولعلَّ كلَّ ما يصحُّ أن يُذكر في وجه الأعربيَّة يصحُّ أن يذكر في الأحسنِيَّة<sup>(١)</sup>.  
وقال الشَّيخُ سعدُ الدين: قوله: «أعرب»؛ أي: أفصحُ وأبينُ وأدخُلُ في العربيَّة،  
«وأحسنُ»؛ أي: أوفقُ لمقتضى الحال؛ لأنَّ استعمالَ الباءِ في المصاحبةِ والملابسةِ  
أكثرُ من الاستعانةِ، ودلالُها على تلبُّسِ أجزاءِ الفعلِ بالتبرُّكِ أظهرُ، ولأنَّ في التبرُّكِ  
باسمِ الله من التأدُّبِ<sup>(٢)</sup> ما ليس في جعله بمنزلةِ الآلةِ التي لا تكونُ مقصودةً بالذاتِ،  
وأما التَّرجيحُ بأنَّ في الأولِ جعلَ الموجودِ كالمعدومِ وهو تكلفٌ، فليس على ما ينبغي  
لأنَّ مثلَ ذلك يُعدُّ من المُحسناتِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّريفُ: أما كونه أعربَ - أي: أدخَلَ في لغةِ العربِ وأفصحَ وأبينَ  
- فلأنَّ باءَ المصاحبةِ والملابسةِ أكثرُ استعمالاً من باءِ الاستعانةِ، لا سيَّما في  
المعاني وما يجري مجراها من الأقوالِ، وأما كونه أحسنَ - أي: أوفقَ لمقتضى  
القيامِ - فليُجوه:

أحدها: أنَّ التبرُّكِ باسمِ الله تأدُّبٌ معه وتعظيمٌ له بخلافِ جعلهِ آله، فإنها غيرُ  
مُفيدةٍ له وغيرُ مقصودةٍ بذاتها.

الثاني: أنَّ ابتداءَ المُشركينَ بأسماءِ آلهتهم كان على وجهِ التبرُّكِ بها، فينبغي أن  
يردَّ عليهم في ذلك.

الثالث: أنَّ الباءَ إذا حُمِلت على المصاحبةِ والمعيةِ كانت أدلَّ على مُلابسةِ  
جميعِ أجزاءِ الفعلِ لاسمِ الله منها إذا حُمِلت على الآلةِ.

(١) «حاشية البابرّي على الكشاف» (و١٠أ)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) في (س): «الأدب».

(٣) «حاشية الفتازاني على الكشاف» (و٩ب).

الرابع: أن التبرُّك باسم الله معني مكشوف يفهمه كل أحد ممن يتدبَّر في أمره، والتأويل المذكور في كونه آلة لا يهتدى إليه إلا بنظرٍ دقيق.

الخامس: أن كون اسم الله آلة للفعل ليس إلا باعتبار أنه يتوسَّل إليه ببركته، فقد رجَّع بالآخرة إلى التبرُّك وليس في اعتباره زيادة معني يُعتدُّ به.

وقد يقال: جعله آلة يُشعرُ بأن له زيادة مدخل في الفعل، ويشتمل على جعل الموجود لفوات كماله بمنزلة المعدوم، ومثله يُعدُّ من محسنات الكلام<sup>(١)</sup>.

وقال شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي: معنى الباء هاهنا: المصاحبة والملايسة كما في قوله: ﴿تَبَّتْ بِالذَّهْنِ﴾ ويجوز أن تكون للاستعانة كالباء في (كتبت بالقلم)، فالأول يناسب الدراية والثاني يناسب الرواية، لكن الأول لما كان أظهر رجَّح على الثاني<sup>(٢)</sup>.

وقال البلقيني في «الكشاف»: قول «الكشاف» في المعنى الأول: «جعل فعله»<sup>(٣)</sup> مفعولاً باسم الله كما يفعل الكتب بالقلم<sup>(٤)</sup> يقال عليه: القراءة حاصلة وإن لم يسم، وأما الكتابة فلا تحصل إلا بالقلم فأين التسوية؟

قال: وقد استؤنس للمعية والمصاحبة بقوله ﷺ: «بسم الله الذي لا يضرُّ مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم»<sup>(٥)</sup>، وفيه نظر؛ إذ

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٣٢).

(٢) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص: ٣٢).

(٣) قوله: «جعل فعله» من «الكشاف» وفي النسخ: «جعله».

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠).

(٥) رواه أبو داود (٥٠٨٨)، والترمذي (٣٣٨٨)، وابن ماجه (٣٨٦٩)، من حديث عثمان بن عفان

رضي الله عنه. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.



المرادُ الخبرُ عن أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ.

ويقالُ على هذا الوجهِ: المصاحِبَةُ تَسْتَدْعِي أَمْرًا حَاصِلًا عِنْدَهَا نَحْوُ: ﴿جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]؛ أي: مَعَ الْحَقِّ، والقراءةُ لَمْ تَحْصُلْ حِينَئِذٍ فَتَعَذَّرَتْ حَقِيقَةُ الْمَصاحِبَةِ فِيما نَحْنُ فِيهِ.

قال: فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ كُلُّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَكَ مَخْدُوشًا فَهَلْ مِنْ ثَالِثٍ؟

قلتُ: جَوَزَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ بَاءُ الْإِلْصاقِ، وَيُقَالُ عَلَيْهِ: مَعْنَى الْإِلْصاقِ يَقَعُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحْدُهُما: أَنْ لَا يَصِلَ الْفِعْلُ إِلَى الْمَفْعُولِ إِلَّا بِهِ ك: مَرَزْتُ بَزِيدَ، وَهَذَا لَا يَأْتِي (١) هُنَا لِأَنَّ الْفِعْلَ يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ هُنَا بِنَفْسِهِ؛ تَقُولُ: أَقْرَأُ كَذَا.

والثاني: ما دَخَلَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُتَصِّبِ بِفِعْلِهِ لِتَفْيِيدِ الْمَباشِرَةِ نَحْوُ: أَمْسَكْتُ بَزِيدَ، وَهَذَا لَا يَتَأْتِي هُنَا أَيْضًا.

فإن قيل: فإذا كان كلُّ من الأوجهِ الثلاثةِ عِنْدَكَ مَخْدُوشًا فَهَلْ مِنْ رابِعٍ؟

قلتُ: وَقَعَ فِي فِكْرِي وَجْهٌ رابِعٌ، وَعِنْدِي فِيهِ وَقْفَةٌ سَائِبِيْنُها، وَهُوَ أَنَّ الْبَاءَ هُنَا بِمَعْنَى عَلى، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُّوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]، وَالْمَعْنَى: عَلى اسْمِ اللَّهِ أَقْرَأُ.

فإن قيل: إِنَّمَا قَالَ: (على) فِي الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ أَجْلِ فِعْلِ الذِّكْرِ؟

(١) فِي (ز): «يَتَأْتِي».

قلنا: فعلُ الذِّكْرِ يتعدَّى إلى مفعوله الثاني مرَّةً بـ (على) ومرَّةً باللام نحو: ذكرته لزيد، فلمَّا عدَّاهُ بـ (على) عُرفَ أنَّ المرادَ أن يكونَ الذَّبْحُ على اسمِ الله بأن يقولَ: باسمِ الله؛ أي: على اسمِ الله أذبحُ.

قال: فإن قيلَ: نقلتُنا من حرفِ جرٍّ إلى حرفِ جرٍّ يحتاجُ أن يفسَّرَ معناها؟

قلنا: ذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلى أنَّ (على) اسمٌ وليسَ بحرفٍ، ولئن قلنا: إنَّها حرفٌ كما هو المشهورُ، فالمعنى: على اسمِ الله أقرُّ، وهذا من الاستعلاءِ الدَّالُّ على التَّمَكُّنِ نحوَ: على الله توكلتُ، ونحوَ قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] ونحوَ: «أنا على عهدِكَ ووعدِكَ ما استطعتُ»<sup>(١)</sup>، قال: ولم أرَ من تعرَّضَ لذلكِ، قال: ومن عَجيبٍ ما قيلَ في بسمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: إنَّها قَسَمٌ في أوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، ذكره صاحبُ كتابِ «الغرائب والعجائب»<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا تكونُ بَاءُ القَسَمِ، انتهى.

وقال أبو الحسنِ ابنُ بَاشَاذَ في «شرحِ مُقدِّمته»: «الباءُ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ معناها الإِلصاقُ، وهو تارةٌ إِلصاقٌ معنَى شَيْءٍ بِشَيْءٍ وذلك الشَّيْءُ يكونُ موجودًا مثل: تبرَّكتُ باسمِ الله، و: بدأتُ باسمِ الله، و: فعَلْتُ باسمِ الله، ويكونُ تارةً مَحذوفًا في حكمِ المَوْجودِ مثل: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ لأنَّ هذه الكلمةَ قد كُتِرَ استعمالُها عندَ استِفتاحِ الأذكارِ والأفكارِ والأفعالِ والأعمالِ قولًا وفِعلاً واعتقادًا، فأغنت دلالَةُ الحالِ عَن التَّلْفِظِ بالأفعالِ، ولذلك يَخْتَلِفُ تَقْدِيرُ<sup>(٣)</sup> الأفعالِ بحسبِ

(١) قطعة من حديث سيد الاستغفار، رواه البخاري (٦٣٠٦) من حديث شداد رضي الله عنه.

(٢) انظر: «غرائب التفسير وعجائب التأويل» (١/ ٩٢) لمحمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، المعروف بتاج القراء.

(٣) في (ز): «ولذلك تختلف دلالة».

المقام، فإن ذكّرت عند استفتاح قراءة فتقديره: أقرأ باسم الله، أو عند ابتداء أكلٍ أو شربٍ أو ذبحٍ أو نحرٍ فتقديره: أكل باسم الله وأشرب وأذبح وأنحر، وكذلك حكمها أبداً مع كل فعل، فالباء مُلصقةٌ تلك المعاني بالاسم الذي بعدها<sup>(١)</sup>.

تذنيب:

قال الرضي: إن الباء لا تكون بمعنى المصاحبة إلا مستقراً<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا الإمام تقي<sup>(٣)</sup> الدين الشمني في «حاشية المغني»: والظاهر أنه لا منع من كونها لغواً<sup>(٤)</sup>.

تنبيه: قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «أماليه»: إن قيل: إن كان المراد التبرك كيف يحسن ذلك في القرآن؛ لأن البسملة هي كلام الله في الله، والقراءة هي كلام الله في الله أو كلام الله في غير الله، وأياً ما كان فيكون أشرف من البسملة فكيف يبارك بالمشروف على الشريف؟

فالجواب: أن التبرك هاهنا معناها أن يدفع عنه الشيطان الذي يؤسوسه في القراءة حتى يحمل القرآن على غير محمله أو يلهو عنه، لا أنها توجب للقراءة صفة كمالٍ وشرفٍ بل ذلك عائدٌ على القارئ.

(١) لم أجده هكذا في «شرح المقدمة المحسبة» وورد فيه بعضه بمعناه (٢/ ٢٤٢).

(٢) انظر: «شرح الكافية» للرضي (٤/ ٢٨٠)، وفيه: وتكون بمعنى (مع)، وهي التي يقال لها: باء المصاحبة، نحو: ﴿وَقَدْ خَلَوْا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرُّوا بِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٦١]، و: اشتر الدار بالآلها، قيل: ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقراً، أي: كائنين بالكفر، وكائنة بالآلها، والظاهر أنه لا منع من كونها لغواً.

(٣) في (س): «قال الشيخ تقي».

(٤) وهذه عبارة الرضي لا الشمني. انظر التعليق قبل السابق.

وهذا وما بعده إلى آخر السُّورَة مقولٌ على ألسنة العباد ليعلموا كيف يُتبرَّك باسمه، ويُحمدُ على نِعَمِهِ، ويُسألُ من فضله.

قوله: «وهذا وما بعده إلى آخر السُّورَة مقولٌ على ألسنة العباد» هي عبارة «الكشاف»<sup>(١)</sup>.

قال الطيبيُّ: قال الزَّمخشرِيُّ: مثاله: ما إذا أمرك إنسانٌ أن تكتبَ رسالةً من جهته إلى غيره فإنَّكَ تكتبُ: كَتَبْتُ هذه الأحرفَ، وإنما تفعلُ هذا على لسانِ أمرك<sup>(٢)</sup>.

الراغب: إن قيلَ: لمَ لم يُقل: الحمدُ لي؟

قيلَ: لأنَّ ذلكَ تعلِيمٌ منه لعباده، كأنَّهُ قال: قولوا: بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وقيلَ: «قولوا» غيرُ مُقدَّرٍ؛ لأنَّ اللَّهَ حَمِدَ نَفْسَهُ لِيُتَدَى بِهِ، أو لأنَّ أرفعَ حَمْدٍ ما كانَ من أرفعِ حامِدٍ وأعرَفِهِم بِالْمَحْمُودِ وأقدَرِهِم على إيفاءِ حقِّه، ولهذا قالَ: «لا أُحصِي ثناءً عليك أنتَ كما أثنيتَ على نفسك»<sup>(٣)</sup>.

وقيلَ: كلُّ ما أثنى اللهُ على نفسه فهو في الحقيقةِ إظهارُهُ بفعله، فحَمْدُهُ لِنَفْسِهِ هو بُتُّ آلائه وإظهارُ نعمائه بمُحكَماتِ أفعاله، وعلى ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] فَإِنَّ شَهِادَتَهُ لِنَفْسِهِ إِحْدَاثُهُ الْكائِنَاتِ دَالَّةٌ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢١)، وفيه: فإن قلت: فكيف قال الله تبارك وتعالى: متبركاً باسم الله أقرأ؟

قلت: هذا مقول على ألسنة العباد كما يقول الرجل الشعر على لسان غيره.

(٢) لم أجد هذه العبارة في «الكشاف» ولا غيره من كتب الزمخشرى المطبوعة.

(٣) رواه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ناطقة بالشهادة له، قال ذو النون: لَمَّا شَهِدَ اللهُ لِنَفْسِهِ أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ بِشَهَادَتِهِ ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤] (١).

تنبيه:

قال البلقيني: قول صاحب «الكشاف»: «هذا مقولٌ على ألسنة العباد» (٢)، دسَّ فيه دسيسة الاعتزالِ من جهة القولِ بخلق القرآن.

قال: والجواب: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَحْمَدُ نَفْسَهُ وَيُقَسِّمُ بِاسْمِهِ وَبِصِفَتِهِ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿فَرَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣] وفي الصحيح: «أنت كما أثنت على نفسك»، وفي «مسند الدارمي» عن النبي ﷺ: «قرأ الله طه قبل أن يخلق السماوات والأرض بألف عام» (٣)، وظهر من ذلك الجواب، انتهى.

ولم ينبئه أحد من أرباب الحواشي على أن هذا دسيسة سواه، وهو غير واضح، ولهذا لم يتجنبه المصنّف.

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٦٩٣)، وانظر: «تفسير الراغب الأصبهاني» (١/ ٥٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠).

(٣) رواه الدارمي في «سننه» (٣٤٥٧)، والفسوي في «التاريخ» (٣/ ٣٩٤)، وابن أبي عاصم في «السنن» (٦٠٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٤٠٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٦٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٨٧٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال ابن كثير في «تفسيره» في أول سورة طه: هذا حديث غريب وفيه نكارة، وإبراهيم بن مهاجر وشيخه تكلم فيهما. وقال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٣٠٣): وزعم ابن حبان وتبعه ابن الجوزي أن هذا المتن موضوع، وليس كما قالوا، والله أعلم، فإن مولى الحرقة: هو عبد الرحمن بن يعقوب من رجال مسلم، والراوي عنه وإن كان متروكاً عند الأكثر ضعيفاً عند البعض، فلم ينسب للوضع، والراوي عنه لا بأس به، وإبراهيم بن المنذر من شيوخ البخاري.

وإنما كُسِرَتْ - ومن حَقَّ الحُرُوفِ المَفْرَدَةِ أَنْ تُفْتَحَ - لاختصاصِها بلزومِ الحرفيَّةِ والجَرِّ، كما كُسِرَتْ لَامُ الأَمْرِ ولَامُ الإِضَافَةِ دَاخِلَةً عَلَى المُظْهَرِ لِلْفَضْلِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ لَامِ الإِبْتِدَاءِ.

قوله: «وَمِنْ حَقِّ الحُرُوفِ المَفْرَدَةِ أَنْ تُفْتَحَ»:

قال الزَّجَّاجُ: أصلُ الحُرُوفِ التي يُتَكَلَّمُ بِهَا وهي عَلَى حَرَفٍ وَاحِدٍ الفَتْحُ أَبَدًا، إِلَّا أَنْ تَجِيءَ عِلَّةٌ تَزِيلُهُ؛ لِأَنَّ الحَرَفَ الوَاحِدَ لَا حِظَّ لَهُ فِي الإِعْرَابِ، فَيَقَعُ مُبْتَدَأً فِي الكَلَامِ وَلَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ، فَاخْتِيرَ لَهُ الفَتْحُ لِأَنَّهُ أَخْفُ الحَرَكَاتِ<sup>(١)</sup>.

وِعِبَارَةٌ غَيْرُهُ: لَمَّا بِالغَوَا فِي تَخْفِيفِهَا بِوَضْعِهَا<sup>(٢)</sup> عَلَى حَرَفٍ وَاحِدٍ نَاسَبَ ذَلِكَ بِنَاؤُهَا عَلَى الفَتْحِ لِأَنَّهُ أَخْفُ الحَرَكَاتِ.

تنبيهه: عبارة «الكشاف»: «من حَقَّ حُرُوفِ المعاني التي جَاءَتْ عَلَى حَرَفٍ وَاحِدٍ»<sup>(٣)</sup>.

وتعقبه البُلْقِينِيُّ فقال: الحُرُوفُ التي هي أَحَدُ أَقْسَامِ الكَلِمَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْمَعَانِي، فَقَوْلُهُ: «حُرُوفُ المعاني» يُؤْهِمُ إِثْبَاتَ حُرُوفِ لَيْسَتْ لِمَعَانٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَوْجُودٍ فِي الحُرُوفِ التي هي قَسِيمَةُ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ. انتهى.

فكَانَ المَصْنُفَ حَذَفَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا وَإِلِزَالَةِ الإِيهَامِ.

قوله: «لِاِخْتِصَاصِهَا بِلِزُومِ الحَرَفِيَّةِ وَالجَرِّ».

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤١).

(٢) في (س): «تخفيفها ووضعها»، وفي (ف): «تحقيقها بوضعها».

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٢١).

الطَّبِيي: قيل: يَنْتَقِضُ بَوَاوِ الْقَسَمِ، فَإِنَّهَا لَازِمَةٌ الْحَرْفِيَّةِ وَالْجَرِّ وَبُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ. وَأَجِيبَ: أَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ إِنَّمَا تَجْرُ<sup>(١)</sup> لِنِيَابَتِهَا عَنِ الْفِعْلِ وَعَنْ هَذِهِ الْبَاءِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي «وَالشَّمْسِ»<sup>(٢)</sup>، فَأُجْرِيَتْ عَلَى الْأَصْلِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ سعد الدين: كُلُّ مِنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْجَرِّ يُنَاسِبُ الْكَسَرَ:

أَمَّا الْحَرْفِيَّةُ: فَلِأَنَّهَا تَقْتَضِي عَدَمَ الْحَرَكَةِ وَالْكَسْرُ يُنَاسِبُ الْعَدَمَ لِقَلَّتَيْهِ، إِذْ لَا يَوْجَدُ فِي الْفِعْلِ وَلَا فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَلَا فِي الْحُرُوفِ إِلَّا نَادِرًا كَجَيْرِ<sup>(٤)</sup>.

وأما الجرُّ: فَلِلْمُؤَافَقَةِ - أَي: لِمُؤَافَقَةِ حَرَكَةِ الْبَاءِ أَثَرَهَا كَمَا أَفْصَحَ بِهِ الشَّرِيفُ<sup>(٥)</sup> -

وهذا بخلاف كاف التشبيه فإنها لا تلزم الحرفية وإن لزمت الجر، وبخلاف الواو فإنها لا تلزم الجر وإن لزمت الحرفية؛ إذ قد تكون عاطفة، ومن اعتذر بأن واو القسم لا تلزم الجر في نفسها لأنها إنما تجر بنيابتها عن الباء فقد اعتبر خصوصية القسمية وليس بلازم، وحينئذ لا يحتاج إلى هذا الاعتذار في تاء القسم؛ لأنها بدون الخصوصية لا تلزم الجر [وهذا ظاهر]، ولا الحرفية إذ قد تكون اسمًا كضمير الخطاب، ولا يخفى حينئذ أن الكاف أيضًا لا تلزم الجر ما لم تُعْتَبَرُ خُصُوصِيَّةً التَّشْبِيهِ، وكلام الزجاج: أَنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا كُسِرَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ مَا يَجْرُ وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا

(١) في (س): «تجري». وفي «حاشية الطيبي»: «تجيء».

(٢) حيث قال ثمة: واو القسم مُطَّرَحٌ مَعَهَا إِبْرَازُ الْفِعْلِ اطَّرَاحًا كَلِيًّا، فَكَانَ لَهَا شَأْنٌ خِلَافَ شَأْنِ الْبَاءِ حَيْثُ أُبْرِزَ مَعَهَا الْفِعْلُ وَأُضْمِرَ، فَكَانَتِ الْوَاوُ قَائِمَةً مَقَامَ الْفِعْلِ وَالْبَاءُ سَادَةً مَسْدَهُمَا مَعًا.

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٦٩٥).

(٤) قوله: «كجبر» معناه: حقًا، كذا جاء في كلامهم مكسورًا. انظر: «فتوح الغيب» (١٣/ ٢٢٢).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٣٣).

كالكاف، وبين ما يجرُّ ولا يكون إلا حرفاً كالباء، ويُشبهه أن يكون هذا مراد المصنّف، انتهى كلام الشيخ سعد الدين<sup>(١)</sup>.

### تنبيهان:

الأول: المراد بلزوم الحرفيّة والجرّ كما قال الشيخ سعد الدين والشريف: كونها ملاصقة لهما غير منفكة عنهما، بمعنى: أنها لا توجد بدونهما، وعبارة الشريف: أي: غير مُفارقة<sup>(٢)</sup> لهما، بمعنى: أنها لا توجد بدونهما، يقال: لزم فلان بيته إذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره، ومنه قولهم: «أم» المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام<sup>(٣)</sup>.

الثاني: قال الشريف: لزوم الحرفيّة والجرّ؛ قيل: هما وجهان، ونُقِصَ الأوّل بواو العطف وفائه اللازمين للحرفيّة، والثاني بكاف التشبيه اللازمة للجرّ، وقيل: المجموع دليل واحد، فاندفعاً وبقي النقص بواو القسم وتائه.

وأجيب: بأن عملهما بناية الباء، فكأن الجرّ ليس أثراً لهما.

لا يقال: اعتبار الحرفيّة احترازاً عن كاف التشبيه مُستدرِك؛ لأن الكاف إذا كانت اسماً لا تعمل جرّاً في المضاف إليه، فإن العامل فيه هو الحرف المقدر على ما ذكره في «المفصل»<sup>(٤)</sup>.

(١) حاشية التفتازاني على الكشاف (و٩ب)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) في (ز): «متفارقة».

(٣) حاشية التفتازاني على الكشاف (و٩ب)، و«حاشية الجرجاني» (١/ ٣٣).

(٤) انظر: «المفصل» (ص: ٣٨٥).



لأننا نقول: احترز عنها دفعا للانتقاص بها على مذهب من جعل المضاف عاملا.

ومن الناس من دفع النقص بواو القسم وتائه: بأن اعتبار خصوصيته ليس بلازم، فالواو وإن لزمت الحرفية لكن لا تلزم الجر إذ قد تكون عاطفة، والتاء لا تلزم شيئا منهما لأنها قد تكون اسما كضمير الخطاب.

فورد عليه: أن الكاف أيضا لا يُعتبر فيها خصوصية التشبيه، فلم<sup>(١)</sup> تكن لازمة للجر أيضا كضمير المخاطب، فيلغوقيد لزوم الحرفية؛ لأنه احتراز عن الكاف اتفاقا، فالتجأ إلى كلام الزجاج: أن الباء بُنيت على الكسر فصلا بين ما يجر وقد يكون اسما كالكاف، وبين ما يجر ولا يكون إلا حرفا كالباء، وقال: «يشبه أن يكون هذا مراد المصنف»، وفيه بُعد؛ لأن القوم اعتبروا خصوص المعاني فقالوا: كاف التشبيه: إما حرف، وإما اسم بمعنى مثل، ولم يلتفتوا إلى مجرد صورة الكاف، ولم يقولوا أيضا: إنها تكون ضميرا أو حرف خطاب، وقول «الكشاف»: «نحو كاف التشبيه ولا م الابتداء» إلى آخره<sup>(٢)</sup>، يدل على [اعتبار] خصوصيات المعاني، وكيف لا وبذلك يظهر تعدد اللامين وكون إحداهما مفتوحة والأخرى مكسورة. انتهى<sup>(٣)</sup>.

يشير بقوله: «ومن الناس» إلى الشيخ سعد الدين في كلامه السابق.

(١) في حاشية الجرجاني: «ولم».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢١).

(٣) انظر: حاشية الجرجاني (١/ ٣٣)، وما بين معكوفتين منه.

وقال مكِّي في «إعرابه»: كُسِرَتِ الْبَاءُ مِنْ (بِسْمِ) لِتَكُونَ حَرَكَتُهَا مُشْبَهَةً لِعَمَلِهَا<sup>(١)</sup>، وقيل: كُسِرَتِ لِتُفَرِّقَ بَيْنَ مَا يَخْفِضُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا حَرْفًا نَحْوَ الْبَاءِ وَاللَّامِ، وَبَيْنَ مَا يَخْفِضُ وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا نَحْوَ الْكَافِ<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما أشار إليه الشَّريفُ بقوله: «قيل: هما وجهان».

وقال الشيخُ أكملُ الدِّينِ بعدَ إيرادِ النَّقْضِ والجَوَابِ: والحقُّ أنَّ التَّعليقاتِ الصَّرْفِيَّةَ وإِقَعَةَ مُسْتَخْرَجَةٍ بعدَ الوُقُوعِ، فلا تَقْبَلُ النَّقْضَ، وإنَّما هيَ أُمُورٌ مُنَاسِبَةٌ<sup>(٣)</sup> لا بأسَ بِذِكْرِهَا لِلتَّدْرِيبِ فِي أَوْضَاعِ الصَّرْفِ، وَأَمَّا ذِكْرُهَا فِي مِثْلِ هَذَا الْكِتَابِ وَإِيرَادُ النَّقْضِ عَلَيْهَا فَلَيْسَ بِمُنَاسِبٍ، وَالاعْتِمَادُ عَلَى التَّوْقِيفِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «ولامُ الإِضَافَةِ»:

قال الزَّمخشرِيُّ: حُرُوفُ الْجَرِّ كُلُّهَا تُسَمَّى: حُرُوفَ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا تُضَيَّفُ مَعَانِي الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «داخِلَةٌ عَلَى الْمُظْهَرِ» بِخِلَافِ مَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضْمَرِ فَإِنَّهَا لَا تُكْسَرُ لِعَدَمِ الْإِلْبَاسِ؛ لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُضْمَرِ<sup>(٦)</sup> الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ.

(١) في (ز): «بعمَلِها».

(٢) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١/ ٦٤ - ٦٥).

(٣) في «حاشية البابر تي»: «متناسبة».

(٤) «حاشية البابر تي على الكشاف» (و١٠ب).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٩٥) وعنه نقل المصنف، وانظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٣٧٩).

(٦) في (س): «على الضمير».

والاسمُ عند أصحابنا<sup>(١)</sup> البَصْرِيِّينَ من الأسماءِ التي حُذفت أعجازُها لكثرة الاستعمالِ وُبَيِّتَتْ أوائلُها على السكون، وأُدخلَ عليها مبتدأُ بها همزةُ الوصل؛ لأنَّ من دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرِّك ويَقفوا على الساكن، وَيَشْهَدُ لَهُ تَصْرِيْفُهُ عَلَى أَسْمَاءِ وَأَسْمَائِي وَسُمِّيَّ وَسَمَّيْتُ، ومَجِيءُ «سُمِّيَّ» كَهُدَى لَغَةً فِيهِ؛ قَالَ:

وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمِّيَ مَبَارِكًا      آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِشَارَاكَ

قوله: «والاسمُ عند البَصْرِيِّينَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي حُذِفَتْ أَعْجَازُهَا»:

زَادَ فِي «الْكَشَافِ» وَصَفَ الْأَسْمَاءَ بِالْعَشْرَةِ<sup>(٢)</sup>.

قال الطيبيُّ: وهي ابنٌ، وابنةٌ، وابنٌ بمعنى ابنٍ، واسمٌ، واسْتُ، واثنانٍ، واثنانٍ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، وإيْمُنُ اللهُ.

قال: وَأَمَّا «إِيْمُ اللهُ» فمَحذُوفٌ مِنْهَا نُونُ «إِيْمِنٍ»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: كَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدَّ بِ(إِيْمِ اللهِ) لِأَنَّهُ مَنقُوصٌ (إِيْمِن) وَعَاتَدَّ بِ(إِيْمِن) مَعَ أَنَّهُ مَزِيدٌ (ابن)؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ تَوْجِبُ تَعَدُّدَ الصِّفَةِ كضاربٍ مِنْ ضَرْبٍ، بِخِلَافِ الحَذْفِ كدَمٍ فِي دَمِي، وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ<sup>(٤)</sup>.

وقال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: عَدَّهَا فِي «الْكَشَافِ» عَشْرَةً، وَفِي «المَفْصَلِ» جَعَلَهَا أَحَدَ عَشَرَ بِزِيَادَةِ (إِيْمِ اللهُ)<sup>(٥)</sup>، قِيلَ: وَهُوَ الصَّوَابُ<sup>(٦)</sup>.

(١) «أصحابنا»: ليس في (خ).

(٢) انظر: «الْكَشَافِ» (٢١/١).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الْكَشَافِ» (١/٦٩٥)، وَقَالَ فِي «شرح الشافية» (٢/٢٥٤): «وَأَمَّا (إِيْمِنِ اللهُ) فَإِنَّ نُونَهُ لَمَّا كَانَتْ تَحذفُ كَثِيرًا نَحْوَ إِيْمِ اللهُ - وَالْقِسْمُ مَوْضِعُ التَّخْفِيفِ - صَارَ النُّونُ الثَّابِتُ كَالْمَعْدُومِ».

(٤) «حاشية التفتازاني على الْكَشَافِ» (٩٠ب).

(٥) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٤٩٧).

(٦) «حاشية البابر تي على الْكَشَافِ» (١٠٠ب).



طَرِيقَةً بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ، وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا الْهَمْزَةَ عَلَى الْمُتَحَرِّكِ ثُمَّ سَكَّنُوا السَّيْنَ تَخْفِيفًا.

قال: ويزاد في العِدَّةِ «إيمن» بكسر الهمزة فإنها لَيْسَتْ جَمْعًا بِلَا خِلَافٍ، والهمزة فيه همزةٌ وَصِلَ بِلَا خِلَافٍ.

قال: وإذا عددت ما فيها من اللغاتِ مع همزةِ الوصلِ كَثُرَ العددُ.

قوله: «وَأَدْخَلَ عَلَيْهَا مَبْتَدَأً بِهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ»:

قال الشريفُ: وَجْهٌ خُصُوصِيَّتُهَا لِتَنْجِيزِ بَقْوَتِهَا<sup>(١)</sup> وَكُونِهَا مِنْ أَقْصَى الْمَخَارِجِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لأنَّ من دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن»:

قال الطيبيُّ: هذا يُشْعِرُ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ مُمَكِّنٌ وَمَوْجُودٌ فِي اللَّغَةِ لَكِنَّهُ مُسْتَكْرَهُ، وَبِهِ صَرَّحَ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ» فِي الصَّرْفِ، قَالَ: دَعَوَى امْتِنَاعِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ فِيمَا سِوَى حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ مَمْنُوعَةٌ، اللَّهُمَّ إِذَا حَكَيْتَ عَنْ لِسَانِكَ لَكِنَّ ذَلِكَ غَيْرٌ مُجْدٍ عَلَيْكَ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّريفُ: التَّعْلِيلُ بِذَلِكَ دُونَ الْإِمْتِنَاعِ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، وَهُوَ الْحَقُّ، وَمَنْ قَالَ بِامْتِنَاعِهِ لَا يَسْمَعُ مِنْهُ إِلَّا حِكَايَتَهُ عَنِ لِسَانِهِ، نَعَمْ يَمْتَنِعُ الْإِبْتِدَاءُ بِالْمَدَّاتِ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لِدَوَاتِهَا لَا لِسُكُونِهَا، وَإِذَا اسْتَقْرَبْتَ لَغَةَ الْعَجَمِ وَجَدْتَ فِيهَا الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ الْمُدْغَمِ.

(١) في (ز): «لتنجير لقوتها».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٣٣)، وفيه: وأما خصوصية الهمزة فلينجبر بقوتها وكونها من أقصى المخارج ضعفها بسكون أوائلها وضعفها.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٩٦)، وانظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (١/ ٣٣).

وقد يُستدلُّ على الجوازِ بآئِه لو لم يَجُزْ لكانَ التَّلْفُظُ بالحرفِ مَوْقُوفًا على التَّلْفُظِ بالحركةِ فيدورُ؛ لأنَّ الحركةَ موقوفةً على الحرفِ في التَّلْفُظِ توقَّفَ العارضُ على المَعْرُوضِ.

ويجابُ: بأنَّ امْتِناعَ الابتداءِ بالسَّاكنِ يَسْتَلْزِمُ امْتِناعَ انْفِكاكِ الحركةِ عن الحرفِ المُبتدأِ به، وأمَّا توقُّفه على الحركةِ فلا؛ لِجوازِ أن تكونَ الحركةُ تابعةً له غيرَ مُنفَكَّةٍ عنه. قال: واعلمَ أنَّ الحركةَ والسُّكُونَ بالمعنى المشهورِ مُختَصَّانِ بالأجسامِ، وأنَّ المرادَ بالحركةِ كونهَ بحيثُ يمكنُ أن يُتلفَظَ بعدهُ بإحدى المَدَّاتِ الثلاثِ، ويسكونه كونهَ بحيثُ لا يمكنُ فيه ذلك<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: التَّعليلُ بذلك مُشعرٌ بآئِه ليسَ لامتناعِ الابتداءِ بالسَّاكنِ، اللهمَّ إلا إذا حكيتَ عن لسانِكَ، صرَّحَ بذلك في صرف<sup>(٢)</sup> «المفتاح»، وأمَّا في المَدَّاتِ فالامتناعُ لذاتها لا لِسكونها، وإذا نظرتَ وجدَّتَ الابتداءَ بالسَّاكنِ غيرَ مرفُوضٍ في لغةِ العَجَمِ، وقد يُستدلُّ على الإمكانِ بآئِه لو امتنعَ لتوقَّفَ التَّلْفُظُ بالحرفِ على التَّلْفُظِ بالحركةِ ابتداءً؛ ضرورةَ تقدُّمِ الشرطِ على المشروطِ، لكنَّ التَّلْفُظَ بالحركةِ مَوْقُوفٌ على التَّلْفُظِ بالحرفِ ضرورةً توقَّفَ وجودِ العارضِ على وجودِ المَعْرُوضِ.

وجوابُه: مَنعُ الشَّرْطِيَّةِ؛ لِجوازِ أن تكونَ الحركةُ لازماً غيرَ مُتقدِّمٍ للحرفِ المُبتدأِ بها لا شرطاً سابقاً، على أنَّكَ إذا تحقَّقتَ معنى حَرَكَةِ الحَرَفِ لم يَكُنْ هُنَاكَ عَارِضٌ ومَعْرُوضٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ - ٣٤).

(٢) في (ز): «في صدر».

(٣) «حاشية الفتازاني على الكشاف» (٩ب - ١٠أ).

وقال الشيخُ أكمل الدين: في هذا التعليل إشعارٌ بأنَّ الابتداءَ بالسَّاكنِ مُمكنٌ، وهو قولٌ بعضهم، وذلك لأنَّ نقيضه مُحالٌ؛ لأنَّه لو لم يُمكن توقُّفَ التَّلْفُظِ بالحرفِ في الابتداءِ على التَّلْفُظِ بالحركةِ، والحركةُ عارضةٌ للحرفِ يتوقَّفُ التَّلْفُظُ بها على التَّلْفُظِ بالحرفِ، وذلك دَوْرٌ.

فإن قيل: الحرفُ مع الحركةِ عند التَّلْفُظِ، فكان التوقُّفُ توقُّفَ مَعِيَّةٍ ولا دَوْرَ فيه.

أجيب: بأنَّهما وإن كانا في الوجودِ عند التَّلْفُظِ مُقارنين، ولكنَّ وجودَ المعروضِ بالذاتِ سابقٌ على العارضِ، فكان توقُّفُ تَقَدُّمٍ وهو دَوْرٌ.

ورُدَّ: بأنَّ كلامنا في الحروفِ المَلْفُوظِ بها ابتداءً لا في الحروفِ المَعْقُولَةِ، وهما في التَّلْفُظِ معًا بلا خلافٍ.

وإذا ظهرَ هذا ثَبَتَ قولُ مَنْ يقولُ بالامتناعِ، وهذا ظاهرٌ للمُتَأَمِّلِ في الحروفِ المَلْفُوظِ بها ابتداءً<sup>(١)</sup>.

وقال شيخنا العلامةُ محيي الدين الكافيجي:

فإن قلت: الابتداءُ بالسَّاكنِ مُمتنعٌ أو ممكنٌ؟

قلت: الحقُّ هاهنا هو التَّفْصِيلُ بأن يقال: إن كان السُّكُونُ للسَّاكنِ لازماً لذاته فيمتنعُ كالألفِ، وإلا فيمكنُ لكنَّه لم يقع في كلامهم؛ لسلامةِ لُغَتِهِمْ مِنْ كُلِّ لَكْنَةٍ وبشاعةٍ<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضُ أربابِ الحواشي: مَنْ زعمَ امتناعَ الابتداءِ بالسَّاكنِ يحتجُّ بالاستقراءِ،

(١) انظر «حاشية أكمل الدين» (و١٠ب).

(٢) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص: ٣٦).

وهو وإن كان تاماً لا يدلُّ إلا على عدم الوقوع، وعدم الوقوع لا يستلزم الامتناع.  
وقال البلقيني في «الكشاف»: ما استدلَّ به من قال بإمكان الابتدء بالسَّاكن قولٌ غيرُ صحيح، وممن حكاه ابنُ الخطيب في «تفسيره»<sup>(١)</sup>، والصَّحيحُ القَطْعُ بأنَّ ذلك لا يُمكن، ومقابلُهُ<sup>(٢)</sup> غلطٌ ومُكابرةٌ للحسِّ.  
قلت: وممن صرَّح بأنَّ الابتدء بالسَّاكن غيرُ مُمكنٍ صاحبُ «البيسطِ في النحو»<sup>(٣)</sup>، والشَّلوبيين في «شرح الجزولية»<sup>(٤)</sup>، لكن ذكر ابن يعيَّش خلافه، فقال في «شرح المفصل»: اعلم أنَّ أصحابنا يقولون: إنَّ الابتدء بالسَّاكن لا يكونُ في كلامِ العَرَبِ، وقد أحاله بعضهم ومنع من تصوُّره ولا شبهة في الإمكان، ألا ترى أنه يجوزُ الابتدءُ بالسَّاكن إذا كان مُدغماً نحو ﴿أَنَا قَلْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٨] في: تَنَاقَلْتُمْ، ويؤيِّد ذلك وأنه من لغة العَرَبِ: أنَّهم لم يخفَّفوا الهمزة إذا وَقَعَتْ أولاً بأيِّ حركةٍ تحرَّكت نحو: أحمدٌ وإبراهيم، ونحو قوله:

(١) ابن الخطيب هو الفخر الرازي، وقد حكى في تفسيره «مفاتيح الغيب» (١ / ٥٦) القولين.

(٢) في (ز): «ويقاله».

(٣) قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢ / ٣٧٠): صاحب «البيسط»: ضياء الدين بن العلي، أكثر أبو

حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة.

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (١٩ / ١٧٥): هو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله

محمد بن علي الإشيلي، ويعرف بابن العلي، وكان ممن أقام باليمن، وصنَّف بها. وانظر: «الكشف

عن صاحب البيسط في النحو» لحسن موسى الشاعر.

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأندلسي المعروف بالشلوبين، قال القفطي: نسبة إلى شلوبينية؛

قرية من قرى إشبيلية، كان إماماً في النحو، توفي سنة (٦٤٥) بإشبيلية، وقال ابن خلكان: هذه

النسبة إلى الشلوبين، وهو بلغة الأندلس الأبيض الأشقر. انظر: «إنباه الرواة» للقفطي (٢ / ٣٣٢)،

«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣ / ٤٥١)، و«بغية الوعاة» (٢ / ٢٢٤).



أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى<sup>(١)</sup>

لأن في تخفيفها تَضْعِيفًا لِلصَّوْتِ وَتَقْرِيبًا لَهُ مِنَ السَّاكِنِ، فَامْتِنَاعُهُمْ مِنْ تَخْفِيفِ  
الْهَمْزَةِ مَعَ إِمْكَانِ تَخْفِيفِهَا وَالنُّطْقِ بِهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، وَذَلِكَ مِنْ  
قَبْلِ أَنَّ الْمُتَبَدِّيَّ بِالنُّطْقِ مُسْتَجِمٌّ مُسْتَرِيحٌ فَيَعْظُمُ صَوْتُهُ، وَالْوَاقِفَ تَعَبٌ حَبْسٌ<sup>(٢)</sup> يَقِفُ  
لِلْإِسْتِرَاحَةِ فَيَضَعُفُ صَوْتُهُ<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: قال السَّهْلِيُّ: قولهم: «حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ» و«تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ» وَنَحْوَ ذَلِكَ =  
تَسَاهَلٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّ الْحَرَكَةَ عِبَارَةً عَنِ انْتِقَالِ الْجِسْمِ مِنْ حَيْزٍ إِلَى حَيْزٍ، وَالْحَرْفُ  
جُزْءٌ مِنَ الصَّوْتِ، وَمَحَالٌّ أَنْ تَقْوَمَ الْحَرَكَةُ بِالْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ عَرَضٌ وَالْحَرَكَةُ لَا تَقْوَمُ  
بِالْعَرَضِ، وَإِنَّمَا الْمُتَحَرِّكُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْعَضْوُ مِنَ الشَّفَتَيْنِ أَوِ اللِّسَانِ أَوِ الْحَنَكِ  
الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الْحَرْفُ، فَالضَّمَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ تَحْرِيكِ الشَّفَتَيْنِ بِالضَّمِّ عِنْدَ النُّطْقِ،  
فِيحْدُثُ مِنْ ذَلِكَ صَوْتٌ خَفِيٌّ مَقَارِبٌ لِلْحَرْفِ؛ إِنْ امْتَدَّ كَانَ وَاوًا، وَإِنْ قَصَرَ كَانَ  
ضَمَّةً، وَالْفَتْحَةُ عِبَارَةٌ عَنِ فَتْحِ الشَّفَتَيْنِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ وَحُدُوثِ الصَّوْتِ الْخَفِيِّ  
الَّذِي يُسَمَّى فَتْحَةً، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْكَسْرِ، وَالسُّكُونُ عِبَارَةٌ عَنِ خَلْوِ الْعَضْوِ مِنْ  
الْحَرَكَاتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ وَلَا يَحْدُثُ بَعْدَ الْحَرْفِ صَوْتٌ فَيَنْجَزِمُ عِنْدَ ذَلِكَ؛ أَي:  
يَنْقَطِعُ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ جَزْمًا عِبَارًا بَانْجِزَامِ الصَّوْتِ وَهُوَ انْقِطَاعُهُ، وَسُكُونًا عِبَارًا

(١) البيت للأعشى من معلقته، وتمامه:

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبُهُ رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْنِدٌ خَيْلُ

انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٥٥) ت: محمد حسين، و«الكتاب» (٢/ ٢٨٩)، و«غريب الحديث»

لابراهيم الحربي (٢/ ٥٧٦).

(٢) في (ز): «حيث».

(٣) انظر: «شرح المفصل» (٢/ ٢٨٩ - ٢٩٠).

بالعضو الساكن، فقولهم: «فَتَحَّ وَضَمَّ وَكَسَرُ» هو من صفة العضو، وإذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجزا وجزما فهي من صفة الصوت؛ لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما وينجزم عند سُكونهما، وعبروا بهذه عن حركات الإعراب؛ لأنه لا يكون إلا بسبب وهو العايل كما أن هذه إنما تكون بسبب وهو حركة العضو، وعن أحوال البناء بتلك لأنه لا يكون بسبب - أعني: بعامل - كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة.

قال ابن القيم: وعندي أن هذا ليس باستدراك على النحاة؛ فإن الحرف وإن كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركته محله، فإن الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرك بحركة محالها، فاندفع الإشكال جملة<sup>(١)</sup>.

قوله: «ويشهد له تصريحه على أسماء وأسامي وسمي وسميت»:

قال ابن الخباز في «شرح الدرّة»<sup>(٢)</sup>: يشهد لقول البصريين وجوه:

الأول: أن جمع اسم: أسماء، ولو كان من الوسم لقال: أوسام.

الثاني: تصغيره: سمي، زاد ابن يعيش في «شرح المفصل» وأصله: سميو،

(١) انظر: «بدائع الفوائد» (١ / ٣٤، ٣٥).

(٢) هو شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد الإزبلي الأصل، الموصلي، النحوي الضرب المعروف بابن الخباز، كان أستاذاً بارعاً في النحو واللغة والعروض والفرائض، وله شعر رائق، توفي سنة (٦٣٩ هـ)، و«شرح الدرّة» هذا الذي نقل منه المصنف، هو شرحه على ألفية ابن معطي، وسماه: «الدرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية»، وله «توجيه اللمع» وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٤ / ٢٥٨)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٦ / ٢٢٣)، و«البلغة» للفيروزآبادي (ص: ٧٢)، و«بغية الوعاة» (١ / ٣٠٤)، و«الأعلام» (١ / ١١٧).

فقلبوا الواو ياءً وأدغمت، على حدِّ: سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ، ولو كان من الوَسْمِ لَقِيلَ فِيهِ: **وُسَيْمٌ**<sup>(١)</sup>.

الثالث: **أَنَّكَ تَقُولُ لِمَنْ يُسَاوِيكَ فِي الْإِسْمِ: هُوَ سَمِيٌّ**، ولو كان من الوَسْمِ **لُقِلَتْ: وَسِييٌ**.

الرابع: **أَنَّكَ تَقُولُ فِي تَصْرِيْفِ الْفِعْلِ مِنْهُ: تَسَمَيْتُ وَأَسَمَيْتُ وَسَمَيْتُ**، وتقولُ في المَصْدَرِ: **التَّسْمِيَّةُ**، ولو كان كما ذكرنا لَقِيلَ: **تَوَسَّمتُ**.

الخامس: أنه يقالُ في بعضِ لُغَاتِهِ: **سُمِّي كَهْدَى وَأصلُّه: سُمُوٌ**، فهذا من **نَظْمِ السُّمُوِّ**.

السادس: أن همزةَ الوَصْلِ في **أولِّه**، ولا تكونُ إلا للمَحذوفِ اللامِ ك**ابنِ** **واسِتٍ**.

السابع: أنه على مذهبِ البَصْرِيِّينَ يكونُ فيه حذفُ اللامِ، وعلى مذهبِ الكوفِيِّينَ يكونُ فيه حذفُ الفاءِ، والأوَّلُ أَكثَرُ.

الثامن: أن حذفَ الفاءِ يَعوِّضُ مِنْهُ أَخيراً بَدَلِيلِ عِدَّةٍ وَزَيْتَةٍ، ولا يَعوِّضُ مِنْهُ **أولاً**<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ومجيءُ سَمَى كَهْدَى لُغَةٌ فِيهِ، قال:

والله أسماكٌ سُمَى مُبارَكًا      أثارَكَ اللهُ بِهِ إِشَارَكًا»<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١ / ٨٣).

(٢) انظر: «شرح ألفية ابن معطي» لابن الخباز (٧).

(٣) الرجز بلا نسبة في «الزاهر» لابن الأنباري (١ / ٥٣)، و«الوقف والابتداء» له (١ / ٢١٥)، و«شرح

الكتاب» للسيرافي (٥ / ١٩). وقال ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (ص: ١٠٤): «أنشدني

القناني»، ونسبه العيني في «المقاصد النحوية» (١ / ٢٠٤) إلى أبي خالد القناني.

هذا الوجهُ ذكره ابنُ الأنباريِّ في كتابِ «الإنصاف» فقال: الوجهُ الخامسُ: أنَّه قد جاءَ عن العربِ أنَّهم قالوا في اسم: سُمِّيَ على وزنِ عَلَا، والأصلُ فيه: سَمُو، إلا أنَّهم قلبوا الواوَ منه ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها فصَارَ سُمِّي، وأنشدَ البيتَ<sup>(١)</sup>.

قال ابنُ يعيَشٍ في «شرح المفضل»: ولا حُجَّةٌ في ذلك؛ لاحتمالِ أن يكونَ على لُغَةٍ مَن قال: سُم، ونصبه لآئِه مفعولٌ ثانٍ.

قال: فإن صحَّت هذه اللغةُ من جهةٍ أُخرى فمجازها أنه تمَّ الاسمُ ولم يحذفْ منه شيئاً كما تمَّ الآخرُ (غداً) فقال:

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَا<sup>(٢)</sup>

وقال الخطيبُ أبو زكريَّا التبريزيُّ في «شرح أبيات إصلاح المنطق»:

المباركُ: الذي يُتَمَّنُ به ويُتفاءلُ مثل: غانِمٍ وسَعِيدٍ، و«أترك»: قدَّمَك به واختارك، «إيثارك»: أي: كإيثاركِ الغيرِ على نَفْسِكَ في العطاءِ والبذلِ.

قال: و«أسماك» له معنيان: يقال: أَسَمَيْتُ الرَّجُلَ: إذا وَضَعْتَ له اسماً في مولده، وأَسَمَيْتُهُ: إذا دَعَوْتَهُ بالاسمِ الموضوعِ له، والذي في البيتِ مِنَ الأوَّلِ. انتهى. وفي «شرح الجمل» لابن خروفٍ: أنَّ هذا البيتَ لأبي خالدِ العنابيِّ من مدحِج. وقال العينِيُّ في «شرح الشواهد الكبرى»: «أسماك» بمعنى: سَمَّاكَ، و«أترك»: أي: بالتَّسْمِيَةِ الفاضِلَةِ كما أتركُ بالفضلِ، وقيل: إيثاركُ للمعالي والدُّكْرِ الحَسَنِ، انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الإنصاف» (١/ ١٤).

(٢) انظر: «شرح المفضل» لابن يعيَشٍ (١/ ٨٥). والرجز دون نسبة في «الألفاظ» لابن السكيت (ص: ١٩٧)، و«المقتضب» (٢/ ٢٣٨)، و«الفاضل» للمبرد (ص: ١٩)، و«معاني القرآن» للزجاج (٥/ ١٤٩). وقبله:

لَا تَقْلُواها واذلُّواها دلوا

(٣) انظر: «المقاصد النحوية» للعينِي (١/ ٢٠٤).

والقلبُ بعيدٌ غيرُ مطَّردٍ، واشتقاقه من السُّمِّوْ لأنه رفعةٌ للمسمَّى وشعارٌ له، ومن السُّمَةِ عند الكوفيِّين، وأصله: «وَسَمٌّ» حُذفت الواو وعُوِّضَ<sup>(١)</sup> عنها همزةُ الوَصلِ لِيَقِلَّ إعلاؤه.

قوله: «والقلبُ بعيدٌ غيرُ مُطَّردٍ»:

قال ابنُ يعيْشَ: إن ادُعِيَ القَلْبُ فليس ذلك بالسَّهْلِ، فلا يصارُ إليه وعنه مندوحةٌ<sup>(٢)</sup>.

وقال السَّخاويُّ في «شرح المِفْصَلِ»: اعتقادُ الكوفيِّينَ في الاسمِ أَنَّهُ مَقْلُوبٌ مِن وَسَمٍ إِلَى سَمِوٍ فَجُعِلَتْ فَاؤُهُ لَامًا، فَوَزَنَهُ عَلَى هَذَا: عَلْفٌ.

قوله: «واشتقاقه من السُّمِّوْ»:

قال الكمالُ أبو البركاتِ ابنُ الأنباريِّ في كتابِ «الإِنصافِ في مسائلِ الخِلافِ»: والأصلُ فيه على هذا: سِمِّوْ، - على وَزَنِ فِعْلِ بِكسْرِ الفاءِ وسكونِ العينِ - فَحُذِفَتِ اللامُ التي هي الواوُ وَجُعِلَتِ الهمزةُ عِوَضًا عنها، وَوَزَنَهُ: إِعْفٌ؛ لِحذفِ اللامِ منه<sup>(٣)</sup>.

وقال السَّخاويُّ في «شرح المِفْصَلِ»: أصله على هذا: سِمِّوْ مِثْلُ حِمْلٍ، أو: سُمِّوْ مِثْلُ قُفْلِ، وَفِعْلٌ وَفُعْلٌ يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ، وَجَمْعُ اسْمٍ: أَسْمَاءٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: سَمِّوْ - يَعْنِي: بِفَتْحِ أَوَّلِهِ - لِأَنَّ فِعْلًا جَمَعُهُ فُعُولٌ كَقُلْسٍ وَقُلُوسٍ، وَأَجازَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ سَمِّوًّا كَمَا قِيلَ: أَصْلُ ابْنِ بَنُوْ.

(١) في (ت): «وعوضت».

(٢) انظر: «شرح المِفْصَلِ» لابن يعيْشَ (١ / ٨٣).

(٣) انظر: «الإِنصافِ في مسائلِ الخِلافِ» (١ / ٩).

قال المبرِّدُ: فلَمَّا اختلَّ وأزِيلَ عَن جِهَتِهِ سَكَنَ أَوَّلُهُ فدخلتِ أَلِفُ الوَصْلِ لذلك، فَوَزَنُهُ على هذا الذي ذكرناه مِنْ أَصْلِهِ: إِفْعُ، انتهى.

قوله: «لأنه رِفْعَةٌ للمُسَمَّى»:

قال الزَّجَّاجُ: جُعِلَ الاسمُ تنويهاً [باسم الله] للدلالة على المعنى؛ لأنَّ المعنى تحتَ الاسمِ<sup>(١)</sup>.

وقال السَّخَاوِيُّ: معنى السُّمُوِّ فيه عندهم أَنَّكَ تقول: «سَمَا لي شخصٌ»: إذا ارتَفَعَ حتى اسْتَبْتَه وعرفته، فكانَ الاسمُ رَفَعَ لك مُسَمَّاهُ حتى كَشَفْتَهُ وعَرَفْتَهُ، أو لأنَّ الاسمَ تَنَوَّهَ ورِفْعَةً.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدينِ: احتيجَ إلى هذا لأنَّ مُجَرَّدَ بيانِ الأَصْلِ لا يُفِيدُ الاشتِاقَ مِنَ السُّمُوِّ ما لم يبيِّنِ التَّنَاسُبَ في المعنى، فلذا ذَكَرَهُ<sup>(٢)</sup>.

وقال الشَّرِيفُ: لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الاسمَ يُوافِقُ السُّمُوَّ في التَّرْكِيبِ ولم يَكُنْ كافِياً في اشتِاقِهِ مِنْهُ بلْ لا بَدَّ مَعَهُ مِنَ التَّنَاسُبِ في المعنى أشارَ إليه بقوله: لأنَّهُ رِفْعَةٌ للمُسَمَّى<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ومن السَّمَةِ عند الكوفيِّين»:

قال مَكِّيٌّ في «إعرابه»: قولُ الكوفيِّينَ أقوى في المعنى، وقولُ البصريِّينَ أقوى في التَّصْرِيفِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) لم أجده في «حاشيته».

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٣٥).

(٤) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/ ٦٦).

وفي «تفسير ابن برّجان»: اختيارُ قولِ البصريّين في أسماءِ الله تعالى وقولِ الكوفيّين في أسماءِ المُحدَثاتِ.

قوله: «وأصلُّهُ: وَسَمٌ، حُذِفَتِ الْوَاوُ وَعَوِّضَ عَنْهَا هَمْزُ الْوَصْلِ»:

زاد ابن الأنباري: ووزنه: إِعْلٌ، بحذفِ الفاءِ منه<sup>(١)</sup>.

وذهب قومٌ إلى أَنَّهُ لا حَذْفَ ولا تَعْوِضَ، وإنما قُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً كِإِعَاءٍ وإِشاحٍ، ثم كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فَجَعَلَتْ هَمْزَةٌ وَصِلٍ، وَعَلَى هَذَا فَوَازَنُهُ: فِعْلٌ.

وَرَدَّ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَمْ تُعْهَدْ دَاخِلَةً عَلَى مَا حُذِفَ صَدْرُهُ فِي كَلَامِهِمْ.

قوله: «وَرَدَّ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَمْ تُعْهَدْ دَاخِلَةً عَلَى مَا حُذِفَ صَدْرُهُ فِي كَلَامِهِمْ»:

قال الكمال ابن الأنباري: همزة التّعويضِ إِنَّمَا تَقَعُ تَعْوِضًا مِنْ حَذْفِ اللَّامِ لا مِنْ حَذْفِ الْفَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا اللَّامَ الَّتِي هِيَ الْوَاوُ مِنْ «بَنُو» عَوَّضُوا عَنْهَا الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ فَقَالُوا: ابْنٌ، وَلَمَّا حَذَفُوا الْفَاءَ الَّتِي هِيَ الْوَاوُ مِنْ وَعَدَ لَمْ يَعَوَّضُوا عَنْهَا الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ، فَلَمْ يَقُولُوا: اِعْدٌ، وَإِنَّمَا عَوَّضُوا عَنْهَا الْهَاءَ فِي آخِرِهِ فَقَالُوا: عِدَّةٌ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِيمَا حُذِفَ مِنْهُ لَامُهُ أَنْ يَعَوَّضَ بِالْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَفِيمَا حُذِفَ مِنْهُ فَاؤُهُ أَنْ يُعَوَّضَ بِالْهَاءِ فِي آخِرِهِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ لا يُوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ [ما حُذِفَ فَاؤُهُ وَعَوَّضَ بِالْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، كما لا يُوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ] ما حُذِفَ لَامُهُ وَعَوَّضَ بِالْهَاءِ فِي آخِرِهِ، فَلَمَّا وَجَدْنَا فِي أَوَّلِ «اسم» هَمْزَةَ التَّعْوِضِ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَحذُوفُ اللَّامِ لا مَحذُوفُ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى

(١) انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١ / ٩).

ماله نظيرٌ أُولَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ  
لَا مِنَ الْوَسْمِ، انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

وقال أبو البقاء العكبريُّ في كتابِ «التبيين في الخلاف»: لنا في ترجيحِ قَوْلِ  
البصريينِ ثلاثةُ مسأَلِك: .

المعتمدُ منها: أَنَّ المَحذوفَ يَعُودُ فِي التَّصْرِيفِ إِلَى مَوْضِعِ اللّامِ، فَكَانَ  
المَحذوفُ هُوَ اللّامُ كَالْمَحذوفِ مِنْ ابْنِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى مَوْضِعِ اللّامِ  
أَنَّكَ تَقُولُ: سَمِيَتْ وَأَسَمَيْتُ، وَفِي التَّصْغِيرِ: سُمِّيْتُ، وَفِي الْجَمْعِ: أَسْمَاءٌ وَأَسَامُ،  
وَفِي فَعِيلٍ مِنْهُ: سَمِيٌّ؛ أَي: اسْمُكَ مِثْلُ اسْمِهِ، وَلَوْ كَانَ المَحذوفُ مِنْ أَوْلِهِ لَعَادَ  
فِي التَّصْرِيفِ إِلَى أَوْلِهِ، وَكَانَ يُقَالُ: أَوْسَمْتُ وَوَسَيْمْتُ وَأَوْسَامٌ وَوَسِيمٌ،  
وَهَذَا التَّصْرِيفُ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ المَحذوفَ هُوَ اللّامُ .

فإن قيل: هذا إثباتُ اللّغَةِ بِالْقِيَاسِ وَهِيَ لَا تَثْبُتُ بِهِ، وَالثَّانِي: أَنَّ عَوْدَ المَحذوفِ  
إِلَى الأَخِيرِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ المَحذوفُ مِنَ الأَخِيرِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْلُوبًا،  
وَقد جَاءَ القَلْبُ كَثِيرًا عَنْهُمْ كَمَا قَالُوا: «لَهِيَ أَبوكَ» فَأَخْرَجُوا العَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللّامِ<sup>(٢)</sup>،  
وقالوا: الجاهُ، وأصلُه: الوجهُ، وقالوا: أَيْنُتُ، وأصلُه: أنُوتُ، وقالوا: قَيْسِي، وأصلُه:  
قُوسٌ، وَإِذَا كَثُرَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ جَازَ أَنْ يَحْمَلَ مَا نَحْنُ فِيهِ عَلَيْهِ.

(١) انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ٩ - ١٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) وأصله: «لله أبوك» فحذفوا لام الجر والألف واللام وقدموا الهاء وسكنوها فصارت الألف ياء.

انظر: «الدر المصون» (١/ ٢٤).



فالجواب: أمّا الأوّل فغير صحيح، فإنّا<sup>(١)</sup> لا نثبت اللغّة بالقياس، بل نستدلُّ بالظّاهر على الخفيّ خصوصاً في الاشتقاق، فإن ثبوت الأصل والزوائد والمحذوف لا طريق له على التحقيق إلا الاشتقاق، ويدلُّ عليه لفظة (ابن) فإنهم لمّا قالوا: بُنيّ، وأبناءً، وتبنيّت، والبنوّة، علّم أنّ المحذوف لامه، وأمّا دعوى القلب فلا سبيل إليه؛ لأنّ القلب مخالف للأصل فلا يُصارُ إليه ما وجدت عنه مندوحةً، ولا ضرورةً هنا تدعو إلى دعوى القلب، ويدلُّ على ذلك أنّ القلب لا يطرُد هذا الاطراداً، ألا ترى أنّ جميع ما ذكر من المقلوب يجوزُ إخراجُه على الأصل.

المسلّك الثاني: أنّا أجمّعنا على أنّ المحذوف قد عوّض منه في أوّله، فوجب أنّ يكون المحذوف من آخره كما ذكرنا في (ابن)، وإنّما قلنا ذلك لوجهين:

أحدهما: أنّا قد عرفنا من طريقة العرب أنّهم إذا حذفوا من الأوّل عوضوا أخيراً مثل عدّة وزيّة، وإذا حذفوا من الآخر عوضوا أولاً مثل (ابن)، وهنا قد عوضوا في أوّله فكان المحذوف من آخره.

والثاني: أنّ العوّض مُخالفٌ للبدل، فبدلُ الشيء يكون في موضعه والعوّض يكون في غير موضع المعوّض منه، فلو كانت الهمزة عوّضاً من الواو في أوّله لكانت بدلاً من الواو، ولا يجوز ذلك إذ لو كانت كذلك لكانت همزةً مقطوعةً، ولمّا كانت ألفاً وصلح حكمها بأنّها عوّض.

فإن قيل: التعويض في موضع لا يوثق بأنّ المعوّض عنه في غيره؛ لأنّ القصد منه تكميل الكلمة، فأين كملت حصل غرض التعويض، ألا ترى أنّ همزة الوصل في (اضرب) وبابه عوّض من حركة أوّل الكلمة، وقد وقعت في موضع الحركة.

(١) في (س): «لأنّا».

فالجواب: أنَّ التَّعْوِضَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ مَوْضِعَهُ مَخَالَفٌ لِمَوْضِعِ الْمَعْوَضِ مِنْهُ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوَجْهَيْنِ.

قولهم: «الغَرَضُ تَكْمِيلُ الْكَلِمَةِ» لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ الْعُدُولُ عَنِ أَصْلِ إِلَى مَا هُوَ أَخْفُ مِنْهُ، وَالْخِفَّةُ تَحْصُلُ بِمُخَالَفَةِ الْمَوْضِعِ، فَأَمَّا تَعْوِضُهُ فِي مَوْضِعِ مَحْذُوفٍ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ خِفَّةٌ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ قَدْ يَثْقُلُ بِمَوْضِعِهِ إِذَا أُزِيلَ عَنْهُ حَصَلَ التَّخْفِيفُ.

المسلِّكُ الثالثُ: أَنَّ اشْتِقَاقَ الْأِسْمِ مِنَ السُّمُوِّ مُطَابِقٌ لِمَعْنَى، فَكَانَ الْمَحْذُوفُ الْوَاوَ كَسَائِرِ الْمَوَاضِعِ، وَبَيَانُهُ: أَنَّ الْأِسْمَ أَحَدُ أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ أَعْلَى مِنْ صَاحِبِيهِ إِذْ كَانَ يُخْبِرُ بِهِ وَعَنْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ صَاحِبَاهُ، فَقَدْ سَمَّا عَلَيْهِمَا، وَلِأَنَّ الْأِسْمَ يَنْوَّهُ بِالْمَسْمَى وَيَرْفَعُهُ لِلأَذْهَانِ بَعْدَ خَفَائِهِ، وَهَذَا مَعْنَى السُّمُوِّ.

فإن قيل: هذا مُعَارَضٌ بِاشْتِقَاقِهِ مِنَ الْوَسْمِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى فِيهِ صَحِيحٌ كَمَا أَنَّ الْمَعْنَى فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ صَحِيحٌ، فِيمَاذَا ثَبَتَ التَّرْجِيحُ؟

قيل: التَّرْجِيحُ مَعْنَا لَوْجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ تَسْمِيَةَ هَذَا اللَّفْظِ اسْمًا اصْطِلَاحًا مِنْ أَرْبَابِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ صِنَاعَتِهِمْ عَلُوُّ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى الْآخَرِينَ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَوْجَدُ فِي اشْتِقَاقِهِ مِنَ الْوَسْمِ.

والثاني: أَنَّهُ يَتَرَجَّحُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَسَالِكِ الْمَتَقَدِّمَةِ.

أَمَّا حُجَّتُهُمْ فَقَدْ قَالُوا: الْأِسْمُ عَلَامَةٌ عَلَى الْمُسْمَى، وَالْعَلَامَةُ تُؤَدِّنُ بِأَنَّهُ مِنَ الْوَسْمِ وَهُوَ الْعَلَامَةُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْهَا.

والجوابُ عنه: مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى أَنَّ اتِّفَاقَ الْأَصْلَيْنِ فِي الْمَعْنَى

وهو العلامة لا يوجب أن يكون أحدهما مُشتقاً من الآخر، ألا ترى أن دَمًا وِدْمَتًا سواءً في المعنى وليس أحدهما مُشتقاً من الآخر، وكذلك سَبَطٌ وَسَبْطٌ، وأبعدُ من ذلك الأسدُ والليثُ بمعنى واحدٍ ولا يجمعُهما الاشتقاق، انتهى<sup>(١)</sup>.

ومن لغاته: سِمٌّ وَسُمٌّ، قال:

بسم الذي في كلِّ سورةٍ سِمُّه

قوله: «وَمِنْ لُغَاتِهِ: سِمٌّ وَسُمٌّ»:

بقيَ منها: «أَسْمٌ» بضمِّ الهمزة و«سِمِّي» بكسرِ أوْلِهِ مَقْصُورًا كَرَضِي، حكاها ابنُ إِيَّازٍ<sup>(٢)</sup>، والسَّخَاوِيُّ في «شرح المَفْصَلِ»، فَكَمَلَتْ لُغَاتُهُ سِتَّةً، وَقَدْ نَظَّمْتُهَا فِي قَوْلِي:

اسْمٌ بضمِّ أوْلٍ والكسْرِ مَعَ هَمْزَةٍ وَحَذْفِهَا والقَصْرِ

قال الكسائيُّ: العربُ تقولُ: «اسْمٌ» بكسرِ الهمزة وَضَمِّهَا، فإذا طَرَحُوا الألفَ قال الذين لُغَتُهُمْ كَسْرُهَا: «سِمٌّ» بكسرِ السِّينِ، والذين لُغَتُهُمْ ضَمُّهَا: «سُمٌّ» بالضَّمِّ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «التبيين عن مذاهب النحويين» (ص: ١٣٣ - ١٣٨).

(٢) حسين بن بدر بن إِيَّازِ بن عبد الله، المعروف بابن إِيَّازِ النحوي، المتوفى (٦٨١هـ)، قيل: كان أوحد زمانه في النحو والتصريف، ومن تصانيفه: «قواعد المطارحة»، و«الإسعاف في الخلاف»، و«شرح فصول ابن معطي». انظر: «البلغة» للفيروزآبادي (ص: ١٢٢)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٥٣٢)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٢/ ٤٤). وتصحف اسمه في بعض المصادر إلى «ابن أبان».

(٣) ذكره الكرمانى في «غرائب التفسير» (١/ ٩٣) عن الفراء نقلاً عن الكسائي، وانظر: «التفسير الكبير»

للرازي (١/ ١٠٤).

وقال ثعلبٌ: مَنْ قَالَ: أَصْلُهُ مِنْ سَمِي يَسْمَى قَالَ: إِسْمٌ وَسِمٌ، وَمَنْ قَالَ: أَصْلُهُ مِنْ سَمَا يَسْمُو قَالَ: أَسْمٌ وَسُمٌ.

وقال مكِّيُّ في «إعرابه»: الاسمُ عندَ البصريِّينَ مُشْتَقٌّ مِنْ سَمَا يَسْمُو، وَلِذَلِكَ ضُمَّتِ السِّينُ فِي أَصْلِهِ فِي «سُمٌ»، وَقِيلَ: هُوَ مِنْ سَمِي يَسْمَى وَلِذَلِكَ كُسِرَتِ السِّينُ فِي «سِمٌ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «قال:

بسم الذي في كلِّ سورةٍ سمُّه»

قال السخاويُّ في «شرح المفصل»: أنشده أبو زيد بكسرِ السِّينِ وضمِّها.

قال: وكذلك أنشدوا قولَ الآخرِ:

والله أسماكٌ سُمِّي مُباركًا

وكذلك قوله:

وعامُّنا أعجبنا مُقدِّمه      يُدعى أبا السَّمحِ وقِرْصَابِ سِمُّه<sup>(٢)</sup>

بالوجهين في جميع ذلك، انتهى.

والشَّاهدُ الذي أوردهُ المصنِّفُ لِرُؤْيَةِ<sup>(٣)</sup>، وبعده:

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/ ٦٦).

(٢) الرجز بلا نسبة في «إصلاح المنطق» (ص: ١٠٤)، و«الزاهر» (١/ ٥٤)، و«معجم ديوان الأدب» (٢/ ١٣٤)، و«تهذيب اللغة» (٩/ ٢٨٧)، و«إعراب ثلاثين سورة» لابن خالويه (ص: ١٠)، و«المنصف» لابن جني (ص: ٦٠).

(٣) لم أجد في المطبوع من «ديوان رؤبة»، وهو دون نسبة في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٦٢)، و«العين» (٧/ ٣١٨)، و«المقتضب» (١/ ٢٢٩)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٣/ ٣٢٢)، =

قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقِ تَعَلُّمِهِ

وَقَبْلَهُ:

أَرْسَلَ فِيهَا بِأَزْلًا يُقَرِّمُهُ فَهَوَّ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ<sup>(١)</sup>

قال الشَّريفُ: وجعلَ الفاضِلُ اليمينيُّ هذا البيتَ مُقَدِّمًا على قوله: «باسمِ الذي»، وأيًا ما كانَ فالباءُ مُتعلِّقَةٌ بـ «أرسل» أي: باسمِهِ أرسلَ الراعي في الإبلِ بازِلًا يَقَرِّمُهُ؛ أي: يتركُهُ عن الاستعمالِ بالرُّكوبِ والحملِ ليتقوى للفحلةِ، فالجُملةُ صِفَةٌ «بازِلًا»، وقد تُجَعَلُ حالًا من المرسلِ لأنَّ الوَصْفَ بصيغةِ الماضيِ أولى، «فهو»؛ أي: البازلُ يقصدُ بتلكِ الإبلِ «طريقًا يَعْلَمُهُ» لاعتيادهِ بتلكِ الفِعلَةِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الطيبيُّ: الضَّميرُ المُستترُ في «أرسل» للراعي، والبارزُ في «فيها» للإبلِ، والمقرَّمُ: البعيرُ المكرَّمُ الذي لا يُحمَلُ عليه ولا يُذَلُّ، ولكن يكونُ للفحلةِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخُ أكملُ الدين: أي: أرسلَ في الإبلِ البازلَ - وهو البعيرُ الذي انشقَّ نابُهُ، وهو في السنةِ التَّاسِعَةِ - حالَ كونِ المرسلِ قرَّمَهُ؛ أي: تركه عن العملِ للفحلةِ.

= «معاني القرآن» للزجاج (١/٣٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/١٤). ونسبه أبو زيد لرجل

من بني كلب. وضبطه بعضهم بكسر السين، وآخرون بضمها وهو الأكثر عند المبرد وابن السراج.

(١) انظر: «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٦١)، وقد نسب الرجز لرجل من بني كلب كما تقدم.

(٢) انظر: «حاشية الشرف الجرجاني على الكشاف» (١/٣٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١/٦٩٦).

والاسمُ إن أريدَ به اللفظُ فغيرُ المسمَى؛ لأنه يتألفُ من أصواتٍ مقطعةٍ غيرِ قارّةٍ، وتختلفُ باختلافِ الأُمِّ والأعصارِ، وتتعدّدُ تارةً وتتحدُّ أخرى، والمسمَى لا يكونُ كذلك.

وإن أريدَ به ذاتُ الشيءِ فهو المسمَى، لكنه لم يشتهرْ بهذا المعنى، وقوله تعالى: ﴿بِذِكْرِ اسْمِ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨] (١) المرادُ به اللفظُ؛ لأنه كما يجبُ تنزيهُ ذاته وصفاته عن النقائصِ يجبُ تنزيهُ الألفاظِ الكريمةِ الموضوعَةِ لها عن الرّفثِ وسوءِ الأدبِ، أو الاسمُ فيه مُقَحَّمٌ كما في قولِ الشاعرِ:

إلى الحولِ ثم اسمُ السلامِ عليكما

قوله: «أو الاسمُ فيه مقحّمٌ كما في قولِ الشاعرِ:

إلى الحولِ ثم اسمُ السلامِ عليكما»

هو للبيدِ بن ربيعةَ الصّحابيّ رضي الله عنه، قاله حين بلغ مئةً وثلاثين سنةً، وأوّلُه:

تمنى ابتيأي أن يعييش أبوهما      وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر  
فقوما وقولا بالذي تعلمانه      ولا تخمسا وجهها ولا تحلقا شعر  
وقولا: هو المرء الذي لا صديقه      أضاع ولا خان الخليل ولا غدز  
إلى الحولِ ثم اسمُ السلامِ عليكما      ومن بينك حولا كاملا فقد اعتذر<sup>(٢)</sup>  
وما ذكره من أن الاسمَ في البيتِ مُقَحَّمٌ، وأن معناه: ثم السلامِ عليكما، نازع

(١) في (خ): «سبح اسم ربك».

(٢) انظر: «ديوان لبيد بن ربيعة» (ص: ٥٠ - ٥١).

فيه ابن جرير فقال: لو صحَّ ذلك لجازَ أن يُقال: رأيتُ اسمَ زيدٍ، وأكلتُ اسمَ الطَّعامِ، وشربتُ اسمَ الشَّرابِ، وفي إجماعِ جميعِ العَرَبِ على إحالةِ ذلك ما يُنبئُ عن فسَادِ تأويلِ البَيْتِ بذلك، وإنَّما هو مخرَجٌ على وَجهين:

أحدهما: أنَّ السَّلَامَ مِن أسماءِ اللهِ والكلامُ إغراءٌ، ومعنى «ثمَّ اسمُ السَّلَامِ عليكما»: ثمَّ الزَّما اسمَ اللهِ وذكْرُهُ بعدَ ذلك ودعا ذِكْرِي، وقَدَّمَ المُغرَى به على حدِّ قوله:

يا أيُّها المائِحُ ذُلوي دونكاً<sup>(١)</sup>

والثاني: أن المرادَ: ثمَّ تسميتي اللهُ<sup>(٢)</sup> عليكما، كما يقولُ القائلُ للشَّيءِ يراه فيُعجِبُه: اسمُ اللهِ عليك؛ يعوِّذُه بذلك من السُّوءِ، فكأنَّه قال: ثمَّ اسمُ اللهِ<sup>(٣)</sup> عليكما من السُّوءِ، انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقال ابنُ جنِّي في «الخصائص»: ادَّعى أبو عبيدةَ زيادةَ «اسم» في البيتِ<sup>(٥)</sup>، ونحنُ نحملُ الكلامَ على أنَّ هناك محذوفًا، قال أبو عليٍّ: وإنَّما هو على حَذْفِ المُضَافِ؛ أي:

(١) الرجز بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٦٠)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٤٣).  
 وذكره الواقدي في «مغازيه» (٢/ ٥٨٧)، وابن هشام في «سيرته» (٢/ ٣١١) عن جارية من الأنصار  
 قالته لتاجية بن جندب، وذكر له قصة، ولعلها قالته متمثلة به.  
 ونُسب لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو، وذكروا له قصة. انظر: «شرح ديوان الحماسة»  
 للمرزوقي (ص: ٣٧٦)، و«معجم ما استعجم» (٢/ ٤١٦)، و«خزانة الأدب» (٦/ ٢٠٤). وبعده:  
 إني رأيت الناس يحمدونكاً

(٢) في (ز): «تسميتي السلام»، والمثبت من باقي النسخ والمصدر.

(٣) في (ز): «اسم السلام»، والمثبت من باقي النسخ والمصدر.

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١١٥).

(٥) انظر: «مجاز القرآن» (١/ ١٦).

ثُمَّ اسْمٌ مَعْنَى السَّلَامِ عَلَيْكُمَا، وَاسْمٌ مَعْنَى السَّلَامِ هُوَ السَّلَامُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا. قَالَ: فَالْمَعْنَى لَعَمْرِي مَا قَالَهُ أَبُو عبيدَةَ، لَكِنَّهُ مِنْ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّتِي أَنَاهُ هُوَ مِنْهَا، أَلَا تَرَاهُ اعْتَقَدَ زِيَادَةَ شَيْءٍ وَاعْتَقَدْنَا نَحْنُ نَقْصَانَ شَيْءٍ؟

قَالَ: وَنَحْوُ مِنْ هَذَا اعْتِقَادُهُمْ زِيَادَةَ (مِثْل) فِي نَحْوِ: مِثْلِي لَا يَأْتِي الْقَبِيحَ، وَ: مِثْلُكَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ الْجَمِيلُ؛ أَي: أَنَا كَذَا وَأَنْتَ كَذَا<sup>(١)</sup>.

وَذَكَرَ مِثْلَهُ ابْنُ يَعِيشَ فِي «شَرْحِ الْمَفْصَلِ»<sup>(٢)</sup>.

وَفِي «شَرْحِ الْأَنْدَلِسِيِّ»<sup>(٣)</sup>: لَبِيدٌ هَذَا عَاشَ مِئَةً وَخَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ سَنَةً؛ تَسْعِينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالبَاقِي فِي الْإِسْلَامِ، وَمِنْ شَعْرِهِ حِينَ بَلَغَ السَّبْعِينَ:

بَاتَتْ تَشْكِي إِلَيَّ النَّفْسُ مُجْهَشَةً      وَقَدْ حَمَلْتُكَ سَبْعًا بَعْدَ سَبْعِينَ  
فَإِنْ تَزِيدِي ثَلَاثًا تَبْلُغِي أَمَلًا      وَفِي الثَّلَاثِ وَفَاءً لِلثَّمَانِينَا<sup>(٤)</sup>  
فَلَمَّا بَلَغَ التَّسْعِينَ قَالَ:

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَفْتُ تَسْعِينَ حَجَّةً      خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكَبِي رِدَائِيَا<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٣١-٣٢).

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٧٦).

(٣) هو علم الدين، القاسم بن أحمد بن الموفق، أبو محمد الأندلسي اللورقي، إمام في العربية وعالم بالقرآن والقراءة، له مشاركة حسنة في المنطق وعلم الكلام، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل، رحل عن الأندلس إلى الشرق، شرح «المقدمة الجزولية» شرحاً كافياً، وشرح «المفصل» للزمخشري شرحاً استوفى فيه القول، توفي (٦٦١هـ) بدمشق. انظر: «معجم الأدباء» (٥/ ٢١٨٨)، و«إنباه الرواة» (٤/ ١٦٨)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ٤٤)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٢٥٠).

(٤) انظر: «ديوان لبيد» (ص: ١٣٩).

(٥) نسبه للبيد أيضاً: ابن الأنباري في «شرح القصائد السبع الجاهليات» (ص: ٥١٢ و ٥١٧)، وروى =



فلما بلغ مئةً وعشرًا قال:

أليس في مئةٍ قد عاشها رجلٌ وفي تكاملٍ عشرٍ بعدها عمُرُ؟

فلما بلغ مئةً وعشرين قال:

ولقد سئمتُ من الحياةِ وطولِها وسؤالِ هذا النَّاسِ: كيفَ لبيدُ<sup>(١)</sup>

فلما حضرته الوفاةُ قال لابنتيه:

تمنَّى ابتائي... الأبيات<sup>(٢)</sup>.

وإن أُريدَ به الصِّفةُ - كما هو رأيُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ - انقسمَ انقسامَ الصِّفَةِ عنده إلى ما هو نفسُ المسمَّى، وإلى ما هو غيرُه، وإلى ما ليس هو ولا غيرَه. وإنما قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ولم يقل: «بالله» لأنَّ التَّبَرُّكَ والاستعانةَ بذكرِ اسمِه، أو للفرقِ بين اليمينِ واليمينِ.

قوله: «وإنما قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، ولم يقل: بالله؛ لأنَّ التَّبَرُّكَ والاستعانةَ بذكرِ

اسمِه»:

= فيه خيراً عن الشعبي، ولم أجده في «ديوان لبيد»، ونسبه ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (٣٥/٦) لزهير، وانظر: «ديوان زهير» (ص: ١٤٠). وقال الأصمعي: ليست لزهير، ويقال: هي لصرمة الأنصاري، ولا تشبه كلام زهير.

وقال الزمخشري وابن خلف: كونه لصرمة هو الصحيح، وقيل: لابن رواحة.

قال البغدادي: ولا يلزم من كون البيت لأحدهما أن تكون القصيدة له، وقائلها جاهلي لا يرى فناء العالم. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٨/٤٩٤)، و«شرح أبيات المغني» له (٢/٢٤٤).

(١) انظر: «ديوان لبيد» (ص: ٣٢).

(٢) وانظر: «العقد» لابن عبد ربه (٢/٣٧٠)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/١٣٣٨).

الراغبُ: قال بعضُ العلماءِ: إِنَّمَا قَالَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ولم يقل: بالله؛ لَأَنَّهُ لَمَّا اسْتَحَبَّ الاستعانةَ باللهِ في كُلِّ أمرٍ يُفْتَحُ بِهِ مِنْ قِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا فَبَعْضُهُمْ يَذْكُرُهُ بِقَلْبِهِ وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ وَيَقُولُهُ بِلِسَانِهِ وَيَكُونُ أَبْلَغَ، وَالْفَاظُ الاستعانةُ نحوُ: «أَسْتَعِينُ بِاللَّهِ» وَ: «اللَّهُمَّ أَعْنِي» وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَذَكَرَ اللَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ، فَصَارَ لَفْظَةُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ مُسْتَعْنَى بِهَا عَنْ جَمِيعِهَا وَقَائِمًا مَقَامَهَا، وَلَوْ قَالَ: بِاللَّهِ، لَتَوَهَّمَ الاستعانةُ بِهذهِ اللَّفْظَةِ فَقَطْ، وَالاسْمُ هَاهُنَا مَوْضِعُ مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ؛ أَي: التَّسْمِيَةِ، فَالْقَائِلُ إِذَا قَالَ: «بِاللَّهِ أَبْتَدِئُ» فَمَعْنَاهُ: بِهَذَا الْاسْمِ، وَإِذَا قَالَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْمَسْمَى (١).

ولم تُكْتَبِ الألفُ على ما هو وضعُ الخطِّ لكثرةِ الاستعمالِ، وطُوِّلتِ الباءُ عوضاً عنها.

قوله: «ولم تكتب الألف»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: عَبَّرَ هُنَا بِالْأَلْفِ وَفِيمَا سَبَقَ بِالْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْخَطِّ بِصُورَةِ الألفِ.

وقال البلقينيُّ: التَّحْقِيقُ: التَّعْبِيرُ بِالْهَمْزَةِ فَإِنَّهَا هِيَ الْمَوْجُودَةُ هُنَا دُونَ الألفِ، وَلَكِنْ تُجَوِّزُ فِي ذَلِكَ فَأُطْلَقَ عَلَى الْهَمْزَةِ أَلْفًا.

قوله: «على ما هو وضع الخط»:

قال الشَّريفُ: أَرَادَ أَنَّ وَضَعَ الْخَطُّ عَلَى حَكْمِ الْإِبْتِدَاءِ دُونَ الدَّرَجِ، إِذِ الْأَصْلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ عَلَى صُورَةِ لَفْظِهَا بِتَقْدِيرِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا وَالْوُقُوفِ عَلَيْهَا، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تُكْتَبَ الْهَمْزَةُ هَاهُنَا لِثَبُوتِهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ كَمَا كُتِبَتْ فِي ﴿بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ (٢).

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١ / ٤٧).

(٢) انظر: «حاشية الشَّريف الجرجاني» (١ / ٣٥).

قوله: «لكثرة الاستعمال»:

قال محمودُ بن حمزة الكرمانيُّ: هذه العِلَّةُ موجودةٌ في أَلِفِ (الله) مِنْ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ولم تُحذف، وإنَّما تتمُّ إذا أضفتَ<sup>(١)</sup> إليها عِلَّةٌ أخرى فقلتَ: ولا تَصَالِ الباءِ بِ(اسم) وامتزاجِهِ بحيثُ لا يَمكُنُ فَصْلُهُ عنه بخلافِ اتِّصالِ (باسمِ الله)، فإنَّه يَمكُنُ فَصْلُهُ عنه والوَقْفُ عَلَيْهِ في الإِملَاءِ والاسْتِمْلَاءِ<sup>(٢)</sup>.

وقال قومٌ: لا حذف، وإنَّما الباءُ داخِلَةٌ على (بِسْمِ) بكسرِ أولِهِ أو ضمِّه، ثم سَكَّنَ السَّيْنُ فِرَارًا مِنْ توالي الكسراتِ أو الانتقالِ مِنَ الكسرِ إلى الضَّمِّ.

وفي «إعراب» مكِّي: حُذِفَتِ الألفُ مِنَ الخَطِّ في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ لكثرةِ الاستعمالِ، وقيل: حُذِفَتِ لتحركِ السَّيْنِ في الأَصْلِ؛ لأنَّ أصلَ السَّيْنِ الحِرْكَةُ وسكُونُها لعلَّةٍ دخلتْها، وقيل: حُذِفَتِ لِلزُّومِ الباءِ هذا الاسمَ، فإن كَتَبْتَ (بِسْمِ الرحمن) أو (بِسْمِ الخالق)<sup>(٣)</sup> حذفتَ الألفَ من<sup>(٤)</sup> الخَطِّ أيضًا عند الأَخْفَشِ والكسائي.

وقال الفراءُ: لا تُحذفُ إلا في (بِسْمِ الله) فقط، فإن أَدخَلْتَ<sup>(٥)</sup> على (اسم) غيرَ الباءِ مِنْ حُرُوفِ الخَفْضِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الألفِ عِنْدَ أَحَدٍ؛ نَحْوَ قولِكَ: لَيْسَ اسْمٌ كاسمِ الله، وقولِكَ: لاسمِ الله حلاوةً<sup>(٦)</sup>.

(١) في (س): «أضيف».

(٢) انظر: «غرائب التفسير» للكرماني (١/ ٩١).

(٣) في (ز): «فإن كتبت بسم الله الرحمن أو باسم الله الخالق»، والمثبت من باقي النسخ والمصدر.

(٤) في (س): «في».

(٥) في (س): «دخلت».

(٦) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/ ٦٥ - ٦٦). وانظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢).

وفي «الكشاف» للبُلْقِينِي يردُّ على جوابِ المصنّف: لفظُ (الله) مع (اسم) فَإِنَّهُ كَثِيرُ الاستعمالِ ولم تُحذفِ الهمزةُ، فزِيدَ في التعليلِ: امتزاجُ الحرفِ بالاسمِ فلا يُمكنُ فصلُهُ، ولَفْظُ (اسم) يُمكنُ فصلُهُ بالوقفِ وغيره، كذا قيلَ وفيه نظرٌ، فَإِنَّهُ لو أُسقطتِ الهمزةُ من (الله) لالتبسَ ذلكَ بقولِكَ: (الله) مجرورًا باللامِ فلذلكَ لم يُسقطوا همزَتَهُ.

قال: وفي السؤالِ المذكورِ جوابٌ آخرٌ عن الخليل<sup>(١)</sup> وهو أَنَّهُ إِنَّمَا حُذِفَتِ الهمزةُ في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ لَأَنَّهَا إِنَّمَا أُدخِلَت بِسببِ أَنَّ الابتداءَ بالسینِ السَّاکِنَةِ غيرِ ممكنٍ، فلَمَّا دَخَلَتِ الباءُ على الاسمِ نابتُ عن الألفِ فسقطتِ في الخطِّ، وإِنَّمَا لم تسقطَ في قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ حَذْفُ الباءِ مع بقاءِ المعنى صحیحًا، فَإِنَّكَ لو قلتَ: «اقرأ اسم ربك» صحَّ المعنى، أمَّا لو حُذِفَتِ الباءُ من بسمِ الله لم یصحَّ المعنى، فكانَ لزومُ ذکرِ الباءِ في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ یقتضی أن ینوبَ في الخطِّ عن الهمزةِ ولم تنبِ الباءُ عن الألفِ في ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

هذا جوابُ الخلیل، وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أن یقولَ: اسمُ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ابتدائي، أو ابتدائي اسم<sup>(٢)</sup> الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وحُذِفَ ابتدائي لدلالةِ الحالِ عليه، وقضيةٌ ما قال الخلیلُ أن لا تُحذفَ الهمزةُ في كتابةِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ بِحَرْفِهَا وَمُرْسِنَهَا﴾، ولا في «بسمِ الرَّحْمَنِ» ولا «بسمِ القاهرِ» ونحوِ ذلك، والمَشهورُ خلافُه، انتهى.

قوله: «وطلّوتِ الباءِ عِوضًا عنها»:

قال البُلْقِينِي: هو أحدُ القولینِ في ذلك، والقولُ الثاني: أَنَّهُمُ إِنَّمَا طَوَّلُوهَا لِأَنَّهَا

(١) في (س) زيادة: «وغيره».

(٢) في (ز): «ابتدائي، أو ابتدئ بسم».

مبدأ كتاب الله تعالى، فأحبوا أن يتدثروه على صورة التّفخيم تعظيمًا، وجرى الحال في بقية السور على ذلك.

قال: وعلى هذا فالتّي في سورة النمل ينبغي أن تكتب على الأصل إلا أن يلاحظ فيها مكان كتابتها في أول الكتاب، وأما قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ جَعْرَتَهَا﴾ فمقتضى هذا القول أن تكتب بالألف، وعلى قول العوض فكل موضع حذفت فيه (١) الهمزة تطوّل فيه الباء.

قال: وفي تطويل الباء في البسمة كلام عن الليث بن سعد؛ أسند الخطيب في «جامعه» في ترجمة: كيف تكتب ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، عن عبد الله بن صالح أنه قال: كتبت بسم الله الرحمن الرحيم ورفعت الباء فطالت، فأنكر ذلك الليث وكرهه وقال: غيرت المعنى، يعني: لأنّها تصير لأمًا.

قال الخطيب: فينبغي أن يجعل بين طول الباء وحرف السين فرق يسير للتمييز بينهما (٢).

و(الله) أصله: إله، فحذفت الهمزة وعوض عنها الألف واللام، ولذلك قيل: «يا الله» بالقطع، إلا أنه مختص بالمعبود بالحق، و(الإله) في الأصل يقع على كل معبود ثم غلب على المعبود بالحق.

قوله: «والله أصله: إله»:

(١) في (ز): «منه».

(٢) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١/ ٢٦٥)، وتام كلامه: «فينبغي أن يجعل بين طول الباء وحروف السين فرق يسير للتمييز بينهما، ويجمع بين الباء والسين ثم يمد مدة إلى الميم، ولا يجوز أن يمد ما بين الباء والميم، ويسقط السين كما يفعل كثير من الكتاب، فإن غير واحد من السلف قد كره ذلك».

اعلم أنّ في الاسم الكريم نحو ثلاثين قولاً، وقد رأيتُ أن أوردَها هنا باختصارٍ  
لُستفاداً:

أحدها: أنّه سُريانيُّ أصله: «لاها» فعُربَ بحذفِ آخرِهِ وزيادةِ «أل» في أولِهِ.  
الثاني: أنه عربيٌّ عَلِمَ غيرُ مُشْتَقِّ.

الثالث: أنّه مُشْتَقٌّ من أصلٍ لا يَعْلَمُهُ إلا الله.

الرابع: أنه من «أله»؛ أي: عَبَدَ.

الخامس: من «أله» بالمكان: أقامَ به؛ لبقائه تعالى.

السادس: من «أله»: تحيرَ.

السابع: من «أله»: احتاجَ؛ لاحتياجِ الخلقِ إليه.

الثامن: من «أله»: سَكَنَ.

التاسع: من «أله» الفَصِيلُ: وَلِعَ بِأُمَّهِ.

العاشر: من «أله»: فَرَعَ، وَأَلَّهُهُ غَيْرُهُ: أَجَارَهُ.

وأصله على الأقوالِ السَّبْعَةِ: «إله» حُذِفَتِ الهمزةُ وَعَوِّضَ عنها «أل».

وقيل: بل أُدْخِلَتْ «أل» بلا حَذْفٍ، ثُمَّ نُقِلَتِ حركةُ الهمزةِ إلى اللامِ ثُمَّ أُدْغِمَتْ.

فهذه سبعةٌ أخرى على هذا العَمَلِ.

وقيل: هو من «وَلِه»: فَرَعَ.

وقيل: من الوَلِه وهو الطَّرَبُ؛ لأنَّ القلوبَ تَطَرَّبُ بذكرِهِ.

وأصله على القولين: «وَلَاه» فُلبِتِ الواوُ همزةً كإِشاح، ثم يأتي فيه العَمَلانِ

السَّابِقانِ.

فهذه أربعةٌ أقوالٍ مع السبعةِ عَشَرَ.

الثاني والعشرون: أَنَّ أَصْلَهُ: «لَا» مَصْدَرٌ لآءٍ يَلِيهِ: إِذَا عَلَا.

الثالث والعشرون: مَصْدَرٌ لآءٍ يَلُوهُ: إِذَا احْتَجَبَ.

الرابع والعشرون: أَصْلُهُ هَاءُ الْكِنَايَةِ زَيْدٌ عَلَيْهَا لَامُ الْمَلِكِ، ثُمَّ مُدُّ بِهَا الصَّوْتُ تَعْظِيمًا، ثُمَّ أُلْزِمَ اللَّامَ.

وقيل: هُوَ مِنَ الْإِلَهِ بِمَعْنَى السَّيِّدِ.

وقيل: بِمَعْنَى: الَّذِي لَهُ الْإِلَهِيَّةُ<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ: الْقَدْرَةُ عَلَى إِيجَادِ الْأَعْيَانِ.

وعلى القولين يأتي العملاقان السابقان فهذه ثمانية وعشرون قولاً.

قال الشيخ سعد الدين: كما تحيَّرت الأوهام في ذاته وصفاته فكذا تحيَّرت في اللفظ الدال عليه: أَنَّهُ اسْمٌ أَوْ صِفَةٌ، مُشْتَقٌّ أَوْ غَيْرُ مُشْتَقٍّ، عَلَمٌ أَوْ غَيْرُ عَلَمٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

قال: ولا خلاف في أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ حَرْفٌ<sup>(٢)</sup> تعريف لا من أصلِ الْكَلِمَةِ.

وجوزَ سيبويه أن يكون أصله: لآءٌ، مِنْ لآءٍ يَلِيهِ: تَسْتَرٌّ وَاحْتَجَبَ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنْ كَثُرَ دَوْرَانِ آلِهِ فِي الْكَلَامِ، وَاسْتَعْمَلَ إِلَيْهِ فِي الْمَعْبُودِ، وَإِطْلَاقَهُ عَلَى اللَّهِ، رَجَّحَ جَانِبَ الْاِسْتِقَاقِ مِنْ آلِهِ، قَالَ: وَالْحُكْمُ بِأَنَّ أَصْلَهُ الْإِلَهَ فَذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ<sup>(٤)</sup>، انْتَهَى.

(١) في (ز): «بمعنى أله الإلهة».

(٢) في (س): «حرفاً».

(٣) ذكره عن سيبويه: الجوهري في «الصحاح» (مادة: آء)، والتفتازاني في «حاشيته على الكشاف» (١٠٠أ)، والكلام منه. وانظر: «الكتاب» (٢/ ١١٥ و ١٦٢) وكلامه ليس بصريح في ذلك.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و ١٠٠أ)، وفيه: «... تُرْجِّحُ جَانِبَ الْاِسْتِقَاقِ مِنْ آلِهِ وَالْحُكْمُ بِأَنَّ أَصْلَهُ الْإِلَهَ فَذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ».

وكذا نقله ابن مالك عن الأكثرين<sup>(١)</sup>.

ورجَّحه ابن جرير واستدلَّ بحديث: «إِنَّ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِمُعَلَّمِهِ: أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ اللَّهُ إِلَهُ الْأَلْهَةِ»، أخرجَهُ هو وأبو نعيم في «الحلية»، وابنُ مردويه في «تفسيره»، وابنُ عديٍّ في «الكامل»، من حديث أبي سعيد الخدريِّ بسندٍ ضَعِيفٍ<sup>(٢)</sup>.

ووجهه الشيخُ أكملُ الدينِ بأنَّ الحرفَ الأصليَّ ما يثبتُ في تصاريفِ الكلمةِ، والهمزةُ موجودةٌ في تصاريفِ هذه الكلمةِ، يقال: أَلَهٌ وتَأَلَّهٌ واستَأَلَّهُ وغيرُ ذلك.

قوله: «فحذفتِ الهمزةُ وعوضَ عنها الألفُ واللَّامُ»:

قال ابن جرير: كما حذفت من قوله: ﴿لَنَكُنَّأَهُوَاللَّهُرَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؛ أي: لكنُّ أنا<sup>(٣)</sup>.

وهذا هو المسمَّى بالحذفِ الاعتباريِّ؛ أي: الذي لغيرِ مَوْجِبٍ.

وقال الشَّريفُ: حذفتِ الهمزةُ مِنَ الْإِلَهِ حَذْفًا مِنْ غَيْرِ قِيَاسٍ، ويدلُّ عليه وُجُوبُ الْإِدْغَامِ وَالتَّعْوِضِ، فَإِنَّ الْمَحذُوفَ قِيَاسًا فِي حُكْمِ الْمَثَبِ، وَقَوْلُهُمْ: «لَا أَبُوكَ» [نادر]<sup>(٤)</sup>.

واختارَ أبو البقاء أَنَّهُ عَلَى قِيَاسِ التَّخْفِيفِ، فَلزُومُ الْحَذْفِ وَالتَّعْوِضِ مَعَ وُجُوبِ الْإِدْغَامِ مِنْ خَوَاصِّ هَذَا الْاسْمِ الَّتِي يَمْتَازُ بِهَا عَنْ نَظَائِرِهِ امْتِيَازَ مُسَمَّاهُ مِنْ سَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ بِمَا لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِيهِ.

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٧٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٢٣)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٩٣)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٢٥١).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٢٣).

(٤) انظر: «حاشية الشرف الجرجاني» (١/ ٣٦)، وما بين معكوفتين منه.



وقال مكِّي في «إعرابه»: الأصل في اسمِ الله: إِلَهٌ، ثمَّ دَخَلَتِ الألفُ واللامُ فصَارَ الإلهُ، فَحُقِّقَتِ الهمزةُ بأن أَلْقِيَتِ حركَتُها على اللامِ الأولى ثم أُدْغِمَتِ اللامُ الأولى في الثانية، ولزِمَ الإدغامُ والحذفُ للتَّعْظِيمِ والتَّخْفِيمِ.

وقيل: بَلْ حُذِفَتِ الهمزةُ حذفًا وَعَوِّضَ منها الألفُ واللامُ وَلَزِمَتَا للتَّعْظِيمِ.

وقيل: أصلُه: لَاهٌ، ثم دَخَلَتِ الألفُ واللامُ عليه ولزِمَتَا للتَّعْظِيمِ، وَوَجِبَ الإدغامُ لسُكُونِ الأوَّلِ مِنَ المثلينِ، وَحُذِفَتِ الألفُ من اسمِ الله في الخَطِّ استخفافًا. وقيل: حُذِفَتِ لثَلَا يُشَبِّهَ هجاءَ اللَّاتِ في قولِ مَنْ وَقَفَ عليها بالهاءِ.

وقيل: لكثرة الاستعمال، وكذلك العِلَّةُ في حذفِ أَلِفِ الرَّحْمَنِ، انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال الطيبيُّ: قال المالكيُّ<sup>(٢)</sup>: قولٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللامَ في (الله) عِوَضٌ عن الهمزةِ باطلٌ؛ لحذفِهما معًا في «لاه أبوك» بمعنى: لله أبوك، والعِوَضُ لا يَحْدَفُ<sup>(٣)</sup>.

جوابه: ما وقع في كلام أبي عليٍّ: أَنَّهُم يَحْدِفُونَ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ في نحو: «لم يك» و«لا أدري» إذا كان في الذي أُبْقِيَ دليلٌ على ما أُلْقِيَ<sup>(٤)</sup>.

وفي «الصحاح»: «الله» أصلُه: «إِلَهٌ» على فِعَالٍ بمعنى مَفْعُولٍ لِأَنَّهُ مَأْلُوهٌ؛ أي: مَعْبُودٌ؛ كقولنا: «إمامٌ فِعَالٌ» بمعنى: مَفْعُولٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمٌّ<sup>(٥)</sup> به، فَلَمَّا أُدْخِلَتِ

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/ ٦٦، ٦٧)، ونقل المصنف عنه فقدم وأخر.

(٢) هو إمام النحو ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين صاحب الألفية و«التسهيل»، المتوفى سنة (٦٧٢هـ).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٧٩).

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٦٩٩).

(٥) في (ز): «يؤتم».

عليه الألف واللام حُذِفَتِ الهمزة تخفيفاً لكثرة في الكلام، ولو كانتا عوضاً  
منها لَمَا اسْتَعْمَلْنَا مع المَعْوَضِ منه في قولهم: الإله، وَقَطَعَتِ الهمزة في النداء  
لِلزُّومِهَا تَفْخِيمًا لهذا الاسم.

وسمعتُ أبا عليٍّ النَّحْوِيَّ يقول: إِنَّ الألفَ واللامَ عِوَضٌ عن الهمزة، قال:  
ويدلُّ على ذلك استجارتُهُمْ لِقَطْعِ الهمزة الموصولةِ الدَّاخِلَةِ على لامِ التَّعْرِيفِ في  
القسمِ والنداءِ، وذلك قولُهُم: أفاالله لتفعلنَّ، و: يا الله اغفر لي، ألا ترى أنها لو كانت  
غيرَ عِوَضٍ لَمْ تَثْبُتْ [كما لم تثبت] في غيرِ هذا الاسمِ.

قال<sup>(١)</sup>: ولا يجوزُ أيضًا أن يكونَ للزُّومِ الحرفِ؛ لأنَّ ذلك يوجبُ أن تُقَطَعَ همزةُ  
«الذي» و«التي»، ولا يجوزُ أيضًا أن يكونَ لآنها همزةُ مفتوحةٌ وإن كانت موصولةً كما  
لم يجز في «أيم الله» و«أيمن الله» التي هي همزةٌ وصلٍ فإنها مفتوحةٌ، ولا يجوزُ أيضًا أن  
يكونَ ذلك لكثرة الاستعمالِ؛ لأنَّ ذلك يوجبُ أن تُقَطَعَ الهمزةُ أيضًا في غيرِ هذا الاسمِ  
مما يكثرُ استعمالُهُم له، فعلمنا أنَّ ذلك لِمَعْنَى اختصَّت به ليس في غيرها، ولا شيء  
أولى بذلك المعنى من أن يكونَ المَعْوَضُ من الحرفِ المحذوفِ الذي هو الفاء<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ولذلك قيل: يا الله، بالقطع»:

قال الطيبيُّ: أي: ولأجلِ أنَّ حرفَ التَّعْرِيفِ عوضٌ عن الهمزة استجيزَ قَطْعُ  
الهمزة الموصولةِ الدَّاخِلَةِ على لامِ التَّعْرِيفِ في النداءِ، ويُعلمُ منه: أنَّه لو لم يكن  
عِوَضًا وكان حذفًا قياسيًّا - كما نقله أبو البقاء - أصله: الإله، فألقيت حركةُ الهمزة على

(١) أي: أبو علي.

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: أله)، وما بين معكوفتين منه.

لامِ التَّعْرِيفِ، ثم سَكَّنَتْ وَأُدْغِمَتْ فِي اللّامِ الثَّانِيَةِ = لم يَجُزِ الْقَطْعُ، وهذا الذي اختارَهُ المصنّفُ أحدُ قولَيْ سيبويه في هذا الاسمِ على ما نقلَ عنه أبو عليّ في «الإغفال» قال: أصلُهُ «إله» ففَاءُ الكَلِمَةِ هَمْزَةٌ وَعَيْنُهَا لَامٌ وَاللّامُ هَاءٌ وَالْأَلِفُ أَلْفٌ فِعَالٍ، فحُدِفَتِ الفَاءُ لا<sup>(١)</sup> على التَّخْفِيفِ القِيَاسِيِّ.

قال أبو عليّ: فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا حَمَلَهُ عَلَى الحذفِ القِيَاسِيِّ؛ إذ تقدِيرُ ذلك سائِعٌ<sup>(٢)</sup> فيه غيرُ ممتنعٍ، والحملُ عليه أولى.

قيل: فلو كان طَرُحُ الهَمْزَةِ عَلَى القِيَاسِ دُونَ الحذفِ لَمَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا عَوْضٌ؛ لِأَنَّ المَحذُوفَ القِيَاسِيَّ مُلْقَى فِي اللَّفْظِ مُبْقَى فِي النِّيَّةِ؛ كما تقولُ في «جَيْئَلٍ» إِذَا حَفَفْتَهُ: جَيْئَلٌ، ولو كانت مَحذُوفَةً فِي التَّقْدِيرِ كما أَنَّهَا مَحذُوفَةٌ فِي اللَّفْظِ لَلزِمَ قَلْبُ الياءِ أَلْفًا، فَلَمَّا كَانَتِ الياءُ فِي نِيَّةِ السُّكُونِ لم تَقَلْبُ كما قَلِبَتْ فِي «نَابٍ».

فإن قيل: ما بال هَمْزَةِ قُطِعَتْ فِي النَّدَاءِ وَوُصِلَتْ فِي غَيْرِهِ؟

قلتُ: قال صاحبُ «الضوء»<sup>(٣)</sup>: إِنَّمَا تَجَرَّدَتْ لِلتَّعْوِيزِ فِي النَّدَاءِ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ النَّدَائِيَّ أَغْنَى عَنِ تَعْرِيفِهَا فَجَرَتْ مَجْرَى الهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ فَقُطِعَتْ، وَفِي غَيْرِ النَّدَاءِ لَمَّا لم يَنْخَلِعْ عَنْهُ مَعْنَى التَّعْرِيفِ رَأْسًا وَصَلُوا الهَمْزَةَ.

(١) «لا»: ليست في (ز) و(س)، والمثبت من (ف) و«فتوح الغيب».

(٢) في (س): «سائِعٌ».

(٣) «ضوء المصباح في شرح المصباح» للمطرزي، لمحمد بن محمد بن سيف الدّين أحمد، المعروف بالفضل الإسفراييني، تاج الدّين النحوي اللغوي المتوفى سنة (٦٨٤ هـ) عالم بالنحو له فيه كتب، منها: «ضوء المصباح» المذكور، و«لباب الإعراب»، و«لب اللباب»، و«فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة»، و«رسالة في الجملة الخبرية». انظر: «هدية العارفين» (٢/ ١٣٤)، و«الأعلام» (٧/ ٣١).

وكلام المصنف منقول من «فتوح الغيب».

وقال صاحبُ «الكشاف» في سورة مريم<sup>(١)</sup>: «أُخْلِصَتِ الْهَمْزَةُ فِي (يَا اللَّهُ) لِلتَّعْوِيضِ وَاضْمَحَلَّ عَنْهَا [مَعْنَى] التَّعْرِيفِ.

قال الطيبي: وكثيراً ما يُجَرِّدُونَ الْحَرْفَ عَن مَعْنَاهُ الْمَطَابِقِيِّ مُسْتَعْمِلِينَ فِي مَعْنَاهِ الْإِلْتِزَامِيِّ أَوْ التَّضْمِينِيِّ، نَحْوَ الْهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] عُرِلَتْ عَنِ الْإِسْتِفْهَامِ وَجُرِّدَتْ لِمَعْنَى الْإِسْتَوَاءِ، وَالْوَاوِ فِي قَوْلِهِ ﴿وَتَأْمَنَهُمْ كَلِمَتُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] تَجَرَّدَتْ لِمَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ فَقَطْ وَسُلِبَ عَنْهَا مَعْنَى الْمَغَايِرَةِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الشَّريفُ: إِنَّمَا اخْتَصَّ تَعْرِيفُ الْقَطْعِ بِالنَّدَاءِ إِذْ هُنَاكَ يَتِمَّحُّصُ الْحَرْفُ لِلْعَوَضِيَّةِ، وَلَا يَلَاخِظُ مَعَهَا شَائِبَةُ التَّعْرِيفِ أَصْلًا حَذَرًا مِنْ اجْتِمَاعِ أَدَاتِي التَّعْرِيفِ، أَمَّا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ فَيَجْرِي الْحَرْفُ عَلَى أَصْلِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَطْعَهَا فِي النَّدَاءِ لِكُونِهَا عَوَضًا لَا لِمُجَرَّدِ لُزُومِهَا وَصِرُورَتِهَا جِزَاءً: أَنَّهُمْ لَمَّا جَمَعُوا بَيْنَهَا وَبَيْنِ النَّدَاءِ فِي نَحْوِ «يَا الَّتِي» عَلَى الشُّذُوذِ لَمْ يُجَوِّزُوا قَطْعَهَا وَإِنْ كَانَتْ جِزَاءً مِنَ الْكَلِمَةِ مُضْمَحَلًّا عَنْهَا مَعْنَى التَّعْرِيفِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُحَافَظَةَ عَلَى الْأَصْلِ وَاجِبَةٌ مَا لَمْ يِعَارِضْهُ مُوجِبٌ أَقْوَى كَالتَّعْوِيضِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: خُصَّ قَطْعُ الْهَمْزَةِ بِحَالِ النَّدَاءِ لِتَمَحُّصِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ هُنَاكَ لِلتَّعْوِيضِ مُضْمَحَلًّا عَنْهَا مَعْنَى التَّعْرِيفِ حَذَرًا الْجَمْعِ بَيْنَ أَدَاتِي التَّعْرِيفِ.

(١) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مَاتَ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦].

(٢) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١ / ٧٠١).

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١ / ٣٦).

قال: وقد يقال في قطع الهمزة: إِنَّهُ يُنَوَى بِهِ الْوَقْفُ عَلَى حَرْفِ النَّدَاءِ تَفْخِيمًا لِلْاسْمِ.

وقال الشيخُ أكملُ الدِّينِ: فإن قلت: هذا على تقديرِ كَوْنِ المَجْمُوعِ حَرْفَ التَّعْرِيفِ صَحِيحٌ، وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ اللَّامَ وَحَدَهَا لِلتَّعْرِيفِ فَيَنْبَغِي أَنْ تُجْعَلَ الهمزةُ باقيةً على الأصلِ لكونها غيرَ عَوْضٍ عن الأصلِ.

قلت: لَمَّا كَانَتِ اللَّامُ السَّاكِنَةُ بَدَلًا عَنْ حَرْفٍ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّكَلُّمُ بِهَا إِلَّا بِالْهَمْزَةِ، صَارَ لِلْهَمْزَةِ مَدْخَلٌ فِي الْعِوَضِيَّةِ فَقَطِّعَتْ كَالْأَصْلِيَّةِ.

وقال أبو الحسنِ ابنُ خروفٍ في «شرح الجمل»: اِخْتَلَفَ فِي هَذَا الْاسْمِ: أَمَّنَقُولُ أَمْ مُرْتَجَلٌ؟ فَذَهَبَ أَكْثَرُهُمْ إِلَى نَقْلِهِ مِنْ «إِلِهِ» مِنْهُمْ سَيَبِيويه، وَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ عَلَّمَ مِنْهُمْ الْمَازِنِيَّ وَأَكْثَرُ<sup>(١)</sup> الْأَشْعَرِيَّةِ، وَليْسَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَتَانِ فِي الْكَلِمَةِ لَا مُحَالَةَ، فَقَدْ صَارَ الْاسْمُ بَعْدَ زَوَالِهَا: إِلَهًا، أَوْ: لَاهًا، وَكِلَاهُمَا قَوْلٌ سَيَبِيويه، فَإِنْ قَدَّرْنَا نَقْلَهُ عَلَى طَرِيقِ الْعَلَمِيَّةِ كَانَتَا زَائِدَتَيْنِ لِعَبَرٍ مَعْنَى كَرِيادَتَيْهِمَا فِي قَوْلِهِ:

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا<sup>(٢)</sup>

فَادْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى «يَزِيدَ» وَهُوَ عَلَّمٌ، وَلَا يُحْمَلُ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الشَّادِّ الْمُنْكَرِ، مَعَ كَوْنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِعَبَرٍ مَعْنَى، فَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ اسْمًا غَالِبًا مَتَقَوْلًا

(١) فِي (س): «وَأَكْثَرُهُمْ».

(٢) صَدْرُ بَيْتِ لَابِنِ مِيَادَةَ فِي مَدْحِ الْوَلِيدِ بْنِ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَعَجْزُهُ:

شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلِهِ

انظر: «ديوان ابن ميادة» (ص: ١٩٢)، و«أنساب الأشراف» (١٣ / ١٢٤)، و«المحكم والمحيط

الاعظم» (٩ / ٨٦)، و«البيسط» للواحد (٨ / ١٦٥).

من «إله» النُّكْرَةَ كغَلْبَةِ النَّجْمِ لِلثُّرَيَّا وَالدَّبْرَانِ وَالسَّمَكِ وَالْعَيُوقِ وَهِيَ أَسْمَاءٌ غَالِبَةٌ، وَدَخَلَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلغَلْبَةِ لِمَا<sup>(١)</sup> كَانَتْ عَامَّةً فِي أَجْنَاسِهَا وَوَقَعَتْ عَلَى شُخُوصٍ، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ بَلْزُومِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فَصَارَتْ غَالِبَةً فَالْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلغَلْبَةِ، وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى مِنْ جِهَةِ الشَّرْحِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ عَرَبِيٌّ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْحُرُوفَ عَمَلٌ لَنَا فِيهِ مُحَدَّثَةٌ، فَإِذَا حُكِمَ عَلَى الْمُحَدَّثِ بِالنَّقْلِ - وَهُوَ مُرَادُهُمْ بِالِاشْتِقَاقِ - لَمْ يَقْدَحْ فِي الْمَعْنَى مَعَ الْجَرِيِّ عَلَى قَوَانِينِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالْمَعْنَى الْوَاقِعُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ - وَهُوَ الْمَسْمُوعُ بِهِ - هُوَ الْقَدِيمُ تَعَالَى.

فَمَنْ قَالَ: أَصْلُهُ «إِلَهٌ» حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِكثْرَةِ دَوْرِهِ، وَأُدْخِلَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَالْعِيُوسِ: إِمَّا لِلغَلْبَةِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَإِمَّا لِلتَّعْرِيفِ فِي قَوْلِ الْفَرَّاءِ، يُرِيدُ: تَعْرِيفَ اللَّفْظِ لِيُطَابِقَ اللَّفْظَ الْمَعْنَى، إِذْ لَفِظَ «إِلَهٌ» نِكْرَةً، وَفُحِّمَ اللَّفْظُ تَعْظِيمًا لِدَكَرِهِ، وَلِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّاتِ، وَلَزِمَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ «يَا» فَقِيلَ: «يَا اللَّهُ» بِقَطْعِ الْأَلِفِ، انْتَهَى.

قوله: «إِلَّا أَنَّهُ مُخْتَصَّصٌ بِالْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ»:

قال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالِاخْتِصَاصِ الْمَذْكُورِ: إِمَّا الْإِخْتِصَاصُ بِالغَلْبَةِ، أَوْ بِالْوَضْعِ الْعَلَمِيِّ، وَالْأَوَّلُ لَا يَصِحُّ، وَكَذَلِكَ الثَّانِي لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ إِذَا لَمْ تَكُنْ صِفَةً وَهُوَ مَمْنُوعٌ.

والجواب: أَنَّهُ يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ فَلَمْ يَكُنْ صِفَةً.

(١) فِي (ز) وَ(ف): «كَمَا».

(٢) فِي (ز): «وَهُوَ».

السَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ قَالَ هُنَا: «بِالْحَقِّ» وَفِي الْإِلَهِ: «بِحَقِّ» إِشَارَةً إِلَى مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ بِالْعَلَمِيَّةِ وَعَدَمِهَا.

أَبُو حِيَانَ: (اللَّهُ) عَلَّمَ مَرْتَجِلٌ غَيْرُ مُشْتَقٍّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَقِيلَ: مُشْتَقٌّ وَمَادَّتُهُ قِيلَ: لَامٌ وَيَاءٌ وَهَاءٌ، مِنْ لَاءِ يَلِيهِ: ارْتَفَعَ.

وقيل: لَامٌ وواوٌ وهاءٌ مِنْ لَاءِ يَلُوهُ لَوْهَا: احْتَجَبَ، وَوَزْنُهُ إِذْ ذَاكَ: فَعَلٌ أَوْ فَعِلٌ.  
وقيل: الْأَلِفُ زَائِدَةٌ وَمَادَّتُهُ هَمْزَةٌ وَلَا مٌ وَهَاءٌ مِنْ آلِهِ؛ أَي: فَنَعَ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ، أَوْ آلِهِ: تَحْيِيرٌ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو، أَوْ آلِهِ: عَبَدَ، قَالَ النَّضْرُ، أَوْ آلِهِ: سَكَنَ، قَالَ الْمَبْرَدُ.  
وَعَلَى هَذِهِ الْأَقْوِيلِ فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ اعْتِبَاطًا كَمَا قِيلَ فِي نَاسٍ: أَصْلُهُ أُتَأَسُّ<sup>(١)</sup>، أَوْ حُذِفَتِ لِلنَّقْلِ وَلِزَمَ مَعَ الْإِدْغَامِ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ شَادُّ.

وقيل: مَادَّتُهُ وَاوٌ وَلَا مٌ وَهَاءٌ مِنْ وَلَهُ؛ أَي: طَرِبَ، وَأُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ إِسْحَاقَ؛ قَالَ الْخَلِيلُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِلزُّومِ الْبَدْلِ، وَقَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ: آلِهَةٌ، وَيَكُونُ فِعَالًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ<sup>(٢)</sup>؛ كَالْكِتَابِ يَرَادُ بِهِ الْمَكْتُوبُ.

و«أَلٌ» فِي «اللَّهُ» إِذَا قُلْنَا: أَصْلُهُ الْإِلَهِ، قَالُوا: لِلْعَلْبَةِ؛ إِذْ «الْإِلَهِ» يَنْطَلِقُ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ وَبَاطِلٍ، وَ«اللَّهُ» لَا يَنْطَلِقُ إِلَّا عَلَى الْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ فَصَارَ كَالنَّجْمِ لِلثَّرِيَاءِ، وَوَزْنُهُ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ فِعَالٌ فَحُذِفَتِ هَمْزَتُهُ: عَالٌ.

(١) فأصلُ الجلالة الكريمة على هذا القول: الإله، فالهمزة أصلية والألف قبل الهاء زائدة، ثم حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ كَمَا حُذِفَتِ فِي نَاسٍ، وَالْأَصْلُ أُتَأَسُّ، فَالْتَقَى حَرْفُ التَّعْرِيفِ مَعَ اللَّامِ فَأُذْغِمَ فِيهَا وَفُحِّمَ. انظر: «الدر المصون» (١/ ٢٥ - ٢٦).

(٢) فعلى هذا «إله» بمعنى: مَعْبُودٍ أَوْ مَتَحْيِرٍ فِيهِ، وَمَعْنَى التَّحْيِيرِ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَفَكَّرَ فِي صِفَاتِهِ تَحْيِرٌ. انظر: «الدر المصون» (١/ ٢٦).

وزعم بعضهم أنَّ «أل» في «الله» من نفس الكلمة ووصلت الهمزة لكثرة الاستعمال، وهو اختيار أبي بكر ابن العربي والشهلي، وهو خطأ لأن وزنه إذ ذاك يكون فعالاً، وامتناع تنوينه لا موجب له، فدل على أنَّ «أل» حرفٌ داخلٌ على الكلمة سقط لأجلها التنوين.

ومن غريب ما قيل في «الله»: أنَّه صفةٌ وليس اسمٌ ذات؛ لأنَّ اسمَ الذاتِ يعرفُ به المسمى والله تعالى لا يدرك حساً ولا بديهةً ولا تُعرفُ ذاته باسمه، بل إنما تُعرفُ بصفاته، فجعلهُ اسماً للذاتِ لا فائدةَ فيه، ولأنَّ العلمَ قائمٌ مقامَ الإشارةِ وهي مُمتنعَةٌ في حقِّ الله.

وحذفت الهمزة الأخيرة من «الله» لثلاث أسباب: الأولى، اسم فاعلٍ من لها يلهو، وقيل: طرحت تخفيفاً، وقيل: هي لغةٌ فاستعملت في الخط، انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: «والإله في الأصل لكلِّ معبودٍ، ثم غلبَ على المعبودِ بحقٍ»:

عبارة «الكشاف»: والإله من أسماء الأجناس كالرجل والفرس اسم يقع على كلِّ معبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ ثمَّ غلبَ على المعبودِ بحقٍّ، كما أنَّ النجم اسمٌ لكلِّ كوكبٍ ثمَّ غلبَ على الثريا<sup>(٢)</sup>.

قال البليني: هذا ممنوعٌ من وجوه:

أحدها: أنَّ اسمَ الجنسِ عبارةٌ عمّا وُضعَ للدلالةِ على حقيقةٍ تُوجدُ في آحادٍ مُتَّفِقةٍ كالرجل والفرس والماء والعسل، والإله إنما وُضعَ للمعبودِ الحقِّ وهو الله تعالى، وإطلاقُ الكفرةِ الإلهَ على معبودِهِم غيرَ الله من تعنتِهِم

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٣٩ - ٤١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٣).



وإِبْطَالِهِمْ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ بِمُجَرَّدِ مَا جَاءَ مِنْ تَعْتُّهِمْ: إِنَّ الْإِلَهَ اسْمٌ جِنْسِيٌّ.  
وقد ذَكَرَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ مِنَ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي  
غَيْرِ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ «اللَّهِ» مِنَ الْأَسْمَاءِ الْغَالِبَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ بَنِي حَنِيفَةَ فِي مُسِيلْمَةَ: رَحْمَنُ  
الْيَمَامَةِ، فَمِنْ تَعْتُّهِمْ فِي كُفْرِهِمْ<sup>(١)</sup>.

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ هُنَا: إِنَّ الْإِلَهَ وَضِعَ لِلْمَعْبُودِ بِحَقِّ، وَإِطْلَاقُ الْكُفْرَةِ الْإِلَهَ  
عَلَى غَيْرِ اللَّهِ مِنْ تَعْتُّهِمْ وَإِبْطَالِهِمْ.  
فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أُطْلِقَتْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ.

قُلْنَا: قَدْ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ أُطْلِقُوا إِطْلَاقًا بَاطِلًا بِقَوْلِهِ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ  
دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف: ٤٠].  
الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ اللَّغَاتِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَجَمَاعَةِ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ تَعَالَى  
يُنْسَبُ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا افْتَرَتْهُ<sup>(٢)</sup> الْكُفْرَةُ ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب:  
٤]، وَنَقَى اسْمَ الْإِلَهِيَّةِ عَنْ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [النحل: ٢]، فَمَنْ أَثْبَتَهَا لِغَيْرِهِ  
فَقَدْ كَفَرَ وَقَالَ مَا لَمْ يَأْذَنِ اللَّهُ بِهِ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: مَا حَكَاهُ الثَّعْلَبِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْخَلِيلِ: أَنَّ لَفْظَتِي «الْإِلَهَ» وَ«اللَّهُ»  
مَخْصُوصَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>، فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ<sup>(٤)</sup>: «اسْمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقِّ أَوْ بَاطِلٍ»  
مَمْنُوعٌ، بَلْ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقِّ، فَمَا زَالَ هَذَا الْإِطْلَاقُ مُخْتَصِّصًا بِاللَّهِ تَعَالَى،

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٥).

(٢) فِي (ز): «افترفته».

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (١/ ١٣٦).

(٤) يعني: الزمخشري، وقد تقدم قوله هذا قريباً قبل كلام البلقيني.

وَمَنْ أَطْلَقَهُ عَلَى غَيْرِهِ حَكَمَ اللَّهُ بِكُفْرِهِ، وَأَرْسَلَ الرَّسْلَ لِدُعَائِهِ إِلَى الْحَقِّ وَرُجُوعِهِ عَنِ هَذِهِ الدَّعْوَى الْبَاطِلَةَ.

فَإِنْ قِيلَ: الْكَلَامُ فِي إِطْلَاقِ اللَّفْظِ لَا فِي حُكْمِ الْاِعْتِقَادِ؟

قُلْنَا: وَاللَّفْظُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ، وَإِطْلَاقُ الْكُفْرَةِ لَفْظَ الْإِلَهِ عَلَى مَعْبُودَاتِهِمُ الْبَاطِلَةَ نَظِيرُ إِطْلَاقِ النَّصَارَى عَلَى عَيْسَى: (الله)، وَقَدْ اعْتَرَفَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» أَنَّ لَفْظَ «الله» لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْمَعْبُودِ الْحَقِّ<sup>(١)</sup>، انْتَهَى.

وَقَالَ الطَّيْبِيُّ: فِي بَعْضِ شُرُوحِ «الْمَفْصَلِ»: الْأَعْلَامُ مَتَى غَلِبَتْ بِاللَّامِ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَسْبُوقَةً الْجِنْسِيَّةِ، ثُمَّ الْجِنْسِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِالنَّظَرِ إِلَى الدَّلِيلِ وَالْأَمَارَةِ أَوْ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ، أَمَا مَعْنَى الْاسْتِعْمَالِ فَكَمَا فِي النَّجْمِ وَالصَّعِقِ، وَأَمَا الدَّلِيلُ فَهُوَ أَنَّ الدَّبْرَانَ وَالْعَيُوقَ وَالسَّمَكَ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَجْنَاسًا بِالْاِسْتِعْمَالِ، لَكِنَّهَا بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهَا أَوْزَانٌ مَخْصُوصَةٌ وَحُرُوفٌ مَخْصُوصَةٌ وَمَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعْلُومٌ كَأَنَّ كُلَّ

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٣)، وفيه: وَأَمَّا «الله» بحذفِ الهمزة فمُخْتَصَّصٌ بِالْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ لَمْ يُطْلَقْ عَلَى غَيْرِهِ.

وفيهِ أَيْضاً عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]: أَي: لَمْ يُسَمَّ شَيْءٌ بِاللَّهِ قَطُّ، وَكَانُوا يَقُولُونَ لِأَصْنَامِهِمْ: آلِهَةٌ، وَلِلْعَزَى: إِلَهٌ، وَأَمَّا الَّذِي عُوِّصَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنَ الْهَمْزَةِ فَمَخْصُوصٌ بِهِ الْمَعْبُودُ الْحَقُّ غَيْرَ مَشَارِكٍ فِيهِ.

(٢) الدَّبْرَانُ وَالْعَيُوقُ: كَوَكْبَانُ. وَالصَّعِقُ فِي الْأَصْلِ: صِفَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَصَابَهُ الصَّعْقُ، لَكِنَّهُ غَلَبَ عَلَى خُوَيْلِدِ بْنِ نُفَيْلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ كِلَابٍ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْعَلَمِ كَالنَّجْمِ. وَالسَّمَكَ: نَجْمٌ مَعْرُوفٌ، وَسُمِّيَ سَمَاكًا لِأَنَّهُ سَمَكٌ؛ أَي: ارْتَفَعَ، وَهَمَا اثْنَانُ: رَامِحٌ وَأَعْرَظٌ، وَسُمِّيَ السَّمَكَ الْأَعْرَظُ لِأَنَّ السَّمَكَ الْأَخْرَى يُسَمَّى رَامِحًا لِكُوكَبِ تَقَدُّمِهِ كَأَنَّهُ رَمَحُهُ. انظر: «الكتاب» لسبويه (٢/ ١٠٠ - ١٠١)، و«فتوح الغيب» (١٣/ ٥٣)، و«الدر المصون» (١٠/ ٦٧٨)، و«التاج» (مادة: صعق).

وَاحِدٍ مِنْهَا جِنْسٌ فِي الْأَصْلِ بِالنَّظْرِ إِلَى الدَّلِيلِ، فَعَلَى هَذَا (الإله) مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي، وَأَمَّا (الله) وَ(الرَّحْمَن) فَمِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ «الإله» مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَانَ اسْمًا لِكُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقِّ أَوْ بَاطِلٍ ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ هُوَ مِثْلُ النَّجْمِ وَالكِتَابِ، وَأَمَّا «اللهُ» مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَعْبُودَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا رَازِقًا مَدَبِّرًا مُقْتَدِرًا.. إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، وَاسْمُ «اللهِ» جَامِعٌ لِهَذِهِ الْمَعَانِي وَمَنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَحِقَّ أَنْ يُسَمَّى بِهِ، فَتَكُونُ الْعَلْبَةُ بِحَسَبِ الدَّلِيلِ، وَكَذَا «الرَّحْمَنُ» صِفَةٌ لِمَنْ وَسَعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ شَيْءٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَا يُسَمَّى رَحْمَانًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا اللهُ فَهَذَا الْاِعْتِبَارِ مِنَ الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ.

قَالَ: وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِلَهَ مِنْ حَيْثُ الْإِطْلَاقُ وَالِاسْتِعْمَالُ مِنْ غَيْرِ اِعْتِبَارِ الْمَعْنَى مِنْ قَبِيلِ النَّجْمِ، وَمِنْ حَيْثُ اِعْتِبَارُ الْمَعْنَى وَالِاسْتِحْقَاقِ مِنْ قَبِيلِ الْعَيُوقِ وَالدَّبْرَانِ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَ الصِّغَتَيْنِ بِالتَّعْوِيضِ وَتَرْكِهِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ<sup>(٢)</sup> بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ اِسْمِ الْجِنْسِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا يُطْلَقُ عَلَى أَفْرَادٍ مُتَّفِقَةِ الْحَقِيقَةِ كَالرَّجُلِ وَالْفَرَسِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِهِ<sup>(٣)</sup>، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ وَعَلَى [كُلِّ] مَا

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٠١ - ٧٠٢)، والعبارة الأخيرة فيه: «.. ثم فرق بين الصيغتين لاقتران المعنيين بالتعويض وتركه».

(٢) أي: الزمخشري، والمراد قوله: «وَأَمَّا اللهُ» بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق كما صرح البابرتي، وقد ذكرنا هذه العبارة عن الزمخشري قريباً.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٣)، وفيه: «والإله: من أسماء الأجناس كالرَّجُلِ وَالْفَرَسِ؛ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقِّ أَوْ بَاطِلٍ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقِّ؛ كَمَا أَنَّ النَّجْمَ اسْمٌ لِكُلِّ كَوْكَبٍ ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الثَّرْيَاءِ، وَكَذَلِكَ السَّنَةُ عَلَى عَامِ الْقَحْطِ، وَالْبَيْتُ عَلَى الْكَعْبَةِ، وَالْكِتَابُ عَلَى كِتَابِ سَبْيُوهِ، وَأَمَّا اللهُ» بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق...».

أشبهه أعم من أن يكون مختلف الحقيقة أو لا، ولا سبيل إلى شيء منهما:  
أما الأول: فلأن حقيقة تعالي ممتازة عن سائر الحقائق لم يُشاركه شيء  
فيها تعالي الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأما الثاني: فلانتفاء المشابهة؛ لقوله تعالي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

[الشورى: ١١].

قال: والجواب [عن الأول]: أن المراد ما يقع على أفراد أعم من أن تكون  
مُتَّفَقَةً الْحَقِيقَةَ أو لا، يُشَبِّه بعضها بعضاً أو لا، وحينئذ يجوز أن يقع على المعبود  
بحق وبغيره بالاشتراك اللفظي<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ سعد الدين: الإله اسم لمفهوم كلي هو المعبود بحق، والله علم  
لذات معين هو المعبود بالحق، وبهذا الاعتبار كان قولنا: «لا إله إلا الله» كلمة  
توحيد؛ أي: لا معبود بحق إلا ذلك الواحد الحق.

وقال الفاضل اليمني: جعل «الله» مختصاً بخلاف «الإله» - مع أنه غالب  
والغالب أيضاً مختص - بناء على أن «الإله» في أصل وضعه قبل غلبته كان يُستعمل  
في المعبود مطلقاً، وأما «الله» فلم يُستعمل إلا في المعبود بحق<sup>(٢)</sup>.

وقال الشريف: اختار الزمخشري في اسم الله أنه عربي، وأنه كان في الأصل اسم  
جنس ثم صار علماً لذات المعبود بالحق، وأن أصله «الإله»، وأنه مشتق من «إله»  
بمعنى: تحير، اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل، ثم غلب معرفاً باللام على  
المعبود بحق؛ أي: على الذات المخصوصة، فصار علماً له بالغلبة ينصرف إليه عند

(١) «حاشية البابرّي على الكشاف» (و١١أ)، وما تقدم بين معكوفتين منه، وانظر ثمة الجواب عن الثاني.

(٢) ذكر كلامه الشريف الجرجاني في «حاشيته على الكشاف» (١/ ٣٦).

الإطلاق كسائر الأعلام الغالبة، ثم أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار «الله» بحذف الهمزة مختصاً بالمعبود بالحق فـ«الإله» قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعيّنة، إلا أنه قبل الحذف أُطلق على غيره إطلاق النجم على غير الثريا، وبعده لم يُطلق على غيره أصلاً<sup>(١)</sup>.

فائدة: حكى الإمام في معنى «الإله» ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه المعبود.

والثاني: أنه المستحق للعبادة.

والثالث: أنه القادر على أفعال يفعلها<sup>(٢)</sup>.

واشتقاقه من «آله» إلهة وألوهة وألوهية بمعنى: عبد، ومنه: تأله واستأله.

قوله: «واشتقاقه من آله إلهة وألوهة وألوهية بمعنى: عبد»:

قال أبو البقاء: فـ«إله» مصدر في موضع المفعول؛ أي: المألوه وهو المعبود<sup>(٣)</sup>.

وفي «الصحاح»: آله بالفتح إلهة؛ أي: عبد عبادة<sup>(٤)</sup>.

وقول المصنف: «إن الإله مشتق من آله إلهة» أصوب من قول «الكشاف»:

«إن آله مشتق من الإله كاستنوق واستحجر من الناقة والحجر<sup>(٥)</sup>؛ لأنه كما قال

(١) انظر: حاشية الشرف الجرجاني «(١/ ٣٦)».

(٢) انظر: تفسير الرازي «(١/ ١٤٥)».

(٣) انظر: «التيبان في إعراب القرآن» للعكبري «(١/ ٤)».

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: آله).

(٥) انظر: «الكشاف» «(١/ ٢٣ - ٢٤)».

الشيخ سعد الدين: أوفى بالقواعد، وكما قال البلقيني: إنما يُصارُ إلى الاشتقاق من اسم العين عند تعذُّر الاشتقاق من اسم المعنى - وهو المصدرُ - ولا تعذُّر هنا.  
قوله: «ومنه: تألَّهُ»؛ أي: تنسك وتعبد، «واستأله»؛ أي: استعبد؛ أي: من مادة «آله»، فهو أصوب من قول «الكشاف» كما تقدّم.

وقيل: من «آله»: إذا تحير؛ إذ<sup>(١)</sup> العقول تتحير في معرفته.

أو من «ألهمت» إلى فلان؛ أي: سكنت إليه؛ لأن القلوب تطمئن بذكره والأرواح تسكن إلى معرفته.

أو من «آله»: إذا فرغ من أمر نزل عليه، وآلهه غيره؛ أجاره؛ إذ العائد يقزع إليه وهو يُجيره حقيقة، أو بزعمه إذا أطلق على غير الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

أو من «آله» الفصيل: إذا أولع بأمه؛ إذ العباد موعون إليه بالتضرع في الشدائد.

أو من «وله»: إذا تحير وتخبَّط عقله، وكان أصله: ولاه، فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة في «وجوه»، فقيل: إله؛ كإعاء وإشاح، ويردُّه الجمع على: آلهة، دون: أولهة.

وقيل: أصله: «لاه» مصدر لاه يليه ليهاً ولاهاً: إذا احتجب أو ارتفع؛ لأنه سبحانه وتعالى محجوب عن إدراك الأبصار ومرتفع على كل شيء وعمّا لا يليق به، ويشهد له قول الشاعر:

كحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ      يَشْهَدُهَا لِأَهْلِ الْكُبَارِ

(١) في (ت): «لأن».

(٢) «إذا أطلق على غير الله تعالى»: ليس في (ت) و(خ).

قوله: «وقيل: من آله إذا تحير»:

هذا بكسر اللّام، في «الصحيح»: آله يآله ألهآ؛ أي: تحير<sup>(١)</sup>، وفي «القاموس»: آله كَفَرَحَ: تحير<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وقيل: أصله: لآه»:

قال ابنُ خروفٍ: فيكونُ منقولاً من لفظٍ متوهمٍ ودخلتِ الألفُ واللّامُ، فيكونُ «فَعَلًا» كبابٍ ونابٍ على أنه مقلوبٌ من «وَلِه»؛ لأنَّ بابَ «لَوَه» ليس في الكلامِ ولا «لِيَه»، وهو من قولهم: وَلِهتِ المرأةُ: إذا ذهبَ عقلُها لَفَقَدِ حَمِيمِها، فالوَلَهُ مِنَ العِبَادِ إِلِيهِ تعالى: تعلقَ نفوسهم به وذهابُ عقولهم في النَّظَرِ في مخلوقاته وعظيمِ سلطانِه.

قوله: «ويشهدُ له قولُ الشاعر:

كَحَلْفَةِ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ      يُشْهِدُهَا لِأَهْلِ الْكِبَارِ»

هو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس أولها:

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا      أَفَنَاهُمْ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
أَوْدَوْا فَلَمْ يَعُدُّ أَنْ تَادَوْا<sup>(٣)</sup>      قَفَّى عَلَى إِثْرِهِمْ قُدَّارُ  
وقبلهم غالت المنايا      طَسَمًا<sup>(٤)</sup> فَلَمْ يُنْجِهَا الْجِدَارُ  
وحلّ بالحيي من جديس      يومٌ من الشرِّ مستطارُ

(١) انظر: «الصحيح» (مادة: أله).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: أله).

(٣) لم أقف على هذه الرواية عند غير المصنف، ورواية الديوان:

بادوا فلما أن تادوا

(٤) في (ز) و(س): «طسماً»، وفي (ف): «سمطاً»، والمثبت من الديوان وهو الصواب.

وأهلُ عُمدانَ جمَّعوا  
وأهلُ جوٍّ أتت عليهم  
فصبَّحتهم من الدَّواهي  
وقد عتوا<sup>(١)</sup> في ظلالِ مُلكٍ  
ومرَّ دهرٌ على وبارٍ  
بل ليتَ شعري وأينَ ليتَ  
أم هل يعودنَّ بعدَ عُسْرِ  
أم هل يشدنَّ من لَفُوجِ  
أقسمتُمُ حلفًا جهارًا  
نحيا جميعًا ولم يُفدُكم  
تالله لا نُعطيَنَّكم  
كحلفَةِ من أبي رباحٍ

للدهرِ ما يجمَعُ الخيارُ  
فأفسدتَ عيشَهم فباروا  
جائحةً<sup>(٢)</sup> عقبها الدَّمَارُ  
مؤيدٍ<sup>(٣)</sup> عقلهم جبارُ<sup>(٤)</sup>  
فهلكتَ جَهْرَةً وباروا  
وهل يفيئنَّ<sup>(٥)</sup> مستعارُ  
على أخي شدةٍ يسارُ  
بالشَّخْبِ من ثرَّةِ صرارُ  
ونحنُ ما عندنا غرارُ  
طعنُ لنا في الكَلَى فوارُ  
إلا عرارًا فذا عرارُ  
يسمعها لاهةُ الكَبَارِ<sup>(٦)</sup>

الحَلْفَةُ بالفاء: المرَّة من الحَلْفِ وهو القَسْمُ.

وأبو رباحٍ ضُبِطَ في «ديوانِ الأَعشى» بخطِ أبي الغنائمِ الخلالِ بالرَّاءِ المفتوحةِ

(١) في (س): «نائحة».

(٢) في (س): «عتوا».

(٣) في الديوان: «مؤيد».

(٤) في الديوان: «جفار».

(٥) في (ز): «هل يسعفان»، وفي (س): «هل يستعان»، وفي (ف): «هل يستفان»، والمثبت من الديوان.

(٦) انظر: «ديوان الأَعشى» (ص: ٢٨١).



والباءِ الموحَّدة، و«لاهُ»؛ أي: إلههُ أُتِيَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ، و«الكُبَارُ» بضمِّ الكافِ وتخفيفِ الموحَّدة بمعنى: الكبير، وهو صفةُ «لاهُ».

ورأيتُهُ في «ديوانِ الأعشى» بخطِّ أبي القاسمِ الأمدِيِّ اللُّغَوِيِّ بلفظ:

يَسْمَعُهَا اللَّهُمَّ الْكِبَارُ

وكذا أورده الصَّغَانِيُّ في «العباب»<sup>(١)</sup>، ولا شاهدَ فيه على هذا، ولكنَّ فيه استعمالُ «اللهمَّ» فاعلاً غيرَ منادَى شذوذاً.

تنبيه: استشهدَ المصنِّفُ على هذا القولِ بالشَّعرِ، وأحسنُ منه صنعُ محمودِ بنِ حمزة الكَرَمَانِيِّ، فَإِنَّهُ استشهدَ عليه بقراءة: (وهو الذي في السماءِ لاهُ وفي الأرضِ لاهُ) وإن كانت شاذةً<sup>(٢)</sup>.

وقيل عَلِمَ لِذَاتِهِ الْمُخْصِصَةِ لِأَنَّهُ يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ اسْمٍ تَجْرِي عَلَيْهِ صِفَاتُهُ، وَلَا يَصْلُحُ لَهُ مِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ سِوَاهُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَصْفًا لَمْ يَكُنْ قَوْلًا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» تَوْحِيدًا مِثْلَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا الرَّحْمَنُ» فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الشَّرْكَةَ.

قوله: «ولأنه لو كان وصفاً لم يكن قولاً: «لا إله إلا الله» توحيداً مثل: «لا إله إلا الرحمن» فإنه لا يمنع الشركاء»:

قال الطيبيُّ: كتبَ القاضي في «حاشيته»: الرَّحْمَنُ وَإِنْ خُصَّ بِالْبَارِي تَعَالَى إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ قَدْ حَصَلَ بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ: الَّذِي يَبَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «العباب».

(٢) انظر: «غرائب التفسير» (١ / ٩٤)، و«لباب التفاسير» (١ / ١٤).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١ / ٧٠٦).

والحق<sup>(١)</sup>: أنه وصف في أصله، لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره، وصار كالعلم مثل الثريا والصعق، أُجْرِي مُجْرَاهُ فِي إِجْرَاءِ الْأَوْصَافِ عَلَيْهِ، وَامْتِنَاعِ الْوَصْفِ بِهِ، وَعَدَمِ تَطَرُّقِ احْتِمَالِ الشَّرْكَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَاتَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِلَا عَتَبَارٍ أَمْرٍ آخَرَ حَقِيقِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ غَيْرُ مَعْقُولٍ لِلْبَشْرِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُدَلَّ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ.

قوله: «وَالأَظْهَرُ أَنَّهُ وَصَفٌ فِي أَصْلِهِ»:

الصَّوَابُ نَقْلًا وَدَلِيلًا: أَنَّهُ عَلِمَ مِنْ أَصْلِهِ، أَمَّا النُّقْلُ: فَإِنَّ أَكْبَرَ الْمَعْتَبَرِينَ عَلَيْهِ؛ كَالشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَالْخَطَّابِيِّ وَإِمَامِ الْحَرَمِيِّ وَالْغَزَالِيِّ، وَالْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ وَنَسَبُهُ لِأَكْثَرِ الْأَوْصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَنُقِلَ عَنْ اخْتِيَارِ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِيهِ وَالْمَازِنِيِّ وَابْنِ كَيْسَانَ وَأَبِي زَيْدِ الْبَلْخِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَعَزَاهُ أَبُو حَيَّانَ لِلْأَكْثَرِينَ<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ خُرُوفٍ لِأَكْثَرِ الْأَشْعَرِيَّةِ.

قال الجَنْزِيُّ<sup>(٤)</sup>: إِذَا لَمْ يَكُنِ «اللَّهُ» اسْمًا وَكَانَ صِفَةً وَسَاثُرُ أَسْمَائِهِ صِفَاتٍ لَمْ يَكُنْ لِلْبَارِي تَعَالَى اسْمًا، وَلَمْ تَبْقِ الْعَرَبُ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَعْتَبَرَةِ إِلَّا سَمَّتهُ وَلَمْ تَسْمَ خَالِقَ الْأَشْيَاءِ وَبَارئَهَا وَمَبْدَعَهَا، هَذَا مُحَالٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) في (خ): «والأظهر».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١/١٤٣).

(٣) انظر: «البحر» (١/٣٩).

(٤) عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجَنْزِيُّ أَبُو حَفْصٍ، مِنْ أَهْلِ نَعْرَ جَنْزَةَ، أَحَدِ أُمَّةِ الْأَدَبِ، وَلَهُ بَاعٌ طَوِيلٌ فِي الشَّعْرِ وَالنَّحْوِ، وَكَانَ غَزِيرَ الْفَضْلِ وَافِرَ الْعَقْلِ حَسَنَ السَّيْرَةِ كَثِيرَ الْعِبَادَةِ سَخِيَّ النَّفْسِ، صَنَفَ التَّصَانِيفَ، وَشَرَعَ فِي إِمْلَاءِ تَفْسِيرٍ لَوْ تَمَّ لَمْ يَوْجَدْ مِثْلَهُ. تَوَفِيَ سَنَةَ (٥٥٠هـ). انظر: «معجم الأدباء» (٥/٢٠٩٤).

(٥) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/٧٠٤).

وفي «شرح الكوكبِ الوقادِ» للعلامة عزَّ الدينِ ابنِ جماعة: حُكِيَ أَنَّ الأشعريَّ رُئِيَ فِي النَّوْمِ فَقِيلَ لَهُ: مَا فَعَلَ اللهُ بِكَ؟ قَالَ: غَفَرَ لِي، قِيلَ: بِمَاذَا؟ قَالَ: بِقَوْلِي بِعَلْمِيَةِ اللهِ.

ولأنه لو دَلَّ على مجرد ذاته المخصوصِ كما أفاد ظاهرُ قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ معنى صحيحاً.

قوله: «ولأنه لو دَلَّ على مجرد ذاته المخصوصِ كما أفاد ظاهرُ قوله: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ معنى صحيحاً»؛ أي: من حيثُ الظرفية المستحيلة على ذاته، فتعيَّن أن يكونَ فيه معنى الوصفية؛ أي: المعبودُ في السماواتِ وفي الأرضِ. قال الطيبيُّ: وفيما ذكره نظر<sup>(١)</sup>.

وقال الإمامُ في توجيهِ التعليلِ: لو كانَ علماً لم يَجْزُ هذا التركيبُ؛ كما لا يجوزُ أن يقالَ: هو زيدٌ في البلدِ، وهو بكرٌ، ويجوزُ أن يقالَ: هو العالمُ الزاهدُ في البلدِ. قال: والجوابُ: أنه جارٍ مجرى قولنا: هو زيدٌ، للذي لا نظيرَ له في العلمِ والزُّهدِ<sup>(٢)</sup>.

فائدة: الفرقُ بين الصِّفةِ وبينَ ما هو اسمٌ للصِّفةِ كما قالَ الشيخُ سعدُ الدينِ: أنَّ الاسمَ قد يوضعُ للشيءِ باعتبارِ بعضِ معانيه وأوصافه من غيرِ ملاحظةٍ لخصوصيةِ الذاتِ، حتى إنَّ اعتبارَ الذاتِ عندَ ملاحظته لا يكونُ إلا للضرورة أنَّ المعنى لا يقومُ إلا بالذاتِ، وذلكَ صفةٌ كالمعبودِ، ولذلك فسروا الصِّفةَ بما يدلُّ على ذاتِ باعتبارِ معنى هو المقصودُ، أو على ذاتِ مبهمٍ ومعنى معيَّنٍ، والتزموا ذكرَ الموصوفِ معه لفظاً

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٠٧).

(٢) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (١/ ١٤٤).

أو تقديرًا للتبيين الذات، وقد يوضع للشيء بدون ملاحظة ما فيه من المعاني كرجل وفرس، أو مع ملاحظة لبعض الأوصاف والمعاني؛ كالكتاب للشيء المكتوب، والنبات للجسم النبات وكجميع أسماء الزمان والمكان والآلة ونحو ذلك مما لا يُحصَى، وذلك اسم غير صفة، ويُستدلُّ على أن المقصود هو المعنى أو الذات بأنَّ الأوَّل لا يوصف ويوصفُ به والثاني بالعكس.

ولأنَّ معنى الاشتقاق هو كون أحد اللَّفْظَيْن مُشاركًا لِلآخَرِ فِي الْمَعْنَى وَالتَّرْكِيبِ، وَهُوَ حَاصِلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَصُولِ الْمَذْكُورَةِ.  
وقيل: أصله «لاها» بالسُّرْيَانِيَّةِ، فَعُرِّبَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْأَخِيرَةِ وَإِدْخَالِ اللَّامِ عَلَيْهِ.

وتفخيمُ لامه إذا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ أَوْ انضَمَّ سُنَّةً، وَقِيلَ: مُطْلَقًا.

قوله: «وقيل: أصله لاها بالسُّرْيَانِيَّةِ»:

عبارة الإمام: زعم بعضهم أنَّها عِبْرِيَّةٌ أَوْ سُرْيَانِيَّةٌ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: «لاها رحمانا مرحانا» فَلَمَّا عُرِّبَ جُعِلَ: «الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ».

قال: وهذا بعيدٌ، ولا يلزم من المشابهة الحاصلة بين اللَّغَتَيْنِ الطعنُ فِي كَوْنِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَرَبِيَّةً<sup>(١)</sup>.

وفي «الكشاف» للبلقيني: قال أبو زيد البَلْخِيُّ: هو أعجميٌّ، فإنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يَقُولُونَ: «لاها» فَأَخَذَتِ الْعَرَبُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَعَرَّبَتْهَا<sup>(٢)</sup>.

وهذا يوافق قول مَنْ قَالَ: إِنَّ أَسْلُهُ: «لاها» بالسُّرْيَانِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ مَمْدُودًا

(١) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (١/ ١٤٨).

(٢) في (ف): «وعبرتها».

كما يقولونَ في الروح: «روحا» وفي القدس: «قدسا»، ثمَّ تَلَقَّتْهُ الْعَرَبُ فَحَدَفَتِ الْمَدَّةَ وَعَرَبَّتْهُ، وَأَدْخَلَتْ عَلَيْهِ «أَل» وجعلتهُ بهذه الصيغة، فلا اشتقاق له على هذا لأنه أعجميٌّ معرَّبٌ.

قال البُلْقِينِيُّ: وهذا القول لا يُلتفتُ إليه ولا دليلٌ عليه، إذ لا يُصارُ إلى إثباتِ العُجْمَةِ بغيرِ دليلٍ.

قوله: «وتفخيمٍ لامه»:

قالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: معنى التَّفْخِيمِ هاهنا: التَّغْلِيظُ على ما هوَ ضِدُّ التَّرْقِيقِ، وقد يجيءُ بِمعنى تركِ الإِمالَةِ، وبمعنى إِمالةِ الألفِ إلى مخرجِ الواوِ. زادَ الشَّريفُ: كما في الصَّلَاةِ والزكاةِ<sup>(١)</sup>.

وقالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: التَّفْخِيمُ يُطْلَقُ على ضِدِّ التَّرْقِيقِ وهو التَّغْلِيظُ، وعلى ضِدِّ الإِمالَةِ بالاشتراكِ، والمرادُ هُوَ الأوَّلُ.

قوله: «سُنَّة»: قالَ الشَّريفُ: أي: طريقةٌ مسلوكةٌ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وقيلَ: مطلقًا»؛ أي: ولو انكسرَ ما قبلَهُ، وهذا ينافيه قولُ الشَّيْخِ سَعْدِ الدِّينِ: أَطْبَقُوا على أن لا تفخيمَ عندَ كسرِ ما قبلَهُ.

وقولُ الشَّريفِ: ولا تفخيمَ بعدَ الكسرِ اتفاقًا؛ لاستثقالِ علوِّ التَّفْخِيمِ بعدَ استفالِ الكسرةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الشَّريفِ الجرجاني على الكشاف» (١/ ٤٠)، وعبارته: «وأريد بالتفخيم هنا ضد الترقيق،

وهو التغليظ، وقد يطلق على ما يقابل الإماله، وعلى إمالة الألف نحو مخرج الواو كالصلاة والزكاة.

(٢) انظر: «حاشية الشَّريفِ الجرجاني على الكشاف» (١/ ٤٠).

(٣) انظر: «حاشية الشَّريفِ الجرجاني على الكشاف» (١/ ٤٠).

وقول الشيخ أكمل الدين: إنما يجري فيه التّفخيمُ إذا كان ما قبله ضمّةً أو فتحةً، فأما إذا كان ما قبله كسرةً فقد اتفق القراء على تريق اللام كما في بسم الله؛ لأنّ الانتقال من الكسرة إلى اللام المُفخّمة ثقيلٌ؛ لاقتضاء الكسرة التسفلُ وذاك الاستعلاء.

وحذف ألفه لحنٌ تفسدُ به الصلاةُ، ولا تتعقدُ به صريحُ اليمين، وقد جاء لضرورة<sup>(١)</sup> الشعر:

ألا لا بَارَكَ اللهُ في سُهيلٍ إذا ما اللهُ بَارَكَ في الرِّجالِ<sup>(٢)</sup>

قوله: «وحذف ألفه لحنٌ»: نازع فيه النووي كما سنذكره.

قوله: «ولا يتعقد به صريحُ اليمين»: ظاهره أنه تتعقدُ به الكنايةُ بأن ينوي به اليمينَ فيصيحُ، وهو ما ذكره الجويني والإمام والغزالي حملاً لحذف الألف على اللحن، وسكت عليه الرافي.

وقال النووي في «الروضة»: ينبغي أن لا يكون يميناً؛ لأنّ اليمين لا يكون إلا باسم الله أو صفة له، ولا نسلّم أنّ هذا لحنٌ؛ لأنّ اللحن مخالفةٌ صواب الإعراب، بل هذه كلمةٌ أخرى، إذ البِلَّةُ هي الرطوبةُ<sup>(٣)</sup>.

(١) في (خ): «في ضرورة».

(٢) البيت بلا نسبة في «الحجة» لأبي علي الفارسي (٤ / ٣٨٢)، و«المحتسب» لابن جني (١ / ١٨١)، و«تنقيف اللسان» للصلقي (ص: ٢٠٤)، و«خزانة الأدب» للبغداد (١٠ / ٣٥٥). وهذا في بعض

اللهجات والشعر النبطي يُلفظ: لا بَارَكَ اللهُ؛ بتفخيم اللامين، وحذف الألف، وتسكين الهاء.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (١١ / ١٠)، وفيه: لو قال: «بِلَّه» فَشَدَّدَ اللام كما كانت وحذف الألف بعدها، فهو غيرُ ذاكِ لاسم الله تعالى ولا حالفٍ، لأن البِلَّةُ هي الرطوبةُ، فلو نَوَى بذلك اليمينَ، فقال الشيخ أبو محمد والإمام الغزالي: وهو يمينٌ ويحملُ حذفُ الألف على اللحن، لأن الكلمة تجري =

ونازعهُ الأسنويُّ في «المهمات» فقال: ليس كذلك، بل هي لغةٌ أخرى حكاها الزَّجَاجِيُّ فيما حكاهُ عنه ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup>.

﴿الرَّزَمْنُ الرَّجِيمُ﴾ اسمانِ بُنِيَا للمبالغةِ مِنْ «رَحِمَ»؛ كالغضبانِ مِنْ غَضِبَ، والعليمِ مِنْ عَلِمَ.

قوله: «اسمانِ بنيا للمبالغة»: قال البُلْقِينِيُّ: يخالفه<sup>(٢)</sup> قولُ جميعِ العلماءِ: أنَّ فَعَّالًا وفاعلاً ونحوهما في كتابِ<sup>(٣)</sup> الله تعالى سواءً.

قوله: «مِنْ رَحِمَ»: قال البُلْقِينِيُّ: لا يجري ظاهرهُ على طريقةِ البصريينَ، فإمَّا أن يكونَ جرى على طريقةِ الكوفيينَ، وإمَّا أن يكونَ أرادَ أنه من مادةِ «رَحِمَ» لا أنه مشتقٌّ منه.

ولو قيل: إنه من «رُحِمَ» المصدرِ لم يَبْعُدْ؛ لأنه يُقالُ: رَحِمَ يَرَحِمُ رَحْمَةً ومَرَحَمَةً

= كذلك على ألسنة العوامِّ أو الخواصِّ.

قُلْتُ - القائل النوي -: ينبغي أن لا يكون يمينًا، لأن اليمين لا يكون إلا باسم الله تعالى أو صفته... إلخ.

(١) انظر: «المهمات» (٩/ ١٠٧)، وكلام ابن الصلاح في «شرح مشكل الوسيط» (٤/ ٢٧٧)، وكلام الزجاجي في «اشتقاق أسماء الله» (ص: ٢٩)، وعبارته: «وذكر قطرب وغيره من أصحاب العربية: أن هذا الاسم لكثرة دوره في الكلام واستعماله قد كثرت فيه اللغات. فمن العرب من يقول: «والله لا أفعل»، ومنهم من يقول: «لاه لا أفعل»، ومنهم من يقول: «واللَّه» بإسكان الهاء وترك تخفيف اللام، وأنشد:

أقبل سيل جاء من أمر الله      يَخْرِدُ حَزْرَدَ الْجَنَّةِ الْمُغْلَّةِ

ومنهم من يقول: واه لا أفعل ذلك».

(٢) في (ز): «فخالف».

(٣) في (س): «في صفات».

وَرُحْمًا فَهُوَ رَاحِمٌ وَرَحِيمٌ وَرَحْمَنٌ، وَلَيْسَ لَنَا فِعْلٌ مُتَعَدِّ جَاءَ مِنْهُ فَاعِلٌ وَفِعِيلٌ وَفَعْلَانٌ إِلَّا رَاحِمٌ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ هَذِهِ الصِّفَةِ وَأَتْسَاعِهَا.

وَقَالَ الشَّرِيفُ: فَإِنْ قُلْتِ: الرَّحْمَنُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ فَلَا تُشْتَقُّ إِلَّا مِنْ فِعْلِ لَازِمٍ، فَكَيْفَ اشْتَقَّ مِنْ «رَاحِمٌ» وَهُوَ مُتَعَدٌّ، وَأَمَّا الرَّحِيمُ فَإِنْ جُعِلَ صِفَةً مُبَالِغَةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ سَيُوبِيهِ فِي قَوْلِهِمْ: «هُوَ رَحِيمٌ فَلَانًا» فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَإِنْ جُعِلَ صِفَةً مُشَبَّهَةً كَمَا يُشْعِرُ بِهِ تَمَثُّلُ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» بِمَرِيضٍ وَسَقِيمٍ<sup>(١)</sup>، تَوَجَّهَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ أَيْضًا.

قُلْتِ: الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّيُّ قَدْ يُجْعَلُ لَازِمًا بِمَنْزِلَةِ الْغَرَائِزِ فَيُنْقَلُ إِلَى فِعْلِ بَضْمٍ الْعَيْنِ ثُمَّ يَشْتَقُّ مِنْهُ الصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ، وَهَذَا مَطْرُودٌ فِي بَابِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي «تَصْرِيفِ الْمَفْتاحِ» وَذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْفَائِقِ» فِي فِقْهٍ وَرَفِيعٍ<sup>(٢)</sup>، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿رَفِيعٌ الدَّرَجَاتِ﴾ [غافر: ١٥] مَعْنَاهُ: رَفِيعٌ دَرَجَاتُهُ، لَا: رَافِعٌ لِلدَّرَجَاتِ، أَنْتَهَى<sup>(٣)</sup>.

وَمَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مَحْيِي الدِّينِ الْكَافِيَجِيُّ فَقَالَ: الرَّحْمَنُ فَعْلَانٌ مِنْ فَعَلَ بِالْكَسْرِ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ لَكِنْ بَعْدَ النَّقْلِ إِلَى فَعَلَ، أَوْ بَعْدَ تَنْزِيلِ الْمُتَعَدِّيِّ مَنْزِلَةَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: فَلَانٌ يُعْطَى<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: «كَالْعَضْبَانِ مِنْ عَضَبٍ»:

(١) انظر: «الكشاف» (ص: ٢٤).

(٢) انظر: «الفائق» للزمخشري (١/ ٤٨).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٤١)، وقد اعترض على كلامه الشهاب الخفاجي في «حاشيته» (١/ ٦٣).

(٤) انظر: «شرح قواعد الإعراب» (ص: ٣٩).



قال البلقيني: يقال عليه: بابُ فَعْلَانَ في نحوِ «عَضْبَانَ» مُخَالِفٌ لـ«رحمن»، فإنَّ فِعْلَ «عَضْبَانَ» ونحوه لَازِمٌ وهو المَطْرَدُ في فَعْلَانَ، وأما «رَحْمَن» ففِعْلُهُ مُتَعَدٌّ، وفَعْلَانٌ من المتعَدِّي نادرٌ، وأيضًا فإنَّ بابَ فَعْلَانَ في «عَضْبَانَ» ونحوه للأُمُورِ التي تتحوَّلُ وتهجُمُ في كثيرٍ من الأحوالِ على صاحبِها من غيرِ اختيارِهِ، ولا كذلك «رحمن»، وأيضًا فليس من الأدبِ التَّشْبِيهُ الذي ذَكَرَهُ، ولو قال: «الرَّحْمَنُ فَعْلَانٌ من رُحْمٍ أو رَحِمَةٍ كَمَثَانٍ من المَنِّ أو حَنَانٍ من الحَنَانِ» لكان أولى.

والرحمة في اللغة: رِقَّةُ القلب، وانعطافٌ يقتضي التفضُّلَ والإحسانَ، ومنه: الرَّحِمُ؛ لانِعْطَافِها على ما فيها، وأسماءُ اللهِ تعالى إنما تُوجَدُ باعتبارِ الغاياتِ التي هي أفعالٌ، دون المبادئِ التي تكونُ انفعالاتٍ.

قوله: «والرحمة في اللغة رِقَّةُ القلبِ...» إلى آخره:

حاصلُه: أنَّ حَقِيقَةَ الرَّحِمَةِ يَسْتَحِيلُ إِطْلَاقُها على اللهِ تعالى، فتفسَّرُ بلازِمِها كسائرِ ما وردَ وَصْفُهُ به مما استحالتْ حَقِيقَتُهُ كالرُّضَا والغَضَبِ والضَّحِكِ، وهل تفسَّرُ الرَّحِمَةُ بإرادةِ الخيرِ أو بالإنعامِ على العبادِ؟ قولان؛ فعلى الأوَّلِ: هي من صفاتِ الذَّاتِ، وعلى الثاني: من صفاتِ الأفعالِ.

قال بعضُ أربابِ<sup>(١)</sup> الحواشي: مَنْشَأُ الخِلافِ: أنَّ مَنْ رَجِمَ شَخْصًا أَرَادَ به الخيرَ ثمَّ فَعَلَهُ به، فأبو الحسنِ الأشعريُّ أخذَ المِجَازَ الأقْرَبَ وهو الإِرادَةُ، والقاضي أبو بكرٍ أخذَ المِجَازَ المقصودَ وهو الفِعْلُ.

(١) في (س): «بعض أصحاب».

و(الرَّحْمَنُ) أبلغ من (الرَّحِيم)؛ لأنَّ زيادةَ البناءِ تَدُلُّ على زيادةِ المعنى؛ كما في «قَطَعَ وَقَطَّعَ» و«كُبَّارٌ وَكَبَّارٌ»، وذلك إنما يؤخِّدُ تارةً باعتبارِ الكميَّةِ وأخرى باعتبارِ الكيفيَّةِ، فعلى الأوَّلِ قيل<sup>(١)</sup>: «يا رحمن الدنيا» لأنه يَعُمُّ المؤمنَ والكافرَ «وَرَحِيمَ الآخِرَةِ» لأنه يَخُصُّ المؤمنَ<sup>(٢)</sup>، وعلى الثاني يقال: «يا رحمنَ الدنيا والآخرةِ ورحيمَ الدنيا» لأنَّ النَّعْمَ الآخرويَّةَ كُلَّهَا جسامٌ، وأمَّا النَّعْمُ الدُّنيويَّةُ فجليلةٌ وحَقيرةٌ.

قوله: «والرحمنُ أبلغُ من الرَّحِيمِ»:

قال الراغبُ: لأنَّ فَعِيلًا لِمَنْ كَثُرَ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَفَعْلَانٌ لِمَنْ كَثُرَ مِنْهُ وَتَكَرَّرَ، وَذَهَبَ قَطْرُبٌ إِلَى أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْمَبَالِغَةِ، وَقَرَّرَهُ الْجُوَيْنِيُّ بِأَنَّ فَعْلَانَ مَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْفِعْلُ وَكَثُرَ، وَفَعِيلٌ مَنْ ثَبَتَ مِنْهُ الْفِعْلُ وَدَامَ.

وقال الشيخُ سعدُ الدين: هذا ما ذُكِرَ في كِتَابِ اللَّغَةِ: أَنَّ الرَّحْمَنَ أَرْقُ مِنَ الرَّحِيمِ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّ مَعْنَى الرَّحِيمِ: ذُو الرَّحْمَةِ، وَمَعْنَى الرَّحْمَنِ: كَثِيرُ الرَّحْمَةِ جِدًّا.

قوله: «لأنَّ زيادةَ البناءِ تَدُلُّ على زيادةِ المعنى»:

قال صاحبُ «الانْتِصَافِ»: هُوَ مَنْقُوضٌ بِحَذِرٍ فَإِنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ حَازِرٍ<sup>(٣)</sup>.

وَأَجَابَ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»: بِأَنَّ الْأَغْلَبَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَبِأَنَّ حَازِرًا لَمْ تَقَعْ الْمَبَالِغَةُ فِيهِ لِنَقْصِ الْحُرُوفِ، بَلْ لِإِلْحَاقِهِ بِالْأُمُورِ الْجَبَلِيَّةِ كَالشَّرِّهِ وَالنَّهْمِ وَالْفَطْنِ، وَلَا نَقْضَ مَعَ اخْتِلَافِ الْعِلَّةِ.

(١) في (ت): «يقال».

(٢) في (خ): «يختص بالمؤمن».

(٣) لم أجد في «الانتصاف» هكذا، لكن ورد فيه معناه حيث قال (١ / ٦): لا يتم الاستدلال بقصر البناء وطوله على نقصان المبالغة وتامها، ألا ترى بعض صيغ المبالغة كفعيلٍ أحد الأمثلة أقصر من فاعلٍ الذي لا مبالغة فيه البتة.

قال الشيخ سعد الدين: وقع في «الرَّحْمَنِ» زيادةٌ على الحروفِ الأصولِ فوق ما وقع في «الرَّحِيمِ»، وأهلُ العربيَّةِ يقولون: إنَّ الزِّيادَةَ في البناءِ تُفيدُ الزِّيادَةَ في المعنى، ونوقِصُ بحذِرٍ فإنَّهُ أبلغُ من حاذِرٍ.

وأجيب: بأن ذلك أكثرُي لا كُلِّي، وبأنَّ ما ذُكِرَ لا يُنافي أن يقع في البناءِ الأَنْقَاصُ زيادةً معنًى بسببِ آخرٍ كالإلحاقِ بالأُمورِ الجبليَّةِ مثلِ شَرِّهِ وَنَهْمِ، وبأنَّ ذلك فيما إذا كان اللفظانِ المتلاقينِ في الاشتقاقِ مُتَّحِدَيِ النِّوعِ في المعنى كغَرِثٍ وَغَرثانِ، وَصِدٍ وَصَدَيانِ، لا كحذِرٍ وحاذِرٍ للاختلافِ.

وقال الشَّيْخُ أكْمَلُ الدين: ذَكَرَ صاحبُ «المفتاحِ» في تصريفه ما معناه: أنَّ الشرطَ في أنَّ الزِّيادَةَ في البناءِ لزيادَةَ في المعنى بعدَ الرَّجوعِ إلى أَصْلِ واحدٍ في الاشتقاقِ: الاتحادُ في النِّوعِ، فلا يَنْتَقِصُ بنحوِ حاذِرٍ وَحذِرٍ لأنَّهُما نوعانِ، وكفاك دليلاً نحوَ غَرِثٍ وَغَرثانِ وَصِدٍ وَصَدَيانِ، فإن ذلك راجعٌ إلى أَصْلِ واحدٍ وهو اسمُ الفاعلِ كالرَّحْمَنِ والرَّحِيمِ، بخلافِ حاذِرٍ وَحذِرٍ فإنَّ أحدهُما اسمُ فاعِلٍ والآخَرَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ.

قوله: «تارةً باعتبارِ الكَمِّيَّةِ وأخرى باعتبارِ الكيفيَّةِ..» إلى آخره:

تقريره ما ذكره صاحبُ «المُطَّلِعِ»<sup>(١)</sup>: أنَّ الواصِلَ في الدنيا كثيرُ الكَمِّيَّةِ باعتبارِ كثرةِ مَنْ يَصِلُ إليه من مؤمنٍ وكافرٍ وحيوانٍ، قليلُ الكيفيَّةِ لقلَّةِ الدُّنيا وسرعةِ انصرامِها وكثرةِ شوائبِها، والواصِلَ في الآخرةِ قليلُ الكَمِّيَّةِ بالإضافةِ إلى مَنْ يَصِلُ إليه وهم

(١) نقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (١/ ٧٠٨)، وقد أكثر الطيبي في النقل عنه، ولعله «مطلع المعاني

ومنع المباني» في تفسير القرآن لحسام الدين محمد بن عثمان بن محمد العليبادي السمرقندي

الحنفي، افتتح في إملائه سنة (٦٢٨هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٧٢١).

المؤمنون، كثيرُ الكيفيّة لوجودِ المُلكِ المؤبّدِ والنّعيمِ المخلّدِ<sup>(١)</sup>.  
 قوله: «قيلَ: يا رحمنَ الدُّنيا ورحيمَ الآخرة»، ثمّ قال: «قيلَ: يا رحمنَ الدُّنيا  
 والآخرة ورحيمَ الدُّنيا»: تابعَ في ذلك «الكشاف»<sup>(٢)</sup>.  
 قال الطّبيّ: هذا دليلٌ على أنّ «رحمنَ» أبلغُ من «رحيمٍ»<sup>(٣)</sup>.  
 وقال البلّينيّ: هذان الأثرانِ لا يُعرفانِ، بل الواردُ: «رحمنَ الدُّنيا والآخرة  
 ورحيمَهُما» أخرجه الحاكمُ في «المستدرک» مرفوعاً<sup>(٤)</sup>.

وإنما قدّم والقياسُ يفتضي التّرقّي من الأدنى إلى الأعلى؛ لتقدّمِ رحمةِ الدُّنيا،  
 ولأنّه صار كالعلمِ من حيث إنّهُ لا يوصفُ به غيره؛ لأنّ معناه: المنعمُ الحقيقيُّ  
 البالغُ في الرّحمةِ غايتهَا، وذلك لا يصدّقُ على غيره؛ لأنّ من عدّاه فهو مستعيضٌ<sup>(٥)</sup>

(١) نقله الطّبيّ في «حاشيته على الكشاف» (١ / ٧٠٨).

(٢) انظر: «الكشاف» (١ / ٢٤).

(٣) انظر: «حاشية الطّبيّ على الكشاف» (١ / ٧٠٨).

(٤) رواه الحاكم في «المستدرک» (١٨٩٨) عن عائشة رضي الله عنها، وقال: «قد احتج البخاري  
 بعبد الله بن عمر النميري، وهذا حديث صحيح غير أنّهما لم يحتجا بالحكم بن عبد الله الأيلي»، قال  
 الذهبي: «الحكم ليس بثقة».

وروي من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ١٥٤)  
 و(٢٠ / ١٥٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥ / ٢٠٤)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»  
 (١٠ / ١٨٦): «رواه كله الطبراني، وفي الرواية الأولى نصر بن مرزوق ولم أعرفه، وبقية رجالها  
 ثقات، إلا أن سعيد بن المسيب لم يسمع من معاذ، وفي الرواية الثانية من لم أعرفه».

(٥) في (أ) و(ت): «مستفيض»، والمثبت من (خ) ونسخة في هامش (ت).

بلطفه وإنعامه يُريد به جزيلاً ثوابٍ أو جميلاً ثناءً، أو مُزيحاً<sup>(١)</sup> رقةً الجنسية<sup>(٢)</sup> أو حبَّ المالِ عن القلب، ثم إنَّه كالواسطة في ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأن ذات النعمِ ووجودها، والقدرة على إيصالها، والداعية الباعثة عليه، والتمكُّن من الانتفاع بها، والقوى التي يحصلُ بها الانتفاعُ، إلى غير ذلك = من خَلَقَه لا يقدرُ عليها أحدٌ غيره<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وإنما قُدِّمَ والقياسُ يقتضي الترقِّيَ من الأدنى إلى الأعلى».

قال الشيخُ عَلَمُ الدينِ العِراقيُّ: لأنك إذا ذكرتَ الأعلى أوَّلاً ثمَّ الأدنى لم يتجدَّد بذكرِ الأدنى فائدةٌ بخلافِ عكسه.

قال ابن المنيرِ: وهذا في الإثباتِ، وأمَّا في النَّفيِ فعلى العكسِ يقدِّمُ الأعلى، وعِلَّتُهُ واحدةٌ إذ يلزمُ من نفيِ الأدنى نفيُ الأعلى؛ لأنَّ ثبوتَ الأخصِّ يستلزمُ ثبوتَ الأعمِّ، ونفيِ الأعمِّ يستلزمُ نفيِ الأخصِّ<sup>(٥)</sup>.

وقال الشيخُ جمالُ الدينِ ابنُ هشامٍ: هذا السؤالُ الذي سأله الزَّمخشرِيُّ وغيرُه: لِمَ قُدِّمَ «الرَّحْمَنُ» مع أنَّ عادَتَهُم تقديمُ غيرِ الأبلَغِ؟ غيرُ مُتَّجِهٍ؛ لأنَّ هذا خارجٌ عن كلامِ

(١) في (ت): «مزبل».

(٢) قوله: «رقة الجنسية»؛ أي: شفقة الأدمية، يعني: أنه يرق قلبه ويتأثر بما يشاهد من احتياج أبناء جنسه وسوء حالهم، فيزيل ذلك الألم عنه بإحسانه، وهذا عوض وفائدة عائدة عليه. انظر: «حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي» المسماة: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (١/ ٧٠).

(٣) قوله: «ثم إنَّه»؛ أي: من عداه من المُنعمين «كالواسطة في ذلك»؛ أي: فيما ذُكر من لطفه وإنعامه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢).

(٤) قوله: «من خَلَقَه»؛ أي: إيجاده تعالى، وهو خير «أن» في قوله: «لأن ذات النعم...»، وقوله: «لا يقدر عليها أحد» خيرٌ بعد خبر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢).

(٥) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٨).

العرب من وجهين: لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرداً من «أل»، وينبني على علميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت، وأن «الرحيم» بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه، إذ لا يتقدم<sup>(١)</sup> البدل على النعت.

قال: ومما يوضح لك أنه غير صفة: مجيئه كثيراً غير تابع نحو ﴿الرَّحْمَنُ﴾<sup>(٢)</sup> عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿[الرحمن: ١ - ٢]، ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]، انتهى<sup>(٣)</sup>.

أو لأن (الرحمن) لما دل على جلائل النعم وأصولها ذكر (الرحيم) ليتناول ما خرج منها، فيكون كالتمة والرديف له.

قوله: «ولأنه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره»:

قال الكرمانى: بالإجماع<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: الفرق بين لفظ «الله» و«الرحمن» وإن كان كل واحد منهما لم تقع المشاركة فيه: أن المنع في اسم الرحمن شرعي طراً بعد الإسلام، بخلاف الآخر، فإنه لم يتجرأ عليه أحد قبل الإسلام ولا بعده.

تنبيه: ظاهر كلامه أن «الرحيم» يوصف به غيره وهو المعروف، لكن أخرج ابن أبي حاتم عن الحسن البصري أنه قال: الرحمن لا يستطيع الناس أن يتحلوه<sup>(٤)</sup>،

(١) في (ف): «يقدم».

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٦٠١).

(٣) انظر: «غرائب التفسير» (٩٦/١)، وفيه: الحسن: الله والرحمن اسمان ممنوعان لا يجوز لأحد من

الخلق أن يتحلها، وهذا إجماع.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٦ / ١) لكن بلفظ: «الرحمن اسم لا يستطيع الناس أن يتحلوه».

وظهر لي أن مراده المعرف باللام دون المنكر والمضاف.

قوله: «فيكون كالتمة والرديف»:

قال الطيبي: حاصله: أنه من باب التميم لا من باب الترقى، والتميم: تقييد الكلام بتابع يفيد مبالغة.

قال: وظاهر كلام الإمام أنه من باب التكميل، وهو أن يؤتى بكلام في فن، فيرى أنه ناقص فيه فيكمل بأخر، فإنه لما قال: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ تُوهِمُ أَنْ جَلَائِلَ النَّعْمِ مِنْهُ، وَأَنَّ الدَّقَائِقَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُنْسَبَ إِلَيْهِ لِحَقَارَتِهَا، فَكَمَّلَ بِالرَّحِيمِ<sup>(١)</sup>، وَيَنْصُرُهُ حَدِيثٌ: «لَيْسَ أَلْأَحَدُكُمْ رَبُّهُ حَاجَتُهُ كُلُّهَا حَتَّى شِئِعَ نَعْلُهُ»<sup>(٢)</sup>.

أو للمحافظة على رؤوس الآي.

والأظهر أنه غير مصروف - وإن حَظَرَ اختصاصه بالله تعالى أن يكون له مؤنث على فَعَلَى أو فَعْلَانَةٌ - إلحاقاً له بما هو الغالب في بابه<sup>(٣)</sup>.

قوله: «والأظهر أنه غير مصروف..» إلى قوله: «إلحاقاً له بالأعم الأغلب»<sup>(٤)</sup>:

وجه مُقَابِلِهِ: الإلحاق بالأصل في الأسماء وهو الصِّرفُ، وهذه المسألة ممَّا

= ومثله عند الكرمانى كما فى التعليق السابق، ويلفظ الكرمانى رواه يحيى بن سلام فى «تفسيره» (١/١٦٨)، وهكذا ذكره ابن زمين فى «تفسيره» (١/١١٧). وعليه فلا حاجة لاستدراك المصنف، ولا لقوله: «وظهر لي...».

(١) انظر: «تفسير الرازى» (١/٢٠٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١/٧١٥-٧١٦)، والحديث الذى ذكره رواه الترمذى (٣٦٠٧)، و(٣٧٠٨)، وقال: «غريب»، ورواه مرسلًا دون ذكر أنس رضى الله عنه، وقال: «وهذا أصح».

(٣) كتب تحتها فى (ت): «كعطشان وغرثان».

(٤) كذا فى نسخ الحاشية، أما نسخ «البيضاوى» فاتفقت على قوله: «إلحاقاً له بما هو الغالب فى بابه» كما أثبتناه.

تعارض فيها قولاً الأصل والغالب في العربية، وهي نادرة فيها مشهورة في الفقه، وقد أوردتها في «الأشباه والنظائر النحوية»<sup>(١)</sup>.

ومال الشيخ سعد الدين إلى جواز الصرف وعدمه عملاً بالأمرين، قال:  
والإعمال في الجملة أولى من الإهمال بالكلية.

قوله: «على فعلى أو فعلاثة»:

قال صاحب «البيسط»<sup>(٢)</sup>: الأوزان وضعها النحويون أعلاماً على موزوناتها اختصاراً وإيجازاً، فإن كانت أوزاناً للأفعال خاصة بها فحكمها حكم موزونها - كقولك: فعل ماضٍ، ويفعل مضارعٌ، وانفعل خماسيٌّ، واستفعل سداسيٌّ - أو لغيرها:

فإن وضعت لجنس ما يوزن بها - سواء كانت للأسماء كفعلان وفاعلة وفعللة، أو للأسماء والأفعال كأفعل - فحكمها حكم نفسها في منع الصرف وعدمه؛ لأنها تصير مقصودة إذ<sup>(٣)</sup> مسماها للجنس كأسماء<sup>(٤)</sup>، فلا يقصد بها مسمى معين، فتقول: أفعل إذا كان اسماً نكرةً مصروفٌ، فلا ينصرف أفعل للتعريف ووزن الفعل وإن

(١) انظر: «الأشباه والنظائر» (ص: ٥٣)، وفيه: قال ابن الصائغ فيما نقلته من خطه: نظير قول الفقهاء: «إن الأصل براءة الذمة، فلا يقوى الشاهد على شغلها ما لم يعتضد بسبب آخر» قول النحاة: «الأصل في الأسماء الصرف فلا يقوى سبب واحد على خروجه عن أصله حتى يعتضد بسبب آخر».

(٢) لعله السيد ركن الدين حسن بن محمد الأسترابادي الحسيني، المتوفى سنة (٧١٧)، له ثلاثة شروح على «الكافية»: كبير وهو «البيسط»، ومتوسط وهو المسمى بـ«الروافية»، وهو المتداول، وصغير.

انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣٧٠).

(٣) في (ف): «إن».

(٤) في (ز): «كإمامة».



كان<sup>(١)</sup> موزونه مصروفًا كأرتب، وفعلانٌ صفةٌ لا ينصرفُ، فلا ينصرفُ فعلانٌ للتعريفِ والألفِ والنونِ المشبهتينِ لألفي التأنيثِ وإن كان بعضُ موزونه مصروفًا نحو ندمان، وإذا نُكِّرَ انصرفَ لزوالِ علميَّته كقولك: كلُّ أفعالٍ صفةٌ لا ينصرفُ، فنصرفُ «أفعالٍ» لأنَّ دخولَ «كلِّ» عليه سلَبَ علميَّته وأوجبَ له التَّنكيرَ، وليس بصفةٍ فليس فيه إلا وزنُ الفعلِ.

وإن لم توضعَ لجنسٍ ما يوزنُ بها: فإن وُضعت كنايةً عن موزونها نحو: «مررتُ برجلٍ أفعالٍ» لم ينصرفُ عند سيبويه؛ لأنه كنايةٌ عن الوصفِ بمنزلةِ: «رجلٌ أكرمٌ» وصرْفُهُ المازنيُّ؛ لأنَّه لا معنى للوصفِ فيه، وإن كان موزونها مذكورًا معها كقولك: وزنٌ ضاريةٌ فاعلةٌ، ووزنٌ طلحةٌ فعلةٌ، ووزنٌ أصبغٌ أفعالٍ، ففيه مذهبان:

أحدهما: أن حُكِمَ الوزن<sup>(٢)</sup> حُكْمَ نفسه، فلا ينصرفُ «فاعلةٌ» و«فعلةٌ» للعلميَّةِ والتأنيثِ، ولا «أفعالٍ» للعلميَّةِ ووزنِ الفعلِ.

والثاني: حُكْمُهُ حُكْمُ موزونه، فإن كان مصروفًا انصرفَ الوزنُ وإلا فلا، وعلى هذا تُصرفُ «فاعلةٌ» و«أفعالٍ» لانصرافِ ضاريةٍ وأصبغٍ دون «فعلةٌ» لعدم انصرافِ طلحةٍ.

حجَّةُ الأوَّلِ: أن حُكْمَهُ حُكْمُ عِلْمِ الجنسِ.

وحجَّةُ الثاني: أن عِلْمَ الجنسِ خارجٌ عن القياسِ في الأعلامِ، ولذلك احتيجَ إلى تأويله للدخولِ<sup>(٣)</sup> في حدِّ العِلْمِ لكونه نكرةً في المعنى، وإنما حُكِمَ لمُفرداته بالعلميَّةِ لوجودِ الحقيقةِ في المفردِ كوجودها في الجنسِ، وأما أعلامُ الأوزانِ فإذا

(١) في هامش (ف): «بعض ظ»؛ أي: أن الظاهر أن تزداد بعدها «بعض» لتوافق مقابلتها الآتية.

(٢) في (ز): «حكم الموزون».

(٣) في (س): «المدخول».

خَرَجَ مُفْرَدٌ مِنْهَا إِلَى الْوُجُودِ وَجَبَ اعْتِبَارُهُ بِنَفْسِهِ لِعَدَمِ مُشَارَكَتِهِ لِلْجِنْسِ فِي حَقِيقَتِهِ حَتَّى تُعْتَبَرَ تِلْكَ الْحَقِيقَةُ فِيهِ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّنْوِينَ فِي قَوْلِكَ: فَاعَلْ مُفَاعَلَةٌ، وَفَعَلَلْ فَعَلَّلَةٌ، مَعَ وُجُودِ الْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ فِي الْمَصْدَرِ تَنْوِينُ الْمِمَاتِلَةِ وَلَيْسَ بِتَنْوِينِ الصَّرْفِ، وَمَعْنَى تَنْوِينِ الْمِمَاتِلَةِ: أَنَّهُ مِمَاتِلٌ لِمَوْزُونِهِ فِي التَّنْوِينِ فَإِنَّ مَوْزُونَهُ مُنَوَّنٌ.

وَدَلِيلُ عِلْمِيَّةِ هَذِهِ الْأَوْزَانِ: مُعَامَلَتُهَا مُعَامَلَةَ الْمَعَارِفِ فِي وَصْفِهَا بِالْمَعَارِفِ وَنَصْبِ الْحَالِ عِنَهَا؛ كَقَوْلِكَ: فَعَلَانَ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعَلَى لَا يَنْصَرِفُ، وَأَفْعَلُ صِفَةٌ لَا يَنْصَرِفُ، انْتَهَى.

وَهَذِهِ فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ يَكْثُرُ دَوْرَانُهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ فَفَرَّرْتُهَا هُنَا لِنُتْفَادِ.

وَإِنَّمَا خَصَّ<sup>(١)</sup> التَّسْمِيَةَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ لِيَعْلَمَ الْعَارِفُ أَنَّ الْمُسْتَحِقَّ لَأَنْ يُسْتَعَانَ بِهِ فِي مَجَامِعِ الْأُمُورِ هُوَ الْمَعْبُودُ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي هُوَ مُؤَلِّي النَّعْمِ كُلِّهَا عَاجِلُهَا وَآجِلُهَا، جَلِيلُهَا وَحَقِيرُهَا، فَيَتَوَجَّهَ بِشَرَايِرِهِ إِلَى جَنَابِ الْقُدْسِ، وَيَتَمَسَّكَ بِحَبْلِ التَّوْفِيقِ، وَيَشْغَلَ سِرَّهُ بِذِكْرِهِ وَالِاسْتِمْدَادِ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: «فَيَتَوَجَّهَ بِشَرَايِرِهِ»: بِتَكَرُّرِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ، فِي «الصَّحَاحِ» يُقَالُ: أَلْقَى عَلَيْهِ شَرَايِرَهُ؛ أَي: نَفْسَهُ حِرْصًا وَمَحَبَّةً، قَالَ الْكُمَيْتُ:

وَتَلْقَى عَلَيْهِ عِنْدَ كُلِّ عَظِيمَةٍ      شَرَايِرُ مِنْ حَيِّي نِزَارٍ وَالْبُبُّ<sup>(٢)</sup>

(١) فِي (خ): «بَابِهِ وَتَخْصِيصٌ».

(٢) انظر: «الصَّحَاحِ» (مَادَّة: شَرَر)، وَاَنْظُرِ الْبَيْتَ فِي «دِيْوَانَ الْكُمَيْتِ» (ص: ٤٨).

وفي «القاموس»: الشَّرَائِرُ: النَّفْسُ، وَالْأَنْقَالُ، وَالْمَحَبَّةُ، وَجَمِيعُ الْجَسَدِ<sup>(١)</sup>.  
وفي «الأمثال» للْقَمِيّ: قال الأصمعيّ: من أمثالهم: «ألقي عليه شَرَائِرُهُ»؛ أي:  
ألقي عليه نفسه من حَبِّهِ، وَالشَّرَائِرُ: الْبَدَنُ وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ مِنَ الثِّيَابِ، الْوَاحِدُ: شَرِشْرَةٌ.  
ويقال: الشَّرَائِرُ: مَا تَدْبَدَبَ مِنَ الثِّيَابِ<sup>(٢)</sup>، قال ذو الرُّمَّةِ:

وَكَائِنْ تَرَى مِنْ رَشْدَةٍ فِي كَرِيهَةٍ      وَمِنْ غِيَّةٍ تُلْقَى عَلَيْهَا الشَّرَائِرُ<sup>(٣)</sup>

## (٢) - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ نَبِيُّ الْفَلَمِيَّتِ﴾

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الحمدُ: هو الثناء على الجميل الاختياريّ من نعمة أو غيرها،  
والمدحُ: هو الثناء على الجميل مطلقاً؛ تقول: حَمِدْتُ زَيْدًا عَلَى عِلْمِهِ وَكَرَمِهِ، وَلَا  
تقول: حَمِدْتُهُ عَلَى حُسْنِهِ<sup>(٤)</sup>، بل: مَدَحْتُهُ.  
وقيل: هما أَخَوَانُ.

قوله: «الْحَمْدُ هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى الْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ»:

قال الشَّرِيفُ: إِذَا حُصَّ الْحَمْدُ بِالْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ يَلْزَمُ أَنْ لَا يُحْمَدَ اللَّهُ  
عَلَى صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ سِوَا مَا جُعِلَتْ عَيْنَ ذَاتِهِ أَوْ زَائِدَةً  
عَلَيْهَا، بَلْ عَلَى إِنْعَامِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ تِلْكَ الصِّفَاتُ لِكَوْنِ ذَاتِهِ كَافِيَةً فِيهَا

(١) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: شرر).

(٢) وانظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ١٧٤)، و«مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ١٧٦).

(٣) انظر: «ديوان ذي الرمة» (٣/ ١٠٣٧). يقول: كم رُشِدٌ لَقِيْتَهُ فِيمَا تَكْرَهُهُ، وَكَمْ مِنْ غِيٍّ فِيمَا نُجِبُهُ

وَنَهَوَاهُ. انظر: «تهذيب اللغة» (١١/ ٢٢١).

(٤) في (أ): «حسبه».

بمنزلة أفعالٍ اختياريةٍ يستقلُّ بها فاعلُها، قال: والثناء هو الذِّكْرُ بالخير<sup>(١)</sup>.

قوله: «من نعمة»: قال الشريفُ: أي: إناعامٍ بِنِعْمَةٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والمَدْحُ هو الثَّناء على الجميلِ مطلقاً»: حاصلُ ما فَرَّقَ الناسُ به بينَ

الحَمْدِ والمَدْحِ أمورٌ:

أحدها - وعليه اقتصرَ المصنّفُ -: أنَّ الحَمْدَ على الجميلِ الاختياريِّ، والمَدْحُ

على ما لا اختيارَ للعَبْدِ فيه كالحُسْنِ.

ثانيها وثالثها: أنَّ الحَمْدَ يُشْتَرَطُ صُدُورُهُ عن عِلْمٍ لا ظنٍّ، وأن تكونَ

الصِّفَاتُ المحمودَةُ صِفَاتِ كَمالٍ، والمدحُ قد يكونُ عن ظنٍّ وبصِفَةٍ مُستحسنَةٍ

وإن كانَ فيها نَقْصٌ ما.

رابعها: أنَّ في الحَمْدِ من التَّعْظِيمِ والفَخَامَةِ ما ليسَ في المدحِ، وهو أَحْصَى

بالعُقْلَاءِ والعُظَمَاءِ وأكثرَ إطلاقاً على الله.

قوله: «وقيل: هما أخوان»:

قال الطيبيُّ: أي: مُتَشابهانِ لا مُترادفانِ؛ فإنَّ الأَخَ يُسْتَعْمَلُ في المُشابهةِ، قال في

«الفائق» في قوله: «كأخ السرار»؛ أي: كلاً ما كَمِثِلِ المسارَّةِ، وشبَّهها به لخفضِ صوته<sup>(٣)</sup>.

وقال الشريفُ: أي هما مُترادفانِ، ويدلُّ على ذلكَ أَنَّهُ قال في «الفائق»: الحَمْدُ

هو المَدْحُ والوصفُ بالجميلِ<sup>(٤)</sup>، وأَنَّهُ جُعِلَ - هاهنا - نقيضُ المَدْحِ - أعني الذمَّ -

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ٤٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١ / ٧١٧)، وانظر: «الفائق» (١ / ٢٧).

(٤) انظر: «الفائق» (١ / ٣١٤).

نَقِيضًا لِلْحَمْدِ، وَقِيلَ: أَرَادَ أَنَّهُمَا<sup>(١)</sup> أُخْوَانٍ فِي الْاِشْتِقَاقِ الْكَبِيرِ أَوْ الْأَكْبَرِ أَمَّا الْكَبِيرُ فَبِأَنَّ يَشْتَرِكَا فِي الْحُرُوفِ الْأُصُولِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ مَعَ اتِّحَادٍ فِي الْمَعْنَى أَوْ تَنَاسُبٍ فِيهِ كَالجذبِ والجَبْدِ وكالْحَمْدِ والمدحِ، وأما الْأَكْبَرُ فَبِأَنَّ يَشْتَرِكَا فِي أَكْثَرِ تِلْكَ الْحُرُوفِ فَقَطْ مَعَ الْاِتِّحَادِ أَوْ التَّنَاسُبِ كَأَلِهِ وَوَلِهِ<sup>(٢)</sup> وَكَالْفَلَقِ وَالْفَلَجِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخُ أَكْمَلَ الدِّينَ: المرادُ بِالْأُخُوَّةِ تَلَاقِيهِمَا فِي الْاِشْتِقَاقِ لِتَنَاسُبِهِمَا فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَعَ الْاِشْتِرَاكِ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ<sup>(٤)</sup> الثَّنَاءُ الْمُطْلَقُ، أَي: الذِّكْرُ بِالْجَمِيلِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ تَرَادُفَهُمَا لِأَنَّ الْأُخُوَّةَ لَا تَقْتَضِي التَّرَادُفَ.

وقيل: المرادُ بِالْأُخُوَّةِ: الْاِسْتِزَامُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَمْدَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ، وَالْمَدْحُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ وَغَيْرِهَا، فَكَانَ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.

والشُّكْرُ: مُقَابَلَةُ النَّعْمَةِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا، قَالَ:

أَفَادَتْكُمْ النَّعْمَاءُ مِنِّْي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمَحْجَبًا

قَوْلُهُ: «وَالشُّكْرُ مُقَابَلَةُ النَّعْمَةِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا»:

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: هَذَا عَرَفُ أَهْلِ الْأُصُولِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: شُكْرُ الْمُنْعِمِ وَاجِبٌ،

(١) فِي (ز) وَ(س): «أَرَادَ بِهِمَا».

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ: «وَدَلَهُ».

(٣) انظُرْ: «حَاشِيَةُ الشَّرِيفِ الْجَرَجَانِيِّ» (١ / ٤٦).

(٤) فِي (ز) وَ(ف): «وَهَذَا».

ويُريدون به: وجوب العِبَادَةِ، والعِبَادَةُ لا تَتَمُّ إلا بهذه الثلاثة، وإلا فالشُّكْرُ اللُّغَوِيُّ ليس إلا باللسان<sup>(١)</sup>.

قلت: وفيما ذكره نظرٌ، فإنَّ ظاهرَ القرآنِ والحديثِ إطلاقُ الشُّكْرِ على غيرِ اللِّسَانِيّ، قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، وقال ﷺ: «الحمدُ رأسُ الشُّكْرِ»<sup>(٢)</sup>؛ فإنه دالٌّ على إطلاقِ الشُّكْرِ على غيرِ الحمدِ أيضًا.

وروى الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط»، عن النَّوَّاسِ بنِ سَمْعَانَ: أَنَّ نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الجَدْعَاءَ سُرِقَتْ فَقَالَ: «لَيْتَ رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيَّ لِأَشْكُرَنَّ رَبِّي» فَلَمَّا رُدَّتْ قَالَ: «الحمدُ لله» فانتظروا: هل يحدثُ صَوْمًا أو صلاةً؟ فظنُّوا أنه نسيَ فقالوا له، فقال: «ألم أقل: الحمدُ لله؟!»<sup>(٣)</sup>.

وجهُ الدَّلالةِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ لولا فَهَمُوا إطلاقَ الشُّكْرِ على العَمَلِ لم يَنْتظروهُ. تنبيه: أَطَبَقَ النَّاسُ على جَعَلِ أقسامِ الشُّكْرِ ثلاثةً، وزادَ بَعْضُهُم رابعًا وهو شُكْرُ اللَّهِ بِاللَّهِ، فلا يَشْكُرُهُ حَقَّ شُكْرِهِ إلا هو، ذَكَرَهُ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» وأنشَدَ:

وَشُكْرُ ذَوِي الإِحْسَانِ بِالْقَلْبِ تَارَةً      وبالْقَوْلِ أُخْرَى ثُمَّ بِالْعَمَلِ الأَسْنَى  
وَشُكْرِي لِرَبِّي لا بِقَلْبِي وطاعَتِي      ولا بِلِسَانِي بل بِهِ شُكْرُهُ عَنَّا<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧١٩).

(٢) سيذكر المصنف تخريجه قريباً.

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠٧١)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٨٧): فيه عمرو بن واقد القرشي، وقد وثقه محمد بن المبارك الصوري ورد عليه، وقد ضعفه الأئمة وترك حديثه.

(٤) ذكرهما أبو حيان في «البحر» (٢/ ٤٣)، والألوسي في «روح المعاني» (١/ ٢٥٤) وفيه: شكرنا عنا.

قوله:

«أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا»<sup>(١)</sup>

رأيتُ بخطَّ الشيخِ جمالِ الدينِ بنِ هشامٍ في بعضِ تعاليقه ما نصُّه: في استدلالِ الزمخشريِّ وجماعةٍ بهذا البيتِ نظرًا؛ إذ لم يسمَّ الشاعرُ هذه الأشياءَ شكرًا ولا حمدًا. وقال الشيخُ سعدُ الدينِ: عبارةُ «الفائق»: وأما الشكرُ فلا يكونُ إلا على النعمة، وهو مقابلتها قولًا وفعالًا ونيةً، وذلك أن يُثنيَ على المنعمِ بلسانه ويُدبِّبَ نفسه في الطاعةِ له، ويعتقدُ أنه وليُّ النعمة، وقد جمعها الشاعرُ في قوله:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة

البيت<sup>(٢)</sup>.

قال: فظهرَ أنَّ المرادَ التَّمثيلُ لجميعِ شُعَبِ الشُّكرِ، لا الاستشهادُ والاستدلالُ على أن لفظَ الشُّكرِ يُطلقُ عليها، ومعنى البيتِ: أفادتكم إنعاماتكم عليَّ ثلاثةَ أشياءَ مني: المكافأةَ باليدِ، ونشرَ المحامدِ باللسانِ، ووقفَ الفؤادِ على المحبَّةِ والاعتقادِ.

وقال الشَّريفُ: الشُّكرُ إمَّا بالقلبِ بأن يعتقدَ أنَّصافَ المنعمِ بصفاتِ الكمالِ

(١) ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (٣٤٦/١)، وأبو هلال العسكري في «الفروق اللغوية» (ص: ٢٠٢)، والواحدي في «البيسط» (٤٧١/١)، والزمخشري «الفائق» (٣١٤/١). قال الخفاجي في «حاشيته على تفسير البيضاوي» (٧٦/١): هذا البيت لم يذكر أصحاب الشواهد قائله، ولا ما قبله وما بعده، وفي بعض الحواشي: أنه لأعرابي أتى علياً رضي الله عنه سائلاً فأعطاه درهماً، فلما استقله ولم يكن عنده غير درع له ناوله إياها، فامتدحه بشعر هذا من جملته، ولست على ثقة منه.

(٢) انظر: «الفائق» للزمخشري (٣١٤/١).

وَأَنَّهُ وَلِيُّ النَّعْمَةِ، وَإِمَّا بِاللِّسَانِ بَأَنَّ يُنْبِي عَلَيْهِ بِلِسَانِهِ، وَإِمَّا بِالْجَوَارِحِ بَأَنَّ يُذْتَبَ نَفْسَهُ فِي طَاعَتِهِ وَانْقِيَادِهِ.

وقوله: «أفادتكم النعماء» استشهادٌ معنويٌّ على أَنَّ الشُّكْرَ يُطْلَقُ على أفعالِ المَوَارِدِ الثلاثةِ، وبيانٌ ذلك: أنه جعلها بإزاءِ النِّعْمَةِ جزاءً لها مُتَّفَرِّعاً عليها، وكلُّ ما هوَ جزاءٌ للنِّعْمَةِ عُرْفًا يُطْلَقُ عليه الشُّكْرُ لغةً، ومَنْ لم يتنبَّه لذلك زعمَ أَنَّ المَقْصودَ مجردَ التَّمثِيلِ لجمیعِ شُعَبِ الشُّكْرِ، لا الاستشهادِ على أَنَّ لفظَ الشُّكْرِ يُطْلَقُ عليها، فَإِنَّهُ غيرُ مذكورٍ.

فإن قلت: الشَّاعِرُ جعلَ المَجْموعَ بإزاءِ النِّعْمَةِ، فالشُّكْرُ يجبُ أن يُطْلَقَ عليه، وإمَّا على كُلِّ واحدٍ مِنَ الثلاثةِ فلا؟

قلتُ: الشُّكْرُ يُطْلَقُ على فِعْلِ اللِّسَانِ اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا الاِشْتِبَاهُ في إِطْلَاقِهِ على فِعْلِ القَلْبِ والجَوَارِحِ، حتَّى توَهَّمَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ الشُّكْرَ في اللُّغَةِ بِاللِّسَانِ وَحْدَهُ، وَلَمَّا جَمَعَهُ الشَّاعِرُ معَ الآخَرِينَ وجَعَلَهَا ثَلَاثَةً عَلِمَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ شُكْرٌ لِلنِّعْمَةِ، وَأَنَّهُ أَرَادَ: أَنَّ نِعْمَاءَكُمْ كَثُرَتْ عِنْدِي وَعَظُمَتْ فَاقْتَضَتْ اسْتِيفَاءَ أَنْوَاعِ الشُّكْرِ، وَبَالِغٍ فِي ذَلِكَ حَتَّى جَعَلَ مَوَارِدَهُ واقِعَةً في مُقَابَلَةِ النِّعْمَاءِ مِلْكَاً لِأَصْحَابِهَا مُسْتَفَادًا مِنْهَا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: يَدِي وَلِسَانِي وَقَلْبِي لَكُمْ، فليسَ في القَلْبِ إِلا نَصِيحَتُكُمْ وَمَحَبَّتُكُمْ، وَلا في اللِّسَانِ إِلا تَنَاوُكُكُمْ وَمَحَمَّدَتُكُمْ، وَلا في اليَدِ والجَوَارِحِ إِلا مُكَافَأَتُكُمْ وَخِدْمَتُكُمْ، وَفي وَصْفِ الضَّمِيرِ بِالمَحْجَبِ إِشارةٌ إِلى أَنَّهُمْ مَلَكَوا ظَاهِرَهُ وَباطِنَهُ، انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخُ أكملُ الدِّينِ: معنَى قوله:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة... البيت

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٧).



النِّعْمُ الَّتِي أَنْعَمْتُمْ بِهَا عَلَيَّ أَفَادَتْكُمْ يَدِي أَعْيُنُكُمْ بِهَا، وَلِسَانِي أَثْنِي عَلَيْكُمْ بِهِ، وَقَلْبِي أَشْغَلُهُ فِي مَحَبَّتِكُمْ، وَهَذَا كَمَا تَرَى لَيْسَ فِيهِ سِوَى أَنْ النَّعْمَ الْمُنْعَمَ بِهَا عَلَى الْمُثْنِيِّ أَوْرَثَتْ اِشْتِغَالَ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ بِمَا يَنْفَعُ الْمُنْعِمَ، وَأَمَّا أَنَّ الشُّكْرَ شَيْءٌ تَكُونُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَبَعًا لَهُ فَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ وَاضِحٌ، فَمَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ قَاطِبَةً فِي مَعْرِضِ بَيَانِ أَنَّ الشُّكْرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَأَنَّ الْحَمْدَ بَعْضُهُ مُسْتَشْهِدِينَ بِهِ لَيْسَ بِمُسْتَنْدٍ إِلَى أَصْلِهِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ ثَبَتَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مُقَابَلَةَ النَّعْمَةِ بِاللِّسَانِ وَحْدَهُ هُوَ الْحَمْدُ فَمُقَابَلَتُهَا بِالْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ لَا تَكُونُ الْحَمْدَ، وَإِلَّا كَانَ الشَّيْءُ مَعَ غَيْرِهِ كَالشَّيْءِ لَا مَعَ غَيْرِهِ وَهُوَ مُحَالٌ، فَلَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ شَيْئًا آخَرَ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ بِالِاسْتِقْرَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا الْمَدْحُ وَالشُّكْرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَدْحَ يُؤَاحِي الْحَمْدَ فِي الْمَسَاوَةِ فِي الْمَفْهُومِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشُّكْرُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: الْجِزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَإِذَا كَانَتِ النَّعْمَةُ الْوَاصِلَةَ إِلَى الْمُثْنِيِّ صَادِرَةً عَنِ لِسَانِ الْمُنْعِمِ تُقَابَلُ بِاللِّسَانِ وَهُوَ الْحَمْدُ، وَإِذَا كَانَتْ صَادِرَةً عَنْ يَدِهِ بِكَفِّ شَرِّهِ أَوْ شَرِّ غَيْرِهِ يُقَابَلُ بِمِثْلِهَا، وَإِذَا كَانَتْ صَادِرَةً عَنْ قَلْبِهِ كَذَلِكَ، وَتُسَمَّى مُكَافَأَةً لَا حَمْدًا وَلَا شُكْرًا.

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ صَادِرَةً عَنِ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ فَتُقَابَلُ بِمِثْلِهَا وَتُسَمَّى شُكْرًا مِنْ شَكْرَتِ النَّاقَةِ: إِذَا غَزَرَ دَرُّهَا، فَظَهَرَ أَنَّ فِي كُلِّ شُكْرِ حَمْدًا وَلَا يَنْعَكِسُ. انْتَهَى.

فَهُوَ أَعْمٌ مِنْهُمَا مِنْ وَجْهِ وَأَخْصٌ مِنْ آخَرَ، وَلَمَّا كَانَ الْحَمْدُ مِنْ شُعْبِ الشُّكْرِ أَشْبَحَ لِلنَّعْمَةِ وَأَدَلَّ عَلَى مَكَانِهَا لِخَفَاءِ الْاِعْتِقَادِ وَمَا فِي إِذَابِ الْجَوَارِحِ مِنَ الْاِحْتِمَالِ<sup>(١)</sup>، جُعِلَ رَأْسُ الشُّكْرِ وَالْعَمْدَةُ فِيهِ.

(١) قوله: «لخفاء الاعتقاد» تعليل لأشيعية النعمة، وقوله: «وما في إذاب الجوارح من الاحتمال»؛ أي: =

فقال عليه الصلاة والسلام: «الحمدُ رأسُ الشُّكرِ، وما شَكَرَ اللهُ مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ».

قوله: «وَلَمَّا كَانَ الْحَمْدُ مِنْ شُعَبِ الشُّكْرِ»:

قال الشَّريفُ: أي: بِاعْتِبَارِ الْمَوْرِدِ، وَإِنْ كَانَ أَعَمَّ مِنْهُ بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلِّقِ، فَيَكُونُ الشُّكْرُ بِاعْتِبَارِهِ أَحَدَ شُعَبِ الْحَمْدِ، وَعَبَّرَ عَنِ الْأَقْسَامِ بِالشُّعَبِ؛ لِأَنَّهَا مُتَشَعِّبَةٌ عَنِ مُقَسِّمِهَا<sup>(١)</sup>.

قوله: «كَانَ أَشْبَعَ»؛ أي: أَكْثَرَ إِشَاعَةً.

وقال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِشَاعَةِ، وَهُوَ شَادُّ.

قال: وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الشُّيُوعِ مِنْ شَاعِ الْخَبْرِ.

قوله: «فِي إِدَابِ الْجَوَارِحِ»؛ أي: إِبْقَائِهَا.

قال في «النَّهْيَةِ»: ذَابَّ فِي الْعَمَلِ: إِذَا جَدَّ وَتَعَبَ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ حَوَّلَتْ مَعْنَاهُ

إِلَى الْعَادَةِ وَالشَّانِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَالْعُمْدَةُ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللهُ مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ».

قال الطَّيْبِيُّ: لَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَصُولِ لَكِنْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النَّهْيَةِ»<sup>(٣)</sup>.

= احتمال عدم دلالة على مكان النعمة، تعليل لـ «أدل على مكانها». انظر: «حاشية الأنصاري (١/ ٥٥).

وعبارة الزمخشري: وإنما جعله رأس الشكر لأن ذكر النعمة باللسان والثناء على موليتها أشيع لها وأدل على مكانها من الاعتقاد وإداب الجوارح؛ لخفاء عمل القلب وما في عمل الجوارح من الاحتمال، بخلاف عمل اللسان وهو النطق الذي يفضح عن كل خفي ويجلّي كل مُسْتَبِيهِ. انظر: «الكشاف» (١/ ٩).

(١) انظر: «حاشية الشرف الجرجاني» (١/ ٤٧).

(٢) انظر: «النهية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: دأب).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧١٩)، وانظر: «النهية» لابن الأثير (مادة: حمد).

قلت: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» عن معمر عن قتادة قال: تحدث به عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الحمد لله رأس الشكر ما شكر الله عبد لا يحمده»<sup>(١)</sup>.

رجاله ثقات إلا أنه منقطع بين قتادة وعبد الله بن عمرو.

وقد أخرجه من طريق عبد الرزاق الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول»، والبيهقي في «شعب الإيمان»، والخطابي في «غريب الحديث»، والواحدي في «اليسيط»، والدبلي في «مسند الفردوس»<sup>(٢)</sup>.

قال في «النهاية»: إنما كان رأس الشكر لأن فيه إظهار النعمة والإشادة بها<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ سعد الدين في قوله: «ما شكر الله عبد لا يحمده»: يعني: أن من لم يعترف بالمنعم، ولم يجهز بالشناء عليه، لم يعد شاكرًا ولم يظهر منه ذلك وإن أتى بالعمل والاعتقاد، وذلك لأن المنبي عمًا في الضمير وضعًا والمظهر له حقًا هو النطق، وحقية معنى الشكر: إشاعة النعمة والإبانه عنها، ونقيضه وهو الكفران ينبئ عن الستر والتغطية.

وبسطه الشريف فقال: لأنه إذا لم يعترف العبد بالنعم وإنعام المولى، ولم يُثن عليه بما يدل على تعظيمه وإكرامه، لم يظهر منه شكرًا ظهوريًا كاملاً، وإن اعتقد

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٥٧٤).

(٢) رواه الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» (٢ / ٢٠٤)، والخطابي في «غريب الحديث» (٣٤٦ / ٣)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٨٥)، والواحدي في «اليسيط» (١ / ٤٧٠)، والدبلي

في «مسند الفردوس» (٢٧٤٨).

(٣) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: حمد).

وَعَمِلَ فَلَمْ يَعِدَّ شَاكِرًا؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الشُّكْرِ: إِسَاعَةُ النَّعْمَةِ وَالكَشْفُ عَنْهَا كَمَا أَنَّ كُفْرَانَهَا إِخْفَاؤُهَا وَسَتْرُهَا، وَالاعْتِقَادُ أَمْرٌ خَفِيٌّ فِي نَفْسِهِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ خِلَافَ مَا قُصِدَ بِهِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُتِمَتْ تَعْظِيمًا لِأَحَدٍ احْتَمَلَ الْقِيَامُ أَمْرًا آخَرَ إِذَا لَمْ يُعْتَبَرِ لِلتَّعْظِيمِ.

وَأَمَّا النَّطْقُ فَهُوَ الَّذِي يُفْصِحُ عَنْ كُلِّ خَفِيٍّ فَلَا خِفَاءَ فِيهِ، وَيُجَلِّي كُلَّ مُسْتَبْهٍ فَلَا احْتِمَالَ لَهُ، بَلْ هُوَ ظَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ وَتَفْسِيرٌ لِمَا أُرِيدَ بِهِ وَضَعًا، فَكَمَا أَنَّ الرَّأْسَ أَظْهَرَ الْأَعْضَاءِ وَأَعْلَاهَا وَهُوَ أَصْلٌ لَهَا وَعُمْدَةٌ لِبَقَائِهَا، كَذَلِكَ الْحَمْدُ أَظْهَرَ أَنْوَاعِ الشُّكْرِ وَأَشْهَرُهَا وَأَشْمَلُهَا عَلَى حَقِيقَةِ الشُّكْرِ وَالْإِبَانَةِ عَنِ النَّعْمَةِ، حَتَّى إِذَا فُقِدَ كَانَ مَا عَدَاهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ<sup>(١)</sup>.

وَالذَّمُّ نَقِيضُ الْحَمْدِ، وَالْكَفْرَانُ نَقِيضُ الشُّكْرِ.

قوله: «وَالذَّمُّ نَقِيضُ الْحَمْدِ»: قال الطيبي: أي: مُقَابِلُهُ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِاللِّسَانِ أَيْضًا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَالْكَفْرَانُ نَقِيضُ الشُّكْرِ»: قال الطيبي: لِحُصُولِهِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ<sup>(٣)</sup>.

قال الرَّاعِبُ: الْكُفْرَانُ فِي جُحُودِ النَّعْمَةِ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَالْكَفْرُ فِي الدِّينِ أَكْثَرُ، وَالْكَفُورُ فِيهِمَا جَمِيعًا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَبْنُ أَكْثَرِ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧١٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٧٢٠).

(٤) انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٧١٤).

تَمَّةٌ: زَادَ الطَّبِيئِيُّ: وَالْهَجْوُ يُقَابِلُ الْمَدْحَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الثَّلْبِ الَّذِي هُوَ تَقْيِضُ التَّحْسِينِ<sup>(١)</sup>.

وَرَفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ ﴿اللَّهُ﴾، وَأَصْلُهُ النَّصْبُ وَقَدْ قُرِيَ بِهِ، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْهُ إِلَى الرَّفْعِ لِيَدُلَّ عَلَى عَمُومِ الْحَمْدِ وَثَبَاتِهِ<sup>(٢)</sup> دُونَ تَجَدُّدِهِ وَحُدُوثِهِ.

قَوْلُهُ: «وَرَفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ»: قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: تَعَرَّضَ لِذَلِكَ مَعَ ظُهُورِهِ لِيَفْرَعَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «وَأَصْلُهُ النَّصْبُ».

وَقَالَ الشَّرِيفُ: رَبَّمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْمَجْرُورَ مَعْمُولٌ لِلْمَصْدَرِ وَاللَّامُ لِتَقْوِيَتِهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «أَعْجَبَنِي الْحَمْدُ لِلَّهِ» فَذَكَرَ ارْتِفَاعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ مَعَ ظُهُورِهِ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الظَّرْفَ هَاهُنَا مُسْتَقَرٌّ وَقَعَ خَبْرًا لَهُ، وَلِيَرِبَطَ بِهِ بَيَانُ أَصْلِهِ أَعْنَى: النَّصْبِ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَأَصْلُهُ النَّصْبُ وَقُرِيَ بِهِ»:

قَالَ الشَّرِيفُ: الْمَصَادِرُ أَحْدَاثٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحَالِّهَا، فَكَأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنْ تَدُلَّ عَلَى نَسَبِهَا إِلَيْهَا، وَالْأَصْلُ فِي بَيَانِ النَّسَبِ وَالتَّعْلُقَاتِ هُوَ الْأَفْعَالُ، فَهَذِهِ مُنَاسِبَةٌ تَسْتَدْعِي أَنْ يُلَاحَظَ مَعَ الْمَصَادِرِ أَفْعَالُهَا النَّاصِبَةُ لَهَا، وَقَدْ تَأَيَّدَتْ هَذِهِ الْمُنَاسِبَةُ فِي مَصَادِرَ مَخْصُوصَةٍ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا، مَنْصُوبَةٍ بِأَفْعَالٍ مُضْمَرَةٍ، فَلِذَلِكَ حَكَمَ بِأَنَّ أَصْلَهُ النَّصْبُ وَأَيْدَهُ بِأَنَّهُ قِرَاءَةٌ بَعْضِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧٢٠).

(٢) في (ت) و(خ) زيادة: «له».

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٧، ٤٨).

(٤) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٨).

قال الطيبي: وهذه القراءة ما ذكرها ابن جني في «المحتسب»<sup>(١)</sup>.  
يعني: مع أن موضوعه ذكر القراءات الشاذة وتوجيهها.  
قوله: «وإنما عدل به إلى الرفع ليدل على عموم الحمد وثباته له دون تجديده  
وحدوثه»:

قال في «الانتصاف»: يدل على ذلك أن سبويه اختار في قول القائل: «فإذا له  
علم علم الفهاء» الرفع، وفي قوله: «فإذا له صوت صوت حمار» النصب؛ لإشعار  
النصب بالتجديد المناسب للأصوات، وإشعار الرفع بالثبوت الذي هو في العلم  
أمدح<sup>(٢)</sup>.

وقال شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي:

فإن قلت: ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث، ولا يجوز  
قيام الحادث بالله تعالى؟

قلت: المراد منه تعلق الحمد به، ولا يلزم من التعلق القيام به كتعلق العلم  
بالمعلومات، فلا يتوجه الإشكال أصلاً.

قال: وقد أجاب عنه بعض الفضلاء: بأن الحمد مصدر بناء المجهول، فيكون  
الثابت له هو المحمودية.

وقيل: إن اللام هنا للتعليل بمعنى: أن الحمد ثابت لأجل الله<sup>(٣)</sup>، انتهى.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧٢٠)، وقد ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات»  
(ص: ٩) ونسبها لرؤية بن العجاج.

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٩)، وانظر: «الكتاب» (١/ ٣٦١-٣٦٢).

(٣) انظر: «شرح قواعد الإعراب» (١/ ٤٠-٤١).

وهو من المصادرِ التي تُنصَبُ بأفعالٍ مضمرةٍ لا تكادُ تستعملُ معها.

قوله: «وهو من المصادرِ التي تُنصَبُ بأفعالٍ مضمرةٍ»:

زادَ في «الكشافِ»: والمعنى نحمدُ اللهَ حمداً<sup>(١)</sup>.

وقال أبو البقاء: تقديرُه هنا: أحمَدُ الحمدَ<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: تقديرُه: أحمَدُ اللهَ، أو: حمَدْتُ اللهَ، فحذِفَ الفِعْلُ وأقيَمَ المصدِرُ

مُقامه.

قال: وقدَّرَ بعضُهم العامِلَ للنَّصْبِ فعلاً غيرَ مُشتقٍّ من الحمدِ؛ أي: اقرؤوا<sup>(٣)</sup>

الحمدَ لله، أو: الزموا الحمدَ لله، كما حذَفوه من نحو: اللهمَّ صَبِّعاً وذئباً<sup>(٤)</sup>.

قال: والأوَّلُ هو الصَّحيحُ؛ لدلالةِ اللفظِ عليه.

قال: وفي قراءةِ النَّصْبِ اللامُ للتَّبيينِ؛ كأنَّهُ قال: أعني اللهُ، فلا تكونُ مقويَّةً

للتَّعديَّةِ، فيكونُ ﴿لِلَّهِ﴾ في موضعِ نَصْبٍ بالمصدِرِ؛ لامتناعِ عمله فيه، قالوا: «سَقِيًّا

لزيدٍ» ولم يقولوا: «سَقِيًّا زِيدًا» فيُعْمَلُونه فيه، فدلَّ على أنَّه ليس من مَعْمولِ المصدِرِ

بل صارَ على عاملٍ آخرَ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» (١ / ٢٨).

(٢) انظر: «البيان في إعراب القرآن» للعكبري (١ / ٥).

(٣) في (ز): «أي أفرده»، وفي «البحر المحيط»: «أي أقول».

(٤) أي: اجمع صبيعا وذئباً، وهو دعاء على غنم الرجل بأن يقتل الذئب أحياءها ويأكل الضبع موتاتها،

وقيل: بل هو دعاء لها؛ لأنهما إذا اجتمعا تمانعا فتسلم الغنم. انظر: «المستقصى» للزمخشري

(١ / ٢٧٢ و ٣٤٢)، و«مجمع الأمثال» للميداني (٢ / ٨٤)، و«تاج العروس» (مادة: ضبع).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١ / ٥٤ - ٥٥).

والتعريفُ فيه للجنس، ومعناه: الإشارةُ إلى ما يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ: أن الحمدَ ما هو؟

وقيل: للاستغراق<sup>(١)</sup>؛ إذ الحمدُ في الحقيقةِ كُلُّه له؛ إذ ما من خيرٍ إلا وهو مُؤَلِّيه بوسطٍ أو غيرِ وسطٍ، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣]. وفيه إشعارٌ بأنه تعالى حيٌّ قادرٌ عليهم مريدٌ إذ الحمدُ لا يستحقُّه إلا من كان هذا شأنه.

قوله: «والتَّعْرِيفُ فِيهِ لِلجِنْسِ، ومعناه: الإشارةُ إلى ما يعرفه كُلُّ أَحَدٍ أَنَّ الحمدَ ما هو؟ وقيل: للاستغراقِ؛ إذ الحمدُ في الحقيقةِ كُلُّه له إذ ما من خيرٍ إلا وهو مؤلِّيه بوسطٍ أو بغيرِ وسطٍ»:

حاصله: أنه ردّدَ بين كونِ اللامِ للجنسِ والاستغراقِ مُنْكَرًا بالمعنى على الزمخشريِّ حيثُ قصرها على الأوّلِ وهَمَّ مَن ذهبَ إلى الثاني<sup>(٢)</sup>، وقد قيل: إنّ ذلك منه نَزَعَةٌ اعترائيةٌ بناءً على أَنَّ العبدَ مُوجِدٌ لأفعاله بالاستقلالِ فيستحقُّ بذلك بعضَ الحمدِ فلا يكونُ كُلُّ الحمدِ لله، وقد أشارَ المصنّفُ إلى ردهِ بأنَّ كُلَّ خيرٍ فهو تعالى مؤلِّيه بواسطةٍ أو بغيرها فالحمدُ في الحقيقةِ كُلُّه له، ثم إنَّ المحقّقينَ ذهبوا إلى الاستغراقِ فكانَ يَنْبَغِي للمُصنّفِ تَقْدِيمُهُ.

قال الإمامُ فصيحُ الدِّينِ في «الفرائد»<sup>(٣)</sup>: كأنَّ الزمخشريَّ أرادَ بما قاله أن بعضَ

(١) في (ت) و(خ): «وقيل للاستغراق» بدل: «أو للاستغراق».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/٢٨-٢٩).

(٣) «فرائد التفسير» لعثمان بن عمر الفيروزآبادي أبي المحامد علقه على «الكشاف» وفيه اعتراضات وزيادات بحثية نحوية، وكلامية، وأدبية، توفي سنة (٦٧٥ هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للأذنه وي (ص: ٢٤٩).



الْحَمْدِ لِلَّهِ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا حَمْدَ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، نَعْمَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ لَيْسَ مِمَّا يَقْتَضِي الْاسْتِغْرَاقَ، وَلَكِنَّهُ يَحْتَمِلُهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ وَاقْتِضَاهُ الْمَقَامُ كَانَ مُرَادًا مِنْهُ، وَالْحَمْدُ لَمَّا كَانَ هُوَ الْوَصْفَ بِالْجَمِيلِ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى خَالِقُ كُلِّ جَمَالٍ وَكَمَالٍ، وَخَالِقُ كُلِّ مَنْ لَهُ الْجَمَالُ وَالْكَمَالُ، وَخَالِقُ كُلِّ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْحَمْدَ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ أُضِيفَ فِي الظَّاهِرِ إِلَى غَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

وقال صاحبُ «اللباب»<sup>(٢)</sup> في تفسيرِ الفاتحة: تَوْجِيهُ مَا قَالَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ: أَنَّ اللَّامَ لَا تُفِيدُ شَيْئًا سِوَى التَّعْرِيفِ، وَالْأَسْمُ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى نَفْسِ الْمَاهِيَةِ الْمَعْبَرِ عَنْهَا بِالْجِنْسِيَّةِ، فَإِذَنْ لَا يَكُونُ ثُمَّ اسْتِغْرَاقٌ.

قال الطيبيُّ: وهذا ذُهِوْلٌ عَن قَوْلِ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»: إِنَّ الْحَقِيقَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ صَالِحَةٌ لِلتَّوْحِيدِ وَالتَّكْثِيرِ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الْمُفْرَدِ وَالجَمْعِ فِي الْمَقَامِ الْخِطَابِيِّ حُمِلَتْ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ.

قال الطيبيُّ: وَالْحَقُّ أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْجِنْسِ أَوْ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ إِنَّمَا يَظْهَرُ بِحَسَبِ الْمَقَامِ<sup>(٣)</sup>.

وَيَأْنَهُ هُنَا: أَنَّ فِي تَعْقِيبِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِلْحَمْدِ إِشْعَارًا بِأَنَّ الْحَمْدَ إِنَّمَا اسْتَحَقَّهُ

(١) نقله عنه الطيبي في «حاشيته على الكشاف» (١/ ٧٢٤).

(٢) هو محمد بن محمد بن أحمد، المعروف بالفضل الإسفراييني، تاج الدِّين، له «لباب الإعراب»، و«لب اللباب»، و«فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة»، وقد تقدمت ترجمته، وكلامه منقول من «فتوح الغيب» (١/ ٧٢٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧٢٣).

لِمَا أَنَّهُ مُنْصَفٌ بِهَا كَمَا صرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَاتِهِ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ فِي اقْتِرَانِ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ بِالْحُكْمِ إِشْعَارًا بِالْعِلِّيَّةِ، وَهَاهُنَا الصِّفَاتُ بِأَسْرِهَا تَضَمَّنَتِ الْعُمُومَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْعُمُومُ فِي الْحَمْدِ ثَابِتًا.

وبيأته: أَنَّ الشُّكْرَ يَقْتَضِي الْمُنْعِمَ وَالْمُنْعَمَ عَلَيْهِ وَالنَّعْمَةَ، وَالْمُنْعِمُ هُوَ اللَّهُ، وَخَصَّ اسْمُهُ الْمَقْدَسُ لِكَوْنِهِ جَامِعًا لِمَعَانِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى مَا عَلِمَ وَمَا لَمْ يُعْلَمَ، وَالْمُنْعَمُ عَلَيْهِمُ: الْعَالَمُونَ، وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى كُلِّ جِنْسٍ مِمَّا سُمِّيَ بِهِ، وَمُوجِبُ النَّعْمِ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، وَهُوَ قَدْ اسْتَوْعَبَ <sup>(١)</sup> جَمِيعَ النَّعْمِ، فَإِذْنِ مَا الَّذِي يَسْتَدْعِي تَخْصِيسَ الْحَمْدِ بِالْبَعْضِ سِوَى التَّحْكُمِ وَالتَّوَهُّمِ <sup>(٢)</sup>؟

وفي «اللطائف القشيرية»: واللامُ في ﴿الْحَمْدُ﴾ لِلجِنْسِ، وَمُقْتَضَاهَا: الْاسْتِغْرَاقُ لِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ لِلَّهِ تَعَالَى، إِمَّا وَصْفًا وَإِمَّا خَلْقًا، فَلِهَذَا حَمْدُ لَظْهَوْرِ سُلْطَانِهِ، وَلِهَذَا الشُّكْرُ لَوْ فُورِ إِحْسَانِهِ <sup>(٣)</sup>.

الإمام: لَوْ قَالَ: «أَحْمَدُ اللَّهِ» كَانَ قَدْ ذَكَرَ حَمْدَ نَفْسِهِ فَقَطْ، وَإِذَا قَالَ: «إِنَّ حَقِيقَةَ الْحَمْدِ لِلَّهِ» فَقَدْ دَخَلَ فِيهِ حَمْدُهُ وَحَمْدُ غَيْرِهِ جَمِيعًا مِنْ لَدُنْ خَلْقِ الْعَالَمِ إِلَى انْتِهَاءِ دُخُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ ﴿وَمَا أُجْرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] <sup>(٤)</sup>.

(١) في (س): «استوجب».

(٢) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٢٦-٧٢٧).

(٣) انظر: «لطائف الإشارات» (١/ ٤٥).

(٤) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (١/ ٧٢٦).

«الانتصاف»: تعريفُ النَّكْرَةِ بِاللَّامِ إمَّا لِلْعَهْدِ وإمَّا لِلجِنْسِ، والذي للعَهْدِ: إمَّا أَنْ يَنْصَرِفَ الْعَهْدُ فِيهِ إِلَى فَرْدٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَفْرَادِ الْجِنْسِ نَحْوُ ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، وإمَّا أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى الْمَاهِيَةِ بِاعْتِبَارِ تَمَيُّزِهَا عَنْ غَيْرِهَا؛ كَقَوْلِكَ<sup>(١)</sup>: «أَكَلْتُ الْخَبْزَ»، وَالْجِنْسُ هُوَ الَّذِي يَنْضَمُّ إِلَيْهِ سُمُولُ الْآحَادِ كَقَوْلِكَ: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، وَكِلَا نَوْعِي الْعَهْدِ لَا يُوجِبُ اسْتِغْرَاقًا إِنَّمَا يُوْجِبُهُ الْجِنْسُ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ جَعَلَ تَعْرِيفَ الْحَمْدِ مِنَ النَّوْعِ الثَّانِي مِنْ نَوْعِي الْعَهْدِ، وَعَبَّرَ عَنْهُ بِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ لِعَدَمِ اعْتِنَائِهِ بِاصْطِلَاحِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَغَيْرُ الزَّمْخَشَرِيِّ جَعَلَهُ لِلْإِسْتِغْرَاقِ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ<sup>(٢)</sup>.

الطَّبِيْبِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ تَعْرِيفِ الْجِنْسِ فِي الْحَمْدِ الْمَاهِيَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ نَحْوُ: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ فَرْدٌ غَيْرٌ مُعَيَّنٍ بِحَسَبِ الْخَارِجِ نَحْوُ: «دَخَلْتُ السُّوقَ فِي بَلَدِ كَذَا»<sup>(٣)</sup>.

الشَّيْخُ أَكْمَلَ الدِّينَ: تَعْرِيفُ الْجِنْسِ هُوَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ: الْعَهْدُ الدَّهْنِيُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لَأَمُّ التَّعْرِيفِ هُوَ الدَّالُّ عَلَى الْحَاضِرِ فِي ذَهْنِ السَّمَاعِ، وَهُوَ إمَّا أَنْ يَكُونَ كَلِمًا أَوْ جُزْئِيًّا، وَالْأَوَّلُ يُسَمَّى: عَهْدًا ذِهْنِيًّا، وَيَعْبَرُ عَنْهُ أَيْضًا بِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ، وَالثَّانِي يُسَمَّى عَهْدًا خَارِجِيًّا، وَالتَّعَرُّضُ لِلْأَفْرَادِ الْمَعْنِيَّ بِقَوْلِهِمْ: الْإِسْتِغْرَاقُ، لَيْسَ لِلَّامِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْمَقَامِ، فَإِذَا كَانَ خِطَابِيًّا مِثْلَ: «الْمُؤْمِنُ غَيْرُ كَرِيمٍ» حُوِّلَ الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعًا عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ بَعْلَةَ

(١) فِي (س): «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٢) انظُر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٩).

(٣) انظُر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٢٤).

إيهام أن القصد إلى فردٍ دون فردٍ آخر مع تحقق الحقيقة فيما<sup>(١)</sup> يعود إلى ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح.

قال: وفسر المصنف تعريف الجنس بقوله: ومعناه: الإشارة إلى ما يعرفه كلُّ أحد أن الحمد ما هو؟ أي: إلى<sup>(٢)</sup> حقيقة من الحقائق، والمراد بها الإشارة العقلية؛ لأن الكليات لا تدرك إلا بالعقل.

قال: ونسب من ذهب إلى أنها للاستغراق إلى الوهم، فاختلف الناس في بيان ذلك، فمنهم من قال: إنما فعل ذلك بناء على [أن الأفعال الاختيارية إنما تصدر من العباد، وإذا صدرت على وجه يستوجب الحمد استحقه فاعلها فلا يكون الحمد كله لله على] مذهبه، وليس في كلامه ما يُشعر بذلك، على أن هذا لا يصح إلا إذا كان نفيه للاستغراق في هذه المادة خاصة، وأما إذا كان مراده أن الاستغراق لا يستفاد من اللام وإنما كانت فليس بصحيح؛ لعدم وجوده في غير هذه المادة.

ومنهم من قال: إنما نسبه إلى الوهم لأنه قدّم أن أصل الكلام: «نحمد الله حمدا» فيكون الحمد منزلا منزلة «حمدا» ومفهومه ماهية الحمد؛ لأنه مفعول مطلق للتأكيد، فيكون المراد بالحمد ماهيته، وفيه نظر؛ لأنه يُفيد الاختصاص بالمادة، وتشبيهه بـ(أرسلها العراك) ينافيه، ولأنه منزّل منزلة «حمدا» في تقدير الناصب لا في كونه نكرة.

ومنهم من قال: إنما فعل ذلك بناء على ما ذكرنا أن اللام للعهد، والاستغراق

(١) في (س) و(ف): «فيهما».

(٢) في نسخة «حاشية أكمل الدين» (و١٥ب): «أي أي»، وما سيأتي بين معكوفتين منه.

ناشئٌ عن المقام، وهذا المقامُ آبٍ عَنِ الاستِغراقِ؛ لِأَنَّ اِخْتِصَاصَ حَقِيْقَةِ الْحَمْدِ بِهِ تَعَالَى أَبْلَغُ مِنْ اِخْتِصَاصِ أَفْرَادِهِ جَمِيْعًا وَفُرَادَى، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ حَمْدَ كُلِّ حَامِدٍ لِكُلِّ مَحْمُودٍ حَمْدٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْحَقِيْقَةِ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ الْاِخْتِيَارِيِّ بِالْجَمِيلِ، وَكُلُّ مَا يَصْدُرُ مِنَ الْفِعْلِ مِنْ كُلِّ مَحْمُودٍ فَإِنَّهُ فِعْلٌ خَلَقَهُ اللهُ تَعَالَى، فَيَكُونُ الْحَمْدُ الْمَقَابِلُ اللهُ خَالِقَهُ.

وَرَدَّ بِأَنَّ إِبَاءَ الْمَقَامِ عَنِ الْاِسْتِغْرَاقِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ مَقَامٌ خِطَابِيٌّ يَسْتَدْعِي الْحَمْلَ عَلَى الْاِسْتِغْرَاقِ، وَبِأَنَّ كَوْنَ اِخْتِصَاصِ حَقِيْقَةِ الْحَمْدِ أَبْلَغَ مَمْنُوعٌ، فَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ كَلِّهِ أَنَّ جَعَلَ اللَّامَ لِلْحَقِيْقَةِ لَيْسَ أَوْلَى مِنَ الْاِسْتِغْرَاقِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُرَادُهُ بِكُلِّهِ ذَلِكَ أَنَّ جَعَلَ اللَّامَ مَوْضُوعَةً لِلْاِسْتِغْرَاقِ وَهُمْ فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْعَهْدِ، اِنْتَهَى.

وَقَالَ الشَّرِيفُ: قَوْلُهُ: «وَمَعْنَاهُ: الْإِشَارَةُ...» إِلَى آخِرِهِ، تَصْرِيْحٌ بِأَنَّ مَعْنَى تَعْرِيفِ الْجِنْسِ الْإِشَارَةُ إِلَى حُضُورِ<sup>(١)</sup> الْمَاهِيَةِ فِي الذَّهْنِ وَتَمَيُّزِهَا هُنَاكَ مِنْ سَائِرِ الْمَاهِيَّاتِ، فَإِنَّ الْمُنْكَرَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَاهِيَّةٍ مَعْقُولَةٍ مُتَمَيِّزَةٍ فِي الذَّهْنِ حَاضِرَةً عِنْدَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا إِشَارَةَ فِيهِ إِلَى تَعْيِينِهَا وَحُضُورِهَا، فَإِذَا عُرِّفَ بِلَامِ الْجِنْسِ فَقَدْ أُشِيرَ إِلَى ذَلِكَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ حُضُورِهَا وَتَعْيِينِهَا فِي الذَّهْنِ وَبَيْنَ الْإِشَارَةِ وَحُضُورِهَا وَتَعْيِينِهَا هُنَاكَ<sup>(٢)</sup> مِمَّا لَا خَفَاءَ فِيهِ.

وَتَوْهَمَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ مَعْنَى تَعْرِيفِ الْجِنْسِ هُوَ الْاِسْتِغْرَاقُ، وَيَبْطُلُهُ: أَنَّ الْاِسْتِغْرَاقَ قَدْ يَتَحَقَّقُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ كَمَا فِي: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»<sup>(٣)</sup>، وَ: «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ» وَلَيْسَ مَعَهُ تَعْرِيفٌ أَصْلًا.

(١) فِي (س): «حُصُولُ».

(٢) فِي «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِي»: «وَبَيْنَ الْإِشَارَةِ إِلَى تَعْيِينِهَا وَحُضُورِهَا هُنَاكَ».

(٣) قَوْلُهُ: «فِي الدَّارِ»: لَيْسَ فِي (س)، وَلَمْ يَرِدْ أَيْضًا فِي «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِي».

فإن قيل: قد حمل صاحب «الكشاف» المعروف بلام الجنس في مواضع على الشمول والإحاطة، وهو معنى الاستغراق بعينه، فكيف جعله هنا وهما؟

قلنا: الوهم كون الاستغراق معنى تعريف الجنس لا كونه مستفادًا من المعرف باللام بمعونة المقام، وما نُقِلَ عنه من أن اللام لا تُفيد سوى التعريف والإشارة، والاسم لا يدل إلا على مُسمّاه، فإذا لا يكون ثم استغراق<sup>(١)</sup>، أراد به: أن ليس ثم استغراق هو مدلول الاسم أو اللام، لا أنه لا يُستفاد من القرائن الخارجية.

وتحقيق الكلام: أن معنى التعريف مطلقًا هو الإشارة إلى أن مدلول اللفظ معهود؛ أي: معلوم متعين حاضر في ذهن السامع، يرشدك إلى ذلك ما فسّر به المصنّف تعريف الجنس هاهنا، وما صرّح به ابن الحاجب في «إيضاح المفصل»، من أن زيدًا موضوع لمعهودين المتكلم والمخاطب، ومن أن غلام زيد لمعهودينهما بحسب تلك النسبة المخصوصة<sup>(٢)</sup>، وما ذكره بعض الأدباء من أن المعرفة ما يعرفه مخاطبك والنكرة ما لا يعرفه، وما أجمعوا عليه من أن الصلة يجب أن تكون معلومة الانتساب للسامع، وإذا استقرت كلامهم وتحققت محصوله استوثقت بما ذكرنا، وقد صرّح به بعض الأفاضل فقال: التعريف يقصد به معهود متعين عند السامع من حيث هو متعين كأنه أشار إليه بذلك الاعتبار.

وأما النكرة فيقصد بها التفات النفس إلى المتعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعينه<sup>(٣)</sup> وإن كان متعينًا في نفسه، وحيث نقول: اللام إذا أدخلت على اسم فإما أن

(١) ذكره الزمخشري في حواشيه كما في «حاشية الشهاب»: (١/ ٨٤). ولعله يريد حواشيه على «الكشاف».

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١/ ٩٨ - ٩٩).

(٣) في (ف): «بعينه».

يُشَارَ بِهَا إِلَى حَصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ مَسْمَاهُ فَرْدًا كَانَتْ أَوْ أَفْرَادًا، مَذْكُورَةً تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَتَسْمَى لَامَ الْعَهْدِ، وَنَظِيرُهُ الْعَلْمُ الشَّخْصِي، وَإِنَّمَا أَنْ يَشَارَ بِهَا إِلَى مُسْمَاهُ وَتَسْمَى لَامَ الْجِنْسِ.

فَإِنْ قُصِدَ الْمَسْمَى مِنْ حَيْثُ هُوَ كَمَا فِي التَّعْرِيفَاتِ، وَنَحْوِ قَوْلِنَا: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ» تَسْمَى اللَّامُ حَيْثُ لَامَ الْحَقِيقَةِ وَالطَّبِيعَةِ، وَنَظِيرُهُ الْعَلْمُ الْجِنْسِيُّ، وَإِنْ قُصِدَ الْمَسْمَى مِنْ حَيْثُ هُوَ فِي ضَمَنِ الْأَفْرَادِ بِقَرِينَةِ الْأَحْكَامِ الْجَارِيَةِ عَلَيْهِ الثَّابِتَةِ لَهُ فِي ضَمْنِهَا:

فَإِنَّمَا أَنْ يُقْصَدَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِي ضَمَنِ جَمِيعِ أَفْرَادِهَا كَمَا فِي الْمَقَامِ الْخَطَابِيِّ بَعْلَةً إِيهَامٍ أَنْ الْقَصْدَ إِلَى بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ تَرْجِيحٌ بِلَا مَرَجِّحٍ، وَتَسْمَى لَامَ الْاسْتِغْرَاقِ، وَنَظِيرُهُ كَلِمَةُ «كُلٌّ» مُضَافَةً إِلَى النَّكْرَةِ.

أَوْ فِي ضَمَنِ بَعْضِهَا كَمَا فِي الْمَقَامِ الْاسْتِدْلَالِيِّ، وَتَسْمَى لَامَ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، كَقَوْلِكَ: «ادْخُلِ السُّوقَ» حَيْثُ لَا عَهْدَ، وَمُؤَدَّاهُ مُؤَدَّى النَّكْرَةِ، وَلِذَلِكَ تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُهَا.

فَظَهَرَ أَنَّ اللَّامَ إِمَّا لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ أَوْ لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ كَمَا ذَكَرَ فِي «الْمَفْصَلِ»<sup>(١)</sup>، وَأَنَّ الْاسْتِغْرَاقَ وَالْعَهْدَ الذَّهْنِيَّ رَاجِعَانِ إِلَى التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيِّ، وَمُسْتَفَادَانِ مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِجِيَّةِ عَنِ مَدْلُولِ اللَّامِ وَالْمَعْرِفِ بِهَا، وَهُوَ مُرَادُ الرَّمَخْشَرِيِّ.

وَقَدْ قِيلَ: اخْتِيَارُهُ الْجِنْسَ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ، فَإِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ لَمَّا كَانَتْ مَخْلُوقَةً لَهُمْ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ كَانَتْ الْمَحَامِدُ عَلَيْهَا رَاجِعَةً إِلَيْهِمْ، فَلَا يَصِحُّ تَخْصِيصُ الْمَحَامِدِ كُلِّهَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ لِأَنَّ اخْتِصَاصَ الْجِنْسِ بِهِ

(١) انظر: «المفصل» للرمخشري (ص: ٤٤٩).

تعالى يَسْتَلْزِمُ اختصاصَ جميعِ أفرادِه<sup>(١)</sup> أيضًا؛ إذ لو وُجِدَ فردٌ منه لغيره ثبتَ الجنسُ له في ضمينه.

وقيل: مبنيٌّ على أنَّ هذه المصادرَ نائبةٌ منابَ أفعالها ساذةً مساذها، والأفعالُ لا تعدو دلالتها على الحقيقةِ إلى الاستغراقِ.

ورُدَّ: بأن ذلك لا يُنافي قصدَ الاستغراقِ بمعونةِ مراتبِ الأحوالِ.

وقيل: إنَّما اختارَه بناءً على أنَّ الجنسَ هو المتبادرُ إلى الفهمِ الشائعِ في الاستعمالِ، لا سيَّما في المصادرِ، وعند خفاءِ قرائنِ الاستغراقِ.

وهو أيضًا مردودٌ: بأنَّ المحلَّي بلامِ الجنسِ في المقاماتِ الخطابيةِ يتبادرُ منه الاستغراقُ، وهو الشائعُ في الاستعمالِ هناك مصدرًا كان أو غيره، وأيُّ مقامٍ أولى بملاحظةِ الشمولِ والاستغراقِ من مقامِ تخصيصِ الحمدِ بالله تعالى تعظيمًا له؟ فقريتهُ الاستغراقِ فيما نحنُ فيه كئنا على علمٍ.

والحقُّ أن سببَ الاختيارِ: هو أنَّ الجنسَ مُستفادٌ من جوهرِ الكلامِ ومُستلزمٌ لاختصاصِ جميعِ الأفرادِ، فلا حاجةَ في تأديةِ المقصودِ الذي هو ثبوتُ الحمدِ له تعالى وانتفاؤه عن غيره إلى أن يلاحظَ الشمولُ والإحاطةُ ويستعانَ فيه بالأمرِ الخارجيةِ، بل نقولُ: على ما اختارَه يكونُ اختصاصُ جميعِ الأفرادِ ثابتًا بطريقِ برهانيٍّ، فيكونُ أقوى من إثباته ابتداءً<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخُ بهاءُ الدينِ السُّبكي في «عروس الأفرح»: العَهْدُ قد يكونُ شخصيًّا كقولك: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦] وقد يكونُ جنسيًّا بمعنى إرادةِ جنسِ

(١) في (ز): «أفرادها»، وفي (ف): «جميع أفرادها»، والمثبت من (س) و«حاشية الجرجاني».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٤٩ - ٥٢).



هو نوعٌ لِمَا فوقه كقولك: الرَّجُلُ، تريدُ به فردًا من أفرادِ الرَّجَالِ الحِجَازِيِّينَ دون غيرِهِم، وهذا يقعُ كثيرًا في الكلام، ولعلَّ منه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ٨٩] فإنَّ المرادَ جِنْسُ كُتُبِ اللَّهِ تعالى، ليكونَ صالحًا للتوراةِ والإنجيلِ والزَّبُورِ التي أُوتِيَهَا مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فاللامُ فيه عَهْدِيَّةٌ جِنْسِيَّةٌ، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧] قال الزمخشريُّ: أي جنسُ كُتُبِ اللَّهِ المنزلةِ<sup>(١)</sup>، وتَصِيرُ هذه الألفُ واللامُ عَهْدِيَّةً جِنْسِيَّةً اسْتِغْرَاقِيَّةً<sup>(٢)</sup>.

قال: واللامُ على أقسامٍ:

أحدها: جِنْسِيَّةٌ فقط؛ كقولك: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ؛ أي: حَقِيقَةُ الرَّجُولِيَّةِ خَيْرٌ مِنْ حَقِيقَةِ الْأُنُوثةِ.

الثاني: عَهْدِيَّةٌ عَهْدًا خَارِجِيًّا كـ«الرَّجُلِ» لِمُعَيَّنٍ.

الثالث: عَهْدِيَّةٌ ذِهْنًا، ونعني بالخارجيِّ: ما كان السَّامِعُ يَعْرِفُهُ، وبالذهنيِّ: ما انفردَ المتكلمُ بمعرفته، وإلا فالعهدُ لا يكونُ إلا في الذَّهْنِ.

الرابع: عَهْدِيَّةٌ جِنْسِيَّةٌ؛ كقولك: «أَكْرَمُ الرَّجُلِ»، تريد: جنسَ الحِجَازِيِّ، في جوابِ مَنْ قال: «حَضَرَ حِجَازِيٌّ».

الخامس: كذلك، وهو معهودٌ ذهنيٌّ لا خارجيٌّ؛ كالمثال المذكورِ حيثُ لم يَكُنْ في جوابِ.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤١١/١).

(٢) انظر: «عروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح» لبهاء الدين السبكي (١٨٠/١).

السادس: استغرافيةٌ جنسيَّةٌ مثل: «الرَّجُلُ إِلَّا الْجَاهِلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ».

السابع: استغرافيةٌ جنسيَّةٌ عهديَّةٌ؛ كالمثال المذكورٍ مریداً به الحجازيُّ.

الثامن: كذلك والمعهودُ ذهنيُّ.

التاسع: جنسيَّةٌ، ولكن يريدُ جملةً ذلك الجنسِ لا باعتبارِ العمومِ لِيُقَيَّدَ عِلْمُ  
الأفرادِ والمجموعِ معاً، فإنَّ المجموعَ في الإثباتِ يستلزمُ الأفرادَ، بل يكون المدلولُ  
الحقيقةَ كُلِّها، وهو بمعنى العمومِ المجموعيِّ، ويَنبغِي أن يجعلَ منه قوله تعالى:  
﴿عَلِمُوا لَعْنَتِي وَالشَّهَادَةَ﴾ [الأنعام: ٧٣]<sup>(١)</sup>.

\* فوائد:

الأولى: قال الشَّريف: إنما قال: «والتَّعْرِيفُ فِيهِ لِلْجِنْسِ»، ولم يقل: «واللامُّ»؛  
تنبهها على أن اللامَّ للتعريفِ اتِّفَاقاً وإن وقع اشتباهٌ في معنى التَّعْرِيفِ<sup>(٢)</sup>.

الثانية: حكى الكرمانِيُّ في «غرائبهِ» ثم السَّمِينُ في «إعرابه» قولاً ثالثاً: أنَّها  
للعهدِ<sup>(٣)</sup>، وعندي: أنه عينُ القولِ بأنَّها للجنسِ؛ كما تقدَّم تقريرُهُ في كلامِ صاحبِ  
«الانتصافِ»<sup>(٤)</sup> وغيره.

ثم رأيتُ أبا حيانَ قال في كتابه «إعراب القرآن»<sup>(٥)</sup> الذي لخصه من «بحره»:   
الحَمْدُ مَصْدَرٌ مُعْرَفٌ بـ«أل»: إما للعهدِ؛ أي: الحمدُ المعروفُ بينكم لله، أو لتعريفِ

(١) انظر: «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» (١/١٩٩).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٤٩).

(٣) انظر: «غرائب التفسير» للكرمانِي (١/٩٧)، و«الدر المصون» للسَّمِينِ الحلبي (١/٣٨).

(٤) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/٩ - ١٠).

(٥) واسمه: «النهر الماد»، وذكر الكلام الآتي أيضاً في «البحر المحيط» (١/٥٤).

الماهية ك: «الدِّينَارُ خَيْرٌ مِنَ الدَّرْهَمِ»؛ أي: أيُّ دِينَارٍ كَانَ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَيِّ دَرْهَمٍ كَانَ، فَيَسْتَلْزِمُ إِذْ ذَاكَ الْأَحْمَدَ كُلَّهَا، أَوْ لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ فَيَدُلُّ عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْأَحْمَدِ كُلِّهَا بِالمطابقة<sup>(١)</sup>.

ثم رأيتُ في «شرح الرسالة» للفاكهية<sup>(٢)</sup>: قال: سمعتُ شيخنا أبا العباس المرسيَّ يقول: قلتُ لابن النَّحَّاسِ النَّحْوِيِّ<sup>(٣)</sup> - يعني: الشَّيْخَ بهاءَ الدينِ شيخَ أبي حيانَ -: ما تقولُ في الألفِ واللامِ في ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أَجْنِسِيَّةٌ هِيَ أَمْ عَهْدِيَّةٌ؟ فقال: يا سيدي، قالوا: إنها جِنْسِيَّةٌ، فقلتُ له: الذي أقول: إنها عَهْدِيَّةٌ، وذلك أَنَّ اللَّهَ لَمَّا عَلَّمَ عَجَزَ خَلْقِهِ عَنْ كُنْهٍ حَمْدِهِ حَمِدَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ فِي أَرْزَلِهِ نِيَابَةً عَنْ خَلْقِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْمَدُوهُ، فقال: أَشْهَدُكَ أَنَّهَا لِلْعَهْدِ.

الثالثة: حكى الكَرْمَانِيُّ قولاً آخَرَ: أَنَّهَا لِلتَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ أَرَادَ الاسْتِغْرَاقَ فِعْبَارَةً غَرِيبَةً فِيهِ، وَإِلَّا فَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ فِي أَقْسَامِ اللّامِ.

الرابعة: أَلَفَ الشَّيْخُ علاءُ الدينِ البخاريُّ<sup>(٥)</sup> من شيوخِ شيوخنا رسالةً في تقرير

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٥٤).

(٢) هو عمر بن علي بن سالم اللخمي الإسكندري، الشهير بابن الفاكهاني المالكي، أبو حفص، له شرح على رسالة أبي زيد، سمّاه: «التحرير والتجبير»، توفي سنة (٧٣١هـ). انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/٨٤١).

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، أبو عبد الله بهاء الدين ابنُ النَّحَّاسِ الحلبي النَّحْوِيُّ شيخ الديار المصرية في علم اللسان، وليّ تدرّيس التَّفْسِيرِ بالجامع الطولوني، ولم يصنّف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب «المقرب»، توفي سنة (٦٩٨هـ). انظر: «بغية الوعاة» (١/١٣).

(٤) انظر: «غرائب التفسير» للكرماني (١/٩٧).

(٥) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، علاء الدين الحنفي، المتوفى سنة (٧٣٠هـ)، وله =

أَنَّ **«الْحَمْدُ لِلَّهِ»** جملةٌ خبريةٌ لا إنشائيةٌ، قال فيها: أجمعت الأمة على إمكان كون اللام فيه للاستغراق؛ لأنَّ أهلَ السنَّةِ حَمَلوها على الاستغراق، والحكمُ بثبوت الشيءِ فرعٌ إمكانيه، وغيرُهُم من المعتزلةِ ومن يجري مجراهُم افتقروا<sup>(١)</sup> في حملها على الجنسِ إلى ما يرجِّحُه على الاستغراق، وذلك دليلٌ على الاعترافِ بإمكانه؛ إذ تركُ الممتنعِ والأخذُ بالممكنِ لا يفتقرُ إلى المرجِّحِ، فثبتَ بالإجماعِ المركَّبِ إمكانُ استغراقه.

الخامسة: قال بعضُ أربابِ الحواشي: اختلفَ النَّاسُ في **«الْحَمْدُ لِلَّهِ»** فاختارَ الزَّمخشريُّ أنه خبرٌ عُدِلَ به عن الأمرِ، واختارَ آخرونَ أنه خبرٌ على حَقِيقَتِهِ وأنَّ المرادُ به الإخبارُ بأنَّ اللهَ تعالى مُستحقُّ الحمدِ كما قالَ تعالى: **«وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ»** [سبأ: ١]، وبنى<sup>(٢)</sup> الزَّمخشريُّ على مذهبه أنَّ الألفَ واللامَ في **«الْحَمْدُ»** لتعريفِ الحَقِيقَةِ، فإنه يَسْتَحِيلُ الاستغراقُ<sup>(٣)</sup>، فإنه لا يأمرُ العَبْدَ بأنَّ يحمدَ كلَّ حَميدٍ في العالمِ، وأصحابُ القَوْلِ الثاني جَعَلوها للاستغراقِ؛ لأنَّه إخبارٌ بما يستحقُّه اللهُ تعالى مِن جميعِ المحاميدِ.

= «كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي»، وغيره. انظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر الحنفي (٣١٧/١)، و«هدية العارفين» البغدادي (٥٨١/١).

(١) في (س): «اقتصروا».

(٢) في (س): «ومشى».

(٣) انظر: «الكشاف» (٢٨/١-٢٩).

وقرى: (الحمد لله) بإتباع الدال اللام<sup>(١)</sup>، وبالعكس<sup>(٢)</sup>، تنزيلاً لهما من حيث إنهما يُستعملان معاً منزلة كلمة واحدة.

قوله: «وقرى الحمد لله بإتباع الدال اللام وبالعكس تنزيلاً لهما من حيث إنهما يُستعملان معاً منزلة كلمة واحدة»:

قال ابن جنى في كتابه «المحتسب في توجيه شواذ القراءات»: قراءة أهل البادية: (الحمد لله) مضمومة الدال واللام، ورواها لي بعض أصحابنا قراءة لإبراهيم ابن أبي عبلة: (الحمد لله) مكسورتان، ورواها أيضاً لي قراءة لزيد بن علي وللحسن البصري، وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال، إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك، وهو: أن هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييراً كما جاء عنهم لذلك: لم يك، ولا أدري، ولم أبل، وأيش، تقول: وجا يجي، وسايسو، بحذف همزتيهما.

فلما طرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمد لله) كعق وطنب، و(الحمد لله) كإبل وإطيل، إلا أن (الحمد لله) بضم الحرفين أسهل من (الحمد لله) بكسريهما من موضعين:

أحدهما: أنه إذا كان إتباعاً فأقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول، وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب،

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩) عن الحسن البصري ورؤية،

و«المحتسب» لابن جنى (١/ ٣٧) وزاد إبراهيم بن أبي عبلة وزيد بن علي.

(٢) أي: (الحمد لله) بإتباع اللام ضمة الدال. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩) عن

إبراهيم بن أبي عبلة، وذكرها ابن جنى في «المحتسب» (١/ ٣٧) عن أهل البادية كما سيأتي.

فتكونُ ضَمَّةُ اللامِ تابعةً لضمَّةِ الدالِ؛ كما تقولُ: مُدٌّ وُشْدٌ، فتُتبعُ الثانيَ الأوَّلَ، فهذا أقيسُ من إبتاعِكَ الأوَّلَ الثانيَ في نحوِ: أُقْتَلُ وأُدْخَلُ، فكذلكَ (الحمدُ لله) أسهلُّ مأخذاً من (الحمدِ لله).

والآخر: أن ضَمَّةَ الدَّالِ في ﴿الْحَمْدُ﴾ إعرابٌ، وكسرةُ اللامِ في ﴿لِلَّهِ﴾ بناءٌ، وحرمةُ الإعرابِ أقوى من حرمةِ البناءِ، فإذا قلتَ: (الحمدُ لله) فقريبٌ أن يغلبَ الأقوى الأضعفَ، وإذا قلتَ: (الحمدِ لله) غلبتَ البناءَ الأضعفَ على الإعرابِ الأقوى، مضافاً ذلكَ إلى حُكْمِ تَغْيِيرِ الآخِرِ للأوَّلِ، وإلى كثرةِ بابِ عُتِقٍ وَطُنُبٍ في قَلَّةِ بابِ إِبِلٍ وإِطْلٍ، ومثلُ هذا في إبتاعِ الإعرابِ البناءَ قوله:

وقال اضربِ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هابِلٌ<sup>(١)</sup>

كسَرَ الميمَ لكسرةِ الهمزةِ.

ثمَّ من بعد ذلك: أنَّكَ تُفيدُ من هذا الموضعِ ما تتفَعُّ به في مَوْضِعِ آخَرَ، وهو أنَّ قولَكَ: (الحمدُ لله) جملةٌ، وقد شُبِّهَ جُزْءُها معاً بالجزءِ الواحدِ، وهو مُدٌّ أو عُتُقُ - فيمَن أسكنَ ثمَّ أتبعَ - أو السُّلطانَ، دلَّ ذلكَ على شِدَّةِ اتصالِ المبتدأِ بخبره؛ لأنَّه لو لم يكن الأمرُ عندهم كذلكَ لَمَا أَجْرُوا هذينِ الجُزْءَيْنِ مُجْرَى الجزءِ الواحدِ، وقد نَحَوَا هذا المَوْضِعَ في قولهم في تَابَطَ شَرًّا: تَابَطِيٌّ، وفي رجلٍ اسمه زيدٌ أخوكَ: زَيْدِيٌّ، فحَدَفُوا الجزءَ الثانيَ كما يَحْدِفُونَهُ مِنَ المَرْكَبِ في قولهم في حَضَرَ مَوْتٌ: حَضَرَ مِيٌّ، وفي رَامَهُزْمُ: رَامِيٌّ، وكما تقولُ في طَلَحَتْ: طَلَحِيٌّ، فدَلَّ ذلكَ على شِدَّةِ اتصالِ المبتدأِ بخبره، ومثلهُ في الدَّلالةِ على هذا المعنى قِراءةُ ابنِ كثيرٍ ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَفَّتُ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) أورده سيبويه في «الكتاب» (١٤٦/٤)، وهابِل: تكلى.

(٢) وهي رواية البزي عن ابن كثير. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٤٧١)، و«التيسير

في القراءات السبع» (ص: ١١٢ و ١٥٢).

[الأعراف: ١١٧] بتسكين حرف المضارعة من ﴿تَلَقَّفُ﴾، فلولا شدة اتصاله بما قبله للزم منه تصوّر الابتداء بالسّاكن، بل صار في اللفظ (هَيْتٌ)<sup>(١)</sup> كالجزء الواحد الذي هو خَدَبٌ وَهَجَفٌ، وهذا أقوى دلالة على قوّة اتصال المبتدأ بخبره مما تقدّم؛ لِمَا فيه من وجوب تصوّر الابتداء بالسّاكن.

ومن ورائه أيضًا ما هو الطّف مأخذًا وهو أن ﴿تَلَقَّفُ﴾ جملة ومشفوعة أيضًا بالمفعول الموصول الذي هو ﴿مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧].

وأصل تصوّر الجمل في هذا المعنى: أن تكون مُنفصلة قائمة برؤوسها، وقد تراها هنا كيف تصوّرت شديدة الحاجة إلى المبتدأ قبلها، فإذا جازَ هذا الخلط له ووكادة الصلّة بينه وبين ما قبله فما ظنك بخبر المبتدأ إذا كان مُفردًا لا يُشكُّ أنه به أشدّ اتصالًا، وإليه أقوى تساندًا وانحيازًا فاضمُّم ذلك إلى ما قبله.

ونحو منه حكاية الفراء عن بعضهم وجرى ذكرُ رَجُلٍ فقيل: ها هو ذا، فقال مُجيبًا: نعم الها هو ذا هو، فالحاقه لام المعرفة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر من أقوى دليل على تنزّلها عندهم منزلة الجزء الواحد، نعم، وفي صدر هذه الجملة حرفُ التّنبية وهو يكاد يفصلها عن لام التعريف بعض الانفصال - وهما مع ذلك كالمُتلاقيتين المُتعاقيتين - مع حجزه بينهما واعتراضه على كل واحدٍ منهما<sup>(٢)</sup>، انتهى كلام ابن جني.

(١) أي: من ﴿هي تَلَقَّفُ﴾ في قراءة البيزي عن ابن كثير.

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/٣٧-٣٩).

﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الربُّ في الأصل بمعنى: التربية، وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً، ثم وُصِفَ به للمبالغة كالصَّومِ والعَدْلِ.

وقيل: هو نعتٌ من رَبَّه يَرْبُّه فهو ربُّ؛ كقولك: نَمَّ يَنْمُ فهو نَمٌّ، ثم سَمِّيَ به المالكُ لأنه يحفظُ ما يملكُه ويُرَبِّيهِ، ولا يُطْلَقُ على غيره تعالى إلا مقيداً؛ كقوله: ﴿أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠].

والعالمُ: اسمٌ لما يُعَلِّمُ به كالحاتِمِ والقالبِ، غَلَبَ فيما يُعَلِّمُ به الصانعُ تعالى، وهو كلُّ ما سواه من الجواهرِ والأعراضِ؛ فإنَّها لإمكانها وافتقارها إلى مؤثِّرٍ واجبٍ لذاته تَدُلُّ على وجوده، وإنما جَمَعَهُ<sup>(١)</sup> ليشمَل ما تحته من الأجناسِ المختلفةِ، وغَلَبَ العقلاءَ منهم فجمعه بالياء والنون كسائر أوصافهم.

وقيل: اسمٌ وُضِعَ لذوي العِلْمِ من الملائكةِ والثَّقَلَيْنِ، وتناوَلَهُ لغيرهم على سبيلِ الاستتباعِ.

وقيل: عُني به الناسُ هاهنا، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهم عالمٌ من حيث إنه يشتمِل<sup>(٢)</sup> على نظائرِ ما في العالمِ الكبيرِ من الجواهرِ والأعراضِ يُعَلِّمُ به الصانعُ كما يُعَلِّمُ بما أبدعه في العالمِ، ولذلك سوَّى بين النظرِ فيهما، وقال تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

وقرئ: (رَبِّ الْعَالَمِينَ) بالنصبِ على المدحِ أو النداءِ، أو بالفعلِ الذي دلَّ عليه ﴿الْحَمْدُ﴾.

وفيه دليلٌ على أنَّ الممكناتِ كما هي مفتقرةٌ إلى المحدثِ حالَ حُدوثها فهي مفتقرةٌ إلى المبقِي حالَ بقائها.

(١) في (خ): «جمع».

(٢) في (خ): «مشمول».



قوله: «الرب في الأصل بمعنى التربية...» إلى آخره:

لم يُصْرَحْ بما هو المرادُ به هنا، إلا أن كَلامَهُ في حكاية القولِ الأوَّلِ يُشْعِرُ باختيارِ أن المرادَ به هنا: المُرَبِّي، وفي حكاية الثاني يُشْعِرُ بأن المرادَ به: المالكُ، وهو لغةٌ يُطَلَّقُ عليهما وعلى الخالقِ والسَّيِّدِ والثَّابِتِ والمعبودِ والمصلِحِ، وكلُّ ذلك تحتمُّله الآيةُ.

قال الماورديُّ وغيره: فإن فُسِّرَ بمعنى المالكِ أو السَّيِّدِ<sup>(١)</sup>، أو الثَّابِتِ فَمِنْ صفاتِ الدَّاتِ، أو بالباقي فَمِنْ صفاتِ الفِعْلِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخُ بهاءُ الدينِ بن عقيلٍ في «تفسيره»: إن فُسِّرَ بالمعبودِ على مَعْنَى: مُسْتَحَقِّ العبادَةِ، فِصْفَةٌ ذاتِ، أو على مَعْنَى: الذي يعبدُهُ الخلقُ، فِصْفَةٌ فِعْلٍ.

وقال الشيخُ عزُّ الدينِ بن عبدِ السلامِ: الأوَّلَى أن يُحْمَلَ هنا على المُصْلِحِ لِعُمومِهِ<sup>(٣)</sup>.

وساقَ الطَّيْبِيُّ كلامَ القَاضِي فاهمًا منه أنَّه فُسِّرَ بالمُرَبِّي ثمَّ قال: وهذا التَّفْسِيرُ أوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَعْمٌ وَأَنْسَبُ لِلْحَمْدِ، فَإِنَّ مِنْ شَأْنِ المالكِ إِصْلَاحَ ما تحتَ سِياسَتِهِ وإِتْمَامَ<sup>(٤)</sup> أَمْرِ مَعاشِهِ.

ثم ذكرَ قولَ الجوهريِّ: رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ: مالِكُهُ، وَرَبَّيْتُ القومَ: سُسْتُهُمْ، وَرَبَّ الضَّيْعَةَ: أَي: أَصْلَحَها وَأَتَمَّها، وَرَبَّ فلانٌ وَلَدَهُ يَرُثُهُ رَبًّا<sup>(٥)</sup>.

(١) في (س): «والسيد».

(٢) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (١/٥٤).

(٣) انظر: «فوائد من مشكل القرآن» لابن عبد السلام (ص: ٤٨).

(٤) في (ز): «في إتمام».

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: رب).

وقال: فالواجبُ حَمْلُ (الرَّبِّ) على كِلَا مَفْهُومَيْهِ بِأَنَّ يَفْسَرَ (الرَّبُّ) بِالْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ الْمَتَصَرِّفِ التَّامِّ، وَسَبِيلُ إِعْمَالِ الْمَشْتَرَكِ فِي كِلَا مَفْهُومَيْهِ إِذَا اتَّفَقَا فِي أَمْرِ سَبِيلِ الْكِنَايَةِ فِي أَنَّهَا لَا تُنَافِي إِرَادَةَ التَّصْرِيحِ مَعَ إِرَادَةِ مَا عَبَّرَ عَنْهُ، وَإِذَا اخْتَلَفَا سَبِيلَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ<sup>(١)</sup>.

وقال الأصبهانيُّ: يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ هُنَا جَمِيعُ مَعَانِيهِ، وَلِهَذَا أَتَى بِهِ دُونَ الْمَالِكِ وَنَحْوِهِ.

قوله: «وقيل: هو نعتٌ من رَبِّهِ يُرْبُّهُ فَهُوَ رَبُّ كَقَوْلِكَ: نَمَّ يَنْمُ فَهُوَ نَمٌّ»:

قال الشريفُ: قوله: «فَهُوَ رَبُّ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مِنْ فِعْلِ مُتَعَدٍّ لَكِنْ بَعْدَ جَعْلِهِ لِأَنَّهَا بِالنَّقْلِ إِلَى «فَعْلٍ» بِالضَّمِّ كَمَا سَلَفَ تَحْقِيقُهُ، وَلَمَّا كَانَ مَجِيءُ الصَّفَةِ عَلَى «فَعْلٍ» مِنْ بَابِ «فَعْلٍ» بِالْفَتْحِ «يَفْعُلُ» بِالضَّمِّ عَزِيزًا اسْتَشْهَدَ لَهُ بِمَثَالٍ يُقَالُ: نَمَّ الْحَدِيثَ يَنْمُهُ وَيَنْمُهُ - بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ - فَهُوَ نَمٌّ، وَلَا بَدَّ فِيهِ مِنَ النَّقْلِ أَيْضًا، وَكَأَنَّ فِي تَرْكِ الْمَفْعُولِ نَوْعَ إِشَارَةٍ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: رَبٌّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ اسْمٌ فَاعِلٍ حُدِفَتْ أَلْفُهُ، فَأَصْلُهُ: رَابٌّ؛ كَمَا قَالُوا: رَجُلٌ بَارٌّ وَرَبٌّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَلَا يَطْلُقُ عَلَى غَيْرِهِ تَعَالَى»:

قال الشريفُ وَغَيْرُهُ: يَعْنِي بِهِ: غَالِبًا، وَإِلَّا فَقَدْ جَاءَ فِي شِعْرِ الْحَارِثِ بْنِ حِلْزَةَ يَمْدَحُ مَلِكًا:

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١/٧٢٩ - ٧٣٠).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٥٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٥٦).

وهو الرّبُّ والشَّهيدُ على يو م الحِيَارَيْنِ والبَلَاءِ بَلَاءٌ<sup>(١)</sup>  
 قلتُ: الظاهرُ أن مُرادَ المصنّفِ نفيَ إطلاقِه شَرَعًا، والحارثُ من شعراءِ  
 الجاهليّةِ .

وقال الشيخُ سعدُ الدين: المرادُ: أن لفظَ الرَّبِّ بدونِ الإضافةِ لا يذكرُ إلا في  
 حقِّ اللهِ بخلافِ الجمعِ كالأربابِ؛ كما يُقال: رَبُّ الأربابِ، وفي التنزيلِ: ﴿أَرْبَابٌ  
 مُتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: ٣٩]<sup>(٢)</sup>.

قوله: «إلا مقيدًا كقوله: ﴿أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]».

قال الطيبيُّ: هذا يردهُ ما رواه الشَّيْخَانِ عن أبي هريرةَ مرفوعًا: «لا يُقَلُّ أحدُكم:  
 أطمِعَ رَبِّكَ، ولا: وَصَّى رَبِّكَ، ولا: اسقِ رَبِّكَ، ولا يُقَلُّ أحدُكم: رَبِّي، وليُقَلِّ سيدي»<sup>(٣)</sup>.  
 قال: وأما قولُ يوسفَ عليه السلامُ: ﴿أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠] و: ﴿إِنَّهُ  
 رَبِّي﴾ [يوسف: ٢٣] ونحوه فهو مُلْحَقٌ بقوله تعالى: ﴿وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [يوسف:  
 ١٠٠] في الاختصاصِ بزَمَانِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٥٣). وانظر: «ديوان الحارث بن حلزة»  
 (ص: ٧٠)، و«شرح القوائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٤٧٦)، و«شرح القوائد العشر» للتبريزي  
 (ص: ٢٦٧). قال ابن الأنباري: والرب عني به المنذر بن ماء السماء، يخبر أنه قد شهدهم في هذين  
 اليومين فعلم فيه صنعهم وبلاءهم الذي أبلوا، وكان المنذر بن ماء السماء غزا أهل الحيارين ومعه  
 بنو يشكر فأبلوا بلاء حسنًا.

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٤أ).

(٣) رواه البخاري (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١/٧٣٠).

قلت: جوابه أن النهي في الحديث للتنزيه<sup>(١)</sup>.

قوله: «والعالم: اسم لما يعلم به كالحاتم»:

قال الشريف: يريد: كما أن الحاتم مع كونه مُشْتَقًّا من الحتم: اسم لما يُخْتَمُ به، كذلك (العالم) مع اشتقاقه من العلم: اسم لكل ما علم به الخالق<sup>(٢)</sup>.

قوله: «غلب فيما يعلم به الصانع»:

قلت: اشتهر عند المتكلمين إطلاق الصانع عليه تعالى، وقد اعترض بأنه لم يرد، وأسماءه تعالى توقيفية.

وأجاب الشيخ تقي الدين السبكي بأنه قرئ شاذًا: (صنعه الله) بلفظ الماضي<sup>(٣)</sup>، فمن اكتفى في الإطلاق ب ورود الفعل اكتفى بذلك.

وأجاب غيره: بأنه مأخوذ من قوله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، وهو أيضًا جارٍ على طريقة من يكتفي في الإطلاق ب ورود المصدر<sup>(٤)</sup>.

أقول: وقد ظفرت بحديث صحيح ورد فيه إطلاقه عليه تعالى، وهو ما أخرجه الحاكم في «المستدرک» وصححه البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» من

(١) بعدها في (ف): «وقال» ثم بياض بمقدار سطر.

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٣ - ٥٤)، ولفظه: «... كذلك (العالم) مع اشتقاقه من العلم: اسم لذوي العلم؛ أي: هو اسم يطلق على كل جنس من أجناس ذوي العلم لا على فرد منهم؛ فيقال: عالم الملك، وعلم الإنس وعالم الجن، ولا يقال: عالم زيد، مثلاً، وقيل: هو اسم يطلق على كل جنس ما يعلم به الخالق، أعني: ما سوى الله سبحانه وتعالى... إلى آخر كلامه.

(٣) لم أجد لها عند غيره.

(٤) نقل المصنف قول السبكي وغيره في «بغية الوعاة» (١٤/ ٢).

حديث حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله صانع كل صانع وصنعتة»<sup>(١)</sup>. ثم ظفرت بحديث ثانٍ صحيح، وهو ما أخرجه الطبراني في «الكبير»، والحاكم في «المستدرک»، عن خباب قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو مضطجع تحت شجرة واضع يده تحت رأسه، فقلت: يا رسول الله! ألا ندعو الله على هؤلاء القوم الذين قد خشينا أن يصرفونا عن ديننا، فصرف وجهه عني فتحوّلت إليه، فصرف وجهه عني ثلاث مرّات، في كل ذلك أقول له فيصرف وجهه عني، فجلس في الثالثة ثم قال: «أيها الناس، اتقوا الله، فوالله إن كان الرجل من المؤمنين قبلكم ليوضع المنشار على رأسه فينشر»<sup>(٢)</sup> باثنتين وما يرتد عن دينه، اتقوا الله فإن الله فاتح لكم وصانع»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وإنما جميع ليشمل ما تحته من الأجناس المختلفة»:

قال في «الانتصاف»: تعليقه الجَمْعُ بإفادَةِ الاستغراقِ فيه نظرٌ، فإنَّ العالمَ كما ذكرَ اسمُ جنسٍ وعُرِّفَ بلامِ الجنسِ فصارَ مُفْرَدًا أدلَّ على الاستغراقِ منه جَمْعًا.

قال إمامُ الحرَمينِ: التَّمْرُ أُخرى باستغراقِ الجنسِ مِنَ التُّمُورِ؛ فإنَّ اسمَ التَّمْرِ

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٨٥) بلفظ: «إن الله خالق كل صانع وصنعتة» فلا شاهد فيه، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٧) بلفظ: «إن الله عز وجل صنع كل صانع وصنعتة» فهو بالفعل وليس بالاسم، فيعود لما استدل به السبكي من القراءة. أما لفظ المؤلف فرواه المحاملي في «أماليه» (٣٢٥ - رواية ابن يحيى البيهقي)، ومن طريقه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٩٤٢)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/١٢٧).

(٢) في (ز) و(س): «فيشق».

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦٤٨)، والحاكم في «المستدرک» (٥٦٤٣).

يُسترسِلُ على الجنسِ لا بصيغةٍ لفظيةٍ، والتُّمورُ تردُّه إلى تخيُّلٍ<sup>(١)</sup> الوجدانِ ثمَّ الاستغراقِ بعدهُ بصيغةِ الجمعِ، وفي صيغةِ الجمعِ مُضطَرَّبٌ<sup>(٢)</sup>.

قال صاحبُ «الانتصافِ»: والتَّحْقِيقُ فيه وفي كُلِّ ما يُجْمَعُ من أسماءِ الأجناسِ ثمَّ يُعرَّفُ تعريفَ الجنسِ أنه يفيدُ أمرينِ:

أحدهما: أن ذلك الجنسَ تحتهُ أنواعٌ مُختلِفةٌ.

والآخر: أنَّه مُستغرقٌ لجميعِ ما تحتهُ منها، فالمفيدُ لاختلافِ الأنواعِ الجمعِ، والمفيدُ للاستغراقِ التَّعريفُ؛ إذ لو جُمِعَ مُجرَّدًا عن تعريفٍ أفادَ اختلافَ الأنواعِ، ولو عُرِّفَ مُجرَّدًا عن الجمعِ أفادَ الاستغراقَ، فظهرَ ضعفُ قوله: «جُمِعَ ليشمَلَ»، إذ الشُّمولُ من التَّعريفِ لا من الجمعِ، وضعفُ قول الإمام: «إنَّ الجمعَ يوحي الإشعارَ بالاستغراقِ» فإنَّ اختلافَ الأنواعِ الذي قُصدَ الجمعُ به لا يُنافيه<sup>(٣)</sup>.

وقال صاحبُ «الإنصافِ»: بنى كلامه على أنَّ المفردَ المعرَّفَ باللامِ يُفيدُ الاستغراقَ، وهو مذهبُ المبرِّدِ، والمختارُ: أنه لا يُفيدُه، وأنَّ الجمعَ المعرَّفَ يفيدُه. وقال الطيبيُّ: فإن قلت: أليسَ هذا مُخالفًا لقولهم: الاستغراقُ في المفردِ أشمَلُ.

قلت: لا، لأنَّهم يريدونَ أنَّ الجمعَ قد يَحتمِلُ غيرَ الشُّمولِ في بعضِ المقاماتِ، والمفردُ وإن دَلَّ على الشُّمولِ والاستغراقِ لكنَّ الغرضَ استغراقَ الأجناسِ المُختلِفةِ، فلو أُفردَ وقيلَ: «رَبُّ العالمِ» لاحتَمَلَ الاستغراقُ شُمولَ أفرادِ كُلِّ ما

(١) في (ف): «تحمل».

(٢) انظر: «البرهان» للجويني (١/١٢١).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/١٠).

يَصْحُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ اسْمِ الْعَالَمِ، فَلَا تُعَلَّمُ نُصُوصِيَّةُ تَعَدُّدِ الْأَجْنَاسِ وَكَثْرَتِهَا كَالْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْمَلَائِكَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا تُعَلَّمُ مِنَ الْجَمْعِيَّةِ، فَجُمِعَ لِشِمْلِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

قال: وأما ما ذكره صاحبُ «الانتصافِ» فمُنْدَفِعٌ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ وَارِدٌ عَلَى الْجَمْعِ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ، وَتَقْرِيرُهُ مَا سَبَقَ<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: لَيْسَ الْمَرَادُ بِالْجِنْسِ فِي قَوْلِهِ: «لِيَشْمَلَ كُلَّ جِنْسٍ»<sup>(٢)</sup> مَا هُوَ الْمَصْطَلَحُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْأَجْنَاسَ الْغَالِيَةَ الَّتِي حَصَرَهَا الْمَعْقُولَاتُ الْعَشْرُ لَا يَكُونُ «الْمَعْلُومَاتُ» [الفاتحة: ٢] شَامِلًا لِلْأَجْنَاسِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَهِيَ الْأَنْوَاعُ الْإِضَافِيَّةُ، وَلَا لِلْأَنْوَاعِ السَّافِلَةِ لِعَدَمِ دَلَالَةِ الْأَعْمِّ عَلَى الْأَخْصِ، وَإِنْ أَرَادَ الْأَجْنَاسَ الْمُتَوَسِّطَةَ لَمْ يَشْمَلَ الْأَنْوَاعَ السَّافِلَةَ وَالْأَصْنَافَ وَالْأَفْرَادَ، فَلَا بَدَّ مِنْ شَيْءٍ<sup>(٣)</sup> يَصْحُ بِهِ الْكَلَامُ:

فقال بعضهم: لَمَّا فُسِّرَ<sup>(٤)</sup> الْعَالَمُ بِمَجْمُوعِ الْمَوْجُودَاتِ الْعَالِمَةِ، أَوْ بِمَجْمُوعِ الْمَوْجُودَاتِ الْمَعْلُومَةِ، وَذَلِكَ لَا يَتَعَدَّدُ، تَوَجَّهَ أَنْ يُقَالَ: فَلِمَ جُمِعَ؟ فَقَالَ: لِيَشْمَلَ كُلَّ جِنْسٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْمَوْجُودَاتِ الْمَسْمُومَةِ بِالْعَالَمِ نَحْوِ: عَالَمِ الْأَجْسَامِ، عَالَمِ الْأَعْرَاضِ، عَالَمِ الْحَيَوَانِ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا غَيْرُ مُفِيدٍ؛ [لِجِهَالَةِ] مَا هُوَ الْمَرَادُ مِنَ الْجِنْسِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ إِنْ كَانَ أَحَدًا الْمَجْمُوعَيْنِ لَمْ يَحْتَمِلِ الْجَمْعُ؛ إِذْ لَيْسَ مَا وَرَاءَ الْمَجْمُوعِ شَيْئًا.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (١/٧٣١).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٣١)، وعبارة البيضاوي: «لِيَشْمَلَ مَا تَحْتَهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ».

(٣) في «حاشية الباري على الكشاف»: معنى.

(٤) في (س): «فسروا». ويحتمل ضبطها ب: «فسر» والضمير يعود على الزمخشري حيث قال: «العالم»: اسمٌ لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وقيل: كلُّ ما علم به الخالق من الأجسام والأعراض».

على أنه اعترض عليه بأمور:

منها: أن الجمع يقتضي اتفاق الأفراد في الحقيقة، وهنا ليس كذلك.

ومنها: أنه لا حاجة إلى الجمع لأن استغراق المفرد أشمل.

ومنها: أن الشمول مقتضى<sup>(١)</sup> اللام لا الجمعية، فإن اسم الجنس إذا جمع دل

على إرادة الأنواع كزيت، أو الأفراد كرجال، لا على الشمول.

وقال بعضهم: أراد بقوله: «كل ما علم به الصانع» أن العالم يطلق على كل

واحد واحد من أنواع ما يعلم به الخالق وعلى المجموع؛ إذ لو كان للمجموع فقط

لاستحال جمعه، وإذا صح إطلاقه على كل واحد واحد من الأنواع فلو أفرد لأوهم

أن المراد استغراق أفراد نوع ما يطلق عليه لا الأنواع كلها مع أفرادها، وأما إذا جمع

واستغرق الأنواع بالتعريف فقد ارتفع ذلك الوهم. هذا حاصل كلامه، وهو ليس

شرحاً لكلام المصنف:

أما أولاً: فلأنه فسّر الجنس بالنوع ولا دلالة للأعم على الأخص.

وأما ثانياً: فلأنه جعل اللام مفيدة لاستغراق الأنواع والجمع لاستغراق

الأفراد، واللام لا تفيد الاستغراق عند الزمخشري، والجمع لا يفيد استغراق

الأفراد بالاتفاق.

ولعل الصواب أن يقال: المراد بالجنس الحقيقة، ومعناه: رب هذه الحقيقة؛

أي: حقيقة ما يعلم به الخالق، ولما كانت ذات أفراد جمع ليشمل كل واحد واحد

بالمطابقة.

(١) في (س): «يقتضي».



وما قيل: «لو قيل: إِنَّ الْعَالَمَ وَالْعَالَمِينَ كَعَرَفَةَ وَعَرَفَات»<sup>(١)</sup> لم يبعُد، ليس بشيء؛ لأنه قياسٌ فيما يُعرفُ بالسَّماعِ<sup>(٢)</sup>، انتهى كلامُ الشَّيخِ أَكْمَلِ الدِّينِ.

وقال الشَّيخُ سَعْدُ الدِّينِ: معنى الكلام: أَنَّ الْعَالَمَ اسْمٌ لِكُلِّ جِنْسٍ يُعْلَمُ بِهِ الْخَالِقُ، يُقَالُ: عَالَمٌ الْمَلِكُ، وَعَالَمٌ الْإِنْسِ، وَعَالَمٌ الْجِنِّ، وَعَالَمٌ الْأَفْلَاكِ، وَعَالَمُ النَّبَاتِ، وَعَالَمُ الْحَيَوَانَ، وَلَيْسَ اسْمًا لِمَجْمُوعٍ مَا سِوَى اللَّهِ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لَهُ أَفْرَادٌ بَلْ أَجْزَاءٌ فَيَمْتَنِعُ جَمْعُهُ<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حيان: جمعُ الْعَالَمِ شَادٌّ، وَجَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَشَدُّ؛ لِلْإِخْلَالِ بِبَعْضِ الشُّرُوطِ الَّتِي لِهَذَا الْجَمْعِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَعُغِبَّ الْعُقَلَاءُ مِنْهُمْ فَجُمِعَ بِالْيَاءِ وَالنُّونِ»: أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ «الْكَشَافِ»: وَجُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ إِشْعَارًا بِالصَّفَةِ؛ لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْجَمَادَ يُعْلَمُ بِهِ أَيْضًا<sup>(٥)</sup>.

قال صاحبُ «الفرائد»: لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ جَوَازُ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ؛ لِمَا عُرِفَ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِصِفَاتِ أَوْلِي الْعِلْمِ، فَالْوَجْهُ التَّغْلِيْبُ بَعْدَ اعْتِبَارِ الْوَصْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَالَمٍ مُعْلَمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَلَّ عَلَى الْخَالِقِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ.

وقال الطَّبْيِيُّ: إِنَّمَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ جَمْعَ قَلَّةٍ - وَالظَّاهِرُ مُسْتَدْعٍ لِلِإِتْيَانِ بِجَمْعِ الْكَثْرَةِ - تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَثُرُوا قَلِيلُونَ فِي جَنْبِ عَظَمَتِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ز): «كغرفة وغرفات».

(٢) «حاشية البابر تي على الكشاف» (١٦٦أ-١٦٦ب)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «حاشية التفنازاني على الكشاف» (١١٤).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٥٦).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٣١).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطببي (١/٧٣٣)، وعنه نقل المصنف كلام صاحب «الفرائد».

قوله: «كسائر أوصافهم»: تقريرٌ لكونه وَصْفًا بَعْدَ جَعَلِهِ اسْمًا، وذلك بتأويل كَوْنَهُ دَالًّا عَلَى صَانِعِهِ.

قوله: «وقيل: اسمٌ وُضِعَ لذوي العِلْمِ»: هو على هذا مُسْتَقٌّ مِنَ الْعِلْمِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ مِنَ الْعَلَامَةِ.

قوله: «والثقلين»؛ أي: الجنُّ والإنسِ، سُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا ثَقَلَا الْأَرْضَ.

قال الطَّيْبِيُّ: فَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْجِنَّ أَجْسَامٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وقيل: عُني به النَّاسُ هَاهُنَا فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَالِمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى نِظَائِرِ مَا فِي الْعَالَمِ الْكَبِيرِ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ...» إِلَى آخِرِهِ:

قال الغزالي في كتابه «الانتصار لِمَا فِي الْإِحْيَاءِ مِنَ الْأَسْرَارِ»: اعْلَمَ أَنَّ آدَمَ مَخْلُوقٌ عَلَى مُضَاهَاةِ صُورَةِ الْعَالَمِ الْأَكْبَرِ لَكِنَّهُ مُخْتَصَرٌ صَغِيرٌ؛ فَإِنَّ الْعَالَمَ إِذَا فُصِّلَتْ أَجْزَاؤُهُ بِالْعِلْمِ وَفُصِّلَتْ أَجْزَاءُ آدَمَ بِمِثْلِهِ وَجِدَتْ أَجْزَاءُ آدَمَ مُشَابِهَةً لِلْعَالَمِ الْأَكْبَرِ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعَالَمَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:

أحدهما: ظاهرٌ مَحْسُوسٌ كَعَالَمِ الْمُلْكِ.

والثاني: باطنٌ مَعْقُولٌ كَعَالَمِ الْمَلَكُوتِ، وَالْإِنْسَانُ كَذَلِكَ يَنْقَسِمُ إِلَى ظَاهِرٍ مَحْسُوسٍ كَاللَّحْمِ وَالْعَظْمِ وَالْدَّمِ وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الْجَوَاهِرِ الْمَحْسُوسَةِ، وَإِلَى بَاطِنٍ كَالرُّوحِ وَالْعَقْلِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْقُدْرَةَ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ.

وقِسْمَةٌ أُخْرَى: وَذَلِكَ أَنَّ الْعَالَمَ قَدْ انْقَسَمَ بِالْعَوَالِمِ إِلَى عَالَمِ الْمُلْكِ وَهُوَ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (١/ ٧٣٠).

الظَّاهِرُ لِلْحَوَاسِّ<sup>(١)</sup>، وَإِلَى عَالَمِ الْمَلَكُوتِ وَهُوَ الْبَاطِنُ فِي الْعُقُولِ، وَإِلَى عَالَمِ الْجَبْرُوتِ وَهُوَ الْمُتَوَسِّطُ الَّذِي أَخَذَ بِطَرْفِ مَنْ كُلِّ عَالَمٍ مِنْهَا، وَالْإِنْسَانُ كَذَلِكَ انْقَسَمَ إِلَى مَا يُشَابِهُهُ هَذِهِ الْقِسْمَةَ: فَالْمَشَابِهُ لِعَالَمِ الْمَلِكِ الْأَجْزَاءِ الْمَحْسُوسَةِ وَقَدْ عَلِمْتَهَا، وَالْمَشَابِهُ لِعَالَمِ الْمَلَكُوتِ: مِثْلُ الرُّوحِ وَالْعَقْلِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، وَالْمَشَابِهُ لِعَالَمِ الْجَبْرُوتِ: كَالْإِدْرَاكَاتِ الْمَوْجُودَةِ بِالْحَوَاسِّ وَالْقُوَى الْمَوْجُودَةِ بِأَجْزَاءِ الْبَدَنِ<sup>(٢)</sup>.

وقسمة أخرى: وذلك أَنَّ الْعَالَمَ إِنْ حُلِّلَ إِلَى مَا عَلِمَ بِهِ مِنْ أَجْزَائِهِ بِالِاسْتِقْرَاءِ: فِرَأْسُ الْإِنْسَانِ يُشَبِّهُ سَمَاءَ الْعَالَمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ مَا عَلَا فَهِيَ سَمَاءٌ، وَحَوَاشِيهِ تُشَبِّهُ الْكَوَاكِبَ وَالنُّجُومَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْكَوَاكِبَ أَجْسَامٌ مُشَعَّةٌ تَسْتَمِدُّ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ فَتُضِيءُ بِهَا، وَالْحَوَاسُّ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ مُشَفَّةٌ تَسْتَمِدُّ مِنَ الرُّوحِ فَتُضِيءُ بِذَلِكَ الْمُدْرَكَاتِ، وَرُوحُ الْإِنْسَانِ مُشَابِهَةٌ لِلشَّمْسِ، فَضِيَاءُ الْعَالَمِ وَتُمُوُّ نَبَاتِهِ وَحَرَكَةُ حَيَوَانِهِ وَحَيَاتُهُ فِيمَا يَظْهَرُ بِتِلْكَ الشَّمْسِ، وَكَذَلِكَ رُوحُ الْإِنْسَانِ بِهِ حَصَلَ فِي الظَّاهِرِ تُمُوُّ أَجْزَاءِ بَدَنِهِ وَنَبَاتُ شَعْرِهِ وَخَلْقُ حَيَوَانِهِ، وَجُعِلَتِ الشَّمْسُ وَسَطَ الْعَالَمِ وَهِيَ تَطْلُعُ بِالنَّهَارِ وَتَغْرُبُ بِاللَّيْلِ، وَجُعِلَتِ الرُّوحُ وَسَطَ جِسْمِ الْإِنْسَانِ وَهِيَ تَغْرُبُ بِالنُّومِ وَتَطْلُعُ بِالْيَقَظَةِ، وَنَفْسُ الْإِنْسَانِ تُشَابِهُ الْقَمَرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْقَمَرَ يَسْتَمِدُّ مِنَ الشَّمْسِ، وَنَفْسُهُ تَسْتَمِدُّ مِنَ الرُّوحِ، وَالْقَمَرُ خَالَفَ الشَّمْسَ وَالرُّوحُ خَالَفَ النَّفْسَ، وَالْقَمَرُ آيَةٌ مَمْحُوءَةٌ وَالنَّفْسُ مِثْلُهَا<sup>(٣)</sup>، وَمَحْوُ الْقَمَرِ فِي أَنْ لَا يَكُونَ

(١) في (س): «الظاهر المحسوس».

(٢) انظر: «الإملاء في مشكلات الإحياء» للغزالي (١٦ / ٣٠٨٠ - ٣٠٨١ - ط دار الشعب).

(٣) في (س): «والقمر ممحو والنفس مثله».

ضِيَاؤُهُ مِنْهُ، وَمَحْوُ النَّفْسِ فِي أَنْ لَيْسَ عَقْلُهَا مِنْهَا، وَيَعْتَرِي الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَسَائِرَ الْكَوَاكِبِ كُسُوفٌ، وَيَعْتَرِي النَّفْسَ وَالرُّوحَ وَسَائِرَ الْحَوَاسِّ غَيْبٌ وَذُهُولٌ، وَفِي الْعَالَمِ نَبَاتٌ وَمِيَاهٌ وَرِيَاخٌ وَجِبَالٌ وَحَيَوَانٌ، وَفِي الْإِنْسَانِ نَبَاتٌ وَهُوَ الشَّعْرُ وَمِيَاهٌ وَهُوَ الْعَرَقُ وَالذَّمُوعُ وَالرِّيْقُ وَالذَّمُّ، وَفِيهِ جِبَالٌ وَهِيَ الْعِظَامُ، وَحَيَوَانٌ وَهِيَ هَوَامُّ الْجِسْمِ، فَحَصَلَتِ الْمُشَابَهَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَلَمَّا كَانَتْ أَجْزَاءُ الْعَالَمِ كَثِيرَةً، وَمِنْهَا مَا هِيَ لَنَا غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ وَلَا مَعْلُومَةٍ، كَانَ فِي اسْتِقْصَاءِ مُقَابَلَةٍ جَمِيعِهَا تَطْوِيلٌ، وَفِي مَا ذَكَرْنَاهُ يَحْصُلُ بِهِ لِدَوِي الْعُقُولِ تَشْبَهُ<sup>(١)</sup> وَتَمَثِيلٌ.

ثُمَّ قَالَ: وَلَا يُنَاقِضُ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا مِنْ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الرُّوحِ وَالنَّفْسِ قَوْلُنَا فِي «الْإِحْيَاءِ»: إِنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ لَهَا مَعْنَى يُسَمَّى بِالرُّوحِ تَارَةً وَبِالنَّفْسِ أُخْرَى وَبِغَيْرِ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>، انْتَهَى.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سُمِّيَ الْإِنْسَانُ بِالْعَالَمِ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَدَ الْمَخْلُوقَاتِ خَمْسَةَ ضُرُوبٍ: الْجَمَادَ وَالنَّبَاتَ وَالْحَيَوَانَ وَالشَّيْطَانَ وَالْمَلَكَ، وَكُلُّهَا مَجْمُوعَةٌ فِي الْإِنْسَانِ، فَهُوَ جَمَادٌ حَيْثُ يَكُونُ نُطْفَةً لَا حَرَكَةَ فِيهِ وَلَا حَسَّ، وَهُوَ نَبَاتٌ حَيْثُ يَنِمُّ وَيَعْتَذِي، وَهُوَ حَيَوَانٌ حَيْثُ يَلدُّ وَيَأْلَمُ، وَهُوَ شَيْطَانٌ حَيْثُ يُغْوِي وَيُضِلُّ، وَهُوَ مَلَكٌ حَيْثُ يَعْرِفُ اللَّهَ وَيَعْبُدُهُ.

(١) فِي (س): «نَسَبَةٌ».

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٣/٥٣)، وعبارته: والمراد بالروح والنفس في هذا المقام واحد.

(٣) فِي (س): «وغير».

(٤) انظر: «الإملاء في مشكلات الإحياء» للغزالي (١٦/٣٠٦٥-٣٠٦٦- ط دار الشعب).

ومنها: أنه يصوّر كل شيء بيده، ويحكى كل صوت بفيه، وينهش اللحم كما تنهش السباع، ويأكل البقول كما تأكل البهائم، ويقضم الحَبَّ كما يقضمه الطير، ولهذا قالوا: لا متفرّق لو جُمِعَ كان منه إنسانٌ إلا العالمُ، ولا مُجمِع لو فُرّق كان منه العالمُ إلا الإنسانُ، فهو إنسانٌ بالفعلِ عالمٌ أكبرُ بالقوّة، والعالمُ الأكبرُ بالفعلِ إنسانٌ بالقوّة.

ومنها: أن الله خلق المخلوقات في عالم الأجسام على أربعة أصناف: قائم كالأشجار، ورايح كالبهائم، وساجد كالحيات والحيتان، وقاعد كالجبال، والإنسان له الصفات الأربع.

ويقال: إنما لقبَ بالعالمِ الصّغيرِ لأنهم مثّلوا رأسه بالفلكِ وروحه بالشمس، إذ لا قوام للعالمِ إلا بها كما لا قوام للجسدِ إلا بالروح، وعقله بالقمرِ لأنه يزيدُ وينقصُ وقد يغيبُ<sup>(١)</sup> ويعودُ، وحواسه ببقية الكواكبِ السيّارة، وآراءه بالنجومِ الثابتة، ودمعه بالمطر، وصوته بالرّعد، وضحكّه بالبرق، وظهره بالبرّ، وبطنه بالبحر، ولحمه بالأرض، وعظامه بالجبال، وشعره بالنبات، وأعضائه بالأقاليم، وعروقه بالأنهار، وصغارَ عروقهِ بالعيون.

قوله: «وقرى: (ربّ العالمين) بالنصبِ على المدح»:

قال أبو حيان: وهي فصيحَةٌ لولا خفضُ الصّفاتِ بعدها فضعفت إذ ذاك، على أن الأهوازي<sup>(٢)</sup> حكى في قراءة زيد بن علي: (ربّ العالمين الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ) بنصبِ

(١) قوله: «وقد يغيب» ليس في (ز)، وفي (س) بدلًا منه: «ويذهب».

(٢) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، الأستاذ أبو علي الأهوازي صاحب المؤلفات وشيخ

القراء في عصره، إمام كبير محدث من أهل الأهواز، استوطن دمشق وتوفي بها سنة (٤٤٦ هـ)، من =

الثلاث فلا ضعف، وإنما الضعفُ في قراءةِ نصبِ (ربِّ) وخفضِ الصفاتِ بعدها؛ لأنهم نصُّوا على أنه لا إبتاعَ بعد القطعِ في الثُّعُوتِ، لكنَّ تخريجُها على أن يكونَ (الرَّحْمَن) بدلاً ولا سيمًا على مذهبِ الأعلَمِ؛ إذ لا يُجيزُ في (الرحمن) أن يكونَ صِفةً، وحسَّنَ ذلك على مذهبِ غيره كونهَ وصفًا خاصًّا، وكوْنُ البَدَلِ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، فكأنَّهُ مُستأنَفٌ مِن جُمْلَةٍ أُخرى، فحسَّنَ النَّصْبُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «أو النداء»: قال أبو حيان: هذا ضعيفٌ للفصلِ بقوله: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أو بالفعل الذي دلَّ عليه الحمدُ»: قال أبو حيان: كأنه قيل: نَحْمَدُ اللهَ رَبَّ العالمين، قال: وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّهُ مِن مراعاةِ التوهُمِ وهو مِن خصائصِ العطفِ ولا يتقاسُ فيه<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وفيه دليلٌ على أن المُمكِناتِ كما هي مُفتَقِرةٌ إلى المحدثِ حالِ حُدُوثِها فهي مُفتَقِرةٌ إلى المُبقي حالِ إبقائها»:

= تصانيفه: «شرح البيان في عقود الإيمان» أتى فيه بأحاديث استنكرها علماء الحديث، و«موجز في القراءات» و«الوجيز في شرح أداء القراء الثمانية»، و«الإقناع في القراءات الشاذة» وهذا الأخير قد نقل عنه أبو حيان في «بحره» في مواضع عدة. وانظر: «طبقات القراء» لابن الجزري (١/٢٢٠)، و«الأعلام» للزركلي (٢/٢٤٥).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٥٥).

(٢) المصدر السابق (١/٥٦).

(٣) المصدر السابق. وتعبه الشهاب في «الحاشية» (١/٩٥) بأن هذا نصب بفعل مقدر وليس على التوهم، قال: فقول أبي حيان إنه ضعيف لأنه للتوهم وهو من خصائص العطف توهمٌ غير صحيح، مع أنه لا يختص بالعطف أيضاً كما بين في محله.

هذا مأخوذٌ من كلام الإمام؛ فإنه قال: إنما قال: ﴿رَبِّ أَنْفَلِمَيْتَ﴾ ولم يقل: «خالقِ العالمين»؛ لأنَّ الناسَ أطبقوا على أنَّ الحوادثَ مُفْتَقِرَةٌ إلى الموجدِ حالَ حُدُوثِها، واختلفوا في أنَّها حالَ بقاءِها هل تبقى مُحتاجةً إلى المُبْقِي أم لا؟ والمربِّي هو القائمُ بإبقاءِ الشَّيءِ وإصلاحِ حالِهِ حالَ بقاءِها، فقوله: ﴿رَبِّ أَنْفَلِمَيْتَ﴾ تنبيهٌ على أنَّ جميعَ العالمين مُفْتَقِرَةٌ إليه في حالِ بقاءِها، فخصَّه بالذكرِ لأنه هو الذي وقعَ الخلافُ فيه، بخلافِ افتقارِها إليه حالَ حُدُوثِها فإنه أمرٌ متفقٌ عليه<sup>(١)</sup>.

### (٣-٤) - ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٥﴾ تَمْلِكُ يَوْمَ الدِّينِ﴾

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ كرَّر<sup>(٢)</sup> للتعليل على ما سنذكره.

﴿تَمْلِكُ يَوْمَ الدِّينِ﴾ قراءةٌ عاصمٍ والكسائيِّ ويعقوبَ، ويعضدُه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

وقرأ الباقون: ﴿مَلِكٌ﴾<sup>(٣)</sup> وهو المختار؛ لأنه قراءةُ أهلِ الحَرَمينِ، ولقوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَلْمَلِكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، ولما فيه من التعظيم.

والمالِكُ هو المتصرِّفُ في الأعيانِ المملوكةِ كيف شاء؛ من المَلِكِ، والمَلِكُ هو المتصرِّفُ بالأمرِ والنَّهي في المأمورين؛ من المُلْكِ.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١/١٦١-١٦٢).

(٢) في (ت) و(خ): «كرره».

(٣) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٠٤)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني

(ص: ١٨)، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (١/٢٧١)، وقرأ بالالف أيضاً من العشرة

خلف.

وقرى: (مَلَكٌ) بالتخفيف، و: (مَلَكٌ) بلفظ الفعل، و: (مالكاً) بالنصب على المدح أو الحال، و: (مالكٌ) بالرفع منوناً ومضافاً على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، و: (مَلِكٌ) مضافاً بالرفع والنصب<sup>(١)</sup>.

(يومُ الدِّينِ): يومُ الجزاء، ومنه: كما تَدِينُ تُدَانُ، وبيتُ «الحماسة»:

وَلَمْ يَنْتَقِ سِوَى الْعُدُوِّ      نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا<sup>(٢)</sup>

أضاف اسمَ الفاعلِ إلى الظرفِ إجراءً له مُجرى المفعولِ به على الاتِّساع؛ كقولهم: يا سارقَ الليلةِ أهلِ الدارِ، ومعناه: مَلَكَ الأمورَ يومَ الدِّينِ، على طريقة: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

أو: له الملكُ في هذا اليومِ على وجهِ الاستمرارِ؛ لتكونَ الإضافةُ حقيقتيَّةً معدَّةً لوقوعه صفةً للمعرفة.

وقيل: الدِّينُ: الشَّرِيعَةُ، وقيل: الطاعةُ، والمعنى: يومُ جزاءِ الدِّينِ<sup>(٣)</sup>.

وتخصيصُ اليومِ بالإضافة: إمَّا لتَعْظِيمِهِ، أو لتفردِهِ تعالى بنفوذِ الأمرِ فيه.

(١) انظر هذه القراءات ومن قرأ بها وزيادة عليها في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«تفسير الثعلبي» (٣٩٦/٢) وما بعدها، و«الكشاف» (١١/١ - ١٢)، و«المحرر الوجيز» (٦٨/١)، و«البحر المحيط» (٥٩/١).

(٢) البيت لشهل بن شيبان الزماني، ويلقب بالفند. انظر: «ديوان الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٢٧ و٢٩)، و«أمالي» القالي (٢٦٠/١)، و«المتع في صنعة الشعر» للقيرواني (ص: ٢٨١)، و«المحرر الوجيز» (٧١/١). وهو دون نسبة في «الزاهر» لابن الأنباري (٢٧٨/١).

(٣) قوله: «والمعنى يوم جزاء الدين» قدَّره لأنه ليس يوماً للتكاليف، وإنما هو للجزاء، وهو على التفسيرين قبل، وهو على الأوَّل بتقدير مضاف؛ أي: جزاء أحكام الشريعة، أو: جزاء قبول الدين وترك قبوله، أو: جزاء العمل به من الثواب والعقاب، ويجوز أن تكون إضافته لِمَا بينهما من الملازمة باعتبار الجزاء من غير تقدير. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١٠٤/١).



قوله: «وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿مَلِكٌ﴾ وَهُوَ الْمُخْتَارُ»:

عبارةٌ غيرُ حَسَنَةٍ؛ لِأَنَّ كِلَا الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَوَاتِرَتَانِ، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ فِي إِحْدَاهُمَا: إِنَّهَا الْمُخْتَارَةُ؛ لِمَا يُشْعِرُ بِهِ مِنْ أَنَّ الْأُخْرَى بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَنْكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ عَلَى مَنْ رَجَّحَ قِرَاءَةَ عَلَى قِرَاءَةٍ.

قال السَّمِينُ: ما ذَكَرَ فِي تَرْجِيحِ ﴿مَالِكٌ﴾ عَلَى ﴿مَلِكٌ﴾ وَبِالْعَكْسِ غَيْرُ مَرْضِيٍّ؛ لِأَنَّ كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَوَاتِرَةٌ، وَقَدْ رَوَى أَبُو عَمَرَ الزَّاهِدُ عَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا اخْتَلَفَ الْإِعْرَابُ فِي الْقُرْآنِ عَنِ السَّبْعَةِ لَمْ أَفْضَلْ إِعْرَابًا عَلَى إِعْرَابٍ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا خَرَجْتُ إِلَى كَلَامِ النَّاسِ فَضَلْتُ الْأَقْوَى<sup>(١)</sup>.

وقال أبو شامة: أَكْثَرَ الْمُصَنِّفُونَ مِنَ التَّرْجِيحِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ بِيَالِغٍ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدِّ يَكَادُ يُسْقِطُ وَجْهَ الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى، وَلَيْسَ هَذَا بِمَحْمُودٍ بَعْدَ ثَبُوتِ الْقِرَاءَتَيْنِ وَصِحَّةِ اتِّصَافِ الرَّبِّ تَعَالَى بِهِمَا<sup>(٢)</sup>.

وَالأَوَّلَى أَنْ يُعَبَّرَ بِدَلِّ الْإِخْتِيَارِ بِالْأَمْدَحِ وَالْأَبْلَغِ.

قوله: «وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾»:

قال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: وَجْهُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَوْمِ يَوْمَ الدِّينِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيهِ الْمُلْكُ، وَالْمِلْكُ يُؤْخَذُ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَالْمَالِكُ هُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِي الْأَعْيَانِ الْمَمْلُوكَةِ كَيْفَ يَشَاءُ؛ مِنْ الْجِلْمِكِ، وَالْمَلِكُ هُوَ الْمُتَصَرِّفُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الْمَأْمُورِينَ؛ مِنْ الْمُلْكِ»:

حَاصِلُهُ: أَنَّ بَيْنَ الْجِلْمِكِ بِالْكَسْرِ وَالْمُلْكِ عُمُومًا وَخُصُوصًا مُطْلَقًا، فَكُلُّ مُلْكٍ

(١) انظر: «الدر المصون» للسَّمِينِ الحَلْبِيِّ (١/٤٨).

(٢) انظر: «إبراز المعاني من حرز الأمانى» لأبي شامة (ص: ٧٠).

(٣) «حاشية البابرّي على الكشاف» (و١٦ب).

مِلْكٌ وليس كلُّ مِلْكٍ مُلْكًا، وهو ما جنَحَ إليه الرَّاغِبُ والزَّمخشرِيُّ<sup>(١)</sup>.  
وقيل: إِنَّ بَيْنَهُمَا عَمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ، فَالْمُضْمُومُ: التَّسَلُّطُ عَلَى مَنْ  
تَتَأْتَى مِنْهُ الطَّاعَةُ، وَيَكُونُ بِاسْتِحْقَاقٍ وَغَيْرِهِ، وَالْمَكْسُورُ: التَّسَلُّطُ عَلَى مَنْ تَتَأْتَى مِنْهُ  
الطَّاعَةُ وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِاسْتِحْقَاقٍ.

وفي ثالث: هما بمعنَى؛ كحَاذِرٍ وَحَذِرٍ وَفَارِهِ وَفَرِهِ.

قوله: «وَفَرِيٌّ»: (مَلِكٌ) بِالْتَّخْفِيفِ؛ أَي: بِسُكُونِ اللَّامِ.

قوله: «و: (مَلِكٌ) بِلَفْظِ الْفِعْلِ»؛ أَي: الْمَاضِي.

قال أبو حيان: وهي على هذه القراءة جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «و: (مَالِكٌ)<sup>(٤)</sup> بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الْحَالِ»:

قال أبو حيان: أَوْ عَلَى النَّدَاءِ؛ قَالَ: وَالْقَطْعُ أَعْرَبُ؛ لِتَنَاسُقِ الصِّفَاتِ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «و: (مَلِيكٌ) مُضَافًا»:

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصبهاني (مادة: ملك)، و«الكشاف» للزمخشري (٣٢/١).

(٢) قوله: «وغيره»؛ أي: ومن لا تتأتى منه الطاعة. انظر: «الدر المصون» (٤٨/١).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٦٥/١).

(٤) قوله: «ومالك» كذا جاءت هنا بالنصب دون تنوين، وفي متن البيضاوي بالنصب منوناً، وكلاهما مروى: النصب بالتنوين رواها ابن أبي عاصم عن اليمان، ودون تنوين نسبت للأعمش وابن السميع وعمر بن عبد العزيز وغيره. انظر: «البحر المحيط» (٦٠/١). وانظر التعليق الآتي.

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٦٥/١). والظاهر أن كلامه على كلا الوجهين: التنوين وعدمه، فإنه بدأ كلامه بقوله: «ومن رفع الكاف ونون أو لم ينون فعلى القطع إلى الرفع، ومن نصب فعلى القطع إلى النصب أو على النداء...».

زَادَ أَبُو حِيَانَ: وَ(مَلَّاكٍ)، قَالَ: وَهُوَ مُحَوَّلٌ مِنْ (مَالِكٍ) لِلْمَبَالِغَةِ، قَالَ: وَكَذَا (مَلِيكٍ)، أَوْ يَكُونُ بِمَعْنَى: (مَلِكٍ)، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَأْتِي فِي إِضَافَتِهِ مَا فِي (مَالِكٍ)، وَعَلَى الثَّانِي لَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّهُ وَصِفَ مَعْرِفَةً [بِمَعْرِفَةٍ].

قَالَ: وَإِضَافَةُ الْمَلِكِ [أَوْ الْمُلْكِ] إِلَى ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ عَلَى مَعْنَى (اللام) لَا عَلَى مَعْنَى (فِي)، خِلَافًا لِمَنْ أَثَبَتَ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَى (فِي)<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: «يَوْمُ الدِّينِ: يَوْمُ الْجَزَاءِ»:

قَالَ الْخَوَّيِّي فِي «تَفْسِيرِهِ»<sup>(٢)</sup>: بَيْنَ الدِّينِ وَالْجَزَاءِ فَرْقٌ لَطِيفٌ، فَإِنَّ الدِّينَ اسْمٌ لِلْجَزَاءِ الْمَحْسُوبِ الْمَقْدَّرِ بِقَدْرِ مَا يَقْتَضِيهِ الْحِسَابُ إِذَا كَانَ مَمَّنْ مَعَهُ وَقَعَ الْأَمْرُ الْمَجْزِيُّ بِهِ، فَلَا يُقَالُ لِمَنْ جَازَى عَنْ غَيْرِهِ أَوْ أُعْطِيَ كَثِيرًا فِي مُقَابَلَةِ قَلِيلٍ: دِينَ، وَيُقَالُ: جَزَاءٌ.

قَوْلُهُ: «وَمِنْهُ: كَمَا تَدِينُ تُدَانُ»:

قُلْتُ: هُوَ مِثْلُ مَشْهُورٍ وَحَدِيثٍ مَرْفُوعٍ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا<sup>(٣)</sup>.

وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنُفِ»: أَنَا<sup>(٤)</sup> مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/٦٤-٦٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) وهو تلمة «تفسير القرآن» للرازي، لأبي العباس أحمد بن خليل بن سعادة الخوئي، قاض شافعي من العلماء بالكلام، ولد في خوئي بأذربيجان، وتعلم بها وبخراسان، ثم ولي قضاء القضاة بالشام، وتوفي بدمشق سنة (٦٣٧هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/١٧٥٦)، و«هدية العارفين» (١/٩٢-٩٣)، و«الأعلام» (١/١٢١).

(٣) رواه ابن عدي في «الكمال» ترجمة محمد بن عبد الملك الأنصاري (٦/١٥٨).

(٤) في (س): «أنا».

أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ: «البرُّ لا يبلى، والإثم لا يُنسى، والدَيَانُ لا يموتُ، فكن كما سُئِتَ كما تدينُ تُدان»<sup>(١)</sup>.

أخرجه البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» من طريقه<sup>(٢)</sup>.

وشاهدٌ موقوفٌ: أخرج الإمام أحمد بن حنبل في كتاب «الزهد» عن مالك بن دينار قال: مكتوبٌ في التوراة: كما تدينُ تُدانُ وكما تزرعُ تحصدُ<sup>(٣)</sup>.

وأخرج الدلمي في «مسند الفردوس»، عن فضالة بن عبيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مكتوبٌ في الإنجيل: كما تدينُ تُدان، وبالكيل الذي تكيلُ تكتالُ»<sup>(٤)</sup>.

قال الميداني في «الأمثال»: معناه: كما تعملُ تُجازي، فسَمِيَ العملُ المبتدأُ دِينًا وجزاءٌ للمطابقة على حدٍّ ﴿فَاعْتَدُوا عَالِيَهُ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

قال: ويجوزُ أن يجري على ظاهره؛ أي: كما تُجازي أنت الناسَ على صنيعهم كذلك تُجازي أنت على صنيعك، والكافُ في «كما» في محلِّ نصبٍ نعتًا للمصدر؛ أي: تُدانُ دِينًا مثلَ دينك<sup>(٥)</sup>.

وأخرج الخرائطي في كتاب «اعتلال القلوب» من طريق ابن الأعرابي عن بعض شيوخه قال: كان الحارث بن أبي شمر الغساني إذا أعجبته امرأةٌ بعث إليها فاعتصبها

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٢٦٢). ومن طريق عبد الرزاق رواه أحمد في «الزهد» (ص: ١٤٢) لكن عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قوله.

(٢) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٣٢). وانظر: «الكافي الشاف» لابن حجر (ص: ٣).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «الزهد» للإمام أحمد.

(٤) رواه الدلمي في «الفردوس» (٦٣٨٦).

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١٥٥/٢).

نفسها، فبعث إلى الزاهريّة بنت خويلد بن نُفَيْلِ بن عمرو بن كلابٍ فاغتصبها، فأتاه أبوها فقال في ذلك:

يا أيها المَلِكُ المَخُوفُ أَمَا تَرى      لِيلاً وَصُبْحًا كَيْفَ يَخْتَلِفَانِ  
هَلْ تَسْتَطِيعُ الشَّمْسُ أَنْ تَأْتِيَ بِهَا      لِيلاً وَهَلْ لَكَ بِالْمَلِكِ يَدَانِ  
فَاعْلَمْ وَأَيِّقِنْ أَنَّ مُلْكَكَ زَائِلٌ      وَاعْلَمْ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ تُدَانُ  
فَتَذَمَّمْ وَخَافَ العُقُوبَةَ فَرَدَّهَا وَأَعْطَاهُ<sup>(١)</sup> ثَلَاثَ مِئَةِ بَعِيرٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وبيتُ الحماسة:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدُوِّ      إِنْ دَنَا هُمْ كَمَا دَانُوا»

«الحماسة» كتابٌ لأبي تمامٍ الطائيِّ جمعَ فيه أشعارًا انتقاهَا من كلامِ العربِ، وَصَدَّرَهُ بما يتعلَّقُ بالحربِ، ثم أتى بالنَّسِيبِ والمدحِ والهجوِّ والأدبِ، وَغَلَبَتِ التَّسْمِيَةُ بالمصدرِ به، وَالحَمَاسَةُ: هي الشَّدَّةُ والشَّجَاعَةُ، يُقالُ: حَمَسَ الرَّجُلُ يَحْمُسُ حِمَاسَةً: إِذَا تَشَدَّدَ.

قال بعضُ شُرَاحِ «الحماسة»: لَمَّا قَفَلَ أبو تمامٍ حَبِيبُ بن أوسِ الطائيِّ من نَيْسَابُورَ مُتَوَجِّهًا نحو العِراقِ دَخَلَ هَمْدَانَ وَالرَّيَّانَ شَاتٍ، فَحَالَ التَّلُجُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَسِيرِ، فَأَضَافَهُ أبو الوفاءِ مُحَمَّدُ بن عبد العزيزِ بن سهلٍ، وَكان أديبًا من أولادِ الرُّؤَسَاءِ، وَله شِعْرٌ تَرْتَضِيهِ الشُّعْرَاءُ، فَلَمَّا طَالَ مَقَامُ أبي تمامٍ عِنْدَهُ أَحْضَرَهُ كَتَبَهُ،

(١) في (ز): «وأعطاه».

(٢) رواه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (١٩٤). وروي أن القائل لهذه الأبيات هو يزيد بن الصعق

الكلابي كما في «جمهرة الأمثال» (١٦٨/٢).

فاختار أبو تمامٍ منها هذا الاختيار، وشخص أبو تمامٍ وبقيت الكتبُ عند أبي الوفاءٍ لا يُمكنُ أحدًا منها، إلى أن ماتَ ووقعتْ كُتُبُه إلى رجلٍ من أهلِ الدَّيْنُورِ يُعرفُ بأبي العواذِلِ، فنسخَ هذه الكتبَ الثلاثةَ وحملها إلى أصبَهانَ، فانتشرتِ النسخُ بها وعنيَ بها أهلُ أصبَهانَ بتصحیحِها، وسارَ هذا الكتابُ في الآفاقِ، فلهذا لا تجدُ<sup>(١)</sup> أحدًا يرويه مُسنَدًا إلى أبي تمامٍ<sup>(٢)</sup>.

قلت: قد وقعَ لنا مروريًا بالإسنادِ من طريقِ أبي غالبٍ محمد بن أحمد بن سهلِ الواسطيِّ المعروفِ بابنِ بشران، عن أبي عبد الله الحسين بن عليِّ النَّيرِيِّ، عن أبي رِياشِ أحمد بن أبي هاشم بن شبيلٍ، عن أبي المطرفِ الحسن بن يوسف الأنطاكيِّ، عن أبي تمامٍ.

وقد رواها من وجهٍ آخر عن أبي رِياشِ أبو بكرٍ محمد بن عليِّ بن الفخارِ الجذاميِّ<sup>(٣)</sup> في فهرسته المسمَّى: «صوان النخب في أسماءِ الشيوخِ والكتبِ» والبيتُ المذكورُ للفنِّدِ، واسمُه شهلُ - بالشينِ المعجمة - بنُ شيبان بن ربيعة بن زَمَانَ الزَّمَانِيَّ قالها في حربِ البسوسِ.

قال الخطيبُ التبريزيُّ: وإنما سمي فنِّدًا لأن بكر بن وائلٍ بعثوا إلى بني حنيفةٍ في حربِ البسوسِ يستنصرونهم فأمدوهم به<sup>(٤)</sup>، فلما أتى بكرًا وهو مُسنٌ جدًّا قالوا: وما يُغني هذا العشبة عنا؟ قال: أو ما ترضون أن أكونَ لكم فنِّدًا تأوونَ إليه<sup>(٥)</sup>.

(١) في (س): «لا ترى».

(٢) انظر: «شرح الحماسة» لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي - المتوفى: (٤٦٧ هـ) - (٧٥/٢).

وعقب الفارسي هذه القصة بقوله: «وقيل: إن ذلك غير صحيح».

(٣) توفي سنة (٧٥٤ هـ). انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١٥٩/٢).

(٤) إلى هنا ذكره التبريزي في «شرح ديوان الحماسة» (٥/١). وانظر التعليق الآتي.

(٥) انظر: «الاقطصاب» للبطلوسي (١/١٢٨)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/٤٣٥). وقد ذكرنا =

قال الخطيبُ: والفِئْدُ القِطْعَةُ من الجبلِ<sup>(١)</sup>.

وقال غيره من سُرَّاحِ «الحماسَةِ»: الفِئْدُ شِمْرَاخٌ من الجبلِ، وقد لُقِّبَ به لعِظَمِ خَلْفِهِ تَشْبِيهَا بالجبلِ، وأوَّلُ القَصِيدَةِ:

وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ	صَفَحْنَا عَنْ بَيْ دُهِلٍ
مَنْ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا	عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرِجَعُ
فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ	فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ
نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا	وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا
عَدَا وَاللَّيْثُ غَضَبَانُ	مَشَيْنَا مِثْلَ اللَّيْثِ
وَتَخْضِيعُ وَإِقْرَانُ	بِضَرْبٍ فِيهِ تَفْجِيعُ
عَدَا وَالزَّقُّ مَلَانُ	وَطَعْنٍ كَفَمِ الزَّقِّ
لِ لِلذَّلَةِ إِذْعَانُ	وَبَعْضِ الْجِلْمِ عِنْدَ الْجَهِّ
مَنْ لَا يُنْجِيكَ إِحْسَانُ <sup>(١)</sup>	وَفِي الشَّرِّ نَجَاةٌ حَيِّ

قوله: «صَرَخَ الشَّرُّ»؛ أي: ظهرَ كُلُّ الظُّهُورِ، وأكَّدَ ذلك بقوله: «فَأَمْسَى وهو عُرْيَانُ»؛ أي: مكشوفٌ، و«دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا»؛ أي: جازَيْنَاهُمْ مِثْلَ مَا ابْتَدَؤْنَا بِهِ.  
قوله: «أَصَافَ اسْمَ الْفَاعِلِ إِلَى الظَّرْفِ»؛ أي: على قراءة ﴿مَالِكٌ﴾:

= القصة كاملة، وفيهما: الفئد: القطعة العظيمة من الجبل. والعشبة والعشمة - بالباء والميم -  
الشيخ المسن.

(١) لم أجد في «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي، وانظر التعليق السابق.

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٢٧ - ٣١).

قال الشَّريفُ: وأما إضافة ﴿مَلِكٍ﴾ فلا إشكالَ فيها؛ لأنَّها إضافةُ الصِّفةِ المشبَّهةِ إلى غيرِ معمولِها كما في ﴿بِتِ الْفَلَيْتِ﴾، فتكونُ حَقِيقَةً لا لفظيةً، فإنَّها إضافتها إلى الفاعلِ.

قال: فإن قيل: المضافُ إليه فيهما مفعولٌ به في المعنى، فتكونُ إضافتهما غيرَ مَحْضَةٍ<sup>(١)</sup>.

قلنا: الصِّفةُ المشبَّهةُ لا تعملُ النَّصْبَ أصلاً<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حَيَّانَ: مَنْ قرأ بلفظِ ﴿مَلِكٍ﴾ على فعلٍ مكسورِ العينِ أو ساكنِها أو (ملك) بمعناه فظاهر؛ لأنه وصِفُ مَعْرِفَةٍ [بمعرفة]، ومَنْ قرأ ﴿مَلِكٍ﴾ أو (مَلَاك) أو (ملك) محوِّلينِ مِنْ ﴿مَلِكٍ﴾ للمُبَالَغَةِ: فإن كانَ بمعنى الماضي كانتَ إضافتهُ مَحْضَةً، فيكونُ إذ ذاكِ مِنْ وَصْفِ المَعْرِفَةِ بالمَعْرِفَةِ، ويدلُّ عليه قراءةُ مَنْ قرأ: (مَلَكٌ يومَ الدِّينِ) فعلاً ماضياً، وإن كانَ بمعنى الاستقبالِ - وهو الظَّاهرُ لأنَّ اليومَ لم يوجد - فهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ فإنهُ تكونُ إضافتهُ غيرَ مَحْضَةٍ، فلا يتعرَّفُ بالإضافةِ وإن أُضيفَ إلى مَعْرِفَةٍ، فلا يكونُ إذ ذاكِ صِفةً؛ لأنَّ المَعْرِفَةَ لا تُوصَفُ بالنِّكْرَةِ، ولا بدلُ نكرةٍ من مَعْرِفَةٍ؛ لأنَّ البَدَلَ بالصفاتِ ضَعِيفٌ.

قال: وحلُّ هذا الإشكالِ: أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ جازَ فيه وَجْهانَ:

أحدهما: ما قدَّمناه مِنْ أنَّه لا يتعرَّفُ بما أُضيفَ إليه؛ إذ يكونُ مَنْوِيًّا فيه الانفصالُ مِنَ الإضافةِ، وكأنَّه عمِلَ النَّصْبَ لفظاً.

(١) قوله: «غير محضه»؛ أي: لفظية، وهكذا وقعت عند الجرجاني.

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٥٧).



الثاني: أن يتعرّف به إذا كان مَعْرِفَةً، فيُلحظُ فيه أن الموصوفَ صارَ معروفًا<sup>(١)</sup> بهذا الوصفِ، وكانَ تقييدهُ بالزّمانِ غيرَ مُعتَبَرٍ، قال: وهذا الوجهُ غريبُ النّقلِ لا يَعْرِفُهُ إلا مَنْ له اطلاعٌ على «كتابِ» سيبويه.

قال سيبويه: وزعمَ يونسُ والخليلُ أن الصّفاتِ المُضافَةَ التي صارت صِفَةً للنكيرة قد يجوزُ فيهنَّ كلّهِنَّ أن يكنَّ مَعْرِفَةً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قوله: «إجراء له مجرى المفعول به»:

قال الطيبيُّ: رُوِيَ بضمِّ الميمِ من المزيد، والرّوايةُ الصّحيحةُ بالفتحِ بمعنى الإجراء؛ كقوله: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بِأَنَّا﴾ [نوح: ١٧]، أو بمعنى المكان<sup>(٣)</sup>.

وقال الشّريفُ: يُرَوَى بالضمِّ والفتحِ: إمّا مصدرًا وإمّا مكانًا<sup>(٤)</sup>.

وما ذكره المصنّفُ من أنّه على إجرائه مجرى المفعولِ هو المشهورُ في الآية.

وقد قيل: إنّه مضافٌ إلى المفعولِ به حقيقةً، والمعنى: أنه تعالى يملكُ يومَ الدّينِ أن يأتيَ به، ويؤيّدُهُ قراءةُ (مالك) - منونًا - (يوم) بالنّصبِ، وعلى هذا مشى ابنُ السّراجِ<sup>(٥)</sup> فقال: هي إضافةٌ حقيقةً والمرادُ: مالِكِ نفسِ اليومِ لا يقدرُ على الإتيانِ به

(١) في (س): «معرفاً».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٦٤ - ٦٥). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١/٤٢٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطّيبي (١/٧٣٥ - ٧٣٦). وعبارة «الكشاف»: «مُجْرَى مجرى المفعول به».

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٥٧)، وفيه: إما مصدر أو مكان.

(٥) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي، المعروف بابن السّراج النحوي، المتوفى سنة (٣١٦هـ)،

له كتاب «احتجاج القراء في القراءات»، و«الأصول في النحو»، وغيرهما، وستأتي ترجمته في

(ص: ٣٠٣) فانظرها ثمة.

إلا الله تعالى، كقوله: ﴿لَا يُجْلِبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] قال: وَحَمَلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ  
أَوْلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الْمَجَازِ.

قوله: «على الاتساع»:

قال الطيبي: أي: جعل المفعول فيه بمنزلة المفعول به<sup>(١)</sup>.

وقال الشَّريفُ: الاتساعُ في الظرفِ أن لا يُقدَّرَ معه (في) توسُّعاً، فينصبُ نصبَ  
المفعولِ بهِ كقوله:

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً<sup>(٢)</sup>

قوله: «يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ»:

وجهُ الاستشهادِ: أنه جعلَ الليلةَ مسروقةً وإنما هي مسروقةٌ فيها.

قال الشَّريفُ: و«أهلَ الدَّارِ» منصوبٌ بـ«سارقٍ» لاعتماده على حرفِ النداءِ  
كقولك: يا ضارباً زيداً، و: يا طالعا جبلاً<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ومعناه: مالكِ الأمورِ يومَ الدينِ»:

قال الشَّريفُ: يعني: أن الظرفَ وإن قُطِعَ في الصُّورةِ عن تقديرِ (في) وأوقعَ  
موقعَ المفعولِ بهِ، إلا أن المقصودَ الذي سبقَ الكلامُ لأجله على الظرفيةِ؛ لأنَّ

(١) انظر: «فتح الغيب» للطيبي (١/ ٧٣٥).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٧). وهذا صدر بيت لرجل من بني عامر، وعجزه:

قليلاً سوى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

وهو بهذه الرواية في «معاني القرآن» للزجاج (١/ ١٢٨)، وذكره سيبويه في «الكتاب» (١/ ١٧٨)،

وابن الشجري في «الأمالي» (٧/ ١)، برواية: ويوم..... قليل.

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٨).

كونه مالكا ليوم الدين كناية عن كونه مالكا فيه للأمر كله، فإن تملك الزمان كتملك المكان يستلزم تملك جميع ما فيه<sup>(١)</sup>.

قوله: «أوله الملك في هذا اليوم على وجه الاستمرار لتكون الإضافة حقيقية بعده لوقوعه صفة للمعرفة»:

قال الشيخ سعد الدين: فإن قيل: قد ذكر في «الكشاف» في قوله: ﴿وَجَعَلَ أَيْتَل سَكَا﴾ [الأنعام: ٩٦] أنه إذا فُصِدَ باسمِ الفاعلِ زمانٌ مُستَمِرٌّ كانتِ الإضافةُ لفظيةً.

قلنا: الاستمرار يحوي على الأزمنة الماضية والآتية والحال، فتارة يُعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة حقيقية، وتارة جانب الآتي والحال فتجعل لفظية، والتعويل على القرائن والمقامات.

فإن قيل: التقييد بيوم الدين يُنافي الاستمرار لكونه صريحا في الاستقبال.

قلنا: معناه: الثبوت والاستقرار من غير اعتبار حدوث في أحد الأزمنة، ومثل هذا المعنى لا يمتنع أن يُعتبر بالنسبة إلى يوم الدين؛ كأنه قيل: هو ثابت المالكية في يوم الدين، أو المراد: أنه يُجعل يوم الدين<sup>(٢)</sup> لتحقق وقوعه بمنزلة الواقع فتستمر مالكيته في جميع الأزمنة.

فإن قيل: ما دُكر من الأساعِ وجعل الظرف يجري مجرى المفعول به صريح في أن هذه إضافة الصفة إلى معمولها فتكون لفظية قطعاً؟

قلنا: المراد أنه إضافة إلى ما هو مفعول من جهة المعنى؛ كما يقال

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٥٨).

(٢) بعدها في (ز): «كأنه»، وليست في نسخة التفتازاني.

في «مالك عبيده أمس»: إنَّه إضافةٌ إلى المفعول؛ أي: إلى ما يتعلَّق به تعلقُ المملوكية بحيث لو كانت الصِّفة على شرائط العمل كانت عاملةً فيه<sup>(١)</sup>، انتهى. قوله: «وتخصيصُ الدين بالإضافة إمَّا لتعظيمه أو لتفردِ تعالى بنفوذ الأمر فيه»: قال الطيبيُّ: في اختصاصِ ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ دونَ يومِ القيامةِ وغيره من أساميه فائدتان:

إحدهما: مراعاةُ الفاصلةِ.

وثانيتها: العمومُ المطلوبُ في الألفاظِ، فإنَّ الجزاءَ يَشتمَلُ على جميعِ أحوالِ القيامةِ من ابتداءِ النُّشورِ إلى السَّرمِ الدَّائمِ، بل يكادُ يتناولُ أحوالَ النَّشأةِ الأولى بأسرها، فظهرَ من هذا الاختصاصِ ومن مآلِ معنَى القراءتينِ في الصُّورتينِ إفادةُ التَّعميمِ المطلوبِ من ألفاظِ هذه السُّورةِ الكريمةِ، والدَّلالةُ على التَّسلُّطِ والغلبةِ والتصرُّفِ والمَلَكَةِ، فسبيلُ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ سبيلُ ﴿رَبِّ الْقَلَمِ﴾ في الحملِ على المَفهُومَيْنِ.

فانظرُ إلى حسنِ هذا الترتيبِ السَّريِّ<sup>(٢)</sup> وهذا النَّظْمِ الأنيقِ تدهشُ منه، وذلك أنَّ ربَّ العالمينَ آذَنَ بالتصرُّفِ التامِّ في الدُّنيا ملكًا وتربيةً، و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ دَلٌّ على ذلكِ في العُقبى تسلُّطًا وقهْرًا، وتوسيطُ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بينهما منادٍ بترجيحِ جانبِ الرَّحمةِ، وأنه تعالى رَحِمُ الدُّنيا وَرَحِيمُ الآخرةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «حاشية التفازاني على الكشاف» (و٤١ب - و١٥أ).

(٢) في (ز): «السوي».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/٧٣٥).

وإجراء هذه الأوصافِ على الله تعالى من كونه مُوجِداً للعالمين، ربّاً لهم، مُنعماً عليهم بالتَّعمِ كُلِّها ظاهرِها وباطنِها عاجلِها وآجلِها، مالِكاً لأموْرهم يومَ الثَّوابِ والعقابِ = للدَّلالةِ على أنه الحقيقُ بالحمدِ لا أحدٌ أحقُّ به منه، بل لا يستحقُّه على الحقيقةِ سواه، فإنَّ ترتَّبَ الحكمِ على الوصفِ يُشعِرُ بعليّته له، وللإشعارِ من طريقِ (١) المفهومِ على أنَّ من لم (٢) يتَّصفَ بتلك الصِّفاتِ لا يستأهلُ لأنَّ يُحمَدَ فضلاً عن أن يُعبَدَ؛ ليكونَ دليلاً على ما بعده وهو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (٣).

فالوصفُ الأوَّلُ (٤) لبيانِ ما هو الموجِبُ للحمْدِ وهو الإيجادُ والتربيّةُ، والثاني والثالثُ (٥) للدَّلالةِ على أنه متفضَّلٌ بذلك مختارٌ فيه، ليس يصدُرُ منه (٦) لإيجابِ بالذاتِ، أو وجوبِ عليه قضيةً (٧) لسوابقِ الأعمالِ حتى يستحقَّ به الحمدَ، والرابعُ (٨)

(١) في (خ): «وللإشعار بطريق».

(٢) في (خ): «لا».

(٣) «وهو إياك نعبد» من (ت). وقوله: «ليكون» بالياء التحتية أو التاء الفوقية؛ أي: لتكون الأوصاف المذكورة، أو كلُّ واحد منها، أو أجزاءها. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١/ ١٠٩).

(٤) أي: ﴿نَبِّ اتَّسَلَيْتَ﴾.

(٥) أي: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾.

(٦) في (خ): «عنه».

(٧) قوله: «قضية» مصدر أو اسم مصدر بمعنى القضاء؛ كالعطية بمعنى العطاء، والقضاء بمعنى الأداء، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣] أي: أدبتموها، وهو مفعول لأجله - أي: تعليل - لقوله: «أو وجوب عليه» وقيل: لـ «يصدر» من حيث التعلُّق بالوجوب. وقوله: «لإيجاب بالذات» رد على الفلاسفة، وتحقيقه في الأصول، وقوله: «أو وجوب عليه» رد على المعتزلة فإنهم يزعمون وجوب أمور عليه تعالى كثواب المطيع ورعاية الأصلح. انظر: «حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي» (١/ ١١٠).

(٨) أي: ﴿تَمْلِكُ يَوْمَ الدِّينِ﴾.

لتحقيق الاختصاص، فإنه ممّا لا يقبل الشركة فيه بوجه ما، وتضمنين<sup>(١)</sup> الوعيد للحامدين والوعيد للمُعْرِضين.

قوله: «وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى من كونه ربّاً للعالمين...» إلى آخره:

قال الشَّريفُ: أي: لَمَّا دَلَّ بِلَامِي التَّعْرِيفِ وَالِاخْتِصَاصِ عَلَى أَنَّ جِنْسَ الْحَمْدِ مُخْتَصٌّ بِهِ تَعَالَى وَحَقُّ لَهُ، أَجْرَى عَلَيْهِ تِلْكَ الْأَوْصَافَ الْعِظَامَ لِيَكُونَ حِجَّةً وَاضِحَةً وَدَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى انْحِصَارِ الْحَمْدِ فِيهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ، فَذَكَرَ:

أولاً: ما يتعلّق بالابتداء من كونه ربّاً مالكاً للأشياء كلّها لا يخرج شيءٌ منها من ملكوته؛ أي: سلطنته الشاملة، ومن ربوبيته الكاملة، يتصرّف فيها على وفق مشيئته ويربّيها؛ أي: يرقّيها في مدارج الكمال على مقتضى عنايته بإضافة الجود وإعداد أسباب الكمالات.

وثانياً: ما يتعلّق بالبقاء من إسباغه عليها نعمًا ظاهرة وباطنة جليّة ودقيقة.

وثالثاً: ما يتعلّق بالإعادة من كونه مالكاً للأمر كلّ يوم الجزاء؛ كأنه قيل: الحمد لله الذي منه الابتداء والانتهاء فهو الحقيقي بالثناء<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لا يستأهل لأن يُحمد»:

قلت: قد عدّ الحريري في «درّة الغوّاص» هذه الكلمة من جملة أوهام الخواصّ فقال: يقولون: «فلانٌ يستأهل الإكرام» و«هو مُستأهلٌ للإنعام»، ولم تُسمَعْ هاتان اللفظتان في كلام العرب، ولا صوّب التلفّظ بهما أحدٌ من أعلام الأدب، ووجه

(١) عطف على «تحقيق».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٥٩ - ٦٠).

الكلام أن يقال: فلانٌ يستحقُّ المكرمةَ، وهو أهلٌ لإسداءِ المكرمةِ. وأمَّا قولُ الشاعر:

لا بل كُلي يا أمَّ واستأهلي إنَّ الذي أنفقتُ مِن ماليه<sup>(١)</sup>

فإنه عنى بلفظِ «استأهلي»: اتَّخِذِي الإِهَالَةَ، وهي ما يُؤْتَدَمُ به من السَّمَنِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الجوهري في «الصحاح» تقول: فلانٌ أهلٌ لكذا، ولا تقل: مُسْتَأْهِلٌ،  
والعامَّةُ تقوله<sup>(٣)</sup>.

لكن في «القاموس»: استأهَلَ كذا: اسْتَوْجَبَهُ، لَعَةً جَيِّدَةً، وإنكارُ الجوهريِّ  
باطلٌ<sup>(٤)</sup>.

وفي «الأساس»: فلانٌ أهلٌ لكذا، واستأهَلَ لذلك، وهو مُسْتَأْهِلٌ له، وقد  
سمعتُ أهلَ الحجازِ يَسْتَعْمِلُونَهُ استعمالاً واسعاً<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فضلاً عن أن يُعبَدَ»:

قال أبو حيان: سُئِلْتُ عَنْ قولهم: «إِنَّ زَيْدًا لَا يَمْلِكُ دَرَهْمًا فَضْلًا عَنْ دِينَارٍ»، بَمَ  
انتصبَ «فضلاً»، وما المعنى في ذلك؟

فقلتُ: الذي نقولُ في ذلك بعد تسليم أن هذا الكلامَ من لسانِ العربِ: إنَّ  
بعضَ النَّاسِ قد نَسَبَ ذلكَ إلى العربِ.

(١) قائله عمرو بن أسوى من عبد القيس كما في «المعاني الكبير» لابن قتيبة (٣٨٢/١)، و«اللسان»  
و«التاج» (مادة: أهل)، وذكره ابن قتيبة أيضاً في «أدب الكاتب» (ص: ٣١٩) برواية: «يامي»  
بدل: «يا أم».

(٢) انظر: «درة الغواص» للحريري (ص: ١٧).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: أهل).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (مادة: أهل).

(٥) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: أهل).

وأما أبو عليّ الفارسيّ فقال في تعليقٍ جمع فيه مسائل من المشكلات<sup>(١)</sup>: إن قول القائل: «إن زيداً لا يملكُ درهمًا فضلاً عن دينارٍ»، ثمَّ وَجَّهَ النَّصْبَ بما سنذكره. فقولُه: إن قول القائل كذا، ليس بنصٍّ أنَّه من كلام العرب.

وقد طالعتُ من دواوين العربِ جاهليِّها وإسلاميِّها الجملةَ الكثيرةَ فلم أَر مثلاً هذا وقع في كلامها، وقد جرت بيني وبين بعضِ فضلاء أصحابنا هذه المسألة فقال: كان الأستاذ أبو الرضا مساعداً بن محمد بن عبد الواحد الأنصاريّ المرسّي قد جرت عنده هذه المسألة، فأشدنا عن بعض النحاة فيها ما يدلُّ على أنها مسموعةٌ وهو قولُ الشاعر:

فَلَمَّا يَبْقَى عَلَى هَذَا الْقَلْقُ صَخْرَةٌ صَمَاءٌ فَضْلاً عَن رَمَقٍ<sup>(٢)</sup>

فظاهرُ هذا البيتِ يقتضي أن ذلك من لسان العرب، ويَنبغي في إثباتِ مثلِ هذا إلى صحّة نقل، ولا يُعْتَرُ بكلامٍ من قَدَّمنا ذكره أن ذلك من لسان العرب، فليس بقولٍ من هو ضابطٌ في هذه الصنّاعة، ونتكلّم عليها على تقدير أنها من كلام العرب فنقول:

القولُ على الإعرابِ مُرتَّبٌ<sup>(٣)</sup> على فهم المعنى، ومعنى هذا الكلام: الإخبارُ أنَّه لا يملكُ درهمًا ولا دينارًا، وأن عدمَ ملكه للدينارِ أولى، وكأنَّه قال: لا يملكُ درهمًا فكيف يملكُ دينارًا؟ أي: وإذا انتفى ملكه لدرهمٍ كان أحقَّ أن ينتفى ملكه لدينارٍ؛ لأنَّه من قدر على دينارٍ كان في العادة قادرًا على درهمٍ؛ لأنَّ القليلَ مُندرجٌ في الكثيرِ،

(١) «المسائل المشكّلة» لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المتوفى سنة (٣٧٧هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/٢٧٢).

(٢) ذكره ابن هشام في «المسائل السّفرية» (ص: ١١).

(٣) في (س): «مترتب».



وكذلك إذا انتفى بقاء الصخرة الصماء على هذا القلق فكيف يبقى الرّمق الذي عادته أن يَفَنَى بأدنى شيء؟ هذا شرح المعنى الذي يريدُه من يتكلم بهذا الكلام.  
وأما الإعراب: فنُقِلَ عن الفارسي أنّ «فضلاً» يجوزُ نصبُه على المصدرِ أو الحالِ، انتهى ما نُقِلَ عنه.

ونحن نقرُّ ذلك فنقول: «فضلاً» ظاهرُه أنّه من الفضلِ التي هي البقيّة، ومنه: الفضالّة، وهي الباقي من الشّيء، يقال: فَضَلَ منه شيءٌ؛ أي: بَقِيَ، أو مِنْ فَضَلَ على زيدٍ؛ أي: زادَ عليه في الخير؛ قال الشاعرُ:

فكفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غيرنا      حبُّ النبيِّ محمّدٍ إِيَّانا<sup>(١)</sup>

أي: زيادةً على ناسٍ غيرنا، ويقالُ منه لِمَنْ صارَ ذلك سجيّةً له: «فُضِّلَ الرَّجُلُ» بضم الضادِ.

ويحتملُ أن يتخرَّجَ على هذين الاشتقاقين، وهما: معنى البقيّة ومعنى الزيادة، فإذا جعلناه مصدرًا فلا بدّ له من عاملٍ، ولم يتقدّمه ما يصلحُ أن يكونَ عاملاً فيه، فيحتاجُ إلى إضماره، وتقديره: يَفْضُلُ فَضْلاً عن دينارٍ، ففي «يفضُلُ» ضميرٌ يعودُ إلى الدرهمِ، و«يفضُلُ» في موضعِ الصّفةِ، ويصيرُ المعنى: أنّه لا يملكُ درهمًا فاضلاً عن دينارٍ؛ أي: باقيًا عن دينارٍ، أو: زائدًا عن دينارٍ، بل يملكُ الدرهمَ ولا يكونُ فاضلاً عن دينارٍ.

وإنما كان كذلك لأنّ النَّفْيَ إذا دخلَ على شيءٍ مُقَيّدٍ إنما يتسلّطُ على ذلك القيدِ، فإذا قلتَ: «ما قامَ رجلٌ عاقلٌ» فمنطوقُه: انتفاءُ القيامِ عن رجلٍ عاقلٍ، ومفهومُه: أنّه

(١) قاله كعب بن مالك. انظر: «ديوانه» (ص: ٢٨٩).

قامَ رجلٌ غيرُ عاقلٍ، وكذلك «ما جاء زيدٌ ضاحكاً» منطوقه: انتفاءٌ مجيء زيدٍ في حالِ ضحكٍ، ومفهومه: أنه جاء غيرَ ضاحكٍ.

وقد تقدّم شرحُ المعنى في هذا الكلام، وأن المقصودَ به: نفْيُ ملكِه الدرهمَ والدِّينارَ، وأن عدمَ ملكِه للدِّينارِ أُولَى، لكنْ يتخرَّجُ ذلك على قاعدةٍ للعربِ<sup>(١)</sup>، وهي: أَنَّهُ متى نُفِيَ شيءٌ مُقَيَّدٌ<sup>(٢)</sup> فقد قَدَّمْنَا أن النَّفْيَ يتسلَّطُ على ذلك القَيِّدِ، هذا هو الأَكْثَرُ في كلامِهِم.

ولهم طريقةٌ أخرى، وهي: أَنَّهُم يقصدونَ نفْيَ المحكومِ عليه بانتفاءِ صِفَتِهِ، فيقولون: «ما قامَ رجلٌ عاقلٌ»؛ أي: لا رجلٌ عاقلٌ فيقوم، وكذلك يقصدونَ بنفْيِ الحُكْمِ نفْيَ المحكومِ عليه فيقولون: «ما قامَ رجلٌ»؛ أي: لا رجلٌ فيقوم، وهي طريقةٌ معروفةٌ لهم، قال امرؤ القيسِ:

على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ<sup>(٣)</sup>

لا يريدُ أن يُثَبِّتَ لهذا الطريقِ منارًا وينفِي عنه الاهتداءَ، إنَّما يريدُ نفْيَ المنارِ فَنَتَفَيَّ الهدايةُ به، أي: لا منارَ لهذا الطريقِ فيُهْتَدَى به.  
وقال الأَفْوَه الأَوْدِيُّ:

(١) في (ز) و(س): «العرب».

(٢) في (س): «بقيد».

(٣) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٩٦)، وعجزه:

إذا سافَهُ العَوْدُ النَّبَاطِيُّ جَزَجَرًا

اللاحب: الطريق المتقاد الذي لا يَنْقَطِعُ، سافه: شَمَّه، النباطي: الضخم، جرجر: ضغا خوفًا من بعده، والعود: الجمل المسن، وإنما جعله عوداً لأنه أعلم بالطريق.

بِمَهْمَةٍ مَا لِأَنْيَسٍ بِهِ حَسٌّ فَمَا فِيهِ لَهُ مِنْ رَسِيْسٍ<sup>(١)</sup>  
 لا يريدُ أنْ بهذا القَفْرِ أَنْيَسًا لا حِسَّ له، إنَّما يريدُ: لا أنيسَ به فيكونَ له حِسٌّ.  
 وعلى هذه الطَّرِيقَةِ يَخْرُجُ قوله تعالى: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّفِيعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]؛  
 أي: لا شافعَ فتَنفَعَهُم شفاعتُهُ.

وكذلكَ قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي: لا  
 سؤالَ فيكونَ إحقاقًا.

وإذا تَقَرَّرَتْ هذه الطَّرِيقَةُ فيتَخَرَّجُ قولك: «هذا لا يملكُ درهمًا فضلًا عن دينارٍ»  
 على هذه الطَّرِيقَةِ؛ أي: لا درهمَ له فيفضلَ عن دينارٍ له، وإذا انتفى ملكُهُ للدَّرْهَمِ كان  
 انتفاءً ملكِهِ للدينارِ أُولَى.

وإنَّما جعلَهُ أبو عليٍّ منصوبًا على المصدرِ، فاحتيجَ في ذلكَ إلى إضمارِ فعلٍ  
 وذلكَ الفعلُ في موضعِ الصِّفَةِ، ولم يَجْعَلِ «فضلًا» صِفَةً للدَّرْهَمِ = لأنه لا يكونُ  
 المصدرُ صِفَةً إلا إذا كانَ فيه معنى المبالِغَةِ، فلكثرةِ وقوعِ المصدرِ مِنَ الموصوفِ  
 جُعِلَ كأنَّهُ وَصِفٌ له نحو قولهم: «رجلٌ صَوْمٌ»؛ أي: كثيرُ الصَّوْمِ، و«رجلٌ زَوْرٌ»؛  
 أي: كثيرُ الزَّيَارَةِ، وهذا المعنى مَفْقُودٌ هاهنا.

وأما مَنْ تَأَوَّلَ المصدرَ بمعنى مُطلقِ اسمِ الفاعلِ أو على حذفِ «ذي»؛ أي:

(١) انظر: «ديوان الأوفه الأودي» (ص: ٧٨)، و«أمالى القالي» (١/١٢٥)، و«شرح ديوان المتنبي»  
 للمعري (ص: ٦٠٧)، وعندهم جميعاً: (وما) بدل (فما). الرسيس: بقية الحب في القلب، كأنه  
 أخذ من قولهم: ما له رسيسٌ؛ أي: حس. قاله المعري. والأفوه: هو صلاة بن عمرو بن مالك بن  
 الحارث، ويكنى: أبا ربيعة، وهو جاهلي قديم، وذكر بعض المؤرخين أنه أدرك المسيح عليه السلام.  
 انظر: «سمط اللآلي» (١/٣٦٤).

صائِمٌ وزائرٌ، أو: ذو صومٍ وذو زورٍ، فإنه يجوزُ في هذه المسألة أن يكونَ التَّقديرُ في «فضلاً»: فاضلاً، أو: ذا فضلٍ، وليسَ ذلك قولٌ من تحقَّق في العربيَّة، بل الصَّحيحُ أنَّ المصدرَ لا يوصَفُ به إلا إذا أُريدَ به المبالغةُ.

وإذا جعلنا «فضلاً» منصوباً على الحالِ فلا يكونُ حالاً من زيدٍ؛ لأنَّ «فضلاً عن دينارٍ» ليسَ من أحوالِ زيدٍ ولا من صفاتِهِ، إنما يكونُ من أوصافِ الدرهمِ. ويحتَمِلُ تخريجهُ على الحالِ، وجهين:

أحدهما: أن يكونَ حالاً من درهمٍ وإن كانَ نكرةً؛ لأنَّ الحالَ قد تأتي من النكرةِ وخصوصاً إذا قَبِحَ الوصفُ بها، وقد قَبِحَ بما قدَّمناه من أنَّ المصدرَ في أجودِ الأقوالِ لا يوصَفُ به حتى يرادَ به المبالغةُ، وقد جاءتِ الحالُ من النكرةِ في قولهم: «مررتُ بماءٍ قعدةً رجلٍ»، وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقد قاسَ سيبويه ذلك في «كتابه»<sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني: أن يكونَ حالاً من المصدرِ المُضمرِ في الفعلِ على ما قرَّره سيبويه في قولهم: «ساروا سريعاً»، لم يجعل «سريعاً» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: سيراً سريعاً، إنما جعله حالاً من الضميرِ الذي للمصدرِ؛ كأنهم قالوا: ساروه<sup>(٢)</sup> أي: ساروا السَّيرَ سريعاً؛ أي: في حالِ سرعته، فكذلك «لا يملكُ درهماً»؛ أي: لا يملكُه - أي: المملكُ - في حالِ كونه فاضلاً عن دينارٍ؛ أي: عن ملكِ دينارٍ.

وهذا التَّخريجُ الثاني قلَّ من يعرفُه، وإنما يذهبُ معربو النُّحاةِ في قولهم: «ساروا سريعاً» إلى أنَّ «سريعاً» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: سيراً سريعاً، وإضمارُ

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١١٢/٢).

(٢) في (س) زيادة: «سريعاً».

المصدرِ لدلالةِ الفعلِ عليه كثيرٌ في لسانِ العربِ، قال تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]؛ أي: العدلُ، وقالت العرب: «مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ»؛ أي: كان هو؛ أي: الكَذِبُ<sup>(١)</sup>.

وتقريراً اختيارِ سيبويه هذا التَّخْرِيجَ على تخريجِ النُّحَاةِ له مكانٌ غيرُ هذا. والمعنى الذي قرَّرناه حالةَ إعرابه مصدرًا يجري فيه حالةُ إعرابه حالًا، وهو أنَّ المقصودَ بذلك انتفاءُ الحالِ وذي الحالِ كما كان المعنى انتفاءَ الصِّفَةِ والموصوفِ.

وقد صنَّفَ بعضُ معاصرينا في هذه المسألةِ جزءًا، وهو شهابُ الدينِ أحمدُ بنُ إدريسِ المالكيِّ المعروفُ بالقرافيِّ<sup>(٢)</sup>، وجوَّزَ في إعرابِ «فَضْلًا» نيِّقًا وأربعينَ وجهًا يوقَّفُ عليها من كتابه، وفيها غايةُ التَّمَحُّلِ، والفُضْلَاءُ لا يذكرونَ مِنَ الأعرابِ إِلَّا ما سَهَّلَ مَأْخِذُهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ، انتهى كلامُ أبي حَيَّان.

وقال الشيخُ جمالُ الدينِ ابنُ هشامٍ في «رسالةٍ» ألَّفها في إعرابِ ألفاظٍ منها هذا اللفظ: أما قوله: «فلانٌ لا يملكُ درهمًا فضلًا عن دينارٍ» فمعناه: أنه لا يملكُ درهمًا ولا دينارًا، وأنَّ عدمَ ملكِه الدِّينارَ أوَّلَى من عدمِ ملكِه الدرهمَ، وكأنه قال: لا يملكُ درهمًا فكيفَ يملكُ دينارًا؟ وهذا التركيبُ زَعَمَ بعضهم أنه مَسْمُوعٌ وأنشدَ عليه:

قَلَّمَا يَبْقَى عَلَى هَذَا الْقَلْقُ صَخْرَةٌ صَمَاءٌ فَضْلًا عَنِ رَمَقِ

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/٣٩١).

(٢) المتوفى سنة (٦٨٤هـ). انظر ترجمته في: «شجرة النور الزكية» لمحمد مخلوف (١/٢٧٠).

الرَّمَقُ: بَقِيَّةُ الْحَيَاةِ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ «فَضْلًا» هَذِهِ إِلَّا فِي النَّفْيِ، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ فِي الْبَيْتِ مِنْ «قَلَمًا»، قَالَ بَعْضُهُمْ: حَدَّثَ لِي «قَلٌّ» حِينَ كُنْتُ بِ«مَا» إِفَادَةُ النَّفْيِ كَمَا حَدَّثَ لِي «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ الْمَشْدُودَةَ حِينَ كُنْتُ بِ«مَا» إِفَادَةُ الْاِخْتِصَاصِ.

قال ابن هشام: وهذا خطأ، فإن «قَلٌّ» تُسْتَعْمَلُ لِلنَّفْيِ قَبْلَ الْكُفِّ؛ يُقَالُ: «قَلَّ أَحَدٌ يَعْرِفُ هَذَا إِلَّا زَيْدًا»، يَعْنِي: لَا يَعْرِفُ هَذَا إِلَّا زَيْدًا، وَلِهَذَا اسْتَعْمِلَ «أَحَدٌ» وَصَحَّ إِبْدَالُ الْمُسْتَثْنَى وَهُوَ بَدَلُ إِمَّا مِنْ «أَحَدٌ» أَوْ مِنْ ضَمِيرِهِ، وَ«عَلَى» فِي الْبَيْتِ لِلْمَعْيَةِ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وَانْتِصَابُ «فَضْلًا» عَلَى وَجْهَيْنِ مُحْكَمَيْنِ عَنِ الْفَارْسِيِّ:

أحدهما: أن يكون مصدرًا للفعل محذوف، وذلك الفعل نعت للنكرة.

الثاني: أن يكون حالًا من معمول الفعل المذكور.

هذا خلاصة ما نُقِلَ عَنْهُ وَيَحْتَاجُ إِلَى بَسْطِ يَوْضُوحِهِ:

اعلم أنه يُقَالُ: فَضَّلَ عَنْهُ وَعَلَيْهِ، بِمَعْنَى: زَادَ، فَإِنَّ قَدْرَتَهُ مَصْدَرًا بِتَقْدِيرِ: لَا يَمْلِكُ دِرْهَمًا يَفْضَلُ فَضْلًا عَنْ دِينَارٍ، فَذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَحذُوفُ صِفَةً لـ«دِرْهَمًا»، كَذَا حُكِيَ عَنِ الْفَارْسِيِّ.

وَلَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُ الْفِعْلِ صِفَةً، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا كَمَا جازَ فِي «فَضْلًا» أَنْ يَكُونَ حَالًا عَلَى مَا سَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ، نَعَمْ وَجْهُ الصِّفَةِ أَقْوَى؛ لِأَنَّ نَعْتَ النَّكْرَةِ كَيْفَ كَانَتْ أَقْيَسُ مِنْ مَجِيءِ الْحَالِ مِنْهَا، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ حَالًا فَصَاحِبُهَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يكونَ ضميرُ المصدرِ مَحذوفًا؛ أي: لا يملكُه؛ أي: لا يملكُ الملكَ، على حدِّ قوله:

هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ<sup>(١)</sup>

أي: يدرُسُ الدَّرْسَ؛ إذ ليسَ الضَّميرُ للقرآنِ؛ لأن اللامَ مُتعلِّقَةً بـ«يدرُسُ» ولا يتعدَّى الفعلُ إلى ضميرِ اسمٍ وإلى ظاهره جميعًا، ولهذا وجبَ في: «زيدًا ضربته» تقديرٌ عامِلٍ على الأصحِّ.

وعلى هذا خرَّجَ سيبويه والمحقِّقونَ نحوَ قوله: «ساروا سريعا»؛ أي: ساروه؛ أي: ساروا السيرَ سريعا، وليس «سريعا» عندهم نعتًا لمصدرٍ مَحذوفٍ؛ لالتزامِ العربِ تَنكيرَهُ، ولأنَّ الموصوفَ لا يُحذفُ إلا إن كانت الصِّفَةُ مختصَّةً بجنسه كما في: رأيتُ كاتبًا، أو حاسبًا، أو مهندسًا، فإنها مختصَّةٌ بجنسِ الإنسانِ، ولا يجوزُ: «رأيتُ طويلًا» و«رأيتُ أحمرًا»، وفي هذا الموضوع بحثٌ ليسَ هذا موضعه.

الثاني: أن يكونَ قوله: «درهما» حالًا.

فإن قلتَ: كيفَ جازَ مجيءُ الحالِ مِنَ النِّكِرَةِ؟

قلتُ: أمَّا على قولِ سيبويه فلا إشكالٌ؛ لأنَّهُ يجوزُ عنده مجيءُ الحالِ مِنَ النِّكِرَةِ وإن لم يكنْ<sup>(٢)</sup> الابتداءُ بها، ومن أمثلته: «فيها رجلٌ قائمًا»، ومن كلامهم: «عليه مئةٌ

(١) صدر بيت لم يُعرف قائله. انظر: «الكتاب» (٦٧/٣)، و«الأصول في النحو» (١٩٣/٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/٢). وعجزه:

والمرءُ عند الرُّشا إن يلقها ذيب

(٢) في (ف): «يمكن»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في المصدر.

بيضا»<sup>(١)</sup>، وفي الحديث: «وصلّى وراءه قومٌ قيامًا»<sup>(٢)</sup>، وأمّا على المشهور من أنّ الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوّغٍ فلها هنا مسوّغان:

أحدهما: كونها في سياق النفي، والنفي يُخرج النكرة من حيز الإبهام إلى حيز العموم، فيجوز حينئذٍ الإخبار عنها ومجيء الحال منها.

الثاني: ضعف الوصف، ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساع مجيئها من النكرة، فالأول كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقول الشاعر:

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي<sup>(٣)</sup>

فإنّ الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشرّي، وكقولك: «هذا خاتمٌ حديدًا» عند من أعربه حالاً؛ لأنّ الجامد المحض لا يوصف به. والثاني: كقولهم: «مررت بماءٍ قعدة رجلٍ» فإنّ الوصف بالمصدر خارج عن القياس.

فإن قلت: هلا أجاز الفارسي في «فضلاً» كونه صفةً لـ «درهما»؟

قلت: زعم أبو حيان أنّ ذلك لانه لا يوصف بالمصدر إلا إذا أريدت المبالغة؛ لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه، وليس ذلك بمراد هنا، قال<sup>(٤)</sup>: وأمّا القول بأنّه

(١) انظر: «الكتاب» لسبويه (١١٢/٢).

(٢) رواه البخاري (٦٨٨) واللفظ له، ومسلم (٤١٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) صدر بيت لمجنون لبني قيس بن ذريح. انظر: «ديوانه» (ص: ٨٤)، وعجزه:

فَهَلْ لِي إِلَى لِبْنِي الْغَدَاةِ تَسْفِيعُ

انظر: «ديوانه» (ص: ٨٤).

(٤) أي: أبو حيان، وقد تقدم كلامه.



يوصفُ بالمصدرِ على تأويله بالمشتقِّ أو على تقديرِ المضافِ فليسَ قولَ المحققينَ.  
قال ابن هشام: هذا كلامٌ عجيبٌ؛ فإنَّ القائلَ بالتأويلِ الكوفيونَ، ويؤوِّلونَ  
عدلاً بعادِلٍ ورَضَى بمرَضِيٍّ، وكذا يقولونَ في نظائرها، والقائلُ بالتقديرِ البصريونَ  
يقولون: التقديرُ: ذو عدلٍ، و: ذو رضى، وإذا كان كذلك فمنَ المحققونَ؟ ثم اختلفَ  
النقلُ عن الفريقينِ والمشهورُ أنَّ الخلافَ مُطلقٌ.

وقال ابنُ عصفورٍ<sup>(١)</sup>: وهو الظاهرُ، إنَّما الخلافُ حيثُ لا تُقصَدُ المبالغةُ، فإن  
قُصِدَتْ فالإتِّفاقُ على أنَّه لا تأويلَ ولا تقديرَ.

وهذا الذي قاله ابنُ عصفورٍ هو الذي في ذهنِ أبي حيانَ، ولكنه نسيَ فتوهمَ  
أنَّ ابنَ عصفورٍ قال: إنه لا تأويلَ مُطلقاً، فمن هنا<sup>(٢)</sup> - والله أعلم - دخلَ عليه الوهمُ.  
والذي ظهرَ لي: أنَّ الفارسيَّ إنَّما لم يُجزَّ في «فضلاً» الصِّفةُ؛ لأنَّه رآه منصوباً  
أبداً سواءً كانَ ما قبله منصوباً كما في المثالِ، أم مرفوعاً كما في البيتِ، أم مخفوضاً  
كما في قولك: «فلانٌ لا يهتدي إلى ظاهرِ النحوِ فضلاً عن دقائقِ البيانِ»، فهذا مُنتهى  
القولِ في توجيهِ إعرابِ الفارسيِّ.

وأما تنزيله على المعنى المرادِ فعسيرٌ، وقد خرَّجَ على أنَّه من بابِ قوله:

على لاحِبٍ لا يُهتدى بِمَنَارِهِ<sup>(٣)</sup>

ولم يذكرَ أبو حيانَ سوى ذلك، وقال: قد يُسلطونَ النَّفْيَ على المحكومِ عليه

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، المتوفى سنة  
٦٦٣هـ، وقيل: (٦٦٩هـ)، وله: «شرح الجمل»، و«شرح المقرب»، وغيرهما.

(٢) في (س): «هذا».

(٣) تقدم قريباً.

بانتفاءِ صِفَتِهِ، فيقولون: «ما قامَ رَجُلٌ عاقلٌ»؛ أي: لا رجلَ عاقلٍ فيقوم، ثم أنشد بيت امرئ القيسِ المذكورَ، وقال: ألا ترى أَنَّهُ لا يريدُ إثباتَ منارٍ للطريقِ ونفيَ الاهتداءِ به، إِنَّمَا يريدُ نفيَ المنارِ فَتنتفي الهدايةُ به؛ أي: لا منارَ لهذا الطريقِ فيُهتدى به، وقال الأَفوه:

بِمَهْمَةٍ مَا لِأَنْيَسٍ بِهِ حَسٌّ فَمَا فِيهِ لَهُ مِنْ رَسِيسٍ<sup>(١)</sup>

لا يريدُ أنْ بهذا القفرِ أنيسًا لا حسَّ له، إنما يريدُ: لا أنيسَ به فيكونَ له حسٌّ، وعلى هذا خرَّجَ ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدر: ٤٨] أي: لا شافعَ لهم فتَفَعَّهم شفاعته و﴿لَا يَسْعَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]؛ أي: لا سؤالَ فيكونَ إلحاقًا، قال: وعلى هذا يتخرَّجُ المثالُ المذكورُ؛ أي: لا يملكُ دِرْهَمًا فيفُضَّلَ عن دينارٍ، وإذا انتفى مِلْكُهُ لِلدَّرْهَمِ<sup>(٢)</sup> كان انتفاءُ مِلْكِهِ لِلدِّينَارِ أَوْلَى.

قال ابن هشام: وهذا الكلامُ الذي ذكرَهُ لا تحريرَ فيه، فإنَّ الأمثلةَ المذكورةَ مِنْ بَابَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وقاعدَتَيْنِ مُتَبَايِنَتَيْنِ أَمِيزُ كلاًَّ مِنْهُمَا عن الأخرى، ثمَّ أذكرُ أَنَّ التَّخْرِيجَ المذكورَ لا يَتَأْتَى على شَيْءٍ مِنْهُمَا:

القاعدةُ الأولى: أَنَّ القَضِيَّةَ السَّالِبَةَ لا تستلزمُ وجودَ الموضوعِ، بل كما تصدَّقُ مع وجودِهِ تصدَّقُ مع عدمِهِ، فإذا قيل: «ما جاءني قاضي مَكَّةَ ولا ابنُ الخليفةِ» صدقتِ القَضِيَّةُ وإن لم يكن بمَكَّةَ قاضٍ ولا للخليفةِ ابنٌ.

وهذه القاعدةُ هي التي يتخرَّجُ عليها ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدر: ٤٨]

(١) تقدم قريباً.

(٢) في «الدرهم».

وبيت امرئ القيس؛ فإنَّ شفاعَةَ الشَّافِعِينَ بالنِّسْبَةِ إِلَى الكَافِرِينَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَأْذُنُ لِأَحَدٍ فِي أَنْ يَشْفَعَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْذُنُ فِيمَا لَا يَنْفَعُ؛ لِتَعَالِيهِ عَنِ الْعَبَثِ، وَلَا يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَ اللَّهِ إِذَا لَمْ يَأْذِنْ اللَّهُ لَهُ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وكذلك المنارُ غيرُ موجودٍ في اللاحبِ المذكورِ؛ لأنَّ المرادَ التَّمَدُّحُ بأنه يَقَطَعُ الأَرْضَ المَجْهُولَةَ مِنْ غَيْرِ هَادٍ يَهْتَدِي بِهِ، فغرضُهُ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِنَفْيِ وجودِ ما يَهْتَدِي بِهِ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ الَّتِي سَلَكَهَا، لَا بِنَفْيِ وجودِ الهدايةِ عَن شَيْءٍ نُصِبَ فِيهَا لِلإِهْتِدَاءِ بِهِ. وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حِيانٍ وَغَيْرِهِ: المرادُ: لَا شَافِعَ لَهُمْ فَتَنْفَعَهُمْ شَفَاعَتُهُ، وَلَا مَنَارَ فِيهِتَدَى بِهِ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا يَتَسَلَّطُ عَلَى الْمَسْنَدِ لَا عَلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا الشَّفَاعَةَ وَالْمَنَارَ غَيْرَ مَوْجُودَيْنِ تَوَهَّمُوا أَنَّ ذَلِكَ مِنَ اللَّفْظِ فَزَعَمُوا مَا زَعَمُوا، وَفَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِنَا: الْكَلَامُ صَادِقٌ مَعَ عَدَمِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، وَقَوْلِنَا: إِنَّ الْكَلَامَ اقْتَضَى عَدَمَهُ.

القاعدة الثانية: إِنَّ الْقَضِيَّةَ السَّالِبَةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى مُقَيِّدٍ نَحْوِ: «مَا جَاءَنِي رَجُلٌ شَاعِرٌ» تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْمَسْنَدِ بِاعْتِبَارِ الْقَيِّدِ، فَيَقْتَضِي الْمَفْهُومُ فِي الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ وجودَ مَجِيءِ رَجُلٍ مَّا غَيْرِ شَاعِرٍ، وَهَذَا هُوَ الْإِحْتِمَالُ الرَّاجِحُ الْمَتَبَادَرُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَرَادُ نَفْيَهُ<sup>(١)</sup> عَنِ الرَّجُلِ مُطْلَقًا لَكَانَ ذِكْرُ الْوَصْفِ ضَائِعًا، وَلَكَانَ زِيَادَةٌ فِي اللَّفْظِ وَنَقْصًا فِي الْمَعْنَى الْمُرَادِ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ نَفْيُهُ بِاعْتِبَارِ الْمُقَيِّدِ وَهُوَ الرَّجُلُ، وَهَذَا إِحْتِمَالٌ مَرْجُوحٌ لَا يُبْصَرُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، فَلَا مَفْهُومَ حَيْثُئِذٍ لِلْقَيِّدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ لِلتَّقْيِيدِ بَلْ ذُكِرَ لِمَعْنَى آخَرَ؛

(١) «نَفْيُهُ» بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مَعْمُولٌ «المراد»، وَخَبَرٌ (كَانَ): «عَنِ الرَّجُلِ مُطْلَقًا».

كَأَنَّ يَكُونَ الْمَرَادُ مَنَاقِضَةً مَن أُثْبِتَ ذَلِكَ الْوَصْفَ فَقَالَ: «جَاءَكَ رَجُلٌ شَاعِرٌ» فَأُردتِ التَّنْصِيصَ عَلَى نَفْيِ مَا أُثْبِتُهُ، وَكَأَنَّ يَرَادَ التَّعْرِيفُ كَمَا [إذَا]<sup>(١)</sup> أُرِدتِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ أَنَّ تَعَرَّضَ بَمَنْ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ شَاعِرٌ»، وَهَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ الَّتِي يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا ﴿لَا يَسْتَلْزِمُونَ النَّاسَ الْحِكْمًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] فَإِنَّ الْإِلْحَافَ قَيْدٌ فِي السُّؤَالِ الْمُنْفِيِّ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْآيَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - نَفْيُ السُّؤَالِ الْبَتَّةَ بِدَلِيلِ ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْقُفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] وَالتَّعَقُّفُ لَا يَجَامِعُ الْمَسْأَلَةَ، وَلَكِنْ أُريدُ بِذِكْرِ الْإِلْحَافِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - التَّعْرِيفُ بِقَوْمٍ مُلْحِحِينَ تَوْبِيحًا لَهُمْ عَلَى صَنِيعِهِمْ، أَوْ التَّعْرِيفُ بِجِنْسِ الْمُلْحِحِينَ وَذَمُّهُمْ عَلَى الْإِلْحَافِ؛ لِأَنَّ النَّقِيضَ لِلْوَصْفِ الْمَمْدُوحِ مَذْمُومٌ.

وَالْمَثَالُ الْمَبْحُوثُ فِيهِ يَتَخَرَّجُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِيمَا زَعَمُوا، فَإِنَّ «فَضْلًا» مُقَيَّدٌ لِلدَّرْهِمِ، فَلَوْ قُدِّرَ النَّفْيُ مُسَلِّطًا عَلَى الْقَيْدِ اقْتَضَى مَفْهُومُهُ خِلَافَ الْمَرَادِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَمْلِكُ الدَّرْهَمَ وَلَكِنَّهُ لَا يَمْلِكُ الدِّينَارَ، وَلَمَّا امْتَنَعَ هَذَا تَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْجُوحِ، وَهُوَ تَسْلِيطُ النَّفْيِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَهُوَ الدَّرْهَمُ فَيَتَنَفَّى الدِّينَارُ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يَمْلِكُ الْأَقْلَ لَا يَمْلِكُ الْأَكْثَرَ، فَإِنَّ الْمَرَادَ بِاللَّدَّرْهِمِ لَيْسَ الدَّرْهَمَ الْعَرْفِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَ الدِّينَارَ مَنْ لَا يَمْلِكُهُ، بَلِ الْمَرَادُ مَا يَسَاوِي مِنَ النُّقُودِ دَرَاهِمًا. فَهَذَا تَوْجِيهُ التَّخْرِيجِ.

وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ فَمِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْقَيْدَ لَيْسَ نَفْسَ الدِّينَارِ حَتَّى يَصِيرَ الْمَعْنَى: لَا يَمْلِكُ دَرَاهِمًا فَكَيْفَ دِينَارًا، وَإِنَّمَا الْقَيْدُ قَوْلُهُ: «فَضْلًا عَنِ الدِّينَارِ» وَالْكَلَامُ لَمْ يُسْتَقْبَلْ لِنَفْيِ مَلِكِ الرَّائِدِ عَلَى<sup>(٢)</sup> الدِّينَارِ، بَلِ لِنَفْيِ مَلِكِ الدِّينَارِ نَفْسِهِ، ثُمَّ يَلْزِمُ عَنْ ذَلِكَ انْتِفَاءُ مَلِكِ مَا زَادَ عَلَيْهِ.

(١) مَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ فِيهِ «كَمَا»، وَفِي نَسْخَةٍ مِنْهُ وَقَعَتْ «كَمَا» دُونَ «إِذَا» كَمَا ذَكَرَ فِي

حَوَاشِيهِ، وَالْمَثْبُتُ هُوَ الْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ.

(٢) فِي (ف): «عَنْ».

والذي يظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يُقال: إنه في الأصلِ جُمْلَتَانِ مُسْتَقِلَّتَانِ، ولكنَّ الجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ دَخَلَهَا حَذْفٌ كَثِيرٌ وَتَغْيِيرٌ حَصَلَ الْإِشْكَالُ بِسَبَبِهِ.

وتوجيه ذلك: أن يكونَ هذا الكلامُ في اللفظِ أو في (١) التَّقْدِيرِ جَوَابًا لِمُسْتَخِيرٍ قال: «أَيْمَلِكُ فُلَانٌ دِينَارًا؟» أو رَدًّا عَلَى مُخْبِرٍ قال: «فُلَانٌ يَمْلِكُ دِينَارًا»، فَقِيلَ فِي الْجَوَابِ: «فُلَانٌ لَا يَمْلِكُ دِرْهَمًا» ثُمَّ اسْتَأْنَفَ كَلَامًا آخَرَ، وَلِكَ فِي تَقْدِيرِهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أن يُقالَ: أَخْبَرْتُكَ بِهَذَا زِيَادَةً عَنِ الْإِخْبَارِ عَنِ دِينَارٍ اسْتَفْهَمْتَ عَنْهُ، أَوْ: زِيَادَةً عَنِ دِينَارٍ أُخْبِرْتَ بِمِلْكِهِ لَه، ثُمَّ حُذِفَتْ جُمْلَةٌ «أَخْبَرْتُكَ بِهَذَا» وَبَقِيَ مَعْمُولُهَا وَهُوَ «فَضْلًا» كَمَا قَالُوا: «حِينَئِذِ الْآنَ» بِتَقْدِيرِ: كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَاسْمَعِ الْآنَ، فَحَذَفُوا الْجُمْلَتَيْنِ وَأَبْقَوْا مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مَعْمُولَهَا، ثُمَّ حُذِفَ مَجْرورُ «عَنْ» وَجَارُ «دِينَارٍ» وَأُدْخِلَتْ «عَنْ» الْأُولَى عَلَى الدِّينَارِ كَمَا قَالُوا: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ زَيْدٍ»، وَالْأَصْلُ: مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، ثُمَّ حُذِفَ مَجْرورُ «مِنْ» وَهُوَ الضَّمِيرُ، وَجَارُ الْعَيْنِ وَهُوَ «فِي»، وَدَخِلَتْ «مِنْ» عَلَى الْعَيْنِ.

الثاني: أن يُقَدَّرَ فَضْلُ انْتِفَاءِ الدَّرْهِمِ عَنِ فُلَانٍ عَنِ انْتِفَاءِ الدِّينَارِ عَنْهُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنْ تَكُونَ حَالٌ هَذَا الْمَذْكُورِ فِي النَّفْيِ مَعْرُوفَةً عِنْدَ النَّاسِ، وَالْفَقِيرُ إِنَّمَا يُنْفَى عَنْهُ فِي الْعَادَةِ مِلْكُ الْأَشْيَاءِ الْحَقِيرَةِ لَا مِلْكُ الْأَمْوَالِ الْكَثِيرَةِ، فَوُقِعَ نَفْيُ مِلْكِ الدَّرْهِمِ عَنْهُ فِي الْوُجُودِ فَاضِلٌ عَنِ وُقُوعِ نَفْيِ الدِّينَارِ عَنْهُ؛ أَي: أَكْثَرُ مِنْهُ، وَ«فَضْلًا» عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ حَالٌ وَعَلَى الثَّانِي مَصْدَرٌ، وَهُمَا الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا الْفَارَسِيُّ، لَكِنْ تَوَجَّهَ الْإِعْرَابِيُّنَ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَ، وَتَوَجَّهَ الْمَعْنَى مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرُوا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْصَحُ تَطَابُقُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا وَجَّهْتُ لَا عَلَى مَا وَجَّهُوا، وَلَعَلَّ مَنْ لَمْ يَقَوْ

(١) فِي (س): «وَفِي».

أُنْسُهُ بتجوّزاتِ العربِ في كلامها يقدحُ فيما ذكرتُ بكثرةِ الحذفِ، وهو كما قيل: إذا لم يكنْ إلا الأسننةَ مَرَكَبٌ فلا رأيَ للمحتاجِ إلا الرُّكُوبُ<sup>(١)</sup> وقد بيّنتُ في التّوجيهِ الأوّلِ أن مثلَ هذا الحذفِ والتّجوّزِ واقعٌ في كلامهم. قال أبو الفتح: قال لي أبو عليّ: مَنْ عَرَفَ أَلْفَ وَمَنْ جَهَلَ اسْتَوْحَشَ<sup>(٢)</sup>، انتهى كلامُ ابنِ هشامٍ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخُ سعدُ الدّين: «فضلاً» مصدرُ فعلٍ محذوفٍ يقعُ مُتوسِّطاً بين نفيِّ وإثباتٍ: لفظاً نحو: «فلانٌ لا ينظرُ إلى الفقيرِ فضلاً عن إعطائه»، أو معنًى نحو: «تقاصرتُ الهممُ عن أدنى العديِّ فضلاً عن أن ترّقاه»<sup>(٤)</sup>؛ أي: لم تبلّغهُ فضلاً عن الترقّي، والقصدُ فيه إلى استبعادِ الأدنى، أعني: ما دخله النّفْيُ، بمعنى عدّه بعيداً عن الوقوعِ كالنّظرِ إلى الفقيرِ وبلوغِ الهممِ، واستحالةِ ما فوقه، أعني: ما دخلتهُ (عن) بمعنى عدّه بمنزلةِ المُحالِ الذي لا يمكنُ وقوعه كالإعطاءِ والتّرقّي، وهو من قولك: أنفقْتُ الدرهمَ والذي فضّلَ منه كذا؛ أي: بقي، وفاعلُ الفعلِ ضميرُ النّفْيِ؛ أي: انتفى العطاءُ بالكُلّيّةِ، والذي بقيَ منه عدمُ النّظرِ، وهكذا انتفى التّرقّي وبقيَ التّقاصُرُ. والأحسنُ أنه لا محلٌّ لهذه الجملةِ وإن جعلها بعضُهم حالاً.

ومن الخطأ في حلِّ هذا التّركيبِ ما يقال: إنّ «فضلاً» بمعنى: تجاوّزاً، وأنّ المستبعدَ هو عدمُ النّظرِ وقصورُ الهممِ<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) البيت لكُميت بن زيد الأسدي. انظر: «ديوانه» (ص: ٧١)، وفيه: (للمحمول) بدل (للمحتاج).

(٢) انظر: «الخصائص» لأبي الفتح بن جني (٢/ ١٥٤)، وفيه: (أبو بكر) بدل (أبو علي).

(٣) انظر: «المسائل السفرية» لابن هشام (ص: ١١ - ٢٠).

(٤) في (ز) و(س): «ترّقاه».

(٥) حاشية التفازاني على الكشاف (و٦ب - ١٧).

﴿وَيَاكَ تَبَدُّ وَيَاكَ نَسْتَعِثُ﴾ ثم إنه لما ذُكِرَ الحَقِيقُ بِالْحَمْدِ، وَوُصِفَ بِصِفَاتٍ عَظَامٍ تَمَيَّزَ بِهَا عَنِ سَائِرِ الذَّوَاتِ، وَتَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِمَعْلُومٍ مَعَيَّنٍ = نُحُوطَبَ بِذَلِكَ؛ أَي: يَا مَنْ هَذَا شَأْنُهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ؛ لِيَكُونَ أَدَلَّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ وَالتَّرْقِيِ مِنَ الْبِرْهَانِ إِلَى الْعِيَانِ، وَالِانْتِقَالِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الشُّهُودِ، وَكَأَنَّ الْمَعْلُومَ صَارَ عِيَانًا، وَالمَعْقُولَ مَشَاهِدًا، وَالْغَيْبَةَ حُضُورًا، بَنَى أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى مَا هُوَ مَبَادِيءُ حَالِ الْعَارِفِ مِنَ الذِّكْرِ وَالفِكْرِ وَالتَّأَمُّلِ فِي أَسْمَائِهِ، وَالنَّظَرِ فِي آيَاتِهِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِصِنَائِعِهِ عَلَى عَظِيمِ شَأْنِهِ وَبَاهِرِ سُلْطَانِهِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ قَفَى بِمَا هُوَ مُنْتَهَى أَمْرِهِ، وَهُوَ أَنْ يَخُوضَ فِي لُجَّةِ الوُضُوءِ، وَيَصِيرَ مِنْ أَهْلِ المَشَاهِدَةِ، فَيَرَاهُ عِيَانًا وَيُنَاجِيهِ شِفَاهًا.

اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْوَاصِلِينَ إِلَى الْعَيْنِ دُونَ السَّامِعِينَ لِلْأَثَرِ.

قوله: «نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ»:

قال الشيخُ أكْمَلُ الدِّينِ: اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْمَعْنَى: نَخْصُ الْعِبَادَةَ وَنَخْصُ طَلَبَ الْمَعُونَةِ بِكَ، وَكَأَنَّ هَذَا الْمَعْتَرِضَ إِنَّمَا نَظَرَ إِلَى سِيَاقِ الْكَلَامِ بِأَنَّ الْمَعْنَى: أَتَهُمُ عَلِمُوا أَنَّ الْعِبَادَةَ لَا بَدَّ مِنْهَا، وَأَنَّهَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، فَقَالَ: نَخْصُ الْعِبَادَةَ بِكَ، قَصَرَ قَلْبٍ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِفْرَادٍ عَلَى الثَّانِي، فَوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ الْمَصْنُفِ عَلَى الْقَلْبِ.

وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّ رَدَّ الْخَطَأِ<sup>(٢)</sup> فِي بَابِ الْقَصْرِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مُحَالٌ.

(١) فِي (خ): «بِرْهَانِهِ».

(٢) «فِي»: لَيْسَ فِي (ت) وَ(خ).

(٣) فِي (س): «الْخَطَابِ».

وأجيب: بأنه على سبيل التّعريض.

ورُدَّ: بأنه ليس بصحيح على ما سيظهر.

وقيل: معنى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: نخصُّك بالعبادة؛ كما عبّر عنه المصنّف؛ لأنّ تقديره: نعبُدك، وتقديم المفعول أفاد أن يجعل المعنى: نخصُّك بالعبادة لا غيرها من أفعالنا؛ لأنّ غيرها منها لا يصلح لك، وليس بصحيح؛ لأنّه من باب قصر الفعل على المفعول دون عكسه، فليس لكلامه محمّل صحيح سوى القلب، لكنّ النظر في دفع الخطأ لم يندفع<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقال الشيخ سعد الدين: قوله: «نخصُّك بالعبادة»؛ أي: نجعلك مُفردًا بها لا نعبُد غيرك، وهذا هو الاستعمال العربي، ولو قيل: نخصُّ العبادة بك، كان استعمالاً عُرفياً<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ليكون أدل على الاختصاص»:

قال الشريف: تصريح بأنّ الغيبة لها دلالة ما على ذلك؛ لتقدّم ذكر الصفات المُشعّرة بذلك<sup>(٣)</sup>.

الشيخ أكمل الدين: لم يفرّق بين التخصيص والاختصاص، ولا نزاع في الاصطلاح<sup>(٤)</sup>.

(١) «حاشية البابرّي على الكشاف» (و١٧ب- و١١٨أ).

(٢) انظر: «حاشية التفنازاني على الكشاف» (و١٥ب).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/٦٥).

(٤) «حاشية البابرّي على الكشاف» (و١٧ب).



وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ التَّفَنُّنُ فِي الْكَلَامِ وَالْعُدُولُ<sup>(١)</sup> مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ تَطْرِيْقًا لَهُ وَتَنْشِيطًا لِلْسَامِعِ، فَتَعَدَّلُ مِنَ الْخَطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ وَبِالْعَكْسِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَاحِ وَجَرَيْنَ بِجِهَمٍ﴾ [يونس: ٢٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَهُ﴾ [فاطر: ٩] وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمِدِ      وَنَامَ الْحَيْثُ وَلَمْ تَرْفُدِ  
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ      كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَزْمَدِ  
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي      وَخَبْرَتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ<sup>(٢)</sup>

قَوْلِهِ: «وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ التَّفَنُّنُ فِي الْكَلَامِ وَالْعُدُولُ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ»:

لَمْ يَصْرُحْ بِاسْمِ هَذَا، وَسَمَّاهُ فِي «الْكَشَافِ» بِالِالْتِفَاتِ<sup>(٣)</sup> فَأَفَادَ وَأَجَادَ؛ لِأَنَّ هُنَا ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ مُتَقَارِبَةٍ يَنْبَغِي التَّمْيِيزُ بَيْنَهَا لِثَلَاثًا تَلْتَبَسُ.

قَالَ الشَّيْخُ بِهَاءِ الدِّينِ السُّبْكِيِّ فِي «عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ»: اعْلَمْ أَنِّي لَمْ أَرْ مَنْ أَوْضَحَ الْعِبَارَةَ عَنِ حَقِيقَةِ<sup>(٤)</sup> الْإِلْتِفَاتِ، وَرَبَّمَا تَوَهَّمَ قَوْمٌ أَنَّهُ لَفْظِيٌّ، وَرَبَّمَا أَشْكَلَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ حَقِيقَتِهِ، وَحَقِيقَةِ التَّجْرِيدِ، وَحَقِيقَةِ وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعِ الْمُضْمَرِ وَعَكْسِهِ، ثُمَّ كَوْنِهِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، فَالْكَلَامُ فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ:

الأول: فِي كَشْفِ الْغَطَاءِ عَنِ حَقِيقَتِهِ: اعْلَمْ أَنَّ الْإِلْتِفَاتَ نَقَلَ الْكَلَامُ مِنْ أَسْلُوبٍ لْغَيْرِهِ، وَهُوَ نَقْلٌ مَعْنَوِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ فَقَطْ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي الْمُتَقَلِّ إِلَيْهِ

(١) فِي (خ): «وَالِالْتِفَاتِ».

(٢) انظر: «الديوان» (ص: ٨٧).

(٣) انظر: «الکشاف» للزمخشري (١/٣٥).

(٤) فِي (س): «عن تحقيق».

عائداً في نفسِ الأمرِ إلى المُلْتَقَتِ عنه، يحترِزُ عن مثلٍ: «أكرمُ زيدًا وأحسِنُ إليه»، فضميرُ «أنت» الذي هو فاعلُ «أكرم» غيرُ الضميرِ في «إليه» وليس التفتاتاً. وإنما قلتُ: في نفسِ الأمرِ؛ لأنه بطريقِ الأدعاءِ يعودُ لغيره، فحينئذٍ إذا كان الضميرُ الأولُ في محله باعتبارِ الواقعِ في نفسِ الأمرِ فقلتُ: «إني أخاطبُكَ فأجبِ المُخاطَبَ» كنتُ أعدتُ الضميرَ في «المخاطبِ» - وهو ضميرُ غيبةٍ - على نفسِكَ، وليس ذلك وضعاً لضميرِ الغائبِ موضعَ ضميرِ المتكلمِ، بل جرّدتُ منك مثلَ نفسِكَ وأمرته بأن يجيبه، فضميرُ الغيبةِ واقعٌ موضعه، وكذلك: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] جرّدتُ من نفسِهِ حقيقةً مثلها وخاطبها، وفي قوله:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ<sup>(١)</sup>

على رأيِ السكاكبيِّ: جرّدتُ من نفسِهِ حقيقةً مثلها وخاطبها، فالضميرُ واقعٌ في محله فهو التفتاتُ وتجریدُ، وعلى رأيِ غيره هو تجريدٌ فقط، وفي قوله بعده:

تُكَلِّفُنِي لَيْلِي<sup>(٢)</sup>

التفتاتُ على القولين، ولا نقول: إنه أعاد الضميرَ على غيرِ الأولِ، فيلزمُ أن يكونَ الضميرانِ وهما الكافُ والياءُ لشيئين، بل أعاده على الأولِ مُدْعِيًا أنه غيرُ الثاني، فإن الحقيقةَ المُجرّدةَ هي باعتبارِ الحقيقةِ عينُ المُجرّدِ عنها، وباعتبارِ التجريدِ غيرها، فذلك الذي جرّده في قوله: «بك» هو في نفسِ الأمرِ نفسهُ فالتفتتُ له بهذا الاعتبارِ،

(١) صدر بيت لعقمة بن عبدة. انظر: «ديوانه» (ص: ٢٣)، وعجزه:

بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيْبُ

(٢) وهو عقب البيت السابق، وتامه:

تُكَلِّفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلِيْهَا وَعَادَتُ عَوَادِ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

انظر: «ديوان عقمة بن عبدة» (ص: ٢٣).

وبهذا عَلِمْنَا أَنَّ الالتفاتَ في «بك» على رأيِ السَّكَاكِيِّ أَوْضَحُ مِنَ الالتفاتِ الذي في «تُكَلِّفُنِي»؛ لِأَنَّ في «بك» خُرُوجًا عن ضَمِيرِ المتكَلِّمِ إلى شيءٍ لا وجودَ له بالكَلْبِيَّةِ، وفي «تُكَلِّفُنِي» خُرُوجٌ عن الحَقِيقَةِ المَجْرَدَةِ إلى الحَقِيقَةِ المَجْرَدِ عنها، فهو عُدُولٌ إلى الأَصْلِ و«بك» عُدُولٌ إلى الفِرْعِ.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَاحِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] جَرَدَ مِنَ المخاطِبِينَ مِثْلَهُمْ وَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهِمْ، فهو تَجْرِيدٌ وَالتَّفَاتُ، فَالضَّمِيرَانِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَبِالادِّعَاءِ لِشَيْئَيْنِ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [فاطر: ٩] في لفظ الجلالة على رأيِ السَّكَاكِيِّ التَّفَاتُ وَتَجْرِيدٌ، وَعَلَى رَأْيِ غَيْرِهِ تَجْرِيدٌ فَقَطْ.

وقوله تعالى: ﴿فَسُقْنَهُ﴾ [فاطر: ٩] التَّفَاتُ عَلَى رَأْيِهِمَا؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً، وَالكَلَامُ فِيهِ كَالكَلَامِ فِي:

تُكَلِّفُنِي لِيَلِي

وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ التَّفَاتُ عَلَى رَأْيِ السَّكَاكِيِّ وَتَجْرِيدٌ، وَ﴿إِيَّاكَ﴾ التَّفَاتُ لَا تَجْرِيدٌ.

الثاني: في الفرق بين التَّجْرِيدِ وَالتَّفَاتِ، وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ بَيْنَهُمَا عَمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ، فَيُوجَدُ التَّجْرِيدُ دُونَ التَّفَاتِ كَقَوْلِكَ: «رَأَيْتُ مِنْهُ أَسَدًا» وَمِثْلُ:

تَطَاوَلَ لِيَلُوكَ

على رأيِ الجمهورِ، وَالتَّفَاتُ دُونَ تَجْرِيدِ نَحْوِ:

تُكَلِّفُنِي لِيَلِي

ونحوه: ﴿فَسَقَنَهُ﴾ [فاطر: ٩]، والتفاتٌ وتجريدٌ نحو ﴿فَصَلَ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ٢]، ولا واحد<sup>(١)</sup> منها كغالب القرآن.

الثالث: وَضَعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ وَعَكْسُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الِاتِّفَاتِ، فَعَنْدَ السَّكَاكِيِّ:

قد يجتمعُ وَضَعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ مَعَ الِاتِّفَاتِ فِي نَحْوِ ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [فاطر: ٩] و: «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَأْمُرُكَ بِكَذَا». وقد ينفردُ الِاتِّفَاتُ نَحْو:

### تَطَاوُلُ لَيْلِكَ

وَلَيْسَ فِيهِ وَضَعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ، بَلْ وَضَعُ مُضْمَرٍ مَوْضِعَ مُضْمَرٍ. وقد ينفردُ وَضَعُ الظَّاهِرِ عَنِ الِاتِّفَاتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا بَنَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] فَإِنَّ أَصْلَهُ: إِنَّهُ؛ لِتَقْدِيمِهِ فِي قَوْلِهِ ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ أَيُّنَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨].

وَأَمَّا وَضَعُ الْمُضْمَرِ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ فَيَنْفَرِدُ عَنِ الِاتِّفَاتِ فِي نَحْوِ: «نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ» و: «رُبَّهُ رَجُلًا»؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ وَالظَّاهَرَ كِلَاهِمَا عَلَى أَسْلُوبِ الغَيْبِيَّةِ، وَيَنْفَرِدُ الِاتِّفَاتُ عَنْهُ كَثِيرًا نَحْوِ ﴿يَا لَيْلَةَ نَيْدٍ﴾ ونحو: وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ، وَيَجْتَمَعَانِ فِي نَحْوِ قَوْلِ الخَلِيفَةِ: «نِعَمَ الرَّجُلُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ».

وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ غَيْرِ<sup>(٢)</sup> السَّكَاكِيِّ: فَوْضَعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ وَالِاتِّفَاتُ قَدْ جَمَعَانِ مِثْلُ: ﴿فَصَلَ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ٢]، وَقَدْ يَنْفَرِدُ الِاتِّفَاتُ وَهُوَ الغَالِبُ مِثْلُ:

(١) فِي (ز): «وَاحِدًا».

(٢) كَلِمَةٌ «غَيْرٍ» مِنْ (ز) وَ(ف)، وَلَيْسَتْ فِي (س) وَلَمْ تَرِدْ فِي المَصْدَرِ أَيْضًا.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وقد ينفردُ وَضَعُ الظَّاهِرِ مِثْلُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ونحو: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [فاطر: ٢٩]، وَوَضَعُ الْمُضْمَرِ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الِاتِّفَاتِ؛ لِأَنَّ الِاتِّفَاتَ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ سَابِقٍ يُلْتَفَتُ عَنْهُ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا مَوْقِعَ لِلظَّاهِرِ، وَلَكِنْ يَنْفَرِدُ وَضَعُ الْمُضْمَرِ فِي نَحْوِ: «نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ»، وَيَنْفَرِدُ الِاتِّفَاتُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

الرابع: فِي أَنَّ الِاتِّفَاتَ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ، إِذَا تَأَمَّلْتَ مَا سَبَقَ عَلِمْتَ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ حَيْثُ كَانَ مَعَهُ تَجْرِيدٌ وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ، وَقَدْ صَرَّحَ الْخَطِيبِيُّ<sup>(١)</sup> بِأَنَّ الِاتِّفَاتَ تَجْرِيدٌ، وَالتَّحْقِيقُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ<sup>(٢)</sup>، انْتَهَى.

تنبيه: قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وَقَوْلُهُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ التَّفَاتُ وَاحِدٌ، وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَى أَنَّ الِاتِّفَاتَ خِلَافُ الظَّاهِرِ مُطْلَقًا يَلْزَمُهُمْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّقْدِيرُ: «قُولُوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾» فِيهِ التَّفَاتَانِ - أَعْنِي: فِي الْكَلَامِ الْمَأْمُورِ بِقَوْلِهِ -:

أَحَدُهُمَا: فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَاضِرٌ فَأَصْلُهُ: الْحَمْدُ لَكَ.

وَالثَّانِي: ﴿إِيَّاكَ﴾ لِمَجِيئِهِ عَلَى خِلَافِ الْأَسْلُوبِ السَّابِقِ.

وَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ: «قُولُوا»، كَانَ فِي ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ التَّفَاتُ عَنِ التَّكْلِمِ إِلَى الْعِيَّةِ، فَإِنَّ اللَّهَ كَأَنَّهُ حَمْدَ نَفْسِهِ، وَلَا يَكُونُ فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ التَّفَاتُ؛ لِأَنَّ «قُولُوا» مُقَدَّرَةٌ مَعَهَا قَطْعًا، فَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لَا زِمَ لِلزَّمْخَشَرِيَّ وَالسَّكَّاكِيِّ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْآيَةِ التَّفَاتَانِ، أَوْ لَا يَكُونُ فِيهَا التَّفَاتُ بِالْكَلْبَةِ. هَذَا إِنْ فَرَعْنَا عَلَى رَأْيِ السَّكَّاكِيِّ،

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَظْفَرِ الْخَطِيبِيِّ الْخَلْخَالِيِّ، شَمْسُ الدِّينِ، الْمَتُوفَى سَنَةَ (٧٤٥هـ)، وَلَهُ: «شَرْحُ

الْمِفْتَاحِ»، وَ«شَرْحُ التَّلْخِصِ»، وَغَيْرُهُمَا. انظُرْ: «بَغِيَةُ الْوَعَاةِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (١/٢٤٧).

(٢) انظُرْ: «عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ» لِبَهَاءِ الدِّينِ السَّبْكِيِّ (١/٢٧٧-٢٧٩).

وهو مُقْتَضَى كلامِ الزَّمخشرِيِّ؛ لأنه جعلَ في أبياتِ امرئِ القيسِ ثلاثاً.  
 وإن فرَعنا على رأيِ الجمهورِ ولم نقدرْ: «قولوا ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾» فلا التفاتَ؛  
 لأنَّا نقدرْ: «قولوا: ﴿إِيَّاكَ نَبُدُّ﴾» وإن قدَرنا: «قولوا» قبلَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ كان فيه  
 التفاتٌ واحدٌ في ﴿إِيَّاكَ﴾، وبطلَ قولُ الزَّمخشرِيِّ إنَّ في أبياتِ امرئِ القيسِ ثلاثَ  
 التفاتاتٍ<sup>(١)</sup>، انتهى.

قوله: «تَطْرِيَةٌ لَهُ»: قال الشيخُ بهاء الدين: أي: أنه أشهى للقلبِ؛ لأنَّ لذاتِ  
 النفوسِ في التَّنَقُّلاتِ؛ لِمَا جُبِلَتْ عليه من الصَّجَرِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وتنشيطاً للسامع»؛ أي: فيكونُ أكثرَ إصغاءً.

وقال في «المثل السائر»: قولُ الزَّمخشرِيِّ: إنَّ الالتفاتَ يحصلُ به الفراغُ من  
 المللِ<sup>(٣)</sup>، لا يصحُّ لأنَّ الكلامَ الحسنَ لا يُملُّ<sup>(٤)</sup>.

وردَّه صاحبُ «الفلك الدائر»: بأنَّ المستلذَّ قد يُملُّ لكثرتِه<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فيعدُّلُ من الخطابِ إلى الغيبةِ ومن الغيبةِ إلى التكلُّمِ وبالعكسِ»:

قال الشيخُ بهاء الدين السُّبكيُّ: قد قسَّموا الالتفاتَ إلى ستِّةِ أقسامٍ:

الأولُ: التفاتٌ من التكلُّمِ إلى الخطابِ، ومثْلوه بقوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ  
 الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] الأصلُ: وإليه أُرْجَعُ.

(١) انظر: «عروس الأفراح» (١/ ٢٨١ - ٢٨٢). وانظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٥).

(٢) انظر: «عروس الأفراح» (١/ ٢٧٦).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٥).

(٤) انظر: «المثل السائر» لضياء الدين بن الأثير (٢/ ١٣٦).

(٥) انظر: «الفلك الدائر» لابن أبي الحديد (ص: ٢٢٥).

الثاني: التفاتٌ من التكلُّمِ إلى الغَيْبَةِ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١﴾ فَصَّلَ لِرَبِّكَ ﴿[الكوثر: ١].

الثالث: التفاتٌ مِنَ الخطابِ إلى التكلُّمِ كقوله:

طَحَابِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ      بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ  
تُكَلِّفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَطَ وَلِيْهَا      وَعَادَتْ عَوَادِ بَيْنَنَا وَخَطُوبُ<sup>(١)</sup>

فالتفتَ في قوله: (تُكَلِّفُنِي) عن قوله: (بك) مِنَ الخطابِ إلى التكلُّمِ.

الرابع: من الخطابِ إلى الغَيْبَةِ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتَ بِرِيمٌ﴾ [يونس: ٢٢].

الخامس: من الغَيْبَةِ إلى الخطابِ، كقوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝١﴾ يَاكَ نَعْبُدُ.

السادس: من الغَيْبَةِ إلى التكلُّمِ نحو: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَمُسْقِنَةٌ﴾ [فاطر: ٩]<sup>(٢)</sup>.

وقولُ امرئِ القيسِ:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمُدِ      وَنَامَ الْحَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ  
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ      كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَزْمَدِ  
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي      وَخُبْرَتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

هذه الأبياتُ مطلعُ قصيدةِ رواها الأصمعيُّ وأبو عمرو الشَّيبانيُّ وأبو عبيدة وابنُ الأعرابيِّ لامرئِ القيسِ بنِ حجرِ الكِنْدِيِّ.

(١) البيتان تقدِّما قريباً.

(٢) انظر: «عروس الأفرح» لبهاء الدين السبكي (١/ ٢٧٣ - ٢٧٥).

وقال الشيخُ جمالُ الدينِ بنِ هشامٍ في «شرح الشواهد»: وهو الثابتُ في «كتاب أشعار الشعراء الستة»<sup>(١)</sup>.

ورواها ابنُ الكلبيِّ لعمرو بنِ مَعْدِي كَرَبَ في قتلِهِ بني مازنِ بأخيه عبدِ الله وإخراجهم من بلادِهِم، ورواها ابنُ دريدٍ لامرئِ القيسِ بنِ عانسٍ - بالنونِ - الصَّحابيِّ، وبعدَ هذه الأبياتِ:

ولو عن ثنا غيره جاءني	وجرح اللسان كجرح اليد
لقلت من القول ما لا يزا	ل يؤثر عني يد المسند
بأيِّ علاقتنا ترغبون	أعن دم عمرو على مرثد
فإن تدفنوا الداء لا نخفه	وإن تبعثوا الحرب لا نقعد
وإن تقتلونا نقتلكم	وإن تقصدوا لدم تقصد <sup>(٢)</sup>

قوله: «تطاوَل ليُلك»، كنايةٌ عن السَّهرِ.

قال ابنُ هشامٍ: وهو خطابٌ لنفسِهِ والأصلُ: ليُلي.

و«الأئمُد» بفتحِ الهمزة وسكونِ المثلثةِ وضمِّ الميمِ ودالٍ مهملةٍ: اسمٌ مَوْضِعٍ.

و«الخَلِيُّ»: الخَلُومُ من الهمومِ.

و«العائرُ» بمُهْملةٍ وهمزة؛ قال ابنُ هشامٍ: هو قَدَى العينِ، وقيل: العائرُ: الرَّمْدُ،

قال: والأوَّلُ أَوْلَى؛ ليكونَ أشقَّ للجمعِ بينهما ويحصلُ الترفُّي أيضًا، فإنَّ الرمدَ أبلغُ

(١) انظر: «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» لابن هشام (ص: ٢٤٣ - ٢٤٤). وانظر: «أشعار

الشعراء الستة الجاهليين» للأعلم الشنتمري (١/١٢٩).

(٢) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٨٧ - ٨٨).



من قَدَى العَيْنِ ولعدم تَكَرُّرِهِ، قال: واشتقاقُ العائِرِ من العُوَارِ بضمِّ العينِ وتشديدِ الواوِ: قَدَى العَيْنِ<sup>(١)</sup>.

قال: والضميرُ في «بات» وفي «له» ملتفتٌ بهما عن الخطابِ إلى الغيبةِ، والواوُ في «وبات» للعطفِ، وفي «وباتت له ليلةٌ» للعطفِ أو للحالِ وهو أوَّلَى؛ أي: وبَّتُ والحالُ أن بَيَّتوتِي كانت شديدةً، ودَلَّ على شِدَّتِهَا بالتَّشْبِيهِ المذکورِ، وإسنادُ البيوتَةِ إليها مجازيٌّ، و«بات» فيهما تامَّةٌ، فالجارُّ والمجرورُ يتعلَّقُ بالثانيةِ، لا باستقرارِ محذوفٍ هو خبرٌ فإنَّ ذلك لا يَحْسُنُ؛ لزوالِ التَّطَابِقِ، ولأنَّه لو قيل: «باتت ليلته» كان كافيًا.

و«ذلك» إشارةٌ إلى المذکورِ كلِّه و«من» لابتداءِ الغايةِ.

و«النبأ» قال الراغبُ: خبرٌ ذو فائدةٍ عظيمةٍ يحصلُ به عِلْمٌ أو غلبةٌ ظنٍّ، ولا يقالُ للخبرِ نبأً حتى يتضمَّنَ ما ذَكَرَ<sup>(٢)</sup>، فهو أَحْصَى من مطلقِ الخيرِ.

وأبو الأسودِ كنيتهُ، واسمُه: ظالمٌ بن عمروٍ من بني الجونِ أكلِ المُرارِ<sup>(٣)</sup>، وهو ابن عمِّ امرئ القيسِ رثاه بهذه القصيدةِ.

وقيل: بل «أبي» مضافٌ ومضافٌ إليه، و«الأسود» صفةٌ للأب، وهو أفعلٌ من السُّودِدِ أو من السَّوادِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» لابن هشام (ص: ٢٤٥).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: نبأ).

(٣) والمُرارُ: نبتٌ لا يُسْتَطَاعُ ذَوْقُه من مرارته، والحارثُ بنُ أكلِ المُرارِ من مُلوكِ اليمنِ، كان في سفرِ فأصابهمُ الجُوعُ، فأكلَ المُرارَ حتى شبعَ فنجا ومات أصحابُه فلم يطيقوه. انظر: «العين» (٢٦١/٨).

(٤) انظر: «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» لابن هشام (ص: ٢٤٤ - ٢٤٥).

و«التثا»: ما نُثِيَ عن الرَّجُلِ مِنْ قَبِيحِ فَعْلِهِ.

و«يؤثّر» يحدثُ به.

و«يُدّ المسند»: آخرُ الدهرِ.

قال القالي: لم يعرف الأَصمعيُّ وأبو عمرو معنى «بأيِّ علاقتنا ترغبون»، وقال أبو عمرو: لم يعرفه أحدٌ ممَّن سألته.

وقد اختلفَ في عددِ الالتفاتِ الذي وقعَ في هذه الأبياتِ، فذكر الزمخشريُّ أنَّ فيها ثلاثَ التفاتاتٍ<sup>(١)</sup>: في «ليلك» لأنَّ حقَّه أن يقولَ: ليلي، وفي «بات» لعدوله إلى الغيبةِ بعدَ الخطابِ، وفي «جاءني» لعدوله بعدها إلى التكلُّمِ، والمحققون على أنَّ فيها التفاتينِ فقط وأنَّ الأوَّلَ ليسَ بالتفاتٍ بل هو تجريدٌ.

وقيل: إنَّ الثَّانِي والثَّالِثَ «ذلك» و«جاءني»، ورجَّحه صاحبُ «الإيضاح»<sup>(٢)</sup> أو «ذلك»، و«خبرته» ورجَّحه الشيخُ بهاء الدين السبكيُّ في «عروس الأفرح»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: فيها أربعُ التفاتاتٍ: «ليلك» و«ذلك» و«جاءني» و«خبرته».

وقد بالغَ قومٌ فقالوا: إنَّ فيها سبعَ التفاتاتٍ: «ليلك» و«ترقُد» و«بات» و«له» و«ذلك» و«جاءني» و«خبرته».

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٣٥).

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقرظيني (٢/٩٠).

(٣) انظر: «عروس الأفرح» لبهاء الدين السبكي (١/٢٧٥).

و(إِيَّا) ضميرٌ منصوبٌ منفصلٌ، وما يَلْحَقُهُ من الياءِ والكافِ والهاءِ حروفٌ زِيدَتْ لبيانِ التَكَلُّمِ والخطابِ والغيبَةِ لا محلَّ لها من الإعراب؛ كالتاءِ في (أنت) والكافِ في (أرأيتك).

وقال الخليل: (إِيَّا) مضافٌ إليها، واحتجَّ بما حكاه عن بعضِ العرب: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأْتُهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ»، وهو شاذٌّ لا يُعْتَمَدُ عليه.

وقيل: هي الضمائرُ و(إِيَّا) عمدة<sup>(١)</sup>، فإنها لَمَّا فُصِّلَتْ عن العواملِ تَعَدَّرَ النطقُ بها مفردةً، فَضُمَّ إليها (إِيَّا) لتستقلَّ به.

وقيل: الضميرُ هو المجموع.

وقرئ: (أَيَّاك) بفتح الهمزة، و(هِيَّاك) بقلبها هاء<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وإيا ضمير..» إلى آخره.

قال صاحبُ «البيسط»: اختلفَ العلماءُ في (إيا) على سبعةِ أقوالٍ:

فذهبَ سيويه والأخفشُ وجمهورُ البصريينَ وأبو عليٍّ من المتأخرينَ إلى أنَّ الاسمَ المضمَرَ هو (إيا) وما يتصلُّ بها حروفٌ تدلُّ على أحوالِ المرجوعِ إليه من التَكَلُّمِ والخطابِ والغيبَةِ.

وذهبَ الخليلُ إلى أنَّ (إيا) اسمٌ مضمَرٌ وما بعدها مضمَرٌ مضافٌ إليه.

وذهبَ المبرِّدُ وابنُ درستويه والسِّيرافيُّ إلى أنَّه اسمٌ مُبْهَمٌ أُضِيفَ للتَّخْصِيسِ.

وذهبَ الزَّجَّاجُ إلى أنه اسمٌ ظاهرٌ حُصَّ بالإضافةِ إلى المضمَراتِ.

(١) في (خ): «دعامة».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٩-٤٠)، و«المحرر

الوجيز» (١/ ٧٢)، و«تفسير القرطبي» (١/ ٢٢٥). ونسبوا الأولى للفضل الرقاشي، والثانية لأبي

السَّوَّارِ الغنوي.

وذهب قومٌ من الكوفيِّين وأبو الحسن ابنُ كيسانٍ من البصريِّين إلى أنَّ الضَّمائرَ ما بعدَ (إيا)، و(إيا) دعامةٌ<sup>(١)</sup> لها تعتمدُ عليها.

وذهب آخرون من الكوفيِّين إلى أنَّ الكلمةَ بكاملها اسمٌ مُضمرٌ.

وذهب الخليلُ في قولٍ آخرٍ إلى أنَّه اسمٌ مُظهِرٌ نابٍ منابِ الضَّميرِ<sup>(٢)</sup>.

حُجَّةُ القولِ الأوَّلِ من وجهين:

أحدهما: أنها بمنزلةِ الضَّميرِ المنصوبِ المتصلِ في الدلالةِ على المفعولِ به في قولك: «ما أكرمني إلا أنت، وما أكرمت إلا إياي»، فإذا ثبتت اسميتها لم يجز إضافتها لأنَّ الضمائرَ لا تضافُ، وإذا امتنعت إضافتها تعيَّنت حريفةٌ ما بعدها.

الثاني: أنها لازمةٌ للنصبِ وليست ظرفاً غيرَ مُتمكِّنٍ ولا مصدرًا غيرَ مُتصرفٍ، ولو كانت اسماً ظاهراً لَمَا لَزِمَتِ النَّصْبَ.

وحجة القول الثاني: أنه جاءت إضافته إلى الظاهر في قول العرب: «إذا بلغ الرَّجُلُ السِّتينَ فإيَّاه وإيا الشَّوابَّ»<sup>(٣)</sup>، وإذا ثبتت إضافته إلى الظاهر الذي يظهر فيه الإعرابُ وجب الحكمُ بإضافته إلى الضَّميرِ الذي لا يظهر فيه الإعرابُ، وأمَّا كونُ الضَّمائرِ لا تضافُ فغيرُ مانعٍ من إضافةِ هذا النوعِ؛ لأنَّ الأحكامَ العامَّةَ قد تتخلَّفُ في بعضِ الصُّورِ بدليلٍ تخلفٍ (لَدُنْ) عن جرِّ (غدوة)<sup>(٤)</sup>، وتخلَّفُ (لولا) عن وقوعِ

(١) في (ز) و(س): «غاية».

(٢) انظر: «البيسط في النحو» لابن العليج (١/٢٥٢-٢٥٧) بنحوه.

(٣) حكاها الخليل عن أعرابي سمعه يقول ذلك كما ذكر سيبويه وسيأتي.

(٤) يشير إلى أن «لَدُنْ» مع «غُدْوَةٌ» لها حالٌ ليست في غيرها من الأسماء، وهي أن «لَدُنْ» لا تنصب إلا في «غدوة»، والجرُّ هو الوجهُ والقياس. انظر: «الكتاب» (١/٩٦ و ١٥٩ و ٢١٠) و(٣/١١٩).

ومما جاء في هذا قول سلامة بن جندل كما في «ديوانه» (ص: ٣٩):

لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى آتَى اللَّيْلُ دَوْنَهُمْ      وَلَمْ يَنْسَجْ إِلَّا كَلُّ جَرْدَاءِ خَيْفَقٍ =

ضمير المرفوع بعدها، وتخلّف (عسى) عن اتصال ضمير المرفوع بها، فكذاك هذا النوع من المضمرات تخلّف<sup>(١)</sup> عن حكم المضمرات في منع الإضافة.

وحجّة القول الثالث: أنّه مع إبهامه الغالب عليه الإظهار فلا تمتنع إضافته، ولذلك تكلّم في اشتقاقه.

وحجّة القول الرابع: أنه ظاهر؛ بدليل تحقّق اشتقاقه، والظاهر لا تمتنع إضافته، وأمّا لزومه للنصب غير مُستنكرٍ بدليل أنّ من الأسماء ما يلزم النصب وهذا منها.

وحجّة القول الخامس: أنّ الياء والكاف والهاء في «إياي» و«إياك» و«إياه» هي الضمائر المتصلة بالفعل في «أكرمني» و«أكرمك» و«أكرمته»، فوجب أن تكون هي الضمائر؛ لتحققها بالاسمية عند الاتصال بالفعل، إلا أنّه لمّا لم يُمكن قيامها بنفسها جعل قبلها ما تعتمد عليه وتتصل به.

وأما كون «إيا» هي الضمير دون ما بعدها فضعيف؛ لأنّه لم يُعهد لها حالة يُمكن حملها عليها، وقد عهد لهذه الضمائر الدالة على الإضمار، فوجب الحمل على ما عهد دون ما لم يُعهد.

وأما كون ما تتصل به أكثر منها فغير مانع بدليل اتصالها بالفعل وهو أكثر منها؛ لأنّ الغرض التوصل إلى جعلها منفصلة من الفعل، وهذا القول ليس ببعيد عن الصواب.

= وقول الحصين بن الحمام المري كما في «المفضليات» (ص: ٦٤ - ٦٥):

لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ مَا تَرَى مِنْ الْخَيْلِ إِلَّا خَارِجًا مُسَوِّمًا

وقول بشر بن أبي خازم كما في «المفضليات» (ص: ٣٣٢):

لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ دُونَهُمْ وَأَدْرَكَ جَزْيَ الْمُبْقِيَاتِ لُفُوبُهَا

وقول عوف بن الأحوص كما في «المفضليات» (ص: ٣٦٦):

لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ وَانْجَلَتْ غَمَامَةٌ يَوْمَ سَرُّهُ مُتْظَاهِرٌ

(١) في (س): «تختلف».

وَحُجَّةُ الْقَوْلِ السَّادِسِ: أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى بَعْضِ الْكَلِمَةِ بِالْأَسْمِيَّةِ وَعَلَى بَعْضِهَا بِالْحَرْفِيَّةِ مَحْضُ التَّحْكُمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ بِبَعْضِهَا اسْمٌ وَبَعْضُهَا حَرْفٌ، فَوَجِبَ الْحُكْمُ عَلَى جَمِيعِ الْكَلِمَةِ بِالْأَسْمِيَّةِ، وَأَمَّا اخْتِلَافُهَا فَبِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْإِضْمَارِ إِلَى التَّكْلُمِ وَالْخَطَابِ وَالغَيْبَةِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ مَا يَدُلُّ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَضْمُرَيْنِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ. وَأَمَّا الْقَوْلُ السَّابِعُ: فَهُوَ يَنَاسِبُ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِالْإِظْهَارِ<sup>(١)</sup>. انتهى.

قوله: واحتج بما حكاه عن بعض العرب: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأْيَاهُ وَإِيَّاهُ الشَّوَابُّ»، قال سيبويه: حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول..، فذكره<sup>(٢)</sup>. قال الطِّيَّبِيُّ: الشَّوَابُّ جَمْعُ شَايَةٍ كدَوَابَّ جَمْعُ دَابَّةٍ؛ أَي: فليحذر نفسه أن يتعرَّضَ للشَّوَابِّ، وليحذر الشَّوَابَّ أَنْ يَفْتِنَهُ<sup>(٣)</sup>.

قال صاحبُ «البيسط في النحو»: ورُوي: «فَيَأْيَاهُ وَإِيَّاهُ السَّوَاتِ» قال: وهذا أبلغ في التحذير من الجماع عند الكبر<sup>(٤)</sup>.

قال الزَّرْكَشِيُّ في «حاشية» كتبها على هذا الموضع: هذا يرادُّ على مَنْ ادَّعى أن هذا تصحيفٌ.

قوله: «وهو شاذٌّ لا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هو وإن كان شاذًّا من حيث الإضافة إلى المُظْهِرِ، لكن فيه دلالةٌ على أن بين «إيَّاهُ» واللواحقِ إضافةً<sup>(٥)</sup>.

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «البيسط في النحو».

(٢) انظر: «الكتاب» لسبويه (١/٢٧٩).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (١/٧٤٣).

(٤) لم نقف عليه في المطبوع من «البيسط في النحو».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٥١).

والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتذلل، ومنه: طريقٌ مَعْبَدٌ؛ أي: مَذَلٌّ، وثوبٌ ذو عِبْدَةٍ: إذا كان في غاية الصَّفَاقَةِ<sup>(١)</sup>، ولذلك لا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا في الخضوع لله تعالى.

والاستعانة: طلبُ المعونة، وهي إمَّا ضروريَّةٌ أو غيرُ ضروريَّةٍ، والضروريَّةُ: ما لا يتأتَّى الفعلُ دونَه؛ كإقتدارِ الفاعلِ وتصوُّره، وحُصولِ آلهِ ومادَّةِ يَفْعَلُ بها فيها، وعند استجماعِها<sup>(٢)</sup> يوصَفُ الرجلُ بالاستطاعة، ويصحُّ أن يكَلَّفَ بالفعلِ<sup>(٣)</sup>.

وغيرُ الضرورية: تحصيلُ ما يَتَسَرَّرُ به الفعلُ وَيَتَسَهَّلُ كالراحلةِ في السَّفَرِ للقادرِ على المشي، أو يُقَرَّبُ الفاعلُ إلى الفعلِ ويحْتُ عليه، وهذا القِسْمُ لا يتوقَّفُ عليه صحةُ التكليفِ.

والمراد: طلبُ المعونةِ في المُهِمَّاتِ كُلِّها، أو في أداءِ العباداتِ.

والضميرُ المستكنُّ في الفعلينِ للقارئِ ومَن معه من الحَفَظَةِ وحاضري صلاةِ الجماعةِ، أو له ولسائرِ الموحِّدين، أدْرَجَ عبادتَه في تضاعيفِ عبادتهم وخَلَطَ حاجتَه بحاجتِهم لعلَّها تُقْبَلُ ببركتِها ويجابُ إليها، ولهذا شَرِعتِ الجماعةُ.

(١) الصفاقة: قوة النسخ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٧١/١).

(٢) قوله: «وعند استجماعها»؛ أي: الأمورِ المتوقَّفِ عليها الفعلُ، وهي أربعة أشياء: بنية مخصوصة للفاعل، وتصوُّر للفعل، ومادَّة قابلة لتأثيره، وآلة إن كان الفعلُ آلياً كالكتابة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٧١/١)، و«حاشية الشهاب» (١١٨/١). ووقع بعد كلمة «استجماعها» في (خ): «يصح أن».

(٣) قوله: «بالفعل» إن أراد به مقابلَ القوَّةِ فظاهر؛ لأنَّ تكليف ما لا يطاق وإن صح عند الأشعري لكنه غير واقع، وإن أراد الحدث وواحد الأفعال، فالمراد الصحة المقارنة للوجود، وهي تستلزم الوقوع ولذا أخرجها عن الاستطاعة، والقدرة عندهم مع الفعل لا قبله، فلا يقال: إنه لا قرينة على أن المصنف رحمه الله أراد هذا. انظر: «حاشية الشهاب» (١١٨/١).

وقُدِّمَ المفعولُ للتعظيم، والاهتمام به<sup>(١)</sup>، والدلالة على الحصر، ولذلك قال ابنُ عباس رضي الله عنهما: معناه: نعبُدُكَ ولا نعبُدُ غيرَكَ<sup>(٢)</sup>، وتقديم ما هو مقدَّمٌ في الوجود، والتنبيه على أنَّ العابدَ ينبغي أن يكونَ نظره إلى المعبودِ أولاً وبالذاتِ، ومنه إلى العبادة لا من حيثُ إنها عبادةٌ صدرت عنه بل من حيثُ إنها نسبةٌ شريفةٌ إليه ووُصلةٌ بينه وبينَ الحقِّ، فإنَّ العارفَ إنَّما يحقُّ وصولُه إذا استغرقَ في ملاحظة جنابِ القُدسِ وغابَ عمَّا عداه حتى إنه لا يلاحظُ نفسه ولا حالةً من أحوالها إلا من حيثُ إنها ملاحظةٌ له ومنتسبةٌ إليه، ولذلك فضَّل ما حكى اللهُ عن حبيبه حين قال: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] على ما حكاه عن كليمه حين قال: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢].

وكرَّرَ الضميرُ للتخصيصِ على أنه المستعانُ به لا غيرُ، وقدِّمتِ العبادةُ على الاستعانةِ ليتوافقَ رؤوسُ الآي، ويُعلمَ منه أن تقديمَ الوسيلةِ على طلبِ الحاجةِ أَدعى إلى الإجابة.

وأقولُ: لَمَّا نَسَبَ المتكلِّمُ العبادةَ إلى نفسه أوهمَ ذلك تبجُّحاً واعتداداً منه بما يصدُرُ<sup>(٣)</sup> عنه، فعقَّبَه بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ليدلَّ على أن العبادةَ أيضاً ممَّا لا يتمُّ ولا يستتَبُّ له إلا بمعونةٍ منه وتوفيق.

وقيل: الواوُ للحال، والمعنى: نعبُدُكَ مُستعينين بك.

(١) «به» من (ت).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٥٩) بلفظ: قال جبريل لمحمد ﷺ: قل يا محمد: إياك نعبُد: إياك نوحُدُ ونخافُ ونرجو يا ربَّنَا لا غيرَكَ.

(٣) في (خ): «صدر».



وقرى بكسر النون فيهما<sup>(١)</sup>، وهي لغة بني تميم فإنهم يكسرون حروف المضارعة سوى الياء إذا لم ينضم ما بعدها.

قوله: «وَالْعِبَادَةُ: أَقْصَى غَايَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ»:

هو كلام الراغب، وزاد أنها ضربان: عبادة بالتسخير كما في قوله: ﴿نَسِجٌ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [الإسراء: ٤٤] وعبادة بالاختيار، وهي لذي النطق، وهو المأمور به في نحو قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَالْمَرَادُ طَلَبُ الْمَعُونَةِ فِي الْمَهْمَاتِ كُلِّهَا أَوْ فِي أَدَاءِ الْعِبَادَاتِ»:

الأول هو الصواب، فإنه<sup>(٣)</sup> الوارد عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>، والأوفق للعموم المراد في ألفاظ الفاتحة.

قوله: «فِي تَضَاعُفِ عِبَادَتِهِمْ»؛ أي: أثنائها.

قوله: «وَقَدْ مَّ الْمَفْعُولُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِهْتِمَامِ بِهِ وَالدَّلَالَةِ عَلَى الْحَصْرِ»:

نازع أبو حيان في دلالة التقديم على الحصر مستنيدا إلى قول سيبويه: إذا

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«الكشاف» (١٥/١)، عن جناح بن حبيش، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢٠/١)، و«المحرر الوجيز» (٧٢/١)، عن الأعمش وابن وثاب والنخعي. وجميع هؤلاء اقتصروا في ذكر القراءة على ﴿نَسِجٌ﴾، وذكرها في الفعلين أبو حيان في «البحر»، ونسب القراءة بكسر النون في ﴿تَبَهُدُّ﴾ لزيد بن علي ويحيى بن وثاب وعبيد بن عمير.

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: عبد).

(٣) في (س): «لأنه».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦٠/١).

قلت: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» و«زَيْدًا ضَرَبْتُ» فالتقديم والتأخير فيه سواء<sup>(١)</sup>.

وتعقبه الشيخ ولي الدين العراقي في «حاشيته على الكشاف» بأنه ليس في كلام سيبويه ما يرد ذلك، بل هو أمر مسكوت عنه زاده البيانون، وكم في كلام أهل البيان من دقائق العريية مما لم يصرح بذكره النحاة، وعبر الزمخشري بدل الحصر بالاختصاص<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ ولي الدين: والمتبادر إلى الفهم من الاختصاص هو الحصر. وقال الإمام تقي الدين السبكي: إنه غيره، فإن صح لم يكن بين كلام الزمخشري وأبي حيان تعارض.

وقال الشيخ بهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح»: سلك الوالد في الاختصاص حيث وقع - إما بتقديم الفاعل المعنوي أو بتقديم المفعول - مسلكتا غير ما هو ظاهر كلام البيانين، وألف في ذلك تصنيفا<sup>(٣)</sup> لطيفا سماه «الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص»، قال فيه: قد اشتهر كلام الناس في أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك ويقول: إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه في «كتابه»: وهم يقدمون ما هم به أعنى<sup>(٤)</sup>، والبيانون على إفادته الاختصاص، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، فإذا قلت: «زيدا ضربت» يقول: معناه: ما ضربت إلا زيدا، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفصلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وإنما قالوا: الاختصاص.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٤٤ و ٧٣). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١/٨٠ - ٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٣٤).

(٣) في (س): «تأليفا».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١/٣٤).

قال الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: وتقديمُ المَفْعُولِ لِقَصْدِ الاختِصاصِ كقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤] والمعنى: نخصُّكَ بالعبادةِ ونخصُّكَ بطلبِ المعونةِ<sup>(١)</sup>.

وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] معناه: أفغَيْرَ اللَّهِ أعبدُ بأمرِكُمْ.

وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤] الهمزةُ للإنكارِ؛ أي: مُنْكَرًا أن أبغِيَ ربًّا غيرَه.

وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤]: إِنَّهُ أَمْرٌ بِالْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ يَخْتَصُّ اللَّهُ وَحْدَهُ دُونَ غَيْرِهِ بِعِبَادَتِهِ مُخْلِصًا لَهُ دِينَهُ.

وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]: قَدَّمَ المَفْعُولَ الذي هو ﴿غَيْرَ دِينِ اللَّهِ﴾ على فِعْلِهِ؛ لَأَنَّهُ أَهَمُّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الإِنْكَارَ الذي هو مَعْنَى الهمزةُ مُتَوَجِّهَةٌ إِلَى المَعْبُودِ بِالْبَاطِلِ.

وقال في قوله تعالى: ﴿أَيْفَكَاءُ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦] إِنَّمَا قَدَّمَ المَفْعُولَ عَلَى الفِعْلِ لِلعِنَايَةِ، وَقَدَّمَ المَفْعُولَ لَهُ عَلَى المَفْعُولِ بِهِ لَأَنَّهُ كَانَ الأَهَمُّ عِنْدَهُ أَنْ يُكَافِحَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى إِفْكَاءِ وَإِطْلِافِ فِي شُرُكِهِمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (إِفْكَاءُ) مَفْعُولًا بِهِ، يَعْنِي: أَتُرِيدُونَ إِفْكَاءَ، ثُمَّ فَسَّرَ الأَوَّلَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ﴾ عَلَى أَنَّهَا إِفْكَاءٌ فِي أَنْفُسِهَا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا.

فهذه الآياتُ كُلُّهَا لم يَذْكُرِ الزَّمَخْشَرِيُّ لَفْظَ الحَضْرِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا يَصِحُّ

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٤).

إِلَّا فِي الْآيَةِ الْأُولَى فَقَطْ، وَالْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ فِي الْآيَاتِ: الْاهْتِمَامُ، وَيَأْتِي الْاِخْتِصَاصُ فِي أَكْثَرِهَا، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْفَاكَاءَ إِلَهَةٍ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْلَوْلَاءَ إِنَّا كَرَّمْنَا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠] وَمَا أَشْبَهَهُمَا لَا يَأْتِي فِيهِ إِلَّا الْاهْتِمَامُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُنْكَرٌ مِنْ غَيْرِ اِخْتِصَاصٍ، وَقَدْ يُتَكَلَّفُ لِمَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي بَقِيَّةِ الْآيَاتِ، وَأَمَّا الْحَضْرُ فَلَا.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْاِخْتِصَاصِ وَالْحَضْرِ؟

قُلْتُ: الْاِخْتِصَاصُ افْتِعَالٌ مِنَ الْخُصُوصِ، وَالْخُصُوصُ مُرَكَّبٌ مِنْ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَامٌّ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ.

وَالثَّانِي: مَعْنَى مُنْضَمٍّ إِلَيْهِ يَفْصِلُهُ عَنْ غَيْرِهِ ك: ضَرَبَ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ أَخْصَصَ مِنْ مَطْلَقِ الضَّرْبِ، فَإِذَا قُلْتَ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» أَخْبَرْتَ بِضَرْبِ عَامٍّ وَقَعَ مِنْكَ عَلَى شَخْصٍ خَاصٍّ، فَصَارَ ذَلِكَ الضَّرْبُ الْمُخْبَرُ بِهِ خَاصًّا لِمَا انْضَمَّ إِلَيْهِ مِنْكَ وَمِنْ زَيْدٍ، وَهَذِهِ الْمَعْنَى الثَّلَاثَةُ - أَعْنِي: مُطْلَقَ الضَّرْبِ، وَكُونَهُ وَقَعًا مِنْكَ، وَكُونَهُ وَقَعًا عَلَى زَيْدٍ - قَدْ يَكُونُ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ لَهَا<sup>(١)</sup> ثَلَاثَتَيْهَا عَلَى السَّوَاءِ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ قَصْدُهُ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَيَعْرِفُ ذَلِكَ بِمَا ابْتَدَأَ بِهِ كَلَامَهُ، فَإِنَّ الْاِبْتِدَاءَ بِالشَّيْءِ يَدُلُّ عَلَى الْاهْتِمَامِ بِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ الْأَرْجَحُ لِعَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ» عَلِمَ أَنَّ خُصُوصَ الضَّرْبِ عَلَى زَيْدٍ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ مُرَكَّبٍ مِنْ خَاصٍّ وَعَامٍّ لَهُ جِهَتَانِ، فَقَدْ يُقْصَدُ مِنْ جِهَةٍ عُمُومِهِ وَقَدْ يُقْصَدُ مِنْ جِهَةٍ خُصُوصِهِ، فَقَصْدُهُ مِنْ جِهَةِ خُصُوصِهِ هُوَ الْاِخْتِصَاصُ، وَأَنَّهُ هُوَ الْأَهْمُّ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ الَّذِي قَصَدَ إِفَادَتَهُ لِلسَّمْعِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ وَلَا قَصْدٍ لِغَيْرِهِ بِإثْبَاتٍ وَلَا نَفْيٍ.

(١) فِي (ز): «بِهَا».

وأما الحَصْرُ فمعناه: نَقِيُّ غير المذكور وإثباتُ المذكور، ويعبَّرُ عنه بـ(ما) و(إلا)، أو بـ(إنَّما)، فإذا قلتَ: «ما صَرَبْتُ إلا زَيْدًا» كنتَ نَقَيْتَ الصَّرْبَ عن غير زَيْدٍ وأثبتته لزيدٍ، وهذا المعنى زائدٌ على الاختصاصِ، وإنَّما جاءَ هذا في ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْبُ﴾ لِلْعَلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُعْبَدُ غَيْرُ اللَّهِ وَلَا يُسْتَعَانُ غَيْرُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ بَقِيَّةَ الْآيَاتِ لَمْ يَطَّرِدْ فِيهَا ذَلِكَ، فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْعُوثُ﴾ لَوْ جُعِلَ (غَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْعُونَ) فِي مَعْنَى: مَا يَبْعُونَ إِلَّا غَيْرَ دِينِ اللَّهِ، وَهَمْزَةُ الْإِنْكَارِ دَاخِلَةٌ عَلَيْهِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمُنْكَرُ الْحَصْرَ لَا مُجَرَّدَ بَعْثِهِمْ غَيْرَ دِينِ اللَّهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مُجَرَّدَ بَعْثِهِمْ غَيْرَ دِينِ اللَّهِ مُنْكَرٌ.

وكذلك بَقِيَّةُ الْآيَاتِ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ بِعِبَادَةِ﴾ وَقَعَ الْإِنْكَارُ فِيهِ عَلَى عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ، وَأَنَّ ﴿أَبْعَى رَبًّا﴾ غَيْرٌ <sup>(١)</sup> مُنْكَرٌ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ، وَلَكِنَّ الْخُصُوصَ - وَهُوَ غَيْرُ اللَّهِ - هُوَ الْمُنْكَرُ وَحْدَهُ وَمَعَ غَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ: ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ مُنْكَرَةٌ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ الْمُنْكَرُ إِرَادَتُهُمْ آلِهَةً دُونَ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ.

فَمِنْ هَذَا كُلِّهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْحَصْرَ فِي ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْبُ﴾ مِنْ خُصُوصِ الْمَادَّةِ لَا مِنْ مَوْضِعٍ <sup>(٢)</sup> الْفَلْظِ، بَلْ أَقُولُ: إِنَّ الْمَصْلِيَّ قَدْ يَكُونُ مُقْبَلًا عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ لَا يَعْرِضُ لَهُ اسْتِحْضَارُ غَيْرِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ، وَغَيْرُهُ أَحَقُّ فِي عَيْنِهِ مِنْ أَنْ يَشْغَلَ ذَلِكَ الْوَقْتَ

(١) «غير» ليست في (س)، والذي في «عروس الأفراح»: «غيره».

(٢) في (ز) و(س): «موضع». والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «عروس الأفراح».

بنفي عبادته، وإنما قصد الإخبار بعبادة الله، وأول<sup>(١)</sup> ما حضر في ذهنه عظمة من هو واقف بين يديه، فقال: ﴿يَاكَ تَعْبُدُ﴾ ليطابق اللفظ المعنى، ويتقدم ما تقدم حضوره في القلب وهو الربُّ سبحانه وتعالى، ثم بنى على ما أخبر به من عبادته، فمعنى اختصاصه بالعبادة: اختصاصه بالإخبار بعبادته، وغيره من الأكوان لم يُخبر عنه بشيء بل هو مُعرض عنها، وإذا تأملت مواقع ذلك في الكتاب والسنة وأشعار العرب تجده كذلك، ألا ترى قول الشاعر:

أكل<sup>(٢)</sup> امرئٍ محسبينَ امرأً      ونايرٍ توقدُ بالليلِ ناراً<sup>(٣)</sup>

لو قدّزت فيه الحصر بـ(ما) و(إلا) لم يصحَّ المعنى الذي أرادته.

وقد قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾: وفي تقديم الآخرة وبناء ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمُ﴾ تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقتها، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك<sup>(٤)</sup>.

وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحُسن، وقد اعترض عليه بعض الناس فقال: تقديم الآخرة أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا غيرها.

(١) في النسخ: «وأقول»، والمثبت من «عروس الأفراح».

(٢) في (س): «أكل».

(٣) قائله أبو دؤاد الإيادي. انظر: «ديوانه» (ص: ١١٢)، و«الكتاب» لسيبويه (١/ ٦٦)، و«الأصمعيات»

(ص: ١٩١). وعزه المبردي في «الكامل» (١/ ٢٢٩) و(٣/ ٧٥) لعدي بن زيد العبادي.

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٨٤).

وهذا الذي قاله هذا القائل بناءً على ما فهمه من أن تقديم المعمول يُفيد الحصر، وليس كذلك لِمَا بَيَّنَّاهُ.

ثم قال هذا القائل: وتقديم ﴿هَمْزٌ﴾ أفادَ أَنَّ هذا القَصْرَ مختصَّ بهم، فيكونُ إيقانُ غيرِهِم بالآخرة إيمانًا بغيرِها حيثُ قالوا: ﴿لَنْ يَدْخُلَ﴾ [البقرة: ١١١] و: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا﴾ [البقرة: ٨٠].

وهذا من هذا القائل استمرازا على ما في ذهنه من الحصر؛ أي: أن المسلمين لا يُوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها، وهذا فهمٌ عجيبٌ.

ثم قال هذا القائل: ثم إنَّ التَّعْرِيضَ في قوله: «بأهل الكتاب» «وبما كانوا» وأنَّ قولَهُم «ظاهرٌ، يعني: في قولِ الزمخشريِّ.

قال هذا القائل: وأمَّا في قوله: «وأنَّ اليقينَ» مُشْكِلٌ؛ لأنَّه ليسَ فيه تعريضٌ بأنَّ اليقينَ ما عليه من آمن<sup>(١)</sup> بل تصريحٌ.

قلتُ<sup>(٢)</sup>: مرادُ الزمخشريِّ: أنَّ التَّصْرِيحَ بأنَّ من آمنَ يوقنون تعريضٌ بأنَّ أهلَ الكتابِ لا يوقنون، فكيفَ يَرِدُ عليه هذا؟

ثم قال هذا القائل: فالوجهُ أن يُقال: «وأنَّ اليقينَ» عطفٌ على قوله: «تعريضٌ» لا على معمولاته من «بأهل الكتاب..» إلى آخره، وكأنَّه قال: وفي تقديم الآخرة وبناءً ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هَمْزٌ﴾ أنَّ اليقين<sup>(٣)</sup>.

(١) من قوله: «بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وهذا الذي قاله...» إلى هنا: سقط من (س) و(ز)، مع زيادة: «به» بعد «من آمن».

(٢) القائل هو تقي الدين السبكي علي بن عبد الكافي والد بهاء الدين، وكذا فيما سيأتي، والكلام مستمرٌ من «عروس الأفراح».

(٣) في «عروس الأفراح»: «تعريض وأن اليقين»، والمعنى واحد.

قلت: مرادُ الزمخشريّ أنه تعريضُ بنفي اليقينِ عن أهلِ الكتابِ، وكأنّه قال: «دونَ غيرِ مَنْ آمَنَ»، فلا يردُّ عليه، ولا يحتاجُ إلى تقديرِ العطفِ على ما ذكره هذا القائلُ، وهو إمّا أن يُقدَّرَ، دونَ غيرهم، أو لا: فإن قُدِّرَ فهو تعريضٌ لا تصريحٌ، وإن لم يُقدَّرَ فلا يحتاجُ إلى بناءٍ ﴿يُوقُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾، فحملُ كلامِ الزمخشريّ على ما زعمه هذا القائلُ لا يصحُّ بوجهٍ من الوجوه، وهذا القائلُ فاضلٌ وإنما لجأه إلى ذلك فهمهُ الحصرَ وهو ممنوعٌ، وعلى تقديرِ تسليمه فالحصرُ على ثلاثة أقسامٍ:

أحدها: بـ(ما) و(إلا) كقولك: ما قامَ إلا زيدٌ، صريحٌ في نفي القيامِ عن غيرِ زيدٍ، ويقتضي إثباتَ القيامِ لزيدٍ، قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهو الصحيحُ لكنّه أقوى المفاهيم؛ لأنَّ (إلا) مَوْضُوعَةٌ للاستثناءِ وهو الإخراجُ، فدلالتُها على الإخراجِ بالمنطوقِ لا بالمفهومِ، ولكنَّ الإخراجَ من عدمِ القيامِ ليسَ هو عينَ القيامِ بل قد يستلزمُه، فلذلك رجَّحنا أنّه بالمفهومِ، والتبسَ على بعضِ الناسِ لذلك فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصرُ بـ(إنما) وهو قريبٌ من الأوّلِ فيما نحنُ فيه وإن كان جانبُ الإثباتِ فيه أظهرَ، فكأنّه يفيدُ إثباتَ قيامِ زيدٍ - إذا قلت: «إنما قامَ زيدٌ» - بالمنطوقِ ونفيه عن غيره بالمفهومِ.

القسم الثالث: الحصرُ الذي قد يفيدُه التّقديمُ، وليس هو على تقديرِ تسليمه مثلَ الحصرينِ الأوّلينِ بل هو في قوّةِ جُمْلَتينِ:

إحدهما: ما صُدِّرَ به الحكمُ نفيًا كان أو إثباتًا وهو المنطوقُ.

والأخرى: ما فهمَ من التّقديمِ.

والحصرُ يقتضي نفيَ المنطوقِ فقط دونَ ما دلَّ عليه من المفهومِ؛ لأنَّ المفهومَ لا مفهومَ له، فإذا قلت: «أنا لا أكرمُ إلا إياك» أفادَ التعريضُ بأنَّ غيرك يُكرمُ غيره،



ولا يلزمُ أَنَّكَ لا تكريمه، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣] أفادَ أَنَّ الْعَفِيفَ قَدْ يَنْكِحُ غَيْرَ الزَّانِيَةِ، وهو ساكتٌ عن نكاحه الزَّانِيَةَ، فقال سبحانه وتعالى بعده: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] بيانا لِمَا سَكَتَ عنه في الأولى.

فلو قال: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] أفادَ مَنْطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند مَنْ يزعمُ أَنَّهُمْ لا يوقنونَ بغيرها، وليسَ ذلك مقصودًا بالذَّاتِ، والمقصودُ بالذَّاتِ: قوَّةُ إيقانِهِمْ بِالْآخِرَةِ حتى صارَ غيرها عندَهُمْ كالمُدْحُوضِ، فهو حَصْرٌ مَجَازِيٌّ، وهو دونَ قولنا: «يوقنونَ بِالْآخِرَةِ لا بغيرها»، فاضبطَ هذا وإيَّاكَ أن تجعلَ تقديرةُ: لا يوقنونَ إِلَّا بِالْآخِرَةِ.

إذا عرفتَ هذا فتقدِّمُ ﴿هُمُ﴾ أفادَ أَنَّ غَيْرَهُمْ ليسَ كذلك، فلو جعلنا التَّقْدِيرَ: لا يوقنونَ إِلَّا بِالْآخِرَةِ، كانَ المقصودُ المهمُّ النَّفْيَ بِتَسْلُطِ<sup>(١)</sup> الْمَفْهُومِ عَلَيْهِ، فيكونُ المعنى: إفادةُ أَنَّ غَيْرَهُمْ يوقِنُ بغيرها كما زعمَ هذا القائلُ، ويُطْرَحُ إِفْهَامُ أَنَّهُ لا يوقِنُ بِالْآخِرَةِ.

ولا شكَّ أَنَّ هذا ليسَ بمرادٍ، بل المرادُ: إِفْهَامُ أَنَّ غَيْرَهُمْ لا يوقِنُ بِالْآخِرَةِ، فلذلك حافظنا على أَنَّ الغرضَ الأعظمَ إثباتُ الإيقانِ بِالْآخِرَةِ لِيَتَسَلَّطَ الْمَفْهُومُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمَفْهُومَ لا يَتَسَلَّطُ على الحَصْرِ؛ لأنَّ الحَصْرَ لم يَدَلَّ عليه بِجُمْلَةٍ واحِدَةٍ مثل (ما) و(إلا)، ومثل (إنما)، وإِنَّمَا دَلَّ عليه بِمَفْهُومٍ مُسْتَفَادٍ مِنْ مَنْطُوقٍ، وليسَ أَحَدُهُمَا مُتَقَدِّمًا بِالْآخِرِ حتى نقولَ: إِنَّ الْمَفْهُومَ أفادَ نَفْيَ الإيقانِ المحصورِ، بل أفادَ نَفْيَ الإيقانِ مُطْلَقًا عَنْ غَيْرِهِمْ.

(١) قوله: «بتسلط» كذا في النسخ، وفي «عروس الأفراح»: «فتسلط».

وهذا كله إنما احتجنا إليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر، وقد سبق إلى فهم كثير من الناس، ونحن قد منعنا ذلك أولاً، وبيناً أنه لا حصر في ذلك وإنما هو اختصاص، وفرقنا بين الاختصاص والحصر، وقول هذا القائل: «تقديم ﴿مُر﴾» من أين له أن هذا تقديم؟! فإنك إذا قلت: «هو يفعل» احتمل أن يكون مبتدأ خبره فعل، واحتمل أن يكون أصله «يفعل هو» ثم قدمت وأخرت، والزّمخشري لم يصرّح بالتقديم وإنما قال: «بناءً ﴿يُوقُونَ﴾ على ﴿مُر﴾» ولكننا مشينا مع هذا الفاضل على كلامه، وكل ذلك أوجب الوهم والتباس الاختصاص بالحصر، انتهى كلام الشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ بهاء الدين: قال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهم، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] ثم قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦].

قال<sup>(٢)</sup>: وهو استدلال ضعيف؛ لأن ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ أغنى عن أداة<sup>(٣)</sup> الحصر في الآية الأولى، ولو لم يكن فما الذي يمنع من ذكر المحصور في محلّ بغير صيغة الحصر؟ كما تقول: «عبدت الله» وتقول: «ما عبدت إلا الله»، كل سائغ، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الدِّينُ ءَامِنًا أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا وَعَبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] وقال تعالى: ﴿أَمَرَ آلَ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، بل قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ من أقوى

(١) يعني: في الرسالة التي نقلها ابنه في «عروس الأفراح» (١/ ٣٨٤ - ٣٨٨).

(٢) أي: الشيخ بهاء الدين.

(٣) في (ز): «إفادة»، وفي مطبوع «عروس الأفراح»: «إرادة»، وكلاهما تصحيف.

أدلة الاختصاص، فإنَّ قَبْلَهَا: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ﴾ فلو لم يَكُن للاختصاصِ وكان معناها<sup>(١)</sup>:  
اعبد الله، لَمَا حصلَ الإضرابُ الذي هو معنى ﴿بَلِّ﴾.

قال: وقد ردَّ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ عَلَى مُدَّعِي الاختصاصِ، ونقلَ عن سيبويه أَنَّهُ  
قال: يقدِّمُون ما هو الأهمُّ من كلامِهِم وَهُم به أَعْنَى<sup>(٢)</sup>.

قال: وربِّمَا يُعْتَرِضُ عَلَى مُدَّعِي الاختصاصِ بنحوِ قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ  
تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ وجوابه: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ غَيْرُهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ كَانَ أَمْرُهُمْ  
بالشركِ كَأَنَّهُ أَمْرٌ بِتَخْصِيصِ غَيْرِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ.

قال: وردَّ صاحبُ «الفلكِ الدائر» بقوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْتَنَا وَنُوحًا هَدَيْتَنَا  
مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]<sup>(٣)</sup>.

وجوابه: أَنَّا لَنَدَّعِي اللُّزُومَ بِلِ الْغَلْبَةِ، وقد يخرجُ الشَّيْءُ عَنِ الْحَقِيقَةِ وَعَنِ الْغَالِبِ<sup>(٤)</sup>.  
انتهى.

قوله: «ولذلك قال ابنُ عَبَّاسٍ: معناه نَعْبُدُكَ ولا نَعْبُدُ غَيْرَكَ»:  
أخرجه ابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ من طريق الضَّحَّاكِ عنه<sup>(٥)</sup>.

(١) في (س): «معناه».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٤٤، ٧٣). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١/٨٠ - ٨١). وقد  
تقدم كلام أبي حيان في هذه المسألة.

(٣) انظر: «الفلك الدائر» لابن أبي الحديد (ص: ٢٤٦).

(٤) انظر: «عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي (١/٣٨٢ - ٣٨٣).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/١٦٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/٢٩) بلفظ: إياك نعبد، إياك  
نوحد ونخاف ونرجو يا ربنا لا غيرك.

قوله: «ولا يَسْتَبُّ»: في «الصحاح»: استَبَّ له الأمرُ: تهيأً واستقاماً<sup>(١)</sup>.  
 الشيخ سعد الدين: «يَسْتَبُّ»؛ أي: يتمُّ، من التَّبَابِ وهو الهلاكُ، قال في  
 «الأساس»: والتَّبَابُ يَتَّبِعُ التَّمَامَ<sup>(٢)</sup>.

### (٦) - ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بيانٌ للمعونة المطلوبة، وكأنه<sup>(٣)</sup> قال: كيف أُعِينَكُم؟  
 فقالوا: ﴿أَهْدِنَا﴾، وإفراد<sup>(٤)</sup> لِمَا هو المقصودُ الأعظمُ.  
 والهدايةُ: دلالةٌ بلطفٍ، ولذلك تُسْتَعْمَلُ في الخير، وقوله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ  
 إِلَى صِرَاطِ الْجَنَّةِ﴾ [الصفات: ٢٣] واردةٌ على التهكُّم، ومنه: الهديةُ، وهَوَادِي الوَحْشِ:  
 لمقدماتها.

والفعلُ منه: هَدَى، وأصلُه أَنْ يُعَدَى باللام أو «إلى»، فَعُوْمَلُ مَعَامَلَةً (اختار)  
 في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].  
 وهدايةُ الله تعالى تنوعُ أنواعاً لا يُحصيها عدٌّ، لكنها تنحصرُ في أجناسٍ مترتبةٍ:  
 الأوَّلُ: إفاضةُ القُوَى التي بها يَتِمَّكَّنُ المرءُ من الاهتداءِ إلى مَصَالِحِهِ كَالقُوَّةِ  
 العَقْلِيَّةِ والحَوَاسِّ الباطِنَةِ والمشاعرِ الظَّاهِرَةِ.

والثاني: نصبُ الدلائلِ الفارقةِ بين الحقِّ والباطلِ والصالحِ والفسادِ، وإليه  
 أشار حيث قال: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَهَدَيْتَهُمْ فَمَا سَتَجَبُوا  
 أَلْعَمَى عَلَى أَعْيُنِهِمْ﴾ [فصلت: ١٧].

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: تب).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: تب).

(٣) في (خ): «كأنه».

(٤) في (خ): «أو إفراد».

والثالث: الهدايةُ بإرسالِ الرسلِ وإنزالِ الكتبِ، وإياها عَنَى بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

والرابع: أن يكشفَ على قلوبهم السرائرَ، ويرِيهم الأشياءَ كما هي بالوحي، أو الإلهام<sup>(١)</sup> والمناماتِ الصادقة، وهذا قسمٌ يختصُّ بنبيِّه الأنبياءِ والأولياءِ، وإياه عَنَى بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَلْتَدَةُ﴾ [الأنعام: ٩٠] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

فالمطلوبُ إمَّا زيادةُ ما مُنحوه من الهدى، أو الثباتُ عليه، أو حُصُولُ المراتبِ المرتبةِ عليه، فإذا قاله العارفُ الواصلُ عَنَى به: أرشدنا طريقَ السَّيرِ فيكَ لتمحو عَنَّا ظلماتِ أحوالنا، وتُميِّطَ غواشيَ أبداننا لنستضيءَ بنورِ قُدسِكَ فنراكَ بنُوركِ. والأمرُ والدعاءُ يتشاركانِ لفظاً ومعنى، ويتفاوتانِ بالاستعلاءِ والتسفلِ، وقيل: بالرتبة.

قوله: «وأصله أن يُعدى باللام..» إلى آخره:

قال الزمخشريُّ في غير «الكشاف»: يقال: «هداهُ لكذا» أو «إلى كذا»: إذا لم يكنُ في ذلك فيصُلُ إليه بالاهتداءِ، «وهدهاهُ كذا» بغيرِ حرفٍ محتملٌ للحالينِ بينَ أن يكونَ فيه وبينَ أن لا يكونَ، حتى لا يجوزُ أن يقالَ في قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]: لِسُبُلنا، أو: إلى سُبُلنا<sup>(٢)</sup>، انتهى.

(١) في (ت) و(خ): «والإلهام».

(٢) ورد هذا الكلام للزمخشري في هامش إحدى نسخ «الكشاف»، وقد أثبتناه في حواشيه (١/٣٧) طبعة دار اللباب، وذكره أيضا الطيبي في «فتوح الغيب» (١/٧٥٣).

وللخُوِّي فرق آخرُ ذكرته في «أسرار التنزيل»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وهداية الله تنوع أنواعاً..» إلى آخره:

نوعها الراغبُ إلى أربعة غير هذه:

الأول: الهدايةُ التي عمَّ بها كلُّ شيءٍ بحسبِ حاله؛ كما قال: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلَقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠].

الثاني: الهدايةُ التي جعلها للناسِ بدعائه إياهم على ألسنة الأنبياء وإنزالِ القرآن، وهو المقصودُ بقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣].

الثالث: التوفيقُ الذي يختصُّ به مَنْ اهتدى، وهو المعنيُّ بقوله: ﴿وَالَّذِينَ هَدَىٰ رَبُّهُمْ أَزْهَرُ هُدًى﴾ [محمد: ١٧] ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١].

الرابع: الهدايةُ في الآخرة إلى الجنة، وهو المعنيُّ بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَىَٰنَا لِهَذَا﴾ ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصَلِّحُ بِأَلْمَمِ﴾ [محمد: ٥]<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾:

قال الطيبيُّ: تقريرُ الاستشهادِ به: أنه تعالى أثبت لهم الجهادَ على لفظِ الماضي، وأوقع ضميرَ التعظيمِ ظرفاً له على المبالغة؛ أي: في سبيلنا ووجهنا مُخْلِصِينَ لَنَا، ولا يكونُ مثلُ هذا الجهادِ إلا هدايةً لا غايةَ بعدها، ثم قال: ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ على الاستقبال، وصرَّحَ بلفظِ ﴿سُبُلَنَا﴾ ولا يستقيمُ تأويله إلا بما ذكر من طلبِ الزيادةِ بمنحِ الألفاظِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» للسيوطي (١/١٤٣).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: هدي).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/٧٥٤).

قوله: «وَتَمِطُ» بضمَّ أوَّلِهِ؛ أي: تَبَعْدُ وَتُنَحِّي.

قوله: «غواشي»: جمعُ غاشيةٍ.

قوله: «والأمرُ والدُّعاءُ يَشَارِكَانِ لَفْظًا»؛ أي: صيغةٌ ومعنى؛ أي: فَإِنَّ كِلَيْهِمَا دَالٌّ عَلَى الطَّلَبِ.

قوله: «ويَتَفَاوَتَانِ بِالِاسْتِعْلَاءِ وَالتَّسْفُلِ، وَقِيلَ: بِالرُّتْبَةِ»: في مُغَايِرَةِ الْقَوْلِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ نَظْرًا لَا يَخْفَى.

و(السَّرَاطُ) مِنْ سَرَطَ الطَّعَامَ: إِذَا ابْتَلَعَهُ، فَكَأَنَّهُ يَسْتَرِطُ<sup>(١)</sup> السَّابِلَةَ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ: لَقَمًا؛ لِأَنَّهُ يَلْتَقِمُهُمْ، وَ(الصَّرَاطُ) مِنْ قَلْبِ السَّيْنِ صَادًا لِيُطَابِقَ الطَّاءَ فِي الإِطْبَاقِ، وَقَدْ سُمِّى الصَّادُ صَوْتِ الزَّايِ لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْمَبْدَلِ عَنْهُ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَرُوَيْسٌ<sup>(٢)</sup> عَنْ يَعْقُوبَ بِالأَصْلِ، وَحَمْزَةُ بِالإِشْمَامِ، وَالبَاقُونَ بِالصَّادِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ لُغَةٌ قَرِيشٍ وَالثَّابِتُ فِي الإِمَامِ، وَجَمَعُهُ: سُرَطٌ كَكُتِّبَ، وَهُوَ كَالطَّرِيقِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ.

و(المستقيم): المستوي، والمرادُ به: طَرِيقُ الحَقِّ، وَقِيلَ: هُوَ مِلَّةُ الإِسْلَامِ.

(١) فِي (خ): «يسرط».

(٢) فِي (خ): «وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ بِرِوَايَةِ قَنْبِلٍ وَوَرِشٍ». وَلَوْ كَانَتْ: «قَنْبِلٌ وَرُوَيْسٌ» لَكَانَ صَوَابًا. انظُرِ التَّعْلِيقَ الآتِي.

(٣) قَرَأَ قَنْبِلٌ وَرُوَيْسٌ بِالسَّيْنِ، وَقِرَاءَةُ الإِشْمَامِ عَنْ حَمْزَةٍ فِيهَا خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ عَنْ رِوَايَتِهِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِالصَّادِ. انظُرِ: «السَّبْعَةُ فِي القِرَاءَاتِ» لِابْنِ مِجَاهِدٍ (ص: ١٠٥ - ١٠٦)، وَ«التَّيْسِيرُ فِي القِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِلدَّانِي (ص: ١٨)، وَ«الْبَحْرُ المَحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانٍ (١/ ٧٧)، وَ«النَّشْرُ فِي القِرَاءَاتِ العَشْرِ» (١/ ٢٧١ - ٢٧٢).

قوله: «السَّابِلَةُ»: هم المختلفون في الطُّرُقَاتِ لحوادثِهم.

قوله: «وهو كالطَّرِيقِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّنَائِيثِ»:

أَمَّا فِي الْمَعْنَى فَيَسْتَمْتَعَانِ فَرْقٌ لَطِيفٌ أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَوْيِّيُّ قَالَ: الطَّرِيقُ: كُلُّ مَا يَطْرُقُهُ طَارِقٌ مُعْتَادًا كَانَ أَمْ غَيْرَهُ، وَالسَّبِيلُ مِنَ الطَّرِيقِ: مَا هُوَ مُعْتَادُ السُّلُوكِ، وَالصَّرَاطُ مِنَ السَّبِيلِ: مَا لَا التَّوَاءَ فِيهِ وَلَا أَعْوِجَاجَ، فَلَا يَذْهَبُ يَمَنَةً وَلَا يَسْرَةً بَلْ يَكُونُ عَلَى سَمْتِ الْقَصْدِ فَهُوَ أَحْصَى الثَّلَاثَةَ.

قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا فَائِدَةُ وَصْفِهِ بِالْمُسْتَقِيمِ حِينَئِذٍ؟

أَجِيبُ: بِأَنَّ الصَّرَاطَ يُطَلَّقُ عَلَى مَا فِيهِ صَعُودٌ أَوْ هَبُوطٌ، وَالمُسْتَقِيمُ: مَا لَا مِيلَ فِيهِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَصْلُ الِاسْتِقَامَةِ فِي قِيَامِ الشَّخْصِ: أَنْ لَا يَكُونَ مُنْحَنِيًّا وَلَا مُقْعَنْسَسًا وَلَا مَائِلًا إِلَى يَمِينٍ أَوْ يَسَارٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: «والمَرَادُ بِهِ: طَرِيقُ الْحَقِّ، وَقِيلَ: مِلَّةُ الْإِسْلَامِ»:

الْقَوْلَانِ مَرْوِيَّانِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُمَا ابْنُ جَرِيرٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَا مُتَغَايِرَيْنِ كَمَا يَفْهَمُهُ إِيرَادُ الْمُصَنِّفِ بِلِ مَوْذَاهُمَا وَاحِدًا.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: الْخِلَافُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ جَدًّا، وَخِلَافُهُمْ فِي الْأَحْكَامِ أَكْثَرُ مِنْ خِلَافِهِمْ فِي التَّفْسِيرِ، وَغَالِبُ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ مِنَ الْخِلَافِ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ تَنْوِيعِ لَا اخْتِلَافِ تَضَادٍّ، وَذَلِكَ كَأَنْ يُعْبَّرَ أَحَدُهُمْ عَنِ الْمَرَادِ بِعِبَارَةٍ غَيْرِ عِبَارَةِ صَاحِبِهِ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْمَسْمُوعِ غَيْرِ الْمَعْنَى الْآخِرِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَسْمُوعِ.

(١) ونقله السيوطي في «كطف الأزهار في كشف الأسرار» (١/١٤٣ - ١٤٤).

(٢) رواهما الطبري في «تفسيره» (١/١٧٣)، الأول بلفظ: ألهمنا الطريق الهادي، وهو دين الله الذي لا

عوج له، والثاني بلفظ: ذلك الإسلام.



مثال ذلك: تفسيرُهُم لِلصِّرَاطِ<sup>(١)</sup> المُستقيم؛ فقال بعضهم: هو القرآن؛ أي: أتباعه، وقال بعضهم: هو الإسلام، فهذان القولان متفقان؛ لأنَّ دينَ الإسلام هو أتباع القرآن، ولكنَّ كلَّ منهما نَبَّهَ على وصفٍ غيرِ الوصفِ الآخرِ، كما أنَّ لفظَ (صِرَاط) يُشعرُ بوصفٍ ثالثٍ.

وكذلك قولٌ مَنْ قال: هو السنَّةُ والجماعةُ، وقولٌ مَنْ قال: هو طريقُ العبوديةِ، وقولٌ مَنْ قال: هو طاعةُ الله ورسوله، كلُّهم أشاروا إلى ذاتٍ واحدةٍ لكنَّ وصفَها كلٌّ مِنْهم بصفةٍ مِنْ صفاتها<sup>(٢)</sup>. انتهى.

ولا شكَّ أنَّ مِلَّةَ الإسلام هي طريقُ الحقِّ.

(٧) - ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بدلٌ من الأولِ بَدَلِ الكُلِّ، وهو في حُكمِ تكريرِ العاملِ من حيث إنه المقصودُ بالنسبةِ، وفائدته: التوكيدُ والتنصيصُ على أنَّ طريقَ المسلمين هو المشهودُ عليه بالاستقامة على آكدٍ وجهٍ وأبلغه؛ لأنه جُعِلَ كالتفسيرِ والبيانِ له، فكأنه من البين الذي لا خفاءَ فيه: أنَّ الطريقَ المستقيمَ ما يكونُ طريقَ المؤمنين.

وقيل: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾: الأنبياءُ<sup>(٣)</sup>.

وقيل: النبيُّ ﷺ وأصحابه<sup>(٤)</sup>.

وقيل: أصحابُ موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام قبل التحريفِ والنسخ<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ز) و(س): «الصراط».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٣/ ٣٣٣ - ٣٣٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨) عن الربيع بن أنس.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨) عن عبد الرحمن بن زيد.

(٥) أورده الثعلبي في «تفسيره» (١/ ٤٥٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وَقُرِي: (صِرَاطٌ مِّنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)<sup>(١)</sup>.

والإنعام: إيصالُ النعمة، وهي في الأصل: الحالة التي يستلذُّها الإنسان، فأطْلَقْتُ لِمَا يَسْتَلْذُهُ مِنَ النِّعْمَةِ وَهِيَ الدِّينُ، وَنِعْمُ اللهُ وَإِنْ كَانَتْ<sup>(٢)</sup> لَا تُحْصَى - كما قال: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]- تَنْحَصِرُ<sup>(٣)</sup> فِي جِنْسَيْنِ: دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ.

وَالأَوَّلُ قِسْمَانِ: مَوْهَبِيٍّ وَكَسْبِيٍّ:

والموهبيُّ قِسْمَانِ: رُوحَانِيٍّ كَتَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ، وَإِشْرَاقِهِ بِالْعَقْلِ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْقُوَى كَالْفَهْمِ وَالْفِكْرِ وَالتَّنَطُّقِ، وَجِسْمَانِيٍّ كَتَخْلِيقِ البَدَنِ، وَالْقُوَى الحَالَّةِ فِيهِ، وَالهَيَّاتِ العَارِضَةِ لَهُ: مِنَ الصِّحَّةِ وَكَمَالِ الأَعْضَاءِ.

وَالكَسْبِيُّ: تَرْكِيَةُ النَفْسِ عَنِ الرِّذَائِلِ، وَتَحْلِيَّتُهَا بِالأَخْلَاقِ السَّيِّئَةِ وَالمَلَكَاتِ الفَاضِلَةِ، وَتَزِينُ البَدَنِ بِالهَيَّاتِ المَطْبُوعَةِ وَالحَلَى المَسْتَحْسَنَةِ وَحِصُولِ الجَاهِ وَالمَالِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَغْفَرَ مَا فَرَطَ مِنْهُ، وَيَرْضَى عَنْهُ، وَيُؤْتِيهِ فِي أَعْلَى<sup>(٤)</sup> عَلِّيِّينَ مَعَ المَلَائِكَةِ المَقْرَبِينَ أَبَدَ الأَبَدِينَ.

والمَرَادُ هُوَ القِسْمُ الأَخِيرُ، وَمَا يَكُونُ وَصْلَةً إِلَى نَيْلِهِ مِنَ القِسْمِ الأَخْرَى، فَإِنْ مَا عَدَا ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> يَشْتَرِكُ فِيهِ المُؤْمِنُ وَالكَافِرُ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) بعدها في (خ): «مما».

(٣) في (خ): «فهي منحصرة».

(٤) في (خ): «ويؤته بأعلى».

(٥) قوله: «والمَرَادُ هُوَ القِسْمُ الأَخِيرُ وَمَا يَكُونُ وَصْلَةً إِلَى نَيْلِهِ»؛ أي: وهو الدنيويُّ الكسبيُّ «من القِسْمِ

الأخر فإن ما عدا ذلك»؛ أي: وهو الدنيوي الوهبي بقسميه: الروحاني والجسماني. انظر: «حاشية

الأنصاري» (٧٩/١).

قوله: «وفائدته: التوكيد...» إلى آخره:

قال الطيبي: يعني أن البدل فيه معنى التكرير ومعنى التوضيح، فالتوضيح يرفع الإبهام عن نفس المتبوع، والتوكيد يرفع إبهام ما عسى أن يتوهم في النسبة<sup>(١)</sup>. فهو في توضيح المتبوع كالبيان، وفي تأكيد أمر المتبوع في النسبة كالتأكيد، ويزيد بأنه توكيد لنفس النسبة.

قوله: «طريق المؤمنين...» إلى آخره:

حكى في تفسير ﴿الَّذِينَ آمَنَتْ عَلَيْهِمْ﴾ ثلاثة أقوال كلها قاصرة، والذي أخرجه ابن جرير عن ابن عباس أن المراد بـ ﴿الَّذِينَ آمَنَتْ عَلَيْهِمْ﴾: الأنبياء والملائكة والصديقون والشهداء ومن أطاعه وعبده<sup>(٢)</sup>.

هذا لفظ ابن عباس وهو يشمل الأقوال الثلاثة ويزيد عليها، وهو الموافق لقوله تعالى: ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ الآية [النساء: ٦٩].

قال الطيبي: وهو الأنسب للعموم المقصود في ألفاظ السورة<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وقرىء: (صراط من أنعمت عليهم)»:

أخرجه أبو عبيد في «فضائله» عن ابن الزبير<sup>(٤)</sup>.

قوله: «والإنعام: إيصال النعمة»:

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٥٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٥٢).

(٤) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٩٠).

هو كلامُ الرَّاغِبِ، وزاد: ولا يُقَالُ إلا إذا كَانَ الواصِلُ إليه من العُقَلَاءِ، لا يقال: أنعمَ على فرسه<sup>(١)</sup>.

وقال الخُوَيْبِيُّ: الإنعامُ: نفعُ العَالِي مَنْ دونه بأمرٍ عظيمٍ خَالِيًا عن العِوَضِ والتَّبَعَةِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والمرادُ هنا القسمُ الأخيرُ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: الأَشْبَهُ الحَمْلُ على الإِطْلَاقِ كما قال في «الكشاف»: أُطْلِقَ لِيَشْمَلَ كُلَّ إِنْعَامٍ، فَإِنَّ مَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِنِعْمَةِ الإِسْلَامِ لَمْ تَبْقَ نِعْمَةٌ إِلا أَصَابَتْهُ وَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

﴿عَبَّرَ الْمَفْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِحِينَ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿الَّذِينَ﴾ عَلَى مَعْنَى: أَنَّ الْمَنْعَمَ عَلَيْهِمْ هُمُ الَّذِينَ سَلِمُوا مِنَ الْغَضَبِ وَالضَّلَالِ، أَوْ صِفَةٌ لَهُ مَبِينَةٌ أَوْ مَقِيدَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَنْعَمَ عَلَيْهِمْ هُمُ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ النِّعْمَةِ الْمَطْلُوقَةِ - وَهِيَ نِعْمَةُ الْإِيمَانِ - وَبَيْنَ السَّلَامَةِ مِنَ الْغَضَبِ وَالضَّلَالِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ بِأَحَدٍ تَأْوِيلَيْنِ:

إِجْرَاءِ الْمَوْصُولِ مُجْرَى النَّكْرَةِ إِذْ<sup>(٤)</sup> لَمْ يُقْصَدْ بِهِ مَعْهُدٌ؛ كَالْمَحَلِّيِّ بِاللَّامِ فِي قَوْلِهِ:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسْبِئِي

وقولهم: إِنِّي لَأَمْرٌ عَلَى الرَّجُلِ مِثْلِكَ فَيُكْرِمُنِي.

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٨١٥).

(٢) ونقله السيوطي في «قطف الأزهار في كشف الأسرار» (١/١٤٧).

(٣) انظر: «فتح الغيب» للطبيبي (١/٧٥٩). وانظر: «الكشاف» (١/٣٩).

(٤) في (أ) و(خ): «إذا».

وَجَعَلَ ﴿عَبْرٌ﴾ مَعْرَفَةً بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى مَا لَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ وَهُوَ الْمُنْعَمُ عَلَيْهِمْ، فَيَتَعَيَّنُ تَعْيِينُ الْحَرَكَةِ مِنْ غَيْرِ السُّكُونِ<sup>(١)</sup>.

وعن ابن كثير: نَصَّبَهُ عَلَى الْحَالِ عَنْ<sup>(٢)</sup> الضمير المجرور، وَالْعَامِلُ ﴿أَنْمَتَ﴾ أَوْ بِإِضْمَارٍ: أَعْنِي، أَوْ بِالِاسْتِثْنَاءِ إِنْ فُسِّرَ النَّعْمُ بِمَا يَعْمُ الْقَبِيلَيْنِ.

قوله: «بَدَلٌ مِنَ ﴿الَّذِينَ﴾»:

قال أبو حيان: هو ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (غَيْرًا) أَصْلٌ وَضَعَهُ الْوَصْفُ، وَالْبَدَلُ بِالْوَصْفِ ضَعِيفٌ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِمْ يَعْمُ الَّذِينَ سَلِمُوا مِنَ الْغَضَبِ وَالضَّلَالَةِ»: قال الطيبي: يعني<sup>(٤)</sup>: إِنَّمَا يَصِحُّ إِبْدَالُ هَذَا مِنْ ذَلِكَ إِذَا اعْتَبِرَ مَفْهُومٌ أَحَدُهُمَا مَعَ مَنْطُوقِ الْآخَرِ لِيَتَّفَقَا<sup>(٥)</sup>.

قوله: «أَوْ صَفَةٌ»: قال أبو حيان: هو قولُ سيبويه<sup>(٦)</sup>.

قوله:

«وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسُبُّنِي»

(١) قال العلماء: إِذَا أُضِيفَتْ (عَبْرٌ) إِلَى مَعْرَفٍ لَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ فَقَطْ تَعَرَّفَتْ لِانْحِصَارِ الْغَيْرِيَّةِ، وَهَذَا الْمُنْعَمُ عَلَيْهِمْ ضِدٌّ لَهَا بَعْدَهُ. انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (١/١٤٣)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (١/٧٧)، و«فتوح الغيب» (١/٧٦٢)، و«مغني اللبيب» (ص: ٢١٠)، و«روح المعاني» (١/٣٠٩).

(٢) في (ت) و(خ): «من».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٨٧).

(٤) في (ز) و(س) و(ف): «معنى»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/٧٥٩).

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٨٧). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/٣٣٣).

هو لرجلٍ من بني سلولٍ وتَمَامُهُ:

فَأَعْفُ ثُمَّ أَقُولُ: لَا يَعْنِينِي<sup>(١)</sup>

وَأُورِدُهُ طَائِفَةً بَلْفَظٍ:

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

وبعدَه:

عَضْبَانَ مُمْتَلِئًا عَلَيَّ إِهَابُهُ      إِنِّي وَحَقِّكَ سَخَطُهُ يُرْضِينِي<sup>(٢)</sup>

قال الطيبي: لم يُرد باللَّيْمِ لَيْمًا بعينه ولا كلَّ اللثامِ لاستِحَالَتِهِ، ولا الحقيقةَ لاستِحَالَةِ أن يمرَّ على مجردِ الحقيقةِ لَعَدَمِهَا فِي الخَارِجِ، بل لَيْمًا مِنَ اللثامِ، واللام<sup>(٣)</sup> للعهدِ الذهنيِّ المعبرِ عنه بتعريفِ الجنسِ.

قال ابن الحاجب: الحقيقةُ الذهنيةُ معرفةٌ في الذهنِ نَكْرَةٌ فِي الخَارِجِ<sup>(٤)</sup>.

وفي «الخصائص» لابن جني: قوله:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ

أي: ولقد مررتُ، أَوْقَعَ الْمُسْتَقْبَلِ مَوْجِعَ الْمَاضِي<sup>(٥)</sup>.

وقال في موضعٍ آخر: إِنَّمَا حَكَى فِيهِ الْحَالَ الْمَاضِيَّةَ، وَالْحَالَ لَفْظُهَا أَبْدَا

بالمضارع<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الشهاب» (١/١٣٩).

(٢) انظر: «الأصمعيات» (ص: ١٢٦)، وعزاه لشمر بن عمر الحنفي، وفيه: (وربك) بدل (وحقك).

(٣) جميع النسخ: «واللثام»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١/٧٦٠).

(٥) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/٣٣٣ - ٣٣٤).

(٦) المصدر السابق (٣/٣٣٥).

وفي بعض حواشي «الكشاف»: فإن قيل: فهلاً جُعِلَتْ جملةُ «يسبني» حالاً لكونها جملةً بعدَ مَعْرِفَةٍ، والتَّقْدِيرُ: ولقد أمرُ عليه في حالِ سبِّه لي.

قيل: ما ذَكَرْتَهُ محتملٌ، لكنَّ الأحسنَ أن يكونَ المراد: ولقد أمرُ على اللثيم السَّابِّ، سواءً كانَ في حالِ المرورِ سابّاً أم لا، فيكونُ أعمَّ وأشملَ.

وقال الطيبيُّ: أجيِب: أنه لا يَحْتَمِلُ الحالَ؛ لأنَّ القائلَ يمدحُ نفسه وَيَصِفُ أَناتَهُ وتُوَدِّتَهُ، وأنَّ الحِلْمَ دأبه وعادته، لا أنه مرَّ على لثيمٍ مُعَيَّنٍ مرَّةً وأنه احتملَ مساءتهُ ومَسَبَّتَهُ، ودلَّ عطفُ<sup>(١)</sup> «فمضيتُ» و«قلتُ» وهما ماضيانِ على «أمرُ» وهو مُضارعٌ على إرادةِ الاستمرارِ المورثِ للعادةِ، وعلى أنَّ المسبَّةَ والتغافلَ إنما يحدثانِ مِنْهُ عندَ مروره عليهم<sup>(٢)</sup>.

ومما يشبهُ هذا البيتَ ما أنشده الأَصمعيُّ لبعضِ الأعرابِ:

لا يَغْضَبُ الحِرُّ على سِفْلَةٍ      والحِرُّ لا يُغْضِبُهُ النَّذْلُ  
إذا لثيمٌ سبَّني جهدهُ      أقولُ زدني فليَ الفُضْلُ<sup>(٣)</sup>

قوله: «وقولهم: إني لأمرُّ على الرجلِ مثلكَ فيُكرِمُني»:

قال الطيبيُّ: هذا المثالُ أظهرُ؛ لأنَّ البيتَ يَحْتَمِلُ الحالَ وإن كان الوصفُ فيه ظاهراً<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ز) و(س): «ودل عليه».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦١).

(٣) انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٣٤٨)، وفيه: وروى الأَصمعيُّ بيتين في هذا المعنى وهما... فذكرهما.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦١).

وقال ابن جنِّي في «الخصائص»: كان أبو عليّ يقوِّي قولَ أبي الحسنِ في قولهم: «إني لأمرُّ بالرجلِ مثلكَ»: إن اللامَ زائدةٌ حتَّى كأنه قال: إني لأمرُّ برجلٍ مثلكَ، لَمَّا لم يَكُن الرجلُ هنا مقصودًا مُعَيَّنًا على قولِ الخليلِ: إنه يرادُّ اللامُ في المثلِ حتَّى كأنَّهُ قال: إني لأمرُّ بالرجلِ المثلِ لك، قال<sup>(١)</sup>: لأنَّ الدلالةَ اللفظيةَ أقوى من الدلالةِ المعنويةِ؛ أي: أنَّ اللامَ [في قولِ أبي الحسنِ] مَلْفُوظٌ بها، وهي في قولِ الخليلِ مُرَادَةٌ مُقَدَّرَةٌ.

قال: وهذا القولُ من أبي عليٍّ غيرُ مرضيٍّ عندي، وذلك أنَّه جعلَ لفظَ اللامِ دلالةً على زيادتها، وكيفَ يكونُ لفظُ اللامِ دليلًا على زيادتها وإنما جعلت الألفاظُ أدلَّةً على إثباتِ معانيها لا على سلبها؟ وإنما الذي يدلُّ على زيادةِ اللامِ هنا هو كونهُ مُبْهَمًا لا مَخْصُوصًا، ألا ترى أنَّكَ لا تفصلُ بين معنى قولك: «إني لأمرُّ برجلٍ مثلكَ» و: «إني لأمرُّ بالرجلِ مثلكَ» في كونِ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا مَنْكُورًا غيرَ معروفٍ<sup>(٢)</sup> ولا مومأً به إلى شيءٍ بعينه، فالدلالةُ أيضًا من هذا الوجهِ كما ترى معنويَّةٌ؛ كما أن إرادةَ الخليلِ اللامَ في «مِثْلِكَ» إنما دعا إليها جريُّهُ صِفَةً على شيءٍ هو في اللفظِ مَعْرِفَةٌ، فالدلالتانِ إذنُ كلتاها معنويَّتانِ<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وقد جعلَ صاحبُ «الكشاف» هذا المثالَ لغزًا، فقال في «أحاجيه»: أخبرني عن مُعْرِفٍ في حكمِ التَّنْكِيرِ.

(١) أي: أبو علي وهو الفارسي، وأبو الحسن هو الأخفش.

(٢) في (ز): «معرف».

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جنِّي (٣/١٠١ - ١٠٢).



وقال في شرحه: تقول: «ما دخلتُ على الرَّجُلِ مثلك إلا أكرمتني» كأنك قلت: على رجلٍ مثلك، والذي سَوَّغَ ذلك: ما فيه من الإبهامِ لوقوعه على غيرِ معيَّن، ألا ترى أنَّ النِّكَرَةَ والمعرفةَ في نحوِ هذا الموقِعِ لا يكادُ يبيِّنُ الفرقَ بينهما ولا يتفاوتُ المعنيانِ تفاوتًا ظاهرًا، وذلك أنَّ معنى: «على رجلٍ مثلك»: على واحدٍ غيرِ مُعَيَّنٍ من جنسِ الرَّجَالِ، ومعنى: «على الرَّجُلِ مثلك»: على الواحدِ من آحادِ هذا الجنسِ، مُشارًا باللامِ إلى معلومِ المخاطبِ الثابتِ عنده أنَّ الواحدَ من الرجالِ ما هو؟ ولا إشارةَ في الأوَّلِ، ومنه ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ لَمَّا كان المُنْعَمُ عليهم مُبْهَمِينَ جرى عليهم ﴿غَيْرِ﴾ الذي تُوصَفُ به النِّكَرَاتُ، وقال:

ولقد أمرُّ على اللِّيمِ يسْبِيُّ      فمَضَيْتُ نُمَّتْ قُلْتُ: لا يعنيني

وقال:

لعمري لأنتَ البيتُ أكرمُ أهله      وأقعدُ في أفنائه بالأصائل<sup>(١)</sup>

كأنه قال: لأنتَ بيتٌ<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قوله: «أو جعلٍ (غير) معرفةً بالإضافة؛ لأنه أضيفَ إلى ما له ضدُّ واحد...» إلى

آخره:

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «ديوان الهذليين» (١/ ١٤١)، و«مجاز القرآن» (ص: ٣٢٨)، و«خزانة الأدب» للبيدادي (٥/ ٤٨٤)، وفيهما: (أفياته) بدل (أفنائه). وفي «ديوان الهذليين»: (وأجلس في أفياته).

(٢) انظر: «المحاجة بالمسائل النحوية» للزمخشري (ص: ١٠٨ - ١٠٩).

في «شرح المفصل» للأندلسي<sup>(١)</sup>: قال صدر الأفاضل<sup>(٢)</sup>: اعلم أن (غير) لها ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تقع موقعا لا تكون فيه إلا نكرة، وذلك إذا أريد به النفي الساذج في نحو: «مررت برجل غير زيد» تريد أن الممرور به ليس بهذا.

الثاني: أن تقع موقعا لا تكون فيه إلا معرفة، وذلك إذا أريد به شيء قد عرف بمضادة المضاف إليه في معنى لا يصادفه فيه إلا هو؛ كما إذا قلت: «مررت بغيرك»؛ أي: المعروف بمضادتك، إلا أنه في هذا لا يجري صفة، فيذكر غير جار على الموصوف، وأما قولهم: «الحركة غير السكون» فمستكرة؛ لأن (غيرا) هاهنا يجري مجرى الكناية فلذلك يتعرف، والمثال الجيد قول أبي الطيب:

لغيرك راغبا عيث الذباب      وغيرك صارما ثلم الصراب<sup>(١)</sup>

(١) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي، أبو محمد اللورقي النحوي، المتوفى سنة (٦٦١هـ)، واسم كتابه الذي شرح فيه «المفصل»: «الموصل». انظر: «بغية الوعاة» (٢/٢٥٠)، و«هدية العارفين» (١/٨٢٩)، و«كشف الظنون» (٢/١٧٧٦).

(٢) أبو محمد، مجد الدين، القاسم بن الحسين الخوارزمي النحوي الأديب الحنفي، المعروف بصدر الأفاضل، شرح «المفصل» شرحا بسيطا سماه: «التخمير»، ووسيطا، ومختصرا سماه: «مجمرة»، توفي مقتولا بيد التتار سنة (٦١٧هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/١٧٧٦). وكلامه المذكور عنه هنا منقول من «التخمير» كما صرح بذلك القوجوي في «شرح قواعد الإعراب» (ص: ٦٥). ونقله الشهاب الخفاجي في «شرح درة الغواص» (ص: ٢٠٠) عن «ضرام السقط في شرح سقط الزند» وهو لصدر الأفاضل أيضا. انظر: «كشف الظنون» (٢/٩٩٢).

(١) انظر: «شرح ديوان المتنبي» للبرقوقي (١/٢٠٤)، و«شرح شعر المتنبي» لابن الإقليلي (٢/٢٣٠)، و«شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص: ٨٠)، و«الحماسة المغربية» (١/٥٤٧)، و«الماخذ على شرح ديوان المتنبي» للمهلب (٢/٤٧)، وفيها جميعا: (بغيرك راعيا).

ألا ترى أنه نصب «راغباً» و«ضارباً» على الحال من «غيرك»<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن يقع موقعاً يكون فيه نكرة تارة ومعرفة أخرى؛ كما إذا قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ غَيْرِ لَثِيمٍ، وَعَاقِلٍ غَيْرِ جَاهِلٍ»، و«الرَّجُلُ الْكَرِيمُ غَيْرُ اللَّثِيمِ».

قال عبد القاهر: وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ مِنْ قَبِيلِ الْقِسْمِ الثَّانِي<sup>(٢)</sup>.

وقد جعله الزمخشري من قبيل الثالث<sup>(٣)</sup>، انتهى.

وقال الرضي: قال ابن السري<sup>(٤)</sup>: إذا أضفت (غير) إلى مُعَرَّفٍ له ضدُّ واحدٍ فقط تعرَّفُ (غير) لانحصارِ الغَيْرِيَّةِ؛ كقولك: «عليك بالحركة غير السكون» فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ صِفَةً ﴿الَّذِينَ آمَنَتْ عَلَيْهِمْ﴾ إذ ليس لمن رضي عنهم ضدُّ غير المغضوب عليهم، وكذا إذا اشتهر شخصٌ بمماتلتك في شيءٍ من الأشياءِ كالعلمِ والشجاعةِ أو نحو ذلك فقول: «جاء مثلك» كان معرفةً إذا قُصِدَ: الذي يماثلُك في الشيءِ الفلاني، والمعرفةُ والنكرةُ بمقامهما فكلُّ شيءٍ خلصَ لك بعينه من سائر أمته فهو معرفةٌ.

(١) في (س): «غير».

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني (ص: ٣٢٨).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/٣٩-٤٠)، و«المفصل» (ص: ١١٧).

(٤) محمد بن السري أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج، صحب أبا العباس المبرد وأخذ عنه العلم، أخذ عنه أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزجاجي وأبو سعيد السيرافي وعلي بن عيسى الرماني، وله كتب في النحو مفيدة، منها كتابه في أصول النحو، ويُقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. انظر: «بغية الوعاة» (١/١٠٩).

وكلامه الآتي نقله عنه الفارسي في «الحجة» (١/١٤٤)، وابن سيده في «المخصص» (٣/٣٧٥) بواسطة أبي علي، ودون واسطة ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/٧٧)، فما سيأتي من قول الرضي بأن ابن السراج قد قرح في هذا الكلام فيه إشكال، وسيأتي مزيد كلام عليه في مكانه.

وقدَح ابن السَّرَاجِ<sup>(١)</sup> في قولِه هذا بقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَلِيحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] أي: الصَّلَاحَ؛ لأنَّ عَمَلَهُمْ كَانَ فِسَادًا، ويقولِ الشَّاعِرُ:

إِنْ قَلْتُ خَيْرًا قَالَ شَرًّا غَيْرَهُ<sup>(٢)</sup>

والجواب: أَنَّهُ عَلَى الْبَدَلِ لَا الصِّفَةِ، أَوْ حَمَلٍ (غَيْرِ) عَلَى الْأَكْثَرِ مَعَ كَوْنِهِ صِفَةً؛ لِأَنَّ الْأَعْلَبَ فِيهِ عَدَمُ التَّخْصِيصِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، انْتَهَى.

قوله: «وعن ابن كثير نصبه»: هي رواية شاذة عنه خارجة عن السبعة<sup>(٤)</sup>.

قوله: «على الحال من الضمير المجرور»: زاد غيره: أو من «الذين».

قال أبو حيان: وهو خطأ؛ لأنَّ الحال من المضاف إليه الذي لا موضع له لا يجوز<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا قال الرضي، وقد تقدم أن المقدوح في كلامه هو ابن السراج، فلعل في المسألة وهما ما، ولعل هذا ما جعل البغدادي في «الخرزانه» (٢٠٧/٤) يتوهم أن قائل الكلام الأول هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الشهير بالزجاج، ثم يستشكل كلام الرضي حيث قال: «هذا كلامه (أي: الرضي) وما نسبه إليهما لم أره في كلامهما». ثم أيد كلامه بنقل ما قاله الزجاج في «معاني القرآن» وبيان مغايرته لما ذكره الرضي، ثم نقل ما قاله ابن السراج في «الأصول» وعقبه بقوله: «فليس فيه رد ولا شعر».

(٢) صدر بيت للأسود بن يعفر. انظر: «ديوانه» (ص: ٣٢)، و«خرزانه الأدب» للبغدادي (٢٠٧/٤)، وعجزه:

أَوْ قَلْتُ شَرًّا مَدَّهُ بِمَدَادٍ

(٣) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢١٠-٢١١).

(٤) انظر: «مختصر في سواذ القرآن» لابن خالويه (ص: ٩)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١/٨٧). والمشهور عن ابن كثير أنه قرأ كالجمهور بالجر.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٨٨).

قوله: «والعامل: ﴿أَمَسْتَ﴾»:

قال الشيخ سعد الدين: يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَثَلَ هَذَا لَيْسَ مِنْ اخْتِلَافِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ وَذِي الْحَالِ، إِذِ الْعَمَلُ فِي مَجْمُوعِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ عَمَلٌ فِي الْمَجْرُورِ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ غَيْرُ خَارِجٍ عَنِ الْمَعْمُولِيَّةِ، عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ الْمَنْصُوبَ الْمَحَلَّ وَالْمَرْفُوعَ الْمَحَلَّ هُوَ الْمَجْرُورُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ أَثَرَ الْجَارِّ إِنَّمَا هُوَ فِي تَعْدِيَةِ الْفِعْلِ وَإِضَائِهِ إِلَى الْاسْمِ، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا يُقَالُ: إِنَّ الْإِسْنَادَ إِلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الْاسْمِ، وَالْجَارُّ مَعَ الْمَجْرُورِ لَيْسَ بِاسْمٍ.

قوله: «أو بإضمار أعني»:

قال أبو حيان: عَزِيَّ إِلَى الْخَلِيلِ، وَهُوَ تَقْدِيرٌ سَهْلٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «أو بالاستثناء»:

قال الطيبي: مَنَعَهُ الْفَرَاءُ؛ لِأَنَّهُ حِينْتِذٍ بِمَعْنَى «سَوَى» فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ بِ(لا)؛ لِأَنَّهَا نَفِيٌّ فَلَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا عَلَى نَفِيٍّ، فَلَا يَجُوزُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَلَا عَمْرًا. وَالْأَخْفَشُ أَجَارَهُ وَقَالَ: مَعْنَاهُ: لَا زَيْدًا<sup>(٢)</sup>، فَجَارَ الْعُطْفُ عَلَيْهِ بِ(لا) حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حيان: النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ قَالَهُ الْأَخْفَشُ وَالرَّجَّاجُ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ إِسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ إِذْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ اللَّفْظُ السَّابِقُ، وَ(لا) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ صِلَةٌ؛ أَي: زَائِدَةٌ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجِدَ﴾ [الأعراف: ١٢]<sup>(٤)</sup>.

(١) في النسخ: «وهو تقدم سهل»، والمثبت من «البحر». انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٩).

(٢) كذا في النسخ، والذي في «فتوح الغيب»: «زيد» بالرفع.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦٤).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٨).

و(الغَضَبُ): ثوران النفس إرادة الانتقام، فإذا أسند إلى الله تعالى أريد به المنتهى والغاية على ما مرَّ.

و﴿عَلَيْهِمْ﴾ في محلِّ الرفعِ لأنه نائبُ منابِ الفاعلِ بخلافِ الأولِ.

و(لا) مزيدةٌ لتأكيدِ ما في ﴿غَيْرِ﴾ من معنى النفي؛ فكأنه قال: لا المغضوبِ عليهم ولا الضالين، ولذلك جاز: «أنا زيداً غيرُ ضاربٍ»، كما جاز: «أنا زيداً لا ضاربٌ»، وإن امتنع: «أنا زيداً مثلُ ضاربٍ».

وقرئ: (وغيرِ الضَّالِّين).

و(الضَّالُّ): العُدُولُ عن الطريقِ السَّوِيِّ عَمْدًا أو خطأً، وله عَرَضٌ عَرِيضٌ، والتفاوتُ ما بين أدناه وأقصاهُ كثيرٌ.

وقيل: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: اليهودُ؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]، و﴿الصَّالِّينَ﴾: النصارى؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧٧]، وقد روي مرفوعاً.

ويَتَجَهُّ أن يقال: المغضوبُ عليهم: العصاةُ، والضَّالُّون: الجاهلون بالله تعالى؛ لأن المنعمَ عليه مَنْ وَفَّقَ للجمعِ بين معرفةِ الحقِّ لذاته والخيرِ للعملِ به، وكان<sup>(١)</sup> المقابلُ له مَنْ اخْتَلَّ إحدى قَوَّتَيْهِ العاقلةِ والعاملةِ، والمُخِلُّ بالعملِ فاستقَّ مغضوبٌ عليه؛ لقوله تعالى في القاتلِ عمداً: ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [النساء: ٩٣]، والمُخِلُّ بالعلمِ جاهلٌ ضالٌّ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

وقرئ: (ولا الضَّالِّين) بالهمزة على لغةٍ من جدِّ في الهربِ من التَّقاءِ الساكنينِ.

(١) في (ت) و(خ): «فكان».

قوله: «وَالْغَضَبُ ثَوْرَانُ النَّفْسِ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ فَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أُرِيدَ الْمُتَنَهَى وَالْغَايَةَ»:

قال الطيبي: الغضبُ تغيرٌ يحصلُ عندَ غليانِ دَمِ القَلْبِ لإِرَادَةِ الْإِنْتِقَامِ، وهو على الله تعالى مُحَالٌ، فيحملُ على إِرَادَةِ الْإِنْتِقَامِ، والقانونُ في أمثاله: هو أنَّ جَمِيعَ الْأَعْرَاضِ النَّفْسَانِيَّةِ - مثلَ الرَّحْمَةِ وَالْفَرَحِ وَالسُّرُورِ وَالْغَضَبِ وَالْحِيَاءِ وَالْمَكْرِ وَالْخِدَاعِ وَالِاسْتِهْزَاءِ - لها أوائلٌ وغيابٌ، فإذا وُصِفَ اللهُ تَعَالَى بشيءٍ منها يكونُ محمولاً على الغيابِ لا على البداياتِ، مثاله: الغضبُ، ابتداءً غليانِ دَمِ القَلْبِ وغيابته إِرَادَةُ إِيصَالِ الضَّرْرِ إِلَى الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ، فلفظُ الغضبِ في حقِّ اللهِ تعالى يُحْمَلُ على إِرَادَةِ الْإِنْتِقَامِ كما قاله، لا على غليانِ دَمِ القَلْبِ<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخُ أكملُ الدين: لهم في الجوابِ عن مثلِ هذا وجهان:

أحدهما: أنه من بابِ إِبْطَاقِ لَفْظِ مَوْضُوعٍ لِأَمْرٍ مَعَ غَايَتِهِ عَلَى غَايَتِهِ فَقَطْ، فَإِنَّ لَفْظَ الْغَضَبِ مَوْضُوعٌ لِغَلِيَانِ الدَّمِ لا إِرَادَةَ الْإِنْتِقَامِ، فَاسْتَعْمَلَ لإِرَادَةِ الْإِنْتِقَامِ خَاصَّةً، وهو مُطَرِّدٌ فِي أَكْثَرِ الْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ.

والثاني: أنه من بابِ التَّمثِيلِ الْبَيَانِيِّ.

قال: وأقول: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِشْتِرَاكِ الْلفْظِيِّ، بَأَنْ يَكُونَ الْغَضَبُ مَوْضُوعًا لِلْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا وَلِلثَّانِي<sup>(٢)</sup> خَاصَّةً، وَاسْتَعْمَالُهُ فِيمَنْ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ غَلِيَانُ الدَّمِ قَرِينَةٌ لِإِرَادَةِ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ؛ كَمَا يَقَالُ: الْحَيُّ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ غَيْرِهِ إِشْتِرَاكًا لَفْظِيًّا، فَيَكُونُ مَوْضُوعًا لِمَنْ قَامَتْ بِهِ قُوَّةٌ يَفِيضُ عَنْهَا سَائِرُ الْقُوَى الْحَيَوَانِيَّةِ، وَلِبَاقٍ لا سَبِيلَ لِلْفَنَاءِ عَلَيْهِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (١/ ٧٦٤).

(٢) في (ز) و(س): «والثاني».

قال: ولقائل أن يقول: إذا دار اللفظ بين المجاز والاشتراك فالمجاز أولى؛ لأن الاشتراك يُجْلُ بالمقصود، والمرجوح عند الراجح كالمعدوم فلا معنى لهذا الوجه، والجواب بعد إبطال دلائل ترجيح المجاز: أن الترجيح موقوف على وقوع التعارض بين كون اللفظ مجازاً ومُشْتَرَكًا، وذلك فاسد لا تحقق له، والبناء على الفاسد فاسد، وذلك لأن ذلك لا يتحقق إلا إذا تعدد المدلول ولا قرينة ثمة، وحيث إن تردّد الذهن كان مشتركاً ليس إلا، وإن سبق إلى خلاف ما وُضِعَ له كان مجازاً ليس إلا، وإن سبق إلى ما وُضِعَ له لا يكون مشتركاً لانتفاء لازمه وهو تردّد الذهن ولا مجازاً لأنه إذ ذاك حَقِيقَةٌ.

نعم أطبق علماء البيان على أن المجاز لكونه دعوى الشئ ببيته أبلغ من الحقيقة، لكن لا يمنع أن يكون غيره بليغاً، على أن كلامنا في المشترك، وقد يكون الفهم الإجمالي مراداً فيكون استعمال المجاز خطأ لكونه على خلاف مقتضى الحال.

قوله: «على ما مر»: أي: في ﴿الرَّغْمَ الرَّجِيمِ﴾.

قوله: «وعلينهم» في محلّ الرفع لأنه نائب مناب الفاعل بخلاف الأولى:

أي: فإنها في محلّ النصب على المفعولية كما أفصح به في «الكشاف»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ أكمل الدين: اعترض عليه: بأن الذي في محلّ الرفع والنصب هو المجرور، وأما الجار فهو آلة التعديّة كالتضعيف والهمزة، وليس لها في إعراب ما بعدها مدخل.

وأجيب: بأن المصنّف لعله اختار ما ذكره أبو علي في «الحجة» من تعلّقه

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٤١).



بِالْجَانِبَيْنِ حَيْثُ قَالَ: كَثِيرًا مَا يَجْتَمِعُ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ الشَّبَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ وَمِنْ أَصْلَيْنِ، فَمِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ الْجَرِّ فِي «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» وَنَحْوِهِ: هُوَ مِنْ جِهَةٍ بِمَنْزَلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ، وَمِنْ أُخْرَى بِمَنْزَلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْاسْمِ.

أَمَّا الْجِهَةُ الْأُولَى: فَلِأَنَّهُ قَدْ أَنْفَذَ الْفِعْلَ إِلَى الْمَفْعُولِ وَأَوْصَلَهُ؛ كَمَا أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي نَحْوِ: «أَذْهَبْتُ» قَدْ فَعَلْتَ ذَلِكَ، وَكَمَا أَنَّ تَضْعِيفَ الْعَيْنِ فِي «خَرَجْتُهُ» قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: فَلِأَنَّهُ قَدْ عَطَفَ عَلَيْهِ بِالنَّصْبِ فِي: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا» لَمَّا كَانَ مَوْضِعُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَصْبًا، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ الْاسْمُ فِي «بَمَنْ تَمَرُّزُ أَمْرُزُ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْعَطْفَ بِالنَّصْبِ لَا دَلَالَهَ لَهُ عَلَى أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ الْمَجْرُورِ خَاصَّةً.

وَأَقُولُ: لَعَلَّهُ غَيْرُ صَاحِحٍ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ الْمَحَلِّيَّ<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِعْرَابٌ لَفْظِيٌّ، وَالْمَجْرُورُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ كَذَلِكَ. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: «و(لَا) مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ مَا فِي «عَيْرٍ» مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، وَلِذَلِكَ جَازَ: «أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ»، كَمَا جَازَ: «أَنَا زَيْدًا لَا ضَارِبًا»، وَإِنْ امْتَنَعَ «أَنَا زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ».

قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي إِعْرَابِهِ: وَ(لَا) فِي قَوْلِهِ «وَلَا الضَّالِّينَ» لِتَأْكِيدِ مَعْنَى النَّفْيِ؛ لِأَنَّ (غَيْرًا) فِيهِ النَّفْيُ كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، وَعَيْنَ دُخُولِهَا الْعَطْفُ عَلَى قَوْلِهِ: «الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» لِمُنَاسَبَةِ «عَيْرٍ»، وَلِئَلَّا يُتَوَهَّمُ بِتَرْكِهَا عَطْفُ «الضَّالِّينَ» عَلَى «الَّذِينَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي (١٥٧/١).

(٢) في (ز): «المحكي».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٨٩/١).

ولتقاربٍ معنى (غير) من معنى (لا) أتى الزمخشريُّ بمسألةٍ لبيِّنَ بها تقاربُهُما، فقال: وتقول: «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ» مع امتناع قولك: «أنا زيدًا مثلُ ضاربٍ»؛ لأنه بمنزلة قولك: «أنا زيدًا لا ضاربٌ»<sup>(١)</sup>.

يريد: أنَّ العاملَ إذا كان مجرورًا بالإضافةِ فمعمولُه لا يجوزُ أَنْ يتقدَّمَ عليه ولا على المضافِ، لكنَّهُم تسمَّحُوا في العاملِ المضافِ إليه (غير)، وأجازوا تقدِيمَ معمولِه على (غير) إجراء لـ (غير) مجرى (لا)، فكما أنَّ (لا) يجوزُ تقدِيمَ معمولِ ما بعدها عليها فكذلك (غير).

وأوردَ الزمخشريُّ هذه المسألةَ على أنَّها مسألةٌ مقرَّرةٌ مفروغٌ منها ليقويَ بها التَّناسبَ بين (غير) و(لا) إذ لم يذكُرْ فيها خلافاً.

وهذا الذي ذهبَ إليه الزمخشريُّ مذهبٌ ضعيفٌ جدًّا، وبناءً على جواز: «أنا زيدًا لا ضاربٍ»، وفي تقدِيمِ معمولِ ما بعدَ (لا) عليها ثلاثُ مذاهبَ، وكونُ اللفظِ يُقاربُ اللفظَ في المعنى لا يقضي له بأنَّ تجري أحكامُه عليه، ولا نُثبتُ تركيبًا إلاَّ بسماعِ من العربِ، ولم نسمع: «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ»، وذكَّرَ الأصحابُ قولَ مَنْ جوَّزَهُ وردُّه<sup>(٢)</sup>. انتهى كلامُ أبي حيان.

وفي «حاشية الطيبي»: قال الرَّجَّاجُ: النَّحْوِيُّونَ يُجوِّزونَ: «أنتَ زيدًا غيرُ ضاربٍ» ولا يُجوِّزونَ: «أنتَ زيدًا مثلُ ضاربٍ»؛ لأنَّ «زيدًا» من صلَّةِ «ضاربٍ» فلا يتقدَّمُ عليه.

قال الطيبيُّ: وذلك أنَّ وقوعَ المعمولِ فيما لا يقعُ فيه عاملُه مُمتنعٌ، فامتنعَ

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤١/١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/٨٩ - ٩٠).

قولك: «أنا زيدًا مثل ضاربٍ»؛ لأنَّ «مثل» مُضَافٌ إِلَى «ضاربٍ» و«زيدًا» معموله، فكما لا يجوزُ تقدُّمُ «ضاربٍ» على المثلِ لأنه مضافٌ إليه للمثل، لا يجوزُ تقدُّمُ «زيدًا» عليه، وقولك: «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ» إنما يجوزُ لأنَّ «غير» لَمَّا كَانَ مُتَضَمَّنًا معنى النَّفْيِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ «أنا زيدًا لا ضاربٍ» والإضافةُ في «غير» كَلَا إِضَافَةٌ<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخُ أكملُ الدين: قالوا: إنَّ مِنَ الْأَصُولِ الْمَقْرَّرَةِ عِنْدَ النَّحْوَةِ: أَنَّ وُقُوعَ الْمَعْمُولِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقَعُ فِيهِ عَامِلُهُ مَمْتَنِعٌ، ففِي قَوْلِكَ: «أنا زيدًا مثلُ ضاربٍ» لا يجوزُ تقدُّمُ «ضاربٍ» على «مثلٍ»؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ، وَفِي قَوْلِكَ: «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ» جازٌ؛ لأنَّ «غير» بِمَعْنَى «لا»، وَجَازٌ: «أنا زيدًا لا ضاربٍ».

واعترضَ عليه: بأنَّه مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ الْمَذْكُورِ لَوْ قُوعِ الْمَعْمُولِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقَعُ فِيهِ عَامِلُهُ حَيْثُ لَا يَجُوزُ: «أنا زيدًا ضاربٌ لا» وهو غلطٌ؛ لأنَّ «لا» لَيْسَ بِعَامِلٍ فِي «ضاربٍ»، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «لا يَقَعُ فِيهِ عَامِلُهُ»: عَامِلُهُ الَّذِي هُوَ مَعْمُولٌ.

وقال الشيخُ سعدُ الدين: قَدَّمَ فِي الْمِثَالِ مَفْعُولَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَنْفِيِّ عَلَيْهِ، وَامْتَنَاعُ تَقْدِيمِ مَا فِي حَيْزِ النَّفْيِ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ فِي (ما) وَ(إن) دُونَ (لا) وَ(لم) وَ(لن)، وَذَلِكَ لِأَنَّ (ما) تَدْخُلُ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ فَتُشْبِهُهُ الْاسْتِفْهَامَ، وَ(لم) وَ(لن) يَخْتَصَّانِ بِالْفِعْلِ وَيَكُونَانِ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، وَأَمَّا (لا) وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ إِلَّا أَنَّهَا حَرْفٌ مُتَصَرِّفٌ فِيهَا جَازٌ عَمَلٌ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا مِثْلُ: «جئتُ بلا شيءٍ» و«أريدُ أن لا تخرُجَ» فَجَازٌ الْعَكْسُ أَيْضًا.

وقال بعضُ أربابِ الحواشي: قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ: «لِمَا فِي ﴿عَنِي﴾ مِنْ مَعْنَى

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (١/٧٦٦).

النَّفْيِ»<sup>(١)</sup> إشارة إلى قاعدة: وهي أَنَّ الكَلَامَ إِذَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى نَفْيٍ وَفُسِّرَ بِمُثَبِّتٍ جَازٍ أَنْ تَأْتِيَ فِي الْمَثَبِّتِ بِالنَّفْيِ وَأَنْ تُحَدِّفَهُ، أَنشَدَ ابْنُ عَطِيَّةَ:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ فَعَلَهُمْ وَالطَّيَّانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عَمْرُ<sup>(٢)</sup>

وقياسه: «وَالطَّيَّانِ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُ» لَكِنْ لَمَّا صَدَّرَ الْكَلَامَ بِقَوْلِهِ: «مَا كَانَ» جَازٍ أَنْ يَقُولَ: «وَلَا عَمْرُ أَيْضًا يَرْضَى» وَتَقُولَ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِظَالِمٍ يَسْبِي الْحَرِيمَ وَيَأْخُذُ الْأَمْوَالَ»، فَقَوْلُكَ: «يَسْبِي الْحَرِيمَ وَيَأْخُذُ الْأَمْوَالَ» جُمَلَتَانِ صَوَّرْتُهُمَا صُورَةً الْمَثَبِّتِ، وَهِيَ مَنفِيَّتَانِ بِنَفْيٍ مَا فَسَّرْتَهُ بِهِمَا، فَلِكِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٍ:

لِكَ أَنْ تُدْخَلَ (لَا) عَلَى كِلَيْهِمَا فَتَقُولُ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِظَالِمٍ لَا يَسْبِي الْحَرِيمَ وَلَا يَأْخُذُ الْأَمْوَالَ»، وَلِكَ أَنْ تُنْفِيَهُمَا عَنْهُمَا كَمَا مَثَلْتَ أَوَّلًا، وَلِكَ أَنْ تُحَدِّفَهَا عَنِ الْأَوَّلِ وَتُثَبِّتَهَا فِي الثَّانِي، وَلَمْ أَرِ الْقِسْمَ الرَّابِعَ فِي كَلَامِهِمْ، وَالثَّلَاثُ أَفْصَحُ الثَّلَاثَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آذَى مَا يُفْعَلُ بِهِ وَلَا يَكْرَهُ﴾ [الأحقاف: ٩] وَكَمَا فِي الْبَيْتِ الَّذِي أَنشَدَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ، انْتَهَى.

قوله: «وقرى: وغير الضالين»:

أخرجه سعيد بن منصور وأبو عبيد عن عمر بن الخطاب<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وقيل: المغضوب عليهم اليهود..» إلى آخره:

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤١/١).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٧٨/١). والبيت قاله جرير. انظر: «ديوانه بشرح محمد بن حبيب» (١٥٩/١).

(٣) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٨٩)، وسعيد بن منصور في التفسير من «سننه» (١٧٧).

هذا من العَجَبِ العُجَابِ، تَضْعِيفُهُ التَّفْسِيرَ الوَارِدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَاخْتِرَاعُهُ تَفْسِيرًا بَرَأِيَهُ وَجَعَلَهُ أَنَّهُ الْمَتَّجِهَ.

أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ»، وَغَيْرُهُمْ، عَنِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ هُمُ الْيَهُودُ، وَإِنَّ الضَّالِّينَ النَّصَارَى»<sup>(١)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدُويه عَنِ أَبِي ذَرٍّ بِلَفْظٍ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿عَبْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ قَالَ: «هُمُ الْيَهُودُ»، ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ قَالَ: «النَّصَارَى»<sup>(٢)</sup>.

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ التَّفْسِيرَ بِذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا بَيْنَ الْمُفَسِّرِينَ<sup>(٤)</sup>.

فَهَذِهِ مِنْهُ حِكَايَةُ إِجْمَاعٍ فَكَيْفَ يَجُوزُ العُدُولُ عَنْهُ وَعَنِ النَّصِّ المَرْفُوعِ إِلَى قَوْلِ بالرَّأْيِ؟

وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ حَكَى فِي تَفْسِيرِ الآيَةِ عِدَّةَ أَقْوَالٍ كَالِإِمَامِ<sup>(٥)</sup>

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٣٨١)، والترمذي (٢٩٥٣، ٢٩٥٤)، وابن حبان في «صحيحه»

(٦٢٤٦). ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٣٥١) من حديث رجل سمع النبي ﷺ، وإسناده

صحيح، ولا تضر جهالة صحابه.

(٢) انظر: «الدر المشهور» للسيوطي (٤٢/١).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١٩٦/١ - ١٩٧).

(٤) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٣١/١).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٢٢٢/١ - ٢٢٣).

والماوردي<sup>(١)</sup> وسُليمان<sup>(٢)</sup>، وكلُّ ذلك ساقطٌ لا يُعوَّل عليه.

قال الرَّاعِبُ: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ فُسِّرَ عَلَى ذَلِكَ وَكِلَا الْفَرِيقَيْنِ ضَالٌّ وَمَغْضُوبٌ عَلَيْهِ؟

قِيلَ: خَصَّ كُلَّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ بِصِفَةٍ كَانَتْ أَغْلَبَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ شَارَكُوا غَيْرَهُمْ فِي صِفَاتِ ذَمٍّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَقُرِيَ: (وَلَا الضَّالِّينَ) بِالْهَمْزَةِ»:

قال ابنُ جَنِّي: قرأها أيوبُ السَّخْتِيَّانِي، فُسِّئِلَ عَنِ الْهَمْزَةِ فَقَالَ: هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْمَدَّةِ؛ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَنظِيرُهُ قِرَاءَةُ عَمْرُو بْنِ عَبِيدٍ: (إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ) وَسُمِعَ شَابَّةٌ وَمَادَّةٌ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «عَلَى لُغَةٍ مَن جَدَّ فِي الْهَرَبِ»:

قال الطَّيْبِيُّ: لِأَنَّ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِيمَا إِذَا كَانَ أَوَّلُهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ وَالثَّانِي مُدْغَمًا فِيهِ مُعْتَقَرٌ، وَإِذَا هَرَبَ عَنْ هَذَا الْجَائِزِ فَقَدْ جَدَّ فِي الْهَرَبِ<sup>(٥)</sup>.  
وقال السَّمِينُ: قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ حَيْثُ لَا سَاكِنًا؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) ذكر الماوردي قولاً واحداً فقط، وهو ما في حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه المتقدم، ثم قال: وهو قول جميع المفسرين. انظر: «النكت والعيون» (١/٦٠ - ٦١).

(٢) هو أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي، المتوفى سنة (٤٤٧هـ)، له تفسير للقرآن سمَّاه: «ضياء القلوب».

(٣) انظر: «تفسير الراغب الأصبهاني» (ص: ٦٨).

(٤) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/٤٦ - ٤٧).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١/٧٦٦).

وَحِنْدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ<sup>(١)</sup>

بهمزِ «العالمِ»، والظَّاهِرُ أنها لَعَةٌ مُطْرَدَةٌ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ: (مِنْسَأْتَهُ) [سبأ: ١٤] بهمزة ساكنة: إِنَّ أَصْلَهَا أَلِفٌ فَقَلِبْتَ هَمْزَةً سَاكِنَةً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(أمين): اسْمُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ: اسْتَجَبَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَعْنَاهُ، فَقَالَ: «أَفْعَلُ».

بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ كـ «أَيْنَ» لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَجَاءَ مَدُّ أَلْفِهِ وَقَصْرُهَا؛ قَالَ:

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا

وقال:

أَمِينَ فزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

وليس من القرآنِ وفاقاً، لكن يُسَنُّ خَتْمُ السُّورَةِ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَّمَنِي جَبْرِيلُ (آمِينَ) عِنْدَ فَرَاعِي مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ»، وَقَالَ: «إِنَّهُ كَالْخَتْمِ عَلَى الْكِتَابِ».

وفي معناه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: (آمِينَ) خَاتَمُ رَبِّ الْعَالَمِينَ خَتَمَ بِهِ دَعَاءَ عَبْدِهِ.

يقولُه الإمامُ وَيَجْهَرُ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ وائِلِ بْنِ حُجْرٍ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إِذَا قَرَأَ ﴿وَلَا تَسْأَلِينَ﴾ قَالَ: «آمِينَ» وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ.

(١) قاله العجاج، وقبله:

مُبَارَكٌ لِلْأَنْبِيَاءِ خَاتَمِ

انظر: «ديوانه» (ص: ٢٨٥).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٧٥).

وعن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه لا يقوله، والمشهورُ عنه أنه يُخفيه، لما<sup>(١)</sup> رواه عبد الله بن مُعَفَّلٍ وأنس<sup>(٢)</sup>.

والمأموم يؤمّن معه لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا قال الإمام: ﴿وَلَا أَلْتَمِئْنَ﴾ فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقول: آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة عُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه».

قوله: «آمين: اسم الفعل الذي هو: استَجِبَ»:

الشيخ سعد الدين: هذا تحقيقٌ لكونه اسمًا مع أن مدلوله طلب الاستجابة كـ«استَجِبَ»، بمعنى أن دلالته على معنى «استَجِبَ» ليس من حيث إنه موضوعٌ لذلك المعنى ليكون فعلًا، بل من حيث إنه موضوعٌ لفعلٍ دالٌّ على طلب الاستجابة وهو «استَجِبَ» كوضع سائر الأسماء لمدلولاتها.

وتحقيق ذلك: أن كل لفظٍ وُضِعَ بإزاء معنى - اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا - فله اسمٌ علمٌ هو نفس ذلك اللفظٍ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف؛ كما تقول في قولنا: «خرج زيدٌ من البصرة»: «خرج» فعلٌ و«زيدٌ» اسمٌ و«من» حرفٌ جرٌّ، فتجعلُ كلًّا من الثلاثِ محكومًا عليه، لكن هذا وضعٌ غيرٌ قصديٍّ<sup>(٣)</sup> لا يصيرُ به اللفظُ مُشترَكًا ولا يفهمُ منه معنى مسماه.

وقد اتَّفَقَ لبعضِ الأفعالِ أن وُضِعَتْ لها أسماءٌ أُخرٌ غيرُ ألفاظها تطلقُ ويرادُ بها الأفعالُ من حيث دلالتها على معانيها، وسمّوها أسماءَ الأفعالِ، ف(آمين) اسمٌ

(١) في (ت) و(خ): «كما».

(٢) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣): لم أجده عن واحد منهما.

(٣) في (س): «هذا مع غير قصد».



مَوْضُوعٌ بِإِزَاءِ لَفْظِ «اسْتَجِبَ» أَوْ مَا يَرَادُفُهُ مِنْ صِيغِ طَلْبِ الاسْتِجَابَةِ، لَكِنْ لَا لِيَطْلُقَ وَيُقْصَدَ بِهِ نَفْسُ اللَّفْظِ كَمَا فِي الْأَعْلَامِ الْمَذْكُورَةِ، بَلْ لِيُقْصَدَ بِهِ «اسْتَجِبَ» الدَّالُّ عَلَى طَلْبِ الاسْتِجَابَةِ حَتَّى يَكُونَ (آمِينَ) مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ لـ «اسْتَجِبَ» كَلَامًا تَامًا بِخِلَافِ «اسْتَجِبَ» الَّذِي هُوَ أَمْرٌ.

وَلَمَّا كَانَتْ اسْمِيَّةُ الْأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَّةً عَلَى هَذَا التَّدْقِيقِ ذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِلَى أَنَّهَا أَسْمَاءُ الْمَصَادِرِ<sup>(١)</sup> السَّادَّةُ مَسَدَّ الْأَفْعَالِ، وَأَنَّ جَعْلَهَا أَسْمَاءً لِلْأَفْعَالِ وَمُفِيدَةٌ لِمَعَانِيهَا قَصْرٌ لِلْمَسَافَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الزَّجَّاجُ: إِنَّ (آمِينَ) حَرْفٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الاسْتِجَابَةِ كَمَا أَنَّ (صِه) مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الشُّكُوتِ<sup>(٢)</sup>.

إِلَّا أَنَّهُمْ احْتَجَّجُوا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ السَّادَّةِ مَسَدَّ الْأَفْعَالِ سِيَّمَا<sup>(٣)</sup> الَّتِي لَا أَفْعَالَ لَهَا وَلَا تَصْرُفَ فِيهَا حَيْثُ بُنِيَتْ هَذِهِ وَأُعْرِبَتْ تِلْكَ.

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي «الْخِصَائِصِ»: فَإِنْ قِيلَ: مَا الْفَائِدَةُ فِي وَضْعِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ؟  
فَالْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: السَّعَّةُ فِي اللَّغَةِ لِلْاِحْتِيَاجِ فِي قَافِيَةِ أَوْ وَزْنِ.

وَالثَّانِي: الْمَبَالِغَةُ، وَذَلِكَ أَنَّكَ فِي الْمَبَالِغَةِ لَا بَدَأَ أَنْ تَتْرَكَ مَوْضِعًا إِلَى مَوْضِعٍ: إِمَّا لَفْظًا إِلَى لَفْظٍ، وَإِمَّا جِنْسًا إِلَى جِنْسٍ؛ كَمَا تَعَدَّلُ عَنْ عَرِيضٍ إِلَى عَرَّاضٍ، وَعَنْ حَسَنِ وَوَضِيءٍ وَكَرِيمٍ إِلَى حَسَّانٍ وَوَضَّاءٍ وَكَرَّامٍ؛ لِأَنَّهَا أُبْلَغُ.

وَالثَّلَاثُ: مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: (صِه)

(١) فِي (س): «بِالْمَصَادِرِ»، وَفِي «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ»: «لِلْمَصَادِرِ».

(٢) انظُر: «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» لِلزَّجَّاجِ (١/ ٥٤).

(٣) فِي (س): «لَا سِيَّمَا».

للوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمَوْثُثِ، بِخِلَافِ: اسْكُتْ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْفَوَائِدُ وَضَعَتْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ أَبْعَدُوا أَحْوَالَهَا مِنْ أَحْوَالِ الْفِعْلِ الْمَسْمُومِ بِهَا وَتَنَاسَوْا تَصْرِيفَهُ لِتَنَاسِيهِمْ حُرُوفَهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُنْصَبُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا مَقْرُونًا بِالْفَاءِ، لَا تَقُولُ: «صَه فَتَسْلَمَ»؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نُصِبَ فِي جَوَابِ الْفِعْلِ لِتَصَوُّرِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ<sup>(١)</sup> فِيهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ»: لَتَكُنْ زِيَارَةً مِنْكَ فَأُكْرِمُ مِنْي، فَ«زُرْنِي» دَلٌّ عَلَى الزِّيَارَةِ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (صه)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ فِي قَبِيلِ وَلَا دَبِيرِ، وَإِنَّمَا هُوَ صَوْتُ أُوقِعَ مَوْقِعَ حُرُوفِ الْفِعْلِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَا مِنْ لَفْظِهِ فَبَحَّ أَنْ يُسْتَنْبَطَ مِنْهَا مَعْنَى الْمَصْدَرِ لِبُعْدِهَا عَنْهُ<sup>(٢)</sup>. انْتَهَى.

قوله: «وعن ابن عباس: سألت رسول الله ﷺ عن معناه فقال: «افعل».

أخرجه الثعلبي من طريق الكلبي عن أبي صالح عنه<sup>(٣)</sup>.

قوله:

«وَرَحِمُ اللَّهِ عَبْدًا قَالَ: آمِينَا»

صدره:

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا<sup>(٤)</sup>

(١) في (س): «المصدرية».

(٢) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/٤٨ - ٤٩).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/٤٧٦ - ٤٧٧)، وروي أيضاً من طريق جوير عن الضحاك عن ابن عباس به، كما في «تفسير ابن كثير» (١/١٤٥)، وكلاهما لا يصح، فإن الكلبي وجوير متروكان.

(٤) البيت لقيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى. انظر: «ديوانه» (ص: ٣١)، وكذا نسبه له في

«التاج» (مادة: أمن)، وذكره دون نسبة ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (ص: ١٧٩)، وابن =

وقبله:

بَاتَتْ رَقُودًا وَسَارَ الرَّكْبُ مُدْجِلًا وَمَا الْأَوَانِسُ فِي فِكْرِ لِسَارِينَا  
كَأَنَّ رِيْقَتَهَا مِسْكٌ عَلَى ضَرْبٍ شَيَّبَتْ بِأَصْهَبَ مِنْ بَيْعِ الشَّامِينَا  
كَذَا أوردَهُ صَاحِبُ «الْحَمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ» وَلَمْ يُسَمِّ قَائِلَهُ<sup>(١)</sup>.

قوله:

«أَمِينَ فزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا»

قال البَطْلَيْوْسِيُّ في «شرح الفصيح»<sup>(٢)</sup>: هو لَجْبِيرِ بن الأَضْبَطِ، وكان سَأَلَ  
الأَسَدِيَّ حَمَالَةَ فَحَرَمَهُ، فقال:

تَبَاعَدَ مِنِّي فَحَطَلْتُ أَنْ سَأَلْتُهُ أَمِينَ فزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا<sup>(١)</sup>

قال: وَفَحَطَلْتُ اسْمُ الأَسَدِيَّ، وفيه روايتان: رواية الكوفيينَ بضمِّ الفاءِ،  
ورواية البصريينَ بفتحها، وكان يجبُ أَنْ يَقَعَ: «أَمِينَ» بعدَ قوله:

فزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

لأنَّ التَّأْمِينَ يَقَعُ بعدَ الدُّعَاءِ.

= الأَبَارِي فِي «الزَّاهِرِ» (٦٧/١)، والجوهري فِي «الصَّحاحِ» (مادة: أَمِنَ).

(١) انظر: «الْحَمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ» (٢/٢٢٩).

(٢) «شرح الفصيح» لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السَّيِّدِ البَطْلَيْوْسِيِّ المتوفى سنة (٥١١ هـ). انظر:

«كشَفُ الظُّنُونِ» (٢/١٢٧٣).

(١) انظر: «الزَّاهِرِ» لابن الأَبَارِي (٦٦/١)، و«الصَّحاحِ» للجوهري (مادة: فَطَحَلْتُ)، و«تاج العروس»

(مادة: فَطَحَلْتُ)، وفيهم: (إِذْ) بدل (أَنْ).

وذكر ابنُ درستويه أنَّ القَصْرَ ليسَ بمَعروفٍ، وإنَّما قصرهُ الشَّاعرُ في هذا البيتِ للضَّرورةِ، ورُويَ البيتُ:

فَأَمِينُ زَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا<sup>(١)</sup>

بالمدِّ وتَقديمِ الفاءِ فلا يكونُ فيه احتِجاجٌ، انتهى.

وقال التبريزيُّ في «شرح أبياتِ إصلاحِ المنطق»: الوجهُ أن يُقالَ: فزادَ اللهُ ما بيننا بُعدًا آمين، فقدمَ وأخرَ للضَّرورةِ.

وقال غيره: الروايةُ: «فَأَمِينُ زَادَ اللهُ»، وعلى هذا فلا شاهدٌ فيه على القَصْرِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لقوله عليه السَّلَام: عَلَّمَنِي جِبْرِيلُ: آمينَ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ» وقال: «إنه كَالْحَتْمِ عَلَى الْكِتَابِ»:

روى ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنّفه»، والبيهقيُّ في «الدلائل»، عن أبي مَيْسَرَةَ: أَنَّ جِبْرِيلَ أَقْرَأَ النَّبِيَّ ﷺ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فَلَمَّا قَالَ: ﴿وَلَا تُفَكِّكِينَ﴾ قَالَ لَهُ: قُلْ: آمينَ، فقال: «آمِين»<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو داودُ في «سننه» عن أبي زهيرِ النُّميريِّ أحدِ الصَّحابةِ أنه قال: آمينَ مثلُ الطابَعِ على الصَّحِيفَةِ، أَخْبَرْتُكُمْ عن ذلك: خَرَجْنَا معَ رَسولِ اللهِ ﷺ ذاتَ لَيْلَةٍ فَأَتَيْنَا على رَجُلٍ قد أَلَحَّ في الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْجَبَ إِنْ خَتَمَ» فقال رَجُلٌ من القومِ: بأيِّ شيءٍ يَخْتَمُ؟ فقال: «بِآمِين»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تصحيح الفصح وشرحه» لابن درستويه (ص: ٤٦٦).

(٢) انظر: «تهذيب إصلاح المنطق» للخطيب التبريزي (ص: ٤٣٩).

(٣) رواه ابن أبي شيبَةَ في «مصنّفه» (٧٩٦١)، والبيهقيُّ في «دلائل النبوة» (١٥٨/٢).

(٤) رواه أبو داود (٩٣٨).

وقد عُرِفَ بهذا أَنَّ المصنَّفَ أوردَ حَدِيثَيْنِ لا حَدِيثًا واحدًا، وأنَّ الضَّميرَ في قوله: «وقال» للنبيِّ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لا لجبريلَ.

قال الشيخُ أكملُ الدينِ والشيخُ سعدُ الدينِ في قوله: «كالختمِ على الكتابِ»؛ يعني: أَنَّهُ يَمنعُ الدُّعاءَ من فسادِ الخبيَّةِ كما أَنَّ الطَّابعَ على الكتابِ يَمنعُ فسادَ ظهورِ ما فيه على الغيِّرِ، زادَ الشيخُ أكملُ الدينِ: ومَعنى قوله: «أوجبَ»: إجابةُ الدُّعاءِ.

قوله: «وفي مَعناه قولُ عليٍّ رضي اللهُ عنه: آمين خاتمُ ربِّ العالمين ختمَ به دُعاءُ عبده»:

لم أَقِفْ عليه عَن عليٍّ، وإنَّما أَخْرَجَهُ الطَّبْرانِيُّ في «الدُّعاء» وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» وابنُ مردويه في «التفسير» بسنَدٍ ضَعيفٍ عن أبي هريرةَ قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «آمين خاتمُ ربِّ العالمينَ على عبادِهِ المؤمنِينَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «لِمَا رُوِيَ عن وائلِ بنِ حجرٍ، أَنَّهُ ﷺ كانَ إِذا قرَأَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قالَ: «آمين» ورفَعَ بها صوتَهُ» أَخْرَجَهُ أبو داودَ والتِّرْمِذِيُّ والدارقُطَنِيُّ وصَحَّحَهُ ابنُ حبانَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والمشهورُ عنه أَنَّهُ يُخْفِيهِ كما رواهُ عبدُ اللهِ بنُ مغفَلٍ وأنسٌ».

قالَ الشيخُ وليُّ الدينِ العراقيُّ: لم أَقِفْ عليه.

وأَخْرَجَ الطَّبْرانِيُّ في «الكبير» عَن أبي وائلٍ قالَ: كانَ عليٌّ وعبدُ اللهِ - يعني: ابنُ مَسعودٍ - لا يجهرانِ بالتَّأمينِ<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الطبراني في «الدُّعاء» (٢١٩)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٩٢/٨)، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤٤/١).

(٢) رواه أبو داود (٩٣٢)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٠٥)، والدارقطني في «سننه» (١٢٦٨).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٣٠٤)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٨/٢): رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه أبو سعد البقال وهو ثقة مدلس.

قوله: «لقوله عليه الصلاة والسلام: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿وَلَا تَسْأَلِينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ: آمِينَ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»:

أخرجه البخاريُّ ومُسْلِمٌ من حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

ووقع في «أمالى الجرجاني» في آخر هذا الحديث زيادة: «وما تأخر»<sup>(٢)</sup>، وعليها اعتمد الغزاليُّ في «الوسيط»<sup>(٣)</sup>.

وأحسن ما فسَّر به هذا الحديث ما رواه عبد الرزاق عن عكرمة قال: صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء، فإذا وافق (أمين) في الأرض (أمين) في السماء عُفِّرَ للعبد<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»: مثل هذا لا يقال بالرأي، فالمصير إليه أولى<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأبي: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِسُورَةٍ لَمْ يَنْزَلْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ مِثْلُهَا» قلت: بلى يا رسول الله، قال: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، إِنَّهَا السَّبْعُ الْمِثْنَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ».

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بينا رسول الله ﷺ إذ أتاه ملكٌ فقال:

(١) رواه البخاري (٤٤٧٥)، ومسلم (٤١٠).

(٢) رواه محمد بن إبراهيم الجرجاني في «الأمالي» (٦١٢/٢).

(٣) انظر: «الوسيط في المذهب» للغزالي (١٢٢/٢).

(٤) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٦٤٨).

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢٦٥/٢).

(٦) قوله: «رسول الله ﷺ» مبتدأ خبره محذوف وهو (جالس) أو نحوه. انظر: «حاشية شيخ زاده»

أَبَشْرُ بَنُورِينَ أَوْ تَيْتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ حَرْفًا مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيْتَهُ.

وعن حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقَوْمَ لَيَبْعَثُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ حَتْمًا مَقْضِيًّا، فَيَقْرَأُ صَبِيٌّ مِنْ صَبْيَانِهِمْ فِي الْكِتَابِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فَيَسْمَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى فَيَرْفَعُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ<sup>(١)</sup> الْعَذَابَ أَرْبَعِينَ سَنَةً».

قوله: «وعن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِيٍّ: «أَلَا أَخْبَرُكَ بِسُورَةٍ...»  
الحديث»:

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وعن ابن عباسٍ: بَيَّنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ إِذْ أَتَاهُ مَلَكٌ...» الْحَدِيثُ:  
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وعن حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال: إِنَّ الْقَوْمَ لَيَبْعَثُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ حَتْمًا مَقْضِيًّا فَيَقْرَأُ صَبِيٌّ مِنْ صَبْيَانِهِمْ فِي الْكِتَابِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فَيَسْمَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى فَيَرْفَعُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ الْعَذَابِ أَرْبَعِينَ سَنَةً»:

(١) «بذلك»: ليس في (بخ).

(٢) رواه الترمذي (٢٨٧٥) وقال: حسن صحيح، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٨٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢٠٥١) وصححه. وهذه القصة شبيهة بقصة أبي سعيد بن المعلى عند البخاري (٤٤٧٤)، وانظر ما جاء في الجمع بينهما في «فتح الباري» (٨/١٥٧).

(٣) رواه مسلم (٨٠٦).

أخرجه الثعلبي في «السيرة»<sup>(١)</sup>، وهو موضوع<sup>(٢)</sup>.  
قال الشيخ ولي الدين العراقي: في سنده أحمد بن عبد الله الجوباري  
ومأمون بن أحمد الهروي كذابان، وهو من وضع أحدهما.  
وقال الطيبي: المكتب والكتاب مكان التعليم، وقيل: الكتاب الصبيان.  
الجوهري: الكتاب: الكتبة، والكتاب أيضًا والمكتب واحد<sup>(٣)</sup>.  
وعن المبرّد: من قال للموضع: الكتاب، فقد أخطأ<sup>(٤)</sup>.  
وتعقبه الشيخ أكمل الدين بأن الأزهرى نقل عن الليث تلميذ الخليل إطلاقه  
على المكان أيضًا<sup>(٥)</sup> موافقًا لما ذكره الجوهري في «صاحه».  
وفي معنى الحديث ما أخرجه الدارمي في «مسنده» عن ثابت بن عجلان  
الأنصاري قال: كان يقال: إن الله ليريد العذاب بأهل الأرض، فإذا سمع تعليم  
الصبيان الحكمة صرف ذلك عنهم؛ يعني بالحكمة: القرآن<sup>(٦)</sup>.  
ولفظ «كان يقال» حكمه الرفع، فإن صدر من صحابي كان مرفوعًا متصلًا، أو  
من تابعي فمرفوعٌ مُرسَلٌ.  
تنبيه: عادة المفسرين ذكر ما ورد في فضل السور في أولها؛ لما فيه من

(١) في (س): «السير». وقد رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/٢٦٧).

(٢) وكذا قال المناوي في «الفتح السماوي» (١/١١٩).

(٣) انظر: «الصاح» للجوهري (مادة: كتب).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١/٧٦٩).

(٥) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (مادة: كتب).

(٦) رواه الدارمي في «سننه» (٣٣٤٥).



التَّرْغِيبِ وَالْحَثُّ عَلَى حِفْظِهَا، وَذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ وَتَبَعَهُ الْمَصْنُفُ فِي آخِرِهَا<sup>(١)</sup>.  
وَقَدْ سُئِلَ الزَّمْخَشَرِيُّ عَنْ وَجْهِ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِأَنَّ الْفَضَائِلَ صِفَاتٌ لَهَا، وَالصِّفَةُ  
تَسْتَدْعِي تَقْدِيمَ الْمَوْصُوفِ.

\*\*\*

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٤٣).



سُورَةُ الْبَقَرَةِ



# سُورَةُ الْبَقَرَةِ

مدينة، وأيّها مئتان وسبع وثمانون.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) - ﴿الْع﴾.

﴿الْع﴾: ﴿الْع﴾ وسائر الألفاظ<sup>(١)</sup> التي يُتَهَجَّى بها أسماءٌ مسمّياتُها الحروفُ التي رُكِّبَتْ منها الكلامُ<sup>(٢)</sup>؛ لدخولها في حدِّ الاسم، واعتوار ما يختصُّ به من التعريفِ والتنكيرِ والجمعِ والتصغيرِ ونحو ذلك عليها، وبه صرح الخليلُ وأبو عليٍّ، وماروى ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> أنه ﷺ قال: «مَنْ قرأ حرفاً من كتابِ اللهِ فله حسنةٌ، والحسنةُ بعشرِ أمثالِها، لا أقولُ ﴿الْع﴾ حرفٌ، بل ألفٌ حرفٌ ولا مٌ حرفٌ وميمٌ حرفٌ».

فالمرادُ به غيرُ المعنى الذي اضطلِحَ عليه، فإنَّ تخصيصَ الحرفِ به عُرفٌ مجدِّدٌ<sup>(٤)</sup>، بل المعنى اللُّغويُّ، ولعلَّه سمَّاه باسمِ مدلوله.

(١) في (خ): «وسائر الحروف».

(٢) في (خ): «يتركب منها الكلام».

(٣) بعدها في (خ): «من».

(٤) في (أ): «فإنَّ التخصيصَ يخصصه به حرف مجرد»، وفي (ت): «فإنَّ تخصيصه به عرف مجدِّد»، والمثبت من (خ).

ولما كانت مسمياتها حروفاً وحداناً وهي مرگبة؛ صدرت بها ليكون تأديتها بالمسمى أول ما يقرع السَّمْع، واستُعيرت الهمزة مكان الألف لتعذر الابتداء بها، وهي - ما لم تلها العوامل - موقوفة خالية عن الإعراب؛ لفقد موجهه ومقتضيه، لكنها قابلة إياه مُعرضة له<sup>(١)</sup> إذ لم تُناسب مبني الأصل<sup>(٢)</sup>، ولذلك قيل: ﴿صَّ﴾ و﴿قَ﴾ مجموعاً فيهما بين الساكنين<sup>(٣)</sup>، ولم تعامل معاملة (أين) و(هؤلاء).

## سورة البقرة

قوله: «وسائر الألفاظ التي يُتَهَجَّى بها»:

في «الأساس»: هو يهجو الحروف ويتهجاها: يُعَدِّدُهَا، ومن المجاز: فلان يهجو فلاناً هجاءً: يُعَدِّدُ مَعَايِهُ<sup>(٤)</sup>.

الشريف: التَّهَجِّي: تعديد الحروف بأسمائها<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «معرضة له»؛ أي: ممكنة، من قولهم: أعرض لك الخير، إذا أمكنك. يقال: أعرض لك

الظبي، إذا أمكنك من عرضه، أي: جانبه، وأعرضت الشيء فأعرض، أي: أبرزته فبرز.

انظر: «فتح الغيب» للطبي (١٣ / ٥٧١ - ٥٧٢).

وقد ضبطت في (ت): «معرضة» وكتب فوقها: «أي: محل عروض له».

(٢) كتب فوقها في (ت): «أي: أقيمت على سبيل العارية».

(٣) في (ت) و(خ): «ساكنين».

(٤) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: هجا).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ٧٦).

الشيخُ أكملَ الدين: قالوا: التَّهَجِّي تَعْدِيدُ الحُرُوفِ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (ضَرَبَ) مُرَكَّبٌ مِنْ (ض ر ب)، فَقَدْ عَدَدْتَ الحُرُوفَ البَسيطةَ التي هي مادَّةُ الكَلِمَةِ قَبْلَ أَنْ تَحْصُلَ صِغَةً.

قوله: «لُدْخُولِهَا فِي حَدِّ الْأَسْمِ»:

قال الإمامُ فخرُ الدين: لَأَنَّ الضَّادَ - مَثَلًا - لَفِظَةٌ مُفْرَدَةٌ دَالَّةٌ بِالتَّوَاطُؤِ عَلَى مَعْنَى مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى الزَّمَانِ المُعَيَّنِ لِذَلِكَ المَعْنَى، وَذَلِكَ المَعْنَى هُوَ الحَرْفُ الْأَوَّلُ مِنْ ضَرَبَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَاعْتَوَارَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ»؛ أَي: تَدَاوَلَهُ.

قوله: «مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ»:

قال في «الكشاف»: كَالْإِمَالَةِ وَالتَّفْخِيمِ وَالْوَصْفِ وَالإِسْنَادِ وَالإِضَافَةِ وَجَمِيعِ مَا لِلْأَسْمَاءِ المُتَصَرِّفَةِ<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخُ سعدُ الدين: كَالتَّنْبِيَةِ وَالنَّسْبَةِ وَالنِّدَاءِ.

قوله: «وَبِهِ صَرَّحَ الخَلِيلُ وَأَبُو عَلِيٍّ»:

في «الكشاف»: قال سيبويه: قال الخليلُ يَوْمًا وَسَأَلَ أَصْحَابَهُ: كَيْفَ تَقُولُونَ إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَلْفِظُوا بِالكَافِ التي في (ذلك)<sup>(٣)</sup> وَالبَاءِ التي في (ضرب)؟ فقول: نقول: بَاءً، كَافٌ. فقال: إِنَّمَا جِئْتُمْ بِالأَسْمِ وَلَمْ تَلْفِظُوا بِالحَرْفِ، وَقَالَ: أَقُولُ: كَهْ بَهْ.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٤٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٩).

(٣) في «الكشاف»: «لك»، وفي نسخة منه: «ذلك»

وذكر أبو علي في كتاب «الحجّة» في (ياسين) وإمالة (يا): أنهم قالوا: (يا زيد) في النداء فأمالوا وإن كان حرفاً، قال: فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُمال من الحروف من أجل الياء فلأن يُميلوا الاسم الذي هو (ياسين) أجدر، ألا ترى أن هذه الحروف أسماء لما يُلفظ بها<sup>(١)</sup>.

قوله: «وما روى ابن مسعود أنه ﷺ قال: من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: ﴿آل﴾ حرف، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف»:

أخرجه الترمذي وقال: صحيح<sup>(٢)</sup>. ولم يُخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة غيره، ولا هو في «مسند الإمام أحمد» على كبره.

نعم أخرجه غيره: البخاري في «تاريخه»، وابن الصريسي في «فضائل القرآن»، وأبو بكر ابن الأنباري في كتاب «المصاحف»، والحاكم في «المستدرک» وصححه، وأبو ذرّ الهروي في «فضائل القرآن»، والبيهقي في «شعب الإيمان»، وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه»، وابن أبي شيبة، والدارمي عن ابن مسعود موقفاً<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٩)، و«الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٦/ ٣٦).

(٢) رواه الترمذي (٢٩١٠) وصححه.

(٣) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢١٦) بلفظ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة» ولم يزد على ذلك.

ورواه ابن الصريسي في «فضائل القرآن» (٥٩) بلفظ رواية الترمذي.

ورواه الحاكم في «المستدرک» (٢٠٤٠) بلفظ: «إن هذا القرآن مآدبة الله فاقبلوا من مآدبته ما استطعتم...» إلى أن قال: «فإن الله يأجركم على تلاوته كل حرف عشر حسنة، أما إنني لا أقول ألم =



قوله: «فالمرادُ به غيرُ المعنى الذي اصطلحَ عليه فإنَّ تخصيصَه به عُرِفَ مُجَرَّدًا، بل المعنى اللُّغويُّ ولعلَّه سَمَاءٌ باسمِ مدلوله»:

عبارةُ الإمام: سَمَاءُ حَرْفًا مَجَازًا لكونِه اسمَ الحرفِ، وإطلاقُ اسمِ أَحَدِ الْمُتَلَاذِمِينَ عَلَى الْآخِرِ مَجَازٌ مَشْهُورٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وُحْدَانًا»: جَمْعٌ وَاحِدٍ كُرُوبَانٍ جَمَعَ رَاكِبٍ.

قوله: «وَاسْتُعِيرَتِ الْهَمْزَةُ مَكَانَ الْأَلْفِ»:

قال الطيبيُّ: ذَكَرَ ابْنُ جَنِيٍّ فِي «سِرِّ الصَّنَاعَةِ» أَنَّ الْأَلْفَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ الْهَمْزَةُ وَاسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهَا فِي غَيْرِهَا تَوَشُّعٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَةَ تَصِيرُ هَذِهِ الْمَدَّةَ إِذَا أَتَى فِي آخِرِ الْأِسْمِ، ثُمَّ لَمَّا غَلَبَ اسْتِعْمَالُ الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ أَهْمِلَ مَا وُضِعَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.

= حرف ولكن ألف ولام وميم»، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بصالح بن عمر، قال الذهبي في «التلخيص»: صالح ثقة خرج له مسلم، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف. ورواه بهذا اللفظ الحاكم أيضاً (٢٠٨٠) لكن عن ابن مسعود موقوفاً.

ورواه البيهقي (١٨٣٠) عن عوف بن مالك الأشجعي وابن مسعود، بلفظ رواية الترمذي، و(١٨٣١) عن عبد الله بن مسعود بلفظ الحاكم موقوفاً.

ورواه موقوفاً عن ابن مسعود أيضاً سعيد بن منصور في «سننه» (٤ - تفسير)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٩٣٢)، والدارمي في «سننه» (٣٣٥١).

وعزه في «الدر المنثور» (١ / ٥٥) إلى محمد بن نصر، وابن الأباري في «المصاحف»، وابن مردويه، وأبي ذر الهروي في «فضائله».

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٢٤٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٧)، وانظر: «سر صناعة الإعراب» لابن جني (١ / ٥٥).

قوله: «وهي ما لم تلها العوامل»:

قال الشَّريفُ: أي: تقترن بها وتتعلَّق بها سواءً تقدَّمت عليها أم (١) تأخَّرت عنها (٢).

قوله: «موقوفةٌ خاليةٌ عن الإعراب»:

قال الطيبي: يعني: أن سكونها ليس للبناء؛ لأنَّ الأسماء المبنية إما مبنية على الحركة (كأين وكيف وهؤلاء)، أو على السكون على وجه لا يلزم منه التقاء الساكنين (كمتى وحتى)، وهذه ليست كذلك؛ لأنها لو بُنيت ل قيل: (صَادَ وَقَافٌ) بالفتح كالمبنيات، ولم يُقل: (صَادُ وَقَافٌ) (كزَيْدٌ وَعَمْرُو) جمعاً بين الساكنين. قال: والوقفُ: قطعُ الكلمة عمَّا بعدها، وهذه الفواتح وإن وُصِّلت بما بعدها لفظاً لكنها موقوفةٌ نيةً (٣).

قوله: «لفقدٍ موجبهٍ ومقتضيه»:

قال الطيبي: وهو التَّركيبُ (٤).

الشيخُ أكملُ الدِّين: قد اختلفَ النَّحْوِيُّونَ في أنَّ هذه الألفاظَ قبلَ التَّركيبِ مُعرَّبةٌ أو مبنيةٌ:

فمنهم من ذهبَ إلى أنَّها مبنيةٌ، وعرفَ المبنيةَ بما ناسبَ مبنيةَ الأصلِ أو وقعَ غيرَ مُركَّبٍ، وعرفَ المعرَّبَ بالمركَّبِ الذي لم يُشبهِ مبنيةَ الأصلِ (٥).

(١) في (س): «أو».

(٢) انظر: «حاشية الشَّريف» (١/ ٧٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢ - ١٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢).

(٥) زاد في «حاشية البابر تي على الكشاف» (و٢١ب): «وعلى هذا لا واسطة بين المعرَّب والمركَّب».

واختار المصنّف<sup>(١)</sup> أنّها مُعْرَبَةٌ، وقال: المُعْرَبُ هو ما لو اختلفت العوالمُ في أوّلِهِ لاختلف آخرُهُ، وهذه الأسماءُ بهذه المثابة<sup>(٢)</sup>، فإنّك تقول: هذه أَلِفٌ وكتبت أَلِفًا ونظرتُ إلى أَلِفٍ<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا لا فرق بين هذه الأسماءِ وبين زَيْدٍ وعمروٍ وقيل التَّرْكِيْبِ، فَمَنْ جعلها مبنيةً جعلها كذلك وَمَنْ جعلها مُعْرَبَةً جعلها كذلك.

لكن اعترض على المصنّف بأنّ كلامه مُتناقضٌ، فإنّ القولَ بأنّها مُعْرَبَةٌ ينافي القولَ بأنّ لا يمسّها الإعرابُ لفقد موجّه، وإذا فقد مُقتضى الإعرابِ وجب البناءُ إذ لا تَوْسُطٌ.

قال: وأقول: لا تناقض في كلامه؛ لأنّ المُعْرَبَ يطلق على الاسم الذي هو معروضُ الإعرابِ مع عارضه، وعلى المعروضِ فقط بالاشتراكِ اللَّفْظِيّ، فالمرادُ بالمُعْرَبِ في قوله<sup>(٤)</sup>: (أسماءُ مُعْرَبَةٌ) المعروضُ فقط، وبقوله: (لا يمسّها إعرابٌ) نفى المُعْرَبِ بالمعنى الأوّلِ، انتهى.

وكذا قال الشيخُ سعدُ الدين: فرّق بين المُعْرَبِ بالمعنى المقابلِ للمبنيِّ والمُعْرَبِ بالمعنى الذي مَسَّهُ وأدرَكهُ الإعرابُ، والقصدُ هاهنا إلى بيانِ الأوّلِ.

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص ٣٣).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٨).

(٤) في النسخ: «فالمراد المعرب في قولك»، والمثبت من «حاشية البابرّي على الكشاف» (و ٢١ب).

وانظر العبارتين في «الكشاف» (١/ ٤٩).

قلت: هذا التناقض إنما يأتي على كلام «الكشاف»؛ لأنه صرح بأنها مُعْرَبَةٌ وبأنها خالية عن الإعراب لفقده مقتضيه وموجبه<sup>(١)</sup>، والمصنف لم يصرح بأنها مُعْرَبَةٌ بل اقتصر على كونها خالية عن الإعراب، ثم قال: «لكنها قابلة إياه مُعْرَضَةٌ له؛ إذ لم تناسب مَبْنِيَّ الأَصْلِ»، فكأنه أراد بذلك بيان معنى قول «الكشاف»: أنها مُعْرَبَةٌ؛ أي: أنها قابلة للإعراب مُعْرَضَةٌ له غير مَبْنِيَّة لفقده سبب البناء، وهذا حَوْمٌ حول المذهب الثالث فيها: أنها واسطة بين المعرب والمبني، وقول المعترض السابق: (إذ لا متوسّط) ناشئ عن عدم الاطلاع؛ إذ القول بذلك هنا ثابت مشهورٌ.

قال أبو حيان في «إعرابه»: ﴿التر﴾ أسماء مدلولها حروف المعجم ولذلك نطق بها نطق حروف المعجم، وهي موقوفة الآخر، لا يقال: إنها مُعْرَبَةٌ؛ لأنها لم يدخل عليها عامل فتعرب، ولا يقال: إنها مَبْنِيَّة؛ لعدم سبب البناء، لكن أسماء حروف المعجم قابلة لتركيب العوامل عليها فتعرب، تقول: هذه ألفت حسنة، ونظير سرد هذه الأسماء موقوفة أسماء العدد، إذا عدوا يقولون: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قاسم في «شرح الألفية»: ذهب قومٌ إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة لا مُعْرَبَةٌ ولا مَبْنِيَّةٌ، واختاره ابن عصفور<sup>(٣)</sup>.

(١) في (س): «في».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٤٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ٩٧).

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» لبد الدين حسن بن عبد الله بن علي المرادي (١ / ٢٩٧)، وقال: إن مذهب الناظم - صاحب الألفية - أنها مبنية.

ومما يناسب التّقرير الأوّل قال ابنُ يعيش في «شرح المفصل»: المراد بالمعرب ما كان فيه إعرابٌ أو كان قابلاً للإعراب، وليس المراد منه أن يكون فيه إعرابٌ لا محالة، ألا ترى أنّك تقول في (زيد) و(رجل): إنهما مُعربان وإن لم يكن فيهما في الحال إعرابٌ؛ لأنّ الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير صَمِيمة إليه لم يستحقّ الإعراب؛ لأنّ الإعراب إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوتِ نُصوتٍ به، فإن ركّبتَه مع غيره تركيباً تحصلُ به الفائدةُ فحينئذٍ يستحقّ الإعراب<sup>(١)</sup>.

ثم إن مسمياتها لما كانت عنصر الكلام وبسائطه التي تركب منها افتتحت السورة بطائفة منها إيقاظاً لمن تُحدّي بالقرآن، وتنبهاً على أن المتلوّ عليهم كلامٌ منظومٌ ممّا يُنظّمون به كلامهم، فلو كان من عند غير الله تعالى لَمَّا عَجَزَوا عن آخِرهم مع نظائرهم وقوّة فصاحتهم عن الإتيان بما يُدانيه، وليكون أوّل ما يقرعُ الأسماع مستقلاً بنوع من الإعجاز، فإن النطق بأسماء الحروف مختصّ بمن خطّ ودرّس، فأما من الأمّي الذي لم يخالط الكتاب فمستبعدٌ مستغربٌ خارقٌ للعادة، كالكتابة والتلاوة، سيّما وقد راعى في ذلك ما يعجزُ عنه الأديبُ الأريبُ العاقل<sup>(٢)</sup> الفائقُ في فنّه.

وهو أنه أوّردَ في هذه الفواتح أربعة عشر اسماً هي نصفُ أسامي حروفِ المُعجَم - إن لم تُعدّ الألفُ فيها حرفاً برأسها - في تسع وعشرين سورةً بعددِها إذا عدّ<sup>(٣)</sup> الألفُ، مشتملةً على أنصافِ أنواعها:

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ١٤٩).

(٢) «العاقل»: ليس في (ت) و(خ).

(٣) بعدها في (ت) و(خ): «فيها».

فَدَكَرَ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ - وَهِيَ مَا يُضْعَفُ الْاعْتِمَادُ عَلَى مَخْرَجِهِ، وَيَجْمَعُهَا:  
 (سَتَشْحَتُكَ خَصْفَةٌ) <sup>(١)</sup> - نَصَفَهَا: الْحَاءُ وَالْهَاءُ وَالصَّادُ وَالسِّينُ وَالْكَافُ.  
 وَمِنَ الْبَوَاقِي الْمَجْهُورَةُ نَصْفًا يَجْمَعُهَا: (لَنْ يُقَطَعَ أَمْرٌ).  
 وَمِنَ الشَّدِيدَةِ الثَّمَانِيَةِ الْمَجْمُوعَةِ فِي: (أَجَدْتَ طَبَقَكَ) أَرْبَعَةٌ يَجْمَعُهَا: (أَقَطَكَ).  
 وَمِنَ الْبَوَاقِي الرَّخْوَةِ عَشْرَةٌ يَجْمَعُهَا: (حُمُسٌ عَلَى نَصْرِهِ) <sup>(٢)</sup>.  
 وَمِنَ الْمُطْبَقَةِ الَّتِي هِيَ الصَّادُ وَالطَّاءُ وَالصَّادُ وَالطَّاءُ نَصَفَهَا <sup>(٣)</sup>، وَمِنَ الْبَوَاقِي  
 الْمُنْفَتِحَةِ نَصَفَهَا <sup>(٤)</sup>.  
 وَمِنَ الْقَلْقَلَةِ - وَهِيَ حُرُوفٌ تَضْطَرِبُ عِنْدَ خُرُوجِهَا وَيَجْمَعُهَا: (قَدْ طَبَّحَ) <sup>(٥)</sup> -  
 نَصَفَهَا الْأَقْلَ لِقَلَّتْهَا <sup>(٦)</sup>.

(١) قوله: «ستشحتك خصفة» هو تركيبٌ لجمع الحروف المذكورة وضبطها ليسهل استحضارها؛ كقولهم: «فحته شخص سكت» ونحوه والسين هنا حرف تنفيس، و«يشحث» بمعنى: يلح في السؤال، ومثله: يكدي، والمكدي: السائل، و«خصفة» بفتحاتٍ علم؛ أي ستطلب منك ما ذكر، وما قيل من أنه لا يبعد أن يكون «يشحث» مأخوذاً من شَحْنَا، وهي كلمة سريانية يفتح بها المغالبيق بغير مفتاح؛ أي: ستفتح مغالبيقك بلا مفتاح خصفة، تعسف غير محتاج له. انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (١/ ١٦٣).

(٢) قوله: «حمس على نصره» الذي في هذه العبارة عند تعدد حروف، فإن عدَّ التنوين في «حمس» بدلاً من النون استقامت عشرة، فإن العاشر هو النون كما في «الكشاف» (١/ ٢٩).

(٣) وهي: الصاد والطاء. المصدر السابق.

(٤) كتب فوقها في (ت): «وهي الألف واللام والميم والراء والكاف والهَاءُ والعَيْنُ والسينُ والحاءُ والقاف والياء والنون». ومثله في المصدر السابق.

(٥) طبع بوزن فَرِحَ؛ أي: حمق.

(٦) كتب تحتها في (ت): «وهي الطاء والقاف». ومثله في المصدر السابق.

ومن اللَّيْتَيْنِ<sup>(١)</sup> الياءَ لأنها أَقْلُ ثِقَلًا.

ومن المستعلية - وهي التي يتصعدُ الصَّوْتُ بها في الحَنَكِ الأَعْلَى، وهي سبعة: القافُ والصَّادُ والطَّاءُ والخاءُ والعينُ والضادُ والظاءُ - نصفها الأَقْلُ<sup>(٢)</sup>. ومن البَوَاقِي المنخفضة نصفها<sup>(٣)</sup>.

ومن حروفِ البَدَلِ - وهي أَحَدَ عَشَرَ عَلَيَّ ما ذكره سيبويه<sup>(٤)</sup> واختارَهُ ابنُ جَنِّي<sup>(٥)</sup>، ويجمعُها: (أَجْدُ طَوَيْتَ منها) - الستة الشائعة المشهورة التي يجمعُها (أهطمين).

قوله: «عنصرُ الكلامِ وبسائطُه»:

في «الصَّحاحِ»: العُنْصُرُ والعُنْصَرُ: الأَصْلُ<sup>(٦)</sup>.

والبَسَائِطُ: جمعُ بَسِيطَةٍ بمعنى مَبسوطَةٍ، وهي المنشورة<sup>(٧)</sup>.

قوله: «اِفْتَتَحَتِ السُّورَةُ بِطائِفَةٍ منها إِيقاظًا لِمَنْ تُحَدِّثُ بالقرآنِ، وتنبِيهاً على أَنَّ

المتلوِّ عليهم كلامٌ مَنْظومٌ مما يَنْظُمُونَ مِنْهُ كلامَهُمْ»:

(١) كتب تحتها في (ت): «وهي الواو والياء».

(٢) كتب تحتها في (ت): «وهي الصاد والقاف والطاء». ومثله في المصدر السابق.

(٣) أي: الألفَ واللامَ والميمَ والراءَ والكافَ والهاءَ والياءَ والعينَ والسينَ والحاءَ والنونَ. كما في المصدر السابق.

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤ / ٢٣٧).

(٥) انظر: «سر صناعة الإعراب» لابن جني (١ / ٦٢).

(٦) انظر: «الصَّحاح» للجوهري (مادة: عصر).

(٧) لم أقف على من ذكر هذا المعنى، ورد الشهاب الخفاجي هذا القول حيث قال في «حاشيته على تفسير

البيضاوي» (١ / ١٥٨): بسائط: جمع بسيطة، وهي الحروف المفردة، فقول المصنف: «التي تركب

منها» تفسير له، فمن قال: إنه جمع بسيطة بمعنى مبسوطة وهي المنشورة، لم يصب المحز.

اختارَ المصنّفُ هذا القولَ تبعاً لصاحبِ «الكشاف»، وهو رأيٌ لبعضِهِم<sup>(١)</sup>، ولم يثبتَ عن أحدٍ مِنَ الصّحابةِ والتّابعينَ ولا أتباعِهِم.

قوله: «لَمَّا عَجَزُوا عَنْ آخِرِهِم»:

قال الطيبيُّ: أي: عجزاً صادراً عن آخِرِهِم، فإذا صدرَ العجزُ عن آخِرِهِم فيكونُ قد صدرَ عن جميعِهِم مُتجاوزاً عن آخِرِهِم<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخُ أكملُ الدّين: تقديرُهُ: عَن أَوْلِهِم إلى آخِرِهِم، فحُذِفَ مُتعلِّقٌ (عن) ومُتعلِّقٌ «آخِرِهِم».

قوله: «حروفُ المعجَم»:

قال في «الصّحاح»: العَجْمُ: النَّقْطُ بالسّوادِ وغيره، يقال: أَعَجَمْتُ الحروفَ، ومنه حروفُ المُعجَم، وهي الحروفُ المُقطَّعةُ التي يختصُّ أكثرُها بالنَّقْطِ مِنْ بين سائرِ حروفِ الأُمَمِ<sup>(٣)</sup>، ومعناه: حُرُوفُ الخَطِّ المُعجَمِ كَمَسجِدِ الجامعِ؛ أي: مسجِدِ اليَوْمِ الجامعِ، وناسٌ يجعلونَ المُعجَمَ بمعنى الإِعجامِ مَصدراً مثلَ المُدخَلِ والمُخرَجِ؛ أي: من شأنِ هذه الحروفِ أن تُعجَمَ. انتهى<sup>(٤)</sup>.

قال الشّيخُ سعدُ الدّين: وقد يقال: مَعناه: حُرُوفُ الإِعجامِ؛ أي: إِزَالَةُ العُجمَةِ وذلك بالنَّقْطِ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» (٥٨ / ١)، و«الصّحاحي في فقه اللّغة» لابن فارس (ص: ٨٥)، و«التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي (١ / ١٩٦) نقلاً عن المبرد، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ١٠٢)، نقلاً عن قطرب.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٣٠).

(٣) قوله: «الأُمَم» كذا في النسخ، ومثله في «اللسان» و«التاج» (مادة: عجم)، والذي في «الصّحاح» و«مختاره»: «الاسم».

(٤) انظر: «الصّحاح» للجوهري مادة (ع ج م).

(٥) قاله ابن الأثير في «النهاية» (٣ / ١٨٧).



وقال الشيخُ أكملُ الدين: روى الأزهريُّ عن الليث قال: المُعْجَمُ: الحروفُ المقطَّعةُ، سُمِّيَتْ مُعْجَمَةً<sup>(١)</sup> لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ<sup>(٢)</sup>؛ أي: لا بيانَ لها وإن كانت أصلاً للكلام كلِّه.

قوله: «المجهورَّة»: هي ما ينحصرُ جريُّ النَّفْسِ [فيها] مع تحرُّكه، وحروفُها: ظُلُّ قَوْ رَبَضَ إِذَا عَزَا جُنْدٌ مُطِيعٌ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ومن الشديدة»: هي ما ينحصرُ جريُّ الصَّوْتِ [فيها] عند إسكانه في مخرجه فلا يجري، والرَّخْوَةُ ضِدُّهَا<sup>(٤)</sup>.

قوله: «ومن المُطَبَّقة»: هي ما ينطبقُ ما يحاذي اللِّسَانَ مِنَ الحنكِ عليه عند خروجهَا، والمُنْفَتِحَةُ ضِدُّهَا<sup>(٥)</sup>.

قوله: «ومن القلقلة»: هي ما ينضمُّ إلى الشدَّةِ فيها ضغطٌ في الوقفِ<sup>(٦)</sup>.

وقد زاد بعضهم سبعةً أخرى، وهي: اللامُ في (أصِيلال)، والصادُ والزَّايُّ في (صِرَاطُ وِزْرَاط)، والفاءُ في (جَدَف)، والعينُ في (أَعْن)، والثاءُ في (تُرُوغ الدَّلُو)، والباءُ في (با اسْمُكَ؟) حتى صارت ثمانيةً عَشَرَ، .....

(١) كذا في النسخ الخطية، في «تهذيب اللغة»: «معجماً».

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» (١/ ٢٥٠).

(٣) انظر: «الشافية» لابن الحاجب (ص ١٢٢)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٨).

(٤) انظر: «الشافية» لابن الحاجب (ص ١٢٣)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٨)، وحروفها: «أجدك قطبت».

(٥) قال ابن الحاجب في «الشافية» (ص ١٢٣): والمطبعة: وهي ما ينطبق على مخرجه الحنك، وحروفها ضضطظ، وانظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٨).

(٦) انظر: «الشافية» لابن الحاجب (ص ١٢٤)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٩).

وقد ذُكِرَ منها تسعة: الستة المذكورة، واللام والصَّادَ والعين، وممَّا يُدْغَمُ<sup>(١)</sup> في مثله ولا يُدْغَمُ في المقارب - وهي خمسة عَشَرَ: الهمزة والهاء والعين والصاد والطاء والميم والياء والخاء والغين والضَّادُ والطاء والسين والراء والواو<sup>(٢)</sup> - نصفها الأقل، وممَّا يُدْغَمُ فيهما وهي الثلاثة عشر الباقية نصفها الأكثر: الحاء والقاف والكاف والراء والسين واللام والنون؛ لِمَا في الإدغام من الخِفةِ والفصاحة، ومن الأربعة التي لا تُدْغَمُ فيما قاربها ويُدْغَمُ فيها مقاربها - وهي الميم والزَّاي والسين والفاء - نصفها.

ولمَّا كانت الحروف الدَّلْقِيَّةُ التي يُعْتَمَدُ عليها بدَلْقِ اللِّسَانِ وهي ستة يُجمَعُها (رُبَّ مُنْقَلٍ)، والحَلْقِيَّةُ التي هي: الهاء والحاء والعين والغين والخاء والهمزة، كثيرة الوقوع في الكلام ذُكِرَ ثلثيها.

ولمَّا كانت أبنية المزيد لا تتجاوزُ عن السباعية ذُكِرَ من الزوائد العشرة التي يجمَعُها (اليوم تنسأه) سبعة أحرفٍ منها تنبئها على ذلك.

ولو استقررت الكَلِمَ وتراكيبها وجدَّت الحروف المتروكة من كلِّ جنسٍ مكثورةً بالمذكورة.

قوله: «اللام في أصيلاً»؛ أي: فإنَّها بدلٌ من النون. قال في «الصحاح»: الأصيل: الوقتُ بعدَ العَصْرِ إلى المغرب، وجمعه: أُصْلٌ وَأَصَالٌ وَأَصَائِلٌ، ويجمعُ أيضاً على أُصْلَانٍ؛ مثل: بَعِيرٍ وَبُعْرَانٍ، ثم صَغَّرُوا الجَمْعَ فقالوا: أُصْيَلَانٌ، ثمَّ أبدلوا من النون لَمًا فقالوا: أُصْيَلَالٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «وقد ذكر»؛ أي: الله تعالى «منها»؛ أي: من الثمانية عشر «تسعة»: وهي نصف الثمانية عشر، «الستة المذكورة»؛ أي: في قوله: «أهظمين»، «ومما يدغم»؛ أي: وذُكِرَ مما يُدْغَمُ... إلى آخره. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٩٤).

(٢) في (ت) زيادة: «والفاء»، وفي (خ): «والسين والواو والتاء والزاي».

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (أ ص ل).

وفي «تذكرة» أبي عليّ الفارسيّ: إن قيل في (أَصِيلَالٍ): كَيْفَ رَعَمْتُمْ أَنَّ اللَّامَ بَدَلَ مِنَ النُّونِ فِي أَصِيلَانَ؟ وَهَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّ اللَّامَ لَمْ تُكْرِّرْتَ وَالنُّونَ فِي أَصِيلَانَ بَدَلَ مِنْهَا.

قيل: هذا لا يجوز؛ لأنّ اللام لو كانت أصلاً لم تثبت في التّحقير الألف قبل اللام ولا نقلت ياء، ألا ترى أنّه لا يجوز في (شِمَالٍ) إلا (شَمِيلٍ)، فلو كانت اللام الأصل لكانت مثل شَمِيلٍ في التّحقير، ولا يكون أَصِيلَالٌ جمعاً؛ لأنّ هذا الضّرب من الجمع لا يحقّر ولكنه اسمٌ اختصّ به التّحقير كسائر الأسماء التي لم تُستعمل في غير التّحقير.

قوله: «والفاء في جَدَف والثاء في تُرُوغ الدلو»:

يريد بذلك إبدال الثاء فاءً، وإبدال الفاء ثاءً.

قال ابنُ السّكّيت في كتاب «الإبدال» (بابُ الفاء والثاء): يقال: جَدَفٌ وَجَدَثٌ للقبير.. إلى أن قال: ويقال: هو فَرُوغُ الدلوِ وَتُرُوغُهَا<sup>(١)</sup>.

والفَرُوغُ: مخرجُ الماءِ من الدلوِ من بين العِراقِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والعين في عن»:

يشير إلى إبدال الهمزة عيناً في لغة تميم يقولون في نحو: أعجبنى أن تفعل: عَن تَفَعَلَ<sup>(٣)</sup>، قال ذو الرّمّة:

أَعَن تَوَسَّمَتَ مِنْ خِرْقَاءَ مَنْزَلَةً      مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ<sup>(١)</sup>

(١) انظر: «القلب والإبدال» لابن السكيت (ص ١٠ - ١١).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فرغ).

(٣) انظر: «شرح الكافية» (٤ / ٢٠٧٩).

(١) انظر: «ديوان ذي الرمة» (١ / ٣٧١)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص: ١٠٤)، و«تهذيب اللغة» =

أى: «أأن، وكذا يفعلون في أن المشددة فيقولون: (أشهد عن محمدًا رسول الله)، وتسمى: عننة تميم.

قوله: «والباء في باسبك»<sup>(١)</sup>: يشير إلى إبدال الميم بباء في لغة مازن، قال المازني: دَخَلْتُ عَلَى الْخَلِيفَةِ الْوَاتِقِ فَقَالَ لِي: مَمَّنَ الرَّجُلُ؟ قُلْتُ: مِنْ بَنِي مَازِنٍ، فَقَالَ: بَا سَبُكُ؟ يَرِيدُ: مَا اسْمُكَ، وَهِيَ لُغَةٌ قَوْمِي يَبْدُلُونَ الْمِيمَ بَاءً، ثُمَّ قَالَ لِي: اجْلِسْ فَاطْمِئِنَّ، يَرِيدُ: فَاطْمِئِنَّ، وَذَلِكَ لَمَّا أَحْضَرَهُ لِيَسْأَلَهُ عَن قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أظلوهم إن مصابكم رجلاً... البيت<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن جنى في «سر الصناعة»: أخبرنا أبو علي ياسناده إلى الأصمعي قال: كان أبو سوار الغنوي يقول: باسبك<sup>(٣)</sup>؟ يريد: ما اسمك؟ فهذه الباء بدل من الميم. وقالوا: (بعكوكه) وأصلها: (معكوكه) فالباء بدل من الميم، انتهى<sup>(٤)</sup>.

قوله: «بذلق اللسان»؛ أى: طرفه.

قوله: «مكثورة بالمذكورة»؛ أى: مغلوبة بالكثرة، أى: المذكورة غالباً على غير المذكورة، ومنه: كثره؛ أى: غالبه بالكثرة.

= (١/٨٣)، و«سر صناعة الإعراب» (١/٢٤١)، و«الفاثق» (١/١٥). ورواية الديوان: «أأن ترسمت».

(١) قوله: «باسبك» كذا في نسخ السيوطي، وفي نسخ البيضاوي: «باسمك»، ومثله في «حاشية الشهاب»

(١/١٦٦)، ولم يذكر فيها خلافاً بين النسخ لكنه قال: وسمع إبدال ميمه باء أيضاً: با اسبك بباءين.

قلت: وقع الاختلاف نفسه بين السيوطي وما سيأتي من المصادر كما سنبينه.

(٢) رواه أبو بكر الزبيدي في «طبقات النحويين» (ص ٩١)، وفيه: با اسمك؟ وفيه أيضاً: فقلت على

القياس: مكر يا أمير المؤمنين - أي بكر -.

(٣) في «سر صناعة الإعراب»: «با اسمك».

(٤) انظر: «سر صناعة الإعراب» (١/١٣١).

ثم إنه ذكرها مفردةً وثنائيةً وثلاثيةً ورباعيةً وخماسيةً؛ إيداناً بأن المتحدّى به مركّبٌ من كلماتهم التي أصولها كلماتٌ مفردةٌ ومركّبةٌ من حرفين فصاعداً إلى الخمسة.

وذكر ثلاث مفرداتٍ في ثلاثٍ سورٍ لأنها تُوجدُ في الأقسام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

وأربع ثنائياتٍ لأنها تكونُ في الحرفِ بلا حذفٍ ك(بَل) وفي الفعلِ بحذفٍ ك(قُل) وفي الاسمِ بغيرِ حذفٍ ك(مَنْ)، وبه ك(دَم)، في تسعِ سورٍ لوقوعه في كلّ واحدٍ من الأقسامِ الثلاثة على ثلاثة أوجهٍ: ففي الأسماءِ: (مَنْ) و(إِذْ) و(ذُو)، وفي الأفعالِ: (قُل) و(بِعْ) و(خَفْ)، وفي الحروفِ: (أَنَّ) و(مِنْ) و(مُذْ) على لغةٍ من جرّ بها.

وثلاث ثنائياتٍ لمجيئها في الأقسامِ الثلاثة في ثلاث عشرة<sup>(١)</sup> سورة؛ تنبيهاً على أن<sup>(٢)</sup> أصول الأبنية المستعملة ثلاثة عشر: عشرة منها للأسماء، وثلاثة للأفعال.

ورباعيتين، وخماسيتين؛ تنبيهاً على أن لكلّ منهما أصلاً ك(جعفر) و(سفرجل)، ومُلحقاً ك(قَرَدَد) و(جَحَنَقَل).

ولعلّها فرّقت على السور ولم تُعدّ بأجمعها في أوّل القرآن لهذه الفائدة<sup>(٣)</sup>،

(١) في (ت) و(خ): «ثلاثة عشر».

(٢) بعدها في (خ): «أحوال».

(٣) قوله: «لهذه الفائدة»؛ أي: المذكورة في كل قسمٍ من المفردة، والثنائية، والثلاثية، والرباعية، والخماسية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٩٧).

مع ما فيه من إعادة التحدّي وتكرير التنبيه والمبالغة فيه.

والمعنى: هذا المتحدّي به مؤلّف من جنس هذه الحروف، أو المؤلّف منها كذا.

وقيل: هي أسماء السور، وعليه إطباق الأكثر، سمّيت بها إشعاراً بأنّها كلمات معروفة التركيب، فلو لم يكن وحياً من الله لم تتساقط مقدرتهم دون معارضة، واستدلّ عليه بأنّها لو لم تكن مفهومة كان الخطاب بها كالخطاب بالمهمّل، والتكلم بالزنجي مع العربي، ولم يكن القرآن بأسره بياناً وهدي، ولما أمكّن التحدّي به.

وإن كانت مفهومة: فإنّما أن يراد بها السور التي هي مُستهلّها على أنّها ألقابها، أو غير ذلك، والثاني باطل: لأنه إمّا أن يكون المراد ما وُضعت له في لغة العرب وظاهر<sup>(١)</sup> أنه ليس كذلك<sup>(٢)</sup>، أو غيره وهو باطل؛ لأن القرآن نزل على لغتهم؛ لقوله تعالى: ﴿يَلْسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فلا تُحمّل على ما ليس في لغتهم.

لا يقال: لم لا يجوز أن تكون مزيدة للتنبيه والدلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر كما قال قُطْرُب، أو إشارة إلى كلمات هي منها اقتصر عليها اقتصار الشاعر في قوله:

قَلْتُ لَهَا قَفِي فَقَالَتْ قَافٌ<sup>(٣)</sup>

(١) في (أ) و(خ): «فظاهر».

(٢) بعدها في (أ): «مطلعها»، ولا يظهر لها وجه.

(٣) بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٣ / ٧٥)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٨٩)،

و«تفسير الطبري» (١ / ٢١٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (١ / ٦٢)، و«الخصائص» لابن جني =

كما رُوي عن ابن عباسٍ رضي الله تعالى عنهما أنه قال: الألفُ آلاءُ الله، واللامُ لُطفُه، والميمُ ملكُه؟

وعنه: أنَّ ﴿الر﴾ و﴿حم﴾ و﴿ت﴾ مجموعُها حروفُ الرحمن.

وعنه: أنَّ ﴿الر﴾ معناه: أنا اللهُ أعلمُ. ونحوُ ذلك في سائرِ الفواتح.

وعنه: أن الألفَ من الله، واللامَ من جبريل، والميمَ من محمدٍ؛ أي: القرآنُ مُنزَلٌ من الله بلسانِ جبريلَ على محمدٍ<sup>(١)</sup>.

أو إلى مُددِ أقوامٍ<sup>(٢)</sup> وآجالِ بحسابِ الجُمَلِ؛ كما قال أبو العالِيَةِ؛ متمسِّكا بما رُوي: أنه ﷺ لَمَّا أتاه اليهودُ تلا عليهم ﴿الر﴾ البقرة، فحَسَبُوا وقالوا: كيف ندخلُ في دينٍ مدَّتُه إحدى وسبعون سنةً، فتبسَّم رسولُ الله ﷺ فقالوا: فهل غيرُه؟ فقال: ﴿الر﴾ و﴿الر﴾ و﴿الر﴾ فقالوا: خلَّطت علينا فلا ندرى بأيِّها نأخذ.

فإن تلاوتَه إياها بهذا الترتيبِ عليهم وتقريرهم على استنباطهم دليلٌ على ذلك، وهذه الدلالة وإن لم تكن عربيَّةً، لكنَّها لاشتهارها فيما بينَ الناس - حتى العربِ - تُلحِقُها<sup>(٣)</sup> بالمعربَّاتِ كالمشكاةِ والسجِّيلِ والقسطاسِ.

= (١/٣١ و ٨١ و ٢٤٧) و(٢/٣٦٣)، و«المحتسب» له (٢/٢٠٤ و ٢٠٨ و ٢٨١)، و«تفسير الثعلبي» (٣/٢٦). والرواية عند الطبري وابن جني والثعلبي:

قُلْنَا لَهَا قِيفِي لَنَا قَالَتْ قَافٌ

وبعده:

لا تحسبي أنا نسينا الإيجاف

(١) ذكره الواحدي في «البيسط» (٥/١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما من رواية عطاء، وإسناده ساقط.

(٢) قوله: «أو إلى مدد أقوام»: عطف على «إلى كلمات» في قوله: «أو إشارة إلى كلمات هي منها...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٩٩).

(٣) قوله: «تلحقها»؛ أي: تلحق الدلالة الحروف المذكورة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/٩٩).

أو دلالة<sup>(١)</sup> على الحروف المبسوطة مُقسماً بها لشرَفها من حيث إنها بسائطُ أسماء الله تعالى ومادّة خطابه.

قوله: «وذكر ثلاث مُفردات» هي: ﴿ص﴾ ﴿ق﴾ ﴿ت﴾، «وأربع ثنائيات» هي: ﴿طه﴾ ﴿طس﴾ ﴿يس﴾ ﴿حم﴾.

قوله: «في تسع سُورٍ»؛ أي: بإسقاطِ سُورَةِ شُورَى.

قوله: «وثلاث ثلاثيّات» هي: ﴿آلآ﴾ ﴿آلر﴾ ﴿طسآ﴾، «ورباعيتين» هما: ﴿آلآص﴾ ﴿آلر﴾، «وخماسيتين» هما: ﴿كهيصص﴾ ﴿حم عسق﴾.

قوله: «وقيل: هي أسماء السُّورِ، وعليه إطباقُ الأكثرِ»:

عبارة الإمام: وهو قولُ أكثر المتكلمين واختيارُ الخليل وسيبويه، ونعمًا هي، فإنَّ الأكثرَ مُطلقًا لم يذهبوا إليه<sup>(٢)</sup>.

وقد نُقِصَ هذا القولُ بأمورٍ ذكرها المصنّفُ بعد ذلك مع الجوابِ عنها، وأحسنُ ما يُنْقَضُ به ولم يذكره: أنَّ أسماء السُّورِ توقيفيّةٌ، ولم يُروَ مرفوعاً ولا موقوفاً عن أحدٍ من الصّحابةِ ولا التابعينَ أنَّ هذه أسماءٌ للسُّورِ، فوجبَ إلغاءُ القولِ بذلك<sup>(٣)</sup>.

ونقّضه الإمامُ بأنّها لو كانت أسماءً لها لوجبَ اشتهاؤها بها وقد اشتهرت بغيرها كسورة البقرة وآل عمران<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «أو دلالة»: عطف على «مزيدة» في قوله: «لم لا يجوزُ أن تكونَ مزيدةً للتنبيه...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٠).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٢).

(٣) لكن روى الطبري في تفسيره (١/ ٢٠٦) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه فقال: إنما هي أسماء السور.

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٦).



قوله: «مَقْدَرْتُهُمْ» بالضم<sup>(١)</sup>؛ أي: قَدَرْتُهُمْ.

قوله:

«قُلْتُ لَهَا قِفِّي فَقَالَتْ قَافُ لَا تَحْسَبِنِ أَنَا نَسِينَا الْإِجَافُ»

كذا في النسخ، وصدْرُهُ مُحَرَّفٌ وغيرُ موزونٍ كما ترى، والصوابُ كما أوردَهُ ابنُ جنبي في «الخصائص»: «

قُلْنَا لَهَا قِفِّي لَنَا قَالَتْ: قَافُ»<sup>(٢)</sup>

أخرج أبو الفرج الأصبهاني في «الأغاني»، عن أبي بكر الباهلي عن بعض من حدّثه قال: لَمَّا شَهِدَ عَلَى الْوَلِيدِ عِنْدَ عَثْمَانَ بِشَرْبِ الْخَمْرِ كَتَبَ إِلَيْهِ بِأَمْرِهِ بِالشُّخُوصِ، فَخَرَجَ وَخَرَجَ مَعَهُ قَوْمٌ فِيهِمْ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ، فَنَزَلَ الْوَلِيدُ يَوْمًا يَسُوقُ بِهِمْ فَقَالَ يَرْتَجِزُ: لَا تَحْسَبِنَا قَدْ نَسِينَا الْإِجَافُ وَالنَّشَوَاتِ مِنْ مُعْتَقٍ صَافٍ»<sup>(٣)</sup> وَعَزَفَ قِنَاتٍ عَلَيْنَا عَزَافُ

فقال عَدِيُّ: فَأَيْنَ تَذْهَبُ بِنَا؟ إِذْنَ أَقِيمُ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «روي عن ابن عباس أنه قال: الألفُ آلاءُ الله، واللامُ لطفُه، والميمُ مُلكُه»:

قلت: هذا إنمَّا رُوِيَ عن أبي العالِيَّةِ، كذا أخرجه ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «بالضم» في الاختصار عليه نظر، فقد ذكر الأنصاري في «الحاشية» أنه بتثليث الدال.

(٢) انظر ما تقدم من تخريج البيت.

(٣) في «الأغاني»: «من عتيق أو صاف».

(٤) رواه أبو الفرج الأصبهاني في «الأغاني» (٥ / ٨٩ - ٩٠)، وفي آخره فأين تذهب بنا؟ أقم!.

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١ / ٢٠٩) عن الربيع بن أنس بلفظ: الألف آلاءُ الله، واللام لطفه، والميم

مجده، وهكذا رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١ / ٣٣) عن الربيع بن أنس، عن أبي العالِيَّةِ، وذكره =

قوله: «وعنه أن ﴿آلر﴾ و﴿حم﴾ و(نون) مجموعها: الرَّحْمَنُ»:

أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وعنه أن ﴿آلر﴾ معناه: أنا الله أعلم»:

أخرجه عبدُ بن حميدٍ وابنُ جريرٍ وابنُ المنذرٍ وابنُ أبي حاتمٍ من طريقٍ عنه<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وعنه أن الألفَ من الله واللامَ من جبريلَ والميمَ من محمدٍ»:

هذا لا يعرفُ عن ابنِ عباسٍ ولا غيره من السلفِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أو إلى عددِ أقوامٍ وأجالٍ بحسابِ الجُمَّلِ كما قاله أبو العالية»:

أخرجه ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مُتَمَسِّكًا بما رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَتَاهُ الْيَهُودُ..» الحديثُ:

أخرجه البخاريُّ في «تاريخه» وابنُ جريرٍ من طريقِ ابنِ إسحاقٍ، عن الكلبيِّ،

عن أبي صالحٍ، عن ابنِ عباسٍ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله بنِ رثابٍ به، وسندهُ ضعيفٌ<sup>(٥)</sup>.

<sup>=</sup> بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٣ / ٣٦)، والبغوي في «تفسيره» (١ / ٥٩)، عن محمد بن كعب.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٣١٣) عن ابن عباس: الر حروف الرحمن مفارقة، ورواه عنه الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٠٣) بلفظ: ﴿آلر﴾ و﴿حم﴾ و﴿ت﴾ هو الرحمن مقطوع. وهكذا رواه ابن أبي حاتم (١١٣١٤) عن سعيد بن جبير.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٣)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٢٠٧)، وانظر: «الدر المنثور» (١ / ٥٦) إلى عبد بن حميد وابن المنذر والنحاس.

(٣) بل ذكره الواحدي في «البيسط» (٥ / ١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما من رواية عطاء، لكن إسناده ساقط.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١ / ٢٠٩) من قول الربيع بن أنس، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١ / ٣٣) من رواية الربيع بن أنس عن أبي العالية.

(٥) رواه بنحوه مطولاً: البخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ٢٠٨)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٢٢١)، =

وجابرُ المذكورُ صحابيٌّ آخرُ غيرُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمروِ بنِ حرامِ الأنصاريِّ المشهورِ.

قال ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»: شهدَ بدرًا وسائرَ المشاهدِ، وهو أوَّلُ مَنْ أسلمَ مِنَ الأنصارِ قَبْلَ العَقْبَةِ الأولى<sup>(١)</sup>.

وذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الإصابة» أنَّ روايتهُ قليلةٌ جدًا<sup>(٢)</sup>.

هذا وإنَّ القولَ بأنَّها أسماءُ السورِ يُخرِجُها إلى ما ليسَ في لغةِ العربِ؛ لأنَّ التسميةَ بثلاثةِ أسماءٍ فصاعدًا مستكرهٌ<sup>(٣)</sup> عندهم، ويؤدِّي إلى اتِّحادِ الاسمِ والمسمَّى، ويستدعي تأخُّرَ الجزءِ عن الكلِّ من حيث إنَّ الاسمَ يتأخَّرُ عن المسمَّى بالرتبةِ.

لأنَّا نقولُ<sup>(٤)</sup>: هذه الألفاظُ لم تُعهدْ مزيدهُ للتنبيةِ والدلالةِ على الانقطاعِ، والاستئنافِ يلزمُها وغيرُها من حيث إنها فواتحُ السورِ، ولا يقتضي ذلكَ أن لا يكونَ لها معنى في حيِّزِها.

ولم تُستعملْ<sup>(٥)</sup> للاختصارِ من كلماتٍ معيَّنةٍ في لغتهم: أمَّا الشعرُ فشاذٌّ، وأمَّا قولُ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ تعالى عنه فتنبيةٌ على أن هذه الحروفَ منبعُ الأسماءِ

= والداني في «البيان في عدآي القرآن» (ص: ٣٣٠)، وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٤٥).  
والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(١) انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (١/ ٢١٩).

(٢) انظر: «الإصابة» لابن حجر (١/ ٥٤٥)، وابن حجر لم ينص على ذلك وإنما ذكر أحاديثه وهي ثلاثة أحاديث.

(٣) في (ت) و(خ): «مستنكر».

(٤) قوله: «لأننا نقول» جواب «لا يقال».

(٥) قوله: «ولم تستعمل» عطف على «لم تعهد».

ومبادئ الخطاب، وتمثيلٌ بأمثلةٍ حسنةٍ ألا ترى أنه عدَّ كلَّ حرفٍ من كلماتٍ متباينةٍ، لا تفسير<sup>(١)</sup> وتخصيصٌ بهذه المعاني دون غيرها؛ إذ لا مخصصٌ لفظاً ومعنى، ولا لحساب<sup>(٢)</sup> الجمَلِ فتُلَحَّقَ بالمعربات، والحديثُ لا دليلٌ فيه؛ لجوازِ أَنَّهُ تَبَسَّمَ تعجباً من جهلهم، وجعلها مُقسَماً بها وإن كان غيرَ ممتنعٍ لكنه يُخَوِّجُ إلى إضمارِ أشياءٍ لا دليلٌ عليها<sup>(٣)</sup>.

والتسميةُ بثلاثةِ أسماءٍ إنما يمتنعُ إذا رُكِبَتْ وجُعِلت اسماً واحداً على طريقة (بعلبك)، فأما إذا نُثِرَتْ نَثْرُ أسماءِ العددِ فلا، وناهيك بتسويةِ سبويه بين التسميةِ بالجملةِ والبيتِ من الشعر، وطائفةٍ من أسماءِ حروفِ المعجم<sup>(٤)</sup>، والمسَمَّى هو مجموعُ السُّورةِ، والاسمُ جزؤها، فلا اتِّحاد، وهو مقدَّمٌ من حيث ذاته ومؤخَّرٌ باعتبارِ كونه<sup>(٥)</sup> اسماً فلا دَوْرَ.

والوجهُ الأولُ أقربُ إلى التحقيقِ، وأوفقٌ للطائفةِ التنزيلِ، وأسلمٌ من لزومِ النقلِ<sup>(٦)</sup> ووقوعِ الاشتراكِ في الأعلامِ من واضعٍ واحدٍ، فإنه يعودُ بالنقصِ على ما هو مقصودُ العَلَمِيَّةِ.

وقيل: إنَّها أسماءُ القرآن، ولذلك أَخْبَرَ عنها بالكتابِ والقرآنِ.

(١) قوله: «لا تفسير» عطف على «تنبيه».

(٢) قوله: «ولا لحساب» عطف على «للاختصار».

(٣) قوله: «إلى إضمارِ أشياء» هي المقسَم عليه، وفعلُ القسم، وفاعله. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠٠/١).

(٤) انظر: «الكشاف» (٢٨/١)، والعبارة فيه: وناهيك بتسويةِ سبويه بين التسميةِ بالجملةِ والبيتِ من الشُّعرِ، وبينَ التسميةِ بطائفةٍ من أسماءِ حروفِ المعجمِ = دَلَالَةٌ قاطعةٌ على صحَّةِ ذلك.

(٥) في (خ): «ومؤخر من حيث كونه».

(٦) قوله: «من لزومِ النقل» أي: إلى العلمية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠١/١).

وقيل: إنَّها أسماءُ الله تعالى، ويَدُلُّ عليه أنَّ عليًّا رضي الله تعالى عنه كان يقول: (يا كهيعص)، (يا حم عسق)<sup>(١)</sup>، ولَعَلَّه أراد: يا مُنْزِلَهُمَا.

وقيل: الألفُ من أقصَى الحلقِ وهو مبدأ المخارج، والألامُ من طرفِ اللسان وهو وسطُها، والميمُ من الشَّفَةِ وهي آخرُها جُمِعَ بينها إيماءً إلى أن العبدَ ينبغي أن يكونَ أوَّلَ كلامِهِ وأوسطُهُ وآخرُهُ ذَكَرَ اللهُ عزَّ وجلَّ.

وقيل: إنَّه سرٌّ استأثَرَ اللهُ تعالى بعلمه، وقد رُوِيَ عن الخُلَفَاءِ الأربعةِ وغيرِهِم من الصَّحابةِ رضي الله تعالى عنهم ما يقرُّبُ منه، ولعلمهم أرادوا أنَّها أسرارٌ بينَ الله تعالى ورسوله ﷺ ورموزٌ لم يُقصدُ بها إفهامٌ غيره؛ إذ يبيِّدُ الخطابُ بما لا يفيد.

فإن جعلتها أسماءَ الله تعالى أو القرآنِ أو السُّورِ كان لها حظٌّ من الإعراب: إمَّا الرفعُ على الابتداءِ أو الخبرِ<sup>(٢)</sup>، أو النصبُ بتقديرِ فعلِ القسمِ على طريقة: (اللهُ لأفعلنَ) بالنصب، أو غيره<sup>(٣)</sup> كما ذكر، أو الجرُّ على إضمارِ حرفِ القسم، ويتأتَّى الإعرابُ لفظاً، والحكايةُ فيما إذا كانت مفردةً أو موازنةً لمفردٍ ك﴿حَمْدٌ﴾ فإنها ك(هابيل)، والحكايةُ ليست إلا فيما عدا ذلك، وسيعودُ إليك ذكرُه مفصلاً إن شاء اللهُ تعالى.

وإن بقيتْها على معانيها: فإن قَدَّرتَ بالمؤلفِ من هذه الحروفِ كان في حيزِ الرفعِ بالابتداءِ والخبرِ<sup>(٤)</sup> على ما مرَّ، وإن جعلتها مُقسَّماً بها يكونُ كلُّ كلمةٍ منها

(١) أورده الرازي في «تفسيره» (٦ / ٢)، ولم أجده مسنداً.

(٢) وحاصله: أن رفعها بأنها مبتدأ، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف؛ أي: هذه ﴿آلَةٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠٢ / ١).

(٣) قوله: «أو غيره»؛ أي: غير تقدير فعل القسم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٠٢ / ١).

(٤) في (خ): «أو الخبر».

منصوباً أو مجروراً على اللغتين في (الله لأفعلن)، فتكون<sup>(١)</sup> جملةً قسميةً بالفعل المقدّر له، وإن جعلتها أبعاصَ كلماتٍ وأصواتاً<sup>(٢)</sup> منزلةً منزلةً حروفِ التنبيه لم يكن لها محلٌّ من الإعراب؛ كالجملِ المبتدأة والمفرداتِ المعدودة، ويوقفُ عليها وَقَفَ التمام إذا قدرت بحيث لا تحتاج إلى ما بعدها.

وليس شيءٌ منها آيةٌ عند غير الكوفيين، وأمّا عندهم ف﴿العر﴾ في مواقعها و﴿المص﴾ و﴿كهيعص﴾ و﴿طه﴾ و﴿طس﴾ و﴿يس﴾ و﴿حم﴾ آية، و﴿حمر﴾ ﴿عسق﴾ آيتان، والبواقي ليست بآياتٍ، وهذا توقيفٌ لا مجال للقياس فيه<sup>(٣)</sup>.

قوله: «هذه الألفاظ لم تُعهد مزيدةً للتنبيه»: جوابه ما قاله الخويي: إنَّ القرآنَ كلامٌ لا يُشبهه الكلامُ فناسب أن يؤتى فيه بألفاظٍ تنبيهٍ لم تُعهد ليكون أبلغ في قرع الأسماع.

قوله: «وناهيك»: قال في «الصحاح»: يقال: (رجلٌ ناهيكٌ من رجلٍ) وتأويله: أنه بجده وعنائه ينهاك عن تطلبٍ غيره، وهذه امرأةٌ ناهيتك من امرأةٍ، تُدكرُ وتؤنثُ وتثنى وتُجمع؛ لأنه اسمُ فاعلٍ، فإذا قلت: (نهيكٌ من رجلٍ) كما تقول: (حسبك من رجلٍ) لم تُثنَّ ولم تُجمع؛ لأنه مصدرٌ<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو بكر ابن الأنباري في كتاب «الزاهر»: قولهم: (ناهيكٌ بفلانٍ) معناه:

(١) في (أ): «وتكون».

(٢) في (خ): «أو أصواتاً».

(٣) قوله: «وهذا»؛ أي: ما قاله الكوفيون «توقيف لا مجال للقياس فيه»؛ أي: فلا يسأل عن توجيه ما قالوه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٠٤).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: نهى).

(كافيك به) من قولهم: قد نَهِيَ الرجل من اللحم وأَنْهَى: إذا اكتفى منه وشَبِعَ<sup>(١)</sup>.  
 وقال في «القاموس»: نَهَيْكَ مِنْ رَجُلٍ، وناهيكَ مِنْهُ، وَنَهَاكَ، بِمَعْنَى: حَسَبُ<sup>(٢)</sup>.  
 قوله: «بِتَسْوِيَةِ سَبِيوهِ بَيْنَ التَّسْمِيَةِ بِالْجَمَلَةِ وَالْبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ»:  
 قال الطَّبِيُّ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي بَابِ التَّرْخِيمِ: لَوْ رَخَّمتَ (تَأَبَّطَ شَرًّا) مِنَ الْأَسْمَاءِ  
 لَرَخَّمتَ رَجُلًا مَسْمَى بِقَوْلِ عَنْتَرَةَ:

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلِّمِي<sup>(٣)</sup>

قوله: «وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَقْرَبُ..» إلى آخره:

ما ذكره من ترجيحه ممنوع؛ لأنه قول لا دليل عليه، ولا قاله أحد من السلف، بل هو رأي محض في كتاب الله لم يعضده مستند، ولا يخفى ما فيه من التكلف والتحمل.

قوله: «وقيل: إنها أسماء القرآن»:

أخرج ابن جرير عن مجاهد، وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد عن قتادة<sup>(٤)</sup>.  
 قوله: «وقيل: إنها أسماء الله»: أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم  
 وابن مردويه والبيهقي في «الأسماء والصفات» عن ابن عباس، وسنده صحيح<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «الزاهر» لابن الأنباري (١٦ / ٢).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: نهى)، و«المحكم» لابن سيده (٣٨٦ / ٤).

(٣) انظر: «الكتاب» (٢٦٩ / ٢)، و«فتوح الغيب» (٣٥ / ٢)، والبيت في «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» لابن الأنباري (ص: ٢٩٦).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠٤ / ١) عن قتادة ومجاهد وابن جريج، ورواه عن قتادة عبد الرزاق في «تفسيره» (٨٨٣)، وانظر: «الدر المنثور» (٥٧ / ١) عن عبد بن حميد.

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠٦ / ١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٦)، والبيهقي في «الأسماء =

قوله: «ويدلُّ عليه أن عَلِيًّا رضيَ اللهُ عنه كان يقول: يا كهيعص يا حم عسق».

أخرج ابن ماجه في «تفسيره» من طريقِ نافعِ بنِ أبي نعيمِ القاري، عن فاطمة بنت عليِّ بن أبي طالب: أنها سمعت عليَّ بن أبي طالب يقول: يا كهيعص اغفر لي<sup>(١)</sup>.

قوله: «ولعله أراد: يا مُنزِلُهُما»:

يردُّه ما أخرجه ابنُ أبي حاتم، عن الربيعِ بن أنسٍ في قوله: ﴿كَهَيْعَصَ﴾: إنَّ معناه: يا مَنْ يُجِيرُ ولا يُجَارُ عليه<sup>(٢)</sup>.

ومثله ما أخرجه عن أشهب قال: سألتُ مالِكًا: أَيَبْنَعِي لأحد أن يتسمَّى بـ ﴿يَسَ﴾؟ قال: لا، يقول اللهُ: ﴿يَسَ﴾ ① وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ ﴿ يقول: هذا اسمي تَسَمَّيْتُ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

وكذا حديث: «إنَّ بَيْتَمَ اللَّيْلَةِ فقولوا: ﴿حَمَ﴾ لا يُنْصَرُونَ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وقيل: إنَّها سرُّ استأثر اللهُ بعلمه»:

أخرج ابنُ المنذرِ وأبو الشيخِ ابنُ حَيَّانَ في «التفسير»، عن داودَ بنِ أبي هندٍ قال: كنتُ أسألُ الشَّعْبِيَّ عن فواتحِ السُّورِ فقال: يا داودُ! إنَّ لكلِّ كتابٍ سرًّا، وإنَّ سرَّ هذا القرآنِ فواتحُ السُّورِ، فدعها وسلَّ عمَّا بدا لك<sup>(٥)</sup>.

= والصفات (١٦٨).

(١) رواه الدارمي في «القبض على المريسي» (١٢)، والطبري في «تفسيره» (١٥ / ٤٥١).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٤٤٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧ / ٢٣٩٦).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠ / ٣١٨٨).

(٤) رواه أحمد في «المسند» (١٦٦١٥)، وأبو داود (٢٥٩٧)، والترمذي (١٦٨٢).

(٥) انظر: «الدر المنثور» (١ / ٥٩).



وحكاه الثعلبي وغيره عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وكثير<sup>(١)</sup>.  
 وحكاه السمرقندي عن عمر وعثمان وابن مسعود<sup>(٢)</sup>.  
 وحكاه القرطبي عن سفیان الثوري والربيع بن خثيم وأبي بكر ابن الأنباري  
 وأبي حاتم وجماعة من المحدثين<sup>(٣)</sup>.  
 واختاره وحكاه الإمام فخر الدين عن ابن عباس والحسين بن الفضل ومال  
 إليه<sup>(٤)</sup>.

وقال السجاوندي: المروي عن الصدر الأول في التهجي: أنها أسرار بين الله  
 وبين نبيه صلوات الله عليه، وقد تجري بين المحرمين<sup>(٥)</sup> كلمات مَعْمَاةٌ تُشيرُ إلى  
 سرِّ بيئتهما، وتفيد تحريض الحاضرين على استماع ما بعد ذلك، وهذا معنى قول  
 السلف: حروفُ التهجي ابتلاءٌ لتصديق المؤمن وتكذيب الكافر.

هذا وهي أعلام تُوقظُ من رَقَدَةِ الغَفَلَةِ بُصْحِ التَّعْلِيمِ، وتُنشِطُ في إلقاء السَّمْعِ  
 على شهودِ القلبِ للتَّعْظِيمِ، كَمَنْ أَرَادَ الإِخْبَارَ بِمُهْمِّ حَرَكَ الحَاضِرِ بِيَدِيهِ، أَوْ صَاحَ بِهِ  
 صِرَّةً لِيُقْبَلَ بِكَلِّهِ عَلَيْهِ، وَمِصْدَاقُ ذَلِكَ: أَنَّ مُعْظَمَهَا مُعَقَّبَةٌ بِذِكْرِ الكِتَابِ، وَقَدْ قَلَّبْتُ  
 الرَّأْيَ ظَهْرًا لِبَطْنٍ فِي تَأْوِيلِ مَعَانِي هَذِهِ الحُرُوفِ سِنِينَ، وَنَيَّقتُ الأَقْوِيلَ المُخْتَارَةَ

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣ / ١٩)، ولم يذكر فيه غير عن أبي بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب.

(٢) انظر: «تفسير السمرقندي» (١ / ٢١)، وفيه: وروي عن عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم

أنهم قالوا: الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر.

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١ / ١٥٤).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٢٥٠).

(٥) كذا في النسخ الخطية، وفي «فتوح الغيب»: «المحرمين»!!!، وفي «شرح الزرقاني على المواهب

اللدنية» (٨ / ٤٣٦): «المحترمين».

على سِتِّينَ، ولم أتحصّل على ثلج اليقين، ولا ظفر الجهد على المراد قادر اليمين، حتى استروحت إلى هذا الوجه من التحري، انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: «فإن جعلتها أسماء لله تعالى أو القرآن أو السور كان لها حظ من الإعراب، إمّا الرفع...» إلى آخره:

اعلم أنّ للرفع وجهين، وللنصب وجهين، وللجرّ وجهًا واحدًا:  
فوجه الرفع: إمّا أن يكون مُبتدأً ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ خبره، وإمّا أن يكون خبر  
مُبتدأً محذوف؛ أي: هذه ﴿الْعَمَّ﴾.

وأمّا وجه النصب: فإمّا على المفعوليّة تقديره: أقرأ أو أتلو ﴿الْعَمَّ﴾، وإمّا  
بحذف حرف القسم على رأي من ينصب به.

وأمّا الجرّ فتقدير حذف حرف القسم والجرّ به<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والجرّ على إضمار حرف القسم»:

قال ابن هشام في «المغني»: من الوهم قول كثير من المعرّبين والمفسّرين في  
فواتح السور: إنه يجوز كونها في موضع جرّ بإسقاط حرف القسم، وهذا مردود بأنّ  
ذلك مُختصّ عند البصريين باسم الله سبحانه، وبأنّه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة  
وآل عمران ويونس وهود ونحوهنّ، ولا يصحّ أن يقال: قُدِّرَ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ في  
البقرة ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ في آل عمران جواباً، وحذفت اللام من الجملة الاسميّة  
كحذفها في قوله:

(١) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٣٣) عن السجائدي، وعزاه الزرقاني في «شرحه على

المواهب اللدنية» (٨/ ٤٣٦) إلى العلم السخاوي.

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٨١).

وَرَبَّ السَّمَوَاتِ الْعُلَا وَبُرُوجِهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا الْمُقَدَّرُ كَائِنٌ  
لأن ذلك على قَلْتِهِ مَخْصُوصٌ بِاسْتِطَالَةِ الْقَسَمِ، انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: «ويتأتى الإعرابُ لفظاً، والحكايةُ فيما [إذا] كانت مُفْرَدَةً أو مُوَازِنَةً لِْمُفْرِدٍ  
كـ(حاميم)»:»

الشيخ سعد الدين: قيل: يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَيَّنَ الْإِعْرَابُ، وَلَا تَسُوغُ الْحِكَايَةُ كَسَائِرِ  
الْأَعْلَامِ الْمَنْقُولَةِ مِنْ<sup>(٢)</sup> الْمُفْرَدَاتِ، أَوِ الْمَرْكَبَاتِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَتْ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ،  
وَإِنَّمَا الْحِكَايَةُ فِيمَا وَقَعَ عَلَمًا لِنَفْسِ ذَلِكَ اللَّفْظِ مِثْلَ: (ضَرَبَ فَعْلٌ مَاضِيً)، وَ(مِنْ  
حَرْفٍ جَرٍّ)؛ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ الْأَصْلِ بِالْكُلِّيَّةِ، أَوْ كَانَتْ جُمْلَةً، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَ  
مِثْلُ (ضَرَبَ) بِدُونِ اعْتِبَارِ الضَّمِيرِ اسْمَ رَجُلٍ فَلَا وَجْهَ لِلْحِكَايَةِ.

وأجيب: بأن ذلك في هذه الألفاظِ خاصَّةً إِذَا جُعِلَتْ أَعْلَامًا لِلسُّورِ  
خاصَّةً، أَمَّا إِذَا جُعِلَ (صَاد) - مِثْلًا - عَلَمًا لِرَجُلٍ وَ(الْفَاتِحَةُ) عَلَمًا لِسُورَةٍ  
فَلَا حِكَايَةَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا قَدْ اشْتَهَرَتْ سَاكِنَةً الْأَعْجَازِ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا كَذَلِكَ،  
فَكَأَنَّهَا<sup>(٣)</sup> نُقِلَتْ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ، سِيَّمَا وَفِيهَا شَمَّةٌ مِنْ مَلَا حِظَّةِ الْأَصْلِ مِنْ جِهَةٍ  
أَنَّ مُسَمِّيَاتِهَا مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَبْسُوطَةِ، فَعَلَيْهَا مُسْحَةٌ مِنْ قَوْلِكَ: (ضَرَبَ:  
فَعْلٌ مَاضِيً)، وَ(مِنْ: حَرْفٌ جَرٍّ).

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٧٣٣). والبيت ذكره أيضاً ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/٢٠٦)،  
وأبو حيان في «ارتشاف الضرب» (٤/١٧٧٦).

(٢) في النسخ: «في»، والمثبت من «حاشية التفنازاني على الكشاف» (و١٩أ).

(٣) في النسخ: «فإنها»، والمثبت من «حاشية التفنازاني على الكشاف» (و١٩أ).

قوله: «وإن جعلتها مُقسَماً بها»:

قال الإمام: أقسم الله بها لشرفها؛ لأنها مباني كُتِبَ المنزلة وأسمائه الحُسنَى وصفاته العُلىا، وأصولُ كلامِ الأُمَمِ<sup>(١)</sup>.

فائدة: قال أبو بكر ابنُ الأنباريِّ في كتاب «الوقف والابتداء»:

إن قال قائل: كيف كُتِبَ في المُصحَفِ ﴿آلَ﴾ و﴿الر﴾ و﴿المر﴾ موصولاً، والهجاءُ مُقطَّعٌ لا ينبغي أن يتَّصَلَ بعضُه ببعضٍ، لأنَّك لو قال قائل: ما هجاءُ زيد؟ كنتَ تقول: (زاي يا دال) وتكتبه مُقطَّعاً لتفرِّقَ بين الهجاءِ والحروفِ وبين قراءته؟ فيقال له: إنَّما كُتِبوا ﴿آلَ﴾ وما أشبهها موصولاً؛ لأنه ليسَ بهجاءٍ لاسمٍ معروفٍ، إنَّما هو حروفٌ اجتمعتْ يُرادُ بكلِّ حرفٍ منها معنى ولو قَطَّعتْ إذ جزمتْ لكانَ صواباً، انتهى<sup>(٢)</sup>.

(٢) - ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ﴿آلَ﴾ إنَّ أوَّلَ بالمؤلَّفِ من هذه الحروفِ، أو فُسِّرَ بالسُّورةِ أو القرآنِ، فإنه لَمَّا تكلَّم به وتَقَضَّى، أو وصلَ من المرسلِ إلى المرسلِ إليه وصار متباعداً<sup>(٣)</sup>، أُشيرَ إليه بما يُشارُ إلى البعيدِ، وتذكيره متى أُريدَ بـ ﴿آلَ﴾ السُّورةُ لتذكيرِ ﴿الْكِتَابُ﴾، فإنه صفتهُ أو خبره الذي هو هو.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٤).

(٢) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» لابن الأنباري (١/ ٤٧٩).

(٣) «وصار متباعداً»: ليس في (خ)، وفي (ت): «صار متباعداً».

أو إلى ﴿الْكِتَابِ﴾ فيكون صِفَتَهُ، والمراد به: الكتابُ الموعودُ إنزاله بقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَأَلْنَا عَلَيْكَ قَالَ نَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] ونحوه، أو في الكتابِ المتقدِّمة، وهو مصدرٌ سَمِّيَ به المفعولُ للمبالغة.

وقيل: (فِعَالٌ) بُنِيَ للمفعولِ كاللباس، ثمَّ عبَّرَ به عن<sup>(١)</sup> المنظومِ عبارةً قبلَ أن يُكْتَبَ لآَنَهُ مِمَّا يُكْتَبُ فِي الْمَالِ<sup>(٢)</sup>، وأصلُ الكُتْبِ: الجَمْعُ، ومنه: الكُتَيْبَةُ، للجيشِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ﴿الْمَ...﴾ إلى آخره.

حاصله: أنه ردَّدَ بين كونه إشارةً إلى ﴿الْمَ﴾ أو إلى الكتابِ الموعودِ به، فتكون اللامُ في الكتابِ للعهدِ الدَّهْنِيِّ، والتَّحْقِيقُ: أنه إشارةٌ إلى الكتابِ الحاضرِ، واللامُ للعهدِ الحُضُورِيِّ.

قال ابنُ عُصْفُورٍ: كلُّ لامٍ واقِعَةٍ بعدَ اسمِ الإشارةِ أو (أي) في النِّداءِ أو (إذا) الفُجائيةِ فهي للعهدِ الحُضُورِيِّ.

تنبية: عبارةٌ «الكشَّافِ»: وقَعَت الإشارةُ إلى ﴿الْمَ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخُ أكْمَلُ الدينِ: وفيه بَحْثٌ؛ لأنَّ المُرادَ بالكتابِ هو القرآنُ، وحيثُذِ على كلِّ حالٍ لا تصحُّ الإشارةُ إلى ﴿الْمَ﴾ إنْ فُسِّرَ بالسُّورَةِ؛ لآَنَهُ جزءٌ من القرآنِ، والجزءُ لا يكونُ الكلَّ ولا مجازاً عنه؛ لآَنَهُ ليسَ مَلزوماً للكلِّ، والمجازُ ذُكِرَ المَلزومِ وإرادةُ اللَّزَمِ، وإذا كانَ المشارُّ إليه هو الموعودُ في الكتابِ المتقدِّمة، لا يجوزُ أن

(١) في (ت) و(خ): «ثم أطلق على»، والمثبت من (أ) ونسخة في هامش (ت).

(٢) «في المال» من (خ).

(٣) في (ت): «للعسكر»، ولم ترد الكلمة في (خ).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٧).

يقع ﴿ذَلِكَ أَنْكِتَبَ﴾ خبراً عن ﴿آلَةٍ﴾؛ لأنَّ الموعودَ هو القرآنُ كُلُّهُ لا ﴿آلَةٍ﴾،  
وأما إذا كان الموعودُ هو النبيَّ فيَجوزُ أن يكون المراد بقوله: ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]  
ويكون ﴿أَنْكِتَبَ﴾ عبارةً عن هذه السُّورة، كذا قيل.

قال: ويمكنُ أن يُقالَ: ﴿أَنْكِتَبَ﴾ مفهوماً بسيطاً يشتركُ جزؤه وكُلُّهُ في الاسمِ  
والرَّسْمِ كالماءِ، والدليلُ على ذلك إجماعُ العلماءِ على إطلاقِ الكِتَابِ على آيةٍ يثبتُ  
بها حكمٌ شرعيٌّ؛ كقولهم: (فرضُ الوضوءِ ثابتٌ بالكتابِ، وهو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا  
الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ﴾ [المائدة: ٦٦])، وإنَّما هي آيةٌ، وحينئذٍ يكون ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةً  
إلى ﴿آلَةٍ﴾ على أنَّه الكِتَابُ لا على أنَّه جُزؤه. انتهى.

قوله: «فإنَّه لَمَّا تكلَّم به وانقضى، أو وصل من المرسلِ إلى المرسلِ إليه، أشيرَ  
إليه بما يُشارُ به إلى البعيد»:

عبارة «الكشاف»: وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ﴿آلَةٍ﴾ بَعْدَمَا سَبَقَ التَّكَلُّمُ بِهِ وَانقَضَى،  
وَالْمُنْقَضِيُّ فِي حُكْمِ الْمَتْبَاعِدِ، وَهَذَا فِي كُلِّ كَلَامٍ يُحَدِّثُ الرَّجُلَ بِحَدِيثٍ ثُمَّ يَقُولُ:  
ذَلِكَ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ، وَيَحْسَبُ الْحَاسِبُ ثُمَّ يَقُولُ: فَذَلِكَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
﴿لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكْرَهُ عَوَانُ بَيْنَكَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقال: ﴿ذَلِكَ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾  
[يوسف: ٣٧]، ولأنَّه لَمَّا وصل من المرسلِ إلى المرسلِ إليه وقعَ في حقِّ البُعْدِ؛ كما  
تقولُ لصاحبك وقد أعطيتُهُ شيئاً: احتفظُ بذلك، وقيل: معناه: ذلك الكِتَابُ الذي  
وُعدُّوا به<sup>(١)</sup>.

قال الطَّبِيُّ: وأحسنُ ما قيلَ في توجيهِ الإشارةِ إليه بصيغةِ البُعْدِ ما ذكره<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٧).

(٢) في «فتوح الغيب»: «والأحسن ما ذكره».

صَاحِبُ «المفتاح» قال: ﴿ذَلِكَ أَنْكَتَبَ﴾ ذهاباً إلى بُعْدِهِ دَرَجَةً<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام: إِنَّ الْقُرْآنَ لَمَّا اشْتَمَلَ عَلَى حِكْمٍ عَظِيمَةٍ وَعِلْمٍ كَثِيرَةٍ يَتَعَسَّرُ إِطْلَاقُ الْقُوَّةِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهَا بِأَسْرِهِا، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا نَظَرًا إِلَى صُورَتِهِ، غَائِبٌ نَظَرًا إِلَى أَسْرَارِهِ وَحَقَائِقِهِ، فَجَازَ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ كَمَا يُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ الْغَائِبِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وتذكيره متى أريد بـ ﴿الآء﴾ السورة لتذكير الكتاب فإنه خبره».

جواب سؤالٍ مُقَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ كَمَا أَفْصَحَ بِهِ فِي «الكشاف»: لَمْ ذُكِّرَ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَالْمَشَارِ إِلَى مُؤَنَّثٍ وَهُوَ السُّورَةُ<sup>(٣)</sup>؟

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: تَخْرِيجُهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ: إِذَا تَوَسَّطَ الضَّمِيرُ أَوْ الْإِشَارَةُ بَيْنَ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ أَحَدُهُمَا مُذَكَّرٌ وَالْآخَرُ مُؤَنَّثٌ جَازَ فِي الضَّمِيرِ وَالْإِشَارَةِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ مُرَاعَاةً لِهَذَا وَلِهَذَا.

وَفِي هَذَا تَسْلِيمُ السُّؤَالِ، وَالْإِمَامُ مَنَعَهُ مِنْ أَصْلِهِ فَقَالَ: لَا نَسَلُّمُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى مُؤَنَّثٍ؛ لِأَنَّ الْمَوْنَّثَ: إِمَّا الْمُسَمَّى أَوْ الْاسْمَ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمُسَمَّى هُوَ ذَلِكَ الْبَعْضُ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ لَيْسَ بِمَوْنَّثٍ، وَأَمَّا الْاسْمُ فَهُوَ ﴿الآء﴾ وَلَيْسَ بِمَوْنَّثٍ.

نَعَمْ ذَلِكَ الْمُسَمَّى لَهُ اسْمٌ آخَرٌ وَهُوَ السُّورَةُ وَهُوَ مُؤَنَّثٌ، وَلَيْسَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى بَلْ إِلَى الْاسْمِ الْآخَرِ وَهُوَ ﴿الآء﴾ الَّذِي لَيْسَ بِمَوْنَّثٍ<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمَشَارَ إِلَى مُؤَنَّثٍ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَشَارَ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٤٤)، و«مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ١٨٤).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٢٥٩).

(٣) انظر: «الكشاف» (١ / ٦٧).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٢٦٠).

إليه ﴿الر﴾ وهو اسمٌ للسُّورَةِ، أو هو الموعودُ للأُمَمِ السَّالِفَةِ، ولا شيءٌ منها بمؤنَّث. قوله: «ثمَّ أطلقَ على المنظومِ عبارةً قبلَ أن يُكتَبَ لأنَّهُ ممَّا يُكتَبُ»: قال الرَّاعِبُ: الكَتَبُ: ضَمُّ أَدِيمٍ إِلَى أَدِيمٍ بِالْخِيَاطَةِ، وَفِي التَّعَارُفِ: ضَمُّ الْحُرُوفِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي الْخَطِّ، وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ لِلْمَضْمُومِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي اللَّفْظِ، وَلِهَذَا سُمِّيَ كِتَابَ اللَّهِ وَإِنْ لَمْ يُكْتَبْ كِتَابًا<sup>(١)</sup>.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ معناه: أَنَّهُ لَوْضُوحُهُ وَسَطُوعُ بَرهَانِهِ بَحِيثٌ لَا يَرْتَابُ الْعَاقِلُ بَعْدَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ فِي كَوْنِهِ وَحِيًّا بِالْغَا حَدَّ الْإِعْجَازِ، لَا أَنَّ أَحَدًا لَا يَرْتَابُ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ الآية [البقرة: ٢٣] فَإِنَّهُ مَا أَبْعَدَ عَنْهُمْ الرَّيْبَ بَلْ عَرَفَهُمُ الطَّرِيقَ الْمَزِيحَ لَهُ، وَهُوَ أَنْ يَجْتَهِدُوا فِي مَعَارَضَةِ نَجْمٍ مِنْ نَجُومِهِ، وَيَبْدُلُوا فِيهِ<sup>(٢)</sup> غَايَةَ جَهْدِهِمْ، حَتَّى إِذَا عَجَزُوا عَنْهَا تَحَقَّقَ لَهُمْ أَنَّ لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشُّبْهَةِ وَلَا مَدْخَلٌ لِلرَّيْبَةِ.

وقيل: معناه: لَا رَيْبَ فِيهِ لِلْمَتَّقِينَ.

و﴿هُدًى﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الظَّرْفُ الْوَاقِعُ صِفَةً لِلْمَنْفِيِّ. وَ(الرَّيْبُ) فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ (رَابِتِي الشَّيْءِ): إِذَا حَصَّلَ فِيكَ الرَّيْبَةَ، وَهِيَ قَلَقُ النَّفْسِ وَاضْطِرَابُهَا، سُمِّيَ بِهِ الشُّكُّ لِأَنَّهُ يُقْلِقُ النَّفْسَ وَيُزِيلُ<sup>(٣)</sup> الطَّمَأِينَةَ. وَفِي الْحَدِيثِ: «دَعَّ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ، فَإِنَّ الشُّكَّ رَيْبَةٌ وَالصِّدْقَ طَمَأْنِينَةٌ»، وَمِنْهُ: (رَيْبُ الزَّمَانِ) لِنَوَائِهِ.

(١) انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص ٦٩٩).

(٢) في (ت): «فيها».

(٣) في (خ): «فيزيل».



قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ معناه: أنه لوضوحه وسطوع برهانه بحيث لا يرتابُ العاقل... إلى آخره:

قال الطيبي: يعني: ما نُفِي الرِّيبُ بحيثُ يَنْفِي به المرتابونَ، وإنما نُفِي بطريق يُرشدُ إلى أَنَّهُ لا يَنْبَغِي لِمُرْتَابٍ أَنْ يَرْتَابَ فِيهِ، فإذا الكلامُ مع المرتابينَ، وبدلُ عليه تصديرُ الكلامِ بأسامي حروفِ التَّهَجِّي؛ لَأَنَّهَا كالتَّنْبِيهِ وقرعِ العَصَا لهم؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّهَا الْمُرْتَابُونَ تَنْبَهُوا مِنْ رَقْدَةِ الْجَهَالَةِ واعلمُوا أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ وَضوحِ الدَّلَالَةِ وَسَطوعِ الْبُرْهَانِ بحيثُ لا يَنْبَغِي لِمُرْتَابٍ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، فيَنْطَبِقُ على هذا استشهادهُ بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] وتفسيره: حَتَّى إِذَا عَجَزُوا عَنْهَا تَحَقَّقَ لَهُمْ أَنْ لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشُّبْهَةِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فإنه ما أبعده عنهم الريب..» إلى آخره:

قال الطيبي: أي: خاطبَ الْمُصْرِّينَ على الرِّيبِ الجازمينَ فِيهِ بما يدلُّ على خلوِّهم عنه، ولم يقصد به أَنَّهُمْ غيرُ مُرتابينَ، وإنما قصد به إرشادهم وتعريفهم الطريقَ إلى مُزيلِ الرِّيبِ على سبيلِ الاستِدراجِ، يعني: أَنَّ الارتيابَ مِنَ العاقلِ فِي مِثْلِ هذا المِقامِ واجبُ الانتفاءِ، فلا يُفْرَضُ إلا كما تُفْرَضُ المِحالَاتُ، وأنتم عَقْلَاءُ أَلْيَاءُ تَفَكَّرُوا فِيهِ وَجَرَّبُوا نَفوسَكُمْ وانظروا هَلْ تَجِدُونَ فِيهِ مَجَالاً لِلرِّيبِ<sup>(٢)</sup>؟.

قوله: «وهدى» حال من الضمير المجرور والعاقل فيه الظرف:»

قال أبو حيان: هذا مُشْكِلٌ؛ لأنَّ الحالَ تقييدٌ، فيكونُ انتفاءُ الرِّيبِ مقيداً

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٤).

بالحال؛ أي: لا ريب يستقرُّ فيه في حالِ كونه هُدًى للمتقين، لكن يُزيلُ الإشكالَ أنَّها حالٌ لازمةٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «سُمِّيَ به الشكُّ»: ظاهرُه ترادُفهما، وليس كذلك بل الرِّيبُ أخصُّ.  
قال بعضهم: الرِّيبُ شكٌّ مع تَهْمَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام: الرِّيبُ قريبٌ من الشكِّ، وفيه زيادةٌ، كأنَّهُ ظنٌّ سيِّئٌ<sup>(٣)</sup>.

وقال الرَّاعِبُ: الفرقُ بين الشكِّ والمِريَةِ والرِّيبِ: أنَّ الشكَّ: وقوفُ النفسِ بين سَيِّئَيْنِ مُتقَابِلَيْنِ بحيثُ لا يترجَّحُ أحدهما على الآخرِ بأمارَةٍ، والمِريَةُ: التردُّدُ في المُتقَابِلَيْنِ وطلبُ الأمارَةِ، مأخوذٌ من مَرَى الصَّرْعُ؛ أي: مَسَحَهُ للَدَّرِ، فكأنَّهُ يحصلُ مع الشكِّ تردُّدٌ في طلبِ ما يفتَضِي غلبةَ الظنِّ، والرِّيبُ: أن يُتوَهَّمَ في الشَّيْءِ أمرٌ ما ثمَّ ينكشفُ عمَّا تُوَهَّمُ فيه<sup>(٤)</sup>.

وقال الخُوَيُّ: الشكُّ لِمَا استوى فيه الاعتقادانِ، أو لم يستويا ولكن لم يتَّهَ أحدهما درجةَ الظهورِ الذي يبني عليه العاقلُ الأمورَ المُعتبرَةَ، والرِّيبُ لِمَا لم يبلغْ درجةَ اليقينِ وإنَّ ظهرَ نوعَ ظهورٍ، ولهذا حَسَنَ ﴿لَارِيبَ فِيهِ﴾ هنا فإنه بيانٌ لكونِ الأمرِ ظاهراً بالغاً درجةَ اليقينِ بحيثُ لا يحصلُ فيه ريبٌ فضلاً عن شكِّ.

قوله: «وفي الحديثِ: دَع ما يربُّكَ إلى ما لا يربُّكَ فإنَّ الشكَّ ريبٌ والصَّدقُ طُمأنينةٌ»:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١٢).

(٢) انظر: «معجم الفروق اللغوي» لأبي هلال العسكري (ص ٢٦٤)، و«اللباب» لابن عادل (١/ ٢٦٧).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٥).

(٤) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١١٥)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٥١).

أخرجه الترمذي من حديث الحسن بن عليٍّ وصححه بلفظ: «فإنَّ الصدقَ طمأنينةٌ وإنَّ الكذبَ ريبةٌ»<sup>(١)</sup>.

قال الطيبيُّ: المعنى: دَع ما اعترض لك الشكُّ فيه مُنْقَلِبًا إلى ما لا شكَّ فيه، فإذا وجدتَ نفسَكَ ترتابُ في الشَّيءِ فارتُكِّه فإنَّ نفسَ المؤمنِ تطمئنُّ إلى الصِّدقِ وترتابُ مِنَ الكذبِ، فارتياؤُكَ في الشَّيءِ مُنبئٌ عن كونه باطلاً فاحذره، واطمئنانُكَ إلى الشَّيءِ يُشعرُ بكونه حقًّا فاستمسكْ به، وهذا مخصوصٌ بذوي النفوسِ الشَّريفةِ القُدسيَّةِ الطَّاهرةِ، فظهرَ أنَّ قوله: «فإنَّ الشَّكَّ ريبةٌ لا يستقيمُ روايةٌ ولا درايةٌ، انتهى»<sup>(٢)</sup>.

وقد أخرجه ابن المنذرِ في «تفسيره» عن أبي الدرداءِ موقوفاً بلفظ: «فإنَّ الخيرَ طمأنينةٌ وإنَّ الشرَّ ريبةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الترمذي (٢٥١٨) وصححه، والإمام أحمد في «المسند» (١٧٢٣).

أما لفظ البيضاوي فقد ورد في حديث آخر في إسناده ضعف، رواه الطبراني في «الكبير» (٨١ / ٢٢) من حديث وائلة بن الأسقع رضي الله عنه، وفيه: «... فإنَّ الخيرَ طمأنينةٌ والشكُّ ريبةٌ». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٩٤ / ١٠): (فيه إسماعيل بن عبد الله الكندي وهو ضعيف).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٥٠ / ٢). وزاد: أما رواية فلمخالفته لرواية الترمذي وأحمد، وأما دراية فلاأن الريبة هي الشك، فلا فائدة في الإخبار بها عنه، ووهم الجرجانيُّ الطيبيُّ فيما ذهب إليه، انظر: «حاشية الجرجاني» (١١٣ / ١).

(٣) رواه هكذا موقوفاً على أبي الدرداءِ ابن أبي شيبَةَ في «المصنف» (١٦١٦٠)، وفيه قصة، ولفظه: «فإنَّ الخيرَ في طمأنينةٍ وإنَّ الشرَّ في ريبَةٍ». ورواه أيضاً ولفظ المصنف ابن حبان في «صحيحه» (٦٢٢)، والحاكم في «المستدرک» (٢١٦٩)، من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد روي بلفظ آخر.

﴿هُدَى لِنَتَيْنِ﴾ يَهْدِيهِمْ إِلَى الْحَقِّ، وَالْهُدَى فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ كَالسُّرَى وَالْتَقَى، وَمَعْنَاهُ: الدَّلَالَةُ، وَقِيلَ: الدَّلَالَةُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْبُعْيَةِ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ مُقَابِلَ الضَّلَالِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (١): ﴿لَعَلَّ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وَلِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: مَهْدِيٌّ، إِلَّا لِمَنْ اهْتَدَى إِلَى الْمَطْلُوبِ، وَاخْتِصَاصُهُ بِالْمُتَّقِينَ لِأَنَّهُمْ هُمُ (٢) الْمَهْتَدُونَ بِهِ وَالْمُتَتَفِعُونَ بِنَصِّهِ، وَإِنْ كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَامَّةً لِكُلِّ نَاطِقٍ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ، وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ قَالَ: ﴿هُدَى لِنَكَّاسٍ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِالتَّأَمُّلِ فِيهِ إِلَّا مَنْ صَقَلَ الْعَقْلَ وَاسْتَعْمَلَهُ فِي تَدْبِيرِ الدَّلَائِلِ وَالْآيَاتِ (٣)، وَالنَّظَرِ فِي الْمَعْجَزَاتِ وَتَعَرُّفِ النُّبُوتِ؛ لِأَنَّهُ كَالْغِذَاءِ الصَّالِحِ لِحَفِظِ الصَّحَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجْلُبُ نَفْعًا مَا لَمْ تَكُنِ الصَّحَّةُ حَاصِلَةً، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (٤): ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

وَلَا يَقْدَحُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَجْمَلِ وَالْمُتَشَابِهِ فِي كَوْنِهِ هُدَىٰ لِمَا (٥) لَمْ يَنْفَكْ عَنِ بَيَانِ تَعْيِينِ الْمَرَادِ مِنْهُ.

وَالْمُتَّقِي: اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَقَاهُ فَاتَّقَى، وَالْوَقَايَةُ: فَرَطُ الصِّيَانَةِ، وَهُوَ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ اسْمٌ لِمَنْ بَقِيَ نَفْسَهُ عَمَّا يَضُرُّهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَهُ ثَلَاثُ مَرَاتِبٍ: الْأُولَى: التَّوَقُّيُّ عَنِ الْعَذَابِ الْمُخَلَّدِ بِالتَّبَرُّؤِ عَنِ الشَّرْكِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦].

(١) فِي (خ): «قَوْلُهُ تَعَالَى».

(٢) «هُمْ»: لَيْسَ فِي (ت) وَ(خ).

(٣) فِي (ت): «تَدْبِيرِ الدَّلَائِلِ»، وَفِي (أ): «تَدْبِيرِ الْآيَاتِ».

(٤) فِي (ت): «حَاصِلَةٌ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى».

(٥) فِي (أ): «مَا».

والثانية: التجنبُ عن كلِّ ما يؤثُّمُ من فعلٍ أو تركٍ حتَّى الصغائرِ عند قومٍ، وهو المتعارفُ باسم التقوى في الشرع، وهو المعنيُّ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ مَأْمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ [الأعراف: ٩٦].

والثالثة: أن يتنزّه عن كلِّ ما<sup>(١)</sup> يشغُلُ سرّه عن الحقِّ، ويتبتّل إليه بشرائره، وهو التَّقوى الحقيقيُّ المطلوبُ بقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].  
وقد فسّر المتقون هاهنا على<sup>(٢)</sup> الأوجه الثلاثة.

قوله: «والهُدَى في الأصلِ مَصْدَرٌ»:

قال الطيبيُّ: اضطربَ كلامُ سيبويه في الهدى، فمرّةً يقول: هو عِوَضٌ مِنَ المَصْدَرِ؛ لأنَّ فِعْلاً لا يكونُ مَصْدَرًا، وأخرى يقول: هو مَصْدَرٌ هَدَى<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ومعناه: الدلالة...» إلى آخره:

مأخوذ<sup>(٤)</sup> من كلام الإمام حيث قال: الهدى عبارةٌ عن الدلالة، وقال صاحبُ «الكشاف»: هي الدلالةُ الموصلةُ إلى البُغْيَةِ<sup>(٥)</sup>، والذي يدلُّ على صحّةِ الأوّلِ وفسادِ الثاني: أنه لو كان كونُ الدلالةِ موصلةً إلى البُغْيَةِ معتبرةً<sup>(٦)</sup> في مسمّى الهدى لامتنعَ

(١) في (ت) و(خ): «يتنزّه عما».

(٢) في (ت) و(خ): «وقد فسّر قوله: ﴿هُدًى لِّلشَّيْطَانِ﴾ على».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٧)، وكلام سيبويه المنسوب إلى الاضطراب في «الكتاب» (٤/ ٤٦)، ولفظه: وقد جاء في هذا الباب المصدرُ على فُعْلٍ، قالوا: هديته هُدَى، ولم يكن هذا في غير (هدى)، وذلك لأنَّ الفُعْلَ لا يكونُ مصدرًا في (هديت) فصار (هُدَى) عوضاً منه.

(٤) في (س) و(ف): «إلى آخر ما ذكر».

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ٧١).

(٦) قوله: «معتبرة» خبر «كان» واسمه: «كون الدلالة...»، ولعل جواز تأنيث الخبر مع أن الاسم مذكر؛ =

حصول الهدى عند عدم الاهتداء؛ لأنَّ كونَ الدلالةِ موصلةً إلى الاهتداءِ حالَ عدمِ الاهتداءِ محالٌ، لكنَّ اللهَ تعالى أثبتَ الهدى مع عدمِ الاهتداءِ في قوله ﴿وَأَمَّا تَعْمُودٌ فَهَدَيْتَهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧].

واحتجَّ صاحبُ «الكشاف» بثلاثةِ أمورٍ:

أحدها: وقوعُ الضلالةِ في مُقابلِ الهدى في قوله: ﴿لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦].

ثانيها: أنه يُقالُ: (مَهْدِيٌّ) في موضعِ المدحِ كـ(مُهْتَدِيٌّ)، فَلَوْلَا أَنْ مِنْ شرطِ الهدى كونَ الدلالةِ موصلةً إلى البُغيةِ لم يَكُن الوصفُ بكونه مَهْدِيًّا مدحًا؛ لاحتمالِ أَنَّهُ هُدِيٌّ فلم يهتدِ.

ثالثها: أَنْ اهْتَدَى مُطَاوَعٌ هَدَى، يقالُ: (هَدَيْتُهُ فَاهْتَدَى) كما يقالُ: (كَسَرْتُهُ فَانكسَرَ) و(قَطَعْتُهُ فَانقَطَعَ)، فكما أن الانكسارَ والانقطاعَ لازمانِ للكسرِ والقَطْعِ وجبَ أن يكونَ الاهتداءُ من لَوَازِمِ الهدى<sup>(١)</sup>.

والجوابُ عن الأوَّلِ: أنَّ الفرقَ بين الهدى والاهتداءِ معلومٌ بالضرورةِ، فمُقابلُ الهدى هو الإِضلالُ، ومُقابلُ الاهتداءِ هو الضلالُ، فجعَلُ الهدى في مُقابَلَةِ الضلالِ مُمتنعٌ.

وعن الثاني: أنَّ المتتفعَّ بالهدى يُسمَّى مَهْدِيًّا، وغيرَ المتتفعِّ به لا يُسمَّى مَهْدِيًّا؛ لأنَّ الوَسيلةَ إذا لم تُفضِّ إلى المقصودِ كانتْ نازلةً منزلةً العدمِ.

= لأن الاسم مضاف إلى مؤنث وهو «الدلالة». وقد جاء في «تفسير الرازي» بالتذكير: «معتبراً» وهذا واضح.

(١) انظر: «الكشاف» (١ / ٧١).

وعن الثالث: أن الائتمار مطاوع الأمر<sup>(١)</sup>؛ يقال: (أمرته فائتمَرَ)، ولم يلزم منه أن يكون من شرط كونه أمراً حصول الائتمار فكذا هذا، انتهى كلام الإمام<sup>(٢)</sup>.

قال الطيبي: والجواب عن إثبات الهدى مع عدم الاهتداء في آية ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] أن يقال: لا نُسَلِّمُ حصول الهدى الحقيقي؛ لأن المراد بإثبات الهدى تمكينهم عليه بسبب إزاحة العليل؛ من بعثة الرسول وبيان الطريق<sup>(٣)</sup>.

وعن قوله: (فجعل الهدى في مقابلة الضلال مُمتنع): أنه لو كان ممتنعاً لم يقع في الآيتين، ولأن المراد بالمقابلة في الصناعة: الجمع بين اللفظين الدالين على المعنيين المتضادين حقيقة أو تقديراً، سواء كانا متعديين أم لازمين، أم أحدهما متعدياً والآخر لازماً، وهذا المعنى موجود في الآيتين لا سيما في الأولى، فإنه صريح فيها لتوسيط كلمة التقابل.

وعن قوله: (إن المنتفع بالهدى يسمى مهدياً بخلاف غيره تنزيلاً له منزلة العدم): أن هذا مجاز، والمهدي من الأوصاف التي تستعمل في المدح مطلقاً، وذلك علامة الحقيقة.

وعن قوله: (أمرته فائتمَرَ)<sup>(٤)</sup> ما قاله البزدوي في «أصوله»: أن قضية الأمر لغة أن لا يثبت إلا بالامثال؛ لأن أمر فعل متعدٍ لازمه ائتمَرَ، ولا وجود للمتعدي إلا أن يثبت لازمه؛ كالكسر لا يتحقق إلا بالانكسار إلا أن ذلك لو ثبت بالأمر نفسه لسقط

(١) في (س): «للأمر».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٦-٢٦٧)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٥٨).

(٣) في (س): «وبيان الحق». والذي عند الطيبي عقب آية فصلت: (أي: بدلوا العمى بالهدى رغبة عن الهدى واستحاباً للعمى؛ كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَدَلُّوا عَنَّا بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦].

(٤) في (ز) و«فتوح الغيب»: «أمرته فلم ياتمر».

الاختيارُ مِنَ المأمورِ أَصْلًا، وللمأمورِ عِنْدنا ضَرْبٌ مِنَ الاختيارِ<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا الكلام: أَنَّ أصحابَ اللُّغَةِ ما أثْبَتُوا لِكُلِّ فِعْلٍ مُتَعَدِّ لازِمًا إِلا إِذا اتَّفَقا فِي الوجودِ، قال ابنُ الحاجبِ: معنى المطاوعَةِ: حصولُ فِعْلٍ عن فِعْلٍ، فالثَّانِي مُطاوعٌ لِأَنَّهُ طَاوعَ الأوَّلِ، والأوَّلُ مطاوعٌ لِأَنَّهُ طَاوعَهُ الثَّانِي، فَإِذا وُجِدَ المِطَاوعُ وَجِبَ أَنْ لا يَتَخَلَّفَ عَنه المِطَاوعُ.

فإِذا معنى أَمْرُهُ فَاتَمَرَ: جَعَلْتُهُ مُؤْتَمِرًا فَاتَمَرَ، لكن منع<sup>(٢)</sup> الامتثال معنى سُقُوطِ الاختيارِ ولزومِ الجبرِ فَعَرَضَ لَهُ عَارِضٌ فوجِبَ العُدُولُ عَنِ الحَقِيقَةِ، هذا كلامُ الطَّيْبِيِّ<sup>(٣)</sup>. ثم قال: والواجِبُ تحريرُ معنى الهدى: أهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الدَّلَالَةِ المِطْلَقَةِ مجازٌ فِي الدَّلَالَةِ المِخْصُوصَةِ، أَم عَكْسُهُ، أَم مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا، أَم مَوْضُوعٌ لِلقَدْرِ المُشْتَرَكِ وَهُوَ البَيانُ؟ فَكلامُ الإِمامِ يَميلُ إِلى الأوَّلِ، وصاحبُ «الكشاف» إِلى الثَّانِي، وَالزَّجَّاجُ وَالواحِدِيُّ إِلى الأَخِيرِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «واختصاصه بالمتقين..» إِلى آخِرِهِ:

هذا السؤالُ مع ما أَجابَ بِهِ عَلى ما اختارَهُ مِنَ تفسِيرِ الهدى بِمِطْلَقِ الدَّلَالَةِ، أَمَّا التَّفْسِيرُ الثَّانِي فلا يَتَوَجَّهُ السؤالُ أَلْبَتَّةَ كما نَبَّهَ عَلَيْهِ الإِمامُ؛ لِأَنَّ كَوْنَ القُرْآنِ مُوَصَّلًا إِلى المَقْصُودِ لَيْسَ إِلا فِي حَقِّ المَتَّقِينَ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «أصول البزدوي» (ص ٢٠).

(٢) في «فتوح الغيب»: «لكن معنى»، وكذا وقع في النسخة (ز)، لكن ضرب عليها وصححت في الهامش إلى مثبت.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٩ - ٦٠).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٦١).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٨).



نعم يقال عليه: كيف يستقيم ﴿هُدَىٰ لِلتَّقِيَيْنَ﴾ والمتقون هم المهتدون، فهو من تحصيلِ الحاصل؟ ويُجابُ بجوابين:  
أحدهما: أنه باعتبارِ الثباتِ والزيادةِ.  
والثاني: أنه باعتبارِ ما يؤوّلُ، أي: هُدَى لِلصَّالِّينَ الْمُشَارِفِينَ لِلتَّقْوَى الصَّائِرِينَ إِلَيْهَا<sup>(١)</sup>.

قوله: «وهو في عُرفِ الشَّرعِ..» إلى آخره:

هذا حَدُّ الْمُتَّقِي، ويؤخذُ مِنْهُ حَدُّ التَّقْوَى<sup>(٢)</sup>.

الراغبُ: التَّقْوَى: جَعَلَ النَّفْسَ فِي وَقَايَةٍ مِمَّا يُخَافُ، وَفِي التَّعَارُفِ: حِفْظُ النَّفْسِ عَنِ كُلِّ مَا يُؤْتِمُّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «حتى الصَّغَائِرُ عِنْدَ قَوْمٍ»:

اعلم أنه اِخْتُلِفَ فِي التَّقْوَى: هَلْ يَدْخُلُ فِيهَا اجْتِنَابُ الصَّغَائِرِ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَقَّهَا هَلْ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْاسْمَ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَالْإِمَامِ وَهُوَ الْمَجْزُومُ بِهِ فِي «الْكَشَافِ» أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِي التَّقْوَى وَاسْتِحْقَاقِ الْوَصْفِ بِالْمُتَّقِي اجْتِنَابُهَا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفَ أَحَدًا<sup>(٤)</sup>.

وقد شقَّ عَلَى الصَّحَابَةِ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ: ﴿أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٦٣).

(٢) في (ز): «التقى».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٧٧)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٦٩).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٧٣)، و«تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٧).

المفسرُ بأن يُطَاعَ فلا يُعصى، فُنسخَ بقوله: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]<sup>(١)</sup>.  
وقال تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَفُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحَسَنَى﴾ (٣١) الَّذِينَ  
يَجْتَنِبُونَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّعَمَ﴾ [النجم: ٣١-٣٢] فاستثنى اللَّعَمَ فلم يَقْدَحَ في  
الإحسانِ، وهو كالتقوى بل أخصُّ منها.

وأصرحُ منه في الاستدلالِ قوله تعالى: ﴿أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (١٣٣) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي  
السَّرَّاءِ﴾ [آل عمران: ١٣٣-١٣٤] إلى أن قال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً﴾ الآية [آل  
عمران: ١٣٥].

وأما حديثُ الترمذي: «لا يبلغُ العبدُ أن يكونَ من المتقينَ حتى يدعَ ما لا بأسَ  
به حذرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ»<sup>(٢)</sup>، فمحمولٌ على الكمالِ؛ أي: أعلى درجاتِ المُتَّقِينَ.  
ثمَّ الكلامُ فيما لا ينتهي إلى حدِّ الإصرارِ السَّالِبِ لِلْعَدَالَةِ، بحيثُ تغلبُ صغائرُه  
على حسناته على ما حُرِّرَ في بابِ الشَّهادَاتِ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ<sup>(٣)</sup>.

واعلمَ أن الآيةَ تحتملُ أوجهًا من الإعرابِ: أن تكونَ ﴿المر﴾ مبتدأً على أنَّه  
اسمُ القرآنِ أو السُّورةِ أو مقدَّرٌ<sup>(٤)</sup> بالمؤلَّفِ منها و﴿ذلك﴾ خبره وإن كان أخصَّ  
من المؤلَّفِ مطلقاً- والأصلُ أن الأخصَّ لا يُحمَلُ على الأعمِّ- لأن المراد به:

(١) عزاه المصنف في «الدر المنثور» (٢/ ٢٨٣) إلى عبد بن حميد وابن مردويه عن ابن عباس. ورواه

البيهقي في «القضاء والقدر» (٢٩٤) من طريق عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه الترمذي (٢٤٥١) عن عطية السعدي، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من  
هذا الوجه.

(٣) انظر: «العزیز شرح الوجيز» للرافعي (١٣/ ٩)، و«كفاية النبيه في شرح النبيه» لابن الرفعة (١٩/ ١٠٠).

(٤) في (خ): «مقيد».

المؤلف الكامل في تأليفه البالغ أقصى درجات الفصاحة ومراتب البلاغة،  
و﴿الْكُتْبُ﴾ صفة ﴿ذَلِكَ﴾.

وأن يكون ﴿الْمَ﴾ خبر مبتدأ محذوف، و﴿ذَلِكَ﴾ خبراً ثانياً أو بدلاً،  
و﴿الْكُتْبُ﴾ صفته.

و﴿لَارِبَ﴾ في المشهورة مبني لتضمته معنى (من)، منصوب المحل ب﴿لَا﴾  
الناية للجنس العاملة عمل (إن)؛ لأنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها، وفي قراءة  
أبي السعّاء مرفوع ب(لا) التي بمعنى (ليس)<sup>(١)</sup>.

و﴿فِيهِ﴾ خبره<sup>(٢)</sup>، ولم يقدم كما قدم في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَالٌ﴾ [الصفات:  
٤٧] لأنه لم يقصد تخصيص نفي الريب به من بين سائر الكتب كما قصد ثمة، أو  
صفته<sup>(٣)</sup> و﴿الْفَتَقَيْنِ﴾ خبره، و﴿هُدَى﴾ نصب على الحال، أو الخبر محذوف كما  
في (لا ضير)، ولذلك وقف على ﴿لَارِبَ﴾ على أن ﴿فِيهِ﴾ خبر ﴿هُدَى﴾ قدم عليه  
لتنكيره، والتقدير: لا ريب فيه فيه هدى.

وأن يكون ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ و﴿الْكُتْبُ﴾ خبره على معنى: أنه الكتاب  
الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً، أو صفته وما بعده خبره<sup>(٤)</sup> والجملة خبر  
﴿الْمَ﴾.

(١) انظر: «الكشاف» (١ / ٣٥)، وعزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠).

لزهير الفرقبي.

(٢) أي: على القراءتين.

(٣) قوله: «أو صفته» عطف على «خبره».

(٤) قوله: «أو صفته» عطف على (خبره)، وقوله: «خبره»؛ أي: خبر ﴿ذَلِكَ﴾.

أو تكون ﴿آلَمَ﴾ خبر مبتدأ محذوف و ﴿ذَلِكَ﴾ خبراً ثانياً أو بدلاً على أن ﴿أَلَكْتَبُ﴾ صفة<sup>(١)</sup>.

قوله: «واعلم أن الآية تحتمل أوجهها من الإعراب..» إلى آخره:

قال أبو حيان: قد ركبوا وجوهاً من الإعراب في قوله: ﴿ذَلِكَ أَلَكْتَبُ لَارِبٍ فِيهِ﴾ والذي نختاره منها: أن قوله: ﴿ذَلِكَ أَلَكْتَبُ﴾ جملة مستقلة من مبتدأ وخبر؛ لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى من أن يسلك به مسلك الإضمار والافتقار.

وقالوا: يجوز أن يكون ﴿ذَلِكَ﴾ خبراً للمبتدأ محذوف تقديره: هو ذلك الكتاب، و ﴿أَلَكْتَبُ﴾ صفة أو بدل أو عطف بيان، ويحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبر<sup>(٢)</sup>، أو في<sup>(٣)</sup> موضع خبر ﴿آلَمَ﴾.

و ﴿لَارِبٍ﴾ جملة تحتمل الاستئناف فلا يكون لها موضع من الإعراب، وأن تكون في موضع رفع خبراً لـ ﴿ذَلِكَ﴾ و ﴿أَلَكْتَبُ﴾ صفة أو بدل أو عطف<sup>(٤)</sup>، أو خبر بعد خبر إذا كان ﴿أَلَكْتَبُ﴾ خبراً وقلنا بتعدد الأخبار، وأن تكون في موضع نصب على الحال؛ أي مبرراً من الريب<sup>(٥)</sup>.

وجوزوا في قوله ﴿فِيهِ﴾ أن يكون خبراً لـ ﴿لَا﴾ على مذهب الأخفش، وخبراً لها مع اسمها على مذهب سيبويه، وأن يكون صفة والخبر محذوف، وأن يكون من

(١) قوله: «أو تكون (الم) خبر مبتدأ محذوف و(ذلك) خبراً ثانياً أو بدلاً على أن (الكتاب) صفة» ليس في (أ).

(٢) في (س): «خبره».

(٣) في النسخ: «وفي»، والمثبت من «البحر».

(٤) في (ز): «عطف بيان»، وهو المراد.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٠٨).

صَلَةِ ﴿رَبِّ﴾، يعني: أَنَّهُ يُضَمَّرُ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِ ﴿رَبِّ﴾ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ، لَا أَنَّهُ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا  
بِنَفْسِ ﴿لَارَبِّ﴾، إِذْ يَلْزَمُ إِذْ ذَاكَ إِعْرَابُهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ اسْمٌ ﴿لَا﴾ مُطَوَّلًا بِمَعْمُولِهِ نَحْوُ:  
لَا ضَارِبًا زَيْدًا عِنْدَنَا.

والذي نختاره أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي بَابِ (لَا) إِذَا عَلِمَ لَمْ يَلْفِظْ بِهِ  
بَنُو تَمِيمٍ، وَكَثُرَ حَذْفُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ هُنَا مَعْلُومٌ<sup>(١)</sup>.

وَجَوَّزُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُدًى يَنْتَقِينَ﴾ أَن يَكُونَ ﴿هُدًى﴾ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى  
أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ و﴿فِيهِ﴾ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، أَوْ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ أَي: هُوَ هُدًى، أَوْ عَلَى  
(فِيهِ) مُضْمَرَةٌ إِنْ جَعَلْنَا ﴿فِيهِ﴾ مِنْ تَمَامِ ﴿لَارَبِّ﴾<sup>(٢)</sup>، أَوْ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ فَتَكُونُ قَدْ  
أَخْبَرْتَ بـ﴿أَنْكَتَبَ﴾ عَنِ ﴿ذَلِكَ﴾، وَبِقَوْلِهِ: ﴿لَارَبِّ فِيهِ﴾، ثُمَّ جَاءَ ﴿هُدًى﴾ خَبْرًا  
ثَالِثًا، أَوْ كَانَ ﴿أَنْكَتَبَ﴾ تَابِعًا و﴿هُدًى﴾ خَبْرًا ثَانِيًا أَوْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ،  
وَيَوْلِغُ بِجَعْلِ الْمَصْدَرِ حَالًا، وَصَاحِبُ الْحَالِ اسْمُ الْإِشَارَةِ أَوْ ﴿أَنْكَتَبَ﴾، وَالْعَامِلُ  
فِيهَا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، أَوْ الصَّمِيرُ فِي ﴿فِيهِ﴾ وَالْعَامِلُ مَا فِي الظَّرْفِ  
مِنَ الْاسْتِقْرَارِ.

وَالأَوَّلَى جَعَلُ كُلِّ جُمْلَةٍ مُسْتَقْلَةً، فَ﴿ذَلِكَ أَنْكَتَبَ﴾ جُمْلَةٌ، وَ﴿لَارَبِّ﴾ جُمْلَةٌ،  
وَ﴿فِيهِ هُدًى يَنْتَقِينَ﴾ جُمْلَةٌ، وَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَى حَرْفِ عَطْفٍ لِأَنَّ بَعْضَهَا أَخَذَ بِعَنْقِ بَعْضٍ.  
انتهى كلامُ أَبِي حَيَّانَ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١٠).

(٢) والتقدير: (لاريب فيه، فيه هدى)، فعلى هذا الوجه ﴿هُدًى﴾ مبتدأ، و(فيه) المضمرة هي الخبر.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١١ - ١١٢).

قوله: «وَلَا رَبَّ» في المشهورة مبني<sup>(١)</sup> لتَضَمُّنِهِ معنى (مِن)، منصوبُ المحلِّ.. إلى آخره:

قال ابنُ يَعِيشٍ في «شرحِ المفصل»: اعلم أن (لا) النَّافِيَةَ على صَرِيحٍ: عاملةٌ وغيرُ عاملةٍ، فالعاملةُ التي تَنْفِي على جِهَةِ استغراقِ الجنس؛ لِأَنَّهَا جوابُ ما كَانَ على طَرِيقَةٍ: هل مِن رَجُلٍ في الدارِ؟ فدخولُ (مِن) في هذا لاستغراقِ الجنسِ، ولذلك تختصُّ بالنكراتِ لشمولها، ألا ترى أَنَّهُ لا يجوزُ: هل مِن زيدٍ في الدارِ؟ كما يجوزُ: هل زيدٌ في الدارِ؟ فهذه التي لاستغراقِ الجنسِ عاملةٌ النَّصْبِ<sup>(٢)</sup> فيما بعدها مِن النكراتِ المفردةِ ومبنيةٌ معها بناءً (خمسةَ عشرَ)، وإِنَّمَا استحققتُ أن تكونَ عاملةً لشبهها بـ(إِنَّ) النَّاصِبَةِ للأسماءِ.

ووجهُ المشابهةِ بينهما: أَنَّها داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ كما أَنَّ (إِنَّ) كذلك، وَأَنَّها نقيضةٌ [(إِنَّ): (لا) للنفي و(إِنَّ) للإيجاب، وحقُّ النقيضِ أن يخرَجَ على حدِّ نقيضه] مِن الإعرابِ نحو: (ضربتُ زيدًا) و(ما ضربتُ زيدًا) فقولك: (ضربتُ زيدًا) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، وقولك<sup>(٣)</sup>: (ما ضربتُ زيدًا) نفيٌ لذلك، ومع ذلك فقد أعرَبْتَهُ بإعرابهِ مِن حيثُ كان نقيضه ليشعرَ بمعنى الرَّفْعِ له، فلمَّا أشبهتْ (لا) (إِنَّ) وكانتْ (إِنَّ) عاملةً في المبتدأ والخبرِ كانتْ (لا) كذلك عاملةً في المبتدأ والخبرِ؛ لِأَنَّها تَقْتَضِيهِمَا جميعًا كما تَقْتَضِيهِمَا (إِنَّ)، ولمَّا نَصَبُوا بها لم تعملْ إِلَّا في نكرةٍ على سبيلِ حرفِ الحَفْضِ الذي في المسألة؛ لِأَنَّها كالتَّائِبَةِ عنه<sup>(٤)</sup>، إلا

(١) في النسخ: «في المشهورة مبني» بدل: «مشهور في المبني»، والتصويب من البيضاوي.

(٢) في (س): «للنصب».

(٣) في (س): «وفي قولك».

(٤) في «شرح المفصل»: «عنها».

أَنَّ (لا) بُيِّنَتْ مَعَ النَّكْرَةِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي جَوَابِ: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟) عَلَى سَبِيلِ الاسْتِغْرَاقِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ أَيْضاً بِحَرْفِ الاسْتِغْرَاقِ الَّذِي هُوَ (مِنْ) لِيَكُونَ<sup>(١)</sup> الْجَوَابُ مُطَابِقاً لِلسُّؤَالِ، فَكَانَ قِيَاسُهُ: (لَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ) لِيَكُونَ النَّقْيُ عَامّاً كَمَا كَانَ السُّؤَالُ عَامّاً، ثُمَّ حُدِّفَتْ (مِنْ) مِنَ اللَّفْظِ تَخْفِيفاً، وَتَضَمَّنَ الْكَلَامُ مَعْنَاهَا، فَوَجِبَ أَنْ يُبْنَى لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ كَمَا بُنِيَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) حِينَ تَضَمَّنَ حَرْفَ الْعَطْفِ<sup>(٢)</sup>.

لَطِيفَةٌ: قَالَ ابْنُ جَنِي فِي «الْخَصَائِصِ»: «بَابٌ فِي اقْتِضَاءِ الْمَوْضِعِ (لَكَ) لَفْظاً وَهُوَ مَعَكَ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِصَاحِبِكَ:

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (لَا رَجُلٌ عِنْدَكَ وَلَا غُلَامٌ لَكَ)، فَ(لَا) هَذِهِ نَاصِبَةٌ لِاسْمِهَا وَهُوَ مَفْتُوحٌ، إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَةَ فِيهِ لَيْسَتْ فَتْحَةَ النَّصْبِ الَّتِي تَقْتَضَاهَا (لَا)، إِنَّمَا هَذِهِ فَتْحَةٌ بِنَاءٍ وَقَعَتْ مَوْجِعَ فَتْحَةِ الْإِعْرَابِ الَّذِي [هُوَ] عَمَلٌ (لَا) فِي الْمِضَافِ؛ نَحْوَ: لَا غُلَامٌ رَجُلٍ عِنْدَكَ.

قَالَ: وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِغُلَامِي) فَالْمِيمُ تَتَحَقَّقُ جَرَّةَ الْإِعْرَابِ بِالْبَاءِ<sup>(٣)</sup>، وَالْكَسْرَةُ فِيهَا لَيْسَتْ الْمَوْجِبَةَ بِحَرْفِ الْجَرِّ، إِنَّمَا هِيَ الَّتِي تَصْحَبُ بَاءَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ كَسْرَةَ الْإِعْرَابِ وَإِنْ كَانَتْ بَلْفِظِهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (س): «فِي كَوْنٍ».

(٢) انظُر: «شَرْحُ الْمَفْصَلِ» لِابْنِ يَعِيشَ (١/ ٢٦٣).

(٣) فِي «الْخَصَائِصِ»: «فَالْمِيمُ مَوْضِعُ جَرَّةِ الْإِعْرَابِ الْمُسْتَحَقَّةِ بِالْبَاءِ».

(٤) انظُر: «الْخَصَائِصِ» لِابْنِ جَنِي (٣/ ٥٨ - ٥٩).

قوله: «وفي قراءة أبي الشعثاء»: هو بفتح الشين وسكون العين، اسمه: سليم بن الأسود المحاربي، تابعي مشهور<sup>(١)</sup>.

قوله: «مرفوع ب: لا»:

زادني «الكشاف»: والفرق بينها وبين المشهورة: أن المشهورة توجب الاستغراق وهذه تجوز<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام: والذي يدل على إيجاب المشهورة للاستغراق: أن نفي الجنس نفي الماهية، وهو يقتضي نفي كل فرد من أفرادها، فلو ثبت فرد من أفرادها ثبتت الماهية، وأما قراءة (لا ريب فيه) بالرفع فهو وإن كان نكرة في سياق النفي، لكنه تقيض قولنا: ريب فيه، وهو يحتمل أن يكون إثباتاً لفرد واحد منها ونفيه يفيد انتفاء<sup>(٣)</sup>.

وقال الزجاج: إذا قلت: (لا رجل في الدار) جاز أن يكون فيها رجلان، وإذا قلت: (لا رجل في الدار) فهو نفي عام<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخ أكمل الدين: قد رد ما ذكره صاحب «الكشاف» من الفرق: بأن (ريب) في (لا ريب فيه) نكرة، والنكرة في سياق النفي تعم، فينتفي جميعاً أحاد الريب، فلا فرق في ذلك بين نفي الجنس وغيره.

قال: والجواب: أنه غلط؛ لأن الذي ذكره من كون النكرة تعم = دليل جواز الاستغراق؛ إذ لولا ذلك لكان نكرة في سياق الإثبات ولم تكن عامة، ولأن المبني

(١) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢ / ٤٧١)، وعنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٢ / ٥٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (١ / ٧١).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٢٦٦)، ونقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٢ / ٥٦) ببعض تصرف، وعنه نقل المصنف.

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج، وذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٢ / ٥٦)، وعنه نقل المصنف.



في تقدير (من) الاستغراقية لكونها مؤكدة للنفي، والنفي المؤكّد ليس كغيره وإلا كان الشيء مع غيره كالشيء لا مع غيره، ولأنّ (من) المقدرّة زائدة لعدم اختلال أصل المعنى بتركه، وأقل مراتبها التأكيد، وتأكيد العام ينفي احتمال الخصوص، فكان مُحكّمًا في الاستغراق لا يفارقه، وليس كذلك الذي مع (لا) المشبهة بـ (ليس)؛ فإنّ احتمال الخصوص فيه باقٍ لعدم ما يقطعُه، فكانت دلالته على الاستغراق جائزة الافتراق، وهو ظاهرٌ لا محالة.

وقال أبو حيان: قرئ بالرفع، والمراد أيضاً الاستغراق؛ لأنّه لا يريدُ نفي ريبٍ واحدٍ عنه، فيكون مبتدأً و﴿فيه﴾ الخبر، وهذا ضعيفٌ لعدم تكرار (لا)، أو يكون أعمَلها إعمال (ليس) - وهو ضعيفٌ - فيكون ﴿فيه﴾ في موضع نصبٍ على قول الجمهور من أن (لا) إذا عملت<sup>(١)</sup> عمل ليس رفعت الاسم ونصبت الخبر<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ولم يُقدّم كما قدّم في قوله: ﴿لَا فَيَاغُولُ﴾ [الصفات: ٤٧] لأنه لم يُقصد تخصيصُ نفي الريب به من بين سائر الكتب كما قصدت<sup>(٣)</sup>»:

قال أبو حيان: انتقل الرّمخسريُّ من دعوى الاختصاص بتقديم المفعول إلى دعواه بتقديم الخبر، ولا نعلم أحداً يفرّق بين (ليس في الدار رجل) و(ليس رجل في الدار)<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فلذلك وقف على ﴿رَيْبَ﴾»:

عزّي هذا الوقف لنافعٍ وعاصم<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ز): «أعملت».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ١٠٩).

(٣) المصدر السابق (١ / ١١١).

(٤) انظر: «الكشاف» (١ / ٧١).

قال الإمام: والأولى الوقفُ على ﴿فِيهِ﴾ لأنَّ الوقفَ عليه يكونُ الكتابُ نفسه هدىً، وقد تكررَ في التنزيلِ أَنَّهُ هدىً وأنه نورٌ، وعلى الأوَّلِ لا يكونُ نفسه هدىً بل فيه هدىً<sup>(١)</sup>.

قوله: «والتقديرُ: لا ريب فيه، فيه هدى»:

قال في «المرشد»<sup>(٢)</sup>: إن جعلتَ ﴿لَا رَيْبَ﴾ بمعنى: حقًا، فالوقفُ عليه تامٌّ، ولا حاجةً إلى تقدير (فيه) وكأنَّه قيل: (الم ذلك الكتابُ حقًا)<sup>(٣)</sup>.

والأولى أن يقال: إنها أربعُ جُمَلٍ متناسقةٍ تقرُّرُ اللاحقةُ منها السابقةً، ولذلك لم يُدخِلِ العاطفُ بينها، ف﴿الم﴾ جملةٌ دلَّتْ على أنَّ التحديَّ به هو المؤلفُ من جنسٍ ما يركَّبون منه كلامهم، و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملةٌ ثانيةٌ مقرَّرةٌ لجهةِ التحديِّ، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثةٌ تشهدُ على كماله بأنَّه الكتابُ المنعوتُ بغايةِ الكمال، ثم سجَّلَ على كماله بنفيِ الرِّيبِ فيه لأنه لا كمالَ أعلى ممَّا لِلْحَقِّ واليقينِ، و﴿هُدًى لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾ بما<sup>(٤)</sup> يقدرُ له مبتدأٌ رابعةٌ تؤكدُ كونه حقًا لا يحومُ<sup>(٥)</sup> الشكُّ حوله بأنه هدىً للمتقين.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٦)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٥٧)، وعنه نقل المصنف.

(٢) هو «المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز» للحسن بن علي بن سعيد العماني (ت بعد ٥٠٠هـ)، وقد اختصره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦) بكتاب أسماه: «المقصد بتلخيص ما في المرشد». والكلام منقول من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٧)، و«المقصد لتلخيص ما في المرشد» لزكريا الأنصاري (ص ١٢).

(٤) في (أ): «مما»، والمثبت من (ت) و(خ)، وعليه فالباء بمعنى مع.

(٥) في (أ): «يخوض».

أَوْ تَسْتَبِغُ السَّابِقَةَ مِنْهَا اللَّاحِقَةَ اسْتِبَاعٌ<sup>(١)</sup> الدَّلِيلُ لِلْمَدْلُولِ، وَيَأْنُهُ: أَنَّهُ لَمَّا نَبَّهَ أَوَّلًا عَلَى إِعْجَازِ الْمُتَحَدَّى بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ جَنْسِ كَلَامِهِمْ وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعَارَضَتِهِ، اسْتَبْتَجَ مِنْهُ أَنَّهُ الْكِتَابُ الْبَالِغُ حَدَّ الْكَمَالِ، وَاسْتَلْزَمَ ذَلِكَ أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> لَا يَتَشَبَّهُ الرَّيْبُ بِأَطْرَافِهِ؛ إِذْ لَا أَنْقَصَ مِمَّا يَعْتَرِيهِ الشُّكُّ وَالشَّبْهَةُ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ لَا مُحَالَةَ هَدَى لِمُتَمِّقِينَ، وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا نَكْتَةٌ ذَاتُ جِزَالَةٍ:

ففي الأولى: الحذف والرَّمزُ إلى المقصود مع التعليل.

وفي الثانية: فخامة التعريف.

وفي الثالثة: تأخير الظرف حذرًا عن إيهام الباطل.

وفي الرابعة: الحذف والتوصيف بالمصدر للمبالغة، وإيراده منكرًا للتعظيم، وتخصيص الهدى بالمتقين باعتبار الغاية، وتسمية المشارف للتعوي متقياً إيجازاً وتفخيماً لشأنه.

قوله: «تَوَكَّدُ كَوْنَهُ حَقًّا لَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ»:

قال الطيبي: أي: قوله: ﴿هُدًى﴾ تأكيدٌ لقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ هَادِيًا إِذَا كَانَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشُّبْهَةِ، ففي قوله: «لَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ» كنايةٌ كقوله:

فما جازه جودٌ ولا حلٌّ دونه ولكن يصير الجود حيث يصير<sup>(٣)</sup>

وهذه المبالغة مُستفادَةٌ مِنْ إِيقَاعِ الْمَصْدَرِ خَبْرًا لـ(هو) كما أَنَّ الْمَبَالِغَةَ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ حَصَلَتْ مِنْ تَعْرِيفِ الْخَبْرِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ مِنَ الْاسْتِعْرَاقِ<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ت): «أو تستبغ كل واحدة منها ما يليها استباع».

(٢) في (ت) و(خ): «أن».

(٣) عزاه الجرجاني لأبي النّوَّاس، انظر: «الوساطة بين المتنبّي وخصومه» (ص ٢٨٦).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٧٤).

قوله: «ذات جزالة»: هي خلافُ الرَّكَاكَةِ.

قوله: «ففي الأولى الحذف»: قال الطَّيْبِيُّ: أي: حذفُ المبتدأ؛ أي: هذه ﴿آلَةَ﴾ إذا جُعِلَتْ اسماً للسُّورَةِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «والرَّمْزُ إلى المقصود»: قال الطَّيْبِيُّ: أي: التَّحْدِي<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مع التعليل»: أي: الإشارةُ إليه بِالطَّفِّ وَجِهٍ، وهو أَنَّهَا مُشِيرَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُتَّحِدِي بِهِ مِنْ جِنْسٍ مَا تَنْظِمُونَ مِنْهُ كَلَامَكُمْ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وفي الثانية فخامة التعريف»: قال الطَّيْبِيُّ: أي: الدلالةُ على كونه كاملاً في بابه<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وفي الثالثة تأخير الظرف حذراً من إيهاهه الباطل»: أي: إثباته في غيره.

قوله: «وفي الرابعة الحذف»: قال الطَّيْبِيُّ: أي: هو هُدَى<sup>(٥)</sup>.

قوله: «والوصف بالمصدر للمبالغة»: لأنَّ هُدَى ﴿مصدرٌ وُضِعَ موضِعَ هادٍ<sup>(٦)</sup>».

قوله: «وإيراده منكرًا للتعظيم»: قال الطَّيْبِيُّ: أي: هادياً لا يُكْتَنَهُ كُنْهَهُ<sup>(٧)</sup>.

قوله: «وتخصيصُ الهدى بالمتقين... إلى آخره:

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٧٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: «الكشاف» (١ / ٧٥).

(٧) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٧٥)، وانظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقرزوني (٢ / ١٢٨).

قال الطيبي: أي: حيث لم يقل: للصَّالِّين الصَّائِرِينَ إِلَى التَّقْوَى؛ رعايةً لحسن المطالع<sup>(١)</sup>.

(٣) - ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُمِيتُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إمَّا موصولٌ بـ ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ على أنه صفةٌ مجرورةٌ مقيِّدةٌ له إن فسِّر التَّقْوَى بترك ما لا ينبغي، مترتبةٌ عليه ترتيب التَّحْلِيَةِ على التَّخْلِيَةِ، والتَّصْوِيرِ على التَّصْقِيلِ، أو موضحةٌ إن فسِّر بما يَعْمُ فِعْلُ الطَّاعَةِ وترك المعصية<sup>(٢)</sup>، لاشتماله على ما هو أصل الأعمال وأساس الحسنات من الإيمان والصَّلاة والصَّدقة، فإنها أمهات الأعمال النَّفْسَانِيَّةِ والعبادات البدنيَّةِ والماليَّةِ، المستتبعة<sup>(٣)</sup> لسائر الطَّاعاتِ والتجنُّبِ عن المعاصي غالباً، ألا ترى إلى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الصَّكَاوَةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقوله ﷺ: «الصَّلاةُ عمادُ الدِّينِ، والزكاةُ قنطرةُ الإسلامِ»، أو مسوقة<sup>(٤)</sup> للمدح بما تضمَّنه المتَّقون، وتخصيصُ الإيمان بالغيب وإقام الصَّلاة وإيتاء الزكاة بالذكر إظهاراً لفضلها<sup>(٥)</sup> على سائر ما يدخل تحت اسم التَّقْوَى، أو على أنه مدحٌ منصوبٌ أو مرفوعٌ<sup>(٦)</sup> بتقدير: أعني، أو: هم الذين.

(١) انظر: «فتح الغيب» (٢/ ٧٥).

(٢) في (ت): «فعل الحسنات وترك السيئات»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٣) قوله: «المستتبعة» بالرفع صفة لـ «أمهات الأعمال».

(٤) قوله: «أو مسوقة» عطف على «مقيِّدة».

(٥) في (أ) و(خ): «لتفضيلها».

(٦) قوله: «أو على أنه مدح منصوب أو مرفوع»: عطف على قوله: «على أنه صفة مجرورة».

وإِذَا مَفْصُولٌ<sup>(١)</sup> عَنْهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ ﴿أَوَلَيْكَ عَلَىٰ هُدًى﴾، فَيَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى (الْمُتَّقِينَ) تَامًا.

وَالْإِيمَانُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ التَّصَدِيقِ، مَاخُذٌ مِنَ الْأَمَنِ، كَأَنَّ الْمَصْدَقَ أَمِنَ الْمَصْدَقَ مِنَ التَّكْذِيبِ وَالْمُخَالَفَةِ، وَتَعْدِيَّتُهُ بِالْبَاءِ لَتَضَمُّنُهُ مَعْنَى الْإِعْتِرَافِ، وَقَدْ يُطْلَقُ بِمَعْنَى الْوُثُوقِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَأْتِاقَ صَارَ ذَا أَمْنٍ وَمِنْهُ: (مَا أَمِنْتُ أَنْ أَجِدَ صَحَابَةً)، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ<sup>(٢)</sup> حَسَنٌ فِي ﴿يُؤْتِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾.

وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَالتَّصَدِيقُ بِمَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَالْتَوْحِيدِ وَالنَّبَوَّةِ وَالْبَعْثِ وَالْجَزَاءِ، وَمَجْمُوعٌ ثَلَاثَةٌ أُمُورٍ: اعْتِقَادُ الْحَقِّ، وَالْإِقْرَارُ بِهِ، وَالْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُ، عِنْدَ جَمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ<sup>(٣)</sup>.

فَمَنْ أَخَلَّ بِالْإِعْتِقَادِ وَحْدَهُ فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَمَنْ أَخَلَّ بِالْإِقْرَارِ فَكَافِرٌ، وَمَنْ أَخَلَّ بِالْعَمَلِ فَفَاسِقٌ وَفَاقًا، وَكَافِرٌ عِنْدَ الْخَوَارِجِ، وَخَارِجٌ عَنِ الْإِيمَانِ غَيْرٌ دَاخِلٌ فِي الْكُفْرِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ التَّصَدِيقُ وَحْدَهُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَضَافَ الْإِيمَانَ إِلَى الْقَلْبِ فَقَالَ: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] ﴿وَلَوْ تَوَوَّنَا لَوْ كَفَرْنَا لَرَجَعْنَا إِلَى الْفِطْرَةِ الَّتِي كُنَّا عَلَيْهَا مِنْ قَبْلَ حَقِيقَتِنَا وَمَا كُنَّا لِنَعْلَمَ بِهَا شَيْئًا وَكَذَلِكَ ضَلَّ اللَّهُ الْبَصِيرَ﴾ [الحجرات: ١٤] وَعَطَفَ عَلَيْهِ الْعَمَلَ الصَّالِحَ فِي مَوَاضِعَ لَا تُحْصَى، وَقَرَنَهُ بِالْمَعَاصِي فَقَالَ:

(١) قوله: «وإِذَا مَفْصُولٌ» عطف على قوله: «إِذَا مَوْصُولٌ بِالْمُتَّقِينَ».

(٢) قوله: «وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ»؛ أَي: التَّصَدِيقُ وَالْوُثُوقُ.

(٣) قوله: «وَمَجْمُوعٌ ثَلَاثَةٌ أُمُورٍ...» عطف على «التَّصَدِيقُ بِمَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ... إلخ»؛ أَي: الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ بِمَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَمَجْمُوعُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ «عِنْدَ جَمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ». انظر: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (١/١١٣).

﴿وَلَنْ طَافَيْنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمْ  
 الْفِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]  
 مع ما فيه من قلة التغيير لأنه أقرب إلى الأصل<sup>(١)</sup>، وهو متعين الإرادة في الآية؛ إذ  
 المعدى بالباء هو التصديق وفاقاً.

ثم اختلف في أن مجرد التصديق القلبي هل هو كافٍ لأنه المقصود، أو لا بد من  
 اقتران<sup>(٢)</sup> الإقرار به للمتمكن منه؟ ولعل الحق هو الثاني؛ لأنه تعالى ذم المعاند أكثر من  
 ذم الجاهل المقصر، وللمانع أن يجعل الذم للإنكار لا لعدم الإقرار به للمتمكن منه.  
 و(الغيب): مصدرٌ وُصف به للمبالغة؛ كالشهادة في قوله: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ  
 وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، والعرب تسمي المطمئن من الأرض والخمصة التي تلي  
 الكلية<sup>(٣)</sup>: غيباً. أو فيعل خفف كقيل.

والمراد به: الخفي الذي لا يدركه الحس ولا تقتضيه بديهته العقل، وهو قسمان:  
 قسم لا دليل عليه، وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا  
 إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

(١) قوله: «مع ما فيه من قلة التغيير»؛ أي: بالزيادة بالنسبة إلى معناه اللغوي الذي هو الأصل. انظر:  
 «حاشية الأنصاري» (١/١١٥). وقال شيخ زاده: هو إشارة إلى وجه رابع زائد على الوجوه الثلاثة  
 السابقة، وقوله: «لأنه أقرب إلى الأصل» علة لقلة التغيير؛ أي: مع ما في كون لفظ الإيمان موضوعاً  
 في الشرع للتصديق المقيد وهو التصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد ﷺ من غير أن يعتبر  
 معه الإقرار والعمل من قلة التغيير عن معناه اللغوي، وهو التصديق مطلقاً. انظر: «حاشية شيخ زاده  
 على البيضاوي» (١/١٧٧).

(٢) في (أ): «من انضمام».

(٣) قوله: (والخمصة): هي بفتح الخاء المعجمة: النقرة «التي تلي الكلية»: هي بضم الكاف. انظر:  
 «حاشية الأنصاري» (١/١١٥).

وَقِسْمٌ نُصِبَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ كَالصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَحْوَالِهِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

هَذَا إِذَا جَعَلْتَهُ صَلَةً لِلْإِيمَانِ<sup>(١)</sup> وَأَوْقَعْتَهُ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ حَالًا عَلَى تَقْدِيرِ: مُتَلَبِّسِينَ بِالْغَيْبِ، كَانَ بِمَعْنَى الْغَيْبَةِ وَالْخَفَاءِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ غَائِبِينَ عَنْكُمْ، لَا كَالْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ إِذَا ﴿لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيْطَانِيهِمْ قَالُوا إِنَّمَا كُنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، أَوْ عَنِ الْمُؤْمِنِ<sup>(٢)</sup> بِهِ، لِمَا رَوَى أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا آمَنَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْ إِيْمَانِ<sup>(٣)</sup> بَغِيْبٍ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْغَيْبِ: الْقَلْبُ، وَالْمَعْنَى: يُؤْمِنُونَ بِقُلُوبِهِمْ لَا كَمَنْ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ.

فَالْبَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ لِلتَّعْدِيَةِ، وَعَلَى الثَّانِي لِلْمَصَاحَبَةِ، وَعَلَى الثَّلَاثِ لِللَّالَةِ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إِمَّا مَوْصُولٌ بِ﴿الْمُنْفِقِينَ﴾ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ.. إِلَى

آخِرِهِ:

(١) قَوْلُهُ: «صَلَةٌ لِلْإِيمَانِ» الصَّلَةُ فِي مِثْلِهِ عِنْدَ النَّحَاةِ هِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ بِوَسْطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ. انظُرْ: «حَاشِيَةٌ

الْأَنْصَارِيِّ» (١١٦/١).

(٢) قَوْلُهُ: «أَوْ عَنِ الْمُؤْمِنِ بِهِ» - بِفَتْحِ الْمِيمِ - عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «عَنْكُمْ».

(٣) فِي (خ): «الْإِيمَانِ».

(٤) قَوْلُهُ: «فَالْبَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ»؛ أَي: وَهُوَ جَعَلَ الْغَيْبَ وَأَقْعًا مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ الْغَائِبِ «وَعَلَى الثَّانِي»؛ أَي:

وَهُوَ جَعَلَهُ حَالًا بِمَعْنَى الْغَيْبَةِ وَالْخَفَاءِ «وَعَلَى الثَّلَاثِ»؛ أَي: وَهُوَ جَعَلَهُ بِمَعْنَى الْقَلْبِ. انظُرْ: «حَاشِيَةٌ

الْأَنْصَارِيِّ» (١١٦/١).



في بعض حواشي «الكشاف»: الصفات المُفْرَدَةُ<sup>(١)</sup> على ثلاثة أنواع: أحدها: أن تكون الثانيةُ شرحاً للأولى؛ كقولك: (فلانٌ عدلٌ يفعلُ الواجباتِ ويجتنبُ الكبائرَ) فقولك: (يفعلُ الواجباتِ ويجتنبُ الكبائرَ) صفةٌ شارحةٌ للأولى وهي: (عدلٌ).

الثاني: أن تكون أجنيبةً عن الأولى؛ كقولك: (فلانٌ عالمٌ<sup>(٢)</sup> شجاعٌ).  
الثالث: أن تكون تمثيلاً لبعض ما تضمنته الصفة الأولى؛ كقولك: (فلانٌ كريمٌ سألهُ سائلٌ فأعطاهُ ما سألَ).

فقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ يحتملُ الأمورَ الثلاثةَ، فإنَّا إن قلنا: إنَّ التَّقْوَى هي اجتنابُ المعاصي خاصةً، كانَ قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ وما بعدهُ وصفاً بفعلِ الطاعاتِ وهو غيرُ الأوَّلِ.

وإن قلنا: إنَّ التَّقْوَى فعلُ الطاعاتِ واجتنابُ المعاصي، احتَمَلَ وجهين: أحدهما: أن يكونَ شرطاً وبياناً على اندراجِ بقيةِ العباداتِ واجتنابِ المعاصي أيضاً تحتَ ذكرِ الإيمانِ والصلاةِ والزكاةِ.

والثاني: أن يكونَ تمثيلاً لِمَا تضمنتهُ التَّقْوَى بذكرِ بعضِ الأوصافِ التي اشتَمَلَتْ عَلَيْهَا التَّقْوَى.

قوله: «وقوله ﷺ: «الصلاة عماد الدين» و«الزكاة قنطرة الإسلام»»: يوهِّمُ أن ذلك حديثٌ واحدٌ وليس كذلك، بل هما حديثان؛ فأما الأوَّلُ فقد قال النوويُّ في «شرح الوسيط»: هو حديثٌ مُنكَرٌ باطلٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ز): «المقروءة».

(٢) في (س): «غانم».

(٣) انظر: «الوسيط في المذهب» للغزالي (٢/ ٥)، وكلام النووي بهامشه.

قال الحافظُ ابن حجرٍ في «تخريج أحاديث الشَّرح الكبير»: وليس كذلك، فقد أخرجه أبو نعيم الفضلُ بن دُكين شيخُ البخاريِّ في كتاب «الصلاة»، عن بلالِ بن يحيى مرفوعاً: «الصَّلَاةُ عَمُودُ الدِّينِ»، وهو مُرْسَلٌ ورجاله ثقاتٌ<sup>(١)</sup>.

قلتُ: وأخرجه بلفظٍ: «الصَّلَاةُ عَمَادُ الدِّينِ» البيهقيُّ في «شعب الإيمان» من حديثِ عُمَرَ بن الخطابِ مرفوعاً بسندٍ فيه انقطاعٌ<sup>(٢)</sup>.

ونَبَّهَ عليه الشَّيخُ ولِيُّ الدِّينِ العِراقِيُّ في «حاشيته على الكشاف»<sup>(٣)</sup>.

وأخرجه أيضاً الدَّيْلَمِيُّ في «مسند الفردوس» من حديثِ علي بن أبي طالبٍ<sup>(٤)</sup>. وفي معناه حَدِيثُ التَّرْمِذِيِّ من روايةِ معاذِ بن جبلٍ: «رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ»<sup>(٥)</sup>.

وأما حَدِيثُ «الزَّكَاةُ قَنْطَرَةُ الإِسْلامِ» فأخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير»، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»، من حَدِيثِ أَبِي الدرداءِ مرفوعاً وسندهُ ضَعِيفٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٣٠٨). (ط: قرطبة)، ولم أفق عليه في المطبوع من «الصلاة» للفضل بن دكين.

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٥٠)، عن عكرمة عن عمر، ثم قال: قال أبو عبد الله - الحاكم -: عكرمة لم يسمع من عمر وأظنه أراد: عن ابن عمر.

(٣) قال المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٢٤٨): قال الحافظ العراقي في «حاشية الكشاف»: فيه ضعف، وانقطاع، قال الحاكم: عكرمة لم يسمع من عمر، ورواه من حديث ابن عمر، ولم يقف عليه ابن الصلاح فقال في «مشكل الوسيط»: إنه غير معروف اهـ.

(٤) ذكره الديلمي في «الفردوس» (٣٧٩٥)، ونقل المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٢٤٩) عن الزيلعي قوله: فيه الحارث ضعيف جداً، وذهل ابن الصلاح في «مشكل الوسيط» قال: هذا غير صحيح ولا معروف، فكأنه لم يظفر به.

(٥) رواه الترمذي (٢٦١٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٦) رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٩٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٣٨)، قال الهيثمي في =

قوله: «أو مسوقة للمدح» إلى أن قال: «أو على أنه مدح منصوب أو مرفوع بتقدير: أعني، أو: هم»:

قال أبو حيان: النَّصْبُ عَلَى الْمَدْحِ عَلَى الْقَطْعِ بِإِضْمَارِ أَمَدْحٍ، أَوْ بِإِضْمَارِ أَعْنِي عَلَى التَّفْسِيرِ<sup>(١)</sup>.

الشيخ أكمل الدين: قيل: الفرق بين المدح صفة والمدح اختصاصاً - يعني: أن يكون بمعنى أعني، أو مرفوعاً بتقدير المبتدأ -: أن الغرض الأصلي من الأول: إظهار كمال الممدوح والالتذاذ بذكرها، وقد يتضمن تخصيص بعض الصفات بالذكر الإشارة إلى إنافيتها على سائر الصفات المسكوت عنه، ومن الثاني: إظهار أن تلك الصفة أحق باستقلال المدح من سائر الصفات الكمالية؛ إما مطلقاً وإما بحسب ذلك المقام، سواء كان في نفس الأمر أو ادعاءً، وأن الوصف الأصلي في الأول والمدح تابع وفي الثاني بالعكس.

قوله: «وإما مفصول عنه مرفوع بالابتداء وخبره ﴿أَوْلَيْكَ﴾»:

قال أبو حيان: لا نختار هذا الوجه؛ لانفلاته مما قبله، والذهاب به مذهب الاستئناف مع وضوح اتصاله بما قبله وتعلقه به<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والإيمان في اللغة التصديق، مأخوذ من الأمن..» إلى آخره:

قال الطيبي: أي: الإيمان إفعال من الأمن لغةً، ثم نُقِلَ إلى المفهوم الشرعي وهو التصديق لعلاقة الأمن من التكذيب والمخالفة<sup>(٣)</sup>.

= «مجمع الزوائد» (٣/ ٦٢): رجاله موثوقون إلا أن بقية مدلس وهو ثقة، اهـ. وبقية قد عنعن في روايته.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٢٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٤).

الراغب: الإيمان: التصديق الذي معه أمنٌ، قال: وأما قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِيبِ﴾ فهو على سبيلِ الذمِّ لهم بأنَّه قد حصل لهم الأمنُ بما لا يقعُ به الأمنُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَتَعْدِيَّتُهُ بِالْبَاءِ لِتَضْمُنِهِ مَعْنَى الْاعْتِرَافِ»:

قال الطيبيُّ: هذا على تقدير السؤالِ والجوابِ، يعني: إذا كانت حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ مَنقُولَةً مِنْ أَمْنٍ، فما باله عُدِّيٌّ بِالْبَاءِ وَلَمْ يُعَدَّ تَعْدِيَّتَهُ بِنَفْسِهِ؟ فَأَجَابَ أَنَّ تَعْدِيَّتَهُ بِالْبَاءِ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ.

قال ابنُ جني: لو جُمِعَت تَضْمِينَاتُ الْعَرَبِ لِاجْتِمَعَتْ مُجَلَّدَاتٌ<sup>(٢)</sup>.

قال صاحبُ «الكشاف»: مِنْ شَأْنِهِمْ أَنَّهُمْ يُضْمِنُونَ الْفِعْلَ مَعْنَى فِعْلِ آخَرَ فَيُجْرَوْنَ مَجْرَاهُ وَيَسْتَعْمَلُونَهُ اسْتِعْمَالَهُ<sup>(٣)</sup>.

قال الطيبيُّ: ولو زيدَ مع إرادةٍ معنى المضمَّنِ كان أحسنَ؛ كما تقولُ: (أحمدُ إليك فلاناً)؛ أي: أنهي إليك حمدَ فلانٍ، قال في سورة الكهفِ: العَرُضُ مِنَ التَّضْمِينِ إعطاءُ مجموعٍ معنيين، وذلك أقوى من إعطاءِ معنَى<sup>(٤)</sup>.

الشيخُ سعدُ الدين: فإن قيل: الفِعْلُ الْمَذْكُورُ إِنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ فَلَا دَلَالَةَ عَلَى الْفِعْلِ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْآخَرَ فَلَا دَلَالَةَ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا جَمِيعاً لَزِمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٩١).

(٢) انظر: «الخصائص» (٢/ ٣١٢)، ونقله المصنف عنه بواسطة الطيبي.

(٣) هذا القول مذکور عن الزمخشري في هامش بعض نسخ «الكشاف» مع زيادات عليه، وقد أثبتناه بتمامه في حواشي «الكشاف» (١/ ٧٧)، وذكره المصنف عنه بواسطة الطيبي.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٥)، و«الكشاف» (٥/ ١٥٦).

قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذفِ حالٍ مأخوذٍ مِنَ الفعلِ الآخرِ بمعونةِ القرينةِ اللفظيةِ، فقولنا: (أحمدُ إليك فلانًا) معناه: أحمدُهُ مِنْهِيًّا إِلَيْكَ حَمْدُهُ، و(يقلُّبُ كَفَّيْهِ عَلَى كَذَا) معناه: نادماً عَلَى كَذَا، وَلَا بَدَّ مِنْ اعتبَارِ الحَالِ وَإِلَّا لَكَانَ مَجَازًا مَحْضًا لَا تَصْمِيماً، وتقديرُهُ هنا: يُؤْمِنُونَ مُعْتَرِفِينَ بِالْغَيْبِ، انتهى.

قوله: «ومنه: ما آمنتُ أن أجدَ صحابةً»:

هو من قولِ العربِ حكاةُ أبو زيدٍ، يقولُهُ ناوي السَّفَرِ؛ أي: ما أثقُ أن أظفرَ بَمَن أرافقُهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وكلا الوجهينِ حَسَنٌ فِي ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾»:

قال الشيخُ أكملُ الدين: يعني: نظراً إلى أصلِ المعنى اللغويِّ، وأما بالنظرِ إلى العرفِ الشرعيِّ فالحملُ على التصديقِ ظاهرُ الرَّجْحَانِ؛ للإجماعِ على أن الإيمانَ المُعتَبَرُ نفسُ التصديقِ، أو هو داخلٌ فيه وأعظمُ أركانه.

قوله: «وأما في الشَّرْعِ»:

الإمام: اختلفَ أهلُ القبلةِ في مسمَى الإيمانِ في عرفِ الشَّرْعِ، ويجمعُهُم أربعُ فرق:

الفرقةُ الأولى: قالوا: هو اسمٌ لأعمالِ القلوبِ والجوارحِ والإقرارِ باللسانِ، وهم المحدثونَ والمُعْتَرِزَةُ والخوارجُ [والزيدية]:

فالمحدثونَ قالوا: المعرفةُ إيمانٌ كاملٌ وهو الأصلُ، ثم كلُّ طاعةٍ إيمانٌ على حِدَةٍ وهي فروعٌ، فلا يكونُ شيءٌ منها إيماناً ما لم تكن مرتبةً على الأصلِ، والجُحودُ وإنكارُ القلبِ كُفْرٌ وهو الأصلُ، ثم كلُّ معصيةٍ كُفْرٌ على حِدَةٍ وهي فروعٌ، فلا يكونُ

(١) انظر: «النوادر في اللغة» لأبي زيد الأنصاري (ص: ٥١٠)، و«الكشاف» (٧٧/٢) و«أساس

البلغة» (مادة: أمن).

شيءٌ منها كفرًا ما لم تكن مرتبةً على الأصل؛ لأنَّ الفرع لا يحصلُ بدون أصله.  
والمعتزلةُ قال بعضهم: الإيمانُ فعلٌ كلُّ الطَّاعاتِ فَرَضًا ونَفْلًا، وقال بعضهم:  
الْفَرَضُ فقط، وقال بعضهم: اجتنابُ الكبائرِ.

الفرقةُ الثانية: قالوا: الإيمانُ بِالْقَلْبِ واللِّسَانِ مَعًا، وعليه أبو حنيفةٌ وعامةُ  
الْفُقَهَاءِ.

الفرقةُ الثالثةُ: قالوا: الإيمانُ: التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ فقط.

الرابعةُ: قالوا: الإقرارُ باللِّسَانِ فقط، ثمَّ مِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ مَعَهُ حُصُولَ المَعْرِفَةِ  
بِالْقَلْبِ، فهي عندهُ شرطٌ لكونِ الإقرارِ إيمانًا لا داخلَةً في مَسْمَى الإيمانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ  
لم يَشْرطْ ذلكَ وعليه الكَرَامِيَّةُ، انتهى مُلَخَّصًا<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك يجتمعُ في مَسْمَى الإيمانِ شرعاً عشرةُ أقوالٍ.

قوله: «فالتَّصَدِيقُ مما عَلِمَ بالضَّرورةِ أَنَّهُ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ»:

قال الإمامُ: لا بدَّ مِنْ شرحِ ماهيةِ هذا التَّصَدِيقِ، فنقول: مَنْ قال: (العالمُ  
مُحَدَّثٌ) فليسَ مدلولُ هذه الألفاظِ كَوْنُ العالمِ مَوْصُوفًا بِالْحُدُوثِ، بَلْ مدلولُها  
حُكْمُ ذلكَ القائلِ بكونِ العالمِ حادِثًا، فَالْحُكْمُ بنبوتِ الحُدُوثِ للعالمِ مغايرٌ لثبوتِ  
الحُدُوثِ للعالمِ ومُغايرٌ للعَلْمِ به أَيضًا؛ لأنَّ الجاهِلَ بالشَّيءِ قد يحكُمُ به، فهذا  
الحُكْمُ الذَّهْنِيُّ هو المرادُ مِنَ التَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ومجموعُ ثلاثةِ أمورٍ...» إلى آخره:

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٠ - ٢٧١).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧١)، وقد نقله عنه المصنف مختصرًا.

هذا أخذَه المصنّف من الرَّاغِبِ وَكَانَ مِنْ أُمَّةِ السَّنَةِ، وَعِبَارَتُهُ: لَمَّا كَانَ مِنْ لَوَازِمِ  
الإِيمَانِ التَّصَدِيقُ قَالُوا: الإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ<sup>(١)</sup>.

قال: وَلَا يَكُونُ التَّصَدِيقُ إِلَّا عَنَ عِلْمٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ  
وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] فَالإِيمَانُ اسْمٌ لِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عِلْمٌ بِالشَّيْءِ، وَإِقْرَارٌ بِهِ،  
وَعَمَلٌ بِمُقْتَضَاهُ إِنْ كَانَ لِذَلِكَ الْمَعْنَى عَمَلٌ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ،  
ثُمَّ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، فَيُقَالُ: (فُلَانٌ مُؤْمِنٌ)؛ أَي: أَنَّهُ مَقْرَرٌ  
بِمَا يَحْصُنُ دَمَهُ وَمَالَهُ، وَلِذَلِكَ حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْجَارِيَةِ حِينَ سَأَلَهَا بِأَنَّهَا  
مُؤْمِنَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَيُقَالُ: (مُؤْمِنٌ) وَيُرَادُ بِهِ: أَنَّهُ يَعْرِفُ الْأَدَلَّةَ الإِقْنَاعِيَّةَ الَّتِي يَحْصُلُ مَعَهَا  
سُكُونُ النَّفْسِ، وَإِيَّاهُ عَنَى ﷺ بِقَوْلِهِ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُوقِنًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(٣)</sup>،  
وَيُقَالُ: (مُؤْمِنٌ) وَيُعْنَى بِهِ: أَنَّهُ يَسْكُنُ<sup>(٤)</sup> قَلْبُهُ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى شَيْءٍ  
مِنَ الْعَوَارِضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَإِيَّاهُ عَنَى بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ  
قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] <sup>(٥)</sup>.

(١) لم أجد هذه العبارة في «مفردات الراغب» ولا في «تفسيره» لكن ذكرها عنه الطيبي في «فتوح  
الغيب» (٢/ ٨٤) وعنه نقل المصنف كلام الراغب كله.

(٢) حديث الجارية التي سألتها النبي ﷺ فقال لها: «أين الله» قالت: في السماء، قال: «من أنا» قالت: أنت  
رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»، رواه مسلم (٥٣٧).

(٣) رواه بهذا اللفظ أبو يعلى في «مسنده» (٦٢٢٢)، والطبراني في «الأوسط» (٧٧٨)، وابن فاجر  
في «موجبات الجنة» (٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه الإمام أحمد في «المسند»  
(١٩٥٩٧) من حديث أبي موسى رضي الله عنه بلفظ: «من شهد أن لا إله إلا الله صادقاً بها دخل الجنة»،  
وروى مسلم (٢٦) من حديث عثمان رضي الله عنه: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة».

(٤) في (س): «سكن».

(٥) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٧٩)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٨٤-٨٥).

قوله: «ومن أخلَّ بالإقرار فهو كافر»:

قال الشَّريفُ: أي: مجاهرٌ بكفره، بخلافِ المنافقِ فإنه كافرٌ يُخفي كُفْرَهُ<sup>(١)</sup>.

وقال الطَّيْبِيُّ: فيه نظرٌ؛ قال الإمامُ: مَنْ عَرَفَ اللهَ بالدَّلِيلِ ولم يَجِدْ مِنَ الوَقْتِ ما يَتَلَفَّظُ بكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ: هل يُحَكِّمُ بإيمانه؟ وكذا لو وَجَدَ مِنَ الوَقْتِ ما أمَكَّنَهُ التَّلَفُّظُ به، رويَ عن الغزاليِّ: نعم، والامتناعُ مِنَ النُّطْقِ يجري مجرى المعاصي التي تُؤْتَى مَعَ الإيمانِ، ويعضدُهُ حَدِيثُ البُخاريِّ: «أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَنْ كانَ في قلبِهِ خَرْدَلَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: والذي يُعْتَدَّرُ له<sup>(٤)</sup>: أنَّ المرادَ بالإِخْلالِ هو أن يُقصدَ<sup>(٥)</sup> به على سبيلِ الجُحودِ والعنادِ كما فعلَ أبو طالبٍ<sup>(٦)</sup>.

قوله: «والذي يدلُّ على أنَّه التَّصديقُ وحده..» إلى آخره:

تبعَ في هذا التَّرجيحِ الإمامَ فخرَ الدين<sup>(٧)</sup>، وهو خلافُ مذهبِ إمامِهِما<sup>(٨)</sup> الإمامِ الشافعيِّ رضي اللهُ عنه والسَّلَفِ قاطبةً.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٢٩).

(٢) رواه البخاري (٧٥٠٩) عن أنسٍ رضيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «إذا كان يومُ القيامةِ سُفِّعَتْ، فقلْتُ: يا ربِّ أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَنْ كانَ في قلبِهِ خَرْدَلَةٌ فَيَدْخُلُونَ...» الحديث. وانظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٣).

(٣) أي: الطيبي.

(٤) أي: للزمخشري ومن تابعه كالبيضاوي. وعبارة الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٧٧): ومن أخلَّ بالشهادة فهو كافر.

(٥) في (ز): «يعتقد».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٨-٨٩).

(٧) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٢).

(٨) في (ز): «إمامنا».



أخرج الحاكم في «مناقبه»، وأبو نعيم في «الحلية»، عن الرِّبِيعِ قال: سمعتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَيَزِيدٌ وَيَنْقُصُ<sup>(١)</sup>.

وأخرج اللالكائي في «السنة» عن البخاري قال: لقيتُ أكثرَ من ألفِ رجلٍ من العلماءِ بالأمصارِ فما رأيتُ أحداً منهم يَخْتَلِفُ في أنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَيَزِيدٌ وَيَنْقُصُ<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه ابنُ أبي حاتمٍ واللالكائيُّ عن جمعٍ كثيرٍ من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩ / ١١٤)، وعن الحاكم رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١ / ٣٨٥).

(٢) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣٢٠) دون قوله: «يزيد وينقص».

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص ١٤٧) عن الشافعي، وفي «تفسيره» (١٠١٤٣) عن مجاهد، وأفرد اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٥ / ٩٦٣) أبواباً في ذكر أقوال علماء السلف والتابعين:

فمن التابعين: كعب الأحبار، وعروة بن الزبير، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وابن أبي مليكة، وميمون بن مهران، وعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن جبيرة، والحسن، والزهرى، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، وأيوب، ويونس، وابن عون، وسليمان التيمي، وإبراهيم النخعي، وأبو البختری، وسعيد بن فيروز، وعبد الكريم بن مالك الجزري، وزبيد بن الحارث، والأعمش، والحكم، ومنصور، وحمزة الزيات، وهشام بن حسان، ومعتل بن عبد الله الجزري.

ومن الفقهاء: مالك بن أنس، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وعبد العزيز بن أبي مسلم، وابن جريج، وسفيان بن عيينة، والفضيل بن عياض، ونافع بن عمر، ومحمد بن مسلم الطائفي، والشافعي، وسعيد بن عبد العزيز، ومحمد بن أبي ليلي، وشريك بن عبد الله، والحسين بن صالح بن حي، ومعمر، ومالك بن مغول، ومفضل بن مهلهل، وأبو إسحاق الفزاري، وزائدة، وجريز بن عبد الحميد، وأبو شهاب عبد ربه بن نافع، وأبو زيد عبث بن القاسم، والمثنى بن الصَّبَّاح.

ومن الطبقة الثالثة من البصريين: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، =

وورد هذا اللفظ في حديث مرفوعٍ أخرجه الديلمي من حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup>.  
وأخرج ابن ماجه من حديث عليّ مرفوعاً: «الإيمان عقدٌ بالقلب وإقرارٌ  
باللسان وعملٌ بالأركان»<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: فما تحريرُ الفرقِ بين مذهبِ السلفِ والمعتزلة؟  
قلت: السلفُ جعلوا العملَ شرطاً في كمالِ الإيمان، والمعتزلةُ: صحته.  
قوله: «﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾». لا يصحُّ إيرادُ هذه الآية في الأمثلة؛ لأنَّ المرادَ بالظلم فيها الشرك - كما سيأتي -  
لا المعاصي.

= عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الوهاب الثقفي، وابن المبارك، ووكيع. ومن يليهم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن أسلم الطوسي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود السجستاني.

(١) ذكره الديلمي في «الفرردوس» (٣٧٣)، بلفظ: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ومن قال غير ذلك غير فهو مبتدع».

(٢) رواه ابن ماجه (٦٥)، بلفظ: «الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان»، وهكذا رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٢٨/١) ثم قال: هذا حديث موضوع لم يقله رسول الله ﷺ. ثم نقل عن الدارقطني قوله: المتهم بوضع هذا الحديث أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح. قلنا: وقد تويع أبو الصلت من بعض الرواة لكن لا يصح من رواياتهم شيء، فقد قال ابن الجوزي: فأما عبد الله بن أحمد بن عامر فإنه روى عن أهل البيت نسخة باطلة، وأما علي بن غراب فقال السعدي: هو ساقط، وقال ابن حبان: حدث بالأشياء الموضوعة فبطل الاحتجاج به، وأما محمد بن سهل وداود فمجهولان.

وقال الدارقطني كما في «تاريخ بغداد» (١١ / ٥١): لم يحدث بهذا الحديث إلا من سرقه من أبي الصلت، فهو الابتداء في هذا الحديث.

قوله: «والغَيْبُ مَصْدَرٌ وَصِفٌ بِهِ لِلْمَبَالِغَةِ»:

زاد في «الكشاف»: بمعنى الغائب<sup>(١)</sup>.

أبو حيان: إن كَانَتْ الْبَاءُ مُقْوِيَةً لَوْ صَوَّلَ الْفِعْلَ إِلَى الْاسْمِ ك: (مررتُ بزيد) فَتَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ، أَوْ لِلْحَالِ فَتَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ؛ أَي: مُلْتَبِسِينَ بِالْغَيْبِ عَنِ الْمُؤْمِنِ بِهِ فَيَتَعَيَّنُ فِي هَذَا الْوَجْهِ الْمَصْدَرُ، وَأَمَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ فَعَلَى مَعْنَى: الْغَائِبِ، أُطْلِقَ الْمَصْدَرُ وَأُرِيدَ بِهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، قَالُوا: وَعَلَى مَعْنَى الْمَغِيَّبِ أُطْلِقَ الْمَصْدَرُ وَأُرِيدَ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: ﴿هَذَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ [لقمان: ١١]، وَ: (دِرْهَمٌ ضَرَبُ الْأَمِيرِ)، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْغَيْبَ مَصْدَرٌ غَابَ الْإِزْمَ، انْتَهَى<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والعربُ تُسَمِّي الْمَطْمَئِنَّ مِنَ الْأَرْضِ»: قال الطيبيُّ: يُرْوَى بِكسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِهَا فَبِالْكَسْرِ الصِّفَةُ وَبِالْفَتْحِ الْمَوْضِعُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَالْخَمْصَةُ الَّتِي تَلِي الْكَلْبِيَّةَ»: قال الطيبيُّ: هِيَ النَّقْرَةُ وَالْحُفْرَةُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَوْ فَيَعْبَلُ حُفًّا كَقَيْلٍ»:

زاد في «الكشاف»: فَإِنْ أَصْلَهُ: قَيْلٌ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو حيان وَتَبِعَهُ السَّمِينُ فِي «إِعْرَابِهِ»: هَذَا الَّذِي أَجَارَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي الْغَيْبِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُدْعَى ذَلِكَ فِيهِ حَتَّى يُسْمَعَ مُثَقَّلًا كَنظَائِرِهِ فَإِنَّهَا

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٧٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ١١٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٨٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٧٨)، قال ابن سيده في «المحکم» (٦ / ٥٠٤): الْقَيْلُ الْمَلِكُ مِنْ

ملوك حمير، يتقبل مَنْ قَبْلَهُ مِنْ مَلُوكِهِمْ: يَشْبَهُهُ، وَجَمَعَهُ: أَقْيَالٌ، وَقِيُولٌ.

سُمِعَتْ مُثَقَّلَةً وَمُخَفَّفَةً، وَيَعْدُ أَنْ يَقَالَ: التُّزِمَ التَّخْفِيفُ فِي هَذَا خَاصَّةً<sup>(١)</sup>.

قال أبو حيان: والفارسي لا يرى هذا التَّخْفِيفَ قِيَاسًا فِي بَنَاتِ الْيَاءِ، فَلَا يَجِيزُ فِي (بَيْنَ) التَّخْفِيفَ، وَيَجِيزُهُ فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ نَحْوَ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ، وَغَيْرِهِ قَاسَهُ فِيهِمَا، وَابْنُ مَالِكٍ وَافَقَ الْفَارِسِيَّ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَخَالَفَ النَّاسَ فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ فَزَعَمَ أَنَّهُ مَحْفُوظٌ لَا مَقْيَسُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَقِسْمٌ نُصِبَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ كَالصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَحْوَالِهِ، وَهُوَ الْمَرَادُ فِي الْآيَةِ»:

قال الإمام: ما لا يُمَكِّنُ إِبْتِاثَ النَّقْلِ بِهِ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِهِ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِالنَّقْلِ، وَمَا كَانَ إِخْبَارًا عَنْ وَقُوعِ مَا جَازَ وَقُوعُهُ وَجَازَ عَدْمُهُ لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ إِلَّا بِالْحَسِّ أَوْ النَّقْلِ<sup>(٣)</sup>. فَالصَّانِعُ وَالنَّبَوَاتُ مِنَ قَبِيلِ الْأَوَّلِ، وَالْحَشْرُ وَالنَّشْرُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنَ الثَّانِي.

قوله: «هَذَا إِذَا جَعَلْتَهُ صِلَةً لِلْإِيمَانِ وَأَوْقَعْتَهُ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ بِهِ»:

قال الشيخُ أَكْمَلَ الدِّينَ: الصِّلَةُ فِي عُرْفِ النَّحَاةِ هِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ بِوَسْطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ.

قوله: «عَلَى تَقْدِيرِ: مُلْتَبَسِينَ بِالْغَيْبِ»:

قال الطَّيْبِيُّ: وَحَيْثُ يُدْرِكُ مَعْنَى الْغَيْبِ إِلَيْهِمْ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «لَمَّا رَوَى أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا آمَنَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْ إِيْمَانِ بَغِيْبٍ، ثُمَّ قرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ»:

(١) انظر: «الدر المصون» (١ / ٩٣)، ولم أجد في «البحر».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١ / ١١٣).

(٣) انظر: «معالم أصول الدين» للفخر الرازي (ص ٢٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٨٦).

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»، وأحمد بن منيع في «مسنده»، والحاكم في «مستدركه» وصححه<sup>(١)</sup>.

﴿وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾؛ أي: يُعَدِّلُونَ أركانها ويحفظونها من أن يقع زيغ في أفعالها، من أقام العود: إذا قومه.

أو: يُواظِبُونَ عليها، مأخوذة من قامت السوق: إذا نَفَقَتْ، وَأَقْمَتْهَا: إذا جَعَلْتَهَا نافقة؛ قال:

أقامت غزاة سوق الضراب لأهل العراقين حولاً قميطاً<sup>(٢)</sup>  
فإنه إذا حُوْفِظَ عليها كانت كالتأفِق الذي يُرْعَبُ فيه، وإذا ضُيِّعَتْ<sup>(٣)</sup> كانت كالكاسِد المرغوبِ عنه.

أو: يَشْمُرُونَ<sup>(٤)</sup> لأدائها من غير فتورٍ وَلَا تَوَانٍ، من قولهم: قام بالأمر وأقامه: إذا جدَّ فيه وتجدَّد، وصدَّه: قَعَدَ عن الأمر وتقاعد.

أو: يُوَدُّونَهَا، عبَّرَ عن الأداء بالإقامة لاشتمالها على القيام، كما عبَّرَ عنها بالقنوت والركوع والسُّجود والتسبيح.

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٠٣٣) وصححه، وسعيد بن منصور في «سننه» (١٨٠ - تفسير)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٦/١)، وابن منده في «الإيمان» (٢٠٩)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٦٥/١) إلى أحمد بن منيع.

(٢) البيت لأيمن بن خريم كما في «شرح القصائد السبع الطوال» لابن الأنباري (ص: ٥٢١)، ودون نسبة في «غرب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٣١)، و«الكشاف» (٤٠/١). قال الزمخشري: أي: أدامت امرأة شبيب الخارجي أمر الحرب وضرب السيوف حولاً تاماً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]؛ أي: مُواظِباً على التَّقاضي.

(٣) في (خ): «أضيعت».

(٤) في (خ): «يتشمرون».

والأول أظهر لأنه أشهر، وإلى الحقيقة أقرب وأفيد لتضمنه التنية على أن الحقيق بالمدح<sup>(١)</sup> من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والشنن، وحقوقها الباطنة من الخشوع والإقبال بقلبه على الله تعالى، لا المصلون الذين هم عن صلاتهم ساهون، ولذلك ذكر في سياق المدح: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وفي معرض الذم: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤].

والصلاة: (فعللة) من صلى: إذا دعا، كالزكاة من زكى، كُنَيْتًا بالواو على لفظ المفخّم، وإنما سمي الفعل المخصوص بها لاشتماله على الدعاء. وقيل: أصل (صلى): حرّك الصّلويين؛ لأنّ المصلّي يفعلُه في ركوعه وسجوده، واشتهر هذا اللفظ في المعنى الثاني مع عدم اشتهاؤه في الأول لا يقدح في نقله عنه<sup>(٢)</sup>، وإنما سمي الداعي مُصَلِّيًا تشبيهاً له في تخشّعه بالرّكع والسّاجد.

قوله: «﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾» أي: يُعَدِّلُونَ أركانها ويحفظونها من أن يقع زَيْغٌ في أفعالها:

قال الطيبي: وعلى هذا فهو استعارةٌ تبعيَّةٌ، شبه تعديل المصلّي أركان الصلاة وحفظها من أن يقع فيها زَيْغٌ بتقويم الرجل العودَ المُعَوِّجَ فقليل: يقيمون، وأريد: يُعَدِّلُونَ<sup>(٣)</sup>.

(١) في (خ): «بالحمد».

(٢) قوله: «واشتهر هذا اللفظ في المعنى الثاني مع عدم اشتهاؤه في الأول لا يقدح في نقله عنه»؛ يعني: أن اشتهاؤ لفظ الصلاة في فعل الأركان المعلومة والهيئات المخصوصة لا يقدح في كونه منقولاً عن معناه الأصلي اللغوي وهو تحريك الصلويين. انظر: «حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (١٨٦/١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٨٩ / ٢).

قوله: «مِنَ أَقَامِ الْعُودَ: إِذَا قَوْمَهُ»:

قال الشَّريفُ: القِيَامُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ هُوَ الْإِنْتِصَابُ، وَالْإِقَامَةُ إِفْعَالٌ مِنْهُ، وَالْهَمْزَةُ لِلتَّعْدِيَةِ، فَمَعْنَى أَقَامَ الشَّيْءُ: جَعَلَهُ قَائِمًا؛ أَي: مُنْتَصِبًا، ثُمَّ قِيلَ: أَقَامَ الْعُودَ: إِذَا قَوْمَهُ؛ أَي: سَوَّاهُ وَأَزَالَ اعْوِجَاجَهُ فَصَارَ قَوِيْمًا شَبَهَ الْقَائِمِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَتِ الْإِقَامَةُ مِنْ تَسْوِيَةِ الْأَجْسَامِ الَّتِي صَارَتْ حَقِيْقَةً فِيهَا لِتَسْوِيَةِ الْمَعَانِي كَتَعْدِيلِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ عَلَى مَا هُوَ حَقُّهَا، وَإِنَّمَا لَمْ تُجْعَلِ اسْتِعَارَتُهَا مِنْ تَحْصِيلِ الْقِيَامِ فِي الْأَجْسَامِ بَلْ مِنْ تَسْوِيَتِهَا رِعَايَةً لَزِيَادَةِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْمَعَانِي<sup>(١)</sup>.

هذا، وَقَدْ قِيلَ: الْإِقَامَةُ بِمَعْنَى التَّسْوِيَةِ حَقِيْقَةً فِي الْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي، فَلَا حَاجَةَ حَيْثُذِ إِلَى الْاسْتِعَارَةِ.

قوله: «أَوْ يُوَاطِبُونَ عَلَيْهَا، مِنْ قَامَتِ السُّوقُ: إِذَا نَفَقَتْ، وَأَقَمْتُهَا: إِذَا جَعَلْتُهَا نَافِقَةً»:

قال الطَّيْبِيُّ: فَعَلَى هَذَا هُوَ كِنَايَةٌ تَلْوِيْحِيَّةٌ: عَبَّرَ عَنِ الْمَوَاطِبَةِ وَالِدَّوَامِ بِالْإِقَامَةِ؛ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ بِمَعْنَى تَعْدِيلِ أَرْكَانِهَا وَحِفْظِهَا مِنْ أَنْ يَقَعَ زَيْغٌ فِي فَرَائِضِهَا مُشْعِرَةً بِكُونِهَا مَرْغُوبًا فِيهَا، وَإِضَاعَتُهَا وَتَعْطِيلُهَا يَدُلُّ عَلَى ابْتِدَالِهَا<sup>(٢)</sup>؛ كَالسُّوقِ إِذَا سُوهِدَتْ قَائِمَةً دَلَّتْ عَلَى نَفَاقِ سِلْعَتِهَا، وَنَفَاقُهَا يَدُلُّ عَلَى تَوَجُّهِ الرِّغْبَاتِ إِلَيْهَا، وَتَوَجُّهُ الرِّغْبَاتِ يَسْتَدْعِي الْاسْتِدَامَةَ، بِخِلَافِهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ قَائِمَةً، فَعَلَى هَذَا الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «مِنْ قَامَتِ السُّوقُ»؛ أَي: مِنْ بَابِ قَامَتِ السُّوقُ، لِأَنَّهُ مَنقُولٌ مِنْ «قَامَتِ السُّوقُ»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّريفُ: نَفَاقُ السُّوقِ كَانْتِصَابِ الشَّخْصِ فِي حُسْنِ الْحَالِ وَالظُّهُورِ

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٢٩).

(٢) فِي النسخ: «انتالها»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٩ - ٩٠).

التَّامَّ، فَاسْتُعْمِلَ الْقِيَامُ فِيهِ وَالْإِقَامَةُ [فِي] إِنْفَاقِهَا؛ أَيْ: جَعَلَهَا نَافِقَةً، ثُمَّ اسْتَعِيرَتْ مِنْهُ لِلْمُدَاوِمَةِ عَلَى الشَّيْءِ، فَإِنَّ كَلًّا مِنَ الْإِنْفَاقِ وَالْمُدَاوِمَةِ يَجْعَلُ مُتَعَلِّقَهُ مَرغُوبًا مُتَنَافِسًا<sup>(١)</sup> فِيهِ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

قال: وقد أُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ هَذِهِ الْمُشَابَهَةَ خَفِيَّةٌ جَدًّا، وَأَيْضًا الْأَصْلُ - أَعْنِي: أَقَامَ السُّوقَ - مَجَازٌ فَالتَّجَوُّزُ عَنْهُ ضَعِيفٌ.

وَدُفِعَ الْأَوَّلُ بِالْحَمَلِ عَلَى الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ بِعِلَاقَةِ اللَّزُومِ، فَإِنَّ الْإِنْفَاقَ يَسْتَلْزِمُ الْمُدَاوِمَةَ عَادَةً، وَالثَّانِي: بِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْحَقِيقَةِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: قَدْ اعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِأَنَّهُ مَجَازٌ، وَالْعِلَاقَةُ غَيْرُ مُطَّرِدَةٍ؛ لِأَنَّ الدَّوَامَ لَا يَسْتَلْزِمُ النَّفَاقَ وَلَا الْعَكْسَ.

وَالجَوَابُ: أَنَّ فِي تَعْلِيلِ الْمُصَنِّفِ مَدْفَعًا لِدَلِّكَ، وَهُوَ أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ وَهِيَ تَسْتَدْعِي التَّشْبِيهَ، وَقَدْ بَيَّنَّ وَجْهَهُ بِأَنَّهُ الرَّغْبَةُ، فَإِنَّ الدَّوَامَ عَلَى الشَّيْءِ بَدُونِ الرَّغْبَةِ فِيهِ لَا يَتَحَقَّقُ؛ كَمَا أَنَّ النَّفَاقَ فِي الْأَسْوَاقِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالرَّغَبَاتِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «قال:

أَقَامَتْ عَزَالَةُ سُوقِ الضَّرَابِ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ زِينَةً حَوْلًا قَمِيطًا»

عَزَالَةُ: امْرَأَةٌ شَيْبِ الْخَارِجِيِّ؛ لَمَّا قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ خَرَجَتْ عَلَيْهِ وَحَارَبَتْهُ سَنَةً كَامِلَةً<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي (ز): «مُتَنَافِقًا»، وَفِي (س) وَ(ف): «مُتَنَافٍ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ».

(٢) انظر: «حَاشِيَةِ الْجَرَجَانِيِّ» (١/ ١٢٩).

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (١/ ١٢٩ - ١٣٠).

(٤) «حَاشِيَةُ الْبَابِرْتِيِّ عَلَى الْكُشَافِ» (٣١/ ب).

(٥) شَيْبِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمِ الشَّيْبَانِيِّ الْخَارِجِيِّ، خَرَجَ بِالْمَوْصِلِ فَبَعَثَ إِلَيْهِ الْحَجَّاجُ خَمْسَةَ قَوَادٍ، فَقَتَلَهُمْ =



والضَّرَابُ: المَضَارِبَةُ بالسُّيُوفِ، والعِرَاقَانُ: البَصْرَةُ والكُوفَةُ، والقَمِيْطُ: التَّمَامُ؛  
أي: هذه المرأة دامت على الحربِ حَوْلًا كاملاً تامًّا، والْبَيْتُ مِنْ قَصِيْدَةٍ طَوِيْلَةٍ لِأَيْمَنَ  
بنِ خَرِيْمِ الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup> أَوْلَاهَا:

عَلَى اللهِ وَالنَّاسِ إِلَّا قُسُوطًا	أَبَى الْجُبْنَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ
مِنَ السَّافِكِينَ الْحَرَامِ الْعَيْطَا	أَيَهْزِمُهُمْ مَائِتَا فَارِسٍ
يَجْرُزْنَ <sup>(٢)</sup> لِلْمَنْدِبَاتِ الْمُرُوطَا	وَخَمْسُونَ مِنْ مَارِقَاتِ النَّسَاءِ
يُطُّ الْعِرَاقَانَ مِنْهُمْ أَطِيطَا	وَهُمْ مَائِتَا أَلْفِ ذِي قَوْنَسٍ
بِمَكَّةَ هُوَدَجَهَا وَالْعَيْطَا <sup>(٣)</sup>	رَأَيْتُ غَزَالَةَ إِذْ طَرَحَتْ

= واحداً بعد واحد، وكانت امرأته غزالة من الشجاعة والفروسية بالوضع العظيم مثله، هرب الحجاج منها ومنه، فعيره بعض الناس بقوله:

أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ	فتخاء تنفر من صفيير الصافر
هَلَا بَرَزَتْ إِلَى غَزَالَةٍ فِي الْوَعَى	بل كان قلبك في جناحي طائر

انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢/ ٨٢٠).

(١) أيمن بن خريم بن أكرم بن شداد، من بني أسد بن خزيمه، يقال: إنه أسلم يوم الفتح وهو غلام يافع، قال له مروان بن الحكم: ألا تتبعنا على ما نحن فيه؟ فقال: إن أبي وعمي شهدا بدرًا، وإنهما عهدا إلي ألا أقاتل رجلاً يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ، فإن جئتني ببراءة من النار، فأنا معك، ثم خرج وهو يقول:

وَلَسْتُ بِقَاتِلِ رَجُلًا يَصْلِي	على سلطانٍ آخر من قريش
لَهُ سُلْطَانُهُ وَعَلِيٌّ وَزْرِي	معاذ الله من سفه وطيش

انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (١/ ١٢٩)

(٢) في «أنساب الأشراف»: «يجرن».

(٣) العَيْطُ: الرِّحْلُ، وَهُوَ لِلنِّسَاءِ يَشُدُّ عَلَيْهِ الْهُودَجَ، وَالْجَمْعُ غَيْطٌ، انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (غ ب ط).

سَمَتَ لِلْعِرَاقِيْنَ مِنْ سُوْمِهَا      فَلَاقَى الْعِرَاقَانَ مِنْهَا الْبَيْطَانَ<sup>(١)</sup>  
 أَلَا يَتَّقِي اللَّهَ أَهْلُ الْعِرَاقِ      قَ إِذْ قَلَدُوا الْغَايَاتِ السُّمُوطَا  
 وَخَيْلٌ غَزَالَةٌ تَعْتَامُهُمْ      فَتَقْتُلُ كَهْلَ الْوَفَاءِ الْوَسِيطَا<sup>(٢)</sup>  
 وَخَيْلٌ غَزَالَةٌ تَحْوِي النَّهَابَ      وَتَسْبِي السَّبَايَا وَتَجْبِي النَّبِيطَا  
 وهي طويلة جداً<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَوْ يَتَشَمَّرُونَ لِأَدَائِهَا مِنْ غَيْرِ فُتُورٍ وَلَا تَوَانٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: قَامَ بِالْأَمْرِ...» إلى آخره:

قال الطيبي: (يُتَمِيمُونَ) عَلَى الْوُجُوهِ مُسْنَدٌ إِلَى الْمَصْلِيِّ مُطْلَقًا، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُسْنَدٌ إِلَى الْمَصْلِيِّ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَصْلِيَّ إِذَا أَقَامَ الصَّلَاةَ كَانَتْ قَائِمَةً هِيَ، عَلَى نَحْوِ: (نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ) أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: «مِنْ غَيْرِ فُتُورٍ» فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: (نَهَارُهُ صَائِمٌ) إِلَّا لِمَنْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، وَلَا: (لَيْلُهُ قَائِمٌ) إِلَّا لِمَنْ لَا يَنَامُ فِيهِ<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخُ أكمل الدين: اعترض على هذا الوجه بأنه مجازٌ والعلاقة غيرُ مُطَرَّدة، وبأنه ليس على ظاهره؛ لأنَّ القائمَ بالأمرِ هو المُتَشَمَّرُ لا مُقِيمُهُ، وهنا ليس كذلك، اللهمَّ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ الصَّلَاةُ مُتَشَمَّرَةً لِكُونَ فَاعِلِهَا كَذَلِكَ مِنْ بَابِ (جَدَّ جِدُّهُ)، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ عَنِ الْفَهْمِ.

(١) البسيط: العجب، انظر: «المنتخب من كلام العرب» لكراع النمل (ص ٣٤٧)، و«المحكم» لابن سيده (٩/ ١٣٧).

(٢) في «أنساب الأشراف»: «فتقتل من كان منهم وسيطاً».

(٦) انظر: «أنساب الأشراف» للبلاذري (٨/ ٣٦).

(٧) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩١).

قال: والجواب أن باب (جَدَّ جِدَّةً) مفتوح في الكلام<sup>(١)</sup>.

وقال الشريف: قام بالأمر؛ أي: اجتهد في تحصيله وتجلد فيه بلا تَوَانٍ، وحقَّقْتَهُ: قام مُتَلَبِّسًا بالأمر، والقيامُ به يدلُّ على الاعتناء بشأنه ويلزمه التَّجَلُّدُ والتَّشْمُرُ، فأُطْلِقَ القيامُ على لازمه، ومنه: قامت الحربُ على ساقِها: إذا التَّحَمَّتْ واشتدَّتْ كأنَّها قامت وتشمَّرت لسلب الأرواح وتخریب<sup>(٢)</sup> الأبدان.

واعترض عليه: بأن الإقامة إذا كانت مأخوذة مما ذُكِرَ كَانَ مَعْنَاهَا على قياس التَّعَدِيَةِ جعلَ الصَّلَاةَ مُتَجَلِّدَةً مُتَشَمِّرَةً، لا كونَ المُصَلِّي مُتَشَمِّرًا في أدائها بلا فتور عنها كما ذكره، وأيضاً وَصَفَ الصَّلَاةَ بالتَّجَلُّدِ والتَّشْمُرِ، والتَّجَلُّدُ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا وُصِفَتْ بما هو لِفَاعِلِهَا على قياسِ (جَدَّ جِدَّةً) ولا يخفى بعده.

قال: وليس لك أن تقول: الباء في «قام بالأمر» للتَّعَدِيَةِ، فالمُتَعَمِّلُ بِمَعْنَى التَّجَلُّدِ والاجتهاد هو الإقامة في الحَقِيقَةِ؛ لأنَّ قولهم في ضِدِّهِ: (قعد عن الأمر) و(تقاعد عنه) يُبْطِلُهُ، وأيضاً القيامُ يُنَاسِبُ التَّشْمُرَ لا الإقامة كما أن القعودَ يُلايِمُ الكَسْلَ لا الإقْعَادَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَوْ يُؤَدُّونَهَا»: عبَّرَ عن أدائها بالإقامة لاشتمالها على القيام، كما عبَّرَ عنها بالقنوتِ والرُّكُوعِ والسُّجُودِ والتَّسْبِيحِ<sup>(٤)</sup>.

قال بعضُ أربابِ الحواشي: هذا بعيدٌ؛ لأنه قال هنا: ﴿وَيُفِيْمُونَ الصَّلَاةَ﴾ فذكر اسمَ الصَّلَاةِ مع إقامتها، وأما في تلك الأماكنِ فلمَ يَذكرُ معها اسمَ الصَّلَاةِ.

(١) «حاشية البابر تي على الكشاف» (و/٣١/ب).

(٢) في (ز): «وتمزيق».

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/١٣٠).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٧٩).

وقال الشَّيْخُ أَكْمَلَ الدِّينِ: قِيلَ: إِنَّهُ عَلَى هَذَا مَجَازٌ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْجُزْءِ وَإِرَادَةَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ فِي الصَّلَاةِ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْكُلَّ فَلَا يَكُونُ مَجَازًا، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ يَسْتَلْزِمُهَا قَطْعًا<sup>(١)</sup>.

وقال الشَّرِيفُ: إِنْ أَرَادَ أَنَّ الْقِيَامَ يُطْلَقُ عَلَى الصَّلَاةِ لِكَوْنِهِ بَعْضُ أَرْكَانِهَا ثُمَّ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِقَامَةُ، وَرَدَّ عَلَيْهِ: أَنَّ الْهَمْزَةَ إِنْ جُعِلَتْ لِلتَّعْدِيَةِ كَانَ مَعْنَى الْإِقَامَةِ جَعَلَ الصَّلَاةَ مُصَلِّيَةً، وَإِنْ جُعِلَتْ لِلصَّرِيرَةِ كَانَ مَعْنَى أَقَامَ: صَارَ ذَا صَلَاةٍ، فَلَا يَصِحُّ ذِكْرُ الصَّلَاةِ مَعَهُ إِلَّا بِجَعْلِهَا مَفْعُولًا مُطْلَقًا، وَالْكُلُّ مِمَّا لَا يَرْتَضِيهِ طَبَعُ سَلِيمٍ.

وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْقِيَامَ لَمَّا كَانَ رُكْنًا مِنْهَا كَانَ فِعْلُهُ وَإِجَادُهُ - أَعْنِي: الْإِقَامَةُ - رُكْنًا لَهَا أَيْضًا، تَوَجَّهَ عَلَيْهِ أَنَّ رُكْنَهَا فَعْلُ الْقِيَامِ بِمَعْنَى تَحْصِيلِ هَيْئَةِ الْقِيَامِ فِي حَالِ الصَّلَاةِ، لَا بِمَعْنَى تَحْصِيلِهَا فِي الصَّلَاةِ وَجَعْلِهَا قَائِمَةً.

فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْقِيَامَ جُزْءٌ مِنْهَا فَيَكُونُ إِجَادُهُ - أَي: الْإِقَامَةُ - جُزْءًا مِنْ إِجَادِ جَمِيعِ أَجْزَائِهَا الَّذِي هُوَ أَدَاؤُهَا فَعَبَّرَ عَنْ أَدَائِهَا بِجُزْئِهِ.

قُلْتُ<sup>(٢)</sup>: فَمَعْنَى (يَقِيمُونَ) حَيْثُذِي: يُؤَدُّونَ الصَّلَاةَ، فَيُحْتَاجُ فِي ذِكْرِ الصَّلَاةِ مَعَهُ إِلَى ارْتِكَابِ كَوْنِهَا مَفْعُولًا مُطْلَقًا، وَلَا إِشْكَالَ فِي اسْتِعْمَالِ قَنَتَ أَوْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ أَوْ سَبَّحَ بِمَعْنَى صَلَّى إِذْ لَا يُذَكَّرُ مَعَهَا الصَّلَاةُ، انْتَهَى<sup>(٣)</sup>.

تَنْبِيهِ: قَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلَ الدِّينِ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ: يَعْنِي: أَنَّ الْإِقَامَةَ تَحِيٌّ لِمَعَانٍ، وَأَنَّ الْمَذْكُورَةَ هَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ وَارِدَةً عَلَى جَمِيعِ مَا وَرَدَ فِيهِ الْإِقَامَةُ عَلَى

(١) «حاشية البارتي على الكشاف» (و/٣١/ب).

(٢) فِي (ز): «قُلْنَا».

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/١٣٠).

سبيل البدل عند من لا يجوز عموم المشترك، وعلى سبيل الشمول عند من يجوزُه.  
قال: وهذا الذي ذكرته من أنه مُستعمل في الجميع سالم عن جميع ما تقدم  
إيراده.

قال: ولو جعل المصنّف إقامة الصلاة عبارة عن جعلها قائمة - أي: حاصلة في  
الخارج، فإن القيام بهذا المعنى أيضاً شائع في الاستعمال كما في قولهم: (الشيء  
إمّا قائم بنفسه أو بغيره) - كان أسلم<sup>(١)</sup>.

وقال الشريف: ذكر بعضهم أنّ الإقامة تُستعمل بمعنى جعل الشيء قائماً  
في الخارج؛ أي: حاصلاً فيه، فإن القيام بمعنى الحصول في الخارج شائع في  
الاستعمال، ومنه: القيوم وهو الحاصل بنفسه المحصل لغيره<sup>(٢)</sup>، ومنه: القوام لما  
يقام به الشيء؛ أي: يحصل، فنحو: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢] من الإقامة بهذا  
المعنى؛ أي: حصلوها واثتوا بها على الوجه المجزئ شرعاً، وهو معنى الأداء<sup>(٣)</sup>.

فذلكة: قال الطيبي: تحرير هذا المقام: أن قوله ﴿وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ ليس على  
ظاهره، فهو إمّا استعارة تبيعية، أو كناية عن الدوام من قامت السوق: إذا راجت  
ونفقت؛ لأن نفاقها مشعر بتوجه الرغبات إليها، وهو يدل على المحافظة وهي  
على الدوام، أو مجاز في الإسناد، وهو إمّا بمعنى: يجعلون الصلاة قائمة، فيفيد  
التجلد والتشمّر وأنها مؤادة مع وفور رغبة ومزید نشاط كقولهم: (قامت الحرب  
على ساقها)، أو بمعنى: يوجدون القيام فيها؛ أي: يقومون فيها، فأسند القيام إليها

(١) «حاشية البارتي على الكشاف» (و/٣١ ب).

(٢) قال البيضاوي في «تحفة الأبرار» (٢/ ٥٣): «القيوم فيقول بني للمبالغة، ومعناه: القائم بنفسه

المقيم لغيره، وهو على الإطلاق والعموم لا يصح إلا لله تعالى».

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٠).

على المَجَازِ، فيُفِيدُ أَنَّهُمْ يُؤَدُّونَهَا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ مُعْظَمِ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ»:

هو الوَارِدُ عن ابنِ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهُ ابنُ جَرِيرٍ وابنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقٍ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

قال الشَّرِيفُ: لَمَّا كَانَ ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ فِي مَعْرِضِ المَدْحِ بلا دَلَالَةٍ على إِبْجَابِ كَانِ حَمَلُهُ على تَعْدِيلِ أركانِهَا كَمَا قَرَّرَهُ أَوَّلًا أَوْلى، فَإِنَّهُ المُنَاسِبُ لِتَرْتِيبِ الهُدَى الكَامِلِ وَالْفَلَاحِ التَّامِّ الشَّامِلِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الرَّاعِبُ: إِقامَةُ الصَّلَاةِ: تَوْفِيَةُ حُدُودِهَا وَإِدَامَتُهَا، وَتَخْصِصُ الإِقامَةِ فِيهِ تَنْبِيءٌ على أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ إِيقَاعُهَا فَقَطْ، وَلِهَذَا لَمْ يُؤَمَّرْ بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يُمَدَّحْ بِهَا إِلا بَلْفِظِ الإِقامَةِ نحو ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٦] وَلَمْ يَقُلْ: المَصْلِينَ إِلا فِي المَنَافِقِينَ حَيْثُ قال: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾<sup>(٤)</sup> الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿ [الماعون: ٤ - ٥]، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: المُصَلُّونَ كَثِيرٌ وَالْمُقِيمُونَ لَهَا قَلِيلٌ، كَمَا قال عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: الحَاجُّ قَلِيلٌ وَالرُّكْبُ<sup>(٤)</sup> كَثِيرٌ، وَكثِيرٌ مِنَ الأَفْعَالِ التي حَثَّ اللهُ على تَوْفِيَةِ حَقِّهِ ذَكَرَهُ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩١).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٤١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧٤)، من طريق عكرمة أو سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: أي: يقيمون الصلاة بفرضاها.

وفي رواية للطبري من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: إقامة الصلاة: تمام الركوع والسجود، والتلاوة والخشوع، والإقبال عليها فيها.

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣١).

(٤) في (س) و(ف): «والراكب»، والمثبت من (ز) و«تفسير الراغب»، ومثله في «إحياء علوم الدين»

(١/ ٢٦٣) لكن جعله من قول ابن عمر لا من قول أبيه.

بلفظ الإقَامَةِ نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦] ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩]، انتهى<sup>(١)</sup>.

واختار الإمام الوجيه الثاني وقال: الأولى حمل الكلام على ما يحصل معه الثناء العظيم، وذلك لا يحصل إلا إذا حملنا الإقَامَةَ على إدامة فعلها من غير خلل في أركانها وشرائطها<sup>(٢)</sup>.

قال الطيبي: وهذا أولى من قول القاضي؛ لما مر في تقرير الكناية فإنها جامعة لجميع المعاني المطلوبة فيها<sup>(٣)</sup>.

قوله: «والصلاة فعلة»:

قال الشيخ أكمل الدين: يعني مفتوح العين، فلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(٤)</sup>.

قوله: «كيتنا بالواو على لفظ المفتح»:

الطيبي: قيل: التفتحيم على ثلاثة أوجه: ترك الإمالة، وإخراج اللام من أسفل اللسان كما في اسم الله، والإمالة إلى الواو كما في اسم الصلاة<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ سعد الدين: وهو المراد هنا، قال: وقوله: «المفتح» بكسر الخاء. وقال الشريف: أراد بالتفتحيم هنا: إمالة الألف نحو مخرج الواو، لا ما هو ضد الإمالة أو ضد الترقيق<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١ / ٨١)، و«فتوح الغيب» (٢ / ٩٢).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢ / ٢٧٤)، وانظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٩٢) وعنه نقل المصنف.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٩٢).

(٤) «حاشية الباري على الكشاف» (١ / ٣١ ب).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٩٣).

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ١٣١).

وقال الشيخُ أكملُ الدينِ: التَّفخِيمُ هنا ضِدُّ التَّرْقِيقِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وقيل: أصلُ صَلَى حَرَكُ الصَّلَا»:

هو وَاحِدُ الصَّلَوَيْنِ، وهما العَظْمَانِ النَّائِثَانِ فِي أعالي الفَخْدَيْنِ، يقال: ضربَ الفَرَسُ صَلَوِيهَ بَدَنِيهَ؛ أي: عَن يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ.

قال الفارسيُّ: الصَّلَاةُ مِنَ الصَّلَوَيْنِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مَا يُشَاهَدُ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ تحريكُ الصَّلَوَيْنِ لِلرُّكُوعِ، فأما القيامُ فلا يختصُّ بالصَّلَاةِ دونَ غيرها، قال ابن جنبي: هو<sup>(٢)</sup> حَسَنٌ<sup>(٣)</sup>.

وهذا القولُ هو الذي اختارَهُ صاحِبُ «الكشاف»<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ غَالِبَ اعْتِمَادِهِ فِي الأَعْرَابِ والاشتقاقِ على كُتُبِ الفارسيِّ وابنِ جنبي، ولهذا وَجَبَ النَّظَرُ<sup>(٥)</sup> فِيهَا على النَّاظِرِ فِي «الكشاف» وهذا التَّفْسِيرُ المُختَصَرُ مِنْهُ.

والمُصَنِّفُ ضَعَّفَهُ واختارَ أَنَّ الصَّلَاةَ مَنْقُولَةٌ مِنْ صَلَى بِمعنى دَعَا، ووافقَهُ المُحَقِّقُونَ قَبْلَهُ وبعْدَهُ.

قال الإمامُ فخر الدين: هذا الاشتقاقُ -يعني: الذي قاله الفارسيُّ- يُفضي إلى الطَّعْنِ فِي كَوْنِ القُرْآنِ حُجَّةً؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ أشهرِ الألفاظِ، واشتقاقَهُ مِنْ تحريكِ الصَّلَوَيْنِ مِنْ أبعدِ الأشياءِ مَعْرِفَةً، ولو جَوَّزْنَا ذلكَ ثَمَّ إِنَّهُ خَفِيَ واندرَسَ بحيثُ لا يَعْرِفُهُ إِلا الأَحَادُ لِجَازِ مِثْلِهِ فِي سائرِ الألفاظِ، ولو جازَ لَمَّا قَطَعْنَا بِأَنَّ مُرادَ اللَّهِ

(١) «حاشية البابر تي على الكشاف» (١/٣١ ب).

(٢) فِي (ز): «وهو».

(٣) انظر: «المحتسب» (١/١٨٧)، و«فتوح الغيب» (٢/٩٤) وعنه نقل المصنف.

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٧٩ - ٨٠).

(٥) فِي (س): «النطق».



مِنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَا يَتَبَادَرُ أَفْهَامُنَا إِلَيْهِ، بَلْ لَعَلَّ الْمُرَادَ تِلْكَ الْمَعْنَى الْمُنْدَرِسَةَ<sup>(١)</sup>.  
 قَالَ الطَّبْيِيُّ: وَأَجَابَ الْقَاضِي: أَنَّ اشْتِهَارَ اللَّفْظِ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي مَعَ عَدَمِ  
 اشْتِهَارِهِ فِي الْأَوَّلِ لَا يَقْدَحُ فِي نَقْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الشَّرِيفُ: فِي هَذَا الْاِشْتِقَاقِ ضَعْفٌ مِّنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْاِشْتِقَاقَ مِمَّا لَيْسَ بِحَدِيثٍ قَلِيلٌ.

الثَّانِي: أَنَّ الصَّلَاةَ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ شَائِعَةٌ فِي أَشْعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ  
 إِطْلَاقُهَا عَلَى ذَاتِ الْأَرْكَانِ، بَلْ مَا كَانُوا يَعْرِفُونَهَا فَأَنَّى يَتَصَوَّرُ لَهُمُ التَّجَوُّزُ عَنْهَا،  
 فَالْصَّوَابُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ أَنَّ لَفْظَ الصَّلَاةِ حَقِيقَةٌ فِي الدُّعَاءِ مَجَازٌ لُغَوِيٌّ  
 فِي الْهَيْئَاتِ الْمَخْصُوصَةِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٥)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٩٤)، وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩٤).

(٣) من ذلك قول الأعشى:

وصهباء طاف يهوديها      وأبرزها وعليها ختم  
 وقابلها الريح في دنها      وصل على دنها وارتم

وقد ورد في السنة النبوية أيضاً من ذلك قوله ﷺ: «إِذَا دَعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ  
 مَفْطَرًا فَلْيَأْكُلْ وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ» رواه مسلم (١٤٣١)، وانظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد  
 (١/ ١٧٨).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣١). قال أبو هلال العسكري في «معجم الفروق اللغوية»  
 (ص: ٥٢): الاسم الشرعي: ما نقل عن أصله في اللغة، فسمى به فعل أو حكم حدث في الشرع،  
 نحو: الصلاة، والزكاة، والصوم، والكفر، والإيمان، والإسلام، وما يقرب من ذلك، وكانت هذه  
 أسماء تجري قبل الشرع على أشياء، ثم جرت في الشرع على أشياء آخر، وكثر استعمالها حتى  
 صارت حقيقة فيها، وصار استعمالها على الأصل مجازاً، ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في =

قوله: «وإنما سُمِّيَ الدَّاعِي مُصَلِّيًا...» إلى آخره: هو من تَمَمَّ القَوْلِ الثَّانِي.

قال الطَّبِيُّ: كأنه جوابٌ عن سؤالِ سائلٍ: أن الدَّاعِيَ يُسَمَّى مُصَلِّيًا وهو لا يُحَرِّكُ الصَّلَوِينَ<sup>(١)</sup>؟

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ﴾ (الرِّزْق) فِي اللُّغَةِ: الْحِطُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] <sup>(٢)</sup>، وَالْعُرْفُ خَصَّصَهُ بِتَخْصِيسِ الشَّيْءِ بِالْحَيَوَانِ <sup>(٣)</sup> لِلانْتِفَاعِ بِهِ وَتَمَكِينِهِ مِنْهُ <sup>(٤)</sup>.

والمعتزلة لما استحالوا من الله تعالى أن يملك من الحرام - لأنه منَع من الانتفاع به وأمر بالزجر عنه - قالوا: الحرام ليس برزق <sup>(٥)</sup>، ألا ترى أنه تعالى أسند الرزق هاهنا إلى نفسه إيداناً بأنهم ينفقون الحلال الطلق، فإن إنفاق الحرام لا يوجب المدح، وذم المشركين على تحريم بعض ما رزقهم الله عز وجل بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ [يونس: ٥٩].

= الدعاء مجاز، وكان هو الأصل.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩٤).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني (ص ٣٥١)، وزاد: أي: وتجعلون نصيبكم من النعمة تحري الكذب.

(٣) قوله: «بالحيوان» صلة «تخصيص».

(٤) قوله: «وتمكينه» مجرور معطوف على «تخصيص». انظر: «حاشية شيخ زاده على البيضاوي»

(١/ ١٨٦). وقع في (أ) و(خ): «وتمكينه من الانتفاع به» بدل: «للانتفاع به وتمكينه منه».

(٥) في (أ): «قالوا الرزق لا يتناول الحرام».

وأصحابنا<sup>(١)</sup> جعلوا الإسنادَ للتعظيمِ والتحريضِ على الإنفاق<sup>(٢)</sup>، والذمَّ  
 لتحريمِ ما لم يحرمَّ، واختصاصُ (ما رزقناهم) بالحلالِ للقرينة<sup>(٣)</sup>.  
 وتمسَّكوا لشمولِ الرزقِ له بقوله ﷺ في حديثِ عمرو بنِ قُرة: «لقد رَزَقَكَ اللهُ  
 طيبًا فاخترتَ ما حَرَّمَ اللهُ عليكِ مِنْ رزقِهِ مَكَانَ ما أَحَلَّ اللهُ لَكَ مِنْ حلالِهِ».  
 وبأنه لو لم يكنْ رزقًا لم يكنِ المتغذِّي به طولَ عمرِهِ مرزوقًا، وليسَ كذلكِ  
 لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].  
 وأنفقَ الشيءَ وأنفدهُ أخوان، ولو استقرَّ الألفاظُ وَجَدتْ كُلَّ ما فاءُهُ نونٌ  
 وعينه فاءٌ دالًّا على معنى الذَّهابِ والخروجِ.  
 والظاهرُ مِنْ إنفاقِ ما رَزَقَهُم اللهُ<sup>(٤)</sup>: صرفُ المالِ في سَبيلِ الخيرِ قَرَضًا كانَ أو

(١) «وأصحابنا»؛ أي: الأشاعرة.

(٢) «جعلوا الإسناد»؛ أي: إسناد الرزق في قوله: ﴿رَزَقْنَهُمْ﴾ «للتعظيم»؛ أي: لتعظيم الرزق «والتحريض على الإنفاق» من الحلال الصرف منه، لا لتخصيص الرزق به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٠).

(٣) قوله: «واختصاص (ما رزقناهم) بالحلال للقرينة» جواب ما يقال: فلم يختصَّ (ما رزقناهم) بالحلال؟ والقرينة: عطف ذلك على ما يُمدَّح به من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة؟

قال السعد التفتازاني: لا خفاء في أن المراد بـ (ما رزقنا) هو الحلال، لكن عند المعتزلة من جهة أن الحرام ليس برزق، فالإسنادُ إلى الله تعالى للإشعار بأنه لا يكون إلا حلالاً؛ إذ القبائح لا تُسند إليه تعالى، وعندنا من جهة أن المدح والأُتُصاف بالتقوى إنما يكون في الإنفاق من الحلال، سيما عند التصريح بالإسناد إليه تعالى، فإنه ينصرف إلى الأفضل الأكمل، ففائدة الإسناد: الإعلام بأنهم ينفقون من الحلال ما هو من عظام المنائح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٠).

(٤) في (أ) ونسخة في هامش (ت): «والظاهر من هذا الإنفاق».

نفلًا<sup>(١)</sup>، وَمَنْ فَسَّرَهُ بِالزَّكَاةِ<sup>(٢)</sup> ذَكَرَ أَفْضَلَ أَنْوَاعِهِ وَالْأَصْلَ فِيهِ، أَوْ خَصَّصَهُ بِهَا لِاقْتِرَانِهِ بِمَا هُوَ شَقِيْقُهَا.

وتقديم المفعول للاهتمام به والمحافظة على رؤوس الآي، وإدخال (من) التبعية عليه للكف عن الإسراف المنهي عنه.

ويَحْتَمِلُ<sup>(٣)</sup> أَنْ يُرَادَ بِهِ الْإِنْفَاقُ مِنْ جَمِيعِ الْمَعَاوِنِ<sup>(٤)</sup> الَّتِي مَنَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ النَّعْمِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، وَيُوَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ عِلْمًا لَا يَقَالُ بِهِ كَكُنْزٍ لَا يُنْفَقُ مِنْهُ».

وإليه ذَهَبَ مَنْ قَالَ: وَمَا خَصَّصْنَاهُمْ بِهِ مِنْ أَنْوَارِ الْمَعْرِفَةِ يُفِيضُونَ.

قوله: «الرِّزْقُ فِي اللِّغَةِ: الْحَظُّ»:

الشيخ أكمل الدين: الرِّزْقُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْإِخْرَاجِ، وَشَاعَ فِي اللِّغَةِ أَوْلًا عَلَى إِخْرَاجِ حَظٍّ إِلَى آخِرٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، ثُمَّ شَاعَ اسْتِعْمَالًا وَشَرْعًا عَلَى<sup>(٥)</sup> إِعْطَاءِ اللَّهِ الْحَيَوَانَ مَا يَنْتَفَعُ بِهِ، وَيُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَرْزُوقِ، وَحِيْنِيذٍ يُطَلَّقُ عَلَى مَا أَعْطَى اللَّهُ عَبْدَهُ وَمَكَّنَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَهُوَ مَعْنَى الْمَلِكِ، وَهُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى يُمَكِّنُ أَنْ يُنْفَقَ بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ وَعَلَى مَا بِهِ قِوَامُهُ وَبِقَاوُؤُهُ مِنْهُ خَاصَّةً، وَهُوَ مَعْنَى الْغِذَاءِ، وَالْمَرَادُ بِالْآيَةِ مَعْنَى الْمَلِكِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ت): «في سبيل الخير من الفرض والنفل»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٢) كتب تحتها في (ت): «أي: من صرفه عن ظاهره».

(٣) في (خ): «وجائز».

(٤) في (أ): «المعادن»، وبيض لها في (خ)، والمثبت من (ت). والمعاون: جمع معونة. «حاشية

الشهاب» (١/٢٣٠)، و«حاشية القونوي على البيضاوي» (١/٤٨٧)، وأشار القونوي لما في

النسخة (أ). وسيأتي عند السيوطي: «المعارف» وعليها شرح.

(٥) في (ز): «في».

(٦) «حاشية البابر تي على الكشاف» (١/٣١ ب).

قوله: «الطلق» بكسر الطاء: الحلالُ الصَّرفُ الطَّيِّبُ.

قوله: «وأصحابنا جعلوا الإسنادَ للتَّعْظِيمِ»:

قال الطَّيِّبِيُّ: معناه: أن الرِّزْقَ وإن كان كُلُّهُ مِنَ اللَّهِ لکنْ مِنْ شَرَطٍ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ أَنْ يَكُونَ الْأَفْضَلَ فَالْأَفْضَلَ، كما قال إبراهيمُ عليه السَّلَامُ ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] وقوله: ﴿أَنْفَعَتْ عَلَيْهِمْ عَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: «وتمسَّكوا لشمولِ الرِّزْقِ له بقوله ﷺ في حديثِ عمرو بن قَرَّةَ: لقد رَزَقَكَ اللَّهُ طَيِّبًا فاخترتَ ما حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ مَكَانَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ مِنْ حَلَالِهِ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمَعْرِفَةِ» وَالدَّيْلَمِيُّ فِي «مَسْنَدِ الْفَرْدُوسِ»، مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَهُ عُمَرُ بْنُ قَرَّةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ عَلَيَّ<sup>(٢)</sup> الشَّقْوَةَ، فَلَا أُرِزُّ إِلَّا مِنْ دُفِي بَكْفِي، فَاتَذَنْ لِي فِي الْغِنَاءِ مِنْ غَيْرِ فَاخْشِيَةِ، فَقَالَ: «لَا آذَنْ لَكَ وَلَا كِرَامَةَ، كَذَبْتَ أَيَّ عَدُوِّ اللَّهِ، لَقَدْ رَزَقَكَ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا فاخترتَ ما حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ مَكَانَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ مِنْ حَلَالِهِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَأَنْفَقَ الشَّيْءَ وَأَنْفَدَهُ أَخْوَانًا»:

قال القُطُبُ<sup>(٤)</sup> في «الحاشية»: أي: بَيْنَهُمَا الْاِشْتِقَاقُ الْأَكْبَرُ، فَإِنَّ بَيْنَهُمَا

(١) انظر: «فتح الغيب» (٢/ ٩٥).

(٢) في (س): «قدر علي».

(٣) رواه ابن ماجه (٢٦١٣)، وفي إسناده بشر بن نمير، قال الحافظ في «التقريب»: متروك متهم،

ورواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥١٣٢)، وفي إسناده يحيى بن العلاء الرازي، قال عنه ابن

معين والنسائي: متروك الحديث، انظر: «الكامل» لابن عدي (٩/ ٢٣)، وذكره الديلمي في «مسند

الفرديوس» (٧٧٦٠).

(٤) محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي، له حاشية على الكشاف في مجلدين لطيفين، توفي =

تَنَاسُبًا فِي التَّرْكِيبِ، وَفِي الْمَعْنَى لِاشْتِمَالِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَعْنَى الْخُرُوجِ<sup>(١)</sup>.  
قَوْلُهُ: «وَلَوْ اسْتَقْرَبَتِ الْأَلْفَاظَ وَجَدْتَ مَا يُؤَافِقُهُ فِي الْفَاءِ وَالْعَيْنِ دَالًّا عَلَى مَعْنَى  
الذَّهَابِ وَالْخُرُوجِ»:

قال القطب: ك: نَفَرٌ وَنَفَرَ<sup>(٢)</sup> وَنَفَسٌ وَنَفَعَ وَنَفَى.

زاد الشَّريفُ: وَنَفَضَ وَنَفَثَ وَأَمْثَالِهَا<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ فَسَّرَهُ بِالرَّكَاءِ»: هُوَ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ<sup>(٤)</sup>.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهَا نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ كُلًّا ذَكَرَ بَعْضَ أَفْرَادِ النَّفَقَةِ.

قَوْلُهُ: «لِاقْتِرَانِهِ بِمَا هُوَ شَقِيقُهَا»:

أَي: الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا أَمَانٌ لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا يُذَكَّرَانِ مَعًا  
فِي الْقُرْآنِ.

قَوْلُهُ: «وَتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ بِهِ»:

= سنة (٧١٠). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠ / ٣٨٦)، و«بغية الوعاة» (٢ / ٢٨٢)،  
و«كشف الظنون» (٢ / ١٤٧٧).

(١) ذكره العيني في «عمدة القاري» (١ / ٣١٧).

(٢) قال الأصمعي: نَفَزَ الظَّيْبُ يَنْفُزُ نَفْزَانًا أَي وَثَبَ، انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (ن ف ز).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ١٣٣).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١ / ٢٤٣).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١ / ٢٤٣، ٢٤٤).

قال الشَّريفُ: سُمِّيَ الجارُّ والمجرورُ مَفْعُولًا به تَبْيِيهاً على أَنه بحسبِ المعنى مَفْعُولٌ به؛ أي: بعضُ ما رزقناهم يُنْفِقُونَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وإدخالُ (مِن) التَّبْعِيضِيَّةِ عَلَيْهِ لِلْكَفِّ عَنِ الْإِسْرَافِ الْمُنْهِيِّ عَنْهُ»: تَبَعَ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذَكَرَ بعضُ أربابِ الحواشي: أَنَّ هذا الاعتزالَ، وَأَنَّهُم يَقولونَ: إِنَّ (مِن) فِي الآيَةِ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مالِهِ، بَلْ يُبْقِي مِنْهُ شَيْئًا خَشِيَّةَ الإِضَاقَةِ<sup>(٣)</sup> وَعَدَمِ الصَّبْرِ عَلَيْها، وَنَحْنُ نَقولُ: إِنَّ (مِن) يُرادُ بِها أَنْ تَكُونَ النِّفْقَةُ مِنَ الرِّزْقِ الَّذِي هُوَ حَلالٌ دُونَ الرِّزْقِ الَّذِي هُوَ حَرَامٌ، وَأَمَّا كِراهِيةُ إِخْرَاجِ المِالِ كُلِّهِ لِلصَّدَقَةِ فَلَيْسَ مَمْنوعًا مِنْهُ عَلى الإِطْلاقِ، فَقد تَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِجَمِيعِ مالِهِ وَلَمْ يُنْكَرْهُ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(٤)</sup> وَإِنَّمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ لِمَنْ لَا يَصْبِرُ عَلى الإِضَاقَةِ<sup>(٥)</sup>، انْتَهَى.

قوله: «ويحتملُ أَنْ يُرادَ به الإِنْفَاقُ مِنْ جَمِيعِ المَعارِفِ...» إِلَى آخِرِهِ:

قال الرَّاعِبُ: الرِّزْقُ لَفْظٌ مُشْتَرِكٌ لِلْحِظِّ<sup>(٦)</sup> الجارِي تارَةً، وَلِلنَّصِيبِ تارَةً، وَلِما يَصِلُ إِلَى الجِوْفِ وَيُتَغَذَّى بِهِ، ﴿وَمَا رَزَقْنَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ مَحْمولٌ عَلى المِباحِ؛ لِأَنَّهُ حَتُّ عَلى الإِنْفَاقِ وَمَدْحٌ لِفَاعِلِهِ، وَلِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ١٣٢).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٨١).

(٣) في (ز): «شيئا خوف الفاقة وعدم».

(٤) رواه الترمذي (٣٦٧٥)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٥) في (ز): «على الفاقة».

(٦) في «تفسير الراغب»: «للعطاء».

والإنفاق كما يكون من المال والنعم الظاهرة يكون من النعم الباطنة كالعلم والقوة والجاه، والجدو التأم بذل العلم، ومتاع الدنيا عرض زائل.

وقال بعض المحققين في الآية: ومما خصصناهم من أنوار المعرفة يفيضون، انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: «ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام: إن علماً لا يعمل به ككنز لا ينفق منه»:

أخرجه بهذا اللفظ ابن عساكر في «تاريخه» من حديث ابن عمر مرفوعاً<sup>(٢)</sup>. وأخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «مثل الذي يتعلم العلم ثم لا يحدث به كمثل الذي يكثر الكثر فلا ينفق منه»<sup>(٣)</sup>.

وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» عن سلمان قال: علم لا يقال به ككنز لا ينفق منه<sup>(٤)</sup>.

وأخرج أبو نصر السجزي في «الإبانة» وابن عساكر عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن علماً لا ينفق به ككنز لا ينفق في سبيل الله»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١ / ٨١ - ٨٣)، و«فتوح الغيب» (٢ / ٩٦)، وعنه نقل المصنف.

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩ / ٢٢) بلفظ: «علم لا يفاد به ككنز لا ينفق منه». ورواه أيضاً

(٢١ / ٤٤٠)، عن موسى بن يسار قال: بلغني أن سلمان كتب إلى أبي الدرداء موقوفاً، وذكره.

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٨٩)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٦٤): وفيه ابن لهيعة،

وهو ضعيف.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٦٦٥).

(٥) انظر: «تاريخ دمشق» (٢٧ / ٦٨)، وفي سنده حفص بن عمر العدني، قال عنه ابن عدي في «الكامل»

(٣ / ٢٨٣): عامة حديثه غير محفوظ، وأخاف أن يكون ضعيفاً كما ذكره النسائي.



وأخرج أحمد في «الزهد» عن قتادة قال: مكتوب في الحكمة: علم لا يُقال به ككُنز لا يُنفق منه<sup>(١)</sup>.

(٤) - ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَا آخِرَةَ هُمْ رُؤُوفُونَ﴾

﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ هم مؤمنو أهل الكتاب كعبد الله بن سلام وأصحابه، معطوفون على ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، داخلون معهم في جملة المتقين دخولاً أخصّين<sup>(٢)</sup> تحت أعمّ، إذ المراد بأولئك: الذين آمنوا عن شرك وإنكار، وبهؤلاء: مُقابلوهم، فكانت الآياتان تفصيلاً للمتقين، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما.

أو على (المتقين)، فكانه قال: هدى للمتقين عن الشرك والذين آمنوا من أهل الكتاب.

ويحتمل أن يُراد بهم الأولون بأعيانهم، ووُسط العاطف كما وُسط في قوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَإِبْنِ الْهُمَامِ      وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ

وقوله:

يَا لَهْفَ زَيْبَةَ لِلْحَارِثِ الضُّ      صَاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ

على معنى: أنهم<sup>(٣)</sup> الجامعون بين الإيمان بما يُدرّكه العقل جملةً والإتيان بما

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «الزهد».

(٢) قوله: (أخصين) يجوز فيه كسر الصاد وفتحها، على أنه جمع مذكر لأخصّ باعتبار المعنى، أو مثني باعتبار أنهم فريقان، و(أعم) بالإنفراد المراد به المتقون، وأفرده لوقوعه في مقابلة الجمع أو المثني. انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (١/ ٢٣٢).

(٣) أي: المتقون.

يُصَدِّقُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ، وَبَيْنَ الْإِيمَانِ بِمَا لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ غَيْرُ<sup>(١)</sup> السَّمْعِ، وَكَرَّرَ الْمَوْصُولَ تَنْبِيهًا عَلَى تَغَايُرِ الْقَبِيلَيْنِ وَتَبَايُنِ السَّبِيلَيْنِ.

أَوْ طَائِفَةً مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> وَهَمَّ مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ، ذَكَرَهُمْ مَخْصَصِينَ عَنِ الْجَمَلَةِ كَذَكَرَ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ بَعْدَ الْمَلَائِكَةِ تَعْظِيمًا لَشَأْنِهِمْ وَتَرْغِيبًا لِأَمْثَالِهِمْ.

وَالْإِنْزَالُ: نَقْلُ الشَّيْءِ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ إِنَّمَا يَلْحَقُ الْمَعَانِيَ بِتَوْشُّطِ لُحُوقِ الذَّوَاتِ الْحَامِلَةِ لَهَا، وَلَعَلَّ نَزْوَلَ الْكِتَابِ الْإِلَهِيَّةِ عَلَى الرَّسْلِ بِأَنْ يَلْتَقِيَ الْمَلَكُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى تَلْقُفًا رُوحَانِيًّا، أَوْ يَحْفَظُهُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، فَيُنزِلُ بِهِ إِلَى الرَّسُولِ فَيُلْقِيهِ<sup>(٤)</sup>.

وَالْمَرَادُ بِ(مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ): الْقُرْآنُ بِأَسْرِهِ، وَالشَّرِيعَةُ عَنْ آخِرِهَا، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمُضِيِّ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ مَتَرَقِّبًا تَغْلِيْبًا لِلْمَوْجُودِ عَلَى مَا لَمْ يُوْجَدْ، وَتَنْزِيلًا لِلْمُنْتَظَرِ مِنْزَلَةَ الْوَاقِعِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠] فَإِنَّ الْجَنِّ لَمْ يَسْمَعُوا جَمِيعَهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْكِتَابُ كُلُّهُ مُنْزَلًا حَيْثُذ.

وَب(مَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ): التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْكُتُبِ السَّابِقَةِ، وَالْإِيمَانُ بِهِمَا<sup>(٥)</sup> جَمَلَةٌ فَرَضُ عَيْنٍ، وَبِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي تَفْصِيْلًا مِنْ حَيْثُ

(١) فِي (أ): «طَرِيقَ لَهُ إِلَّا».

(٢) «أَوْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ»؛ أَي: مِنَ الْأَوَّلِينَ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «الْأَوَّلُونَ بِأَعْيَانِهِمْ». انظُر: «حَاشِيَةٌ

الْأَنْصَارِي» (١/١٢٥).

(٣) فِي (ت): «مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَسْفَلِ».

(٤) فِي (ت) وَ(خ): «فَيُنزِلُ بِهِ فَيُلْقِيهِ عَلَى الرَّسُولِ»، وَفِي هَامِشِ (ت): «فِي نَسَخَةٍ: فَيُلْقِيهِ».

(٥) فِي (أ): «بِهِمَا»؛ وَقَوْلُهُ: «بِهِمَا»؛ أَي: ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾. انظُر: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِي» (١/١٢٦).

إِنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِتَفَاصِيلِهِ فَرَضٌ وَلَكِنْ عَلَى الْكِفَايَةِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ وَجُوبَهُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ يُوَجِّبُ الْحَرَجَ وَفَسَادَ الْمَعَاشِ.

قوله: «هُم مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «كَعْبِدَ اللَّهُ بِنِ سَلَامٍ»: هُوَ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعِ الْإِسْرَائِيلِيِّ مِنْ وَلَدِ يَوْسَفَ الصِّدِّيقِ، كَانَ اسْمُهُ الْحَصِينِ فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ أَلْفَتْ جُزْءًا فَيَمِّنُ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ أَسْمَاءَهُمْ.

قوله: «وَأَضْرَابِهِ»:

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: أَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ الْأَضْرَابَ جَمْعُ صَرْبٍ بِالْفَتْحِ، وَعِنْدِي: بِكَسْرِهَا، (فَعَلٌ) بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالطَّحْنِ، وَهُوَ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ، وَلَا بُدَّ فِي الْمَضْرُوبِ بِهِ مَثَلًا وَالْمَضْرُوبِ فِيهِ مِنَ الْمُمَثَلَةِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الضَّرْبَاءُ وَالْأَضْرَابُ: الْأَمْثَالُ، تَقُولُ الْعَرَبُ: (هُوَ ضَرْبُهُ)

(١) قوله: «وبالأول»؛ أي: القرآن «دون الثاني»: الكتب المتقدمة «تفصيلاً»؛ أي: الإيمان بما فيه من الأحكام والقصص والمواعظ وغير ذلك تفصيلاً «فرض كفاية»؛ أي: لا بد في مسافة القصر من شخص يعلم ذلك وتحصل به الكفاية، وإلا لكان كل من قدر على تعلمه ولم يفعل آثمًا. انظر: «حاشية القونوي على البيضاوي» (١/٥٠٣).

قلت: فعلى هذا في ذكر الإيمان هنا تجوز؛ لأن المراد التعلم أما الإيمان به فواجب جملة وتفصيلاً.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٢٤٥).

(٣) رواه ابن ماجه (٣٧٣٤)، عن عبد الله بن سلام قال: قدمت على رسول الله ﷺ وليس اسمي عبد الله بن سلام فسماني رسول الله ﷺ عبد الله بن سلام، وانظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن

الملقن (٢٠/٤٢٣)

(٤) عزاه الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/٩٨) إلى الزمخشري، ولم أقف عليه من كلامه.

بالكسر؛ أي: مثله، وضربٌ وضربٌ كمثلي ومثيلٍ وشبهٍ وشبيه<sup>(١)</sup>.

قوله: «وهو قول ابن عباس»: أخرجه ابن جرير<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ويحتمل أن يراد بهم الأولون بأعيانهم»: قال الشريف: أُورِدَ عليه:

أولاً: أن الإيمان بالكتب المنزلة مُندرجٌ في الإيمان بالغيب فلم أُفرد بالذكر؟  
وأجيب: بأنه للاعتناء بشأنه كأنه العمدة.

وثانياً: أنه لم أعيد الموصول وهلاً اكتفي بعطف الصلات؟

ودُفِعَ: بأنه للدلالة على استقلال هذه الصفات واستدعائها أن يُذكر معها موصوفها؛ كأن الموصوف بها مُعَايِرٌ للموصوف بما تقدّم، وفائدة العطف بين الموصولين مع اتّحاد الذات: ما أشار إليه من معنى الجمع بين تلك الصفات وهذه كما في العطف بالواو في سائر الصفات.

ورُجِحَ هذا الاحتمال على الأول: بأن الإيمان بالمُنزَلِينَ مُشْتَرِكٌ بين المؤمنين قاطبةً، فلا وجه لتخصيصه بمؤمني أهل الكتاب، ولا دلالة للإفراد بالذكر في الآية، على أن الإيمان بكلّ منهما بطريق الاستقلال، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، فقد أُفردَ فيه الكُتُبَ المنزلة من قبل ولم يقتضِ الإيمان بها على الانفراد.

وبأن ما ذكره في تقديم (بالآخرة) وبناء ﴿يُوقُونَ﴾ على ﴿هُرَّ﴾ إنما يقع موقعه إذا عمّ المؤمنين، وإلا أوهم نفيه عن الطائفة الأولى.

(١) انظر: «لسان العرب» لابن منظور مادة (ض ر ب)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٩٨).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٣٣).

وبأنَّ أهلَ الكِتَابِ لم يكونوا مُؤمِنينَ بِجَمِيعِ ما أُنزِلَ مِن قَبْلِهِ، فَإِنَّ اليَهُودَ لم يُؤمِنوا بِالإِنجِيلِ، وما يُقالُ مِن أَنَّ اِشْتِمَالَ إِيمانِهِم على كُلِّ وَحِيٍّ إِنَّمَا هو بالنَّظَرِ إِلى جَمِيعِهِم، فَاليَهُودُ اِشْتَمَلُوا إِيمانُهُم على القُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ، وَالنَّصَارَى اِشْتَمَلُوا إِيمانُهُم على القُرْآنِ وَالإِنجِيلِ = مَرَدودٌ؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> المَفهُومَ المُتبادِرَ مِن أمثالِ ما نَحْنُ فِيهِ ثبوتُ الحِكمِ لِكُلِّ واحِدٍ.

وبأنَّ الصِّفَاتِ السَّابِقَةَ ثابِتَةٌ لِمَن آمَنَ مِن أَهْلِ الكِتَابِ، فَتَخَصُّبُهَا بِمَن عَدَاهُم تحكُّمٌ، وَجَعَلَ الكَلَامَ مِن قَبِيلِ عَطْفِ الخَاصِّ على العامِّ لا يُلَاقِمُ المَقَامَ. وقد يُرَجَّحُ<sup>(٢)</sup> الاحتمالُ الأوَّلُ: بأنَّ الأَصْلَ في العَطْفِ التَّغَايُرُ بِالذَّاتِ.

ويجَابُ بأنَّ هُناكَ تَفصِيلاً: هو أنَّ أَدَاةَ العَطْفِ إِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الذَّوَاتِ اقْتَضَتْ تَغَايُرَها<sup>(٣)</sup> بِالذَّاتِ، وَإِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الصِّفَاتِ اقْتَضَتْ تَغَايُرَها<sup>(٤)</sup> بِحَسَبِ المَفهُومَاتِ، وَكذا الحِكمُ في التَّأكِيدِ وَالبَدَلِ وَنَحْوِهِمَا، وَإِنْ وَقَعَتْ فِيما يَحْتَمِلُهُما على سِوَا<sup>(٥)</sup> كانَ الحَمْلُ على التَّغَايُرِ بِالذَّاتِ أَوَّلَى، فلا يُحَكَّمُ في مِثْلِ: (زَيْدٌ عَالِمٌ وَعاقِلٌ) بأنَّ الحَمْلَ على تَغَايُرِ الذَّاتِ أَظْهَرُ.

وقد يُرَجَّحُ في الآيَةِ الكَرِيمَةِ الحَمْلُ على عَطْفِ الصِّفَةِ: بأنَّ وَضَعَ (الذي) على أَنَّ يَكُونُ صِفَةً، فَالظَّاهِرُ عَطْفُهُ على المَوْصُولِ الأوَّلِ على أَنَّهُ صِفَةٌ أُخْرَى لـ ﴿المُتَّقِينَ﴾ بلا تَفْصِيمٍ، مع أَنَّ ما تَقَدَّمَ مِن وُجُوهِ التَّرْجِيحِ شَاهِدٌ لَهُ.

(١) في (س): «بأن».

(٢) في (س): «يترجح».

(٣) في (ز): «تغاييرهما»، والمثبت من باقي النسخ، وفي «حاشية الجرجاني»: «تغاييراً»، ولكل وجه.

(٤) في (ز): «تغاييرهما»، والمثبت من باقي النسخ، وفي «حاشية الجرجاني»: «تغاييراً»، ولكل وجه.

(٥) في (ز): «السواء»، وفي (س): «يحتملها سواء». وفي «حاشية الجرجاني»: «احتمالاً على سواء».

ثُمَّ الْعَطْفُ عَلَى ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ صَاحِحٌ سِوَاءُ جُعِلَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَوْصُولًا بِمَا قَبْلَهُ أَوْ مُنْقَطِعًا عَنْهُ، وَأَمَّا الْعَطْفُ عَلَى (الْمُتَّقِينَ) فَإِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى تَقْدِيرِ الْوَصْلِ فَقَطْ، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ إِذْ لَا مَعْنَى لِإِخْرَاجِهِمْ عَنِ الْمُتَّقِينَ مَعَ اتِّصَافِهِمْ بِالتَّقْوَى إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمُشَارِفِينَ، فَيَتَعَيَّنُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ لُبْعِدِ الْحَمْلِ عَلَى الْمُشَارَفَةِ فِي الْمَعْطُوفِ، وَإِذَا اتَّحَدَ الْمَوْصُولَانِ بِحَسَبِ الذَّاتِ: فَإِنْ جُعِلَ الْمَوْصُولُ الْأَوَّلُ اسْتِثْنَاءً وَجَبَ عَطْفُ الثَّانِي عَلَيْهِ، وَإِنْ جُعِلَ صِفَةً أَوْ مَدْحًا كَانَ الْعَطْفُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْكَشْفَ قَدْ تَمَّ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَوُسْطُ الْعَاطِفِ..» إلى آخره:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أوردَ أمثلةً للإشارة إلى أن ذلك يجري في الصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءِ بِاعتبارِ تَغْيِيرِ المفهوماتِ، ويكونُ بالواوِ والفاءِ باعتبارِ تعاقبِ الانتقالِ.

قوله: «كما وَسَطَ في قَوْلِهِ:

إلى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وابْنِ الْهُمامِ وَلَيْسَ الْكُتَيْبَةُ فِي الْمُرْدَحَمِ<sup>(٢)</sup>

«الْقَرْمُ»: الْفَحْلُ الْمَكْرُمُ الَّذِي لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ السَّيِّدُ<sup>(٣)</sup>.

و«الهُمامُ» مِنْ أَسْمَاءِ الْمُلُوكِ لِعَظَمِ هِمَّتِهِمْ، أَوْ لِأَنَّهُمْ إِذَا هَمُّوا بِأَمْرٍ فَعَلُوهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٥ - ١٣٦).

(٢) البيت دون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٠٥)، و«تفسير الطبري» (٣/ ٨٧)، و«إعراب ثلاثين سورة» لابن خالويه (ص: ٢٢٥).

(٣) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٢٥٠).

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٥/ ٢٤٨).

و«الكَتَيْبَةُ»: الْجَيْشُ<sup>(١)</sup>.

و«الْمُزْدَحَمُ»: مَكَانُ الْإِزْدَحَامِ، وَهُوَ وَقُوعُ الْقَوْمِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وقوله:

يَا لَهْفَ زَيْبَابَةَ لِلْحَارِثِ الضُّ صَابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ»<sup>(١)</sup>

قال الخطيبُ التبريزيُّ في «شرح الحماسة»:

قال الحارثُ بنُ هَمَّامِ بنِ مُرَّةَ بنِ ذُهَلِ بنِ شَيْبَانَ<sup>(٢)</sup>:

أَيَا ابْنَ زَيْبَابَةَ إِنْ تَلَقَّنِي لَا تَلَقَّنِي فِي النَّعْمِ الْعَازِبِ  
وَتَلَقَّنِي يَشْتَدُّ بِي أَجْرَدُ مُسْتَقْدِمُ الْبُرْكَاتِ كَالرَّاكِبِ<sup>(١)</sup>

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (ك ت ب).

(٢) انظر «فتوح الغيب» (٢ / ٩٧)، وعنه نقل المصنف شرح هذه الكلمات.

(١) البيت لابن زيابة التيمي، وهو في «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ١٠٩)، وبشرح التبريزي (١ / ٣٩). اللفظ: كلمة استغاثة يُتَحَسَّرُ بها على ما فات، وزيابة بفتح الزَّاي المُعْجَمَةِ وتشديد المُنْثَاةِ التَّحْتِيَّةِ وبعد الألف بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ: اسم أم الشَّاعِرِ. والحارث هو ابن همام الشيباني، وكان غزاهم وصبحهم وغنم منهم، وأب إلى قومه سالمًا، واللَّامُ في (للحارث) للتعليل؛ أي: يا لهف أُمِّي من أجل الحارث. قاله البغدادي في «خزانة الأدب» (٥ / ١١٠).

(٢) هو الحارث بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان، وهو شاعر جاهلي، وهو جار أبي دؤاد الأيادي، أبوه همام بن مرة، أخو جساس قاتل كليب، وهو سيد وائل، والقائم بحربها حتى قتل، وقام بها بعده الحارث بن عباد، انظر: «نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب» لابن سعيد المغربي (ص ٦٠٥)، و«شرح الحماسة للتبريزي» (١ / ٣٨).

(١) انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ١٠٩)، وبشرح التبريزي (١ / ٣٨ - ٣٩). قال التبريزي: العازب البعيد، والمعنى: لست براعي إبل أكون في النعم البعيد عن أربابه وَإِنَّمَا أَنَا صَاحِبُ فَرَسٍ =

فأجابه ابنُ زِيَابَةَ، واسمُه: سَلَمَةُ بْنُ ذُهَلٍ، وَزِيَابَةُ اسْمُ أُمِّهِ<sup>(١)</sup>:

يَا هَلْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الضُّ      صَاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ  
وَاللهُ لَوْ لَاقَيْتُهُ خَالِيَا      لَأَبَّ سَيْفَانَا مَعَ الْغَالِبِ  
أَنَا ابْنُ زِيَابَةَ إِنْ تَدْعُنِي      آتِكَ وَالظَّنُّ عَلَى الْكَاذِبِ

قال التبريزيُّ: وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَهْفَ أُمِّهِ أَنْ لَا يَلْحَقَهُ فِي بَعْضِ غَارَاتِهِ فَيَقْتَلَهُ أَوْ يَأْسِرَهُ<sup>(٢)</sup>.

وقال النمرِيُّ: وَصَفَهُ بِالْفَتْكِ وَالظَّفْرِ وَحَسَنِ الْعَاقِبَةِ، وَكَيْفَ يَذْكُرُهُ بِذَلِكَ وَهُوَ عَدُوُّهُ؟ وَإِنَّمَا يَتَأَسَّفُ عَلَى الْفَائِثِ مِنْ قَتْلِهِ وَأَسْرِهِ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الصَّفَةُ مُتْرَاحِيَةً حَسَنَ إِدْخَالِ الْفَاءِ لِأَنَّ الصَّابِحَ قَبْلَ الْغَانِمِ، وَالْغَانِمَ أَمَامَ الْآيِبِ، وَيَقْبَحُ أَنْ تَدْخُلَ الْفَاءُ إِذَا كَانَتْ الصِّفَاتُ مُجْتَمِعَةً فِي الْمَوْصُوفِ فَلَا حَسَنَ أَنْ تَقُولَ: (عَجِبْتُ مِنْ فَلانِ الْأَزْرَقِ الْعَيْنِ فَلَأَشْمُ الْأَنْفِ فَالشَّدِيدِ السَّاعِدِ) إِلَّا عَلَى وَجْهِ يَبْعُدُ؛ لِأَنَّ زُرْقَةَ الْعَيْنِ وَشَمَمَ الْأَنْفِ وَشِدَّةَ السَّاعِدِ قَدْ اجْتَمَعْنَ فِي الْمَوْصُوفِ<sup>(٣)</sup>.

وَوَقَعَ فِي «حَاشِيَةِ الطَّيْبِيِّ» أَنَّ زِيَابَةَ اسْمُ أَبِي الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ وَهْمٌ.

= ورمح أغير على الأعداء وأحارب من ابتغى حربي، ويشتد من الشد وهو العدو، والأجرد: الفرس القصير الشعر، والمستقدم: المتقدم، والبركة: الصدر، قالوا في معناه: إنه يتقدم في الحروب كراكبه من حدة نفسه وجراته.

(١) شاعر من شعراء الجاهلية، وابن زياطة كنيته، واختلف في اسمه فقال المرزباني: اسمه سلمة بن

ذهل، وهو أحد بني تيم اللات بن ثعلبة، انظر: «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١ / ٣٧).

(٢) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١ / ٣٩)، ولفظه: (يقول: يا لهف أمي على الحارث إذ صحب قومي بالغارة فغنم منهم ورجع سالماً أن لا أكون لقيته فقتلته أو أسرته).

(٣) لم ألق عليه في مطبوع «معاني أبيات الحماسة» للنمري.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢ / ٩٧).



قوله: «إِشَادَةٌ بِذِكْرِهِمْ»<sup>(١)</sup>: بالدَّالِ المُهْمَلَةِ، في «الصَّحاح»: الإِشَادَةُ: رَفَعُ الصَّوْتِ بِالشَّيْءِ، وَأَشَادَ بِذِكْرِهِ؛ أَي: رَفَعَ مِنْ قَدْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَلَعَلَّ نُزُولَ الْكِتَابِ الْإِلَهِيَّةِ..» إلى آخِرِهِ:

مَأخُودٌ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ حَيْثُ قَالَ: الْمَرَادُ مِنْ إِنْزَالِ الْقُرْآنِ أَنَّ جِبْرِيلَ فِي السَّمَاءِ سَمِعَ كَلَامَ اللَّهِ فَنَزَلَ عَلَى الرَّسُولِ بِهِ كَمَا يُقَالُ: نَزَلَتْ رِسَالَةُ الْأَمِيرِ مِنَ الْقَصْرِ، وَالرِّسَالَةُ لَا تَنْزِلُ وَلَكِنْ الْمُسْتَمِيعُ سَمِعَ الرِّسَالَةَ فِي عُلُوِّ فَنَزَلَ وَأَدَّى فِي سَفْلٍ وَقَوْلُ الْأَمِيرِ لَا يُفَارِقُ ذَاتَهُ.

فإن قيل: كيف يسمع جبريل كلام الله وكلامه ليس من الحروف والأصوات؟

قلنا: يحتمل أن يخلق الله له سماعاً لكلامه ثم أقدره على عبارة يعبر بها عن ذلك الكلام القديم، ويجوز أن يكون الله خلق في اللوح المحفوظ كتابه بهذا النظم المخصوص فقرأه جبريل فحفظه، ويجوز أن يخلق الله أصواتاً مقطعة بهذا النظم المخصوص في جسم مخصوص فيتلقفه جبريل ويخلق له علماً ضرورياً بأنه هو العبارة المؤدية لمعنى ذلك الكلام القديم، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وإنما عبر عنه بلفظ المضيي...» إلى آخِرِهِ:

قال الشيخ سعد الدين: فعلى الأول هو مجازٌ باعتبار تسمية الكل باسم الجزء، وعلى الثاني استعارة باعتبار تشبيهه غير المتحقق بالمتحقق.

(١) كذا وقع هنا، والذي عند البيضاوي: «تعظيماً لشأنهم وترغيباً لأمثالهم».

(٢) انظر: «الصَّحاح» للجوهري مادة (ش ي د).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٧).

قال: ويردُّ على كلا الوجهين:

أولاً: أنه جمع بين الحقيقة والمجاز، ولا يتصور معنى مجازي يعمُّ الحقيقي والمجازي ليكون من عموم المَجاز.

والجواب: أن الجمع هو أن يراد باللفظ معناه الحقيقي والمجازي على أن كلاً منهما مرادٌ باللفظ، وها هنا أريد المعنى الذي بعض أجزائه من أفراد الحقيقة دون البعض.

وثانياً: أن وجوب اشتمال الإيمان على السالف والمترقب لا يُنافي الإخبار عنهم في ذلك الوقت بأنهم يؤمنون بالفعل السالف؛ إذ الإيمان بالمترقب إنما يكون عند تحققه، وإن أريد الإيمان بأن كل ما ينزل فهو حق فهذا حاصل الآن من غير حاجة إلى اعتبار تحقق نزوله.

والجواب: أنه لَمَّا وجب ذلك وجب في مقام الإخبار عنهم بأنهم يؤمنون بكل ما يجب الإيمان به أن يتعرض لذلك سيمًا<sup>(١)</sup> وقد أورد ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بلفظ المضارع المنبئ عن الاستمرار وعدم الاقتصار على الماضي.

قال: والإشكال في آية ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا﴾ [الأحاف: ٣٠] أقوى؛ فإن السماع لم يتعلق إلا بما تحقق إنزاله بالحقيقة فكيف يكون سبيله سبيل ما ذكر من جعل غير المتحقق بمنزلة المتحقق؟ غاية الأمر أن الكتاب اسم للمجموع، فيجب أن يراد به البعض أو يحمل على المفهوم الكلي الصادق على الكل وعلى البعض.

ويجاب بالتأويل أيضًا، يعني: أن الكتاب كأنه قد نزل كله وسمِعوه، فالتجوز في إيقاع السماع على الكتاب المراد به الكل مع أنه لم يسمع إلا بعضه، انتهى.

(١) في (ز): «لا سيما».

وقال الشَّريفُ: ذَكَرَ لِلتَّعْبِيرِ عَنِ الْمَاضِي وَالْمُتَرَقِّبِ بِصِيغَةِ الْمَاضِي وَجِهَيْنِ:  
أحدهما: تَغْلِيْبُ مَا وُجِدَ نُزُولُهُ عَلَى مَا لَمْ يُوْجَدْ، وَتَحْقِيقُهُ: أَنْ إِنْزَالَ جَمِيعِ  
الْقُرْآنِ مَعْنَى وَاحِدٍ يَشْتَمِلُ عَلَى مَا حَقُّهُ صِيغَةُ الْمَاضِي وَعَلَى مَا حَقُّهُ صِيغَةُ الْمُسْتَقْبَلِ،  
فَعَبَّرَ عَنْهُمَا مَعًا بِصِيغَةِ الْمَاضِي وَلَمْ يَعْكَسْ تَغْلِيْبًا لِلْمَوْجُودِ عَلَى مَا لَمْ يُوْجَدْ، فَذَلِكَ  
مِنْ قَبِيلِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ.

والثاني: تشبيهه مجموع المنزَلِ بشيءٍ نَزَلَ فِي تَحْقِيقِ النُّزُولِ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُهُ نَازِلٌ  
وَبَعْضُهُ مُسْتَقْبَلٌ سَيَنْزِلُ قَطْعًا، فَيَصِيرُ إِنْزَالُ مَجْمُوعِهِ مُشَبَّهًا بِإِنْزَالِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي  
نَزَلَ، فَتُسْتَعَارُ صِيغَةُ الْمَاضِي مِنْ إِنْزَالِهِ لِإِنْزَالِ الْمَجْمُوعِ.

قال: وقد اضمحلَّ بما فصلناه ما يتوهم من لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز  
في كلِّ واحدٍ من الوجهين.

قال: وأما قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا﴾ فَإِنَّمَا كَانَ نَظِيرَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ:  
﴿كِتَابًا﴾ هُوَ الْمَجْمُوعُ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ خُصُوصًا إِذَا قَيَّدَ بِكَوْنِهِ مُنْزَلًا مِنْ  
بَعْدِ مُوسَى لَا بَعْضَهُ وَلَا الْقَدْرَ الْمَشْتَرِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّهِ، وَقَدْ عَبَّرَ عَنِ إِنْزَالِهِ بِلَفْظِ الْمَاضِي  
مَعَ أَنَّ بَعْضَهُ كَانَ حِينْتِذُ مُرْتَقَبًا، فَوَجِبَ أَنْ يُؤَوَّلَ بِأَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ، وَأَمَّا ﴿سَمِعْنَا﴾ فَالظَّاهِرُ  
فِيهِ تَغْلِيْبُ الْمَسْمُوعِ عَلَى مَا لَمْ يُسْمَعِ فِي إِيقَاعِ السَّمَاعِ عَلَيْهِ، انتهى<sup>(١)</sup>.

﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾؛ أَي: يُوقِنُونَ إِيقَانًا زَالَ مَعَهُ مَا كَانُوا عَلَيْهِ: مِنْ أَنَّ الْجَنَّةَ  
لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى، وَأَنَّ النَّارَ لَنْ تَمَسَّهُمْ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً،  
وَإِخْتِلَافِهِمْ فِي نَعِيمِ الْجَنَّةِ أَهْوَى مِنْ جَنَسِ نَعِيمِ الدُّنْيَا أَوْ غَيْرِهِ؟ وَفِي دَوَامِهِ وَانْقِطَاعِهِ.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٦).

وفي تقديم الصلة وبناء ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿مُرٌّ﴾ تعريض بمن<sup>(١)</sup> عداهم من أهل الكتاب، وبأن اعتقادهم في أمر الآخرة غير مطابق ولا صادر عن إيقان. واليقين: إتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه نظراً واستدلالاً<sup>(٢)</sup>، ولذلك لم<sup>(٣)</sup> يوصف به علم البارئ تعالى ولا العلوم الضرورية. والآخرة: تأنيث الآخر، صفة الدارِ بدليل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣] فَعَلَّبت كالدينا.

وعن نافع: أنه خففها بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام<sup>(٤)</sup>. وقرئ: (يُوقِنُونَ) بقلب الواو همزة<sup>(٥)</sup> لضم ما قبلها إجراء لها مجزى المضمومة في (وَجوه) و(وَقَّتْ) ونظيره: لَحَبَّ الْمُؤَقِدَانَ إِلَيَّ مُؤَسَى وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوُقُودُ

قوله: «أي: يوقنون إيقاناً زال معه ما كانوا عليه...» إلى آخره.

إشارة إلى ما قاله الإمام في تفسير اليقين: إنه العلم بالشيء بعد أن كان صاحبه شاكاً فيه<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ت): «لمن».

(٢) في (ت) و(خ): «والشبهة عنه بالاستدلال».

(٣) في (ت): «لا».

(٤) وهي رواية ورش عن نافع. انظر: «التيسير» (ص: ٣٥).

(٥) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عن أبي حية النميري.

(٦) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٨).

قوله: «وفي تقديم الصَّلَاةِ وبناءِ ﴿يُوقُونَ﴾ على ﴿هَزَبٌ﴾ تعريضٌ بمن عداهم...» إلى آخره:

قال الشيخ تقي الدين السُّبْكِيُّ في «الافتناص»: «إنما قال: (وبناءِ ﴿يُوقُونَ﴾ على ﴿هَزَبٌ﴾»<sup>(١)</sup> دون تقديمِ ﴿هَزَبٌ﴾ لأنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ تَأْخِيرٍ وَليْسَ بِلازِمٍ هُنَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ جُعِلَ مَبْتَدَأً مِنْ أَصْلِهِ خَبْرَهُ الْفِعْلُ، لَا أَنَّهُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ قُدِّمَ وَأُخِّرَ، انْتَهَى. وقد حذفَ الْمُصَنِّفُ مِنْ «الكشاف» تَقْدِيرَ إِفَادَتِهِ الْاِخْتِصَاصَ هُنَا فَأَغْنَى عَنِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

نعم قال الشَّرِيفُ: هنا تقديمان:

الأول: تَقْدِيمُ الظَّرْفِ الَّذِي هُوَ ﴿بِالْآخِرَةِ﴾ وَيَفِيدُ تَخْصِيصَ إِيقَانِهِمْ بِالْآخِرَةِ؛ أَي: أَنَّ إِيقَانَهُمْ مَقْصُورٌ عَلَى حَقِيقَةِ الْآخِرَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى مَا هُوَ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهَا، وَفِي ذَلِكَ تَعْرِيفٌ بِأَنَّ مَا عَلَيْهِ مُقَابِلُهُمْ لَيْسَ مِنْ حَقِيقَةِ الْآخِرَةِ فِي شَيْءٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: يَوْقُونَ بِالْآخِرَةِ لَا بِخِلَافِهَا كَأَهْلِ الْكِتَابِ.

الثاني: تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ ﴿يُوقُونَ﴾ وَيَفِيدُ أَيْضاً تَخْصِيصَ أَنَّ الْإِيقَانَ بِالْآخِرَةِ مُنْحَصِرٌ فِيهِمْ لَا يَتَجَاوَزُهُمْ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، وَفِيهِ تَعْرِيفٌ بِأَنَّ اعْتِقَادَهُمُ الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ إِيقَانٌ بِالْآخِرَةِ لَيْسَ بِإِيقَانٍ، بَلْ هُوَ جَهْلٌ مَحْضٌ كَمَا أَنَّ مُعْتَقَدَهُمْ خِيَالٌ فَاسِدٌ<sup>(٢)</sup>.

وكذا قرَّره الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ وَقَالَ: فَبَانَ بِهَذَا أَنَّ هُنَا تَخْصِيصَيْنِ وَتَعْرِيفَيْنِ. قال: ثُمَّ إِنَّ كُلًّا مِنَ التَّعْرِيفَيْنِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٨٤).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٧).

لأهل الكتاب إيقانٌ كانَ الإيقانُ مَخصوصًا بالمؤمنينَ، فالانتقالُ من اختصاصِ الإيقانِ بالمؤمنينَ إلى سلبِ الإيقانِ عن أهلِ الكتابِ انتقالٌ من اللازمِ إلى الملزومِ، فكانَ كنايةً، وكذا في التَّعريضِ الثاني.

قال: «ومن النَّاسِ مَنْ قَالَ: لَيْسَ هُنَا إِلَّا تَعْرِیضٌ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ أَنَّ فِي تَقْدِيمِ الْآخِرَةِ وَبِنَاءِ ﴿يُوقُونَ﴾ عَلَى ﴿هُمْ﴾ تَعْرِیضًا؛ أَي: فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ تَعْرِیضٌ بِأَهْلِ الْكِتَابِ وَبِمَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَكَرَّمَهُ) وَذُكِرَ أَهْلُ الْكِتَابِ تَوَطُّئًا، وَالْمَقْصُودُ: مَا كَانُوا عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ ذِكْرَ زَيْدٍ فِي الْمَثَالِ تَوَطُّئٌ وَالْمَقْصُودُ كَرَّمَهُ، فَالْ كَلَامُ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيمَيْنِ أَفَادَا التَّعْرِیضَ بِأَنَّ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِكُونِهِ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ، وَأَنَّ إِيقَانَهُمْ لَيْسَ بِإِيقَانٍ<sup>(١)</sup>، انْتَهَى، يُشِيرُ هَذَا الْقَائِلُ إِلَى الطَّيْبِيِّ<sup>(٢)</sup>».

قوله: «واليقينُ إتقانُ العلمِ..» إلى آخره:

قَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ وَالشَّرِيفُ: يَرِيدُ أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ الشُّكُّ وَالشُّبْهَةُ إِذَا انْتَفَيَا عَنْهُ كَانَ إِيقَانًا، وَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ بِهِ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ وَلَا الضَّرُورِيُّ، فَلَا يُقَالُ: تَيَقَّنْتُ أَنَّ الْكَلَّ أَعْظَمُ مِنَ الْجَزءِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ: لَا يُقَالُ: تَيَقَّنْتُ أَنَّ السَّمَاءَ فَوْقِي، وَيُقَالُ: تَيَقَّنْتُ مَا أَرَدْتُهُ بِكَلَامِكَ<sup>(٤)</sup>.

(١) «حاشية البابر تي على الكشاف» (٣٢/ب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠١/٢).

(٣) «حاشية البابر تي على الكشاف» (٣٣/أ)، و«حاشية الجرجاني» (١٣٧/١).

(٤) في (ز) و(س): «من كلامك»، وانظر: «تفسير الرازي» (٢٧٨/٢).

قال الشيخُ أكملُ الدينِ: والعِلْمُ الذي مِنْ شأنِهِ ذلكَ هوَ الذي يكونُ بمعنى الظنِّ.

قال: ولو قال: [الإيقان] هو العلم وهو الإدراك الذي لا يحتمل النقيض (كان أجرى على الأصول<sup>(١)</sup>).

الراغب: اليقين من صفة العلم فوق المعرفة والدراية وأخواتها، يقال: (علم يقين)، ولا يقال: (معرفة يقين)، وهو سكون النفس مع ثبات الحكم<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والآخرة تأتي صفة الدار»:

قال بعض أرباب الحواشي: أجاز الماوردي أن تكون (الآخرة) صفة للنشأة الآخرة<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

قوله: «فغلبت كال الدنيا»:

الشيخُ أكملُ الدينِ: قال الرَّمَحْشَرِيُّ: الغلبةُ تكونُ في الأسماءِ كالبيتِ على الكعبةِ، وقد تكونُ في الصفاتِ كالرحمنِ غيرِ مضافٍ، وقد تكونُ في المعاني كالخوضِ على الشروعِ في الباطلِ خاصةً، وهاهنا في الصفاتِ، وكذا الدنيا، ثمَّ إنهما مع الغلبةِ المذكورةِ جرتا مجرى الأسماءِ لَمَّا غَلَبَ حذفُ موصوفيهما معهما، وقد فُرِّقَ بين ما غَلَبَ من الصفاتِ فاستعملَ في موصوفٍ معيَّنٍ كالرحمنِ وبينَ ما جرى مجرى الأسماءِ بحذفِ الموصوفِ كالذي نحنُ فيه: بأنَّ استعمالَ الأوَّلِ في موصوفٍ معيَّنٍ سببُ صيرورتهِ مِنَ الصفاتِ الغالبةِ،

(١) «حاشية البابر تي على الكشاف» (٣٣/أ).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٨٩٢).

(٣) انظر: «تفسير الماوردي» (١/ ٧١).

واستعمال الثاني بدون الموصوف سبب جريانه مجرى الأسماء<sup>(١)</sup>، انتهى.

قوله: «ونظيره:

لَحَبَّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ»<sup>(١)</sup>

قال الطيبي: هو لجريه، وموسى وجعدَةُ ابناه، وهما عطفًا بيان لـ «المؤقدان»؛ كانا يوقدان نار القري، و«إذ أضاءهما» بدل اشتمالٍ منهما: يحمدا أفعالهما ويشكرُ صنيعتهما، واللامُ في: «لحب» للقسم، و«حب» فعلٌ ماضٍ بضم الحاءِ وفتحها من أحبَّ وحبَّ، والمعنى: حبَّ الله إليَّ وقت إضاءة وقودهما إياهما، هكذا روى سيبويه بقلب الواو في «المؤقدان» و«موسى» همزة، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخُ أكمل الدين: المعنى: ما أحبَّهما إليَّ حيثُ اشتَهرا بالكرم، وكنى عن الاشتهار بالكرم بإضاءة الوقود، والمراد بالوقود: وقود نار القري فإنه المراد عند الإطلاق من استعمال العرب، واللامُ جوابُ القسمِ المحذوف، ولم يؤت بـ (قد) مع أنه ماضٍ مثبتٌ لإجرائه مجرى المدح نحو: والله لنعم الرجل زيد<sup>(٣)</sup>.

(١) «حاشية الباهرتي على الكشاف» (و٣٣/أ).

(١) البيت لجريه، وهو في «ديوانه» (١/٢٨٨)، و«الحجة» للفارسي (١/٢٣٩)، و«الخصائص» لابن جني (٢/١٧٥) و(٣/١٤٦ و٢١٩).

ورود في «سر صناعة الإعراب» (١/٧٩)، و«مغني اللبيب» (ص: ٨٩٧) برواية: (أحبُّ المؤقدين). ورواية الديوان: (لحبِّ الواقدان إلي موسى).

(٢) انظر: «فتح الغيب» (٢/١٠٢)، وذكر الجرجاني في «حاشيته» (١/١٣٨) عن الفاضل اليمني أنه قال: روي عن سيبويه، ولم أقف عليه عن سيبويه.

(٣) «حاشية الباهرتي على الكشاف» (و٣٣/أ).



وقال الشَّريفُ: الشَّعْرُ لجريرٍ أو لأبي حَيَّةَ الثَّميرِيّ، وَصَفَ ابنيه بالكرمِ والاشتهارِ بِهِ فَكُنِيَ عَنِ الأوَّلِ بِإيقادِ نارِ القِرَى وَعَنِ الثاني بِإضاءةِ الوَقودِ إِيَّاهُما، و«لَحَبَّ» أصلُهُ: حَبَبَ عَلَى وَزَنِ شَرَفَ، فَأَدغِمَ بِالإِسكانِ أو بِنقلِ الضمةِ، يُقالُ: حُبَّ إليَّ فلانٌ؛ أي: ما أَحَبَّهُ إليَّ، وَقَدْ صَحَّ الوَقودُ هُنا بِضَمِّ الواوِ وَهُوَ مصدرٌ، انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال ابنُ جنِي في «الخصائصِ» وَقَدْ أوردَ البيتَ في بابِ الجِوارِ: وَمِنَ الجِوارِ في المتصلِ قولُ جريرِ:

لَحَبَّ المُوقدانِ إليَّ مُوسى

وذلك أَنَّهُ تصوَّرَ الضمَّةَ لمجاورتِها الواوِ كأنَّها فيها، فَهَمَزَ كما يُهمزُ في أَذوُرِ ونحوه<sup>(٢)</sup>.

وقال في بابِ شِواذِّ الهمزةِ: وَأَنشدوا لجريرِ:

لَحَبَّ المُوقدانِ إليَّ مُوسى

بالهمزِ في «المُوقدانِ» وفي «مُوسى»<sup>(٣)</sup>.

والبيتُ مِنْ قصيدةٍ يمدحُ بها هشامُ بنَ عبدِ الملكِ أولُها:

عفا السَّيرانِ بَعَدَكَ فالوحيدُ ولا يبقَى لِجِدَّتِهِ جَدِيدُ

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٨).

(٢) انظر: «الخصائص» لابن جنِي (٣/ ٢٢٢).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٤٨).

ومنها:

نظرنا نارَ جَعْدَةَ هل نراها  
لَحُبِّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى  
أَبْعُدُ غَالَ صَوءِكَ أَمْ هُمُودُ  
وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ  
تَعَرَّضَتِ الْهُمُومُ لَنَا فَقَالَتْ  
جُعَادَةُ أَيَّ مُرْتَحِلٍ تَرِيدُ  
فَقُلْتُ لَهَا الْخَلِيفَةَ غَيْرَ شَكِّ  
هُوَ الْمَهْدِيُّ وَالْحَكَمُ الرَّشِيدُ

ومنها:

هشامُ الْمُلْكِ وَالْحَكَمُ الْمُصَفَّى  
يَعُمُّ عَلَى الْبَرِيَّةِ مِنْكَ فَضْلُ  
يَطِيبُ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ الصَّعِيدُ  
وَتُطْرِقُ مِنْ مَخَافَتِكَ الْأَسْوَدُ  
وَأَهْلُ الضَّلَالَةِ خَالِفُوكُمْ  
أَصَابَهُمْ كَمَا لَقِيتَ ثَمُودُ  
وَأَمَّا مَنْ أَطَاعَكُمْ فِيرَضَى  
وَذُو الْأَضْغَانِ يَخْضَعُ مُسْتَفِيدُ<sup>(١)</sup>

(٥) - ﴿أَوْلَيْتِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأَوْلَيْتِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

﴿أَوْلَيْتِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ الجملة في محلِّ الرَّفْعِ إِنْ جُعِلَ أَحَدُ الْمُصَوِّلِينَ  
مفصولاً عن (المتقين) خبر<sup>(٢)</sup> له، فكأنه لما قيل: ﴿هُدًى يَأْتِيَنَّكَ﴾ قيل: ما بالهم  
خُصُّوا بِذَلِكَ؟ فأجيب بقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ إلى آخر الآيات، وإلا فاستئناف لا

(١) انظر: «ديوان جرير» (١/ ٢٨٧ - ٢٩٠).

(٢) قوله: «خبر له»؛ أي: لـ (أحد الموصولين)، و(خبر) بالرفع خبرٌ بعد خبرٍ لقوله: «الجملة في

محل...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

محلّ لها، فكأنّه<sup>(١)</sup> نتيجة الأحكام والصفات المتقدّمة، أو جواب سائل<sup>(٢)</sup> قال: ما للموصوفين بهذه الصفات اختصّوا بالهدى؟ ونظيره<sup>(٣)</sup>: (أحسنّت إلى زيد، صديقك القديم حقيقّ بالإحسان)، فإنّ اسم الإشارة هاهنا كإعادة الموصوف بصفات المذكورة، وهو أبلغ من أن يُستأنف بإعادة الاسم وحده<sup>(٤)</sup>؛ لِمَا فيه من بيان المقتضي وتلخيصه، فإنّ ترتّب الحكم على الوصف إيذانٌ بأنه الموجب له.

ومعنى الاستعلاء في ﴿عَلَى هُدًى﴾: تمثيل تمكّنهم من الهدى واستقرارهم عليه بحالٍ من اعتلّى الشيء ورَكِبَهُ، وقد صرّحوا به في قولهم: (امتطى الجهل والعوى<sup>(٥)</sup>)، و: (افتعد غارب الهوى)، وذلك إنّما يحصل باستفراغ الفكر، وإدامة النظر فيما نُصب من الحُجج، والمواظبة على محاسبة النفس في العمل.

ونكر ﴿هُدًى﴾ للتعظيم، فكأنّه أريد به: ضَرْبٌ لَا يُبْلَغُ<sup>(٦)</sup> كُنْهَهُ وَلَا يَقَادَرُ قَدْرَهُ، ونظيره قول الهدليّ:

فَلَا وَأَبِي الطَّيْرِ المُرَبَّةَ بالضَّحَى  
على خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعَتِ على لَحْمٍ  
وأكد تعظيمه بأنّ الله تعالى ما نحه والموقّف له.

(١) «فكأنه»؛ أي: ﴿أَوْلَيْتِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٢٨). في (أ): «وكانها».

(٢) قوله: «أو جواب سائل» استئنافٌ بيانيٌّ معطوف على «استئناف» في قوله: «فاستئناف»؛ أي: لغوي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٢٨).

(٣) «ونظيره»؛ أي: نظير ما ذكر من كونه جواب سائل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٢٨). وكتب تحتها في (ت): «أي: نظير كل من الاستئنافين».

(٤) «وهو أبلغ من أن يُستأنف بإعادة الاسم وحده»؛ أي: بدل الوصف؛ كأن يقال: (أحسنّت إلى زيد، زيدٌ حقيقّ بالإحسان). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٢٨).

(٥) في (أ): «وغوى».

(٦) في (أ): «لا يدرك».

وقد أذغمت النون في الراء بغنة وبغير غنة<sup>(١)</sup>.

قوله: «الجملة في محل رفع إن جعل أحد الموصولين مفصلاً عن المتقين» خبر له:

قال الشَّريفُ: هو مذكورٌ فيما تقدَّم، وإنما كرره ليرتبط به قوله: «وإلا»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: إن جعلنا ﴿الَّذِينَ﴾ مُبتدأً ف﴿أُولَئِكَ﴾ مع ما بعده يكون مُبتدأً وخبراً في موضع خبر ﴿الَّذِينَ﴾، ويجوز أن يكون بدلاً وعطف بيان - ويمتنع الوصف لكونه أعرف - ويكون خبر ﴿الَّذِينَ﴾ إذ ذاك قوله: ﴿عَلَى هُدًى﴾ انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقد أحسن المصنّف حيث قال: «إن جعل أحد الموصولين»، مُصلحاً به عبارة «الكشاف» حيث اقتصر على الموصول الأول<sup>(٤)</sup> فأورد عليه الثاني.

قال الشيخ أكمل الدين: ويجوز أن يكون من باب:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ.....<sup>(٥)</sup>

(١) قال الزمخشري في «الكشاف» (٤٥/١): والنون في ﴿مِنْ بَيْنِهِمْ﴾ أذغمت بغنة وبغير غنة، فالكسائي وحمة وزيد وورش في رواية والهاشمي عن ابن كثير لم يُغنوها. وقد أغنّها الباقون إلا أبا عمرو، فقد روي عنه فيها روايتان. وانظر تفصيل ذلك في «النشر في القراءات العشر» (٢٣/٢).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/١٣٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/١٢٦).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٨٥).

(٥) والتقدير: نحن بما عندنا راضون وأنت... وتممة البيت: والرأي مختلف، واختلف في نسبه؛ فهو لعمر بن امرئ القيس في «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٥٣٠)، و«البيان والتبيين» (٣/٦٩)، وللمرار الأسدي في «معاني القرآن» للفرّاء (٢/٣٦٣)، ولقيس بن الخطيم في «الكتاب» (١/٧٥)، وانظر: «ديوانه» (ص ٢٣٩).

أي: الذين يؤمنون بالغيب أولئك على هدى والذين يؤمنون بما أنزل إليك كذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: «وكانه لما قيل: ﴿هُدًى يَتَّبِعِينَ﴾ قيل: ما بالهم خُصُوا بذلك؟...» إلى آخره:

قال الشَّريفُ: أي: ما حالُّهم مُختَصِّينَ بذلك؟ وهل هم أَحِقَّاءُ به؟ فمأل<sup>(٢)</sup> السؤالِ إلى أَنهم: هل يَسْتَحِقُّونَ ما أُثبتَ لهم مِن الاختصاصِ؟

والجوابُ يشتملُ على هذا الحُكمِ المطلوبِ مع تلخيصِ مُوجِبِهِ [بِذِكْرِ صفاتِ مُختَصَّةِ بهم استَحَقُّوا بها اختصاصَ الهدى]، وقد ضُمَّ فيهِ إلى الهدى نَتيجَتُهُ [وهي الفلاحُ] تقويةً للمُبالغَةِ التي تَضَمَّنَها تنكِيرُهُ، كأنه قيل: هم مُسْتَحِقُّونَ للاختصاصِ والسببُ فيهِ تلكَ الأوصافُ التي رتَّبَ عليها الحُكمُ، فاستغنى عَن تأكيدِ النَّسبَةِ ببيانِ عِلَّتِها.

وقد يقالُ: المقصودُ مِن السؤالِ هو السَّببُ فقط؛ أي: ما سببُ اختصاصِهِم واستحقاقِهِم؟ إلا أَنه يُبَيَّنُ في الجوابِ مرتباً عليه مُسَبِّبُهُ، فَإِنَّ ذلكَ أوصلُ إلى مَعْرِفَةِ السَّببِ، فلا حاجةَ أصلاً إلى تأكيدِ الجملةِ.

وربَّما قيلَ: قُصدَ بِهِ مجموعُ الأمرينِ؛ أي: هل هم أَحِقَّاءُ بذلك؟ وما السببُ فيهِ حتى يكونوا كذلك؟

وإنما قالَ: (كأنه قيلُ)<sup>(٣)</sup>.....

(١) «حاشية البابر تي على الكشاف» (و٤/٣-أ.ب).

(٢) في (س): «فأل».

(٣) قوله: «كأنه قيل» كذا ذكرها المصنف، والذي عند الزمخشري والجرجاني: «كأنه جواب»، وعند

البيضاوي: «كأنه لما قيل»، فعبارة المؤلف لم توافق أياً منهما، ولعله اعتمد على أن المعنى نفسه في =

إذ ليس هناك سؤال بل اتجاه سؤال، فجعل لذلك كأنه مقدر، انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: «وكأنه نتيجة الأحكام والصفات المتقدمة»:

قال الطيبي: فوزان قوله: ﴿هُدَىٰ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ إلى قوله: ﴿يُفْقُونَ﴾ وزان قوله: ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وزان قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا كُنَّا نَسْتَعِينُ﴾ وزان قوله: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

قال: وهاهنا سرٌ دقيق: وهو أنه تعالى حكى في مُفْتَحِ كتابه الكريم مدح [العبد] لبارئه بسبب إحسانه إليه وترقى فيه، ثم مدح الباري هنا عبده بسبب هدايته له وترقى فيه على أسلوب واحد<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ومعنى الاستعلاء في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ تمثيل تمكّنهم من الهدى واستقرارهم عليه بحال من اعتلى الشيء وركبه»:

قال الطيبي: أي: هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية، وتقريره أن يقال: شُبّهت حالهم - وهي تمكّنهم من الهدى، واستقرارهم عليه، وتمسكهم به - بحال من اعتلى الشيء وركبه، ثم استعير للحالة - التي هي المشبه المتروك - كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به.

قال: وبدلك على أن الاستعارة التبعية تمثيلية الاستقراء، وبه يشعر قول صاحب «المفتاح» في استعارة (لعل): (فتشبه حال المكلف وكيته بحال المرتجي المخير... إلى آخره<sup>(٣)</sup>).

= الكل فلم يُغن باللفظ.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٨ - ١٣٩)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٠٥) وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص ٣٨٢)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١٠٩).

وقال الشيخُ أكملُ الدين: يعني: أنه استعارةٌ تمثيليةٌ؛ فإنَّ الاستعارةَ مِنْ فروعِ التَّشْبِيهِ، والتَّشْبِيهِ إمَّا أن يكونَ وجهه مُنتزَعًا مِنْ عِدَّةِ أمورٍ أو لا، والأوَّلُ هو التَّمثِيلُ والثَّانِي غيرُهُ، ووجهُ ذلك ما ذكره بقوله: (شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ مَنْ اعْتَلَى الشَّيْءَ وَرَكِبَهُ)، فكما أنَّ حالَ الرَّاكِبِ هي تمكُّنُه من المَرَكُوبِ واستقرارُه عليه كذلك حالُ أولئك مع الهدى، فاستُعيرَ للمُشَبَّهِ كلمةُ (على) المُسْتَعْمَلَةُ للمُشَبَّهِ بِهِ، فليس معنى ﴿عَلَى﴾ هاهنا الاستعلاءُ بل حالُهُمْ يشابهُ الاستعلاءَ.

وإنما قال: «معنى الاستعلاء..»؛ لأنه مِنْ الاستعارةِ التَّبَعِيَّةِ، فلا بُدَّ مِنْ تقديرِ الاستعارةِ في معنى الاستعلاءِ لِيَسْرِيَ إِلَى الحَرْفِ<sup>(١)</sup>.

وقال الشريفُ: يريدُ أنَّ كلمةَ (على) هذه استعارةٌ تَبَعِيَّةٌ؛ شُبِّهَ تَمَسُّكُ المَتَّقِينَ بِالهُدَى بِاسْتِعْلَاءِ الرَّاكِبِ عَلَى مَرَكُوبِهِ فِي التَّمَكُّنِ وَالِاسْتِقْرَارِ فَاسْتُعِيرَ لَهُ الحَرْفُ المَوْضُوعُ لِلاستعلاءِ؛ كما شُبِّهَ اسْتِعْلَاءُ المَصْلُوبِ عَلَى الجِدْعِ بِاسْتِقْرَارِ المَظْرُوفِ فِي الظَّرْفِ بِجامعِ الثَّبَاتِ، فَاسْتُعِيرَ لَهُ الحَرْفُ المَوْضُوعُ لِلظَّرْفِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

وإنما قال: «معنى الاستعلاء» دونَ: معنى ﴿عَلَى﴾؛ لأنَّ الاستعارةَ فِي الحَرْفِ تَقَعُ أَوَّلًا فِي مُتَعَلِّقِ مَعْنَاهُ كَالِاسْتِعْلَاءِ وَالظَّرْفِيَّةِ وَالِابْتِدَاءِ مِثْلًا ثُمَّ تَسْرِي إِلَيْهِ بِتَبَعِيَّتِهِ.

وقوله: «تمثيل»<sup>(٣)</sup>؛ أي: تصويرٌ؛ فإنَّ المقصودَ مِنَ الاستعارةِ تَصْوِيرُ المُشَبَّهِ

(١) «حاشية البابر تي على الكشاف» (٤/٣٠٤/أ-ب).

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

(٣) قوله: «تمثيل» هذا لفظ البيضاوي، أما لفظ الزمخشري والجرجاني فهو: «مَثَلٌ» والمعنى واحد كما

في «حاشية الفتازاني على الكشاف» (٨/٢٨٠ب).

بصورة المشبه به إبرازاً لوجه الشبه فيه<sup>(١)</sup> بصورته في المشبه به [مبالغة في شأنه كأنه هو]، فإذا قلت: رأيت أسداً يرمي، فقد صورته في شجاعته بصورة الأسد وجرأته. ومن الناس<sup>(٢)</sup> من زعم أن الاستعارة في ﴿عَلَى﴾ تبعية تمثيلية.

قال: أما كونها تبعية فلجريانها أولاً في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف، وأما كونها تمثيلية فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور<sup>(٣)</sup>.

فورد عليه أن انتزاع كل من طرفيه من أمور عدة يستلزم تركبه من معانٍ متعددة، ومن البين أن متعلق معنى كلمة (على) وهو الاستعلاء معنى مفرد كالضرب ونظائره، فلا يكون مشبهًا به في تشبيه تركيب طرفيه، وإن ضم إليه معنى آخر وجعل المجموع مشبهًا به لم يكن معنى الاستعلاء مشبهًا به في هذا التشبيه، فكيف يسري التشبيه والاستعارة منه إلى معنى الحرف؟

والحاصل: أن كون ﴿عَلَى﴾ استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبهًا به، وأن تركيب الطرفين يستلزم أن لا يكون مشبهًا به فلا يجتمعان. فأجيب عنه: بأن انتزاع كل من طرفيه من عدة أمور لا يوجب تركيبه، بل يقتضي تعددًا في مأخذه.

وهو مردود بأن المشبه - مثلاً - إذا كان منتزعا من أشياء متعددة: فإما أن ينتزع بتمامه من كل واحد منها وهو باطل؛ فإنه إذا أخذ كذلك من واحد منها كان أخذه مرة ثانية من واحد آخر لغواً بل تحصيلاً للحاصل، وإما أن ينتزع من كل واحد منها

(١) «فيه»؛ أي: في جانب المشبه؛ كما هي عبارة الجرجاني.

(٢) هو الفتازاني.

(٣) «حاشية الفتازاني على الكشاف» (و٢٨ب).



بعض منه فيكون مُرَكَّبًا بالضرورة، وإمّا أن لا يكون هناك لا هذا ولا ذاك، وهو أيضًا باطل؛ إذ لا معنى لانتزاعه حيثنذ من تلك الأمور المتعددة.

على أن هذا الزاعم قد صرّح في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ بأنه لا معنى لتشبيه المركب بالمركب إلا أن تنتزع كيفية من أمورٍ عدّة فتشبهه بكيفية أخرى مثلها، فيقع في كل واحدٍ من الطرفين أمورٌ متعددة.

وأنت خيرٌ بأن أمثال ذلك ممّا لا يشتبه على ذي مُسَكَّةٍ، إلا أن جماعة قد عفلوا في هذا المقام عن رعاية القواعد فزلت بهم أقدامهم.

وإن شئت مزيد تحقيق فاعلم أن قوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ يحتل وجوهاً ثلاثة:

الأول: ما مرّ من تشبيه تمسكهم بالهدى باعتلاء الرّكاب.

الثاني: أن تشبيه هيئة مُتَزَعَةٍ مِنَ المتقي والهدى وتمسكه به بالهيئة المُتَزَعَةِ مِنَ الرّكابِ والمركوبِ واعتلائه عليه، فيكون هناك استعارة تمثيلية تركب كل من طرفيها، لكنّه لم يُصرّح من الألفاظ التي هي بإزاء المشبه به إلا بكلمة ﴿عَلَىٰ﴾؛ فإنّ مدلولها هو العُمدَةُ في تلك الهيئة وما عداه تبع له يُلاحظ معه في ضمن ألفاظ منويّة وإن لم تكن مُقدّرة في نظم الكلام، وستعرف الفرق بينهما، فلا يكون في ﴿عَلَىٰ﴾ استعارة أصلاً، بل هي على حالها قبل الاستعارة كما إذا صرّح بتلك الألفاظ كلّها.

الثالث: أن يُشَبَّه الهدى بالمركوب على طريقة الاستعارة بالكناية، وتُجَعَلُ كلمة ﴿عَلَىٰ﴾ قرينة لها، على عكس الوجه الأوّل، فمن اعتبر هنا تلك الهيئة<sup>(١)</sup> وحكم بأن الاستعارة تبعيّة فقد اشتبه عليه الفرق بين الوجه الأوّل والثاني.

(١) في «حاشية الجرجاني»: «فمن اعتبر في طرفي التشبيه تلك الهيئة الواحديّة».

وما يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ عِبَارَةَ «المفتاح» في استعارة (لعل) بيّنة في اجتماع التَّبَعِيَّةِ وَالتَّمثِيلِيَّةِ، فهو مُضْمَجِلٌ بما لَخَّصْنَاهُ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، انتهى<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وقد صرَّحوا به»:

قال الطيبيُّ: أي: بإرَادَتِهِمْ مَعْنَى الاسْتِعْلَاءِ وَالرُّكُوبِ فِيْمَا يُشْبِهُ الْآيَةَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «في قولهم: امتطى الجهل»:

قال الطيبيُّ: أي: اتَّخَذَ الْجَهْلَ مَطِيَّةً، وَهُوَ تَشْبِيهُ<sup>(٤)</sup>.

قال الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ: يَعْنِي: كَالْمَطِيَّةِ<sup>(٥)</sup>.

وقال الشَّريْف: إِنْ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (رَكِبَ مَطِيًّا<sup>(٦)</sup> الْجَهْلِ) كَانَ اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ، وَإِنْ جُعِلَ فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: (اتَّخَذَ الْجَهْلَ مَطِيَّةً) كَانَ تَشْبِيهًا، وَأَيًّا مَا كَانَ

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٤٢ - ١٤٣) وللإمام الشوكاني رسالة بعنوان: «الطود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف من اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ عَلٰنْ هُدًى بَيْنَ رَيْبِهِمْ﴾» ضمن «الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني» (١٢/ ٦١٤٦) فما بعدها، ذكر فيها بحثاً مفيداً في مناقشة كلام الجرجاني هذا بتمامه، وكذا كلام التفتازاني في «حاشيته على الكشاف» والذي تقدم بعضه مما تعقبه الجرجاني.

(٢) «الفتح الرباني» (١٢/ ٦١٥٨) إلى السعد التفتازاني في حاشيته.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٠٩).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٠٩).

(٥) «حاشية البابرني على الكشاف» (و٣٥/أ).

(٦) في «حاشية الجرجاني»: «مطية».

فَتَشْبِيهِ الْجَهْلِ بِالْمَطِيَّةِ مَقْصُودٌ مِنْهُ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِكَوْنِهِ مُصْرَّحًا بِهِ.

وقيل: «امتطى» استعارةٌ تَبَعِيَّةٌ؛ شَبَّهَ اتِّصَافَهُ بِالْجَهْلِ وَاسْتِقْرَارَهُ عَلَيْهِ بِامْتِطَاءِ الْمَطِيَّةِ، وَاسْتَعْبِرَ لَفْظُ الْمَشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، وَسَرَّتِ الْاسْتِعَارَةُ إِلَى الْفِعْلِ وَذُكِرَ الْمَفْعُولُ قَرِينَةً لَهَا، وَفِيهِ بَحْثٌ؛ إِذْ لَا فَرْقَ حَيْثُذَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿عَلَى هُدًى﴾ فِي أَنَّ تَشْبِيهِ الْهُدَى وَالْجَهْلِ بِالْمَرْكَبِ لَيْسَ مَقْصُودًا فِيهِمَا، فَكَيْفَ يُجْعَلُ مُصْرَّحًا بِهِ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرَ؟ انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

قوله: «واقعد غارب الهوى»:

قال الطيبيُّ: هو استعارةٌ إما تَحْقِيقِيَّةٌ أَوْ<sup>(٢)</sup> تَخْيِيلِيَّةٌ، و«واقعد» تَرْشِيحٌ لَهَا نَحْوَ قَوْلِهِ:

وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ<sup>(٣)</sup>

وقال الشيخُ أَكْمَلَ الدِّينِ: فِي «الهُوَى» اسْتِعَارَةٌ مَكْنِيَّةٌ وَفِي «غَارِبٍ» اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ<sup>(٤)</sup>.

وقال الشَّريْفُ: شَبَّهَ الْهُوَى بِالْمَطِيَّةِ عَلَى طَرِيقَةِ الْاسْتِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ، وَخَيَّلَ<sup>(٥)</sup> بِإِثْبَاتِ الْغَارِبِ، وَرَشَّحَ بِذِكْرِ الْاِقْتِعَادِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ١٤٤).

(٢) فِي (س): «وإما».

(٣) عجز بيت زهير بن أبي سلمى، انظر: «ديوانه» (ص ٤٥)، و«فتوح الغيب» (٢ / ١١٠)، وصدرة:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

(٤) «حاشية البابرني على الكشف» (و ٣٥ / ١).

(٥) فِي «حاشية الجرجاني»: «ورمز لها».

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني» (١ / ١٤٤).

قوله: «وَنُكِّرَ هُدَىٰ لِلتَّعْظِيمِ»:

قال أبو حيان: وقد يكونُ تَمَّ صِفَةً مَحذُوفَةٌ؛ أي: على هدى أي هدى، قال:  
 وحذف الصِّفَةَ لَفَهَمَ المعنى جائزاً<sup>(١)</sup>.

قوله: «لَا يُبْلَغُ كُنْهَهُ»: قال الشَّريفُ: أي: نَهائَتَهُ<sup>(٢)</sup>.

وفي «الأساس»: سَلُّهُ عَنِ كُنْهِ الْأَمْرِ؛ أي: حَقِيقَتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ، وَاكْتَنَهُ الْأَمْرَ: بَلَغَ  
 كُنْهَهُ وَغَايَتَهُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَلَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ»:

«الأساس»: قَدَّرْتُ الشَّيْءَ أَقْدَرُهُ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، وَفُلَانٌ يُقَادِرُنِي؛  
 أي: يَطْلُبُ مُسَاوَاتِي، وَتُقَادِرُ الرَّجُلَانِ: طَلَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مُسَاوَاةَ الْآخَرِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ»:

فلا وأبي الطيرِ المُرَبَّةِ بالضَّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتَ عَلَى لَحْمٍ

هو لأبي خراشٍ خويلد بن مَرَّةَ الْهَذَلِيِّ يَرِثِي خَالِدَ بْنَ زُهَيْرٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٢٧).

(٢) لم أقف عليه عند الجرجاني، وقال صاحب «الصحاح» (مادة: كنه): لا يبلغ كُنْهَهُ، أي: قَدْرَهُ وَغَايَتَهُ.

(٣) انظر: «أساس اللغة» (مادة: كنه)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١١١)، وعنه نقل المصنف.

(٤) انظر: «أساس اللغة» (مادة: قدر)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١١١)، وعنه نقل المصنف.

(٥) انظر: «ديوان الهذليين» (٢/ ١٥٤)، وفي الرواية فيه بعض اختلاف كما سيأتي، و«المحكم» لابن

سيده (٢/ ١٤٨)، وعزاه ابن قتيبة في «المعاني الكبير» (٣/ ١٢٠٠) لأبي جندب الهذلي، وعزاه

ابن المنير في «الاتصاف» (١/ ٤٥) إلى أبي كبير الهذلي واسمه عامر بن الحليس.

وقال الطيبي: كان الزمخشري يقول: ما أفصحك يا بيت، والمرية: اللازمة<sup>(١)</sup>،  
من أربَّ بالمكان: إذا أقام به<sup>(٢)</sup>.

وقد كان خالدٌ هذا رفيع الشان عليَّ القدرِ فاستعظم لحمه حيث نكَّره، وبسبب  
تعظيمه اللحم استعظم الطير الواقعة عليه حيث أقسم بأبيها، والإقسام<sup>(٣)</sup> بالشيء  
دليل تعظيمه، وكذلك الكنى تدلُّ على التعظيم.

ثم إن جعلت (لا) زائدة كان جواب القسم: لقد وقعت، وفيه إشعارٌ من حيث  
الالتفات بالتعظيم، ومن حيث إن سبب الإقسام بها كونها واقعة على ذلك اللحم،  
فيه تعظيم الشيء بنفسه، وإن لم تجعل (لا) زائدة بل ردًّا لكلام سابق؛ أي: ليس  
الأمر كما زعمت وحقُّ أبي الطير) يكون جواب القسم ما دلت عليه (لا) ثم ابتداءً  
بإنشاء قسم آخر؛ أي: والله لقد وقعت على لحم؛ كقوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾  
فيكون صفةً للطير على تأويل: الطير المقول في حقه ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخُ أكمل الدين: الاستشهادُ بقوله: «على لحم»؛ أي: أي لحم، وأبو  
الطير إما أن يريد به خالدًا، وهو الأظهر لوقوعها عليها كما يقال: أبو التراب، وإما  
أن يريد أبا ذلك النوع من الطير؛ لأنه لما استعظمها بوقوعها عليه استعظم أباها لأنه

(١) في «فروح الغيب»: «يا بيت المربة؛ أي الملازمة»، وللشوكاني رسالة لطيفة بعنوان: «بحث في الرد  
على الزمخشري في استحسان المربة»، قال في بدايتها: (قد عجبت كثيرًا من استحسان الزمخشري  
يرحمه الله لقول الشاعر...)، وذكر البيت ثم قال: (حتى كان يقول: ما أبلغك يا بيت المربة!) وهي  
رسالة لطيفة فراجعها، انظر: «الفتح الرباني» (١٢ / ٦١٠٧).

(٢) انظر: «المعاني الكبير» لابن قتيبة (١ / ٢٩٠).

(٣) في (ز): «والاقسام».

(٤) انظر: «فروح الغيب» (٢ / ١١٢).

أصلها وأقسم به، أو الطيرَ نفسها والأبُّ مُقَحَّمٌ وَصُدِّرَ الْقَسْمُ بِ(لا) كما في ﴿لَا أَقِيمُ﴾، ويجوزُ أن يكونَ بأبي الشَّاعِرِ ومعناه: وَحَقُّ أَبِي وَحَقُّ الطَّيْرِ، فيكونُ «الطَّيْرُ» مجروراً بحذفِ حرفِ القَسْمِ كما في قولهم: اللهُ لِأَفْعَلَنَّ<sup>(١)</sup>.

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الشُّعْرُ فِي «ديوان الهذليين» هكذا:

لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ المُرْبِيَّةِ غُدْوَةٌ      على خالِدٍ لَقَدْ عَلِقْنَ على لحمِ  
فلا وأبي لا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مثله      عَشِيَّةً أَمْسَى لا يَبِينُ مِنَ السَّلْمِ  
برفع «(الطيرِ المربَّبةِ) على أَنَّهُ فاعِلٌ فعِلٍ مُفسَّرُهُ «لقد عَلِقْنَ»؛ أي: علقت  
الطيرُ، انتهى.

قلتُ: والذي رأيته أنا في «ديوان هذيل» ثلاثة أبياتٍ لا رابع لها وهي:

لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ المُرْبِيَّةِ غُدْوَةٌ      على خالِدٍ لَقَدْ وَقَعَتْ على لَحْمِ  
وإنَّكَ لو أَبصرتِ مَصْرَعَ خالِدٍ      بجنبِ السُّتارِ<sup>(٢)</sup> بينَ أبرَقَ فالْحَزْمِ  
لا يَقْنَتِ أَنَّ البَكَرَ غيرَ رَزِيَّةٍ      ولا النَّابَ لا ضُمَّتْ يَدَاكَ على غنمِ<sup>(٣)</sup>

(١) «حاشية البابرّي على الكشاف» (و٣٥/أ).

(٢) السُّتار، جبل أسود معروف بالحجاز، بينه وبين ينبع ثلاثة أيام، بجانبه عينا ماء، إحداهما يقال لها الثجار، والأخرى الثجير، ليس ماؤهما بحدب، وفي كتاب الأصمعي: السُّتار جبال صغار سود منقادة لبني أبي بكر بن كلاب، انظر: «معجم ما استعجم» لأبي عبيد البكري (٣/ ٧٢١)، و«معجم البلدان» (٣/ ١٨٨) لياقوت الحموي.

(٣) البيتان الثاني والثالث في «ديوان الهذليين» (٢/ ١٥٤)، وبعدهما البيت الأول ثم:

كُلِيه وربّي لا تجنّيسن مثله      غداة أصابته المنية بالردم =

قال ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب»: أبو خراشٍ كان من فُرسانِ العربِ وكان يَعدو على قدميه فيسبِقُ الخيلَ، أسلمَ فحَسَنَ إسلامه وماتَ في زمنِ عُمرَ بن الخطَّابِ من نهشِ حَيَّةٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَقَدْ أُدْغِمَتِ النَّوْنُ فِي الرَّاءِ بَعْنَةً وَبَغِيرَ عُنَّةٍ»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا بحسبِ العربيَّةِ، وأما بحسبِ الروايةِ عن القراءِ فالأكثرُ أنه لا غُنَّةٌ مع الرَّاءِ واللامِ.

وقال الشَّريفُ: المشهورُ عندَ القراءِ أن لا غُنَّةٌ مع الرَّاءِ واللامِ، وقد وردتْ عَنْهُمْ في بعضِ الرواياتِ الغُنَّةُ معهما، ولا نزاعَ في جوازها بحسبِ العربيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ كَرَّرَ فِيهِ اسْمَ الإِشَارَةِ تَنْبِيهاً عَلَيَّ أَنْ أَنْصَافَهُمْ بَتَلِكِ الصِّفَاتِ يَقْتَضِي كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الأَثَرَتَيْنِ، وَأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا كَافٍ فِي تَمْيِيزِهِمْ بِهَا عَن غَيْرِهِمْ، وَوَسَطَ العَاطِفَ لِاِخْتِلافِ مَفهُومِ<sup>(٣)</sup> الجَمَلَتَيْنِ هَاهُنَا بِخِلافِ قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ كَالَّذِينَ نَفَعَهُمُ اللَّهُ بِذُرِّيَّتِهِمْ لِيَتَّقُوا﴾ [الأعراف: ١٧٩] فَإِنَّ التَّسْجِيلَ بِالْغَفْلَةِ وَالتَّشْبِيهَ بِالبَهَائِمِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَكَانَتِ الجَمَلَةُ الثَّانِيَةُ مَقْرَّرَةً لِلأُولَى، فَلَا تُنَاسِبُ العَطْفَ.

= فلا وأبي لا تأكل الطير مثله طويل النجاد غير هار ولا هشم

(١) انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/ ١٦٣٦).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٥). وقد ذكر هذه الروايات وطرقها ابن الجزري في «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٣، ٢٤) ثم قال: وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء، وصحت من طرق كتابنا نصاً وأداءً عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص. وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم.

(٣) في (ت): «مضمون»، وليست في (خ).

﴿هُم﴾ فصلٌ يَفْصِلُ الخبرَ عن الصِّفَةِ ويؤكدُ النسبَةَ ويُفيدُ اختصاصَ المسندِ بالمسندِ إليه، أو مبتدأً و﴿الْمَفْلُحُونَ﴾ خبرُهُ، والجملةُ خبرٌ ﴿أَوْلَيْكَ﴾.

و(المفْلِحُ) بالحاءِ والجيمِ: الفائزُ بالمطلوبِ؛ كأنه الذي انفتحت له وجوهُ الظَّفَرِ<sup>(١)</sup>، وهذا التركيبُ وما يشاركه في الفاءِ والعينِ نحوَ (فَلَقَ) و(فَلَدَ) و(فَلَى) يدلُّ على الشقِّ والفتحِ.

وتعريفُ (المفْلِحين) للدلالةِ على أنَّ المتقينَ هم النَّاسُ الذين بَلَغَكَ أنهم المفْلِحون في الآخرة، أو الإشارةِ إلى ما يَعْرِفُهُ كُلُّ واحدٍ من حقيقةِ المفْلِحين وخصوصياتهم.

تنبيه: تأملْ كيف نبّه سبحانه وتعالى على اختصاصِ المتقينَ بتبيلِ ما لا يناله كلُّ أحدٍ من وجوهِ شتى: بناءً<sup>(٢)</sup> الكلامِ على اسمِ الإشارةِ للتعليلِ مع الإيجازِ، وتكريره، وتعريفِ الخبرِ، وتوسيطِ الفصلِ؛ لإظهارِ<sup>(٣)</sup> قدرهم والترغيبِ في اقتفاءِ آثارهم.

وقد تشبَّث به الوعيديةُ في خلودِ الفساقِ من أهلِ القبلةِ في النارِ<sup>(٤)</sup>.

ورُدَّ: بأنَّ المرادَ بالمفْلِحين: الكاملون في الفلاحِ، ويلزمُه عدمُ كمالِ الفلاحِ لمن ليس على صفتهم، لا عدمُ الفلاحِ له<sup>(٥)</sup> رأساً.

(١) في (خ): «وجوه اللطف».

(٢) قوله: «من وجوه شتى»؛ وهي أربعة ذكرها بقوله: «بناء الكلام» هو مع ما عطف عليه بالجرِّ بدلاً من «وجوه»، أو بالنصب أو الرفع على القطع. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٣٢).

(٣) «إظهار قدرهم» تعليل لقوله: «نبه سبحانه...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/١٣٢).

(٤) في (ت): «في العذاب»، وفي (خ): «في العقاب».

(٥) في (أ): «لهم».



قوله: «كَرَّرَ فِيهِ اسْمَ الْإِشَارَةِ...» إلى آخره:

قال الشَّريفُ: مَحْصُولُ مَا ذَكَرَهُ: أَنَّ تَكَرُّرَ ﴿أَوْلَيْتَكَ﴾ أَفَادَ اخْتِصَاصَهُمْ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَّةٍ، فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا مُمَيِّزًا لَهُمْ عَمَّنْ عَدَاهُمْ، وَلَوْلَاهُ لَرُبَّمَا فُهِمَ اخْتِصَاصُهُمْ بِالْمَجْمُوعِ فَيَكُونُ هُوَ الْمُمَيِّزُ لَا كُلُّ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: «مِنِ الْأَثْرَيْنِ»: بفتح الهمزة والمثلثة؛ أي: الاختصاصين.

قوله: «وَوُسْطَ الْعَاطِفِ لِاخْتِلَافِ مَفْهُومِ الْجُمْلَتَيْنِ...» إلى آخره:

قال الشَّريفُ: يعني: أَنَّ ﴿عَلَى هُدًى﴾ و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ مع كونهما مُتَنَاسِبَتَيْنِ مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ مَفْهُومًا وَوُجُودًا، فَإِنَّ الْهُدَى فِي الدُّنْيَا وَالْفَلَاحَ فِي الْعُقْبَى، وَإِثْبَاتِ كُلِّ مِنْهُمَا أَمْرٌ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ، وَالْجُمْلَتَانِ الْمُشْتَمَلَانِ عَلَيْهِمَا الْمُتَّحِدَتَانِ فِي الْمُخْبِرِ عَنْهُ وَاقْتَعَانِ بَيْنِ كِمَالِي الْأَتِّصَالِ وَالْانْفِصَالِ فَلِذَلِكَ أَدْخَلَ الْعَاطِفَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا كَالْأَنْعَامِ وَالْغَافِلُونَ فَهَمَا وَإِنْ اخْتَلَفَا مَفْهُومًا قَدْ اتَّحَدَا مَقْصُودًا إِذْ لَا مَعْنَى لِلتَّشْبِيهِ بِالْأَنْعَامِ إِلَّا الْمُبَالِغَةُ فِي الْغَفْلَةِ، فَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ هَاهُنَا<sup>(٢)</sup> الْمَشَارِكَةُ لِلأُولَى فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مُؤَكَّدَةٌ لَهَا فَلَا مَجَالَ لِلْعَاطِفِ بَيْنَهُمَا<sup>(٣)</sup>.

قوله: «و﴿هُمُ﴾ فَصْلٌ يَفْصِلُ الْخَبَرَ عَنِ الصِّفَةِ وَيُؤَكِّدُ النَّسْبَةَ»:

قال بعضُ أربابِ الحواشي: الأوَّلُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ تَفْسِيرٌ لكونِهِ فَصْلًا لِأَنَّهُ فَصْلٌ بَيْنَ كونه خَبْرًا أَوْ صِفَةً، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَعَبَّرُوا عَنْهُ بِكونِهِ عِمَادًا لِأَنَّ الْخَبَرَ اعْتَمَدَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٥).

(٢) في (س): «الثانية هي».

(٣) المصدر السابق (١/ ١٤٥).

وعلى كلِّ واحدٍ من المذهبين إشكالٌ.

أما الأوَّلُ: فقد جاءَ الفصلُ حيثُ استحالَت الصِّفَةُ في نحوِ ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧] و﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] ﴿مَجْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠] والضميرُ لا يوصفُ.

وأما الثاني: فلائِه مَبْنِيٌّ على أَنَّهُ لا يجوزُ أن يُقالَ: (زيدٌ هو العالمُ أبوه) وهو ممنوعٌ لا يثبتُ بمجردِ الدَّعوى، انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخُ عَلمُ الدِّينِ السَّخاوي في «شرحِ الأحاجي»: إن كانَ الفصلُ إنَّما سُمِّيَ فصلًا لأنَّهُ يفصلُ بينَ الخبرِ والصِّفَةِ فليس هو في نحو: (كان زيدٌ هو خيرًا منك) فصلًا؛ لأنَّه لا ريبَ<sup>(٢)</sup> في أنَّ ما بعده لا يكونُ صِفةً، والذي يُقالُ في هذا: إنَّ هذا الضَّميرَ المتوسِّطَ بينَ المبتدأِ والخبرِ دَخَلَ لأمرين: أحدهما: الفصلُ بينَ ما يكونُ صِفةً أو خبرًا.

والثاني: التَّأكيدُ.

قال الشيخُ أبو العلاء<sup>(٣)</sup>: ولو قيل: دخلَ لِيُعْلِمَ أنَّ الذي بعده يصلحُ أن يكونَ نعتًا لكانَ وجهًا حسنًا<sup>(٤)</sup>.

(١) لمزيد بيان عن الفصل والعماد، انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٣٢٨).

(٢) في (س): «ريب».

(٣) أبو العلاء الحسن بن أحمد الهَمْداني العطار، شيخ همدان، إمام العراقيين، كان إماماً في النحو واللغة، حصل من القراءات ما إنه صنف فيها الكثير من المؤلفات منها كتابٌ كبير في معرفة القراء، توفي سنة (٦٠٥). انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢١/ ٤٠).

(٤) انظر: «منير الدياتي» للسخاوي (ص: ١٧٠ - ١٧١). المسألة العاشرة، وهي: قال أبو القاسم:

أخبرني عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلاً؟ وعن رب علي المعرفة داخلاً؟

قوله: «أو مُبتدأ»: قال الشَّريفُ: قَسِيمٌ لقوله: فَصَلْ<sup>(١)</sup>.  
قوله: «و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ خبره»: قال الطَّيْبِيُّ: فعلى هذا تكونُ الجُمْلَةُ من بابِ  
تَقْوِي الحُكْمِ، أو من التَّخْصِيصِ على نحوِ: هو عارِفٌ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ بالحاءِ والجيمِ الفائزونَ بالمطلوبِ»: مُرَادُهُ تفسِيرُ اللفظِ من حيثِ اللغَّةُ، وإلا فالقراءةُ بالحاءِ لا غيرَ، ولم تَرِدْ قراءةٌ  
شاذَّةٌ بالجيمِ.

قال في «الصَّحاحِ» في بابِ الجيمِ: الفَلَجُ: الظَّفَرُ والفوزُ، وقد فَلَجَ الرَّجُلُ  
على خصمِهِ يَفْلُجُ فَلَجاً<sup>(٣)</sup>.

وقال في بابِ الحاءِ: الفَلاحُ: الفوزُ والبقاءُ والنَّجاةُ<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «نحو فَلَجٍ»؛ أي: شَقَّ «وفَلَدٌ»؛ أي: قطعُ «وفلا» يقال: فَلَوتُهُ بالسَّيفِ؛  
أي: ضَرَبْتُهُ به.

قوله: «وتعريفُ المفلحينَ للدَّلالةِ على أنَّ المتقينَ هم النَّاسُ الذين  
بلغنَّ أَنَّهُم المفلحونَ في الآخرةِ، أو الإشارةِ إلى ما يعرفُهُ كلُّ أحدٍ من حَقِيقَةِ  
المفلحينَ وخصوصياتِهِم»:

قال الطَّيْبِيُّ: فَالتَّعْرِيفُ على الأوَّلِ للعَهْدِ وعلى الثَّاني للجنسِ، فعلى الأوَّلِ هو  
قصرُ المسندِ على المسندِ إليه، فالفَلاحُ لا يَتَعَدَّى إلى غيرِهِم، وعلى الثَّاني عكسُهُ  
فلا يَتَعَدَّونَ مِنَ الفَلاحِ إلى صِفَةٍ أُخرى<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١١٤).

(٣) انظر: «الصَّحاح» للجوهري (مادة: فلج).

(٤) انظر: «الصَّحاح» للجوهري (مادة: فلج).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١١٤ - ١١٥).

وقال الشَّرِيفُ: اللامُ على الأوَّلِ لتعريفِ العهدِ الخارجيِّ ولا حاجةٌ إلى اعتبارِ قَصْرِ؛ كما إذا قلت: (الزَّيْدُونَ هم المنطلقون) إشارةً إلى المعهودينَ بالانطلاقِ، ولك أن تعتبرَ كلمةً ﴿هُم﴾ فصلاً وتقصدَ قصرَ المسندِ على المسندِ إليه إفراداً؛ نفيًا لِمَا عسى أن يُتوهمَ من أن المعهودينَ بالفلاحِ في الآخرةِ يندرجُ فيهم غيرُ المتقينَ أيضاً.

وعلى الثاني: لتعريفِ الجنسِ المُسمَّى بتعيينِ الحقيقةِ.

ثمَّ إنَّ المُعرِّفَ بلامِ الجنسِ قد يُقصدُ به تارةً حصره في المبتدأِ إمَّا حقيقةً أو ادِّعاءً؛ نحو: (زيدٌ الأميرُ) إذا انحصرتِ الإمارةُ فيه أو كانَ كاملاً فيها؛ كأنه قيل: زيدٌ كلُّ الأميرِ، وقد يُقصدُ به أخرى أن المبتدأَ هو عينُ ذلك الجنسِ ومُتحدِّ به، لا أن ذلك الجنسَ مفهومٌ مُغايرٌ للمبتدأِ مُنحصَرٌ فيه على أحدِ الوجهين<sup>(١)</sup>، فهذا معنى آخرٌ للخبرِ المُعرِّفِ بلامِ الجنسِ غيرُ الحصرِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَرُدَّ بَأَنَّ المُرَادَ بِالْمُفْلِحِينَ..» إلى آخره:

قال الطَّبِيُّ: الأحسنُ في الجوابِ أن المرادَ بالمتقينَ: المجتنبونَ للشُّركِ، فيدخلُ العاصي في هذا العامِّ.

قال: فإن قلت: كيف جازَ أن يكونَ العاصي مُفْلِحًا؟

قلت: كما جازَ أن يكونَ مُصطفى في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢]<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) أي: الحصر الحقيقي، والحصر الادعائي.

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٦ - ١٤٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١١٦، ١١٧).